مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

خطب أحمد الشقيري في الأمم المتحدة

أحمد الشقيري

٢٦٩

١٧ / ٤١٧٥

المحتويـــــــــات

القسـم الثانـي(*)

١ ـ الخطاب الرئيسي في الجمعية العامة ألقاه الشقيري
في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠ ..... ٢٧٥

٢ ـ رد الشقيري على خطاب وزيرة خارجية إسرائيل
في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠ ..... ٢٨٩

٣ ـ نص الخطاب الذي ألقاه الشقيري في الجلسة التي عقدتها اللجنة
السياسية الخاصة في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ ..... ٣٠١

٤ ـ كلمة الشقيري في الأمم المتحدة التي شرح فيها موقف العرب
من الاستعمار، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ ..... ٣٢٧

٥ ـ نص الكلمة التي ألقاها الشقيري في الجلسة التي عقدتها
اللجنة السياسية الخاصة، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ ..... ٣٤٣

٦ ـ الشيخ كنيدي. . يتحدى الرئيس كنيدي
(٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠) ٣٧١

(*) تم توزيع خطب أحمد الشقيري في الأمم المتحدة في مجلدين بحيث يرد في المجلد الخامس، القسم الأول في خطبه في الأمم المتحدة. وورد القسمان الثاني والثالث في المجلد السادس الأخير من الأعمال الكاملة.

٧ ـ نص الخطاب الذي ألقاه الشقيري في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة، إبّان الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٦١ ..... ٤٠١

٨ ـ نص الكلمة التي ألقاها الشقيري في اللجنة السياسية الخاصة متحدثاً فيها عن موضوع ممتلكات اللاجئين العرب في فلسطين للمرة الثانية، ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦١ ..... ٤١٣

٩ ـ كلمة الشقيري لمناسبة الذكرى السادسة عشرة لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة (صيف ١٩٦١) ٤٢١

١٠ ـ خطاب الشقيري الذي ألقاه في الجمعية العامة دفاعاً عن قضية عُمان (خريف ١٩٦١) ٤٢٧

١١ ـ الجنرال ديغول . . يقامر في إيفيان؟ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١) ٤٥٩

١٢ ـ الجنرال ديغول حرر فرنسا مرتين (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢) ٤٨٧

القسم الثالث

١ ـ الخطاب الذي ألقاه الشقيري، رئيس وفد فلسطين، في اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ ..... ٤٩٣

٢ ـ الخطاب الذي ألقاه الشقيري، ممثل فلسطين، في جلسة اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ ..... ٥٣١

٣ ـ الخطاب الذي ألقاه الشقيري، ممثل فلسطين، في جلسة اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ ..... ٥٧٣

القسم الثاني(*)

(*) هذه المجموعة من خطب الشقيري في الأمم المتحدة، مأخوذة من: أحمد الشقيري، **دفاعاً عن فلسطين والجزائر**، تعريب خيري حماد ([د. م.: د. ن.]، ١٩٦٢).

(١)

الخطاب الرئيسي في الجمعية العامة ألقاه الشقيري في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠

مشكلة شعب ووطن

أرجو أن تسمح لي ياسيدي الرئيس، بالالتفات الآن إلى قضية أخرى من قضايا العدالة وتقرير المصير. إنها مشكلة شعب يناضل لاستعادة حياته القومية، لكي يعيش كريماً في وطنه، يمارس حقه الذي لايمارى في تقرير مصيره. أما الوطن ففلسطين، وأما الشعب، فأهله الشرعيون.

وتعرض هذه الدورة ياسيدي الرئيس، فرصة ممتازة وملحّة لبسط موقف العرب من قضية فلسطين بسطاً وافياً شافياً، في منتهى الصراحة، وإلى آخر حد من حدود الحسم، وإني أتطوع لأداء هذه الرسالة لأسباب عدة:

أول هذه الأسباب، أن هذه الدورة، فريدة من نوعها، تضم عدداً كبيراً من رؤساء الحكومات، وإني لأرى أن من مصلحة السلام نفسه، أن تعرض هذه القضية المتعلقة بشعب فلسطين، عليهم، عرضاً كاملاً. فما زال سوء التصوير يلف بالقضية الفلسطينية ويحيط بها، ولن تملّ القوى الصهيونية من قلب الحقائق وعكسها.

وثاني هذه الأسباب، أن قبول عدد من الدول، أعضاء في الأمم المتحدة، قد جاء إلى هذه المنظمة بعدد جديد من الأمم التي طرحت عنها قيود الاستعمار. وستضم الأمم المتحدة عمّا قريب في عضويتها نحواً من مائة دولة، فيضاعف بذلك عدد أعضائها الأصليين.

وستغدو الأمم المتحدة، هيئة جديدة، تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي كانت قائمة في عام ١٩٤٥، ذلك لأنها ستصبح منيعة على ضغط الكتل الدولية، محصّنة من سياسات الدول الكبرى واصطراعها. ولم يعد وجود اليوم للأمم المتحدة التي سطّرت في سجل التاريخ كارثة فلسطين، وغدت أمامنا الآن منظمة دولية، ليست على استعداد فحسب لإحقاق الحق، بل لإصلاح جرائر الماضي وإجحافه أيضاً.

أما السبب الثالث، ياسيدي الرئيس، الذي يدعو إلى عرض القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى استمرار عنصر المأساة فيها، فهو ماثل في البيان الذي ألقاه من على هذا المنبر سيادة الدكتور نكروما، رئيس جمهورية غانا.

فهذا البيان الذي تفضل به الرئيس نكروما، يا سيدي الرئيس، قد جعل من الواجب أن تعرض القضية المعقدة في المشكلة الفلسطينية، عرضاً واضحاً على هذه الجمعية العامة، وعلى الرأي العام العالمي. والدكتور نكروما، بطل وطني عظيم، وتتطلب انطباعاته عن مشكلة فلسطين بياناً صريحاً عن الموضوع، بياناً يقوم على الحقائق المجردة، ويعنى عناية فائقة بما في القضية من عدالة وقوة ووزن.

ولن أمضي بعيداً ياسيدي الرئيس، في التنقيب عن الوثائق المتعلقة بتاريخ المشكلة. ولا أود أن أتحدث إليكم، عما في وعد بلفور الذي صدر في عام ١٩١٧ من اللاشرعية، وهو الوعد الذي تعهدت فيه بريطانيا بأن تعرض على اليهود بلاداً لا تملكها هي ولا يملكونها هم، لا بحق متوارث، ولا بحق مكتسب.

وكذلك ليست لدي رغبة في التحدث إليكم بنفس الطريقة عن الانتداب على فلسطين لعام ١٩٢٢، هذا الانتداب الذي خططت له عصبة الأمم. لكي يكون بمثابة وصاية مقدسة في الحضارة العالمية، لإعداد شعب فلسطين لينال استقلاله، كما فعل أشقاؤه في البلاد العربية الأخرى كلبنان وسوريا والعراق والأردن، الذين نالوا سيادتهم واستقلالهم. ولن أحاول كذلك، أن أضع حكومة المملكة المتحدة موضع الاتهام، وأن أتجه إلى السير هارولد ماكميلان، بسؤال محرج بل وصائب في الصميم، أسأله فيه عن دولة فلسطين المستقلة، التي عهدت عصبة الأمم إلى بريطانيا العظمى بوصفها الدولة المنتدَبة بمهمة خلقها وإيجادها.

ولا أود كذلك، التقدم بالحجة التي لا يمكن أن تنقض أو تدحض والتي تقول إن الأمم المتحدة لم تكن تملك في عام ١٩٤٧، الحق في تقسيم بلاد ضد رغبة أهلها، كما أنها لا تملك اليوم الحق أيضاً أو الصلاحية في تقسيم الكونغو أو

غيرها من البلاد. ولن أعود بكم كذلك إلى القرارات الخمسة والسبعين التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى اليوم والتي تعالج النواحي المختلفة من القضية الفلسطينية. ولا أريد أيضاً أن أثير القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة، والتي تحث على عودة اللاجئين وهي قرارات ما زالت إسرائيل، ترفض تنفيذها حتى اليوم.

ولن أضع أمامكم كذلك، ملفاً كاملاً من التقارير التي رفعها الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة، ولجنة التوفيق الدولية لفلسطين، وكلها تحسر النقاب عن تحدي إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، ورفضها التزامها، وهو تحد مصحوب بالنكران للجميل والعصيان المتصلب.

سأتجاهل كل هذا التاريخ ياسيدي الرئيس في الوقت الحاضر، وأحصر حديثي في حقيقة أساسية واحدة تبسط القضية كلها. وهي حقيقة آمل أن تفرض نفسها على عقل الدكتور نكروما وفؤاده، بوصفه بطلاً يقود شعباً باسلاً.

وإني لأؤكد كلمة الشعب، لأن هذه الكلمة في رأيي ليست مجرد تعبير، إنها ليست مجرد اصطلاح، بل هي مفهوم حياتي، أو مفهوم لوجود إنساني. إنها التجسيد الأرفع بل ولعله الأكثر قداسة للمجتمع الإنساني.

وقد أكدت كلمة الشعب أيضاً، وعلى وجه الدقة والتحديد، لأن قضية فلسطين مشكلة شعب، شعب بأسره يصرخ طالباً الحياة بكرامة في وطنه، تماماً كما يعيش شعب غانا بكرامة في وطنه، متمتعاً بمباهج هذا العيش، في ظل قيادة بطله الرئيس نكروما.

دعنا ياسيدي الرئيس، نطرح جانباً جميع القرارات والوثائق مع أنها كلها تؤيد قضيتنا، ولنتناسَ أيضاً شرعية الأمم المتحدة، مع أن مبادئها تقف صريحة إلى جانبنا، ولنتخلّ كذلك عن جميع ما يمليه القانون وتمليه العدالة والديمقراطية، مع أن جميع هذه الإملاءات تدعم كلها قضيتنا. فلندعْ كل هذا ولنتحدث فقط، في تعابير إنسانية، يستطيع حتى الرجل العادي، رجل الشارع، أن يفهمها ويستوعبها، ويهضمها بسهولة.

هناك قضية شعب، عاش في بلاده أجيالاً وأجيالاً، تعود إلى أقصى ما يعيه التاريخ. إن فلسطين هي بلاده، تماماً كما أن غانا هي بلاد شعبها، أو كما أن أي وطن هو بلاد الشعب الذي يعيش فيه، والذي يتعلق بحبه، ويعبده بمشاعره، ويقدسه بتضحياته.

وقد عاش هذا الشعب، شعب فلسطين، حياته كلها في وطنه، وبنى هذا الشعب مساجده وكنائسه وكُنُسَه، وأقام مدنه وقراه. وجمع هذا الشعب ثروات طائلة، وحشد كنوزاً من الممتلكات. وكان يستنشق فوق أديم بلاده، نسيم آماله ومطامحه، فخلّد أمجاده، وبكى على هزائمه، وأنشد أغانيه، وإلى تربته الطاهرة نقل أجساد آبائه وأجداده وكل أحبائه، ليواريها أديمه. وبكلمة أخرى، لقد صنع هذا الشعب تاريخه، عندما كانت بلاد أخرى لم تظهر بعد في سجلات التاريخ البشري.

وهذا الشعب، شعب فلسطين، يا سيدي الرئيس، يعيش الآن حياة النفي والتشريد، وقد انقضى عليه الآن عقد أو يزيد، يعيش بعيداً عن مساكنه. فقد سُلب كل ما يملك، وهو فوق هذا كله، يشهد الألوف بعد الألوف من المهاجرين اليهود، يحتلون بيوته، ويغتصبون مزارعه، ويسلبون مدنه وقراه، ويضعون أيديهم على ما لا يعد ولا يحصى من ممتلكاته، التي جمعها جيلاً بعد جيل بكدّه وعرقه وعمله.

وإذا أردنا مواجهة حقائق الوضع أيها السادة، فهذا هو الوضع الحقيقي أولاً وأخيراً، إنه الوضع المحزن الذي يجب أن يسيطر على عقولنا وقلوبنا.

ولن يكون في مكنة أي إنسان ياسيدي الرئيس، يتمتع بضمير حي، وبالحد الأدنى من مشاعر الأخوة البشرية، أن ينكر على شعب فلسطين حقه في العودة، أجل العودة إلى بيوته، ليعيش فيها فوق أديم وطنه.

ولقد عانى الكثيرون منكم أيها السادة، حياة اللجوء، والنفي السياسي، فعشتم بعيدين عن أوطانكم، تتحرقون حنيناً وشوقاً للعودة إلى دياركم. وهكذا فأنتم تعرفون ما تعنيه كلمة اللجوء، أو حياة المنفى؛ إنها تعني الحنين في ذروته وأقصى مداه، بل إنها لتعني اليأس والقنوط في منتهاهما. وهي كذلك تعني الكراهية، بل الحق في هذه الكراهية، إنها تعني الحرب، بل الحق في الحرب، دفاعاً عن الوطن وكل ما يمثله الوطن من معانٍ.

وليست القضية مجرد بحث عن الوسائل لضمان عدم هجوم الدول العربية على إسرائيل أو هجوم إسرائيل على العرب كما اقترح الرئيس نكروما. إنها في الأساس مشكلة تتعلق بشعب فلسطين وحده، ومن الحق أن يقال إن الدول العربية متحدة في تأييدها لقضية فلسطين، ولكن الفريق الأساسي في هذا الموضوع هو شعب فلسطين نفسه.

فالفلسطينيون هم أصحاب الحق في أن يقرروا ما يشاءون لأنفسهم. وليس هذا الشعب، مجرد قطيع من الأغنام، يمكن تجاهله بمثل هذه السهولة، كما أنه ليس بالإمكان تغافل وجوده القومي على هذا النحو من البساطة، فشعب فلسطين، شعب عربي عريق، أسهم إسهاماً عظيماً في الحضارة العالمية. وكجزء من اليقظة العربية بدأ هذا الشعب حركته الوطنية، منذ أمد طويل، وقبل أن تستطيع الكثيرات من الدول الممثلة في هذه المنظمة، الوقوف على أقدامها. ولقد حارب هذا الشعب البريطانيين ببسالة وفروسية طيلة ثلاثين عاماً مناضلاً في سبيل استقلاله.

وبعث هذا الشعب بوفوده إلى لندن وإلى عصبة الأمم في جنيف للإعراب عن مطامحه القومية. وكان هذا الشعب ممثلاً في الأمم المتحدة، وقد وُجّه الكثير من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بصدد قضية فلسطين إلى هذا الشعب. وكان هذا اعترافاً بوجوده كشعب، إذ إن وجوده القومي لم يكن في يوم من الأيام موضع نكران أو تساؤل.

هذه هي يا سيدي الرئيس، قضية شعب فلسطين في بساطتها الطاهرة العذراء، وفي واقعها الحقيقي. إنها قضية شعب، وحق هذا الشعب في وطنه، وإني لآمل أن لا يجرؤ أحد من فوق هذا المنبر، فينكر على هذا الشعب وجوده، وينكر عليه حقه الذي لا يزول بل حقه الذي لا يضيعه تقادم الزمن في وطنه. وإذا كنا لا نستطيع قول الحق، فمن الخير أن لا نقول شيئاً البتة.

ولكنني لا أريد على أية حال، أن أترك الموضوع، من دون التطلع إلى الناحية الثانية من الصورة، أو ما أرادوا لها أن تكون هذه الناحية الثانية.

فكثيراً ما سمعنا الحجة تعرض بأن إسرائيل دولة ذات سيادة، وأن من حقها أن تقبل من تشاء وترفض من تشاء. إنها مغالطة فاضحة.

فلقد وُجد شعب فلسطين قبل أن توجد إسرائيل، وليس ثمة أي حق من حقوق السيادة يستطيع أن يحول بين شعب ووطنه: فحرمان الشعب من وطنه ليس أمراً من أمور السيادة، وإنما هو عمل من أعمال قطاع الطرق.

ومن الحجج التي تعرض عادة أيضاً: أن أمن إسرائيل لا يسمح بعودة عدد كبير من اللاجئين العرب. وأود أن أقول أيضاً، إن هذه الحجة مضحكة، بل كافرة، فليس من حق أية دولة أن تضمن أمنها عن طريق طرد الشعب من البلاد. والدولة التي لا تستطيع تأمين أمنها إلا بحرمان الشعب من حقه، ليست جديرة بالبقاء، ولا يمكنها أن تملك وضع السيادة، إنها دولة لا تستحق أن تكون دولة.

وجميع هذه الحجج وما شابهها ضعيفة مهلهلة، بحيث تتساقط إلى الحضيض فور التطلع إليها. وليس هناك أي شيء في ميثاق الأمم المتحدة، أو في نصوص القانون الدولي العريق، ولا في سجلات السوابق في تاريخ الجنس البشري، يبرر حرمان شعب، أجل، شعب كامل من وطنه. وإننا لنرجو من الرئيس نكروما، وهو المعروف بسعة اطلاعه على الشؤون الدولية، أن يذكر لنا سابقة واحدة، أجل، سابقة واحدة، تؤيد مثل هذا الوضع.

وأقترح تقديم الضمانات لمنع الهجوم بين الدول العربية وإسرائيل، اقتراح يبدو للوهلة الأولى معقولاً وجذاباً، ولكن هذه الجاذبية تقتصر على أولئك الذين لا يعرفون أو الذين يريدون ويصرّون على أن لا يعرفوا، لكنهم إذا بدأوا في المعرفة، أدركوا فوراً جسامة المشكلة، وسبروا أغوارها، وأحسوا بما فيها من إثارات، وشعروا بما تنطوي عليه من اضطراب. ولن يستطيع الإنسان الحكم عليها حكماً صحيحاً وعادلاً، إلا عندما يحس بها في أعماقه. ولنأخذ الآن مثلاً واحداً، من دون أن نتحرى كثيراً عمّا في هذا المثل من خصائص واستنادات:

لقد أشار الرئيس أيزنهاور في البيان الذي ألقاه في الجمعية العامة، بكلمات مؤثرة إلى قيام الاتحاد السوفياتي باعتقال اثنين من ملاحي الطائرة الأمريكية التي أسقطت في شهر تموز/يوليو الماضي. وقد تحدث الرئيس أيزنهاور عن هذه الحادثة بوصفها إحدى المشاكل التي «تزعج» الولايات المتحدة الأمريكية وشعوب العالم كلها.

حقاً إنها مفارقة تستحق منا التفكير والتأمل، فإذا كان اعتقال طيارين يسبب للولايات المتحدة كل هذا القلق والإزعاج، ويحمل رئيسها أيزنهاور على إثارة القضية في الأمم المتحدة، أوَلا يكون من المعقول والحالة هذه أن تضطرب المشاعر العربية وتثور وتتألم، عندما ترى شعباً بأسره، من لحمها ودمها، يعيش حياة النفي والتشريد، في بؤس وشقاء، وألم وعزلة؟ ثم يأتي بعد ذلك من يقول لنا إن علينا أن نواجه الوقائع السياسية للوضع.

وهكذا يا سيدي الرئيس، قبل الحديث عن عدم الهجوم، دعونا نهاجم المشكلة في صميمها إلى أن نصل إلى جذورها. دعونا نتحدث بوضوح، ولنستخدم عقولنا بطريقة صحيحة، ونفكر تفكيراً واعياً. فليس في وسع أحد أن يطلب إلينا مجرد الاعتراف بالواقع السياسي من دون تمحيص ومن دون تقدير متزن. وكل ما أخشاه أن يكون تقدير الواقع السياسي، تعبيراً استعمارياً. إنه في

الحقيقة فلسفة استعمارية تسللت إلى عقولنا من دون يقظة أو انتباه.

وعلينا أن لا تضللنا مثل هذه الحِكَم التي تسقط من حسابها عدالة القضية المعروضة. فالعدوان يمكن أن يكون واقعاً سياسياً، وفي وسع التنكر لميثاق الأمم المتحدة ولحقوق الإنسان وللحريات الأساسية أن يقيم واقعاً سياسياً. والاستعمار والتوسع ينبتان بعد تأصلهما واقعاً سياسياً وكثيراً ما أقاما مثل هذا الواقع.

فهل نرضى بالعدوان ونستكين إلى التنكر والخرق، ونحني هاماتنا إلى الاستعمار؟ ليس في وسعنا مطلقاً أن نقبل وضعاً، جاء ثمرة الظلم والإجحاف. وليس في مكنتنا أن نقبل بوضع هو نتيجة العدوان أو التنكر الصارخ للحقوق الفطرية، التي وهبها الله للإنسان. إنه موقف يصعب جداً على المرء قبوله والدفاع عنه.

علينا أن نحذّر جميع الدول الصغرى، بأن الواجب يفرض عليها الحرص والحذر، أجل عليها أن تكون واعية لئلا تقع ضحية للواقع السياسي. فنحن الدول الصغرى، لا نعيش ونبقى، بقوتنا، وإنما باعتمادنا على حقنا. إننا نقوم على العدل لا على الانتهازية أو المصلحة. إذن، فعلينا أن لا نتنازل عن حق من حقوقنا، ولا نهزم المبادئ التي تسبب وجودنا. إنه عالم يقوم على الأعاجيب والمفاجآت، ففي وسع كل دولة صغيرة، أية دولة صغيرة، أن تغدو فريسة للعدوان، وقد يتعرض استقلالها للخطر، وتتهدد سلامة أراضيها.

فكيف يمكننا أن نقاوم وضعاً مثل هذا إذا كان يطلب إلينا الاعتراف بالواقع؟ ولقد صاغ الاستعمار والتوسع الإمبراطوري عدداً من التعابير والحجج الدفاعية عن مركزيهما: وبين هذه الحجج: «علينا أن نعترف بالواقع السياسي». وكثيراً ما تلجأ الدول المستعمرة إلى مثل هذا الخط للدفاع عن أنفسها ومصالحها، وهي تجد في مثل هذا الشعار الملجأ الذي تتقي به عندما تصح نيتها، على عدم تحقيق العدل أو إزالة الحيف. إنها عادة تأصلت عند الدول الاستعمارية، وعلينا أن لا نحاول تقليد عاداتها، علينا ألا نتحدث بلغتها. ونحن الدول الصغيرة، التي أقسمت للدفاع عن قضية الحرية، علينا ألا نخضع العدالة ونسخرها لمثل هذه الشعارات.

ومثل هذا الخطر، بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، يقوم ياسيدي الرئيس في البيانات التي ألقاها من على منبر آخر غير منبرنا، كل من نائب الرئيس نيكسون والشيخ كندي، وهما المرشحان لرئاسة الجمهورية الأمريكية.

فعلى الرغم من اختلاف نيكسون وكندي، في العديد من قضايا السياسة الدولية، فإنهما فاها بتعهدات علنية إلى إسرائيل، تتشابه في معناها، والخلاف الوحيد بينهما يقوم في اللهجة والدرجة ليس إلا.

ولهذا فسيّان عندنا، من فاز منهما بالرئاسة، ذلك لأننا نعتبر هذه العهود، حجر الزاوية في السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين. ولا تكشف هذه العهود في الحقيقة عن أي جديد ذي قيمة، سوى أن الولايات المتحدة، لم تفد من التجارب المرّة التي أوصلتها إليها سياستها في فلسطين، وهي سياسة عرّضتها لمشاعر العداء في العالم العربي كله، وستؤدي حتماً إذا استمرت إلى أضرار وخيمة لا يمكن إصلاحها.

فلقد أعلن كندي ونيكسون، يا سيدي الرئيس، أن كل من يفلح منهما في احتلال البيت الأبيض، لن يتردد في تأييد إسرائيل: لقد أكدا أن قناة السويس يجب أن تفتح أمام الملاحة الإسرائيلية، وأطريا جهود إسرائيل في جميع ميادين الحياة من سياسية واقتصادية، وتحدثنا عن الصناعة المزدهرة، والزراعة الناجحة، والصحراء اليانعة. إلى آخر ما في جعبة الدعاية الإسرائيلية من مزاعم. وعندما يستمع المرء إلى كل هذه الأقوال، ياسيدي الرئيس، هناك ما يحمله على الاعتقاد، بأن نيكسون وكندي، يخوضان معركة الانتخابات الإسرائيلية، لرئاسة إسرائيل، لا لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدو من هذه البيانات، يا سيدي الرئيس، وكأن كل العالم هو إسرائيل، وكأن إسرائيل هي كل العالم. ولا تعني الشعوب العربية بملايينها الثمانين، وبقواها المادية والروحية الضخمة، وبمركزها الاستراتيجي الذي تحتله في شبه قارتها، شيئاً للولايات المتحدة. وقد اكتفى نائب الرئيس نيكسون ومنافسه، بالإعلان، أن إسرائيل، قد وُجدت هناك لتبقى، وهذا كل شيء، بل فيه ما يكفي وأكثر من الكفاية.

ولم يجد هذان الرجلان، لحظة واحدة، أن من اللائق بهما أن يعلنا أيضاً أن شعب فلسطين، قد وجد هناك ليبقى أيضاً، وأن يبقى في وطنه. ومع ذلك فنحن نرى لزاماً علينا، أن نسأل، ماذا يعنيه هذا القول، إن إسرائيل وجدت هناك لتبقى؟ فهل يعني هذا القول إن إسرائيل وجدت لتبقى، ولتغتصب أراضي العرب وممتلكاتهم، ولتغري ملايين اليهود في العالم على الهجرة إلى بلاد لم يعرفوها في حياتهم؟ وهل يعني أن إسرائيل وجدت لتبقى لترتكب العدوان إثر العدوان،

والتوسع إثر التوسع في جميع الاتجاهات؟ إن هذا هو ما يعنيه هذا القول بالنسبة إلى إسرائيل: فإسرائيل وقد غدا البرنامج الصهيوني جزءاً لا يتجزأ من سياستها الأساسية، مكرسة نفسها للعدوان، واقفة وجودها على التوسع. ولقد كان قيام إسرائيل في الحقيقة ثمرة العدوان والتوسع.

ومع ذلك، فقد يسأل الإنسان نفسه، ترى ما هو الحل؟ وما هو المخرج من هذه الورطة؟ إنه لسؤال رشيد يستحق رداً شريفاً وفي منتهى الجد والرصانة. وأنا أقول بمنتهى الجد والرصانة لأن القضية قد تعني السلام أو الحرب، لا للشرق الأوسط وحده، بل للعالم في مجموعه. وإذا أردنا الدليل على ذلك، فيكفينا أن نتذكر حرب إسرائيل في عام ١٩٥٦، التي كادت تضع العالم بأسره على شفير الحرب. إذن، ما هو الحل يا ترى؟

وإذا كنا يا سيدي الرئيس نريد أن نجعل من الوضع الراهن نقطة البداية فليس لديّ ما أقترحه من حلول، أجل لن يكون هناك أي حل، ولندع الأمور تسير في طريقها، والأحداث تجري إلى مصيرها المحتوم. أما إذا أردنا هنا أن نخلق السلام القائم على العدل، كما قال الرئيس أيزنهاور في بيانه القوي، فإن هذا الحل يفرض نفسه بنفسه على الأمم المتحدة.

إن مفتاح الحل يقوم في موضوع العودة: أجل يجب أن يعود اللاجئون إلى وطنهم، وهذا هو الحق الفطري الذي لا يتطرق إليه شك والذي اعترفت به الجمعية العامة وأكدته في جميع قراراتها التي اتخذتها في كل دورة من دوراتها.

وعلينا أن نذكر من الناحية الأخرى أن ثمة ألوفاً وألوفاً من اليهود، يقيمون الآن في إسرائيل، قد اكتشفوا أنهم ذهبوا ضحية الخداع، أنهم ليسوا في وطنهم، لأن فلسطين ليست وطناً لهم، وقد أثبتت إسرائيل لهم أنها لا تعدو أن تكون مجرد سراب خادع.

وقد بدأ اليهود في إسرائيل أخيراً يكتشفون الحقيقة بأنفسهم. فقد توصل اليهودي في إسرائيل عن طريق غريزته وتجاربه، إلى استخلاص عدد من النتائج، فتبين أن هذه التجربة في خلق إسرائيل على الرغم مما رافقها من زخرف ورونق، ليست إلا تجربة فاشلة. فإسرائيل مفتقرة إلى مقومات الحياة، وليس في وسعها أن تعيش إلى أبد الآبدين بالمساعدات الخارجية والمنح والهبات. ويستحيل على إسرائيل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، أن تكيف نفسها لتنسجم مع إطار الشرق الأوسط بمجموعه.

فإسرائيل التي لا تعدو أن تكون تسللاً جماعياً غربياً، ليست بالدولة الآسيوية، ولا بالأفريقية، إلا بقدر ما يكون الأجانب الغرباء الذين وضعوا أقدامهم على أرض أفريقيا أو آسيا مع مجيء الاستعمار، من الآسيويين والأفريقيين. ولم تعترف الدول العربية بإسرائيل ولن تعترف بها، وهذا حق من حقوق سيادتها تمارسه، ولن يقوم بينها وبين إسرائيل أي تعامل من أي نوع كان. وقد أدى خلق إسرائيل إلى مضاعفة الشرور التي كانت تحاول تجنبها عشرات المرات، إنها تجربة فاشلة في مجموعها.

هذه هي الطريقة التي يفكر بها الإسرائيلي العادي، وهو محق في هذا التفكير كلّية. لقد غدا تواقاً إلى العودة إلى وطنه الذي جاء منه، هو يريد العودة أيضاً، ولا تمثل له إسرائيل إلا حياة النفي والتشريد، وهذه هي الاستنتاجات التي توصل إليها.

وقد هجر إسرائيل في السنوات القليلة الأخيرة ما يربو على المائة والسبعين ألفاً، وإذا كان لهذا الرقم أن يبرهن على شيء، فإنه يقيم الدليل على أن نحواً من مائة وسبعين ألفاً من اليهود قد وصلوا إلى هذه النتائج، وأن هذا الرقم آخذ في الازدياد باتجاه العودة، العودة إلى خارج إسرائيل.

وإذا ما وضعنا هذه الحقيقة نصب أعيننا، يا سيدي الرئيس، ظهرت لنا الأوضاع وقد اتجهت اتجاهها الطبيعي المنتظر، فإذا سمح ليهود إسرائيل، بحرية الخروج من فلسطين، عاد الوضع فيها إلى طبيعته. ولن يبقى في البلاد آنذاك إلا اليهود الذين هم من مواطنيها الشرعيين، لا من الغرباء. وآنذاك يصبح المجال فسيحاً للتعايش السلمي، ونحن نؤكد عبارة التعايش السلمي، إذ لا يمكن قيام مثل هذا التعايش مع الصهيونية، فمن المستحيل أن يقوم تعايش سلمي مع العدوان والرغبة في التوسع، لأن هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه إلا عندما يكون الوجود مشروعاً وقانونياً. وهل يمكن لإنسان أن يتعايش مع معتدٍ؟ ومشكلة فلسطين ليست قضية صراع عقائدي، فالوطن هو المعرض للخطر، وهذا بيت القصيد في المشكلة، وعندما يتعرض وجود شعب أي منكم للخطر، فلن يكون هناك تفكير في التعايش السلمي، إذ إن الدفاع عن النفس يغدو النزعة المسيطرة والغالبة.

وبعد العودة، يستطيع شعب فلسطين الشرعي، من عربه ويهوده، أن يبدأ حياة تقوم على التعايش السلمي. وبالفعل، عاش العرب واليهود قبل الصهيونية في تعايش

سلمي، أمداً طويلاً قبل أن يصبح هذا المبدأ تعبيراً سياسياً، أو حتى قبل أن يصبح مفهوماً سياسياً.

وبمثل هذه الطريقة وحدها، ياسيدي الرئيس، يمكن أن تعود الأوضاع إلى نصابها الطبيعي. وعندما يقرر شعب فلسطين، من عربه ويهوده، أن يعيش بسلام في بلاده، يستطيع أن يقيم دولة فلسطين المستقلة، التي تستحق آنذاك أن تحتل مقعدها في الأمم المتحدة، بوصفها دولة لا تمثل غرباء، بل مواطنين شرعيين لبلادها، فيهم المسلمون وفيهم المسيحيون واليهود. وستغدو الأرض المقدسة، التي تبجّلها الديانات العظمى الثلاث، من جديد أرضاً للسلام، إذ إنها الأرض التي منحت العالم رسالة السلام.

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس، أن أعود الآن بمنتهى اليقظة والحذر، إلى المشكلة الضخمة التي تقف في طريق كل مشكلة دولية مهما كان حجمها. وأنا لا أود الإطالة، فهي مشكلة الوضع الدولي بصورة عامة، التي نود أن نتقدم بصددها باقتراح محدد.

وكنت قد اعتزمت معالجة هذه المشكلة في نهاية خطابي، ففي مثل هذه الدائرة الشريرة التي تبقي الوضع الدولي في موقف الاختناق والحصر، تغدو النهاية والبداية سيّان، وفي أية نقطة من نقاط هذه الدائرة، وكل ما يحتاجه المرء هو أن يقدم على اقتحامها.

وحتى لو آثرت يا سيدي الرئيس تنكّب جانب التشاؤم الذي لا لزوم له، فإن الوضع الدولي الراهن يبدو لي مولّداً للتوتر والشكوك والقلق: فها قد وصلنا إلى سنتنا الخامسة عشرة بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية، وما زالت الآمال والأماني في قيام سلام عالمي بعيدة عن التحقيق.

ومن الحق أن يقال، إننا لسنا في غمرة الحرب، ولكن من المؤلم كل الألم أيضاً، أننا لسنا في حالة سلام، فالعالم يعيش في ظل شبح هدنة مسلحة، كثيراً ما تنفجر نيرانها هنا وهناك، وبين الحين والآخر. ولم يحقق العالم أي تقدم في قضايا منع الأسلحة النووية ونزع السلاح، باستثناء هذا العدد الضخم من كتابات تضم الخطط والخطط المقابلة، والحجج ودحضها، والسباب إثر السباب.

وما زالت، ياسيدي الرئيس، المشاكل السياسية القابلة للانفجار في العالم، تقف من دون حل أيضاً، وما فتئت مشاكل ألمانيا، وبرلين، والشرق الأقصى، والشرق الأوسط، تزداد ضخامة وتعقيداً. وأمامنا في الوقت الحاضر، مشاكل

أخرى: فقد زج بأفريقيا في نطاق الحرب الباردة. وقد سمعنا من فوق هذا المنبر، أقوالاً عن أخطار الحرب الناجمة عن إساءة التقدير.

وهذه الأوضاع كلها ياسيدي الرئيس مما لاتستطيع شعوب العالم أن تقف منها موقف التسامح. وعلى الرغم من النجاح الذي حققته الأمم المتحدة في بعض المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أنها فشلت في القضية الأساسية التي هي قضية الحرب والسلام.

وقد تمزقت الأمم المتحدة في هذا الصراع بين الشرق والغرب، وليس في إمكان أصوات الأكثرية أو الأقلية أن تقرر قضية الحرب أو السلام. وعلينا أن نبحث عن جهاز آخر، في إطار جديد، يمكنه أن يقرر هذه القضية الساعرة اللاهبة.

ومن المؤكد أن مؤتمرات الذروة هي السبيل، يا سيدي الرئيس. ولكن ترى أية ذروة؟ وأي نوع من الذروة نحتاج إليه؟

ولقد عقد في الماضي اجتماع للذروة أدى إلى روحيّة جنيف التي سرعان ما تبخرت واختفت قبل أن يصل الكبار الأربعة إلى أوطانهم. وجاءت اجتماعات «كامب دافيد» بين أيزنهاور وخروشوف بعد ذلك، فكانت ودية وكانت ممتعة للغاية، ولكن الأحداث التالية برهنت على أن داوود المحارب في التوراة، لم يشأ أن يترك معسكره «كامب دافيد» يعيش في سلام وهدوء.

وجاء مؤتمر الذروة في باريس بعد ذلك، فأيقظ الآمال التي علقت عليه، ولكنه عاد من جديد، فانتهى قبل أن يبدأ. ولا أرى جدوى من بحث الأسباب التي أدت إلى ذلك، فلقد مضى ما مضى من الوقت الحاضر، وإذا كنا سنصدر أحكاماً، فإن هذه الأحكام لن تجدينا نفعاً في شيء.

وقد أخذت فكرة مؤتمر جديد للذروة تسيطر مرة ثانية ولا سيما بعد أن جاء إلى ندوة الأمم المتحدة هذا العدد الضخم من القادة، إنهم هنا في نيويورك ونحن نؤيد عقد مؤتمر للذروة، ولكن بأي طريقة؟

إنني أوجه هذا السؤال، لأن طريقة عقد المؤتمر كانت السبب الرئيسي في فشل المؤتمرات السابقة، وستكون سبباً كذلك في كل مؤتمرات لاحقة إذا ما واصلنا اتباعها.

ولقد كان ينظر إلى مؤتمرات الذروة حتى الآن، يا سيدي الرئيس، في شكل واحد لا يضم إلا الدول الأربع الكبرى وهي الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة

والولايات المتحدة وفرنسا. إن مثل هذه التشكيلة فاشلة، فلقد فشلت في الماضي، وسيكون نصيبها الفشل في المستقبل أيضاً، فهي لن تؤدي إلى أية نتيجة، بل إني لأجرؤ فأقول، إنها ستؤدي إلى خيبة أمل، في استمرارها ودوامها. فليس في إمكان الأربعة الكبار، وهم على ماهم عليه، أن يتفقوا: فثلاثة منهم يجلسون إلى ناحية من الطاولة كأغلبية، وهم يشعرون بمركبّ العظمة، أما الرابع فيجلس إلى الطرف الآخر، كأقلية، وقد أحسّ بمركبّ النقص أيضاً. فكيف يمكننا أن نأمل في اتفاق الكبار الأربعة والحالة هذه؟ إن الوقت لم يعد صالحاً للمعجزات أو لأعمال السحر. وليس في إمكان الأربعة الكبار أن يتفقوا وهم في هذا الوضع الضيق المحصور من الانقسام.

الغربيون الكبار الثلاثة ليسوا في الحقيقة إلا الولايات المتحدة، والولايات المتحدة وحدها، إنها حقيقة صارخة لا جدوى من إنكارها، ولا عار في قبولها. وليس في وسع المملكة المتحدة وفرنسا أن تقولا الكثير عندما تكون الولايات المتحدة في مؤتمر الذروة. وفي وسع الماردين الجبّارين، الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، أن يتحادثا إلى بعضهما بمنتهى السلطة والصلاحية، ممثلين لعالمين متعارضين في صورة مسرحية.

ولكن يجب ألا يظل الماردان الجباران وحدهما، طالما أن فرصة الاتفاق ضعيفة، بل وضعيفة للغاية. علينا أن نتطلع إلى قوة ثالثة: ذلك أن قضية الحرب أو السلام الجوهرية ليست احتكاراً للأقوياء والجبابرة، فهناك دول أخرى يكون لإسهامها شأن عظيم، والعالم بحاجة إليه.

يجب أن يكون في مؤتمر الذروة إلى جانب أيزنهاور وخروشيف، بعض القادة الآخرين الذين برزوا لا كأبطال وطنيين فحسب، بل كشخصيات دولية، كرسوا أنفسهم لقضية العدالة والسلام. ونحن نقترح أن تضم مؤتمرات الذروة مثل هؤلاء القادة الذين بشروا بسياسة الحياد الإيجابي وطبقوها، ولن أقترح في هذه اللحظة الراهنة أية أسماء، فأسماؤهم أشهر من أن تذكر، ولكن علينا في هذه المرحلة، أن نركز جهودنا على إقناع الجمعية العامة بهذا الاقتراح. وعندما نصل إلى مرحلة الاختيار فلن يصعب على الجمعية العامة أن تختار، وهي ليست مشكلة على أي حال. وإن انضمام زعماء سياسة الحياد الإيجابي إلى الرئيس أيزنهاور ورئيس الوزراء خروشيف في مؤتمر الذروة، لن يؤدي إلى اتباع طريقة ووجهة نظر جديدتين فحسب، بل سيكون أيضاً قوة منسقة وعاملة على الاستقرار والوساطة، وقادرة على تسوية الخلافات بين الشرق والغرب، لمصلحة السلام، المقرون بالعدالة.

مثل هذه الذروة يا سيدي الرئيس، ذروة موزونة، إنها تمثل العالم مصغراً، ومثل هذه الذروة يا سيدي الرئيس، ترمز إلى صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية.

أجل، يا سيدي الرئيس، في وسعنا أن نصل إلى حقبة جديدة، حقبة تاريخية نأمل أن تؤدي بالجنس البشري إلى الطريق اليسيره الموصلة إلى السلام، والسلام للأحياء، وللذين لم يولدوا بعد. السلام للجيل الحاضر ولجميع الأجيال القادمة، فليوفقنا الله في هذا السبيل.

(٢)

رد الشقيري على خطاب وزيرة خارجية إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠

إسرائيل وَالاستعمار فرعَان مِن أصلٍ واحد

أظهر الخطاب الذي ألقته مندوبة إسرائيل بالأمس أن اصطلاح «حق الرد» تعبير أكثر تواضعاً من أن يلجأ إليه إنسان، وأنه أشد التهاباً من أن يستخدمه أحد. فنحن نمارس حق الرد للإجابة على تصوير مشوّه للوقائع، أو لمناقشة حجة، أو لتصحيح خطأ، أو لإبطال دليل، ولكن عندما يكون الخطاب في مجموعه كذباً وافتراءً، أو تشويهاً متعمداً للحقائق، أو قلباً كلياً للواقع، فإن تعبير «حق الرد» يغدو آنذاك، غير كافٍ لمواجهة مثل هذا الموقف.

وعلينا في مثل هذه الحالة أن نبحث عن تعبير آخر، وعن علاج جديد، وهذا ما يقتضيه البيان الذي ألقته مندوبة إسرائيل. فهو لا يتطلب حقاً في الرد وإنما يتطلب حقاً في الشطب والإزالة من سجلات الأمم المتحدة كلها، هذا إذا توخينا لسجلاتنا النظام والكرامة.

وما أقوله الآن ليس بالبيان غير المدروس أو الإعلان عن إغراق في المبالغة اللفظية. ولنشرع لآن في البيان الإسرائيلي، فنفنده مغالطة إثر أخرى: فلقد أثارت السيدة القادمة من إسرائيل في عرضها لقضيتها، موضوع الحرب في فلسطين. وزعمت السيدة مايير، أن سبعة جيوش عربية قد زحفت عبر حدود فلسطين وأعلنت هدفها الرامي إلى تحطيم إسرائيل بقراها ومدنها وسكانها. ولا أريد العودة إلى سجلات التاريخ ووثائقه، فهذه قصة مؤلمة، يحطم سردها الفؤاد بعد خمس عشرة سنة من

المآسي والكوارث، بل إنها لمأساة اقتلعت شعباً بكامله من جذوره في وطنه.

ولا ريب في أن السيدة مايير محقة في تأكيدها بأن اللاجئين ذهبوا ضحية الحرب. ومن الحق أن يقال، إن حرباً كانت تنشب في فلسطين، وإن اللاجئين هم ضحاياها، ولكن إسرائيل هي التي أشعلت أوار هذه الحرب، إنها حرب شرعتها إسرائيل بحملة من الإرهاب في عام ١٩٤٠، وانتهت بها إلى خلق إسرائيل في عام ١٩٤٨. ولم تكن الجيوش الإسرائيلية غير مسلحة في الواقع، كما زعمت السيدة مايير، معبّرة عن زعمها بجمل فيها كل البلاغة، فلقد كانت مسلحة أكمل تسلح، وانطوت أساليبها على السلب والنهب والتدمير والإبادة.

والآن دعوني أسرع إلى الحقائق، التي لم تروها المصادر العربية بل رواها جهاز رسمي مستقل، وأنا أشير في قولي هذا إلى اللجنة الأنكلو ـ أمريكية، التي أرسلت إلى فلسطين لتتحرى الوضع المتردي فيها ولتنقل مشاهدتها عن هذا الموضوع. ترى ماذا كانت الوقائع التي توصلت إليها اللجنة يا سيدة مايير؟ إنني أترك الرد إليك، إذا كان في وسعك أن تردي. إن هذه الوقائع دحض صارخ لبيان السيدة القادمة من إسرائيل، فلقد وجدت اللجنة الأنكلو ـ أمريكية ما يلي:

«إن فلسطين اليوم معسكر تدججه الأسلحة، وقد انبعثت فيه حركة الهجرة اليهودية غير المشروعة على نطاق واسع، ومنظمة الهاغانا، وهي القوة الإسرائيلية العسكرية أو الجيش اليهودي، تعد أكثر من ستين ألف رجل، كلهم مسلحون أتم تسلح، وكانت هذه المنظمة تحصل على أسلحتها منذ عدة سنوات».

هذا الجيش الذي زعمت السيدة مايير أنه غير مسلح في الواقع كان في الحقيقة غير مسلح، لا بالسلاح، بل غير مسلح بشرائع الحرب وأنظمتها وتقاليدها الصحيحة. لقد كانت مهمته أن ينشر الفزع والدمار والنار، وأن يرتكب أعمالاً، بعيدة عن القانون في البلاد المقدسة. ولم يوفر هذا الجيش من فظائعه بلدة عربية أو قرية عربية، على الرغم من أن هذه البلدان والقرى كانت مكشوفة وعزلاء. وقد ارتكب هذا الجيش أعمالاً وحشية من دون تمييز بين الرجال والنساء، والصغار والكبار.

وقد سردت اللجنة الأنكلو ـ أمريكية جميع هذه الحوادث المرعبة في صورة معبرة. ولن أقرأ على مسامعكم الآن تفاصيلها ووقائعها، ولكن اسمحوا لي أن أتلو على أسماعكم فقط عناوين هذه الأعمال التي اقترفتها القوات اليهودية في فلسطين «سرقات ضخمة للأسلحة والمتفجرات تقوم بها الهاغانا» وإني لأرجو منكم أن تذكروا أن الهاغانا هي الكلمة العبرية للجيش الإسرائيلي، «التعدي على كاتدرائية القديس

جورج في القدس في محاولة لاغتيال المندوب السامي»، «الهجوم على دائرة المهاجرة في فلسطين»، «نسف رئاسة الشرطة بالقنابل»، «تدمير مكاتب دائرة ضريبة الدخل»، «قتل الشرطة البريطانيين»، «الهجوم على دار الإذاعة»، «نسف دوائر الحكومة»، «محاولة قتل المندوب السامي وعقيلته»، «اغتيال اللورد موين وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط»، «الهجوم على أبنية الشرطة»، «مهاجمة سكك حديد فلسطين»، «قتل الجنود البريطانيين قتلاً متعمداً»، «خطف الضباط»، «نسف فندق الملك داود وقتل تسعين شخصاً وإصابة عشرات بجراح»، «نسف شاحنة للشرطة»، «القتل بالجملة بالمتفجرات في حيفا»، «خطف قاض من قاعة المحكمة»، «الهجوم على مصافي النفط»، «مهاجمة عيادة للصليب الأحمر»، «إخراج القطارات عن السكة الحديد»، «الهجوم على مدن العرب وقراهم»، «إرسال رسائل ملأى بالمتفجرات إلى المستر تشرشل والمستر أتلي، والمستر بيفن والمستر هربرت موريسون وغيرهم من الزعماء البريطانيين»، «نسف سيارة إسعاف عسكرية»، «إحراق دار عربية للسينما»، «قذف الأحياء العربية بالقنابل»، «زرع الألغام في مركز الترفيه البحري»، «نسف فندق سمير اميس العربي في القدس»، «مهاجمة القرى العربية»، «دحرجة البراميل الملأى بالمتفجرات على الأحياء العربية»، «نسف أبنية المحاكم»، «خطف قنصل بريطاني وصحافي ومصرعهما».

هذه عناوين مقتضبة لهذه الحوادث البربرية والمتوحشة التي اقترفتها القوات الإسرائيلية اليهودية في فلسطين، ثم تأتي السيدة القادمة من إسرائيل، فتزعم أن إسرائيل كانت الحمل الوديع الذي لا حول له ولا طول، والأعزل من السلاح، والعاجز عن الدفاع، ويا لإسرائيل من حَمَل وديع حقاً! ولكن السيدة القادمة من إسرائيل، تتعمد النسيان، كما أرى، وهي تنسى حتى التصريحات التي يطلقها رئيس وزرائها السيد بن غوريون، عن قضية الحرب. ففي أيام الحرب الكونية الثانية، وعندما كانت المملكة المتحدة مشتبكة في صراع موت أو حياة، كان السيد بن غوريون، هو الذي أعلن الحرب على الشكل الآتي، وهذه هي عين الكلمات التي استعملها رئيس وزراء السيدة القادمة من إسرائيل إذ قال: «سنخوض حربنا وكأن ليست هناك حرب عالمية».

وقد وضع إعلان المستر بن غوريون الحرب موضع التنفيذ، فلقد شنت القوات الصهيونية الحرب في فلسطين. وعندما انتهت الحرب الكونية الثانية، أعلنت قيادة الجيش اليهودي ما نصه: «إن يوم النصر للعالم يعني يوم بدء الغزو لقواتنا». وأعلن القائد الأعلى للحلفاء في الشرق الأوسط في بيان رسمي أصدره «أن القوات

الصهيونية في فلسطين، تعرقل بصورة مباشرة مجهود بريطانيا الحربي، وتساعد أعداءها».

وهذه هي القوات العسكرية الإسرائيلية العزلاء، التي تحدثت عنها السيدة القادمة من إسرائيل إلى هذه الجمعية العامة. وقد تفترض السيدة مايير، أن هذه العمليات العسكرية الصهيونية تمتّ إلى تاريخ ماض بعيد، لكن هذا الافتراض لا ينمّ عن الذكاء على كل حال.

والحقيقة أن هذه الحرب من العدوان والفزع والإرهاب، قد بدأت في عام ١٩٣٩، واستمرت طيلة أيام الحرب الكونية الثانية، واستطالت حتى عام ١٩٤٨، لتبلغ ذروتها في ظهور إسرائيل، وفي اغتصاب الوطن العربي، وهجرة شعبه. أما تدخل الجيوش العربية الذي أشارت إليه السيدة مايير، فلم يكن يستهدف إلا حصر الحرب، الحرب النازية التي شنتها إسرائيل، وإنني أستعمل كلمة «نازية» تذكرة للسيدة القادمة من إسرائيل.

وعندما اغتالت القوات الصهيونية اللورد موين، وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط، في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٤، وجه المستر تشرشل إلى مجلس العموم البريطاني العبارات التالية:

«وإذا قدّر لأحلامنا عن الصهيونية أن تنتهي في دخان مسدسات القتلة، وإذا قدر لجهودنا من أجل مستقبلها، أن تثمر طرازاً جديداً من قطّاع الطرق الذين يليقون بألمانيا النازية، فإن الكثيرين من أمثالي، يحتم عليهم أن يعيدوا النظر في موقفهم الذي حافظوا عليه باستمرار وإصرار، مدة طويلة في الماضي. لذا من الواجب وقف هذه الأعمال الشريرة، ومن الواجب القضاء على المسؤولين عنها أصلاً وفرعاً».

وقد تحدثت السيدة مايير بحماس وغضب زائدين عن الفظائع التي ارتكبها النازيون في ألمانيا ضد اليهود، ونحن بدورنا نستنكر هذه الفظائع النازية، وترتعد أوصالنا ألماً من مجرد تذكر هذه الضحايا البريئة من إخواننا في الإنسانية، من ملايين اليهود الذين ذبحتهم ألمانيا النازية. ولكن العمل النازي، قد أدى إلى رد فعل نازي مشابه. فلقد انتهت ألمانيا النازية في ألمانيا لتبعث في إسرائيل في الشرق الأوسط. ويكفينا أن تشرشل قد أدانها ونطق بالحكم. وكما أن السلام في أوروبا قد اقتضى استسلام النازية، فكذلك يتطلب سلام الشرق الأوسط والعالم في مجموعه، حتمية استسلام النازية الصهيونية في الشرق الأوسط.

ولم يكن تشرشل وحده هو الذي أدان إسرائيل، ونطق بحكمه عليها. فلقد استنكر المستر توينبي أعظم مؤرخي العصر، الفظائع النازية الإسرائيلية، إذ قال:

«تمثلت الأعمال الشريرة التي ارتكبها اليهود الصهيونيون ضد عرب فلسطين والتي يمكن مضاهاتها بالجرائم التي اقترفها النازيون ضد اليهود في ذبح الرجال والنساء والأطفال في دير ياسين في التاسع من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨، وهي الأعمال التي أسفرت عن هروب السكان العرب في أعداد كبيرة من مقاطعاتهم الواقعة في متناول القوات اليهودية المسلحة. . . .»

ولا ريب في أن هذا القول الصادر عن المستر توينبي يدحض أيضاً دحضاً لا رحمة فيه، التأكيد الصادر عن السيدة غولدا مايير والقائل بأن اللاجئين قد تركوا ديارهم تلبية لنداء الزعماء العرب، ويا له من زعم مضحك سخيف. إنها وقائع تاريخية اقتبستها من مؤرخ بارز، وإذا كنا سنعود إلى التاريخ لاستشارته، فإن هذه المشورة يجب أن تصدر عن توينبي لا عن السيدة مايير.

واسمحوا لي أن أعيد إلى ذاكرة السيدة مايير مجموعة أخرى من الحقائق والبيانات: فعندما كانت أممنا المتحدة هذه تبحث في عام ١٩٤٨ في مختلف القرارات المتعلقة بفلسطين، لم تكن الجيوش العربية هي التي تحدّت الأمم المتحدة بل كان السيد بن غوريون نفسه هو الذي تحداها. ولم يكن تحدي السيد بن غوريون في شكل بيان سياسي، بل كان تحدياً حربياً صارخاً، فلقد وجه في خطاب ألقاه في اللجنة المركزية لعمال إسرائيل الكلمة التالية إلى الأمم المتحدة:

«. . . إنها قوة السلاح، وأعود فأكرر، إنها قوة السلاح، لا القرارات الرسمية، هي التي ستبتّ في القضية».

هذه هي الطريقة التي تحدثت فيها إسرائيل إلى الجمعية العامة عند مناقشتها قضية فلسطين، فلقد أنذرت الأمم المتحدة، بأن قوة السلاح لا قراراتها، هي التي ستبتّ القضية. وهكذا لم تعن قرارات الجمعية العامة للسيد بن غوريون شيئاً، وإنما كان أهمّ ما يعنيه هو قوة السلاح. وإني لا أعرف من نصدق: هل نصدق وزيرة الخارجية في خطابها الذي وجهته إلى الجمعية العامة اليوم، أو نصدق رئيس وزرائها في الإنذار الذي وجهه إلى الأمم المتحدة؟ فهل نصدق وزيرة الخارجية أو رئيس الوزراء؟ إني لأجرؤ فأقول إنه تشويه رئيسي للحقيقة، خارج على تقاليد هذه المنظمة.

ولم يكن خلق إسرائيل في الحقيقة التنفيذ السلمي لقرار الأمم المتحدة، إسرائيل هي ثمرة القوة، القوة المتوحشة، إنها نتاج الحرب، الحرب العدوانية. وعندما كان مستقبل فلسطين، موضع التحقيق الدولي، أعلنت القيادة الإسرائيلية، القيادة العليا للقوات الإسرائيلية، استعدادها لفرض الحل الصهيوني على رؤوس الحراب وبقوة السلاح، وها أنا أقتبس عين الكلمات التي استعملتها القيادة الإسرائيلية:

«ليس ثمة من شك في أن القوة الإسرائيلية متفوقة في تنظيمها وتدريبها وخططها ومعداتها. وإذا كنتم تقبلون بالحل الصهيوني، ولكنكم عاجزون عن فرضه أو غير راغبين في ذلك، فلا تتدخلوا من فضلكم، وسنضمن نحن تنفيذه».

إنها لغة القوة، تصدر عن القيادة العسكرية، قيادة إسرائيل العسكرية.

وعندما اجتمعت الأمم المتحدة أيضاً في ليك سكسيس، وكل من كان منكم في ليك سكسيس، يؤيد قولي، وكانت الجمعية العامة تدرس مشروعاً للوصاية عن فلسطين قدمته الولايات المتحدة، ليستعاض به عن التقسيم، وجهت القيادة الإسرائيلية إلى الأمم المتحدة الإنذار التالي:

«تقيم المعارك التي خضناها دليلاً إضافياً لدبلوماسيّي ليك سكسيس الذين يتولون الآن دراسة المشروع الأمريكي، على أن الخطوة الحاسمة، ستقع في فلسطين نفسها».

وفي وسعي المضيّ إلى ما لانهاية في اقتباس أقوال السلطات الإسرائيلية، ولكن ما تلوته على مسامعكم حتى الآن كاف لإقناع الجمعية الموقرة، بأن التهمة التي وجهت إلى العرب، ليست إلا أسطورة خرافية. ويكفي أن يعرف المرء أنها أسطورة إسرائيلية. ومهما يكن نوع هذه الأسطورة، فإن البيان الإسرائيلي الذي تلي بالأمس، قد أثبت نفس التهمة التي كنا نوجهها إلى إسرائيل منذ سنوات عدة.

فلقد كنا نؤكد دائماً أن إسرائيل ليست إلا تجسيداً للاستعمار والمطامع التوسعية، وقد تمكّن يهود فلسطين عن طريق الهجرة اليهودية في ظل الحراب البريطانية من أن يصبحوا سبعمائة وخمسين ألفاً في عام ١٩٤٨ بعد أن كانوا خمسين ألفاً في عام ١٩١٩. وليست هذه الهجرة إلا تسللاً غربياً لأناس لم يعرفوا البلاد قط، ولم يملكوا شيئاً فيها، لا هم ولا أجدادهم، هذا إذا استطاعوا الرجوع في أصولهم

إلى ثلاثة آلاف عام. وكإيضاح بسيط لما أقول دعوني أؤكد لكم أن أياً من أعضاء الوفد الإسرائيلي الذين يجلسون في هذه الجمعية الآن، وبينهم بالطبع، السيدة القادمة من إسرائيل، ليسوا من مواطني فلسطين ولم يكونوا في يوم من الأيام من أهلها. ومع ذلك فإنهم يجدون الجرأة الكافية، لينكروا على أهل فلسطين حقهم في العودة إلى وطنهم، ووطن آبائهم وأجدادهم منذ أقدم عصور التاريخ.

وقد تحدثت السيدة القادمة من إسرائيل أيضاً بلغة الاستعمار والتوسع، فعندما أرادت شرح الوضع القائم في فلسطين، ذكرت السيدة مايير في خطابها ما يلي:

«. . . كانت الصخور والصحاري والمستنقعات والملاريا والتراخوما هي الظواهر المميزة للبلاد قبل مجيئنا إليها. . .»

وأود أن ألفت انتباه الزملاء من أعضاء الوفود الأفريقية والآسيوية إلى هذه الفقرة المقتبسة من خطاب مندوبة إسرائيل، إنها لغة التوسع الاستعماري والفلسفة التي يقوم عليها الاستعمار. فماذا كانت الدول الاستعمارية تقول في أفريقيا وآسيا؟ كانت تقول عين ما قالته الآن السيدة القادمة من إسرائيل: فقد زعمت الدول الاستعمارية أنها جاءت إلى آسيا وأفريقيا لتحويل الصحاري إلى جنان، ولتجفيف المستنقعات، ومكافحة الملاريا، والصراع ضد التراخوما. أجل إنها نفس الكلمات التي صدرت عن السيدة القادمة من إسرائيل، وهذا التشابه ليس وليد صُدفة عارضة، فإسرائيل والاستعمار فرعان من أصل واحد، ولذا فإن حكم المنطق والعقل، يقضي بأن تلقى إسرائيل عين المصير الذي يلقاه الاستعمار. وها نحن نشهد الاستعمار يسير في طريق الزوال والذبول والتراجع، ولا بد أن نشهد إسرائيل تسير في عين الطريق. وليست هناك من قوة على وجه الأرض تستطيع وقف هزيمة الاستعمار، وكل ما خلقه الاستعمار.

ومع ذلك، فإن لهذا الاستعمار الإسرائيلي طبيعة فريدة من نوعها، فقد زعمت السيدة مايير أن هذا الاستعمار ينبثق عن ارتباط اليهود القديم بفلسطين. ومثل هذه الارتباطات، مهما أطلقنا عليها من أسماء موجودة في الوثائق التاريخية بالنسبة إلى كل أرض، وإلى كل شعب، وليس ثمة شبر واحد من الأرض فوق كرتنا الأرضية، ليس له ارتباطات بهذا الشعب أو ذاك من شعوب العالم. ولو أردنا اتباع فلسفة السيدة مايير، أو بالأحرى افتقارها إلى الفلسفة، لكان في وسع أي شعب المطالبة بأي أرض، ولن يكون في وسع أي شعب أن يكون حراً في وطنه. حقاً إنها لنتيجة مضحكة، ولكنها نتيجتها التي توصلت هي إليها، لا نتيجتي أنا.

وتمضي السيدة مايير في خطابها فتقول:

«ولكل جبل بل ولكل واد في بلادنا ذكر في «سفر الأسفار» يتحدث عن ملكيتنا، وعن أننا كنا هناك».

وأخشى أنني لا أستطيع الحديث عن هذا الموضوع من دون شيء من السخرية، فالسيدة القادمة من إسرائيل، تريد من هذه الهيئة التطواف في بيداء من الخيال والأساطير، والتجوال في دروب التاريخ القديم المهجور. ولو حملنا بيان السيدة مايير على محمل الجد، لتحتم علينا أن نعيد تنظيم العالم، في نفس الصورة التي كان فيها عندما ظهر «سفر الأسفار»، وفي مثل هذه الحالة لن يكون أي شعب من الشعوب الممثلة في هذه الهيئة في وطنه الراهن، ولن يكون أي وطن مأهولاً بشعبه.

وفي هذه الحالة ستكون لدينا أمم متحدة، مختلفة كل الاختلاف عن منظمتنا الراهنة، ولكنها على أي حال، ملائمة لذوق إسرائيل، وذوق السيدة القادمة من إسرائيل.

وعندما نتحدث كذلك عن الجبال والوهاد، علينا أن لا ننسى الحقيقة الصارخة، وهي حقيقة الحياة والتاريخ، وعلينا أن لا نوغل بعيداً في السعي وراء الخيال، فلقد ملك شعب فلسطين هذه الجبال والوهاد وسكنها بصورة مستمرة ودائمة منذ أقدم عصور التاريخ. ولقد بنى هذا الشعب فوق هذه الجبال، وعلى أديم هذه الوهاد مدنه وقراه، وزرع كرومه وحدائقه، وأقام مزارعه ومصانعه، وشيّد مساجده وكنائسه، وحفر بنعومة ويسر، قبوره ولحوده. وهذه هي الأمور التي تجعل من كل وطن غالياً ومقدساً وأهلاً لكل تضحية كريمة نبيلة، وهذه هي التعاليم الصحيحة التي جاء بها سفر الأسفار، إذا كانت السيدة مايير، تود حقاً أن توقف عقلها وقلبها على ما جاء فيه.

وحتى في حدود الملكية الفردية، لم يكن لإسرائيل في فلسطين أي شيء، وكان للعرب كل شيء. وقد رفعت لجنة الأمم المتحدة التي عهد إليها بالتحقيق في قضية فلسطين، تقريراً إلى الجمعية العامة، ذكرت فيه أن أملاك اليهود لم تكن تعدو الستة في المائة من مساحة فلسطين كلها، وأنها لم تكن تتجاوز هذا الرقم مطلقاً. ولا يسمح سفر الأسفار، بالنهب أو السرقة، سواءً أصدرا عن الأفراد أو عن الدول. ويقول سفر الأسفار... «لا تشته بيت جارك»، وإذا كانت السيدة القادمة من إسرائيل تعتمد على هذا السفر، فعلى إسرائيل والحالة هذه أن تعيد إلى اللاجئين أملاكهم، وممتلكاتهم ومزارعهم ومساكنهم، وفي الحق، كل وطنهم.

وأعود أخيراً إلى أغنية السلام أو لازمتها. ولقد استخدمت كلمة «لازمة» لأنها لم تكن أكثر من هذا، وقد رفعت السيدة مايير صوتها عالياً بها عندما قالت «دعونا نجلس في مؤتمر حر لا تقيده شروط أو حدود لنبحث في السلام». هذا هو النداء الذي صدر عن السيدة القادمة من إسرائيل. والدعوة إلى التحدث في السلام بالنسبة إلى أولئك الذين لا يعرفون، هو أمرٌ ينطوي على الإغراء، أما الذين يعرفون، فلا تخدعهم بسهولة مثل هذه الشعارات السلمية.

دعونا نسأل. . . ترى ما الذي سنبحثه؟ هل سنبحث في الاعتراف باغتصاب بلادنا؟ أو هل سيطلب إلينا البحث في تشريد شعبنا؟ ولقد اغتيل الكونت برنادوت في القدس على أيدي القوات اليهودية عندما كان يقوم بمهمة إحلال السلام في فلسطين، السلام الذي تطالب به السيدة مايير الآن في الجمعية العامة بمثل هذه البلاغة.

وقد أوضحت لجنة التوفيق الدولية في تقاريرها الخمسة عشر، أن إسرائيل لم تسمح بعودة لاجئ واحد إلى وطنه، كما لم تعوّض على أي لاجئ. وقد تحدت إسرائيل تحدياً كاملاً القرارات الخمسة عشر التي صدرت عن الجمعية العامة، والتي طالبت بعودة اللاجئين. وقد أكد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة، في السنة الماضية بالإجماع، مع امتناع إسرائيل عن التصويت، مبدأ العودة. وقد ذكرت السيدة القادمة من إسرائيل بالأمس، أن هذه القرارات قد أُسيء اقتباسها، فهل للسيدة أن تعلمنا كيف يكون اقتباسها؟ إننا نعرف أنها قرارات صادرة عن الجمعية العامة، مطالبة بعودة اللاجئين. ولكن الحقيقة الناصعة هي أن إسرائيل تتجاهل هذه القرارات وتعارضها وتنكرها. إذن، فما الذي سنبحثه مع إسرائيل؟

وقد صدر هذا النداء عن السيدة التي وجهت قبل مدة قصيرة السؤال التالي إلى الأمهات اليهوديات في الولايات المتحدة: «هل من الصعب عليكن أن تبعثن بألف من أبنائكن وبناتكن في كل عام للعيش في إسرائيل؟ «هذا هو معنى السلام بالنسبة إلى السيدة القادمة من إسرائيل، وهو أن يظل أبناؤنا وبناتنا في حياة النفي والتشرد، بينما يحثّ أطفال أمريكا على مغادرة وطنهم، والقضاء على ولائهم للولايات المتحدة للعيش في إسرائيل.

وفوق هذا، تُرى ما هو سجل السلام بالنسبة إلى إسرائيل التي تصرخ الآن مطالبة بالسلام؟ لقد أدانها تشرشل وتوينبي على أنها مؤسسة نازية. ولكن هذا ليس كل شيء بالنسبة إلى إسرائيل، فقد أدان مجلس الأمن إسرائيل في مذبحة قبيْة،

وهي القرية العربية التي دمرت بكاملها وقضي على جميع أهلها، وأدان مجلس الأمن إسرائيل في مجزرة نحالين، وهي قرية عربية أخرى، دمرتها إسرائيل وأبادت أهلها، وأدان مجلس الأمن إسرائيل على جريمتها في الهجوم على غزة، وقتل اللاجئين وهم نيام في مخيماتهم. هذه إدانات واضحة صادرة عن مجلس الأمن الدولي، وأُدينت إسرائيل أخيراً في العدوان الثلاثي على سيناء، وظهرت آثار ذلك التآمر بالأمس عندما صفق الوفد الفرنسي تصفيقاً شديداً تأييداً لإسرائيل، رفيقتهم في السلاح.

وفي وسعي أن أتلو على مسامعكم عشرات الإدانات التي صدرت عن مجلس الأمن وعن لجنة الهدنة المشتركة، ولكنني أرى الاكتفاء بإدانة واحدة لما لها من ارتباط بقضية السلام: فلقد أصدرت لجنة الهدنة المشتركة في السادس عشر من شباط/ فبراير هذا العام القرار التالي بالنسبة إلى قيام إسرائيل بتدمير قرية عربية بكاملها:

« تقرر لجنة الهدنة المشتركة بعد أن رأت أن هذا الهجوم قد أسفر عن تدمير القرية المذكورة تدميراً كاملاً، خلافاً للمبادئ الإنسانية الأولية. . . إدانة الهجوم الإسرائيلي على قرية خربة التوافيق».

وهذا القرار رد صريح على الدعوة إلى السلام، فقد اقترفت إسرائيل عملاً أدى إلى تدمير القرية بكاملها، وهو عمل وصفته لجنة الهدنة بأنه خرق لأبسط المبادئ الإنسانية. هذا سجل إسرائيل، بل هو جزء من سجلها، مع ذلك فهي تصرخ مطالبة بالسلام. ولقد مدت إسرائيل يداً للسلام ولكنها يد ملطخة بدماء الأبرياء، يد اقتلعت شعباً بكامله من جذوره في وطنه. هذا ليس بالسلام، إنه إذعان واستسلام للمعتدي. ويؤثر شعب فلسطين أن يفنى عن بكرة أبيه، على أن يتخلى عن وطنه ودياره.

ويقضي الاقتراح بأن يقابل الرئيس عبد الناصر وغيره من القادة العرب السيد بن غوريون لعقد الصلح وتحقيق السلام. يا لها من سخرية الأقدار، ومن سخف القول، ومن الإساءة للسلام، والتطلع إلى العدالة، أن يقدم مثل هذا الاقتراح، الذي أوثر أن اسميه بالهرطقة والكفر.

وقد أشارت السيدة القادمة من إسرائيل، على محمل المقارنة، إلى الاقتراح بعقد اجتماع بين أيزنهاور وخروشوف. لكن هذا القياس كفر في حد ذاته، وقد رفض الرجلان الكبيران أن يعقدا مثل هذا الاجتماع، ولقد أصر خروشوف على أن يصدر اعتذار أمريكي بينما أصر أيزنهاور على إطلاق سراح طيارين أمريكيين. أما في

قضيتنا، فلا يمكن علاج ما اقترفته إسرائيل من شرور وآثام بمجرد الاعتذار، كما لا يمكن مقارنة حقوق شعب فلسطين كله بحرية اثنين من الطيارين. ومع ذلك، فما زال الزعيمان العظيمان يرفضان الاجتماع.

وفوق هذا كله، فإن هذا الموضوع يثير قضية أكبر وأضخم، فالخلاف بين أيزنهاور وخروشوف، على الرغم من خطورته وضخامته، لا يتعلق بضياع وطن، ولو كان الاتحاد السوفياتي محتلاً لولاية نيويورك، لكان أيزنهاور آخر إنسان على وجه البسيطة يرضى بالاجتماع بخروشوف. ولو كانت الولايات محتلة لأوكرانيا، لكان خروشوف آخر إنسان على سطح الكرة الأرضية يرضى بالاجتماع إلى أيزنهاور.

وعلى هذا الصعيد، فإن الرئيس عبد الناصر، يمثل بالنسبة إلينا أيزنهاورنا أو خروشوفنا، وكذلك باقي القادة العرب، إنهم لن يوافقوا قط على الاجتماع إلى بن غوريون، ولن يفكر أي زعيم عربي بالاجتماع إلى أي ممثل لإسرائيل، لا اليوم ولا في أي وقت مقبل. إن دور الرئيس عبد الناصر، لا يكون في التسليم بالوطن العربي، إنه يقف مدافعاً عن قضية عظيمة ونبيلة، وهذا شأن الزعماء العرب الآخرين. وإن جهاد الرئيس عبد الناصر يستهدف تحرير الوطن العربي وانعتاقه، لا التسليم به إلى الاستعمار أو الصهيونية أو إلى كل ما خلّفه الاستعمار والصهيونية.

ومع ذلك أرى لزاماً علي، أن لا أترك الجمعية العامة في جو من المرارة والقنوط، إن هدفنا هو السلام، بل هو أعز أهدافنا وأكثرها قداسة، إذ إن الوطن وطننا لا وطنهم، وطفل سليمان هو طفلنا لا طفلهم.

وفي الإمكان تحقيق السلام في البلاد المقدسة، ولقد تمكّنت بلاد وشعوب أخرى من الوصول إلى السلام، ولا يمكن تحقيق السلام في فلسطين إلا بنفس هذا الطريق، وبعين السبل. وقد تمكنت الهند والباكستان من الوصول إلى السلام، بعد أن انحسر الاستعمار عنهما، وهذا ما تم في إندونيسيا، وقد تحقق مثل هذا السلام في أفريقيا أيضاً. وقد تحرر الشعب في كل من غانا وغينيا في وطنيهما، وجلا الاستعمار عن أراضيهما وساد السلام ربوعهما.

وينطبق هذا القول على إسرائيل أيضاً، فهناك الآن ألوف وألوف من اليهود الذين يصرخون مطالبين بالانعتاق من هذا الطغيان وذلك الشقاء اللذين يسميان إسرائيل، ذلك إذا سمح لهم بالخروج وحصلوا على تأشيراته اللازمة. وإذا كانت

إسرائيل تحاول إنكار هذه الحقيقة التي أسردها وتتحداها، فإنني أطلب الآن وعلى الفور، تأليف لجنة من الأمم المتحدة، تسافر فوراً إلى إسرائيل، لتتحقق من رغبات اليهود فيها، وإنني لأتحدى إسرائيل أن تقبل بمثل هذا الاستفتاء.

هذا هو التحدي الحقيقي للسلام، فعندما يسمح لليهود الغرباء بمغادرة البلاد، يعود الوضع فيها إلى طبيعته العادية. ولن يبقى في فلسطين إلا أهلها الشرعيون، من مسلمين ومسيحيين ويهود، على قدم المساواة. إنهم سيؤلفون آنذاك دولة فلسطين المستقلة، وستقبل دولتهم عضواً في الأمم المتحدة، ويحتل وفدهم الذي يتمثل فيه المسلمون والمسيحيون واليهود مقاعدهم التي يستحقونها في قاعة هذه الجمعية الموقرة.

هذا هو السبيل إلى تحقيق السلام في أرض السلام. وهذا هو ما نحاول الوصول إليه.

فليأخذ الله بيدنا وليكن في عوننا.

(٣)

نص الخطاب الذي ألقاه الشقيري في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠

على الأمم المتحدة أن تصحو من سباتها

لما كان هذا هو الخطاب الأول الذي ألقيه في هذه اللجنة، أرجو أن تسمح لي يا سيدي الرئيس، بإزجاء تهانيّ الحارة إليك على انتخابك رئيساً لهذه اللجنة، تتولى إدارة دفة مناقشاتها. ولقد عرفناك دبلوماسياً بارزاً، كما أن ما حققته من عمل حتى الآن، قد برر إيمان هذه اللجنة بكفايتك وحيادك، ولا ريب في أن معرفتك الواسعة بالقضايا الدولية بالإضافة إلى ما فيك من أصالة ونبل، قد جعلت من رئاستك لهذه اللجنة، مصدر توجيه في المهمة الشاقة التي ما زالت ملقاة على عاتقها. وكلنا ثقة في أن عملنا سيتوّج بالتوفيق والنجاح، بفضل رئاستك الموهوبة.

وإني لأزجي تهانيّ الحارة القلبية أيضاً إلى الزملاء من أعضاء مكتب اللجنة، فقد تمكن نائب الرئيس والمقرر أيضاً من إحراز تقديرنا وإعجابنا بجدارة وكفاية، وكلاهما معروف بتجاربه الواسعة، فإليهما أزجي عاطر تقديري وإعجابي.

سيدي الرئيس، زملائي المندوبين،

إن تقرير المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين المعروض الآن للدرس في هذه اللجنة، هو وثيقة زاخرة بالحقائق، تتميز بعرض موضوعي سليم. والتقرير من أوله إلى آخره، سرد مجرد من العواطف للحقائق، وتعداد صحيح لا تحيّز فيه للأرقام. ومع ذلك، ففي هذا التقرير مأساة، بل لعلها

أعظم المآسي وأكثرها إيلاماً. وفي وسعنا أن نقرأ هذه المأساة في هذه الحقائق الرهيبة، والأرقام المخيفة، ويا لها حقاً من حقائق كلها كوارث، ومن أرقام كلها مآسٍ.

وإذا اقتبسنا نتفاً من هذا التقرير، عكسنا نتفاً من هذه المأساة:

فلقد ذكر مدير الوكالة في حديثه عن أسس المشكلة العبارات التالية:

«لقد ظهرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلى حيز الوجود في عام ١٩٤٨، عندما فرّ مئات الألوف من الفلسطينيين من ديارهم، لاجئين إلى المناطق المحيطة بهم..»

وأورد المدير في حديثه عن نشاط الأمم المتحدة في مواجهة هذه المشكلة، العبارات التالية: «أقامت الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٩، وكالة الأمم المتحدة للمساعدة في العناية باللاجئين. وكانت الفترة التي عهد فيها للوكالة بالعمل في البداية، تقدّر أمداً محدوداً من الزمن لتقديم العون إلى اللاجئين، وقد تمددت هذه الفترة ثلاث مرات وفي ثلاث مناسبات معينة، وستنتهي الفترة الحالية في الثلاثين من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٣».

وتحدث المدير بالعبارات التالية عن موقف اللاجئين: «وما زال الوعد الذي قطعته لهم الجمعية العامة في الفقرة الثانية من قرارها رقم ١٩٤ (٣) في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، والذي تأكد في كل عام تلا ذلك العام، يحتل في عقولهم مكان الصدارة، ويعتبرونه الحل الوحيد الطويل الأجل الذي يقبلونه لهذه المشكلة، وهم يشعرون بالكثير من المرارة، لأن هذا القرار، ما زال يفتقر إلى التنفيذ..»

وأشار المدير إلى عدد اللاجئين فقدّر مجموعهم بمليون ومائة وعشرين ألفاً وثمانمائة وتسعة وثمانين لاجئاً، مع زيادة سنوية تبلغ في معدلها نحواً من ثلاثين ألف لاجئ.

وأشار المدير إلى الموقف الراهن وإلى الغد: فلم يجد إلا العبارات التالية يوجهها إلى الأمم المتحدة إذ قال، وأنا أقتبس نص عبارته: «لم ينفذ القرار رقم ١٩٤ (٣)، والمستقبل بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين، هو استمرار للأوضاع المشابهة لتلك التي ظلت قائمة طيلة الاثني عشر عاماً الماضية..»

وتحدث المدير عن حل المشكلة فقال: «ليس ثمة من حل سريع لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مرمى النظر... وليس في مكنة الوكالة نفسها أن تحل هذه المشكلة. وأي حل عام لمشكلة فلسطين المعقدة التي تؤلف مشكلة اللاجئين جزءاً منها، لن يتم إلا على أيدي قوى خارج نطاق وكالة الغوث الدولية، وهي القوى التي تستطيع أن تتحكم وأن تصوّر مستقبل الشرق الأوسط..»

وأشار المدير إلى مسؤولية الأمم المتحدة فقال: «ويبدو للمدير أن من المؤكد أن مسؤولية العون الدولي، قد تستمر حقبة أخرى أو أكثر. . . وتؤثر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أمن الشرق الأوسط واستقراره وبالتالي على أمن العالم واستقراره. وفي ضمن هذا المحتوى الشامل، يطلب المدير من الجمعية العامة أن تتخذ قرارها».

وتثير هذه الحقائق التي عثر عليها مدير الوكالة، يا سيدي، في عقولنا وأفئدتنا عدداً من الأسئلة المذهلة، ولا سيما عندما يدخل اللاجئون العرب سنتهم الرابعة عشرة، وهم بعيدون عن وطنهم. وعندما يكشف المدير النقاب عن عدم وجود أي حل سريع للمشكلة في مرمى النظر. ولبساطة هذه الأسئلة المذهلة، فإنها تفرض نفسها على الأمم المتحدة ملحفة في طلبها العثور على رد شريف وشجاع. ويقتضي الواجب من كل وفد أن يسأل نفسه بصوت عالٍ، وبقوة وغضب. . . ترى ما هي هذه المأساة الإنسانية التي أمسكت بخناق مليون من اللاجئين؟ ما هي طبيعتها وما هو أساسها؟ وكيف يمكن في عصر الأمم المتحدة أن يقتلع شعب من جذوره في وطنه ووطن أجداده؟ وأخيراً وليس آخراً، ترى ما هي النهاية؟ وكيف يمكننا أن نصل بهذه المأساة إلى نهايتها؟

وليست هذه الأسئلة أيها الزملاء الكرام، من الأسئلة العلمية الأكاديمية، وليس القصد منها أن تقيم لغزاً، أو تثير أحجية، أو تكشف عن معضلة، ومع ذلك فإن هذه تؤلف في الحقيقة لغزاً وأحجيةً ومعضلةً. ولكن هذه الأسئلة تتعلق قبل كل شيء بالوجود الإنساني وبالقيمة الإنسانية والكرامة الإنسانية لا في حدودها المطلقة، بل في حدودها الحقيقية التي تقوم في واقعها الحي، فالمادة المدرجة على جدول أعمالنا، والتي نبحث فيها اليوم، تشير إلى شعب، أجل إلى شعب بكامله. إنها تتصل بأرض يقدسها الملايين بعد الملايين من المؤمنين في جميع أنحاء العالم، وقد أدت المشكلة إلى حرب إقليمية في عام ١٩٤٨، وكادت أن تطلق حرباً عالمية من عقالها في عام ١٩٥٦. وأخيراً وليس آخراً، فإن هذه الأسئلة في مجموعها، تعرض السؤال المهم التالي: هل الأمم المتحدة مجرد ندوة للمناقشة، قصد منها أن تكون ميداناً للبلاغة والحوار والمنطق ليس إلا؟ أو أنها منظمة دولية القصد منها إقامة السلام، والحفاظ على القانون والنظام، وحماية الكرامة الإنسانية، وإحقاق الحق، وإزهاق الباطل، وتقديس المبادئ والأهداف التي انطوت عليها شرعة الأمم المتحدة؟

أما بالنسبة إلى طبيعة المشكلة، فدعوني أوضح منذ البداية ومن دون الحاجة إلى أي مقدمة، أن مشكلة اللاجئين ليست مجرد نتيجة للحرب التي وقعت في فلسطين عام ١٩٤٨. ففي أوقات الحروب، أية حروب، شهد الجنس البشري، حشوداً من اللاجئين تبحث عن مأوى لها من ويلات هذه الحروب، ولكن هؤلاء ليسوا إلا من

لاجئي الحروب. ولا تنطبق هذه الحالة مطلقاً على اللاجئين الفلسطينيين، فمشكلتهم مختلفة كل الاختلاف، إنها فريدة في نوعها، وتقوم على أساس فريد من نوعه، مؤدية إلى كل وضع فريد أيضاً. إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في صميم جوهرها، وفي عمق جذورها، قضية استيطان، وأصبحت جزءاً لا ينفصم من تاريخ الاستعمار في العالم.

وقد تبدو كلمة الاستعمار، غريبة في آذان أولئك الذين لا يعرفون الأساس الحقيقي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويعتبرونها عاملاً دخيلاً في المشكلة. ولكن لب الحقيقة وجوهرها، هو أن الاستعمار هو أساس الأسس في مأساة اللاجئين، ولا ريب في أننا جميعاً نذكر عدداً من القضايا الاستعمارية التي أدرجت في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشائها. دعوني أؤكد لكم أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في منظارها الصحيح، هي قضية استعمار، يتحتم على جميع القوى المحبة للحرية في العالم أن تقف إلى جانبها. والبند المدرج الآن أمامكم على جدول الأعمال ليس إلا قضية استيطان استعماري، يجب أن تستأثر بتأييد جميع الشعوب التي تتحرى العدالة في العالم.

الاستعمار المتمثل في خاطري كسبب رئيسي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليس إلا الحركة المعروفة بالصهيونية، نسبة إلى صهيون، وهو اسم يطلق على جبل صغير في القدس. ولقد كان رحم الاستعمار هو الذي حمل الصهيونية في القرن التاسع عشر، ثم جاء المخاض في عام ١٩٤٧، واضعاً قضيتين أولاهما خلق إسرائيل، وثانيتهما خروج اللاجئين الفلسطينيين من بلادهم.

ولا أريد أن أدخل في سرد تاريخ الصهيونية، فهذا التاريخ خارج عن نطاق الموضوع المدرج على جدول أعمالنا اليوم، وليس لزاماً عليّ أيضاً أن أقوم بهذا السرد الآن، وذلك لأن العلاقة بين الصهيونية ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين مسألة سهلة للعثور عليها وملاحقتها. ويكفي أن نعرف بحكم التعريف، والسلوك والإجراء، أن الصهيونية حركة استهدفت هدفاً واحداً رئيسياً ومفرداً، وهو تجميع اليهود من جميع زوايا الكرة الأرضية، لا في أرض فلسطين وحدها، بل على أديم البلاد المجاورة لها، طبقاً للإمكانات العسكرية، ولقدرتها على أن تطأها بأقدامها.

وتجميع اليهود، أمر يهمنا في مشاوراتنا الراهنة، ذلك لأنه كما أقول، هو السبب الوحيد والمباشر، في إبعاد اللاجئين العرب عن ديارهم، فلقد أدى التجميع من ناحية، إلى التفريق والإبعاد من الناحية الثانية. ولا أرى حاجة إلى إيضاح سبب ذلك، فهو أكثر وضوحاً من أن يوضّح ويشرح: ففلسطين ليست بالبلد الخالي وغير

المأهول، والذي لا سكان فيه ولا أصحاب له، إنها بلد له أهله، الذين يملكون جذوراً عميقة في أرضه منذ أقدم العصور، ولهم حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهتز قلوبهم بجميع المطامح القومية المألوفة لدى شعوب العالم الأخرى. لذا، فإن القيام بحملة لتجميع اليهود في فلسطين هو في الحقيقة بمثابة القيام بحملة لإخراج العرب من وطنهم. وسواء كانت هناك حرب أو لم تكن، فإن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ملتصقة بالصهيونية، ودفينة في خططها. إنها في الحقيقة ثمرة طبيعية لتحقيق الحلم الصهيوني. فمقابل كل يهودي يجمع في فلسطين، يجب أن يخرج عربي من أرضه ووطنه. ولا تخلو العملية من نقيض ظاهري لها، حتى لو اعتبرنا افتراضاتها صحيحة كلها.

ذلك أن الصهيونية تقوم باقتلاع العربي من جذوره في وطنه التي تأصلت منذ أجيال، لتؤمّن المجال ليهودي يقيم في البلاد التي كان يسكنها منذ قرون. وهكذا فإن مشكلة اللاجئين ليست وليدة الحرب، كما تزعم إسرائيل دائماً، إنها في الحقيقة البسيطة، نتيجة عقيدة، عقيدة قائمة على العدوان. فحياة اليهود في مختلف البلاد كما تمثلها الصهيونية، حياة نفي وتشرد، نفي لا لحقبة أو لقرن، بل لمدة ثلاثة آلاف عام. وهنا يقوم السبب الرئيسي في خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين: فإقامة اليهود في الخارج مدة ثلاثة آلاف عام تمثل بالنسبة إلى الصهيونية حياة من النفي والإبعاد، هذه هي فلسفة الصهيونية. ويملي المنطق الصهيوني، إذا شئنا الدقة في التعبير، قلنا إنه عدم المنطق الصهيوني، بنفس الطريقة، بأن ملكية العرب لوطنهم منذ أقدم العصور لا تعتبر وجوداً شرعياً يستحق الاحترام والحفاظ.

ولم تكن النتيجة الكلية على كل حال محصورة في صراع في العقائد أو في المنطق أو الفلسفة، لا تقتصر حدوده على ميدان النظريات، وإنما أدت النتيجة إلى أضخم تسلل جماهيري في تاريخ الاستعمار. وقد استورد الألوف والألوف من اليهود إلى فلسطين الذين أغواهم الخداع، وضللهم تشويه الحقائق، على الرغم من إرادة شعبها.

وقد وقعت هذه الموجات المتعاقبة من الهجرة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وإنني أستعمل كلمة الهجرة بشكل متراخ ومتهاون، إذ إن هذه الحركة ليست مجرد هجرة، إنها غزو، فالهجرة لا تكون إلا بموافقة شعب البلاد وطبقاً لإشرافه القومي.

وعندما بدأت هذه الهجرة الغازية، كانت فلسطين آنذاك، ولعدة قرون خلت، عربية في غالبية سكانها، ولم يكن اليهود إلا جزءاً صغيراً من مجموع السكان. ولقد ذكر لنا عباديا بيرتينيرو، المؤرخ اليهودي المعروف الذي عاش في القرن الخامس

عشر، أن عدد العائلات اليهودية في القدس مثلاً لم يكن يعدو السبعين عائلة. وذكرت لجنة التحقيق الملكية لفلسطين في تقريرها إلى البرلمان البريطاني في عام ١٩٣٧ أن عدد اليهود في جميع أنحاء فلسطين لم يكن يعدو في عام ١٨٤٥، اثني عشر ألفاً. وكان هذا الرقم الذي ارتفع في نهاية الحرب الكونية إلى السبعين ألفاً أي أقل من عشر مجموع سكان البلاد. ولا ريب في أن هذا الرقم لا يعتبر شيئاً مهماً بالنسبة إلى المسلمين وإلى إخوانهم المسيحيين الذين يؤلفون بتضامنهم الأخوي شعب فلسطين. ومع ذلك فإن الهجرة اليهودية قد جاءت إلى البلاد في ظل الانتداب البريطاني وحراب البريطانيين، بصورة سرية وعلنية بأكثر من سبعمائة ألف يهودي، هم في عرف الحق والعدالة، أغراب عن البلاد، وأجانب، ودخلاء ومستعمرون، من نفس تلك الفئات من المستوطنين الأجانب الذين تدفقوا على آسيا وأفريقيا مع الاستعمار وفي ظله.

وهذا التسلل الجماهيري، بل هذا التجمع الغريب لليهود، يسجل بداية مشكلة اللاجئين العرب: فلقد غدا جميع شعب فلسطين يا سيدي الرئيس، مرشحاً للّجوء، منذ اللحظة الأولى التي بدأت فيها الصهيونية عملية تجميع اليهود في البلاد. لقد كانت الحركة أشبه بزحف دافق على فلسطين، ولقد أسميت هذه الحركة بالزحف، لأن اليهود تمكنوا من أن يطأوا بأقدامهم أرض فلسطين في موجات تضم الألوف تلو الألوف على الرغم من احتجاجات شعب فلسطين وعلى الرغم من ثوراته.

وهكذا فقد أحالت الصهيونية عن طريق حملتها لتجميع اليهود قبل أمد طويل من عام ١٩٤٨، عرب فلسطين، إلى مرشّحي لاجئين. لقد كان اليهود في عام ١٩٢٠ يمثلون عشرة في المائة من سكان البلاد فأصبحوا في عام ١٩٤٧ ثلاثة وثلاثين بالمائة، وكان العرب بدورهم في عام ١٩٢٠ تسعين في المائة فغدوا في عام ١٩٤٧ خمسة وستين بالمائة. وكان مسرح هذه العملية، وهذا ما يجب أن نذكره، بلداً صغيراً للغاية، ربع أرضه صالح للزراعة، وربعها جبلي والنصف الباقي صحراوي، وكلها لا تزيد في مساحتها على عشرة آلاف ميل مربع، أي ما يعادل بالكاد مساحة فيرمونت في الولايات المتحدة.

ويتحدث مدير الوكالة في تقريره هذا عن أثر القوى المختلفة على حل مشكلة اللاجئين، وعلى مشكلة فلسطين في مجموعها. وأرى لزاماً عليّ أن أذكر أن ظهور إسرائيل في عام١٩٤٨، قد أدخل في الرواية العامل الأساسي الذي يقف حائلاً ضد أي حل سريع لمشكلة اللاجئين.

فقد ضاعفت إسرائيل بعد عام ١٩٤٧ ونتيجة طرد اللاجئين الفلسطينيين من

ديارهم، من عملية تجميع اليهود مرات عديدة. وقد جمعت مبالغ ضخمة من المال ولا سيما من الولايات المتحدة، وأقيمت منظمات في جميع أنحاء العالم. وأوفد المبعوثون إلى كل زاوية من زوايا المعمورة، لإقناع اليهود بالإسراع في المجيء إلى فلسطين مهما كان الثمن. وكانت النتيجة أبلغ من أن تسرد، ففي أقل من عقد أصبح عدد اليهود في فلسطين ثلاثة أضعاف ما كان عليه، وبلغ حدود المليونين.

هذه ليست هجرة، إنها عمل من أعمال الاحتلال والغزو، ومنذ بدأ الإنسان أول هجرة له، فوق أرض هذا الكوكب، لم تقع أية هجرة على هذا النطاق الواسع، ولم تقع أي هجرة ضد إرادة شعب البلاد التي يفد المهاجرون إليها، كما لم تؤد أي هجرة، إلى خروج شعب بكامله من أرضه ووطنه.

فعلينا يا سيدي الرئيس، أن ننظر إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ضمن هذا المحتوى الواسع، ولا يمكن مقارنة هذه المشكلة أو تشبيهها مطلقاً بأية مشكلة أخرى للاجئين، من التي وقعت في أعقاب الحربين الكونيتين الأولى والثانية. ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين قضية فريدة في نوعها، لا تشبهها أية قضية أخرى ولا توازيها. وهي ليست ثمرة حرب أهلية أو صراع، إنها قضية استيطان، قضية استعمار، بل قضية أفظع أشكال الاستيطان والاستعمار.

ولقد أكدت هذه النقطة يا سيدي الرئيس، لسبب جوهري على الأقل: فلقد أسميت دورتنا الراهنة عن جدارة وحق بدورة القارة الأفريقية، والقضية الجوهرية في أفريقيا، هي قضية حرية وسيادة. يضاف إلى هذا أن مشكلة الاستعمار في صوره الرئيسية مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة في دورتها الحالية. وعلينا أن نتذكر دائماً أن مشاكل اللاجئين تحتل مكان الصدارة بين الشرور الناجمة عن الاستعمار، والسبب في احتلالها هذا المكان هو ما فيها من ظلم صارخ، وهي في المكان الأول من الاهتمام، بالنظر إلى ما فيها من وحشية همجية. لقد جاء الاستعمار إلى آسيا وأفريقيا بطبقات حاكمة من التجار وأصحاب المصارف والمزارعين والصناعيين، ولكنه لم يؤد عملياً، إلى إخراج أهل البلاد الأصليين من وطنهم، فالدول الست عشرة الجديدة في أفريقيا، التي يجلس مندوبوها لأول مرة في هذه اللجنة، هي دول أفريقية كلها من دون استثناء، تمثل شعوبها الأفريقية. ويصدق هذا القول أيضاً على الدول المستقلة في آسيا، التي شقت طريقها إلى هذه المنظمة، فهي كلها من دون استثناء دول آسيوية تمثل شعوبها الآسيوية. وقد غادر الاستعمار البريطاني أو الفرنسي الأرض في جميع هذه البلاد، الآسيوية منها أو الأفريقية، وقد امتدت جذور شعوبها فيها من دون أن يقتلعها. أما في فلسطين، فقد اتبع الاستعمار طريقة شيطانية مرعبة، فقد أحل الغرباء محل أهل البلاد الأصليين. وهذا هو السبب الذي يحملنا على رؤية

شعب من اللاجئين على المسرح، شعب بكامله اجتث من جذوره في وطنه، ليغدو مجرد بند موضوع على جدول أعمال الأمم المتحدة.

ويجدر بي أن أقول إنني في إقامة العلاقة بين مشكلة اللاجئين وبين الاستعمار لم أكن مبالغاً مطلقاً، كما لم أجنح إلى استخدام أي خيط من خيوط الخيال، فحقائق التاريخ تفضح هذه العلاقة. وسأترك حقائق التاريخ تتحدث عن نفسها بنفسها:

تروي لنا سجلات التاريخ أن اللورد شافتسبوري اقترح في عام ١٨٤٠، مشروعاً للاستيطان اليهودي في ظل الضمانات الدولية كوسيلة لاستخدام «ما يتمتع به الشعب اليهودي من ثراء وكفاية في العمل» في تطوير منطقة متخلّفة تطويراً اقتصادياً. وكان البريطانيون، وقد وضعوا نصب أعينهم مثل هذا الهدف أيضاً، قد أوفدوا بعثة للقيام بأعمال الاستكشاف في بعض مناطق سيناء هي عين سيناء التي كانت مسرحاً للعدوان البريطاني والفرنسي والإسرائيلي في عام ١٩٥٦. وعرض اللورد لانسدون وزير الخارجية البريطانية في عام ١٩٠٣، على الصهيونيين مساحة من الأرض في جبال أفريقيا الشرقية البريطانية. وقال المستر تشرشل في بيان نشر في الثامن من شباط/ فبراير عام ١٩٢٠ ما نصه: «إذا قدر لنا في حياتنا كما قد نشهد على الغالب، أن نرى على ضفاف الأردن دولة يهودية تقوم في ظل حماية التاج البريطاني، وتضم ثلاثة ملايين أو أربعة من اليهود، فإن هذا سيسجل وقوع حدث عظيم، ينسجم بصورة خاصة مع المصالح الحقيقية للإمبراطورية البريطانية». فهل هناك بيان أكثر حسماً وقطعاً من هذا البيان الصادر عن آخر بناة الإمبراطورية البريطانية الذي قدر له أن يعيش اليوم ليشهد انحلالها؟ ولكن النتيجة التي نستخلصها من كل هذا والتي لا تقبل الدحض أو الإنكار، هي أن إسرائيل كانت منذ البداية مشروعاً حمله الاستعمار، وظلت أمراً يهتم به أبلغ الاهتمام وأن خروج اللاجئين الفلسطينيين من بلادهم لم يكن إلا الطرف الثاني من المعادلة.

وقد استعملت كلمة «معادلة «لأن القضية برهنت دائماً على أنها معادلة جبرية يكون فيها قيام إسرائيل معادلاً لطرد شعب فلسطين، وبقاء شعب فلسطين في بلاده معادلاً لعدم قيام إسرائيل. هذه هي حلقة الفعل ورد الفعل، والعلاقة بين السبب والناتج، مع العلم أن الأول يؤدي إلى وقوع الثاني. ولو كان ما أقوله مجرد خيال أو مبالغة، لما اجتمعت هذه اللجنة الموقرة للمرة الرابعة عشرة في تاريخها لدراسة هذه المأساة التي تعتبر أبلغ المآسي الإنسانية.

ويميل كل ما سردته يا سيدي الرئيس إلى إيضاح المعنى الحقيقي للاستنتاج الذي وصل إليه مدير وكالة الأمم المتحدة إيضاحاً جلياً، عندما قال بأن الوكالة لا تستطيع

أن تحل مشكلة اللاجئين، وأن أي حل عام لمشكلة فلسطين المعقدة، التي تعتبر مشكلة اللاجئين جزءاً منها، لا يتم إلا على أيدي قوات خارج نطاق الوكالة نفسها.

أمّا ونحن نتحدث عن القوى، فقد عرفنا الآن أن الصهونية هي من تلك القوى المخرّبة الضخمة التي تتحمل الجرم الأكبر في مشكلة اللاجئين، من ناحية خلقها في الماضي واستمرارها في الحاضر، ودوامها في المستقبل. ومن الحق أن يقال، إن ما لاحظه مدير الوكالة من أن مشكلة اللاجئين هي جزء من مشكلة فلسطين، صحيح كل الصحة. ولكن على زملائنا الأفاضل أن لا ينسوا أن مشكلة فلسطين في كليتها نتيجة مباشرة للاستعمار.

وقد كررت هذه النقطة، لتلقى ما تستحقه من اعتبار اللجنة الموقرة بكاملها، ولكنني وجهت قولي بصورة خاصة إلى الممثلين الموقرين لدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي دول دفعت شعوبها أبهظ الجزى لتحقيق حريتها واستقلالها. فمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليست ثمرة من ثمار التصادم بين دينين أو لغتين أو ثقافتين أو عقيدتين سياسيتين أو نسقين اجتماعيين أو نظامين اقتصاديين. وإذا مانظر إليها في منظارها التاريخي، فإن مشكلة اللاجئين في تركيبها، هي من خلق سياسة الاستيطان الاستعماري في عصر الاستعمار. وكانت فلسطين بسبب أهميتها الاستراتيجية، لوقوعها على مفترق طرق قارات ثلاث، وبسب قربها من قناة السويس، ومركزها المتوسط في طرق المواصلات البريطانية، قد غدت في عصر الاستعمار، هدفاً من أهدافه. وضمن هذا المحتوى، نبتت فكرة إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، ولم يكن يهم الاستعمار في قليل أو كثير، أن هذه السياسة ستخلق حتماً مشكلة لاجئين، لأن الاعتبارات الإنسانية لا تؤلف جزءاً في نسيج الاستعمار، ولعل مشكلة اللاجئين هي مصداق لما أقول.

وعليكم أن لا تدهشوا لهذا الاستنتاج على الرغم مما فيه من غرابة، فالقول بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فرع من فروع الاستعمار، هو استنباط، تدعمه الحوادث التي تنزف الدماء، والتجارب الباعثة على الأسى والمرارة. وأول حادث أو تجربة في هذه السلسة من الأحداث والتجارب. وعد بلفور البريطاني الذي صدر في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧، لكونه أداة برهنت على أنها النذير الشرير الذي أدى إلى تشريد شعب فلسطين.

ولن أضلّ السبيل في الحديث مطولاً عن تفاصيل هذا الوعد المخزي والمشؤوم، وسأقصر قولي على مافيه من مدلول، وما تركه من أثر على الكارثة التي حلّت باللاجئين ليس إلا.

فلقد وعد بلفور بالاختصار بإقامة وطن يهودي في فلسطين، مع التأكيد «بعدم القيام بأي شيء قد يؤثر على حقوق الطوائف الأخرى غير اليهودية، الدينية أو المدنية».

ولو اكتفى الإنسان بالنظر إلى ظاهر هذا الوعد فقط، لرأى فوراً، أن مشكلة اللاجئين جاثمة جثوماً عميقاً في جذوره، فالكارثة تسيل في عروقه. وإقامة وطن قومي يهودي في وطن يأهله شعبه، على الرغم من إرادة هذا الشعب، تنكّر صارخ للعدالة. وهكذا كان وعد بلفور أول أداة رسمية، أدت إلى نشوء مشكلة اللاجئين. وصحيح أن هذا الوعد اشتمل على شرط واضح بحماية المصالح المدنية والدينية لشعب فلسطين، ولكنه مع ذلك ظل منطوياً على كل ما يرفضه العقل من محال صارخ.

فكيف يمكن أن يقام وطن يهودي في فلسطين، من دون تحطيم وطن العرب فيها؟ إن هذه الازدواجية في الالتزام بإقامة وطن قومي يهودي وحماية شعب فلسطين، تناقض صريح، وتضارب بيّن، بل واستحالة في التطبيق. فإذا كنت تعني حقاً أن تقيم لليهود وطناً قومياً، فإن هذا يقتضيك حتماً، أن تحطم حقوق العرب. وإذا كنت تعني من الناحية الأخرى احترام حقوق العرب، فلن يكون في وسعك أن تقيم لليهود وطناً قومياً. ولكن البريطانيين وهم السلطة الحاكمة، قد آثروا إقامة الوطن القومي اليهودي، وكانت النتيجة الطبيعية هي ما تلا ذلك، لأنها نتيجة حتمية الوقوع، وهاهي مشكلة اللاجئين تمثل أمامكم كالنتيجة المحتومة.

و يجدر بنا على كل حال، أن نلاحظ بأن العرب، قبل أن يغدوا لاجئين، تكهنوا بالكارثة التي ستحل بهم، إذ حين عرف شعب فلسطين بوعد بلفور، وجه هذا الشعب أكثر من إنذار وتحذير. ولقد أعلن أهل فلسطين معارضتهم لسياسة تستهدف اغتصاب وطنهم منهم، وتعريض وجودهم القومي للخطر. وقد أنذروا بأن قيام الوطن القومي اليهودي لا يمكن أن يعني سوى أن يشيّد على حطام العرب وبقاياهم، واحتجوا بأن وعد بلفور، غير عملي، وغير صالح، ولا يبعث على الاستقرار. وبكلمة أخرى، فقد خافوا أن يصبحوا لاجئين، ولم يكن الوصول إلى مثل هذا الاستنتاج يتطلب الكثير من العبقرية، فالكلمات التي صيغ بها الوعد نفسه، كان كافياً للكشف عن مثل هذه النتائج الخطيرة. وبعد ثلاثين سنة من الاضطهاد والظلم، وبعد أن قُبل في البلاد أكثر من سبعمائة ألف يهودي أقرت الحكومة البريطانية أمام لجنة الأمم المتحدة لتقصّي قضية فلسطين (UNSCOP)، في عام ١٩٤٧ أن «الانتداب قد برهن على عدم صلاحه للتطبيق، وأن الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة البريطانية للفريقين في فلسطين، لا يمكن التوفيق بينهما مطلقاً».

ومثل هذا الاعتراف باعث على الأسى إلى حد كبير، حتى ولو صدر عن غلام في حديقة أطفال، مهما كان مدى غباء هذا الطفل، فأنت تعِد طفلاً من الأطفال، بإعطائه قلم طفل آخر، من دون أي تحامل من جانبك على الطفل الثاني ومن دون الإضرار به أو انتزاع شيء منه، أوَلا يكون مثل هذا العمل مضحكاً وسخيفاً في آن واحد؟ إن هذا هو ما وقع في فلسطين تماماً: فوعد بلفور من النوع الذي لا يمكن إصلاحه، وكان كذلك منذ البداية، وكان من المحتوم أن ينتهي بصورة لا يمكن إصلاحها. ولكن لماذا جرت المحاولة؟ ولماذا وقعت التجربة؟ النتيجة كانت ما توقعناه، وما نشهده الآن، وقد استغرق إدراك بريطانيا لما في الوعد من تناقض وعدم ثبات، وعدم صلاحية التطبيق، ثلاثين عاماً، وقع فيها ما وقع. لقد رأ ت بريطانيا الشيء الواضح، وأبصرته في وَضَح النهار بعد المأساة التي حلّت بأكثر من مليون لاجئ.

ولقد أدركت لجنة التحقيق الدولية (UNSCOP) أيضاً ما فيه من وضوح، فقد أعلنت في التقرير الذي رفعته إلى الأمم المتحدة أن «نصوص الانتداب تتضمن بنوداً برهنت على تناقضها عند تطبيقها العملي».

وعليّ أن أؤكد على أي حال أن مشكلة اللاجئين كانت مختفية أو متنكرة في الغموض المتعمد، لوعد بلفور، ولم يكن هذا الغموض بريئاً صادراً عن نيات بريئة، بل كان العمل كله، متعمداً تعمداً ينبعث منه الشر والأذى، ولقد ذكرت لجنة التحقيق الدولية في تحليلها لمعنى الوطن القومي اليهودي العبارات التالية: «وقد أثارت فكرة الوطن القومي الكثير من النقاش حول معنى هذا الوطن ومداه وطبيعته القانونية ولا سيما أن ليس له أي مفهوم قانوني، كما ليست له أية سوابق في القانون الدولي تصلح لتفسيره. وقد استعملت هذه الفكرة في وعد بلفور وفي صك الانتداب، وكلاهما وعد بإقامة «وطن قومي لليهود» من دون أن يحدد المعنى الحقيقي لهذا الوطن. والاستنتاج الذي لا مفر منه، أن غموض الكلمات في كلتا الوسيلتين كان متعمداً». وهذا هو الاستنتاج الذي أرغب في أن ألفت انتباه اللجنة الموقرة إليه، وهو أنه إذا كان الغموض في معنى الوطن القومي اليهودي متعمداً، فإن هذا يكون سبباً أكثر صلاحاً لأن نتوقع ظهور مشكلة اللاجئين، نتيجة مثل هذه السياسة الغامضة المدمّرة.

ولنلتفت الآن إلى زاوية أخرى من زوايا مشكلة اللاجئين: فلقد طلب مدير الوكالة في تقريره من الجمعية العامة، أن تتخذ قرارها، ضمن المحتوى الواسع للسلم والحرب، لا بالنسبة إلى الشرق الأوسط وحده، بل إلى العالم بمجموعه. ولا ريب في أن طلب المدير هذا، هو في رأيي، مفتاح مشكلة فلسطين بوجه عام، ومشكلة اللاجئين بصورة خاصة. فالقضية التي هي بين أيدينا اليوم، ضمن محتواها الشامل،

قضية حرب أو سلام، لا سيما إذا تذكرنا أن وعد بلفور الذي قضى بإقامة وطن قومي يهودي، كان في حد ذاته أداة من أدوات الحرب.

وأنا لا أريد الإفاضة في بحث نقطة معينة على الرغم من أهميتها، وهي أن وعد بلفور، قد صدر في وقت لم يكن البريطانيون يملكون فيه فلسطين، ولم يكن لهم أي حق في التصرف ببلاد ليست لهم. ويكفي أن نعرف أن الموضوع كله، كان سياسة حربية، لا تفتقر فحسب إلى الشرعية أو الأخلاق، بل تقود في الحقيقة إلى الوحشية أيضاً.

ودعماً لهذه النقطة، أرجو أن تسمحوا لي بتلاوة فقرات من بيان صدر عن المستر لويد جورج، الذي كان رئيساً للوزارة التي أصدرت وعد بلفور، إذ قال: «إن إصدار وعد بلفور كان ناجماً عن أسباب دعائية». وقال المستر لويد جورج، موضحاً الموقف الخطير الذي كانت فيه دول الحلفاء عندما أصدرت بريطانيا هذا الوعد ما نصه: «كان الرومانيون قد سحقوا تمام السَّحق، وكان الجيش الروسي في حالة تسريح، وكان الإيطاليون قد منوا بهزيمة بالغة، وكانت الغواصات الألمانية قد أغرقت ملايين الأطنان من الملاحة البريطانية، ولم تكن هناك في أوروبا حتى تلك اللحظة أية فرقة أمريكية، وكان عطف اليهود في هذا الوضع الدقيق الحرج، كفيلاً بتقديم عون رئيسي إلى قضية الحلفاء، ولا سيما فقد كان بوسعه أن يؤكد عون اليهودية الأمريكية».

وفي مثل هذه الظروف صدر وعد بلفور، كحملة دعائية، بل كوسيلة من وسائل الحرب، وكجهاز لجرّ الولايات المتحدة إليها. ومثل هذه الظروف لا يمكن أن توصم فحسب بوصمة التخطيط الرأسمالي، بل برهنت على أنها البذور الشريرة التي زرعت في عام ١٩١٧، لتنمو على شكل كارثة عام ١٩٤٨، عندما طرد اللاجئون من بلادهم.

وعلى الرغم من أن هذه النبته، كما أوضحنا، كانت تنمو مع نمو الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فإن مشكلة اللاجئين، قد اتخذت شكلها المحدود الواضح في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٨. وكان الخطر الذي يواجه عرب فلسطين، يزداد بشكل تدريجي وبطيء طيلة العقود الثلاثة التي سبقت هذا التاريخ، ولكن الوضع أسرع إلى نقطة التفجّر في عام ١٩٤٨، أما قبل ذلك التاريخ، فكان الخطر مجرد احتمال، لكنه الآن تحول إلى واقع. وكانت المملكة المتحدة، رغبة منها في التخلي عن سلطتها كدولة منتدبة، قد طلبت إلى الأمم المتحدة تقرير مصير فلسطين. وكانت هذه المرحلة نقطة تحوّل حاسمة، لا يسمح لنا البند الحالي المدرج على جدول الأعمال بتتبعه واستقصائه، كما ليس من شأننا في هذه المرحلة، أن نشير إلى حرب

الفظائع اليهودية التي دفعت المملكة المتحدة إلى اختيار الجلاء عن البلاد وتسليم القضية إلى الجمعية العامة. وسأكتفي بالحديث عن السبب المباشر الذي أطلق كارثة اللاجئين من عقالها.

وعند هذه النظرة، أناشدكم، بل أناشد سماحتكم، أن لا تتولاكم الدهشة، وأن لا تأخذكم الحيرة، وإنني لأتحدث الآن جهاراً وبصورة تدعو إلى الأسى عن الدهشة والحيرة، اذ بعد أربعة عشر عاماً من التفكير الرصين، والتقييم السليم، يجب على كل انسان أن يدرك أي مدى صارخ من الإجحاف، وأي مقدار مؤلم من الظلم، قد سبّبا هذه المأساة للاجئين الفلسطينيين. وإنني لأقول يا سيدي، إن علينا، أن نكون على استعداد، من صميم أفئدتنا، حتى لا تقاوم الصراحة، مهما كانت مؤلمة، ومهما كان مضاء حدها. فعلينا أن نكون موضوعيين، إذ إن الأمم المتحدة التي كانت قائمة في عام ١٩٤٧ لم تعد قائمة. إن أممنا المتحدة في عام ١٩٦٠ تختلف تماماً عن تلك: فالصرامة الساحقة والضغط العنيف الذي سيطر على الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ وأدى إلى مأساة اللاجئين، لم يعد لهما وجود. وعلى الأمم المتحدة اليوم أن تكون على استعداد لا لإحقاق الحق فحسب، بالنسبة إلى الحاضر والمستقبل، بل لإزالة إجحاف الماضي، هذا إذا كنا حقاً نرغب في الحفاظ على سلام العالم في الحاضر والمستقبل.

إن الحقيقة البسيطة المجردة، على الرغم مما فيها من مأساة وكوارث، هي أن مشكلة اللاجئين قد بدأت في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، بالقرار رقم ١٨١ (إس. ١١)، الذي نص على تقسيم فلسطين وإقامة إسرائيل. ومهما كانت البراءة التي تميزت بها بعض الوفود التي أيدت مثل هذا القرار، ومهما كانت الوفود الأخرى التي خضعت لأعظم ضغط مخزٍ في تاريخ الأمم المتحدة، ضحايا مسكينة، فإن الحقيقة الصارخة، تظل قائمةً وهي أن تقسيم فلسطين، وإقامة إسرائيل، يجب أن يعتبرا مسؤولين عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والإيضاح بسيط، والحقائق في منتهى البساطة أيضاً.

ولن أبسط أمامكم أية تأكيدات من جانبي، سأترك للجنة التحقيق الدولية، اللجنة التي عهدت إليها الأمم المتحدة بتحري الحقائق، أن تبسط هذه الحقائق. وأحيلكم إلى الفقرات ٢٢ و٢٥ و٢٩ و١٦٢ و١٦٤ من تقريرها، إنها حقائق أترك للمندوبين المحترمين الحق في درسها، كما أترك لإسرائيل الحق في مناقضتها شريطة أن لا تلجأ إلى التشويه وقلب الحقائق.

واذا ما لخصنا هذه الحقائق، أمكننا أن نجد بسهولة، أنه عندما تم تقسيم

فلسطين، كان عدد اليهود فيها لايعدو ثلث سكانها، وكان ما يملكه اليهود في أرضها لا يعدو ستة في المئة من مساحة فلسطين كلها. أما العرب فكانوا يملكون ما تبقى، وكانوا ينتجون ٨٠ في المئة من مجموع محصولات البلاد من الحبوب و٩٨ في المئة من مجموع محصول زيتونها، و٧٥ في المئة من مجموع محصول حمضياتها، وكانت هذه الأمور الثلاثة هي المصدر الرئيسي لدخل البلاد القومي.

وذكرت اللجنة أيضاً أن ليس ثمة أية فروق إقليمية تفصل بين اليهود والعرب، وأن أي فاصل اقتصادي بينهما لايشبه أية تجزئة إقليمية واضحة.

وقد قدمت اللجنة الدولية المظاهر التالية الممتعة جداً، حول التركيب العام للدولة اليهودية المقترحة: فبينما تكون الأراضي في الدولة اليهودية المقترحة، ملكاً في الغالب للعرب، فإن أرقام السكان فيها تمثل أغرب مهزلة دولية، فلقد كان عدد اليهود في الدولة اليهودية المقترحة ٤٩٨ ألفاً يقابلهم (٤٩٧) ألفاً من العرب، أي إن عدد اليهود لا يزيد على عدد العرب إلا بألف ليس إلا، أوَليست مهزلة دولية إقامة دولة يهودية في منطقة لا يزيد عدد اليهود فيها على سواهم إلا بألف ليس إلا؟ حقاً إنها لمهزلة من الدرجة الأولى، ولكن هذه المهزلة، قد أدت إلى مأساة من الدرجة الأولى في رعبها وهولها.

وهكذا تغدو لنا الصورة واضحة الآن تمام الوضوح: فمأساة اللاجئين يمكن العثور عليها مختبئة في كل كلمة من كلمات قرار التقسيم، وهو القرار الذي أوصى بخلق الدولة اليهودية على أرض عربية ومن دون أغلبية يهودية، إنها مأساة من مآسي الاعوجاج في المنطق أدت إلى مأساة بشرية.

ولكن سواء أكانت هناك مأساة أو لم تكن، فقد كانت الصهيونية مصممة على المضي دوماً في خططها، وليكن ما يكون، حتى ولو احترقت رومة، فالدولة اليهودية يجب أن تقوم حتى ولو دمرت قرطاجنة. ولكن الصهيونيين كانوا يواجهون سؤالاً مخيفاً، اذ كيف يمكن الدولة اليهودية أن تقوم على أرض عربية، مع وجود مثل هذه الأغلبية العربية؟ فالعرب لن يقبلوا بالسيادة اليهودية، وهذا حق من حقوقهم، وهم لن يتخلوا عن أراضيهم. وكانت هذه الحقيقة صلبة في عنادها، تتمثل أمام الصهيونيين، وعليهم أن يواجهوها. اذن، فعلى الدولة اليهودية أن تشيّد باستخدام القوة الوحشية الطاغية، أو فلتعدل عن فكرتها كلها. وكان على الصهيونية أن تختار بين الأمرين، وقد اختارت سبيلها واتخذت قرارها: فالدولة اليهودية يجب أن تقوم وعلى العرب أن يخرجوا من بلادهم. وهذا ما وقع بالضبط أيها الزملاء الكرام، ففي حال إرهاب لا مثيل له، وفي وضع سفك للدماء، وسفك للدماء رهيب، أخرج

شعب فلسطين الأعزل من مدنه وقراه وديارهِ، واغتصب منه وطنه، وأقيمت دولة إسرائيل المزعومة.

ومن العدل في هذه المرحلة أن ندرس كيف أصبح اللاجئون في الحالة التي هم فيها الآن: إن علينا واجباً، وهو أن نعرض على الأقل بصورة مصغرة لهذه الحالة، ذلك لأن لدى كل لاجئ من مجموع المليون لاجئ مأساة يجب أن يرويها للأمم المتحدة. فلقد قامت إسرائيل على حطام كل لاجئ وعلى جذوره، وعلى خروجه من وطنه. وقد أعلن قيام إسرائيل في الخامس عشر من أيار/ مايو ١٩٤٨. وأرى يا سيدي الرئيس أن ليس ثمة ما هو أكثر دلالة من تصوير الوضع العام الذي كانت فيه فلسطين قبل ذلك التاريخ المعيب.

فبعد صدور القرار بتقسيم فلسطين في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، سارعت القوات اليهودية إلى المكان للعمل فيه، وأخذت هذه القوات على عاتقها مهمة إنشاء إسرائيل. ولما كانت تدرك أن إقامة إسرائيل تتطلب إخراج العرب، فقد وجدت نفسها في حاجة إلى عملية عسكرية رئيسية هي الإرهاب، وقامت القوات اليهودية بتنفيذ هذه العملية الإرهابية بكل ما تنطوي عليه كلمة الارهاب من معان، وقدمت إسرائيل للعالم قانوناً جديداَ للإرهاب، مبتكراً ومعيباً في آن واحد. فلندرس الآن حادثة واحدة أو حادثتين:

لقد هاجم الصهيونيين في العاشر من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨، قرية دير ياسين العربية في ضواحي مدينة القدس، واعتقلت القوات اليهودية معظم أهلها الذين يعدون ستمائة شخص، ونهبت كل ما له قيمة في القرية، ثم عادت تلتفت إلى هذه الغنيمة البشرية، فذبحت الرجال والنساء والأطفال، من دون رحمة أو اشفاق. وقد ذبح في هذه القرية نحواً من ٢٥٠ عربياً وعربية، بينهم اثنتان وخمسون من الأمهات اللائي يرضعن أطفالهن، وستون امرأة وفتاة أخرى، وخمس وعشرون امرأة من الحوامل، بقرت ا لحراب بطونهن بصورة فيها كل معاني التعمد الوحشي، ومزق الأطفال الصغار إرباً إرباً على مرأى من أمهاتهم، وقذف اليهود بنحو من مائة وخمسين جثة مشوهة في جب القرية. وحالت القوات اليهودية بين كل إنسان وبين الوصول إلى مسرح المذبحة، وعندما طلب المسيو جاك رينر ممثل الصليب الأحمر الدولي من الوكالة اليهودية السماح له بتفتيش المكان، عرقلت الوكالة وصوله إليه يوماً كاملاً لتعطي القتلة الفرصة الكافية لطمس معالم جريمتهم المرعبة. ولقد قال المسيو رينر في سرده للحقائق ما نصّه: «لقد كان الوضع باعثاً على الرعب»، فبالإضافة إلى الجثث التي عثر عليها في الجب، عثر على جثث أخرى بين أنقاض المنازل، التي تم تهديمها، وقد وجد المسير رنير نفسه طفلة عربية في نحو السادسة من عمرها، مصابة

بجراح ولكنها ما زالت على قيد الحياة تحت كومة من جثث الموتى. فحملها بنفسه إلى إحدى المستشفيات.

وبعد أربعة أيام من مذبحة دير ياسين، هاجمت القوات اليهودية قرية ناصر الدين القريبة من طبريا، وكررت فيها نفس الفظائع. وعلى الرغم من أن معظم سكان هذه القرية كانوا من النساء والأطفال العزل، إلا أن الصهيونيين هاجموهم بنيران مدافعهم الرشاشة وقنابلهم اليدوية. ولم ينجُ من سكان هذه القرية كلهم إلا نحو أربعين امرأة وطفلاً، تمكنوا من الفرار إلى قرية مجاورة، أما الباقون فقد ذهبوا من هذه الدنيا ضحايا تعطّش اليهود إلى الدماء.

وهاجمت القوات اليهودية في السادس من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، بعض القرى العربية القريبة من طبريا، ونسفوا ديراً للرهبان الألمان يقوم على شاطئ بحيرة طبريا، ما أدى إلى مصرع ثلاثة من الرهبان كانوا يعيشون فيه آنذاك.

ووجهت طائرة استكشاف يهودية في نفس اليوم القوات اليهودية إلى مكان يقع على مقربة من سمخ، حيث كان عدد من اللاجئين المدنيين العرب يحاول الفرار بالزوارق عبر البحيرة، وقد قتلت القوات منهم المئات كما أغرقت مئات أخرى.

وحشدت القوات اليهودية في السادس من أيار/ مايو أيضاً عدداً كبيراً من الشيوخ والنساء والأطفال في مسجد قرية الزيتون قرب بلدة صفد، ثم قامت بنسف المسجد على من فيه من الضحايا البريئة، فدمرت بذلك بيت الله، كما قتلت خلقه.

وهاجمت القوات اليهودية في الثالث عشر من أيار/ مايو قرية بيت دراس العربية في لواء غزة، فوجدت أن من بقي في القرية لايعدون النساء والأطفال والعجز من الرجال، فتولت قتل هؤلاء الناس الأبرياء والعزل، قتلاً ينطوي على الوحشية وسبق التصميم والإصرار. كان بين النساء عدد من الحوامل، وقد تعرضن لنفس المصير الذي تعرضت له أخواتهن من قبل في دير ياسين، إذ بقرت الحراب اليهودية بطونهن، وقد شوهدت جثث عدد من الشيوخ الطاعنين في السن. بعد أن أنهت القوات اليهودية مهمتها مع ضحاياها من البشر، قامت بسلب ما في البيوت من مؤن وحاجيات، ثم عمدت بصورة منظمة إلى نسف جميع دور القرية بالألغام والقنابل.

وكانت هذه الحوادث التي سردتها وعشرات من مثيلاتها من أعمال الارهاب الفظيعة، جزءاً لا يتجزأ من العملية العسكرية الرئيسية، إنها عملية تقوم على الإرهاب، لإفساح المجال لقيام إسرائيل. وكان الهدف الأساسي إخراج العرب، واغتصاب أراضيهم، حتى يصبح في الإمكان إقامة إسرائيل.

وكثيراً ما سمعنا الناطقين بلسان إسرائيل، إما ينفون هذه الفظائع، أو يحملون تبعتها للجماعات الإرهابية المنشقة. ولكن مثل هذا النفي تزوير، أدانته محكمة إسرائيلية بنفسها في قرارها.

ففي إحدى المحاكمات التي جرت في إسرائيل، للنظر في الطلب الذي تقدم به كوفمان، الضابط الاسرائيلي الذي تولى مذبحة دير ياسين والذي رفع قضية على حكومته مطالباً إياها براتب تقاعدي، أعلنت المحكمة ما نصه: «لقد اقتنعنا تمام الاقتناع، بأن عملية دير ياسين كانت تنفيذاً لأمر صدر عن وزير الحربية اليهودي، كجزء من العمليات العسكرية ضد العرب».

فهل هناك ما يدين إسرائيل، أكثر من قرار يصدر عن احدى محاكمها؟ وهذه الأعمال الوحشية، هي التي أدت إلى هجرة اللاجئين، وهي أعمال أثارت ازدراء العالم وسخطه وفزعه في كل مكان من أنحاء العالم المتمدن. ولقد أدينت هذه الأعمال، على أنها صورة حديثة للنازية. وقد كتب الأب رالف غورمان في مجلة **العلامة** التي تصدر عن الكاثوليكية القومية الأمريكية ما نصه: «إن النازيين لم يستخدموا إرهاباً يفوق في تعمّده وفظاعته ما اقترفه الإسرائيليون في مذبحة قبية».

وقد أفزعت هذه الأعمال الفظيعة حتى أصدقاء الصهيونية في أمريكا: فقد كتب هول ليهرامان في مجلة **كومنتري** يقول: «لقد قام الجنود اليهود بأعمال السلب والحرق والذبح... وهناك إشارات تدل على أن هناك عدداً من الضباط، قد أصدروا أوامرهم إلى جنودهم بارتكاب هذه الفظائع».

وقد روت الآنسة بيرتا فيستر، المبشّرة الأمريكية التي قضت حياتها كلها في مدينة القدس. في كتابها الذي أسمته **قدسنا**، إن سيارات الجيب اليهودية التي تحمل مكبرات الصوت، كانت تنذر سكان القدس والقرى العربية مستخدمة العبارات التالية: «إذا لم تغادروا بيوتكم فسيكون مصيركم كمصير أهل دير ياسين».

وكتب الجنرال غلوب في العدد الصادر في تموز/ يوليو من مجلة **الشؤون الخارجية** ما نصه: «لقد اغتنم الإسرائيليون كل فرصة ممكنة للتخلص من العرب الذين كانوا لايزالون يعيشون في المناطق التي خصصها التقسيم لهم، وكان السكان المدنيون يطردون فوراً من بيوتهم من قبل القوات اليهودية، أو يعطون فرصة نصف ساعة فقط للرحيل. وكان الجيش الإسرائيلي قد وضع يده على جميع وسائل النقل، حتى إن السكان كانوا يجدون أنفسهم مرغمين على التخلي عن ممتلكاتهم وبيوتهم».

ولقد قال مناحيم بيغن الذي قاد معظم هذه الأعمال الفظيعة في كتابه **الثورة**، على سبيل التبجح والزهو، إن مذبحة دير ياسين قد أسفرت، وأنا أقتبس عبارته «عن

هروب اللاجئين العرب هروباً جنونياً، وهو ما لايمكن المبالغة مطلقاً في تقدير أهميته الاقتصادية والسياسية». ولا ريب في أن هذا الاعتراف يصيب الحقيقة تماماً بالنسبة إلى المشكلة، فالأهمية السياسية التي أشار إليها بيغن تعني قيام إسرائيل، أما الأهمية الاقتصادية فتعني حتما اغتصاب ممتلكات العرب وأراضيهم.

وهكذا فقد أمّن لنا بيغن في بضعة أسطر، الأساس الكامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقد كتب زعيم الفظائع اليهودية وقائدها، بكبرياء إجرامية ما نصه: «وهكذا أخليت قرية قولونيا العربية التي صدّت كل هجوم قامت به الهاغانا من قبل، بين عشية وضحاها، وسقطت في أيدينا من دون أي قتال، وتم جلاء العرب أيضاً عن بيت إكسا، وتشرف هاتان القريتان على الطريق الرئيسية. وأدى سقوطهما، مع احتلال الهاغانا قرية القسطل إلى الإبقاء على طريق القدس، مفتوحة. وبدأ العرب في بقية أنحاء البلاد يفرون فزعين وفي حالة من الذعر، حتى دون اصطدام مع القوات اليهودية. ومضت القوات اليهودية تتقدم في مدينة حيفا، وتقطعها كما تقطع السكين لوحاً من الزبدة، فلقد بدأ العرب يفرّون فزعين وهم يهتفون دير ياسين، ولم يبق في صفد في شمال فلسطين عربي واحد من أهلها العرب الذين يعدّون أربعة عشر ألفاً بعد ست ساعات فقط من بدء عملية الهجرة».

هذه هي قضية اللاجئين باختصار، وأود أن أذكّركم فأقول إنها تسرد أحداثاً وقعت جميعها بين تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، وهو الموعد الذي اتخذت فيه الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين، وبين الخامس عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، وهو اليوم الذي أعلن فيه قيام إسرائيل.

أما بقية القصة يا سيدي الرئيس، فأهوال، تحطم الأفئدة، فهؤلاء اللاجئون الأبرياء الذين طردوا من بيوتهم، أخذوا يهيمون في كل واد، وفي كل اتجاه، مستهدفين الوصول إلى المناطق المحيطة بهم. وقد تمكنوا من العيش والبقاء منذ ذلك التاريخ على ما تقدمه لهم الأمم المتحدة من عون، بينما تغتصب إسرائيل كل ما يملكون، وهي ممتلكات لا تقبل أي تقييم أو تقدير، لأنها حصالة جهد أجيال طويلة وعرقها. وقد خلف اللاجئون وراءهم مدناً وقرى ومساكن ومزارع، ومصانع وحوانيت، وممتلكات عامة، وما لايقدر بثمن من شتى أنواع الممتلكات الأخرى. وكان دخل هذه الممتلكات هائلاً وضخماً، إنه يصل ملايين الدولارات. وإني لأرى الفرصة مواتية لي الآن، لأقترح، تعيين مدير عام يتولى العناية بممتلكات اللاجئين والإشراف عليها، وعلى هذا المدير أن يقوم بجمع دخل هذه الممتلكات وتسليمها إلى اللاجئين. ونحن نقترح تخويل الدكتور ديفيز المدير العام للوكالة، بالقيام بأعمال الادارة العامة لممتلكات اللاجئين أيضاً، فهو إنسان يتمتع بالخبرة الكافية وبالثقة التي

يتطلبها القيام بأعباء مثل هذا المنصب. واذا كان من الضروري لسبب من الأسباب تسليم هذه المهمة إلى وكالة مستقلة تتولى الجمعية العامة تعيينها، فنحن على استعداد لقبول مثل هذا الترتيب مادام أنه يضمن للاجئين الحصول على أجور ممتلكاتهم وإنتاجها ودخلها، وسنكون على استعداد أيضاً للنظر في امكان اقتطاع نفقات الوكالة الجديدة من عائدت ممتلكات اللاجئين نفسها فنخلّص الأمم المتحدة من الوقوع في التزامات مالية جديدة.

ولقد كان الإسرائيليون طيلة الثلاثة عشر عاماً الماضية يغتصبون كل ما للاجئين من دخل. ومن الواجب أن نضع في صلاحيات هذه الوكالة الإدارية الجديدة شرطاً أولياً وهو أن تجمع من إسرائيل، مجموع ما حصلت عليه من دخل في السنوات الماضية. وأرى أن هذا الاقتراح هو مبعث راحة كبرى للاجئين وللأمم المتحدة في وقت واحد: فسيعيش ألوف اللاجئين على ريع ممتلكاتهم، وستتضاءل مسؤولية الأمم المتحدة المالية إلى الحد الأدنى، فمن التنكر للإنسانية أن يعيش اللاجئون على الإحسان الدولي، في الوقت الذي لا تقبل ثروتهم القومية أي تقدير. وعلى الأمم المتحدة أن لا تدفع ثمن تحدي إسرائيل، وعلى إسرائيل أن تسلم ممتلكات اللاجئين إلى سلطات الأمم المتحدة. هذا اقتراح عادل نقدمه، وهو أقل ما يجب على الأمم المتحدة أن تفعله، لأن آلام اللاجئين تعدو حدود الخيال، ومثل هذا الإجراء يغدو أمراً أكثر من مجرد إلحاف عاجل.

ولن يكون في مكنة أي كلمات أن تفي بوصف الحياة التي يعيشها اللاجئون: إنها مجرد حياة مرعبة، لا يمكن تصورها ولا وصفها، إنهم يعيشون الآن في الخيام والمخيمات، وقد أثار شقاؤهم الضمير العالمي، وألفت مأساتهم تاريخاً كاملاً من المرارة والآلام الإنسانية. وقد اجتذبت هذه القصة المؤلمة، إلى مخيمات اللاجئين أعضاء الكونغرس، وأعضاء البرلمانات المختلفة والمعلقين والصحافيين والمهتمين بالشؤون الإنسانية ورجال الدين وأناساً يمثلون كل جانب من جوانب الحياة، وعاد جميع هؤلاء من زياراتهم يحملون ذكريات من الأسى والحزن، وهذا ليس بالشيء الغريب، ذلك لأنها مأساة شعب كامل، اجتثت جذوره من وطنه، وأخذ يعيش حياة النفي والتشرد، أسير الحنين إلى الوطن وفي مرارة التشرد، يسيطر عليه الغيظ، ويتحصن وراء التصميم على العودة إلى الوطن. وليس ما أقوله مجرد استعارات تتوخى بلاغة الكلام، وليست في الوقت نفسه عبارات ندب أو عويل، فليس ثمة تعبيرات للبكاء أو العويل، إنما هي قضايا ساعرة محرقة تتعلق بواقع، الواقع القائم. وحتى رجال الدبلوماسية الذين يوصفون عادة بأنهم لا يحكّمون عواطفهم في أعمالهم، قد شرحوا أوضاع اللاجئين في أكثر الكلمات والتعابير تأثراً وعاطفة: فها هو المستر هنري

بايرود، الذي كان في وقت ما مساعداً لوزير الخارجية الأمريكية يقول: «سيتنفس العالم الصعداء قليلاً إذا قبل جميع المعنيين الحقيقة الجوهرية المجردة، وهي أن هذا الشعب قد غدا بلا وطن وبلا ديار يسكنها..». وقال المستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية (المتوفى) قبل عودته من زيارة اللاجئين في صيف عام ١٩٥٣ ما نصّه: «ففي هذه المخيمات، يتعفن المقيمون فيها ويذوون روحياً وبدنياً، وحتى عزرائيل نفسه لا يحل هذه المشكلة، إذ عندما يموت الكبار، يولد أطفال يرثون عن آبائهم وأمهاتهم، مصيرهم المحزن».

وقد وضعت هذه الحقائق أمامكم، وبسطتها، لا لأثير غضبكم وسخطكم على إسرائيل، فإسرائيل منيعة على كل مشاعر الغضب، وهي صامدة أمام جميع أحاسيس السخط، ولا يجدي الضغط الأدبي مع إسرائيل فتيلاً. فمشكلة اللاجئين هي على كل حال، من خلق إسرائيل المتعمد، ولا يستطيع إنسان أن يتوقع من إسرائيل، السير في سياسة تعارض ما فيها من طبيعة التحدي، وتتناقض مع ما لديها من غريزة العدوان، لأن التحدي والعدوان ليسا من صفات إسرائيل المكتسبة وطباعها المستمدة، وإنما هما، فطريان في وجودها وكيانها.

ومع ذلك فقد بسطت هذه الحقائق أمام الأمم المتحدة في محاولة مني للوصول إلى حل سلمي للمشكلة، وعند هذه النقطة، أرجو يا سيدي الرئيس أن تسمح لي بأن أقول مباشرة بأن الأمم المتحدة قد اتخذت مسبقاً قرارها في الموضوع، فأقامت فعلاً الجهاز اللازم للحل. وإذا ما رجعتم إلى القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) لعام ١٩٤٨، وجدتم ذلك فيه. فقد نص هذا القرار الذي أطلق عليه اسم قرار العودة، على أن الجمعية العامة قد أقرّت السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، بهذه العودة، وأن يعوّض على أولئك الذين لا يرغبون في هذه العودة. هذا لباب القرار وزبدته، ولكي تضمن الجمعية تنفيذ قرارها، أوجدت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين وأصدرت إليها تعليماتها المحددة بتسهيل موضوع عودة اللاجئين الراغبين فيها. هذا هو الحل الذي وضعته الأمم المتحدة، وهذا هو جهاز تنفيذ هذا الحل، وقد تحددا في قرار واحد.

ولكن على أية صورة كانت النتيجة يا ترى؟ لم يعد لاجئ واحد إلى وطنه كما لم يجر التعويض على أي لاجئ. ولم تتمكن لجنة التوفيق من إقناع إسرائيل بقبول قرار الأمم المتحدة، فقد رفعت اللجنة حتى الآن إلى الجمعية العامة أكثر من خمسة عشر تقريراً عن تقدم أعمالها، وكلها تنقل إليها عدم وجود أي تقدم، سوى أن تحدي إسرائيل ما زال مطرداً في تقدمه.

ولم تتنكر الأمم المتحدة، التي واجهت تحدي إسرائيل، لموقفها المحدد، فقد أكدت الجمعية العامة، المرة تلو المرة، قرار العودة الذي أصدرته في عام ١٩٤٨. وفي كل دورة تستند إسرائيل إلى قصاصات صحافية مشوّهة، فتثير حججاً قديمة علاها الصدأ، تتعلق بالسيادة، وبحجة الحرب الواهية، وبذريعة إسرائيل الباطلة عن أمنها واقتصادها. ولكن الجمعية العامة، تمضي في كل دورة، فتؤكد قرارها السابق بالعودة. ولن أتلو على مسامعكم الفقرات المتشابهة في هذه القرارات، ولكنني أكتفي بتعدادها: فهي القرارات ١٩٤ (٣)، ٢١٢ (٣)، ٣٠٢ (٤)، ٣٩٣ (٥)، ٣٩٤ (٥)، ٥١٢ (٦)، ٥١٣ (٦)، ٦١٤ (٧)، ٧٢٠ (٨)، ٨١٨ (٩)، ٩١٦ (١٠)، ١٠١٨ (١١)، ١١٩١ (١)، ١٣١٥ (١٣)، ١٤٥٦ (١٤).

وقد أقرت الجمعية العامة جميع هذه القرارات، كما قامت إسرائيل بخرقها وتحديها كلها، وقد اتخذ قرار الدورة الأخيرة بإجماع الأصوات، مع امتناع إسرائيل عن التصويت. وها نحن نجتمع اليوم في هذه الدورة لنجد أن إسرائيل ما زالت مخلصة لعصيانها المزمن لرغبات المجموعة الدولية، وهو عصيان يقترفه المخلوق الذي جاءت به الأمم المتحدة، ضد من جاءت به.

ولو لم تكن هذه المنظمة تتمزقها سياسات القوة وتوازن الرعب والصراع بين الشرق والغرب، لذكّرنا الأمم المتحدة بالبند السادس المنسي من ميثاقها: إذ ينص هذا البند على «أن الدولة العضو في الأمم المتحدة التي تتحدى بإصرار المبادئ التي يتضمنها هذا الميثاق، يمكن فصلها من المنظمة، بقرار تتخذه الجمعية العامة بتوصية من مجلس الأمن».

إن موقف إسرائيل من قضية اللاجئين العرب، يؤهلها إلى أن تحل بها مثل هذه العقوبة. فلقد تحدت إسرائيل بإصرار واستمرار، وفقاً لتعابير الميثاق، المبادئ التي يتضمنها الميثاق. ذلك أن إصرار إسرائيل على حرمان اللاجئين، من بلادهم هو إصرار على خرق المبادئ التي تضمّنها الميثاق وتحدٍ لها. وإذا كانت مقاومة إسرائيل ورفضها تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنوات الثلاث عشرة الأخيرة، لا يعتبر إصراراً في خرق الميثاق وتحديه، فإنني لأقف مشدوهاً، إذ لا أستطيع أن أفهم ما يعنيه تعبير «الخرق والتحدي». ولا ريب في أن طرد إسرائيل من الأمم المتحدة هو أقل عقوبة يجب أن تنزل بها جزاءً على طرد شعب بكامله من وطنه، وإني لأرى أن مثل هذا العلاج يجب أن يُلجأ إليه في اللحظة المؤاتية.

وأود أن أذكّركم، على كل حال، أن حق اللاجئين في وطنهم، لاينشأ عن قرارات الأمم المتحدة أو عن ميثاقها: إنه حق مكتسب بالولادة، فطري في الخلق،

بادٍ في الوجود القومي، منتقل من الأجداد وأجداد الجدود، منذ وجد التاريخ. وإن حق شعب فلسطين في وطنه، ليس منحة أو عطية، أو سماحاً من الأمم المتحدة، إذ ليس من حق هذه المنظمة أن تقيم وطناً، وتنشئ شعباً، وليس من شأنها أن تمنح حقاً عاماً أو تسلبه، وكل ما تستطيع أن تفعله، هو أن تعترف بالحق وأن تسانده وترفع لواءه، وكل ما يجب عليها أن تعمله، هو أن تذلل السبل أمام إحقاق الحق، ودعمه، وتحويله إلى واقع.

وقد اعترفت الأمم المتحدة بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بحق هؤلاء اللاجئين في العودة. ولكن حق العودة قائم، حتى من دون إقرار الأمم المتحدة له أو اعترافها به. وحق الشعب في وطنه، لا يمكن نكرانه ولا حتى مناقشته، وإلا فإننا نكون كمن يتهم هذه المنظمة بأنها جهاز لدول متحدة، فالأمم لا توجد من دون أوطان، ومن دون حق لها في هذه الأوطان. وحق الإنسان في وطنه أمر لا يتفوق عليه أي أمر آخر، إنه يؤلف قاعدة الهرم، التي من دونها ينهار الهرم نفسه، ومن دون وطن يغدو استقلالكم وسيادتكم، وأمنكم، وكرامتكم، ووجودكم كله عدماً مطلقاً، وخواءً لا حدود له.

وهكذا فإن حق اللاجئين في وطنهم يا سيدي الرئيس، حق أولي، وبدائي، وحتمي، وليس في وسع أي اعتبار، مهما كانت طبيعته أن يحط من شأنه، أو يقلل من قيمته. وحق شعب فلسطين في بلاده، هو نفس حقكم في بلادكم، وهو حق تمارسونه بمنتهى الحق، وتتمتعون به غاية المتعة. وعلى أي عضو من أعضاء هذه اللجنة الموقرة، أن لا يعتدي على حق شعب في وطنه. إلا إذا كان على استعداد للتنكر لحقه في وطنه.

وقد أسهبت في الحديث في هذه النقطة لأمر واحد، هو أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، هي في جوهرها مشكلة شعب بأسره، يجب أن لا ينكر عليه حقه في تقرير مصيره، فشعب فلسطين، هو ضحية القرن العشرين في إنكار حق تقرير المصير على أي شعب. وقد ذكرت لجنة التحقيق الدولية في عام ١٩٤٧، وكان قولها حقاً وصدقاً، إن «مبدأ تقرير المصير لم يطبق في فلسطين، وفي الإمكان القول، فعلاً، بأن الوطن القومي اليهودي، والانتداب على فلسطين، يتعارضان مع هذا المبدأ.»

وفي ضوء مثل هذا الاستدلال البيّن، أود أن أسأل: هل في وسع الأمم المتحدة أن تنكر على اللاجئين العرب حق تقرير مصيرهم؟ وهل غدا حق تقرير المصير، مبدءاً لاجئاً اقتلع من جذوره في الأمم المتحدة، وأصبح بلا وطن وبلا عون؟

لقد كان شعب فلسطين، ممارساً حقه في هذا المبدأ، يطالب منذ بدأت حياة منفاه، بالعودة إلى وطنه، للعيش في دياره.

فرض الانتداب شكل (آ) في عام ١٩٢٢ على شعب فلسطين لإعداده للاستقلال، وكلكم تعرفون شعوباً كانت تعيش تحت الانتداب شكل (ج)، وبعضها تحت الحكم الاستعماري المباشر، من دون أي انتداب، قد غدت مستقلة، وقُبلت أعضاء في الأمم المتحدة، لذا فإن نكران حق شعب فلسطين في وطنه، هو سخرية بالأمم المتحدة نفسها، وهزء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وامتهان معيب للشرف الدولي.

وقد اتخذت الجمعية العامة، في السنة الفائتة قراراً طلبت فيه إلى لجنة التوفيق الدولية، القيام بمحاولات أخرى لضمان عودة اللاجئين، وكان القرار بالإجماع، وها قد مضى عام كامل، من دون أن يعود لاجئ واحد، ولو سمح بعودة لاجئ واحد، في كل شهر من أشهر السنة المنصرمة، لكان في إمكاننا أن نتوقع من لجنة التوفيق الدولية أن تنقل إلينا نبأ عودة اثني عشر لاجئاً. وهنا تتراءى أمامنا الأسئلة التالية: ما هي الجهود الأخرى التي بذلتها لجنة التوفيق الدولية لتنفيذ قرار الجمعية العامة؟ ولماذا لم تقدم لجنة التوفيق تقريراً تذكر فيه أنها لم تحقق أي تقدم في محاولاتها؟ ولماذا لم تعمل اللجنة على تنفيذ قرار الجمعية العامة؟

حقاً إنه لوضع خطير يا سيدي الرئيس، فالمشكلة تتناول مصير شعب بكامله، أثخنت كرامته بالجراح، من جراء العيش على الإحسان والصدقات، وهي تعني بالنسبة إلى الأمم المتحدة، مسؤولية مالية كبيرة، فرضها تحدي إسرائيل، وأدامها استمرار إسرائيل في هذا التحدي. ومثل هذا الوضع يتطلب توجيه سؤال إلى لجنة التوفيق، وهو سؤال خطير للغاية.

ومن حقنا، إذن، أن نسأل علناً، من فوق هذا المنبر، عما إذا كانت لجنة التوفيق الدولية على استعداد لتنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي بعودة اللاجئين. ولسنا ننكر على اللجنة إخلاصها في الماضي لمبدأ العودة، ولكن اللجنة منيت بالفشل في ميدان العمل، وهي لم تتكرم حتى بالاقتراح على الجمعية العامة، بأي سبيل تراه صالحاً للعمل. ولا أعتقد أن أي تفسير قد قدّم في الماضي لهذا التقصير، ولذا فإنني أجرؤ اليوم على التقدم بهذا الإيضاح:

لقد تألفت لجنة التوفيق الدولية من ممثلي ثلاث دول، هي الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، وكان هذا التركيب، في حد ذاته، وفي حينه خطأً كبيراً. والعهود الغريبة التي لم تر الخطأ في حينه، قد زالت من الوجود، وانطوى أمرها. وإنني

لأسميه خطأ في حينه لأسباب عدة، أولها، أن هذا التأليف للجنة، لا يعكس أي تمثيل جغرافي عادل، ولا يعكس الاتجاهات العامة في الأمم المتحدة: فاللجنة تأليف غربي، وكان الغرب. بشكل عام، هو الذي أيد تقسيم فلسطين، وخلق إسرائيل. ولا تكتفي الولايات المتحدة، بارتباطاتها العميقة بإسرائيل بل إنها تعنى عناية خاصة برخائها ورفاهها، وكان موقف فرنسا موزوناً بعض الشيء في البداية، ولكن سرعان ما أضاع توازنه من جراء عدوان عام ١٩٥٦، وبيع فرنسا الأسلحة لإسرائيل، أما بالنسبة إلى تركيا، وأنا أتحدث عن تركيا الحكومة لا الشعب، فإن العهد البائد فيها لم يحقق ما كان متوقعاً منه على الأقل.

و أني لأشك بعد هذه التجربة المرّة، وعلى هذا النحو من التأليف في أن تكون لجنة التوفيق، راغبة حقاً في القيام بأي عمل مجدٍ، في موضوع العودة. فلقد مضى نحو من اثني عشر عاماً، منذ تألفت لجنة التوفيق الدولية، وقدمت حتى الآن نحواً من خمسة عشر تقريراً عن سير أعمالها، يمكن تلخيصها كلها في كلمة واحدة وهي كلمة «لا شيء»، أما وهذه الكلمة تسيطر على العقول، فإن المليون لاجئ، يتساءلون، ما إذا كان من الواجب الإبقاء على لجنة التوفيق أو إلغاؤها أو توسيعها؟

إن سبل العمل على هذه قابلة للدرس الجدي حقاً، وعلى الأمم المتحدة أن تحزم أمرها في أقرب وقت مستطاع:

والحفاظ على اللجنة في هذا الوضع من البطالة وعدم العمل، هو ركود يجب أن يزول، وسخرية بالأمم المتحدة. أما إلغاء لجنة التوفيق، فله مزية إيقاظ الرأي العام العالمي، ولفت نظره إلى قيمة الأمم المتحدة، وتوسيع اللجنة أمر له كل ما يبرره. ومن الواجب ألا تظل اللجنة جهازاً من أجهزة الغرب، لسبب بسيط واحد هو أن الأمم المتحدة ليست منظمة غربية، واللجنة مؤلفة اليوم من ثلاث دول، فلماذا لا نضيف إليها ست دول أخرى، على أن تمثل ثلاث منها الكتلة الشرقية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، وثلاث أخرى من دول عدم الانحياز، واحدة منها من آسيا والثانية من أفريقيا والثالثة من أمريكا اللاتينية. وهكذا تغدو لجنة مؤلفة من تسعة أعضاء يمثلون اتجاهات الأمم المتحدة كلها.

وها هو السبيل يا سيدي الرئيس للبدء في مرحلة جديدة لحل مشكلة اللاجئين، ضمن نطاق الأمم المتحدة، وإني لأقول ضمن نطاق الأمم المتحدة، لأننا إذا فشلنا في أن نعمل كما يجب أن نعمل، فإن البحث عن الحل سيدور خارج نطاق الأمم المتحدة. ولهذا الاستنتاج كل ما يبرره حقاً: أما تبريره فلا يتطلب أي تفكير أو نقاش، فهو أمر طبيعي وإنساني وليس في وسعنا أن نعترض سبيل الطبيعة

الإنسانية. وقد ظل اللاجئون العرب يبلغونكم إما مباشرة عن طريق عروضاتهم وبياناتهم، أو عن طريق تقارير لجنة التوفيق الدولية، ومدير وكالة الإغاثة، أنهم عازمون على العودة إلى بلادهم، ولا ريب في أن مضي الوقت، يشعل من عزيمتهم ولا سيما أن تبدّل الأوضاع في فلسطين، لن يغير شيئاً من مطامحهم القومية، إذ ليست هناك قوة في الأرض تستطيع أن تثنيهم عن تصميمهم على العودة إلى ديارهم في وطنهم. ولم تتحقق حتى الآن مطالبهم، فإسرائيل تتحدى، والأمم المتحدة صامته، فلا تنفيذ ولا عقاب.

ويبدو مثل هذا الوضع بالنسبة إلى اللاجئين مما لا يمكن التسامح به أو قبوله، لقد كانوا الوديعة المقدسة لعصبة الأمم، وتحولت هذه الوديعة منذ عام ١٩٤٧ إلى الأمم المتحدة، ولا تستطيع هذه أن تتحلل من مسؤولياتها، قبل أن يعودوا إلى ديارهم. لقد احتملت الأمم المتحدة في الكونغو مسؤولية ضخمة وفعّالة، وأرجو من زملائي الأفريقيين أن يقولوا، إن حالة اللاجئين العرب أشد إيلاماً من الوضع في الكونغو: فعلى الرغم من خطورة الوضع هناك، فإنه لا يتناول مطلقاً مصير شعب، ومهما وقع في الكونغو من تطورات خطيرة، فسيظل أهله فيه، يعيشون في ربوعه. أما بالنسبة إلى اللاجئين العرب، فإنهم لا يعيشون هناك،إنهم ليسوا في وطنهم، وما يسأله اللاجئون، هو ما جدوى الأمم المتحدة، إذا كانوا لا يستطيعون أن يعيشوا في ديارهم؟ ولن أتردد أنا شخصياً في التساؤل عن جدوى الأمم المتحدة، إذا كانت حقاً عاجزة عن إعادة اللاجئ إلى بيته، وإعادة ممتلكاته إليه، وحماية كرامته.

وإذا كنا نحن في الأمم المتحدة لا نرد على هذه الأسئلة، فإن اللاجئين سيجدون أنفسهم مضطرين إلى الرد عليها، وإذا كنا لا نحمي لهم حقوقهم، فإنهم سيجدون أنفسهم ملزمين بحمايتها، وإذا كنا لا نفرض القانون وإطاعته، فسيرون أنفسهم مضطرين إلى فرضه بأيديهم.

ويعني هذا الفرض، اللجوء إلى السلاح، وبالتالي نشوب الحرب بكل ما فيها من شقاء وآلام. والحرب ولا شك نتيجة سيئة، ولكن ما هو أسوأ من الحرب، هو أن نسمح للوضع بالتردي إلى أن يصل شفير الحرب.

ودعوني أقُل لكم، إن اللاجئين العرب، قد شرعوا الآن في حركة ترمي إلى إعادة تنظيمهم، وهم يؤلفون شعباً باسلاً حارب البريطانيين ثلاثين عاماً لتحرير وطنه، وقد رصّعت قبور شهدائهم، وأجداث أبطالهم، سهول بلادهم ووديانها وجبالها. ويؤثر اللاجئون أن يفنوا عن بكرة أبيهم، إلى آخر رجل وامرأة وطفل، دفاعاً عن بلادهم، بدلاً من الموت في ذل وجوع ومهانة.

وإذا ما انتضى اللاجئون السلاح، فإن مسؤولية ذلك ستقع على عاتق الأمم المتحدة، لأنها عجزت، بل تقاعست عن العمل. ويشترط الميثاق على الأمم المتحدة إزالة جميع الأسباب التي تدعو إلى الحرب أو التهديد بالحرب، وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مستهله، على وجوب حماية الحقوق الإنسانية حتى لا يضطر الإنسان إلى اللجوء إلى الثورة ضد الطغيان والعبودية. ونص استهلال دستور منظمة الثقافة الدولية (UNESCO)، على أن «الحرب غدت ممكنة من جراء نكران الحقوق الديمقراطية القائمة على مبادئ الكرامة والمساواة والاحترام المتبادل للجميع».

وهكذا فإن الواجب يفرض على الأمم المتحدة ياسيدي الرئيس، أن لا تجعل الحرب أمراً ممكناً، بإنكارها الكرامة الإنسانية. وما يعرض عليكم اليوم، ليست كرامة فرد واحد تهدر، وإنما كرامة شعب بكامله. ولهذا فعلى الأمم المتحدة أن تعيد لهذا الشعب كرامته، وأن لا تجعل الحرب أمراً ممكناً، ولا ريب في أن الحرب إذا ما استثنينا ما يشن منها للدفاع عن النفس، والذبّ عن حياض الأوطان، هي أسوأ اختراع توصل إليه الانسان.

هذا هو السبب الذي يدعوني إلى الإلحاف بوجوب ايجاد حل ضمن نطاق الأمم المتحدة، قبل أن يفوت الأوان، ويلجأ إلى البحث عن حل خارج هذا النطاق. وكلنا أمل، أن تفيق الأمم المتحدة من سباتها، وأن تصغي إلى صوت النذير، فتقبل التحدي، وتتحمل المسؤولية، وأن تبعث أخيراً إلى أرض السلام برسالة السلام القائمة على العدل والعدالة والكرامة الإنسانية.

(٤)

كلمة الشقيري في الأمم المتحدة التي شرح فيها موقف العرب من الاستعمار، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠

هجوم على الاستعمار

تشهد الأمم المتحدة لأول مرة في تاريخها، في هذه الدورة، قضية الاستعمار، وهي تعالج من على منبر هذه المنظمة الدولية، وقد أشرعت أبوابها ليستمع العالم بأسره، إلى آراء الدول الأعضاء في الاستعمار والمستعمرين. ونحن لا ننكر أن موضوع الاستعمار، قد بحث في السنوات الماضية في الجمعية العامة أو في مختلف اللجان، لا كموضوع قائم بنفسه، بل، ضمن هذا أو ذاك من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال. ولكن الاستعمار، كموضوع قائم بنفسه، وبكلّيته، لم يتعرض قط من قبل، للأضواء الكاملة، ولم يصبح مدار بحث ونقاش كاملين. مع الأمل في اتخاذ عمل جماعي، يليق بكرامة الأمم المتحدة وسيطرتها.

وإني لأقدم لبياني هذا، بالإعراب عن الأمل الصادق والمخلص، لأن مشكلة الاستعمار، تقف في المقدمة في تاريخ العلاقات الإنسانية. أجل إنها تقف كمارد جبار، في حقل العلاقات الدولية. إنها تنطوي على الأسر السياسي، والسيطرة الاقتصادية والرق الاجتماعي، والعبودية الثقافية، وكلها أمور لا تؤثر في الشعوب الاستعمارية فقط، بل في المجتمع الإنساني بمجموعه، ولكي نقيس شروره المدمرة، يكفي أن نعرف بأن الاستعمار، يمس في الوقت الحاضر، مستقبل أكثر من مائة

مليون إنسان، وقد لا يكون لهذه الحقيقة أهمية كبيرة، إذا ما عولجت معالجة عابرة، وقد لا تثير انطباعات عميقة، أو تستفز خيالات واسعة. ولكن عندما نقف لحظة واحدة، مركّزين أنظارنا في بؤرة ثابتة معينة، فإن الصورة تتضح أمامنا بجميع ظلالها وألوانها، وأبعادها كافة.

أجل إن الصورة آنذاك، تعرض حقائق الحياة التي يعيشها الملايين بعد الملايين من الناس، وما يتناولونه من غذاء، وأجرؤ فأقول ما يعانونه من شظف العيش والمجاعة، وما يرتدونه من لباس، وأجرؤ فأسميه ما هم فيه من عري، وما يأوون إليه من مأوى، وأجرؤ فأسميه، ما يعيشون فيه من خواء، وما يتلقونه من علم، وأجرؤ فأسميه، وما يغوصون فيه من جهالة جهلاء، وما يحيط بهم من أحوال صحية، أجرؤ فأسميها بأحوال المرضى والعاهات، وما يحبون به من تقدم اجتماعي واقتصادي وأجرؤ فأسميه من شقاء اجتماعي واقتصادي.

ويجب، يا سيدي الرئيس، أن تستثير كل هذه الأمور اهتمامنا، لنولي هذه المشكلة، ما تستحقه من أهمية، وليس الاستعمار بالمشكلة العارضة التي نستطيع درسها، وعقولنا في راحة، وقلوبنا في هدوء وطمأنينة. إنها مشكلة يجب أن ندرسها، بعقول يقظة واعية، وقلوب نشطة، وأرواح قلقة. وليس بين المشاكل الدولية، ما يفوق الاستعمار في الأهمية، إلا مشكلة نزع السلاح، فالاستعمار والحرب ونزع السلاح، هي في الحقيقة، الفرسان الثلاثة المعوجّون، الذين يقودون عربة الإنسانية إلى الهاوية، ويا لها من هاوية قرارها الدمار والفناء.

وقد قدمّت الاستعمار، على الموضوعين الآخرين، لأن الحرب، هي سنّة الاستعمار، بينما الأسلحة هي وسيلته، وليست الأسلحة بالدمى الكبيرة، ولا بالهوايات الضخمة للإنسانية. إنها الحاصد العبوس للجنس البشري، أما الاستعمار فثمرة حصادها. وليست الحرب بالنهاية في حد ذاتها، لأنه حقب التاريخ كلها، ولم يحارب أي شعب من أجل الحرب نفسها، وإنما كانت الشعوب تحارب سعياً وراء الاغتصاب والاستغلال. وإذا ما استعملنا تعبيراً أوضح، قلنا إن الشعوب كانت تحارب لتغتصب ثراء منطقة من المناطق، ولتستغل ما يملكه شعب تلك المنطقة، وقد حاربت لتحقق منافع ضخمة بثمن بخس، هو العمل الرخيص والمواد الأولية الرخيصة. لقد حاربت لتسيطر على مناطق جديدة تصلح للاستغلال، أو لحماية ما سبق أن احتلته من مناطق. وحتى الحرب الكونية الأولى التي وقعت في عام ١٩١٤، والتي قيل إنها دارت دفاعاً عن المثل والمبادئ، كان الاستعمار، محركها الرئيسي

الأول. ولقد قال الدكتور مون، وهو حجة أمريكي في العلاقات الدولية إن «كارثة عام ١٩١٤، لم تنجم عن نزوات ولهلم هومنزولرن (إمبراطور ألمانيا)، الشخصية «. . . فلقد كان الاستعمار يقوم في جذور السياسات الدولية، وهو سبب وجودها. . .»

ولا أرى بي حاجة إلى تكديس الأدلة التي تؤيد هذا التأكيد الصادق، ويكفي أن يقال، إن الاستعمار كان وراء عدد من المعاهدات والأحلاف والمواثيق والمؤتمرات. أجل لقد كان الاستعمار وراء جميع التناقضات التي جعلت من الأصدقاء أعداء، ومن الأعداء أصدقاء. وكان الاستعمار بعبارة ثانية، العامل العظيم الفرد في التاريخ، وفي خلق قصص التاريخ السيئة.

وهل هناك أسوأ تاريخاً من تاريخنا، عندما تحتم على جيلنا أن يشهد بنفسه، ثلثي سكان العالم، يرزحون تحت نير الاستعمار؟ فمن الأمور المألوفة، في نهاية الحرب الكونية الثانية، والتي عرفها الجميع، أن عشر دول استعمارية، كانت تملك مستعمرات ومحميات، تبلغ في مساحتها سبعة أضعاف مساحة أوربا كلها. وكان من المقدر أنه من مجموع بليوني إنسان يعيشون على سطح الكرة الأرضية، كان نحو بليون ونصف البليون من الناس يعيشون تحت عهود الاستعمار، مزاملين المرض والجهل والفقر، وهي أشد أعداء الجنس البشري، وقد حسرت الإحصاءات النقاب، عن أن كل رجل وطفل وامرأة في بريطانيا العظمى، كان يستعبد عشرة أشخاص من سكان المستعمرات، من سُود وسُمر وحُمر، وأن فرنسا كانت تملك مقابل كل فدان في بلادها عشرين فداناً في المستعمرات الفرنسية.

وكانت المستعمرات في تلك الأيام أكبر بكثير من البلاد التي يطلق عليها اسم البلاد الأم، وكانت مستعمرات إيطاليا تبلغ ستة أضعاف حجمها، بينما كانت مستعمرات البرتغال ثلاثة وعشرين ضعفاً، ومستعمرات بلجيكا واحداً وثمانين ضعفاً. وهكذا فخلافاً لجميع قوانين الخليقة وأنظمتها، يكون الطفل أكبر بمرات كثيرة من والديه، بل من جميع الآباء إن وُضعوا معاً.

وقد تغيّرت هذه الصورة تغيّراً كبيراً يا سيدي الرئيس، فقد تقلصت أبعاد الاستعمار، وتزايدت قوى التحرر. وانتصرت الحرية، وسجّلت لها عدداً من المكاسب، وعكس نضال الشعوب في سبيل الحرية، وتطلعها نحو الاستقلال، وثوراتها لتحقيق الرقي الاقتصادي، واضطراباتها لإيجاد التقدم الاجتماعي، وبكلمة أخرى، عكس كفاحها في سبيل تحقيق المثل الإنسانية، اتجاه التاريخ الخاطئ. وتهاوت

إمبراطوريات ممزقة شذر مذر، وأخذت الحرية تكسب نصراً بعد آخر، بينما شرع الاستعمار في التقهقر، وقد مني بالهزيمة تلو الهزيمة.

وها نحن نشهد معاً الثمرة المجيدة لكل هذا: فقد حصلت شعوب عدة على استقلالها، ولم تنله منحة أو هبة، بل اغتصبته اغتصاباً. وقد دخلت الأمم المتحدة، واقتحمت أبوابها، شاقة طريقها إلى عضويتها، وهاهي تجلس معنا الآن هنا، تحتل مقاعدها الكريمة، وقد فاقت في عددها سادتها السابقين. وقد خرج كثيرون من ممثليها بيننا من غياهب السجون، ومعسكرات الاعتقال، وزنزانات الأسر، ليجلسوا على قدم المساواة مع سجّانيهم السابقين.

وعندما أثيرت قضية الكونغو في ذلك اليوم، في الجمعية العامة، رأيت بعيني المستر أورمسبي ـ غور، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، يركع على ركبتيه في هذه القاعة أمام وفدي غانا ونيجريا، راجياً إياهما، عدم الإصرار على اقتراحهما. ومن حسن الحظ أو من سوئه، أن الفرصة قد فاتت المصورين لالتقاط هذه الصورة التاريخية، ويمثل هذا الوضع كيف انقلب اتجاه الأحداث من الرجعية إلى التقدم، ومن التاريخ المرعب إلى التاريخ المجيد، ومن هاوية الانحطاط إلى ذرى الكرامة الإنسانية.

ولكن معركة الحرية لم تنته بعد، فما زالت أمامنا مهمة لم نستكملها بعد، وعلينا أن نكملها، هنا، الآن، في هذه الدورة، وفي هذه الجمعية. فعلينا أن نذكر في هذه اللحظة التاريخية، ونحن نناقش موضوع الاستعمار، أن ثمة الكثير من الشعوب، في كثير من البلاد، ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار. ومهما أطلقنا على هذه البلاد من أسماء، كالمستعمرات، أو المناطق الواقعة تحت الوصاية، أو البلاد التي لا تحكم نفسها، أو المناطق الواقعة تحت السيطرة، فإن الحقيقة البسيطة، تصرخ غاضبة، عنيفة، بأن نحواً من مائة مليون من الناس ما زالوا يعيشون تحت أقدام الحكم الأجنبي. وعليكم أن تعوا، أن هذه الملايين من الأرواح، تصغي إلى مناقشاتنا الآن، وكلها أمل ورجاء، إنها تنتظر من أصواتكم أن تتولى الدفاع عن حريتها، ومن مقرراتكم أن تتبنى تحررها، ومن اقتراعكم، تأييد استقلالها. فهذا حقها، كما هو واجبنا، ومن حق الشعوب المستعبدة، أن تثور على هذه السيطرة وأن تخلعها، وعلى الأمم المتحدة واجب الإعلان عن نهايتها.

وأود أن أقول، إن هذا الالتزام على الأمم المتحدة، مفروض منذ أمد بعيد، ولقد حان الوقت للتصرف بالتزاماتنا، من دون إبطاء أو تردد.

ولا ريب يا سيدي الرئيس، في أن التزامنا في هذا الصدد، قد استحق منذ أمد طويل مضى. ففي ميثاق الأمم المتحدة، وفي إعلان حقوق الإنسان، وفي مجموعة ضخمة من قرارات الأمم المتحدة، تعهدنا باحترام مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب كبيرها وصغيرها، ولكن الاستعمار ما زال مسيطراً في أنحاء كثيرة من العالم. وحتى في كتبنا، يقسم العالم إلى شعوب مستقلة وأخرى، غير مستقلة، مما يكرس أبشع أنواع التمييز في معاملة الجنس البشري. فمن الواجب أن تستقل جميع شعوب العالم، ويجب أن يلغى الاستعمار كنظام، ويصفّى تصفية نهائية، وإذا ما عملت الأمم المتحدة ذلك، فإنها ستغدو أمماً متحدة حقيقية.

ليس من حقنا أن نطلق على أنفسنا اسم الأمم المتحدة، عندما يكون نحو مائة مليون من الناس، غائبين عن هذه المنظمة، فمن الواجب أن يكونوا معنا، لا كما كانوا حتى الآن موضوعاً للنقاش، أو كموضوع للحوار والجدل، أجل يجب أن يكونوا معنا كدول مستقلة كاملة الاستقلال، وتامة السيادة. وإذا كان الاستعمار هو العائق، فمن الواجب أن يحطم، وأن يكون تحطيمه نهائياً، أجل يجب أن تتحرر جميع الشعوب، فلقد خلق الناس أحراراً، ويجب ألا يسمح لإنسان باستعباد إنسان آخر، وما أقوله ليس مجرد حق وعدل، بل هو فرض من فروض الإخاء الإنساني في ظل العناية الإلهية.

ولا أقصد من حديثي هذا، عظة دينية، تلقى في قداس ديني أو صلاة، ولا سيما أن منظمتنا ليست مكاناً للعبادة، وإنما ما أقوله هو تأكيد مجرد لالتزاماتنا، وتثبيت لأهدافنا، وإنه في الحقيقة تلخيص لميثاقنا، الذي أسهمنا بكل إيمان في وضعه وتنفيذه. وإذا كان نزع السلاح، كما ذكر رئيس الوزراء خروشوف، بمنتهى الكفاية والقدرة، هو مشكلة المشاكل، فإن الاستعمار هو أسوأ المساوئ التي يجب أن نحطمها، ونجتثها أصلاً وفرعاً، وهذه هي المهمة الناقصة التي يجب علينا أن نكملها.

ولكن هذا الصوت لا ينبثق عن الشعوب التي استقلت حديثاً وحدها، لقد كان صوت الإنسانية، منذ بدأ الإنسان يسيطر على أخيه الإنسان. وعندما كان الاستعمار في أوج عنفوانه وسلطانه، كانت هناك أصوات باسلة، ترتفع، منددة بالاستعمار. وفي الوقت الذي كانت فيه حدود الإمبراطورية البريطانية تتسابق مع الشمس في شروقها وغروبها، كان ثمة بعض البارزين من الإنكليز، يحملون على الاستعمار البريطاني ويستنكرونه: ولقد أكد جيريمي بنتام، والد الراديكالية البريطانية، في

رسالة له نشرت في عام ١٨٣٠ تحت عنوان: «حرروا مستعمراتكم»، أن المستعمرات، تكلف بريطانيا نفقات عسكرية وبحرية ضخمة، كما تعرّضها لأخطار الحرب الخارجية، والفساد السياسي. وأوضح جيمس ميل، في مقاله الذي أدرج في عام ١٨١٨، كتكملة **للموسوعة البريطانية**، شرور الاستعمار ومتاعبه. ولكن الهجوم الساحق الشديد، جاء من ريتشارد كوبدن، حامل لواء حرية التجارة، فقد أطلق على الحكومة البريطانية التي كانت قائمة في ذلك الحين اسم «المؤامرة الدائمة للسيطرة على الشعوب وخداعها». ومهما كان الإنسان مهذباً ودمث الخلق فليس في وسعه أن يتجنب الحقيقة الواقعة، وهي أن الاستعمار من بدايته حتى نهايته، لا يعدو أن يكون استغلالاً للشعوب الضعيفة، واغتصاباً لثروتها. ولا أريد أن أستعمل كلمة السرقة والخداع، إذ إن السرقة أو اللصوصية، متأصلة في الاستعمار.

وبالطبع، كان ثمة من يدافع عن الاستعمار، ولكن هذا شأن المجرم، الذي يجعل من نفسه قاضياً، ثم يعلن براءته، ولكن هذه المحاولة فاشلة دائماً، وهي لا تتعدى إقامة الدليل على الجريمة، ويا لها من جريمة مخيفة!

لقد زُعم أن للاستعمار، رسالة تحضير وتمدين، ورسالة مقدسة للشعوب السوداء، وعلى أساس هذه النظرية التي لا أساس لها، كان الرجل الأبيض، يحس بالحق الذي يجب أن يمارسه، والواجب الذي يجب أن يؤديه، والعبء الذي يتحتم عليه أن يحمله على منكبيه. وعبء الرجل الأبيض هو الفلسفة الكاملة للاستعمار، ولكن هذه الفلسفة نفسها بدت عارية على حقيقتها بأيدي فلاسفتها أنفسهم. فلقد كان روديارد كيبلنغ شاعر الاستعمار نفسه، هو الذي أنشد يقول:

«إحملي عبء الرجل الأبيض،

«أيتها الشعوب المولّدة الكئيبة

«التي يجمع أبناؤك بين صفات الإنسان والشيطان»

ولا ريب في أن حقيقة الحقائق، هي أن الاستعمار، شيطان قائم بنفسه، وليس الاستعمار بعبء الرجل الأبيض، بل أثبت بأنه غنيمة الرجل الأبيض وجائزته، ولو كان الاستعمار عبئاً من أي نوع، فلأن الرجل الأبيض، قد أثقل بثروات الرجل الأسود، وكنوز الرجل الأسمر، وموارد الرجل الأصفر.

ومع ذلك، يمكن أن يوجه إلى الرجل الأبيض، سؤال مشروع، هو: من كلّفك يا تُرى بحمل هذا العبء؟ ومن أعطاك هذا الحق الذي تريد أن تمارسه؟ ومن

عهد إليك بهذا الالتزام الذي تريد أن تفي به؟ وإني لأتحدى بين ملايين الرجال البيض، رجلاً واحداً، فرداً، يستطيع أن يتطوع، بتقديم جواب معقول.

وأنا لا أنكر أن بعض دهاقنة الاستعمار، قد حاولوا الرد على هذه الأسئلة، وأثبت الفرنسيون في هذا الميدان أنهم أذكى المدافعين عن قضية خاسرة. فقد كتب الفريد رامبو الأستاذ في جامعة السوربون، في عام ١٨٨٦، مجلداً كاملاً، برر فيه الاستعمار، وأطلق على الكتاب اسم **فرنسا الاستعمارية**، ولا ريب في أن هذا العنوان كافٍ لوصم القضية. وكتب بوليو، وهو اقتصادي فرنسي في عام ١٨٧٠ يقول: «إن كل يوم يمضي، يزيدني اقتناعاً بأهمية الاستعمار عامة، وأهميته لفرنسا بصورة خاصة». وهكذا فإن فرنسا قبل غيرها، هي المهمة في الموضوع. وقد أعلن فيكتور بيروغارد في عام ١٩٢٤ في كتابه **إمبراطورية فرنسا الاستعمارية** أن «درس التاريخ يكشف عن نتيجة، لها مثل يقين القاعدة المقررة، وهي أن لفرنسا عبقرية تفوق غيرها من الدول في الاستعمار». ولا ريب يا سيدي الرئيس في أن هذه الأكذوبة عبقرية، وإذا كانت هذه قاعدة مقررة، فإنها قاعدة في الخطأ والمغالطة. بعد هذه الإشارة العابرة إلى عبقرية فرنسا، مضى الكاتب يقول: «إن مستقبل فرنسا قائم في مستعمراتها». وهكذا فإن فرنسا، لا مستعمراتها، هي موضوع البحث والأهمية.

لكن القاعدة المقررة الصحيحة يا سيدي الرئيس، هي أن الاستعمار ليس بالرسالة المقدسة، وإنما هو رسالة قذرة وغير مقدسة، فهو يخفي وراءه أسواقاً خاصة، ومستهلكين خانعين، ومواد أولية مغتصبة. ووراءه يختفي رأس المال المسيطر، وانتزاع الأرض، وأعمال السخرة، وكلها في مصلحة المستوطنين المستعمرين تحت ستار الحضارة وظلها.

ولقد شن الاستعمار منذ البداية، كحملة لاغتصاب العمل والتجارة والصناعة، وكلها نفذت بتصميم واقع على الاستغلال. والآن تذكروا فقط أسماء تلك المشاريع الضخمة، كشركات الهند الشرقية، وشركات الهند الغربية وشركات الشرق الأدنى والشركات الأفريقية. وتذكّروا أيضاً، أن هذه الشركات كانت تملك جيوشاً وقوات من المرتزقة، وهي التي قامت في ما بعد ببناء هذه الإمبراطوريات الشاسعة. وهناك اعترافات مسهبة صادرة عن بناة الإمبراطورية أنفسهم، بأن عبء الرجل الأبيض، ليس إلا ذريعة كاذبة. وليس القصد من الاستعمار، في الحقيقة إلا خدمة مصالح البلد الأم كما تسمى، ويالها من عاطفة نبيلة أن يتضور الطفل جوعاً لتشبع أمه.

ونعمة الاستقلال، للشعوب المستعمرة، هي تحرر اقتصادي، إذ إن القصد من الاستعمار في البداية، كان السيطرة الاقتصادية. ولا ريب في أن سجل الاستعمار في منتهى البلاغة، ولا ريب في أن سجل فرنسا في هذا الصدد يتفوق على كل سجل آخر.

ولقد سبق لرئيس وزراء فرنسا جول فيري أن أعلن في عام ١٨٨٤ أن «للشعوب المتفوقة حقاً لدى الشعوب المنحطة. . وإذا قُدّر لفرنسا أن تمتنع عن الاستعمار، فإنها ستنخفض من مرتبة دول الدرجة الأولى إلى مرتبة دول الدرجة الثالثة والرابعة». وهكذا فإن الاستعمار يعني بالنسبة إلى فرنسا ليس مساعدة مستعمراتها على الصعود، بل تجنب هبوط فرنسا إلى المرتبة الرابعة.

وأعلن رئيس وزراء فرنسا من جديد في عام ١٨٩٠ أن «السياسة الصناعية هي وليدة السياسة الاستعمارية». وإذا كان لهذه الكلمات من معنى فإنها تعني أن رئيس وزراء فرنسا يقول بأن المستعمرات ليست إلا أسواقاً لفرنسا تبيع فيها سلعها بأعلى الأسعار، وهي السلع التي صنعتها من المواد الأولية التي ابتاعتها منها بأرخص الأسعار، واستخدمت في صنعها العمال بأخفض الأجور. ولا شك في أن هذا البيان الصادر عن رئيس وزراء فرنسا يكشف عن حقيقة أهداف فرنسا الاستعمارية أكثر من أي شيء آخر.

وشرح السيد غمبيتا على نفس المستوى، في عام ١٨٨١، وفي خطاب ألقاه في مجلس النواب الفرنسي، أهداف بلاده من احتلال تونس فقال: «إن تونس ضرورية جداً لرخائنا المادي». وهكذا فإن رخاء فرنسا، لا رخاء تونس، هو المهم لفرنسا.

ووصف السيد شوتان، وزير المستعمرات الفرنسي نفسه في عام ١٨٩٥، بأنه «في الحقيقة وزير ثان للتجارة». ولا ريب في أن مثل هذا الاعتراف الصادر عن وزير المستعمرات، إقرار صريح بالإدانة والجريمة، صدر بمنتهى الحرية.

فإذا كان وزير المستعمرات، وزيراً للتجارة، فإن المستعمرات، وأهلها وثروتها، وحتى مصيرها، ليست إلا مجرد سلعة فرنسية تتاجر بها.

وحسر بوليو، الاقتصادي الفرنسي في عام ١٨٨٢، النقاب عن الاستعمار الفرنسي إلى أقصى حدود الحسر والصراحة. فلقد ذكر بعبارات بسيطة واضحة أن «الاستعمار يعني لفرنسا قضية حياة أو موت». وهكذا فإن القضية لا تتناول حياة الشعب المستعمَر أو موته، وإنما المهم حياة فرنسا أو موتها. أما شعوب المستعمرات،

ففي وسعها أن تعيش بقدر ما تستطيع، وأن تموت كما يجب أن تموت، إنها متروكة إلى مصيرها لتعيش في رحمة القدر.

وهكذا يا سيدي الرئيس، لم يقض خصوم الاستعمار عليه، بقدر ما هزمه أصحابه وأنصاره. ولقد مضى بناة الاستعمار، ومشيِّدو الإمبراطوريات، سواء أكانوا من الحالمين، أو كانوا من واضعي الخطط وراسميها، ولكنهم خلفوا وراءهم مجلدات ضخمة من الاعترافات التي تحسر النقاب عن فظائع الاستعمار، والتي تهدم إلى الأبد أكذوبة «الأنسنة» «كدافع للاستعمار. وليس ثمة من حاجة للنصف الثاني من هذا القرن العشرين، إلى حشد جميع الحقائق التي تؤيد وجوب منح الاستقلال لشعوب البلاد المستعمَرة، ففي منتصف القرن التاسع عشر، عندما كان الاستعمار في أوجه وذروته، تعرّى هذا الاستعمار، كمؤسسة مرعبة، يقصد منها قبل كل شيء الاغتصاب والاستغلال، على نطاق دولي.

وقد استعملت كلمة النطاق الدولي لأن عبارات الداعية الاستعماري المشهور في بريطانيا، سيسيل رودس، ما زالت ترنّ في آذاننا: فلقد تحدث هذا عن عالم القرن التاسع عشر فقال: «لقد أصبح العالم مجزءاً تقريباً، أما ما تبقى منه، فيجري تقسيمه الآن، واحتلاله، واستعماره... ولو كان ثمة إله، لأراد مني هذا الإله، أن أرسم باللون الأحمر الذي يمثل بريطانيا، في القارة الأفريقية، أكثر ما أستطيع من البلاد... «وعندما وجد سيسل رودس أن العالم اصغر من أن يشبع نهم الاستعمار البريطاني، مضى يقول: «وإني لأفكر دائماً باحتلال النجوم إذا استطعت، ويحزنني كثيراً، أن أراها بعيدة وواضحة». وهذه الكلمات، يا سيدي الرئيس، عن التجزئة، والاحتلال والتقسيم بالنسبة إلى العالم، ورسم خريطة أفريقيا باللون الأحمر، تعبير صريح وواضح عن الاستعمار في مفهومه التقليدي. أما النهم الشره، في ضم النجوم، فإنما يكشف عن الاستعمار البريطاني في القرن التاسع عشر، الذي لم يكتفِ باستعمار أرضه، فأخذ يتطلع إلى استعمار الفضاء الخارجي. وتطالب المملكة المتحدة اليوم، باستخدام الفضاء الخارجي، في الأغراض السلمية، وهي لا تضع أية خطط الآن لاستعمار هذا الفضاء، ولعل السبب في ذلك، هو تخلّفها السريع في مضمار السيطرة عليه.

ولمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة من الناحية الثانية، وجهة نظر إنسانية أخرى: فبالإضافة إلى التحرر الاقتصادي، يقود الاستقلال إلى الانعتاق الروحي، فهو يعني استعادة الكرامة الإنسانية، وبعث الشخصية الإنسانية. الاستعمار يقوم على

نظرية التفوق العنصري، وتفوّق الجنس الأبيض هو المنبع الذي تتدفق منه فلسفة الاستعمار. ويحمل الاستعمار كتابين مقدّسين، أحدهما يبشر بعبء الرجل الأبيض ورسالته، والثاني يمارس أعماله محاطاً بظمأ قتّال إلى الفوائد، وجوع نهم إلى الغنائم، ولكن الكتاب المقدس الذي يعتمد التبشير بالرسالة، والذي يفترض فيه أن يغرس في الأذهان فكرة أو ينشر مبدأ، غارق في عقائدية مرعبة مخيفة، هي عقيدة التفوق العنصري. وعندما تحدث سيسل رودس عن الاستعمار البريطاني قال: «إنني أؤكد أننا نمثل الجنس الأول في العالم، وكلما اتسعت مساحة البلاد التي نسكنها، كان ذلك أفضل للجنس البشري». وهذا القول فرع من العقد النفسية، والتناقضات، إذ إنه من التناقضات التي لا يقبلها العقل، أن يقدم جنس متفوق، فيتنازل عن مكانته لسرقة جنس وضيع، والعقدة النفسية، فهي صارخة في حضورها، لأنها «مركّب العظمة».

أما الحقيقة الثابتة التي لا تقبل أي شك ولا جدال، فهي أن الاستعمار يدفعه شره إنساني، لا طبقية إنسانية فحسب، وكتابه المقدس لا يقوم على رسالة «عش ودع الآخرون يعيشون». وإنما على رسالة «عش، ولا تترك أحداً يعيش سواك».

وهذا الوضع لم يعد شيئاً من شؤون التاريخ الغابر، يا سيدي الرئيس، إنه تاريخ مائل، بجميع أهدافه وأغراضه: ففي تصنيف العالم اليوم، صيغت عبارة جديدة للذين يملكون والذين لا يملكون، وقد وجد هذا التعبير مجالاً محترماً حتى في سجلاتنا، فمن الحقائق المقررة أن بين البليون إنسان الذين يعيشون على سطح هذه الكرة الأرضية، بليوناً ونصف البليون من الفقراء إلى حدود لا يكاد يصدقها عقل. وهذا يفسر لماذا يؤلف الذين يملكون الأقلية، بينما يؤلف الذين لا يملكون الغالبية، وتعيش القلة، عيشة أكثر رخاء وثراء، أما الغالبية، ففقيرة، تعيش في فقر وتعاسة. ومن الغريب مع ذلك، أن الذين لا يملكون، يسكنون في مناطق أكثر ثراء في الموارد المعدنية والمادية. إذن، ما هو السبب في فقرهم الذي لا يصدق؟ إن الرد موجود في الاستعمار، واستعمار القرن التاسع عشر يفسر فقر القرن العشرين، والاستعمار هو سبب وجود تصنيف دول العالم إلى دول «تملك» وأخرى «لا تملك».

وفي سجلات الأمم المتحدة، أرقام وإحصاءات، مذهلة عن الاقتصاد الوطني في جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وكثيراً ما يشار بشيء من الزهو والخيلاء، إلى الحقيقة الواقعية، وهي أن مستوى الحياة في بعض البلاد مرتفع، وأن هذا المستوى في بلاد أخرى منخفض للغاية. وتشير هذه الأرقام مثلاً، إلى أن

بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا، من البلاد التي تتمتع بمستوى رفيع من الحياة، بينما تعيش بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مستوى منخفض. وليس في هذا القول، ما يعيب الفقراء، أو ما يفاخر به الأغنياء. فلم ينجم ثراء الدول الغربية، عن عبقرية فذة، كما لم تنتج فاقة الدول الفقيرة، عن عجز فطري فيها، لكن الاستعمار هو الإيضاح الصحيح، لظاهرة عدم التكافؤ: فلقد قضت شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عصوراً طويلة، ترزح تحت نير الاستعمار، ويسرق منها ذهبها، وماسها، وقطنها، وحريرها، وعاجها، وتوابلها، وعقاقيرها، ومطاطها، وزيتها، وثروتها الحيوانية، وكثيراً ما سرقت منها أيضاً، متاحفها الأسطورية التي تضم أجداث ملوكها وملكاتها.

هذه هي القصة الكاملة لمن يملكون ومن لا يملكون، تعود في جذورها إلى الاستعمار. وأحوال الفقر والتأخر، التي تسود الآن الكثير من مناطق العالم، هي التراث المباشر للاستعمار، وتحتفظ الشعوب المستعبَدة، التي غدت مستقلة الآن، أو تلك التي ما زالت تنتظر الاستقلال، بدين ضخم من حقها أن تطالب به، وما يقدم إليها الآن على شكل عون اقتصادي، ليس إلا جزءاً ضئيلاً، من مجموع هذا الدين الضخم. إنه ليس بالدين الأدبي، بل إنه دين حقيقي، يحمل كل ما في الديون الشرعية من خصائص. ودعونا الآن نفحص قائمة الحساب وندرسها:

تحدث جوزيف تشمبرلين عن سياسة بريطانيا الاستعمارية فقال: «إن الإمبراطورية هي تجارة». وهكذا لخص جوزيف تشمبرلين في بضع كلمات، مالا يمكن عدة مجلات إيضاحه. وقد رسم استعماري بريطاني معروف هذه الصورة عن إمبراطورية التجارة، في مكان آخر. فلقد خطب هنري ستانلي في عام ١٨٨٤ في اجتماع عقدته غرفة تجارة مانشستر فقال: «هناك نحو من أربعين مليوناً من البشر يعيشون وراء بوابة الكونغو، وينتظر غزّالو مانشستر إلباسهم الملابس القطنية، وتنتظر مسابك برمنغهام، وقد توهج الحديد المصهور فيها باللون الأحمر، أن تصنع لهم حاجاتهم الحديدية، وأن تنتج لهم الحلي، التي يزينون بها صدورهم القاتمة السوداء». ولا تحتاج مثل هذه الأقوال إلى أي تعليق، فهي توضح نفسها تلقائياً، إنها تظهر كيف تمكن الاستعمار من رفع مستوى العيش في مانشستر وبرمنغهام، وكيف خلف أفريقيا بأسرها، في فاقة وشقاء.

وفي وسعنا اليوم أن نقضي على عدم التكافؤ القائم بين الذين «لا يملكون» في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبين الذين يملكون في أماكن أخرى. ولأكون أكثر

دقة في تعبيري، أقول إن في الإمكان الإسراع في هذا العمل، عن طريق الإسراع في منح الاستقلال، لجميع البلاد التي ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار. وكما أن الحرية والسلام شيئان لا يفترقان، فكذلك الرخاء الاقتصادي، شيء لا يمكن تجزئته. وتتطلب الحرية الاقتصادية للبلاد غير المستقلة، مغامرة تحمل معنى الشهامة، إذ تنطوي على الأقل، على تعبير من الندامة، لأن استعباد هذه البلاد، جاء ثمرة مغامرات تخلو من كل معاني الشهامة.

وقد أعلن عن هذا الاستعمار التجاري، في مناسبات عدة، بحيث لا يتطلب أي برهان أو دليل على وجوده. ولقد أعلن استعماري عبقري، كدزرائيلي، في خطابه المشهور والمعروف بخطاب «قصر البلّور»، أن الاستعمار يؤلف دعامة أساسية في سياسته، وبرهن دزرائيلي بالفعل، على أنه من كبار المساهمين في إقامة صرح الاستعمار في صورته الحالية، وكانت له علاقات شتى بآل روتشيلد وبغيرهم من كبار أصحاب الأموال، وعندما عرضت أسهم شركة قناة السويس للبيع، سارع دزرائيلي إلى قبول العرض فوراً، من دون أن ينتظر الحصول من برلمان بلاده، على الاعتمادات المالية اللازمة، وهي مغامرة، أضافت، كما نعرف، فصلاً آخر إلى تاريخ الاستعمار في الشرق الأوسط.

ولكن دزرائيلي، اضطر لإ تمام الصفقة إلى اقتراض أربعة ملايين جنيه إسترليني من آل روتشيلد، ويقول لنا الأستاذ مون، وهو الحجة الأمريكي المعروف في العلاقات الدولية، إن آل روتشيلد كسبوا مائة ألف جنيه في هذه الصفقة. ولعل هذا المثل، وهو واحد من كثر، يحسر النقاب عن الطريقة التي كانت تبتزّ فيها ثروات الشعوب، كما يظهر الأرباح الخرافية التي كانت تجنى، وكيف أدى الاستعمار إلى عدم التكافؤ الاقتصادي، التي تعانيه معظم دول العالم حتى اليوم.

وأرى لزاماً عليّ أن أذكر في هذه المرحلة، أن روتشيلد هذا هو الذي تلقى في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧، وعداً من وزير خارجية بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وقد أثرتُ هذه القضية أمام الجمعية العامة، إذ إننا في دراستنا لموضوع الاستعمار، يجب ألا ننسى، أن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين قد نبعت منذ بدايتها، من السياسة الاستعمارية، تماماً، كأي سياسة استعمارية أخرى طبقت في أفريقيا وآسيا. ولقد برهنت السياسة البريطانية ومعها شريكتها السياسة الأمريكية، في إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، على أنها تمثل أبشع صور الاستعمار

وأقبحها. فلقد انحسر الاستعمار عن أجزاء كثيرة من العالم، تاركاً البلاد لأهلها، ومخلفاً الشعوب في بلادها. أما في فلسطين، وبالطريقة التي طبق فيها، فقد أدى الاستعمار إلى تسلل مليوني يهودي إلى البلاد، وطرد مليون عربي، يعيشون الآن لاجئين في مخيماتهم. ولكن الوقت سيحين، قريباً، عندما يعود اللاجئون إلى وطنهم، وتتحرر بلادهم من الاحتلال الصهيوني، وتنضم إلى الأمم المتحدة متمتعة بكامل سيادتها، كدولة فلسطين الحرة المستقلة.

إلا أن العزاء يتمثل في المناطق الأخرى الباقية. إذ بعد أن وصل الاستعمار في القرن التاسع عشر أوجه، أخذ يشهد في القرن العشرين سيره في طريق التدهور والانحطاط. وتمكّن نحو من ألف وخمسمائة مليون إنسان في غضون الخمس عشرة سنة الماضية، من تحطيم قيودهم، والانطلاق أحراراً مستقلين. لقد كانت أعظم المعارك التي شهدها العالم، والتي أعادت الحرية إلى أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية. وكثيراً ما تكون الأرقام أكثر إيضاحاً من المجلدات، والآن فكروا بهذه الأرقام وما تعنيه في الحقيقة، إنها تعني أن الأمم المتحدة عند تأسيسها لم تكن تمثل أكثر من نصف سكان العالم، وأن النصف الثاني كان لا يزال يرزح تحت نير الاستعمار، أما الآن فقد وصلنا إلى مرحلة، لم يبق فيها إلا نحو مائة مليون من الناس يعيشون تحت الاستعمار والأسر الدولي. وكانت نسبة التحرر في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، بمعدل مائة مليون في كل عام.

ولذا بات لزاماً على الأمم المتحدة، أن تعلن الآن، وهنا، حرية المائة مليون الباقين من أصدقائنا وإخواننا الذين مازالوا يعيشون في العبودية، وهم مجزأون في شتى أنحاء المعمورة، ولكنهم متحدون في نضالهم من أجل التحرر، وفي توقهم إلى الحرية.

إن شعوب فلسطين وكينيا وعمان وعدن وأطراف الجزيرة العربية، ونياسالاند وأنغولا وموزمبيق وروديسيا وراوندا أوروندي وأفريقيا الجنوبية الغربية وتنجانيقا وأوغندا وإيريان الغربية ومالطة، وغيرها من أطراف العالم يجب أن تتحرر في أوطانها. أما الجزائر، فقضية ملحّة بشكل خاص، لأن الحرب فيها قد دخلت عامها السابع الآن، ومن حق شعب الجزائر أن ينال ما نلناه نحن، أجل يجب أن يتحرر شعب الجزائر، وأن يكون مستقلاً، كما نحن مستقلون، وأن يتمتع بكرامته. لقد خلق جميع الناس أحراراً وقال خليفتنا العظيم «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟».

إن للشعوب المستعمرة يا سيدي الرئيس حقاً فطرياً في الحرية، ومن واجبنا أن نعترف بهذا الحق، وأن نعلنه. وإني أصر على كلمة الاعتراف، لأن تعبير «منح الاستقلال» الوارد في مذكرة الاتحاد السوفياتي، ليس بالتعبير الصحيح في رأيي، إن حرية المائة مليون من الناس، حق لهم، لا منحة منا، إنه حقهم الفطري، لا الهبة التي تعطى لهم.

ومهما كان التعبير، فقد سمعنا دائماً من يقول، إن هذه الشعوب ما زالت تحتاج إلى الإرشاد والوصاية، وإن تقدمها الاقتصادي والاجتماعي يتطلب مثل هذا الإرشاد واستمراره إلى أمدٍ ما، إلا أن هذه الحجة عتيقة بالية، لا تستحق منا الاهتمام لأنها لا تتفق مع روح العصر، فهي حجة سخيفة، جديرة بأن تلقى منا الابتسامات الساخرة الصفراء.

لقد قضت هذه الشعوب في ظل الإشراف والوصاية، حقباً بل وقروناً، وإلى متى يمكننا أن ننتظر استمرار هذه المحنة المنهكة، بل هذه التجربة المؤلمة، والامتحان القاسي؟ وإذا كان الإشراف الماضي لم يستطع حتى الآن، أن يرتقي بهذه الشعوب من حالة الاتكال إلى حالة الاستقلال، فإن من حقنا أن نقول، إن هذا الإشراف كان فاشلاً، وإن من واجب الأمم المتحدة أن تضع نهاية لهذا الفشل. وهناك أيضاً، الحجة الحديثة، التي نستخلصها من أوضاع الكونغو: فهناك أصوات تمثل حطام الاستعمار، ما زالت ترتفع صارخة، لتظهر أن أوضاع الكونغو، شرح واضح للتحذير القائل بأن الوقت لم يحن للاستقلال، وهذا القول، هو طراز آخر من طرازات المنطق، صممه المصممون التقليديون للأزياء السياسية، ولكنه يفتقر إلى كل مقومات المنطق السليم. ويكفي لادانة هذه الحجة، أن نعرف بأن مروجيها هم أعداء الحرية والتحرر.

ووضع الكونغو في الحقيقة، حجة تؤيد الحرية، لا تناقضها، فالأزمة هناك ليست ثمرة التسرع في الاستقلال، ولكنها ثمرة التسرع في العدوان ضد دولة مستقلة جديدة. ولو تركت الكونغو وشأنها، لكان في الإمكان تجنب الأزمة كلها، ولما اقتضى الأمر حشد قوات الأمم المتحدة وتجميعها، ولما أصبحت الكونغو بنداً في جدول أعمال الأمم المتحدة، ولما تحصن دعاة الاستعمار وأنصاره وراء حجة واهية تعيسة في تأييد استعمارهم.

وجميع هذه الحجج، أو الحجج الواهية الضحلة، إذا شئنا الدقة في التعبير، تتهاوى إلى الحضيض، لأن الشعوب المستعمَرة يجب أن تتحرر، وعلينا أن نخلي

سبيلها، وفي وسعها أن تعنى بأمورها، وفي إمكان المستعبدين الآن الاهتمام، إذا تحررو،ا بإنمائهم الاقتصادي، ونهضتهم الاجتماعية، وتقدمهم الثقافي. وسيكونون في أيد أمينة، لأنها أيديهم هم أنفسهم. وليس ثمة ما هو أجدى، ولا أنفع، ولا أكرم، من أن يعنى الإنسان بشؤونه، وليس ثمة ما هو أكثر إرضاءً لشعب من الشعوب، من أن يقوم هو بنفسه، ببناء حياته القومية، إذ سيضع هذا الشعب، وراء هذا البناء، لا أيدي أبنائه فحسب، بل عقولهم. وأرواحهم، وقلوبهم أيضاً، وستكون النتيجة، لا هذا التطور المتدهور من الإشراف والوصاية، بل ذلك التطور الثوري من الاستقلال.

ولنضرب بغانا مثلاً: فلقد كانت طاقات القوة المائية، نائمة منذ سنوات طويلة، أيام العهد الاستعماري، أما وقد تحقق الاستقلال، فإن مشروع نهر الفولتا، الذي سيجعل من غانا بلداً صناعياً، أصبح الآن في وضع التنفيذ. وينطبق هذا القول أيضاً على غينيا بمشاريعها المثيرة.

ولنضرب بالجمهورية العربية المتحدة مثلاً آخر: فلقد ظل مشروع خزان أسوان نائماً في محفوظات الحقب الطويلة، سنوات عدة، فلما تحقق لها الاستقلال الحقيقي، في ظل الرئيس عبد الناصر، أضحى المشروع الآن، قيد التنفيذ بأحدث السبل والأجهزة العصرية.

وكانت الصين مجزأة، ومستعبدة وذليلة، فلما تحقق لها الاستقلال، غدت مارداً إنتاجياً جباراً، يصح أن يطلق عليه اسم المارد الذي نفد صبره، أجل إن الصين، ملّت الانتظار، وهي تحاول مسابقة الزمن واللحاق به.

وأخيراً لنأخذ الهند وباكستان، فقد كانتا تعيشان قبل الاستقلال في جو آسن من الجمود، أما بعد الاستقلال، فقد غدتا خلية نحل، تعجّ بالمشاريع والخطط الإنمائية.

ولن أمضي في تعداد الأمثلة، ذلك لأن البليون ونصف البليون من الناس، الذين تحرروا في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، هم خير دليل على نجاح أعظم التجارب الإنسانية.

وأرى لزاماً يا سيدي الرئيس، أن لا تفوت انتباهنا نقطة أخيرة: فمع نهاية الاستعمار، يجب أن ينتهي أيضاً مجلس الوصاية الدولية، وما وصاية الأمم المتحدة كنظام في الحقيقة، إلا صورة أخرى من نظام انتداب عصبة الأمم السابقة. ومن

المؤسف أن يظل مجلس الوصاية حتى هذه اللحظة جهازاً رئيسياً من أجهزة الأمم المتحدة. ولا ريب في أن تعبير الحكم الذاتي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، كالهدف النهائي الذي يجب أن تسير نحوه البلاد الواقعة تحت الوصاية، لا يقل بعثاً على الأسى والأسف. فالهدف النهائي يجب أن يعلن بأنه الاستقلال، لا الحكم الذاتي الواهي، الذي عبّر عنه الميثاق. وعندما بحث موضوع الوصاية في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، أوصى مولوتوف، وزير الخارجية السوفياتية آنذاك، بأن يكون الهدف من الوصاية، الاستقلال، وكانت الفليبين، هي الدولة الوحيدة التي أيدت مولوتوف آنذاك. ومما يؤسف له أن الولايات المتحدة، ممثلة في شخص وزير خارجيتها ستيتينيوس، كانت هي التي تولت قيادة المعارضة للاقتراح، موصية باستخدام تعبير الحكم الذاتي.

لكن كل هذا، غدا من شؤون التاريخ الغابر يا سيدي الرئيس، وسواء أكان التعبير ينص على الاستقلال، أو على الحكم الذاتي، فإن علينا الآن أن نضع تاريخاً جديداً يليق بعصرنا. فدعونا نعلن استقلال جميع الشعوب حيثما وجدت، ومهما كان العنصر أو اللون الذي تنتمي إليه، ودعونا نقُم بتصفية الاستعمار بجميع أشكاله، وأن نضع نهاية له في جميع مظاهره، أجل دعونا نطلق سراح الشعوب في كل مكان.

ولكل دولة من الدول الثماني والتسعين[١] الممثلة في هذه المنظمة، وأنا لم أخطئ في الرقم مطلقاً، عيد استقلالها، فدعونا نجعل من هذا اليوم عيد استقلال للعالم بأسره. وبذلك نستطيع أن نخلّد بمنتهى الزهو والفخار والبهجة، عملاً مجيداً، هو ضمان الحرية والسيادة والاستقلال للجميع، وضمان ما هو أكثر من ذلك، أن تكون الأمم المتحدة للجميع.

(١) الدولة المحذوفة من الرقم، هي إسرائيل.

(٥)

نص الكلمة التي ألقاها الشقيري في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠

حلٌ واحد

تابعت بمنتهى الدقة والاهتمام جميع البيانات التي ألقيت أمام هذه اللجنة الموقرة، منذ ألقيت خطابي الافتتاحي الأول، ولعل من البيانات ذات الطابع المهم، هو ما ألقاه العضو المحترم المستر فرنسيس ويلكوكس، بالنيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية، ونحن نعلّق أهمية كبيرة على هذا البيان لعدة عوامل: أولها أن الولايات المتحدة دولة عظمى، وأن لآرائها، وزناً كبيراً خاصاً على الرغم من التكافؤ السيادي بين أعضاء الأمم المتحدة جميعاً. وثانيهما أن الولايات المتحدة لعبت دوراً كبيراً في تقسيم فلسطين، وفي إقامة إسرائيل، وفي تمكينها من العيش باستمرار. وثالث هذه العوامل، أن الولايات المتحدة، عضو بارز في لجنة التوفيق الدولية لفلسطين التي تضم أيضاً فرنسا وتركيا عضوين آخرين.

ولكننا رغبةً منا في إيلاء الواقع الدولي حقه من الحقيقة، ومع احترامنا الشديد لتركيا وفرنسا، نقول إن لجنة التوفيق الدولية مؤلفة من الولايات المتحدة، والولايات المتحدة وحدها، ولهذه الأسباب، يا سيدي الرئيس، يفرض علينا الواجب، درس البيان الذي أفضى به المندوب الأمريكي، وإيلاءه ما يستحق من عناية بالغة.

وتعود بي الذاكرة، أولاً، وقبل كل شيء، إلى العبارة التي استهل بها ممثل الولايات المتحدة المحترم بيانه، والتي ناشد فيها «ممارسة ضبط النفس وأصالة الرأي وتطبيق القواعد السامية للحكمة السياسية»، وإذا ما أخذنا هذا النداء في ظاهره

صعب على أي منا أن يعارضه أو أن يناقضه. ففي القضايا السياسية، ولا سيما ذات الطابع العادي منها، قد لا يحتاج المرء أيضاً إلى الحث على ضبط النفس وأصالة الرأي والحكمة السياسية، إذ إن هذه كلها، شروط أولية، يفترض وجودها في معالجة أي وضع دولي.

ونحن نعتقد على أي حال، أن الولايات المتحدة، قد وجهت نداءها هذا إلى الوفود العربية، ولم يوجَّه إلى إسرائيل، إذ ليس لهذه أية شكاوى تعرضها، أو آلام تحتملها، فلقد اعترف لإسرائيل بقومية غير قائمة، وبدولة لا تملك أياً من مقوماتها، وبوطن لم تملكه ولم يكن في حيازتها في أي وقت من الأوقات. وعلى هذا فلا يمكن أن يطلب إلى إسرائيل ممارسة ضبط النفس والحكمة السياسية إلا إذا كان المقصود من الطلب وقف أي توسع أو عدوان جديدين. ومن هذا يتبين، تبعاً لذلك، أن النداء موجه إلى العرب دون سواهم، وهم الذين عانوا إجحافاً بالغاً، والذين اغتصبت بلادهم منهم، وطردوا من بيوتهم وبيوت آبائهم وأجدادهم.

ولعلها حقيقة، أن يكون المندوبون العرب، عندما يتحدثون في موضوع اللاجئين، يتدفقون في حديثهم تدفقاً تدفعه العاطفة المتزايدة، المشفوعة بالانفعالات النفسية، وهذا أمر ممكن فهمه حتماً، إذ إنه طبيعي وإنساني. فقضية اللاجئين، وقد شحنت بالتشنجات الإنسانية تنطوي بحكم الضرورة على مجموعة من العواطف الإنسانية، وإنني أفترض أن الوفود التي أوجه إليها حديثي، باستثناء وفد إسرائيل طبعاً، تتأثر بالنواحي الإنسانية في هذه المشكلة. ونحن كأعضاء في أخوّة إنسانية نشترك في الإحساس بالألم في أي مشكلة باعثة على الألم، والقضية لا تعدو درجة الاختلاف في هذه الأحاسيس بالنسبة إلى القرب أو البعد، أما من ناحيتنا، فنحن نعبّر عن عواطفنا بأقوى ما لدينا من انفعالات عاطفية وأحاسيس، ذلك لأن اللاجئين هم أهلنا، وفلسطين هي وطننا.

وأود على كل حال، أن أذكّر زميلنا المحترم، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أن مشاوراتنا في الأمم المتحدة في جوهرها، ليست بأكثر من تعبيرات عن المشاعر والعواطف التي تعمل في عقولنا، أما مستوى التوتر الناجم فيقاس بالأوضاع المتعلقة بأي مشكلة من المشاكل. والأمم المتحدة في الحقيقة تجسيد لعواطفنا، والعواطف هي التي تولّد لدينا الرغبة في البحث عن السلام. وليست الحرب في معرض الدفاع عن النفس أيضاً، إلا من إيحاء العاطفة، هذه هي الحقيقة المجردة. وعند التحليل النهائي، ليس للحرية القومية أو سيادة الدولة أو الكرامة الإنسانية أي وجود، من دون

العاطفة التي ترمي إلى نوال الحرية والسيادة والكرامة، وحتى الجوع والعطش، وحاجاتنا المادية في الحياة، ليست إلا عواطف تسعى وراء بقاء الجنس البشري.

فليس من العار والحالة هذه، إذا ما تحدثنا في موضوع اللاجئين بشيء من العاطفة، طالما أن هذه العواطف مخلصة وأصيلة، والعار على النقيض من ذلك، قائم في عكس ذلك، وإذا كنا سنتحدث في موضوع اللاجئين من دون أن نكشف عن مشاعرنا، فإننا نتنكر في ذلك لإنسانيتنا، وقوميتنا، وللهدف الذي اشتركنا من أجله في الأمم المتحدة. وهذه الندوة الدولية ليست مختبراً كيميائياً فاقد الإحساس، خالياً من الروح والأعصاب، بل مخزن للمطامح والآمال والمخاوف الإنسانية.

قضية اللاجئين والحالة هذه قائمة على أعمق ما لدى الإنسان من مشاعر وأنبلها، وبدلاً من مناشدتنا ضبط النفس، كان من الجدير أن تزال نفس الأسباب التي تقوم وراء هذه المشاعر. والشعوب، كل الشعوب، كبيرها وصغيرها، وبينها تلك التي تملك الأسلحة النووية، تتدفق بمثل هذه الأحاسيس، ولا ريب في أن الولايات المتحدة ليست شاذة في وضعها هذا. وقد استجابت الولايات المتحدة في عام ١٩٥٤ للعواطف وسجلت بنداً على جدول أعمال الأمم المتحدة لإعادة أحد عشر طياراً كانوا قد اعتقلوا في الصين الشيوعية، لقد كانوا مجرد أحد عشر إنساناً، ومع ذلك قد أشغلت الولايات المتحدة الجمعية العامة مدة أسبوع كامل وهي تتحدث عن العواطف وتتدفق بالانفعالات النفسية.

كان الموضوع الأمريكي، قضية تتعلق بالعودة، وهي نفس المبدأ الذي ينطوي عليه موضوعنا اليوم، وكان السفير لودج هو الذي مثّل الولايات المتحدة، وعرض القضية عرضاً رائعاً فيه كل القدرة. وقد نقل السفير لودج في الاجتماع الخامس بعد الخمسمائة للجمعية العامة الذي عقد في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٤، عواطف الولايات المتحدة في موضوع العودة في العبارات المؤثرة التالية، «أشعر بمسؤولية ضخمة إذ أحاول أن أنقل إليكم ما يشعر به الشعب الأمريكي من عميق العاطفة والحزن، إذ تلقّى أنباء المحاكمات المزعومة التي جرت في بكين. . . وتشعر كل حكومة تحترم نفسها بواجبها التاريخي والأوّلي في حماية رجالها.

لقد جاءت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة، لأن هذه قد أقيمت كأداة جماعية لتحقيق العدالة، وعائلات هؤلاء الرجال ما زالت تنتظر، ونحن نحس بمسؤولية ضخمة تجاههم، وتجاه أسرهم، ومواطنيهم في ألباما وبنسلفانيا ومونتانا ونيويورك

وتنيسي ومينسوتا وأوهايو وفرجينيا ونبراسكا وأيوا، وفي جميع أنحاء الولايات المتحدة كحقيقة واقعة».

وليست هذه الكلمات التي ألقاها السفير لودج، إلا عاطفة في جذورها، إنها مشاعر في صميمها، ولا ريب في أنكم قد لاحظتم، أن السفير لودج، قد عدد أسماء الولايات التي ينتمي إليها هؤلاء الطيارون، وكان عيد الميلاد يقترب، وكانت الولايات المتحدة بأسرها، قد انزعجت لأن هؤلاء الطيارين لم يعودوا إلى بيوتهم ليشتركوا مع أسرهم في عيدي الميلاد ورأس السنة. وقد انساقت الجمعية العامة بدورها وراء عاطفة الولايات المتحدة، واتخذت قراراً طالبت فيه الأمين العام بأن يطير فوراً إلى الصين، ليضمن عودة الطيارين الأمريكيين الأحد عشر إلى الولايات المتحدة. ونحن نعجب بما أظهرته الولايات المتحدة من يقظة وسهر، وما أبدته من عاطفة ومن لجوء إلى الأمم المتحدة.

ونحن في قضيتنا، لا نطالب بإعادة أحد عشر شخصاً، بل بإعادة ما ينوف على المليون إنسان من اللاجئين، ولهؤلاء أعيادهم الدينية والقومية بينها عيد الميلاد ورأس السنة. وهاهم الآن يقضون سنتهم الرابعة عشر في حياة المنفى، أوَلا يحق لنا، أن تهزنا نفس العواطف التي هزت الولايات المتحدة؟ أوَلا يجوز لنا أن نسعى كما سعت الولايات المتحدة إلى إعادة شعبنا إلى وطنه؟

وقد أتيح لنا في هذه الدورة أيضاً أن نشهد إيضاحاً آخر لعواطف الولايات المتحدة: فقد أعلن الرئيس أيزنهاور رفضه الاجتماع برئيس الوزراء خروشوف، قبل أن يعتذر هذا، وقبل أن يطلق سراح طيارين أمريكيين، ولم يكن لهذا الموقف من جانب الولايات المتحدة إلا عاطفة متأصلة في عاطفة تستهدف حرية مواطنين أمريكيين.

وتتناول المشكلة يا سيدي الرئيس، التي هي موضوع درسنا الآن، مليون لاجئ، يمثلون نصف شعب فلسطين. وإذا ما أخذنا هذا الرقم على أساس سكان الولايات المتحدة، فإن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تمثل نحواً من ثمانين مليون مواطن، وهذا ما يعنيه لنا الألم من مشكلة اللاجئين، وما تنطوي عليه يمثّل كل شيء في الحياة الإنسانية. وما يتعرض الآن للخطر، لا يتناول الغذاء والمأوى بالنسبة إليهم فحسب، بل يتناول الكرامة، والوجود القومي وجميع الحقوق الإنسانية من روحية ومادية.

أما بالنسبة إلى ما ناشدتنا به الولايات المتحدة من تطبيق أقصى ما يمكن من

حكمة سياسية، ففي وسعي أن أقول، إن علينا أن نتفق أولاً على النيات والتعاريف، فماذا تعني عبارة «أقصى ما يمكن من حكمة سياسية»، وما تعرفّه قضايا تقرر مصير هذا الموضوع المدرج على جدول الأعمال؟ وإذا كان يقصد بالحكمة السياسية أن نتخلى عن حق اللاجئين في العودة، فإن هذا المقصود ليس بالحكمة السياسية وإنما هو انحدار يصل حدود الإفلاس الإنساني. إنه خيانة من الطراز الوضيع، لا يستطيع أن يقترفها أي عربي سواء أكان معتدلاً أو متطرفاً، رأسمالياً أو اشتراكياً أو شيوعياً.

ومع ذلك، فإن أي نداء بتطبيق أسمى ما يمكن من الحكمة السياسية يمكن أن يقبل، إذا صدر عن دولة، مارست في معالجة المشكلة نفسها درجة معقولة من الحكمة السياسية. وكانت مشكلة فلسطين، التي تؤلف مشكلة اللاجئين جزءاً لا يتجزأ منها، ثمرة مباشرة للافتقار إلى الحكمة السياسية من جانب الولايات المتحدة. وكانت الولايات المتحدة هي التي ضغطت على الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، لتبنّي سياسة أدت إلى الكارثة الراهنة التي حلت باللاجئين الفلسطينيين. ترى أية حكمة سياسية، هذه التي تقضي بتقسيم أية بلاد على الرغم من مشيئة أهلها؟ وأية حكمة سياسية تلك التي دفعت الولايات المتحدة إلى تقديم اعترافها بإسرائيل في الخامس عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، بعد دقيقة واحدة من إعلان قيامها، ومن دون أن تتأكد من أن إسرائيل ستحترم حقوق اللاجئين؟ وأية حكمة سياسية تلك التي حملت الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٩، على تبني قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة، من دون الحصول منها على أية تأكيدات مهما كانت طفيفة بأنها ستنفذ قرار الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين.

ولقد كانت الولايات المتحدة طيلة هذه السنوات كلها، وحتى يومنا الحاضر، تقدم العون الاقتصادي، والمنح، والتسهيلات لجمع التبرعات، من دون أن تفكر لحظة واحدة في أن هذه السياسة من جانب الولايات المتحدة، هي بمثابة تشجيع لإسرائيل على الاستمرار في رفضها الاعتراف بحقوق اللاجئين في بيوتهم ووطنهم.

ولم تقف القضية عند هذا الحد يا سيدي الرئيس، فلقد وجهت الولايات المتحدة نداء آخر، يمضي بعيداً ليصل إلى جوهر القضية: فلقد حثّ المندوب الأمريكي المحترم، جميع الوفود على التقدم من المقدمة المنطقية القائلة بأن العامل الحاسم في القضية هو سعادة اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم في الحاضر والمستقبل، وذكر أيضاً، أن العمل إذا بدأ من هذا الفرض المنطقي الجوهري، فإن في الإمكان تحقيق تقدم حقيقي، ولا ريب في أن هذا في غاية من الأهمية، بحيث لا يمكن تجاوزه من دون

التعليق عليه. وقد يغدو أكثر خطورة حقاً عندما نتذكر بأنه صادر عن دولة هي عضو في لجنة التوفيق التي أسند إليها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

والطريقة التي عبّر بها المندوب الأمريكي، والمتركزة على «سعادة اللاجئين في الحاضر والمستقبل» قد أثارت في عقولنا القلق العميق، بل وأجرؤ فأسميه بالفزع الشديد. حقاً لقد أزعجنا مثل هذا البيان، فسعادة اللاجئين الراهنة والمستقبلة، ضمن مفهوم البيان الأمريكي قد تنطوي على أخطر المعاني، فقد تعني مستقبلاً للاجئين يقضونه بعيداً عن وطنهم، معزولين عن ماضيهم، وقد تعني أيضاً، أن لا عودة هناك، بل إسكان في أي مكان ممكن. وقد تعني كذلك سعادة تتناول الحاجات المادية بالنسبة إلى اللاجئين، من دون أن يتحقق لهم الكيان القومي في وطنهم، وقد تعني قبول الوضع الواقعي الراهن كمقدمة لوضع مقبل محدد، وقد تعني الخنوع لإسرائيل، وتكريس تحديها، والتخلي عن حقوق اللاجئين. وقد تعني فوق ذلك كله، إلغاء قرارات الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين إلغاء تاماً. وبكلمة أخرى، قد تعني تصفية المشكلة، تصفية لا تقوم على القبول بل على الرفض المطلق.

وليس هذا مجرد هذيان من جانبنا، إنها مخاوف تستند إلى تجارب سابقة، فهذه النداءات التي تبدو بريئة في ظاهرها، تكون عادة مشحونة بنيّات، لا يصعب على المرء اكتشافها. وقد فضحتها الأنباء السائرة، التي تشاع في الوقت الذي نقوم فيه ببحث قضية اللاجئين، فلقد حسر النقاب عن القصة مؤخراً، ونرى لزاماً علينا أن نلفت نظر الأمم المتحدة إليها:

فلقد روت صحيفة **النيويورك تايمس**[1] نقلاً عن المصادر الدبلوماسية «أن الولايات المتحدة قد بدأت تضغط مجدداً على إسرائيل وعلى الدول العربية لإنهاء الخلاف القديم المزعج، الذي انقضى عليه اثنا عشر عاماً، وقد لخصت **النيويورك تايمس** الاقتراح الأمريكي على النحو التالي:

«ستسهم الولايات المتحدة بالقسط الأكبر من قرض دولي يمكّن من السماح بعودة عدد يتراوح بين المائة ألف والمائة والعشرين ألفاً من اللاجئين إلى بيوتهم القديمة في ما غدا اليوم إسرائيل، وإسكان التسعمائة ألف الباقين أو ما يقرب من هذا العدد في البلاد العربية.

(١) *New York Times*, 19/11/1960.

«وستسهم الولايات المتحدة في تطوير مشاريع الري في حوض الأردن لمنفعة إسرائيل والدول العربية.

«وستضمن الولايات المتحدة الحدود العربية ـ الإسرائيلية بعد رسم هذه الحدود بشكل نهائي، والاتفاق عليها من الجانبين. ويقال بأن الولايات المتحدة تشعر، بأنه إذا كانت الضمانة المعطاة قوية وثابتة، فليس ثمة ما يدعو العرب والإسرائيليين إلى الاستمرار في سباق التسلح، وهو سباق غدا مضنياً ومزعجاً لبلاد العالم الأخرى».

وتتلخص اقتراحات الولايات المتحدة في نقطتين رئيسيتين: أولاهما تقبّل الوضع الواقعي الراهن كنقطة بداية لحل مشكلة فلسطين، أما النقطة الثانية فتتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وهي تقضي بعودة عُشرهم إلى بلادهم، ودمج التسعة أعشار الباقية في البلاد العربية.

ومثل هذه الاقتراحات، التي لم تُنفَ رسمياً بعد، يا سيدي الرئيس، غير مقبولة مطلقاً، فالعرب لا يقبلون بوضع الأمر الواقع، ولن يقبلوا به مطلقاً، ولن نتخلى عن حق أي واحد من اللاجئين، ولن نتخلى أيضاً عن حق أي طفل رضيع من أطفال اللاجئين في العودة. وإنني أؤكد كلمة الطفل الرضيع، لأرد على نقطة أشار إليها الممثل الأمريكي المحترم إذ قال: «إن نصف اللاجئين تقريباً هم من الأحداث الذين ولدوا بعد أن غادر آباؤهم ديارهم السابقة».

وهذا ليس كل ما في الأمر، فلن نقتصر على رفض الاقتراحات الأمريكية. فإذا ظلت هذه الاقتراحات قائمة من دون نفي، فإننا نشعر بواجبنا في اتخاذ الموقف الذي يتطلبه الحفاظ على القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين. وسيكون موقفنا آنذاك، في اعتبار الولايات المتحدة، غير أهل لأن تكون عضواً في لجنة التوفيق، وسنضطر أيضاً في مثل هذه الظروف إلى وقف كل تعاون لنا مع اللجنة.

وهذا الموقف لا يعتبر تطرفاً أوحت به حراجة الساعة، إنه تطبيق مدروس للحكمة السياسية التي حثتنا الولايات المتحدة على التمسك بها. وإعلان عدم أهلية عضو في لجنة، يعني أن هذا العضو قد خرق الصلاحيات المخولة للجنة، وهذا قرار حكيم يستند إلى حكمة سياسية صائبة. والتقدم باقتراح في القضية الراهنة لإعادة شطر من اللاجئين، تشطير للقرار الذي اتخذته الأمم المتحدة، وخرق للصلاحيات التي خولتها الأمم المتحدة للجنة توفيقها. إنها لقاعدة مقررة في فقه القانون الدولي، وفي الإجراءات القانونية، أنه عندما تخترق الصلاحيات الممنوحة لأي انتداب، فإن هذا الانتداب يصبح باطلاً ومفسوخاً بحكم الواقع، ويتوقف كل إجراء لاحق،

ويفقد المندوبون مركزهم الممنوح إليهم بموجب صلاحيات ذلك الانتداب. وهكذا إذا لم يصدر عن الولايات المتحدة نفي لاقتراحاتها فإنها تصبح في حل من عضويتها في لجنة التوفيق، ولا يقضي ذلك اتخاذ قرار رسمي من جانب الأمم المتحدة.

والآن دعوني ألتفت إلى النواحي المالية من المشروع الأمريكي لحل قضية اللاجئين: فلقد وجه العضو الأمريكي المحترم، في بيانه انتباهنا إلى الحقيقة الواقعة، وهي أنه منذ أيار/ مايو عام ١٩٥٠ تبرعت عدة حكومات طواعية بمبلغ يبلغ في مجموعه (٣١٩) مليون دولار، وقال لنا المندوب الأمريكي المحترم أيضاً إن الإسهام الأمريكي في ميزانية وكالة الإغاثة الدولية منذ إنشائها قد أربى على (٢٢٢) مليون دولار، وهذه فرصة تتيح لي أن أتوقف قليلاً لألقي نظرة على الأرقام النهائية لموازنة العملية كلها.

أود أولاً وقبل كل شيء أن أعرب عن شكري العميق، لجميع الحكومات المتبرعة، والمؤسسات الخيرية كافة، لما أسهمت به من هبات، وما قدمته من خدمات للتخفيف من وضع اللاجئين. وأنا لا أعرب عن هذا الشكر، بحافز من الشعور بالمسؤولية فحسب، بل استجابة لما عرف عنا من تقاليد العرفان بالجميل، ففي وسعكم أن تلحقوا بالعرب أية وصمات إذا شئتم ذلك، ولكن شهامة العرب، وإحساسهم بالعرفان بالجميل، لا يمكن نكرانهما عليهم حتى في أقسى الأوقات التي يمرون فيها وأكثرها ألماً وأسى.

ولكنني أود بدافع من الصراحة والصدق، أن أقول للصديق الأمريكي المحترم، أن المائتين والاثنين والعشرين مليوناً من الدولارات التي تم التبرع بها حتى الآن من جانب الولايات المتحدة، لا تخلو في جوهرها من الأساس السياسي، فهذا المبلغ ليس في الحقيقة إلا ثمناً جزئياً للسياسة التي اتبعتها في القضية الفلسطينية. فلقد آثرت الولايات المتحدة خلافاً لنصائحنا واحتجاجاتنا أن تتبع سياسة كان من المحتوم أن تؤدي إلى طرد عرب فلسطين من وطنهم، وقد استخدمت الولايات المتحدة كل وسيلة من وسائل الضغط غير اللازم، وكل درجة من الإرغام والإكراه، لدفع الأمم المتحدة، إلى مخاطر، تقسيم فلسطين. أمّا وقد وقعت الكارثة، فليس في وسع الولايات المتحدة، أن تكتفي بغسل يديها من آثارها، وليست الهبات التي قدمتها الولايات المتحدة إلا بعض التعويض عن الضرر الذي لحق بشعب فلسطين. ولا يجدي أن يشكو الإنسان من النتائج، عندما تكون هذه النتائج الثمرة المباشرة للسياسة التي اتبعت.

هذا هو ثمن الافتقار إلى الحكمة السياسية في معالجة مشكلة فلسطين، فلقد

تجاهلتم التحذيرات التي وجهناها إليكم، كما تجاهلتم تحذيرات أصدقائكم الكبار: ففي عام ١٩٤٧، كانت الأمم المتحدة تناقش تقسيم فلسطين، توجه إليكم السيد ظفر الله خان، وكان آنذاك وزيراً لخارجية الباكستان، وهو رجل ذو مواهب عظيمة، ويمتاز بحصافة الرأي وبعد النظر، في هذه الجمعية العامة، بالعبارات التاريخية والمؤثرة التالية: «أتوسل إليكم ألا تحطموا وتنسفوا ما لكم من رصيد في الشرق الأوسط». ولقد رفضتم هذا النداء، فتحطم جلّ مالكم من رصيد في بلادنا، أما ما تبقى منه فهو في طريق التحطم، هذا إذا شئتم المضي في نفس السياسة.

وعلى الأمم المتحدة، وبين دولها الولايات المتحدة، أن تذكر أن مئات الملايين من الدولارات التي تقدم غوثاً للاجئين العرب، لا تعادل شيئاً من الآلام التي يعانونها، أو الخسارة التي منوا بها في ممتلكاتهم. إن تشريد اللاجئين في وطنهم، وضياع كرامتهم القومية، أمران لا يقبلان التقدير أبداً، فلكل شبر في أرض فلسطين قيمة كأي شبر من أرض الولايات المتحدة، ولا يمكن أن يقدر أي منهما بكل ما في العالم من كنوز. وقد يكون في الإمكان التعويض عن الأضرار التي لحقت بممتلكات العرب، أما بالنسبة إلى فلسطين كوطن عربي، فليس ثمة من تعويض أبداً، ولن يتخلى العرب عن حقهم في وطنهم، ولو دفعت لهم كنوز العالم بأسرها.

وفي ضوء مثل هذا الأساس، أكد الكونت برنادوت الذي اغتاله الصهيونيون وهو يؤدي رسالته البطولية للاجئين، مسؤولية الأمم المتحدة تجاه قضية اللاجئين، وأكد الوسيط الدولي في تقريره الذي قدمه إلى الجمعية العامة عن تقدم أعماله، استمرار هذه المسؤولية بالنسبة إلى الأمم المتحدة وأن واجبها يدعوها إلى المضيّ في تحملها إلى أن يتم تنفيذ قرار عودة اللاجئين.

وليس من العدالة في شيء ولا من الإنصاف في شيء، أن نواجه اللاجئين، بأي معنى ينطوي على تحميلهم ديناً بالنسبة إلى ما تدفعه الدول المتبرعه أو المساهمة. وإن عدم عودتهم إلى أوطانهم لا يرجع إلى خطئهم هم، فهم لم يعودوا لأن إسرائيل أصرت على تحديها الأمم المتحدة، وإن دول الأمم المتحدة التي تدفع، إنما تدفع ما تدفعه ثمناً لإنكار إسرائيل على اللاجئين حقوقهم. وفي وسع الولايات المتحدة وحدها، ولا نقول الأمم المتحدة كلها، أن ترغم إسرائيل على الخنوع لإرادتها: لأن إسرائيل مدينة في خلقها ووجودها إلى الولايات المتحدة، وكان للولايات المتحدة الفضل في تمكين إسرائيل من الحياة في الماضي والحاضر أيضاً، ولولا مساعدة

الولايات المتحدة وعونها في الحقبة الماضية، لكان وجود إسرائيل أسطورة سياسية. ولو منعت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية عن إسرائيل، فإنها ستجد نفسها مرغمة في اليوم التالي على الاعتراف بحقوق اللاجئين العرب، هذا إذا خطت الولايات المتحدة إلى الأمام، على حد تعبير المستر كنيدي الرئيس المنتخب للولايات المتحدة.

والآن لنوجه أنظارنا إلى ناحية أخرى في الموقف الامريكي: فلقد قال ممثل الولايات المتحدة المحترم في بيانه إلى اللجنة، إن «لجنة التوفيق الدولية لا تستطيع أن تعمل عملاً مثمراً في خواء، فالتقدم في عملها... يعتمد اعتماداً جوهرياً على مواقف الفرقاء المعنيين وأعمالهم». ولقد مضى الممثل الأمريكي المحترم يقول: «وفي السنوات العديدة الأخيرة لم تستخدم الدول التي تعنيها المشكلة الفلسطينية عناية مباشرة، هذه اللجنة بتقديم الاقتراحات الممكنة إليها».

هذا قول خاطئ، يا سيدي الرئيس، وأود أن أقول بمنتهى الاحترام، إن هذا البيان الأمريكي، خاطئ في حقائقه وخاطئ في الاستنتاجات التي وصل إليها. والممثل الأمريكي المحترم، شخص ذو كفاءة ممتازة وشخصية ساحرة، وهو يستحق منا احترامنا وإعجابنا، ولكن لزاماً علينا أن نبلغه أن ما اقتبسته قبل قليل من قوله، لا يستند إلى حقائق، ولا يركن إلى قرارات الأمم المتحدة التي اشتركت الولايات المتحدة في إصدارها.

وتاريخنا مع لجنة التوفيق الدولية تاريخ طويل للغاية بل أطول من أن تمكن الإحاطة به في الوقت الحاضر. ولا ريب في أن هؤلاء الذين تابعوا عمل لجنة التوفيق الدولية متابعة وثيقة، لا يجهلون الحقائق، ومن المنطق أن تكون الدول الأعضاء في اللجنة هي آخر من يجب تذكيرهم بالحقائق. وعلى الولايات المتحدة، كما أعتقد، أن لا تنسى موقفنا من لجنة التوفيق، وقد سبق لي في دورة ماضية أن شرحت موقفنا من اللجنة ومن محاولاتها في مشكلة اللاجئين، وإنني أقتبس من بياني السابق العبارات التالية:

«لقد عقدت لجنة التوفيق الدولية، في مستهل عملها، مؤتمراً لها في بيروت في شهر آذار/ مارس عام ١٩٤٩، وحاولت من جانبها أن تسبر أغوار مواقف الفرقاء المختصين/ واستمعت اللجنة إلى آراء الوفود العربية، وآراء ممثلي اللاجئين، ثم طارت إلى تل أبيب حيث اجتمعت إلى السلطات الإسرائيلية فيها. وعلى الرغم من أن طابع المحادثات التي قامت بها اللجنة كان استقصائياً، فقد بدا منذ البداية،

أن إسرائيل، قد شرعت في صياغة قضية ضد العودة. وفشل مؤتمر بيروت بسبب موقف إسرائيل.

«وطلبت اللجنة بعد ذلك إلى الفرقاء المختصين إرسال ممثليهم إلى لوزان للشروع في بداية جديدة، في جو جديد ومحايد. وقبلت الدعوة، واستطالت المحادثات أسابيع وأسابيع، ووقّع ملحق (البروتوكول) في الثاني عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٩، بين الفرقاء المختصين واللجنة، وجعل من مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧، أساساً للمحادثات. وقد وقّع الوفد الإسرائيلي هذا «البروتوكول «الذي حدد غايته في: الوصول بأسرع السبل الممكنة إلى الأهداف التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها الصادر في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨ في موضوع اللاجئين واحترام حقوقهم، وصيانة ممتلكاتهم...». ولم يكد يوقع هذا (البروتوكول)، حتى رفضت إسرائيل قبول العودة، ومني مؤتمر لوزان بالفشل بسبب إسرائيل.

«وبذلت لجنة التحقيق محاولة أخرى، فدعت الفرقاء المختصين إلى محادثات أخرى تجرى في نيويورك. واستمرت الاجتماعات طيلة صيف عام ١٩٤٩، وتناولت كل ناحية من نواحي قضية اللاجئين، ولكن محادثات نيويورك انتهت إلى الفشل أيضاً بسبب إسرائيل.

«أما لجنة التوفيق، فلم يفرغ صبرها قط: ووجهت إلى الفرقاء المعنيين الدعوة من جديد، وكانت جنيف مكان الاجتماع هذه المرة. وطافت المحادثات بكل أفق وميدان، واستغرقت طيلة شتاء عام ١٩٥٠ وربيعه والقسم الأكبر من صيفه، وقد جرت المحادثات كالمعتاد، ورفضت إسرائيل العودة كالمعتاد أيضاً، وأصيب الاجتماع بفشل ذريع.

«ولم تستكن اللجنة لهذا الفشل المتواتر المستمر، فدعت إلى مؤتمر آخر عقد هذه المرة في باريس، وبدأت الاجتماعات في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥١، واستمرت حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، وظلت إسرائيل صامدة كالصخر في موقفها من العودة والتعويض، وانفض المؤتمر في فشل ذريع».

وكنا نتعاون طيلة هذه السنوات، مع لجنة التوفيق، تعاوناً صادقاً في جميع النواحي المتعلقة بقضية فلسطين، وقدمنا إليها عدداً من الاقتراحات بين خطيّ وشفوي. وإن سجلات لجنة التوفيق من الضخامة بمكان عظيم بحيث يتعذر تلخيصها، وتناولت كل ناحية من نواحي القضية الفلسطينية. وقدمنا إلى لجنة التوفيق الدولية حلاً لكل مشكلة من المشاكل، وزودناها باقتراحات تفصيلية، تتناول

ممتلكات اللاجئين والمحافظة عليها، وإدارتها. وحددنا بالنسبة إلى العودة أيضاً المبادئ والتفاصيل المتصلة بالعملية كلها، وقدمنا بالنسبة إلى قضية تدويل القدس، وهو موضوع يدخل في صلب اختصاصات لجنة التوفيق، مقترحات مفصلة لإقامة نظام فعال للأمم المتحدة في المدينة المقدسة، وأعددنا في مجلس الوصاية الدولي دستوراً لمدينة القدس. وهكذا بذلنا أقصى ما لدينا من جهد، لإ نجاح لجنة التوفيق لدولية في مهمتها. ترى ما هو سجل إسرائيل؟

لقد خرقت إسرائيل في الدرجة الأولى (بروتوكول لوزان) الذي يحمل توقيعها، ورفضت في الدرجة الثانية تدويل مدينة القدس وأعلنتها، بدلاً من ذلك، عاصمتها الخالدة. ورفضت في الدرجة الثالثة التفريط بشبر واحد من الأرض العربية التي تحتلها الآن، وأعلنت على لسان بن غوريون، أنها لن تسلم على طاولة الصلح، ما كسبته في ميادين القتال.

أمّا وهذا السجل ماثل للأذهان، فقد كان حرياً بالولايات المتحدة، أن تسرد الحقائق، بأمانة وعدل، وليس من الإنصاف ولا من العدل في شيء، من جانب الولايات المتحدة، أن تضع الدول العربية وإسرائيل على قدم المساواة في إشاراتها، وأن تصفها بنفس النعوت والصفات. فلقد رفضت إسرائيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في موضوع العودة، بينما حثت الدول العربية دائماً على تنفيذها. وليس في وسع أحد أن يضع موضع التعادل، تحدي إسرائيل، وقبول الدول العربية، وعلى الإنسان أن يحمّل التبعة لمن يجب أن يحملها، وأن يضع الجرم المسؤول عنها، في موضع المحاكمة والاتهام. وإني لا أدري حقاً، ماذا يطلب إلى العرب أن يعملوا؟ وماذا يؤمل منهم أن يقترحوا للجنة التوفيق الدولية؟ وما هي الاقتراحات المعقولة، التي يرجى منهم تقديمها؟ فهل يطلب إليهم أن يتخلوا عن حقوق اللاجئين؟ وهل يؤمل منهم أن يوافقوا على إدماج اللاجئين في بلادهم؟ وهل هذا ما يعتبرونه معقولاً وواقعاً وعملياً؟

إننا لن نتقدم بمثل هذه الاقتراحات، ولن نقبل بها، لا اليوم ولا في أي يوم مقبل، ولن تتنكر الدول العربية قط، لحقوق عرب فلسطين في وطنهم، ففلسطين، هي وطنهم. وإنني أكتفي بتوجيه العبارة التالية لكل من يحاول إنكار هذه الحقيقة التاريخية: «إذن فأنتم لا تمتون إلى أوطانكم». وعرب فلسطين، مصممون أيضاً على العودة إلى بلادهم. وهذا هو تصميمهم الذي لا يقبل الشك مطلقاً، لا اليوم، ولا في أي وقت مقبل.

وهكذا إذا كانت لجنة التوفيق يا سيدي الرئيس، تدور في خواء وفراغ، فإن

السبب في ذلك، يعود إلى نجاح إسرائيل، في إحباط الجهود التي تبذلها. أما اللجنة، فإنها بدلاً من متابعة الجهد والعمل، عكفت على حالة من التبطّل والكسل، محافظة على وجود يكاد يشبه الظلال. وبدلاً من أن يقوم المندوب الأمريكي المحترم، بحسر النقاب عن عصيان إسرائيل جهود لجنة التوفيق الدولية، ومخالفتها قرارات الأمم المتحدة، فإنه، يضع الحكومات العربية وإسرائيل، على نفس القدم في المساواة.

ولكن هذا الموقف الذي تقفه الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين لا يثير الدهشة مطلقاً، فهذه هي سياسة الولايات المتحدة ماضياً وحاضراً، ولا أعتقد أنها ستتطور نحو الإنصاف والعدالة في المستقبل أيضاً، إلا إذا وقع تبدل جوهري في عقلية الحكومة الأمريكية، وانقلبت طريقتها انقلاباً ثورياً.

والولايات المتحدة في وضعها لسياستها، في قضايا اللاجئين وفلسطين في مجموعها، لا تجد نفسها متحررة من ربقة الصهيونية التي تقودها، إلى وضع سياسات تتنافى والمصالح الأمريكية الحقيقية. وإني لأذكر، أن عدداً من الدبلوماسيين الأمريكيين جاؤوا إلى الرئيس ترومان، ذات يوم، يحدثونه عن وضع أمريكا المتدهور في الشرق الأوسط، فرد عليهم قائلاً: «أنا آسف يا سادة. . . ولكن ليس لدي مئات الألوف من العرب بين ناخبيّ».

ولا ريب في أن هذا القول، بليغ كل البلاغة، وفيه الكثير من المعلومات والاستدلالات: فهو يظهر أن موقف الولايات المتحدة من المشكلة لا تمليه قواعد العدالة والإنصاف، ولا يستند هذا الموقف أيضاً على مصالح الشعب الأمريكي نفسه، وإنما يستند إلى ما يثيره بعض الألوف من الصهيونيين الأمريكيين من ضجيج وصخب. وإني لأستميحكم العذر على خطأي في التعبير فهم ليسوا بصهيونيين أمريكيين، بل هم صهيونيون يعيشون في أمريكا.

وهذا هو السبب في أنه لا يمكن أن يكون بيان زميلنا المندوب الأمريكي عادلاً ومنصفاً، إذ على النقيض من ذلك، وبسبب ضغط الصهيونية في أمريكا، علينا أن نتوقع منه أن يكون غير منصف، وغير عادل. وبسبب هذا الضغط الصهيوني أيضاً لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً عادلاً ومنصفاً وجريئاً ضمن نطاق لجنة التوفيق الدولية. وهذه هي نقطة الضعف الأساسية في تأليف لجنة التوفيق الدولية، منذ قيامها لأول مرة في عام ١٩٤٨، عندما اختيرت الولايات المتحدة عضواً فيها. وكان المعتقد آنذاك، أنه بالنسبة إلى ما تقدمه الولايات المتحدة

إلى إسرائيل من عون اقتصادي، فإنها تملك القوة التي تستطيع بواسطتها أن تفرض على إسرائيل، الاعتراف بحقوق اللاجئين. وكان الافتراض صحيحاً كل الصحة: إن وقف المساعدات الاقتصادية عن إسرائيل، من جانب الولايات المتحدة، كان يعني إرغامها، أي إسرائيل، على التسليم بقرارات الأمم المتحدة. ولكن التجربة قد أقامت الدليل، على أنه على الرغم من امتلاك الولايات المتحدة القوة، إلا أنها لا تملك الإرادة. فإرادتها، في هذه الناحية على الأقل، رهن بمشيئة إسرائيل والصهيونيين الأمريكيين.

وقد أقامت الأحداث الأخيرة الدليل، على أنه على الرغم من تدهور مركز الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإنها ما زالت عاجزة عن اتخاذ موقف يستند إلى العدل والإنصاف، أو يكون متفقاً على الأقل مع مصالح شعب الولايات المتحدة نفسها.

وللتدليل على هذه النتيجة، لن أعود إلى ما صدر عن الشيخ كنيدي، (قبل أن يصبح رئيساً). ولا عن نائب الرئيس نيكسون من بيانات في مشكلة اللاجئين، أوحت إليّ بالانطباع، بأن إسرائيل، لا تقوم على سواحل شرق البحر الأبيض المتوسط، وإنما تقوم هنا، في هذه القارة بين المحيطين الأطلنطي والهادي. وأود أن أشير إلى نقطة أخرى إشارة عابرة: فقد هوجم السفير لودج في حملته، لمقعد نيابة الرئاسة الأمريكية بأنه كان يتخذ مواقف مناوئة لإسرائيل في الأمم المتحدة، وكلنا يعرف أن السفير لودج، قد خدم بلاده في الأمم المتحدة، بأقصى ما لديه من جهد وحول. ولكنني لم أعرف قط عن السفير لودج، أنه من أصدقاء العرب وأنصارهم، وفي رأيي أنه لا يستطيع اختيار هذا السبيل، ولكن إذا قدر للسفير لودج بأن يتعرض للطعن على اعتبار أنه مناوئ لإسرائيل، فكيف يمكننا أن نأمل في أن يكون البيان الذي يصدر عن ممثل الولايات المتحدة هنا في هذه اللجنة عادلاً ومنصفاً، وكيف يمكننا أن نأمل في أن يكون مجهود الولايات المتحدة في لجنة التوفيق لدولية عادلاً ومنصفاً. فإنه في الإمكان أن يوصم زميلنا المحترم، المستر ويلوكس، أو أي أمريكي آخر يعمل في لجنة التوفيق الدولية، بأنه مناوئ لإسرائيل، أو حتى يتعرض لوصمة أكبر، وهي العداء للسامية، ومثل هذه الوصمة، تعني نهاية حياته السياسية.

ويبدو أن زميلنا الأمريكي المحترم، أراد أن يضع في نهاية بيانه هنا، نهاية لمشكلة اللاجئين كلها، عن بكرة أبيها، فقد وصل بها إلى النهاية فجأة ومن دون مقدمات وبكل صراحة وخشونة، وقد انتهى بها إلى نهايتها من دون إطالة في

الحديث، باستخدام كلمة واحدة، وهي كلمة «أي». فبين النقاط الخمس التي أكدها زميلنا الأمريكي المحترم، كخطوات لابد منها، لإحراز تقدم في معالجة مشكلة اللاجئين، كان نص النقطة الرابعة على النحو التالي «يجب أن تواصل لجنة التوفيق الدولية لفلسطين جهودها، لتمهيد الطريق لإحراز تقدم في طريق (أي) حل مشكلة اللاجئين».

وهكذا فإن الولايات المتحدة، تبحث عن أي حل لمشكلة اللاجئين، وكلمة (أي) الصغيرة هذه أكثر تعبيراً من مجلد كامل. وقد يبدو هذا البيان الأمريكي، لأي شخص يهبط من الكواكب على الأمم المتحدة، وتواجهه مشكلة اللاجئين لأول مرة، بياناً معقولاً ومنطقياً للغاية. فالقضية تبدو مجرد قضية لاجئين عادية، تتطلب الحل، ولكننا عندما نقول لهذا الزائر السماوي، إن الأمم المتحدة، قد أقرت حلها ووضعته منذ عام ١٩٤٩، فإنه سيذهل ويصاب برعدة.

ولهذا فليس في وسعنا إلا أن نصاب بالحيرة والذهول من هذا البيان الذي يصدر عن الولايات المتحدة، فلقد أكد قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) وجوب عودة اللاجئين. وقد استعيد هذا القرار، وتأكد من جديد في كل دورة من دورات الأمم المتحدة التي تلت ذلك العام. ولم تكتف الولايات المتحدة بالتصويت إلى جانب هذه القرارات، بل تبنتها، وفي شكل رئيسي، أكثر من مرة. وعلى هذا، كان لزاماً على الولايات المتحدة، أن تقف إلى جانب تنفيذ القرارات تنفيذاً فعالاً، ولكنها بدلاً من ذلك، تجيء إلينا هذا العام، لتذكرنا بأنه من واجبنا أن نبحث عن (أي) حل، وكأن هذا الحل غير قائم، وغير موجود. ومن المؤسف حقاً بالنسبة إلى دولة عظمى كالولايات المتحدة، أن تقوم بإخفاء كلمة (أي) الصغيرة، ومثل هذا الإخفاء، كفيل يا سيدي الرئيس، بإقامة الدليل على صحة التأكيد الروسي، بأنه لولا العون الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى إسرائيل، فإن هذه كانت ستجد نفسها مرغمة على الاعتراف بحقوق اللاجئين منذ أمد طويل.

ولقد حاول السيد القادم من إسرائيل، جاهداً أثناء النقاش، يا سيدي الرئيس، تحطيم قضية اللاجئين، على أساس عدد من الاعتبارات: أولها أنه حاول التقليل من عدد اللاجئين، وكانت غايته في هذا الصدد إزالة ما يشعر به الرأي العام العالمي من سخط، ولكن هذه المحاولة فاشلة، وتدحضها الأرقام التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة، التي كانت تعالج هذه القضية منذ أكثر من عشر سنوات. ولقد هاجمت إسرائيل اللاجئين وأخرجتهم من وطنهم، واغتصبت منهم ممتلكاتهم، وليس من

الغريب، بعد هذه الجريمة، أن لا تحاول إسرائيل، التقليل، من عدد ضحاياها. ولكن معرفة هذا العدد، ليس بالأمر الشاق، ففي وسعنا أن نطلب إلى الوكالة، إجراء إحصاء، وذلك عندما تتراجع إسرائيل عن تحديها للأمم المتحدة. أما الاعتبار الثاني فهو قضية إعادة إسكان اللاجئين، وليست هذه هي المرة الأولى، التي تثير فيها إسرائيل مثل هذه الحجة، أو ما يجب أن نسميه بالالتواء والاعوجاج، في الأمم المتحدة.

ولكننا نرفض الزعم الذي تقدم به السيد القادم من إسرائيل، رفضاً باتاً عندما قال إن الأمم المتحدة، وأمانتها العامة ولجنة توفيقها، ولجنة «كلاب»، ووكالة الإغاثة الدولية، قد اقترحت كلها إعادة إسكان اللاجئين كحل بديل عن العودة. فلقد كانت سياسة الأمم المتحدة منذ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، حتى كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٩، قائمة على العودة، خلافاً لما قاله السيد القادم من إسرائيل، فإن القرار رقم ٣٩٣ (٥) لم يتحدث عن إعادة إسكانهم في الأماكن الحالية. فلقد حددت الفقرة الرابعة من القرار المذكور، إعادة الإسكان، بسبيلين هما العودة والإسكان، أي أن يعود من اللاجئين من يرغب في العودة، وأن يسكن منهم، من لا يود أن يعود، هذه هي زبدة موضوع إعادة الإسكان.

وقد أثارت إسرائيل هذه النقطة مرات عدة، وكنا في كل مرة، نعيد على مسامعها، قراءة الفقرة الخاصة بها، ونحن نتوقع من إسرائيل، أن تعود إلى إثارة هذه النقطة في العام المقبل وسنعود إلى قراءة قرار الجمعية العامة مرة أخرى. وإذا كانت إسرائيل تجد لذة في تشويه الحقائق وليّها. فإننا نجد لذة أكثر في إصلاحها، وتقويم اعوجاجها. على أي حال، إذا كانت إسرائيل لا تشعر بالتعب من تكرار المغالطات، فكيف يمكننا أن نملّ من سرد الحقائق؟

ولقد أثارت إسرائيل في اللجنة، تدعمها بعض الوفود الأخرى من الناحية الثانية عدداً من الشعارات، كتمرين لها، في محاولة تحجيم قضية اللاجئين وإفسادها. ولا أريد أن أسمي هذه الوفود التي اشتركت في هذا التمرين، فبعضها قد يكون بريئاً، والبعض الآخر قد يكون جاهلاً، أما البعض الثالث، فقد همس بما يريد قوله، مخافة أن تسمعه شعوبه. ولكنني أريد أن أتناول هذه الشعارات واحداً إثر آخر، بمنتهى الإيجاز والاختصار.

وكان الشعار الأول نداءً موجهاً إلينا، بأن ننسى الماضي، ولا نأبه له، وقد يفهم المرء المقصود من نسيان آلام الماضي، أما أن ننسى الماضي بكامله، فأمر غير

مفهوم إطلاقاً، ولا مقبول أيضاً. فهل تريدون من اللاجئين نسيان حياتهم الماضية في وطنهم، ونسيان ارتباطاتهم ببلادهم، فلا يعون من ذكرياتهم فيها شيئاً. لا ريب يا سيدي الرئيس، في أن مثل هذا النداء، لا يؤثر مطلقاً، فليس في مكنة أي إنسان ذي عقل، أن يكون متأهباً لنكران ذاته، وأنا افترض أن ليس بينكم من يود أن ينسى ماضيه. وليس اللاجئون بأقل إنسانية منا، ولا يمكن الأمم أيضاً أن تكون بلا ماض، وأن يطلب إليها أن تنسى ماضيها. والماضي، هنا في الأمم المتحدة، هو القوة الدافعة العظيمة في عقولنا وقلوبنا وأرواحنا، فهو الذي يوحي إلينا بالتقدم في كل سبيل من سبل الحياة القومية والدولية، وماضي فرنسا وبلجيكا هو الذي حفزهما، على مقاومة الاحتلال النازي، عندما غزتهما ألمانيا في الحرب الكونية الثانية. فلماذا، إذن، لم تنسَ الأمم المتحدة التي خاضت الحرب الثانية ماضي أوروبا، ولماذا لم تذعن للسيطرة النازية؟

ومع ذلك، فإن الذين تحدثوا عن نسيان الماضي، قد سقطوا في نفس الشرك الذي نصبوه هم، فما هي ماهيّة القضية الإسرائيلية من دون الارتباطات التاريخية، التي تعود في عهدها إلى ثلاثة آلاف عام، وهي ارتباطات تمّت في محيط من الأساطير والاضطراب، ولقد قامت أممكم المتحدة ببعث هذه الارتباطات التاريخية بصورة غير عادلة، من الماضي السحيق. ترى أين كان نداؤكم لنسيان الماضي في عام ١٩٤٧؟ ولماذا عدتم بأنظاركم إلى الماضي السحيق الغابر، لتنشئوا دولة على أنقاض هيكل سليمان؟ وللاجئين من الناحية الأخرى، ماض، محدد تمام التحديد، ومستمر، ويعود في استمراره إلى أقدم الأزمنة، وعرب فلسطين هم أهلها، مذ وجد التاريخ وسجل، ولم يتم تشريدهم عنها ثلاثة آلاف عام كنفي العبرانيين منها. إنه يرجع إلى ثلاثة عشر عاماً، تسبقه ثلاثة عشر قرناً من القرون المتوسطة والحديثة. وعندما نتكلم عن نسيان الماضي، دعونا لا ننسَ أن ثمة في هذا العالم شيئاً يدعى المنطق والعقل، أما نسيان الماضي فجنون وسخافة.

أما الشعار الثاني يا سيدي الرئيس، فيدعونا إلى مواجهة الواقع، وقد أطنب السيد القادم من إسرائيل في الحديث عن هذا الشعار، لكنه في الحقيقة يفتقر إلى الحقيقة. فهو يعني أن اللاجئين قد طردوا من بلادهم، وهذه هي النهاية، فليس ثمة من عودة، إذ تبدلت أوضاع البلاد، ولا تريد إسرائيل للاجئين أن يعودوا، فلقد غدت البلاد اليوم إسرائيل، ولم يعد هناك متّسع للاجئين، هذه هي القضية التي عرضتها إسرائيل، وكل ما عرضته لا يعدو أن يكون سخافة مطلقة. فإذا كان المفروض فينا أن نقبل الأوضاع كما هي، فليس ثمة من حاجة إلى هذه المنظمة،

ولن يكون ثمة مجال أو سبب لبقاء الأمم المتحدة وعلينا أن نواجه وقائع الوضع، ولن تكون ثمة حاجة إلى ندوة دولية لدراسة أي وضع من الأوضاع. وقد يطلب إلى الأمم المتحدة الاجتماع، كمعرض يقام في صالة عرض، لدراسة وضع من الأوضاع، ثم تنتقل فوراً إلى الإعلان عن أن هذا الوضع قائم، وهذا كل ما في الأمر.

وعلى هذا الأساس فإن جميع المظالم تغدو وقائع، لأنها قائمة، وتصبح جزءاً من الحياة الدولية. ويبيت في الإمكان تسمية جميع أعمال الغزو الإقليمي، والخرق الفاضح للسلام، وغيرها من أعمال الخرق الدولي، وقائع قائمة، فهل نقبل بكل هذه الأعمال؟ وهل نكتفي بالتراجع، والتسليم، والإذعان؟ وإذا كانت هذه هي الفلسفة التي نعتمدها في معالجة المشاكل الدولية، فلما لا نقوم بتصفية الأمم المتحدة، ونترك للأحداث نفسها، أن تقيم واقعها القائم؟ إن من الخير في هذه الحالة العودة إلى شريعة الغاب، ببساطتها وصفائها، وسنجتمع آنذاك، لنطبق شريعة الغاب وحدها في الأمم المتحدة، وفي هذه القاعات المزخرفة، والمجهزة بأحدث ابتكارات الحضارة.

أما الشعار الثالث يا سيدي الرئيس، فيحثنا على عدم قلب سير التاريخ ومجراه، وقد يبدو هذا النداء بريئاً في ظاهره، فمن يستطيع معارضة فكرة أصيلة، بأن لا يعاكس سير التاريخ؟ ومشكلة اللاجئين في حقيقتها، ليست إلا ثمرة محاولة قامت بها إسرائيل، لعكس سير التاريخ. فمن حقائق التاريخ البسيطة، أن فلسطين هي أرض الآباء والأجداد للاجئين منذ أيام الكنعانيين. ولم يكن قيام إسرائيل نفسها، تبعاً لذلك، إلا قلباً لسير التاريخ ومجراه، وظهورها الذي يعود إلى عام ١٩٤٨، لم يضحِ تاريخاً أو جزءاً من سير التاريخ. إن الأمر لا يعدو حتى الآن مجرد تجربة تسير في طريق الفشل، وعلى أولئك الذين يتطوعون بتقديم النصيحة بعدم قلب سير التاريخ، أن يوجهوا نصيحتهم إلى حيث يجب أن توجه، والصهيونية هي العقائدية الوحيدة التي ما زالت على قيد الحياة والتي تحاول قلب التاريخ وعكسه.

وإذا كانت الصهيونية تقوم على الدين، فإن اتجاه التاريخ، لا يسير في طريق إقامة الدول على أسس دينية، وإذا كانت تقوم على عنصرية، فليس ثمة ما يدعى بالعنصر اليهودي، ولعلها وصمة في جبين الحقبة التاريخية الراهنة أن نقيم دولة على أساس عنصري، وإذا كانت تقوم على قومية، فإن اليهود لا يؤلفون أمة، وهي الشرط الأول لإقامة أي دولة. فاليهودية عقيدة، وثقافة وحضارة، والرابط المشترك

الوحيد، بين يهودي من أمريكا وآخر من روسيا أو الهند أو أفريقيا أو الصين، هو اليهودية كدين. إنها تماماً كالمسيحية التي تربط بين المسيحي في إيطاليا والمسيحي في فرنسا أو اليابان أو الكونغو.

هذا هو سير التاريخ في زحفه نحو مثل الديمقراطية السامية. ومع ذلك، فإني أود أن أسأل أولئك الذين يرفعون الصوت عالياً ناصحين بأن لا نعكس سير التاريخ، أين كانت حكمتهم هذه في عام ١٩٤٧، عندما اقترعوا إلى جانب إقامة إسرائيل، النموذج التقليدي الكلاسيكي لقلب سير التاريخ؟ أين كانت بلاغتكم هذه حينذاك، ولِمَ لم تتقدموا بمثل هذه النصيحة؟ أما وقد انعكس سير التاريخ لحقبة من الزمن، فقد جئتم الآن تطلبون منا أن لا نعكس سيره، أي أن لا نعيده إلى سيره الطبيعي. والصدق هو أعظم شرعة لتحرّي الحقيقة، وعندما تضيع هذه الشرعة، فإننا نفقد ميثاق الأمم المتحدة. وقد نتسامح بالسخافات، ولكننا لا نتسامح بالافتقار إلى اليقين والصدق إذ قد يكون الإنسان صادقاً وهو يهذي بالسخف والهذر. وأود أن أؤكد على أي حال، أننا بإصرارنا على عودة اللاجئين إنما نود العودة إلى سير التاريخ لا قلبه أو عكسه.

ونصل الآن إلى الشعار الرابع يا سيدي الرئيس، وهو الدعوة الموجهة إلينا للتفاوض، لحل مشكلة اللاجئين عن طريق الاتفاق بين الفرقاء المعنيين. إنه شعار من شعارات إسرائيل، ولقد جعل منه السيد القادم من إسرائيل، زوبعة في فنجان، محاولاً بذلك تقليد شكسبير تقليداً تعساً.

وأود من الناحية الأولى أن أؤكد أن شعب فلسطين، لا الدول العربية، هو الفريق الأساسي المعني بهذه القضية، وكما كان الأمر في القضايا المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة كقضايا تونس ومراكش وليبيا، والجزائر الآن، فإن الدول العربية تقف متحدة في تأييدها قضية الحق والعدالة. إنها تقف عين الموقف في قضية فلسطين، فعلى الرغم من أن فلسطين هي جزء من الوطن العربي، إلا أنها بلد عربي له كيانه الخاص به، وشخصيته الخاصة. وعلى الرغم من أن شعب فلسطين جزء من الأمة العربية، إلا أنه شعب سيد على بلاده، إنه صاحب الكلمة الأخيرة في مصيرها. والدول العربية في مثل هذه الحالة ليست فريقاً للتفاوض مع إسرائيل، كما أنها ليست فريقاً للتفاوض مع فرنسا في موضوع الجزائر، إن الدول العربية تدعم القضية الجزائرية، ولكن حكومة الجزائر هي الفريق الشرعي الذي يجوز له التفاوض.

وهكذا فإن شعب فلسطين هو صاحب الحق في تقرير مصيرها، وهذا هو المعنى الواضح لمبادئ تقرير المصير، وليس ثمة من سبب يدعو إلى إنكار هذا المبدأ العالمي على شعب فلسطين. وقد اقترح السيد القادم من إسرائيل، قبل بضعة أيام أن يسكن اللاجئون في البلاد العربية، حيث لا توجد أية حواجز من الدين أو ما شابه ذلك. . . ولن أبذل أية محاولة في دحض هذه المغالطة وتكذيبها. فشعب فلسطين، يمت إلى فلسطين ولا يمكن أن يسكن إلا في فلسطين، وليس ثمة من حاجة للبحث عن ديار جديدة له، طالما أن له دياره في فلسطين. ولو طبقنا على سبيل التشبيه اقتراح إسرائيل على مدينة نيويورك، لكان في إمكان يهودها، أن يقولوا لمسيحيها. . . «اسمعوا أيها المسيحيون، اذهبوا من هنا، وأقيموا في ولايات أخرى لا تقوم فيها حواجز دينية». إن شعب فلسطين يرفض أي إسكان خارج وطنه، وليس ثمة داع لسماح إسرائيل بعودة اللاجئين. كما ذكر السيد القادم من إسرائيل، ذلك لأن شعب فلسطين، قد وجد فيها قبل قرون طويلة من قيام إسرائيل.

ولا يتطلب موضوع العودة من الناحية الأخرى، بطبيعته، أية مفاوضات. وفي اللحظة التي تشرع فيها في الحديث عن مفاوضات العودة، فإنك تكون قد حطمت مبدأها. إن المفاوضات ممكنة في مشاكل، تنطوي على تعقيدات في حد ذاتها، وفي قضايا تقبل الأخذ والرد، والحوار والنقاش. فهل يقبل موضوع اللاجئين النقاش؟ العودة حق فطري، شأنها في ذلك شأن الحق في العيش أو في العبادة، أو في الحياة الحرة الكريمة. فهل تقبل مثل هذه الحقوق التفاوض؟ وحقوق الإنسان التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق أصيلة، تقف بمفردها، وعلى قدميها، إنها حقوق لا تنشأ ثمرة التفاوض، ونحن نعرف أن المفاوضات يمكن أن تنتهي بالقبول أو الرفض، فهل يمكن إنكار الحق بالعودة؟ لا، وأبداً، وإنني أتحدى الأمم المتحدة كلها، باستثناء إسرائيل، أن تنكر هذا الحق. وعلى هذا فلا يمكن عرب فلسطين، ولا الدول العربية، أن تشرع في مفاوضات مع إسرائيل في موضوع العودة، هذه نتيجة نهائية، وصلت آخر حدود النهاية والحتمية، ولا يمكن تبديلها قط أو عكسها.

ومن الناحية الثالثة، وقد جعلتها في المقام الثالث لا في المقام الأول من الاعتبار، اعترفت الأمم المتحدة بحق العودة منفصلاً عن الاتفاق مع إسرائيل. أما النقاط التي أثارها السيد القادم من إسرائيل في هذا الصدد، فقد سبق أن أثيرت في كل دورة من دورات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨، وقد رفضت هذه النقاط كلها في جميع الدورات السالفة، وأكدت الأمم المتحدة موقفها من العودة، ولم يشترط قرار

الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) الاتفاق مع إسرائيل، كشرط يجب أن يسبق عودة اللاجئين. ونصت الفقرة الثانية من هذا القرار على «أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، يجب أن يسمح لهم بالعودة. .» وقد أصدرت الفقرة نفسها التوصية إلى لجنة التوفيق الدولية لتسهيل عودة اللاجئين.

وهكذا فإن موافقة إسرائيل لا ترد في نص القرار، ولا يمكن أن ترد فيه، إذ لا معنى للعودة التي تغدو سخافة مضحكة، إذا كانت ستغدو مشروطة بقبول إسرائيل. وستغدو في مثل هذه الحالة شبيهة بجعل أي قرار من قراراتنا رهناً بموافقة دولة أو أكثر من الدول الأعضاء، مما يجعل الأمم المتحدة كلها، وقفاً على أهواء هذه الدولة العضو أو تلك، وآنذاك تغدو فكرة الأمم المتحدة كلها مهزلة ويصبح ميثاقها مأساة.

وفي الثاني عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٩، وفي الساعة العاشرة والنصف صباحاً، عقدت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين اجتماعاً لها في لوزان بحضور الوفد الإسرائيلي. وقد شهد هذا الاجتماع السادة

المستر دي بواسانجيه (الرئيس) ـ فرنسا

المستر يالشين ـ تركيا

المستر إيشريدج ـ الولايات المتحدة الامريكية

المستر اسكاراتي ـ رئيس السكرتيرين

الدكتور وولتر إيتان ـ إسرائيل

وتم التوقيع في هذا الاجتماع على البروتوكول (الملحق) التالي، من الوفد الإسرائيلي من ناحية وأعضاء لجنة التوفيق من الناحية الثانية.

بروتوكول (ملحق)

«لما كانت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين راغبة أشد الرغبة. في تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة الصادر في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، حول موضوع اللاجئين، مما يتناول، احترام حقوقهم، والحفاظ على ممتلكاتهم، وكذلك بالنسبة إلى المسائل الإقليمية وغيرها، فقد اقترحت على الوفد الإسرائيلي، وعلى وفود الدول العربية، اعتبار الوثيقة العملية المرفقة أساساً لمناقشات اللجنة.

«وقد وافقت الوفود المعنية على هذا الاقتراح، مع معرفتها تماماً بأن تبادل الآراء الذي سيجري بين اللجنة وبين الفريقين سيكون له أثر في التعديلات الإقليمية الضرورية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه».

لوزان في ١٢ أيار/ مايو ١٩٤٩

التواقيع

كلود دي بواسانجيه (الرئيس) (فرنسا)

جاهد يالشين (تركيا)

مارك إيثريدج (الولايات المتحدة الامريكية)

توقيع

وولتر إيتان (اسرائيل)

ولن يلحق بي تعب من تكرار القول بأن هذا القرار رقم ١٩٤ (٣)، قد تأكد بمختلف القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة في موضوع اللاجئين. ويتحدث القرار رقم ٥١٢ (٦) حديثاً مباشراً، عن هذا الشعار المتعلق بالمفاوضات والاتفاق، إذ لا يترك أي مجال للاتفاق والتفاوض وإنما يطالب بتنفيذ صريح وغير مشروط، وغير متحفظ. وتنص الفقرة الثالثة فيه على ما يلي:

«وتعتبر أن الحكومات المعنية ملزمة إلزاماً كبيراً بالوصول إلى تسوية للخلافات القائمة بينها طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصدد فلسطين».

ونصت الفقرة الرابعة على ما يلي:

«وتحث الحكومات المعنية على محاولة الاتفاق، للوصول إلى تسوية مبكرة للخلافات القائمة طبقاً لقرارات الجمعية العامة بصدد فلسطين. .»

ونصت الفقرة الخامسة على مايلي:

«تعتبر أن على لجنة التوفيق الدولية لفلسطين، أن تواصل جهودها لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة بصدد فلسطين. . .»

وهكذا فقد أصدرت الجمعية العامة في قرار واحد ثلاثة إيعازات تحث على عودة اللاجئين عن طريق تنفيذ المقررات لا عن طريق التفاوض. وقبل أن ينقض هذا القرار والقرارات الأخرى الأربعة عشر بصورة مخزية، يفرض الواجب على الأمم

المتحدة أن تنفذ قرارها. وكل شعار ينطوي على موافقة إسرائيل، أو على نشدان المفاوضات معها، محاولة، تجلب العار والخزي والحطّة للأمم المتحدة.

وقد استعملت كلمة العار يا سيدي الرئيس، لأن لا معنى آخر إلا للمفاوضات مع إسرائيل، وقد بذل السيد القادم من إسرائيل جهود الجبابرة لكي يظهر أن القرار رقم ١٩٤ (٣) واحد ومفرد، ويجب أن ينظر إليه ككل. حسناً دعونا نتناوله في كليته، ولنعرض سجل إسرائيل بالنسبة إلى القرار في مجموعه:

تنقسم قضية فلسطين يا سيدي الرئيس إلى ثلاثة أقسام، هي قضية اللاجئين، وقضية الحدود وقضية القدس. وقد عالجت قرارات الجمعية العامة هذه المشاكل الثلاث معالجة كاملة.

أما بالنسبة إلى موضوع القدس: فقد نقلت إسرائيل إلى مجلس الوصاية الدولي الوثيقة رقم (ت ٤٣١)، التي تتضمن البيان الذي أصدره المستر بن غوريون عنها. ولقد قال بن غوريون ما يلي:

«قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وضع القدس في عهدة دولية، كوحدة قائمة بنفسها. ومثل هذا القرار لا يمكن تنفيذه، لسبب واحد على الأقل، وهو معارضة سكان القدس أنفسهم، معارضة لا لين فيها ولا هوادة لهذا المشروع. أما بالنسبة إلى دولة إسرائيل، فلقد كانت لها دائماً وستظل عاصمة واحدة، هي مدينة القدس الخالدة، لقد كانت عاصمتها قبل ثلاثة آلاف عام وستظل كذلك إلى أبد الآبدين كما نعتقد».

وما دام أن بن غوريون قد أعلن القدس عاصمة يهودية إلى «أبد الآبدين» فلم يبق في صدد هذه القضية ما نتفاوض عليه.

وذكرت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين في الفقرة الثانية عشرة من تقريرها عن سير أعمالها لعام ١٩٥٠ بصدد موضوع اللاجئين ما يلي:

«لم تفلح لجنة التوفيق في الحصول على موافقة حكومة إسرائيل على مبدأ العودة».

وازاء هذا الاقرار بالحقيقة هل يبقى هناك يا سيدي الرئيس ما يمكن التفاوض عليه في قضية اللاجئين، عندما ترفض إسرائيل قبول موضوع العودة حتى من ناحية المبدأ؟

ووجّه ممثل إسرائيل الدائم، بصدد موضوع الحدود، رسالة مؤرخة في السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتو بر عام ١٩٤٩، إلى لجنة التوفيق الدولية أعلن فيها ما يلي:

«تؤكد حكومة إسرائيل الآن حقها في المناطق التي تمارس فيها سلطتها بصورة فعلية، فلقد تحتم عليها أن تحارب للحصول على تلك المناطق. . . ولن تتنازل عن أي شبر من الأرض التي تؤلف إسرائيل في الوقت الحاضر».

فبعد هذا البيان، يا سيدي الرئيس، هل هناك مجال للمفاوضات في موضوع الحدود، عندما ترفض إسرائيل التخلي عن مناطق خصصتها الأمم المتحدة للعرب؟ وهكذا ليس ثمة ما نتفاوض عليه في أي جزء من أجزاء قضية فلسطين.

ويحث الشعار الخامس والأخير على اللجوء إلى الوسائل السلمية، بدلاً من اللجوء إلى قوة السلاح، وليس أحب إلينا من هذا، فميثاق الأمم المتحدة يقضي بتحريم اللجوء إلى القوة لحل المشاكل الدولية، ومن الواجب تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وقد سوّيت المشكلة في قضية اللاجئين في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في تأييد العودة. ويلح اللاجئون عليكم منذ ذلك التاريخ بالوسائل السلمية بطلبهم العودة، وقد أوضحوا هذه الرغبة بالعرائض المباشرة، وعن طريق لجنة التوفيق الدولية، ومدير وكالة غوث اللاجئين، وبواسطة وفود الدول العربية. وقد طالب اللاجئون دائماً باتخاذ الوسائل الفعّالة لوضع حقوقهم موضع التنفيذ، واستمروا طيلة أربعة عشر عاماً في اللجوء إلى الوسائل السلمية في المطالبة بهذه الحقوق. ولكن إلى متى يظلّون في موقف انتظار الأمم المتحدة التي لا تفعل لهم شيئاً؟ واللجوء إلى القوة غير مقبول إذا كانت الأمم المتحدة تلجأ إلى العمل، أما عندما تتقاعس وتتكاسل، ويظل اللاجئون أربعة عشر عاماً، وليس لهم من سبيل يتبعونه الآن إلا أن ينفذوا القانون بأيديهم؟ وحقيقة القضية هي أن إسرائيل منذ البداية قد لجأت إلى العنف والقوة، وقد أقيمت إسرائيل بقوة السلاح، وكانت لجنة كنغ كرين الأمريكية قد أعلنت في عام ١٩١٩، أن مشروع الصهيونية بإقامة دولة يهودية لا يمكن أن يتحقق إلا بالقوة العسكرية. وأبلغ الرئيس روزفلت وزارة الخارجية الأمريكية بعد عودته من زيارته للشرق الأوسط، أنه يرى أن الدولة اليهودية في فلسطين لا يمكن قيامها ولا المحافظة عليها إلا بقوة السلاح. وقد أبلغ السيد القادم من إسرائيل، هذه اللجنة الموقرة يوم أمس الأول أنه ليست هناك أية نتيجة واقعية، إلا حرب تقضي على دولة إسرائيل، يمكنها أن تعيد إسكان اللاجئين على أنقاضها. ومن حق السيد القادم من إسرائيل، أن يتحدث بمثل هذا الاستخفاف عن الأنقاض، لأن الأرض ليست أرض إسرائيل، ولا الممتلكات ممتلكاتها. وهذه هي الخطة التي يلجأ إليها كل جيش متقهقر، في تدمير الأرض التي يملكها جيش الأعداء. ومع ذلك، وضعت إسرائيل السؤال بوضوح، ونرى لزاماً علينا أن نرد عليه بصراحة ووضوح أيضاً: فلقد قامت إسرائيل لا على اعتبار أنها

التنفيذ السلمي لقرار الأمم المتحدة، بل أقيمت بقوة السلاح وتمكنت بقوة السلاح أيضاً، من إخراج شعب فلسطين من بلاده وحرمانه من أملاكه. وقد أكدت إسرائيل في هذه الدورة، أن العودة لا يمكن أن تتحقق إلا بالحرب. إذن، لم يبق أمام عرب فلسطين من خيار إلا في اللجوء إلى الحرب: إنها حرب تحريرية على كل حال، لاستعادة ديارهم ووطنهم، وستكون حرباً في معرض الدفاع عن النفس، وهي حرب استثارتها إسرائيل، بتنكرها لسلطة الأمم المتحدة.

فعلى إسرائيل والحالة هذه، أن لا تتذمر من استعدادات العرب العسكرية، فإذا كنت لا تعيد لي بيتي إلا بالحرب، فإن ردي عليك هو الحرب، ولا شيء غيرها. وعرب فلسطين، في جيلهم الراهن، أو في الأجيال التالية، لن يوفروا طاقة أو جهداً إلى أن يروا بلادهم قد تحررت حتى آخر شبر منها.

ومع ذلك، فقد أكد عدد من الوفود، في محاولة للحفاظ على السلام، الحاجة إلى حل فوري لمشكلة اللاجئين. وأود أن أؤكد، أن البحث عن الحل يجب أن لا يكون في حدود المبدأ، فإن المبدأ قد تقرر منذ أمد، وليس هناك من قوة في الأرض تستطيع نكرانه، أجل، يجب أن يتركز الحل على وسائل التنفيذ وإجراءاته. ومن الأمور المسلم بها أن مشكلة اللاجئين تؤلف جزءاً من القضية الفلسطينية، وهذا من أهم الحقائق الرئيسية التي أدرجها مدير وكالة الإغاثة في تقريره. والحل لذي أوصى به في القرار رقم ١٨١ (اس ٢) لعام ١٩٤٧، قد برهن على أنه كارثة، إذ أدى إلى مشكلة اللاجئين، وأسفر عن الصراع، وأثمر تدهور حالة الأمن، وما زال هذا الحل، يولّد عدم الاستقرار. وإذا قدر له البقاء، فسيؤدي إلى نتائج لا يعلم إلا الله عقباها. وعلى الأمم المتحدة واجب، إعادة النظر في ذلك القرار، ولا ريب في أن مثل هذه الإعادة، هي وسيلة واحدة من الوسائل السلمية، لرفع حيف، وإزالة ظلم. وقد حاول السيد القادم من إسرائيل عبثاً، تحطيم القرار (١٩٤) لعام ١٩٤٨. القاضي بعودة اللاجئين، ولكن مماحكاته ومغالطاته لم تجده فتيلاً. وقد بذلت إسرائيل في عام ١٩٤٨ كل جهد ممكن للحيلولة دون اتخاذ قرار العودة، ولكن على الرغم من جميع الحجج التي استندت إليها، كسيادة إسرائيل، وأمنها، وأسطورة الصلح معها، فإن الجمعية العامة قد اتخذت قرارها، وليس في ذلك القرار أي موضع لخطأ أو خطل.

لكن القرار الذي يقف اليوم، منسوخاً وباطلاً، هو قرار عام ١٩٤٧، الذي أدى إلى قيام إسرائيل: فالأمم المتحدة، ليست مخولة من الناحية الأولى، بتقسيم أي بلاد ضد رغبات شعبها. ولم تلجأ الأمم المتحدة في أي من القضايا الاستعمارية التي بحثتها، والتي تتناول القارتين الآسيوية والأفريقية، إلى التقسيم كحل، لأن السلامة

الإقليمية لأيّ بلد، من الأمور الجوهرية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وعندما قضت بتقسيم فلسطين، فإنها تنكرت ببساطة لميثاقها.

وخلافاً لما ذكره السيد القادم من إسرائيل واستنتجه، فإن تقسيم شبه القارة الهندية، الذي أدى إلى قيام دولتين ذواتَي سيادة، هما الهند وباكستان، قد تم خارج نطاق الأمم المتحدة، وبموافقة الشعب المعنيّ بالموضوع. أما في قضية فلسطين فلم يقتصر الأمر على مجرد الافتقار إلى الموافقة، بل كانت هناك أيضاً معارضة قوية حازمة، كما أن اليهود في فلسطين، وهذا أدهى وأمرّ، كانوا يشكلون الأقلية، ولم يكونوا يعدّون حشداً غريباً يجتمع في أرض غريبة عليه، وفيه تبدو بوضوح جميع مظاهر الغزو.

وفي موضوع قبرص أيضاً، حيث توجد طائفتان الطائفة التركية والطائفة اليونانية جرى البحث عن الحل ضمن إطار دولة موحدة، لا على أساس التقسيم. وكان الأتراك واليونانيون في قبرص، أيضاً من المواطنيين الشرعيين في تلك البلاد لا من الغرباء عنها.

وأخيراً، لم يرتفع صوت واحد في قضية الكونغو، يؤيد تقسيمها أو تقطيع أوصالها، بل على النقيض من ذلك، اجتمعت القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، على التأكيد بضرورة الحفاظ على وحدة الكونغو الإقليمية.

يضاف إلى هذا أن قرار عام ١٩٤٧ متشبع باللاشرعية، فالافتراضات التي ارتكز عليها، قد انهارت، وغدت إعادة النظر فيه من جانب الأمم المتحدة، واجباً محتوماً، تقضي به على الأقل ضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وتضم سجلات الأمم المتحدة ما يفيد أن الدول التي اقترعت إلى جانب القرار، قد قامت بذلك العمل، متذمّرة بَرِمة، مما يبطل اقتراعها. وعندما تحدث ممثل السويد عن الخطة الرامية إلى خلق إسرائيل قال: «إن لهذا المشروع بعض نقاط الضعف فيه، كما أن فيه الكثير من الأشياء التي يهملها رغم ما فيها من خطورة». وقال ممثل كندا ما نصه: «إننا نؤيد المشروع بقلوب يفعمها الحزن، ويغرقها التشاؤم». وتحدث مندوب نيوزيلنده عن «الأخطاء الخطيرة التي ينطوي عليها المشروع الراهن». وقال وزير خارجية بلجيكا، عن المشروع «إننا لسنا على ثقة بأن المشروع عادل كل العدالة. بل إننا لنشك في عمليته، ونحن نخشى أن يكون منطوياً على أخطار عظيمة. . . والقضية الفلسطينية، مزعجة بصورة خاصة لبلجيكا، فعلى البلجيكيين أن يبذلوا محاولة أولاً لفهم الصهيونية. ذلك أن الوطن القومي لمواطنينا اليهود، يقوم في بلجيكا. ولم يسبق لأحد منا، أن عاملهم معاملة، تحملهم على محاولة البحث عن وطن

آخر لهم في فلسطين». وتصور المندوب الأمريكي أن «الحدود بين الدولتين اليهودية والعربية سيسودها الود والهدوء، تماماً كالحدود التي تمتد ثلاثة آلاف ميل بين كندا والولايات المتحدة». وكان القرار في جميع فقراته، يستهدف الوصول إلى السلام في البلاد المقدسة، وهذه هي الافتراضات التي تقدمت بها الوفود التي أيدت قرار عام ١٩٤٧، وهي افتراضات ظهر بطلانها، بالحالة السائدة من القلق التي تشمل الشرق الأوسط بكامله منذ عام ١٩٤٧ حتى الوقت الحاضر. وقد استهدف ذلك القرار أن يحمل السلام إلى جماعتين متنازعتين داخل فلسطين، ولكنه وسّع شقة الخلاف بينهما بعد صدوره، وأقحم دول المنطقة كلها فيه، وكاد في عام ١٩٥٦ أن يصل بالعالم كله إلى شفير الصراع النووي. وأثبتت الحدود التي تصورت الولايات المتحدة أنها في هدوئها ستكون شبيهة بالحدود التي تفصل بين الولايات المتحدة وكندا، أنها حدود الكراهية والقلق وسفك الدماء، وعملت على أن تجر في ذيلها أكثر من مليون إنسان طردوا من ديارهم.

ومع ذلك، فقد ولد قرار التقسيم ولادة غير مشروعة منذ البداية، إذ فشل في اللجنة الخاصة في الحصول على أكثرية الثلثين، فاستخدم أقصى ما يمكن من الضغط، لاختطاف الأصوات من هنا أو هناك، وتمكين القرار من المرور والنجاح.

وقد أعلن وفد الفلبين قبل الاقتراع النهائي، «بأنه تلقى تعليمات من حكومته للاقتراع ضد المشروع... لأنه يناقض الحقوق الأصلية التي تنفي لأي شعب تقرير مستقبله السياسي، والحفاظ على وحدة وطنه الإقليمية..»، وأعلن ممثل هايتي في الجمعية العامة أن «بدء السيادة يتعارض تمام المعارضة مع اتخاذ هذا القرار».

ورأينا فجأة مندوب الفلبين يبحر على ظهر الباخرة «الملكة ماري» عائداً إلى بلاده، ويأتي خلفه ليقترع إلى جانب القرار، ثم أبصرنا مفاجأة ثانية، فقد اقترع مندوب هايتي أيضاً إلى جانب القرار، وألغيت كذلك أوراق اعتماد المندوب السامي. وهكذا أدت حملة الضغط التي تظهرها سجلات الأمم المتحدة، إلى تحول خمسة أصوات إلى جانب القرار، وسبعة أخرى إلى جانب الامتناع، مؤمّنة في غضون أربع وعشرين ساعة، تحولاً في الأصوات كان كافياً لجمع الأغلبية اللازمة.

وفي مثل هذه الظروف يا سيدي الرئيس، وصلت قضية اللاجئين إلى الحلبة الدولية، فقد نبتت مشكلة اللاجئين في أعقاب قضية فلسطين. وإذا أردتم حل مشكلة اللاجئين بالعودة، فعليكم أن تحلوا قضية فلسطين، وليس ثمة من حل لهذه القضية، إلا حل واحد، وهذه هي الطريقة التي نرى فيها هذا الحل:

إن فلسطين دولة قابعة تحت الانتداب، وهذا هو وضعها الحقيقي في ظل عصبة

الأمم، وعلى الأمم المتحدة كخليفة للعصبة، أن تحترم استقلالها السياسي، وسلامة أراضيها. ومن الواجب إعادة اللاجئين إلى ديارهم، وإعادة فلسطين إلى وحدتها. وليس ثمة حاجة إلى القول، بأن اليهود، من مواطني فلسطين الشرعيين، سيتمتعون بحقوقهم كاملة غير منقوصة، ونصف المليون من اليهود الذين هاجروا من البلاد العربية إلى فلسطين في الحقبة الأخيرة، سيمنحون حق الاختيار بين البقاء في فلسطين كمواطنين، أو العودة إلى ديارهم الأصلية في البلاد العربية، فنحن نعتبر هؤلاء، من مواطنينا. أما بقية المهاجرين، فيجب إما أن يعودوا إلى البلاد الأصلية التي جاؤوا منها، أو يذهبوا حيث شاؤوا، وحيث استطاعوا الذهاب. وهكذا يعود الوضع إلى طبيعته في فلسطين. وفي وسع شعبها، أو أهلها الأصليين من مسلمين ومسيحيين ويهود على السواء، أن ينشئوا دولتهم، على أسس من المبادئ الديمقراطية، والدستور الديمقراطي. وفي وسع فلسطين كدولة حرة مستقلة، أن تنضم إلى الأمم المتحدة، وأن يضم وفدها مندوبين مسلمين ومسيحيين ويهوداً طبقاً لكفاءتهم وجدارتهم.

فهذا هو السبيل الوحيد في رأينا، وفي إدراكنا، لحل قضية اللاجئين، وهو السبيل الوحيد أيضاً لحل مشكلة فلسطين، وإنه في الحقيقة السبيل الوحيد لإحلال السلام في البلاد المقدسة وفي الشرق الأوسط والعالم بأسره.

أما مع وجود إسرائيل كدولة، فلن تكون هناك عودة للاجئين، ولن يكون ثمة سلام في فلسطين، أو استقرار في الشرق الأوسط، أو هدوء في العالم، وعلى الأمم المتحدة أن تختار بين إسرائيل والسلام.

أما نحن فإننا نختار السلام، فالأرض أرضنا، والشعب شعبنا، وليس في وسعنا أن نختار إلا السلام. وفي معركتنا من أجل السلام، لن نوفر جهداً أو تضحية مهما بلغت هذه التضحية في شأوها، فالقضية عظيمة ونبيلة تستحق كل تضحية وفداء.

وجدير بالأمم المتحدة. أن تشترك معنا في جهودنا المصممة على إحقاق الحق، وإبطال الباطل، وتحقيق السلام في أرض نبي السلام.

(٦)

الشيخ كنيدي.. يتحدى الرئيس كنيدي
(٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠)

ها نحن نواجه مرة ثانية مشكلة الجزائر، في الوقت الذي تواجه هي فيه ويلات الحرب، حرب الاستعمار التي تشنها فرنسا، وحرب التحرير التي يخوضها شعب الجزائر الباسل، وقد مضت على الأمم المتحدة ست دورات، وهي تبحث هذه المشكلة الملحّة اللاهبة، بعد أن دخلت الحرب الجزائرية سنتها السابعة اعتباراً من أول تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٠.

وليست غايتنا، في هذه الدورة الراهنة، أن نضع أمامكم، النواحي السياسية والقانونية من قومية أو دولية للمشكلة الجزائرية، إذ على الرغم من أهمية هذه النواحي، فقد غدت من المواضيع التي جرى البتّ فيها نهائياً لمصلحة الجزائر، وضد فرنسا منذ أمد بعيد، ولا نرى ضرورة أيضاً لبحث طبيعة المشكلة، أو اختصاص الأمم المتحدة للبحث فيها، إذ إن الفقه القانوني للأمم المتحدة، قد قضى قضاء نهائياً مبرماً في اختصاصها لبحثها. ونحن في الوقت نفسه، لا يهمنا كثيراً غياب فرنسا عن هذه الجلسة، على الرغم من أسفنا، وهذا الغياب لا يؤثر على المشكلة، ولا يمكن أن يحول بين الأمم المتحدة وبين تحمّلها مسؤولياتها.، ولقد تقررت الطبيعة الدولية، للقضية الجزائرية منذ أمد بعيد، وغدا اختصاص الأمم المتحدة أمراً معترفاً به، سيان من حضر أو تغيّب. ولا ريب في أنه لو حضرت فرنسا، لأمكننا النقاش بصورة أوسع، ولكن غيابها، يسفر عن تحدٍ أكثر شمولاً، ولا ريب في أن تصميمنا، على حمل مسؤولياتنا، سيقف أكثر من أي وقت مضى، ثابتاً غير متزعزع، ولا ينثني أمام مناورات فرنسا.

وقد استعملت هذه النعوت الثلاثة لتصميمنا، لا كتمرين على استعمال

المترادفات اللفظية، بل لأؤكد عزمنا، بالتزاماتنا كمنظمة دولية، على دعم العدالة والحفاظ على السلم، وتأمين انتصار الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. استخدمت هذه النعوت لأؤكد مسؤولياتنا، ولأثبت التزاماتنا، ولأستعيد جوهر سجلاتنا في هذه القضية. لقد غدا للجزائر سجل في الأمم المتحدة، ولم تعد الأمم المتحدة من دون سجل عن الجزائر. والآن، علينا أن نعود بنظرة عابرة إلى هذا السجل.

ففي الخامس من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٥، وجهت المملكة العربية السعودية رسالة إلى مجلس الأمن الدولي، لفتت فيه انتباهه إلى عمليات فرنسا العسكرية القاسية، التي تستهدف تصفية الثورة الوطنية في الجزائر، وطمس خصائص الحياة القومية والثقافية لشعب الجزائر. وعلى الرغم من خطورة الوضع، تلقى مجلس الأمن الرسالة، من دون أن يتخذ أي إجراء بصددها، واستمرت الحرب في الجزائر، عنيفة، شديدة.

وفي السادس والعشرين من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٥، طلبت أربع عشرة دولة أفريقية ـ آسيوية، هالها الوضع في الجزائر، إدراج قضيتها في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة. وقد قررت اللجنة العامة عدم إدراج هذا الموضوع، ولكن الجمعية العامة عكست توصية لجنتها العامة، وهنا انسحبت فرنسا من الجمعية العامة ومن لجانها الرئيسة. ثم أذعنت الجمعية العامة، لحساسية فرنسا، ولاعتبارات أخرى غير كريمة، وقررت عدم المضي في بحث القضية، وهكذا لم يعد هذا الموضوع على جدول أعمال تلك الدورة، واستمرت الحرب في الجزائر على عنفها وشدتها . .

وعندما ساء الوضع في حرب الجزائر كل السوء، تقدمت سبع عشرة دولة أفريقية وآسيوية في الثاني عشر من نيسان/ أبريل عام ١٩٥٦، إلى مجلس الأمن تلفت انتباهه إلى الوضع الخطر الذي يسود الجزائر، وتحذره من أن الحرب فيها تهدد السلام والأمن في المنطقة، وطلبت اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام حق تقرير المصير وسائر الحقوق الإنسانية والجوهرية الأخرى. ولكن انتباه مجلس الأمن بقي من غير انتباه. واستمرت الحرب قوية عنيفة.

وتقدمت ثلاث عشرة دولة أفريقية وآسيوية، في الثالث عشر من حزيران/ يونيو عام ١٩٥٦، بعد أن أقلقها أشد القلق ما يدور من أعمال القمع في الجزائر، بطلب إلى مجلس الأمن ترجوه فيه عقد جلسة عاجلة لوضع حد للحرب الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ولكن مجلس الأمن رفض طلب التدخل . . واستمرت الحرب في الجزائر على شدتها . .

وفي اليوم الأول من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٦، حين كانت العمليات العسكرية مستمرة في الجزائر، يصحبها الكثير من أعمال الإرهاب والتعذيب، قدّمت خمس عشرة دولة أفريقية وآسيوية، بطلب لإدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة. وأدرجت القضية في الجدول، وبحثت بحثاً عميقاً، واتخذت الجمعية العامة قراراً جماعياً، أعربت فيه عن أملها في إيجاد حل ديمقراطي سليم وعادل، بروح من التعاون، وبالوسائل المعقولة، ينطبق على مبادئ ميثاق الأمم المحتدة. ولكن فرنسا لم تأبه بقرار الأمم المتحدة. ولم يبدُ في الجو؟ أمل في الوصول إلى حل ديمقراطي عادل شريف، واستمرت الحرب في الجزائر قوية عنيفة.

وفي السادس عشر من تموز/يوليو عام ١٩٥٧ تقدمت اثنتان وعشرون دولة أفريقية وآسيوية، وبعدما هالها موقف فرنسا، بطلب لإدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة. وقد أدرج الموضوع فعلاً، ودرست القضية من جميع نواحيها، واتخذت الجمعية قراراً جماعياً أعرب عن القلق الخطير الناجم عن الوضع في الجزائر، وسجل عرض الوساطة الذي تقدم به ملك المغرب ورئيس تونس. . وأكد القرار الرغبة في إجراء محادثات بروح من التعاون الفعال، تستهدف الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها. . . وتجاهلت فرنسا من جديد هذا القرار، ولم يبد في الجو أمل في الوصول إلى حل على أساس الميثاق. واستمرت الحرب في الجزائر، ملتهبة مشتعلة.

وفي السادس عشر من تموز/يوليو عام ١٩٥٨، تقدمت من جديد أربع وعشرون دولة أفريقية وآسيوية، متأثرة بالتطورات المؤلمة في الجزائر، بطلب لإدراج القضية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة. وقد أدرج الموضوع، ودرست القضية دراسة عميقة، وقدمت سبع عشرة دولة، مشروع اقتراح يشير إلى حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وإلى استعداد حكومة الجزائر المؤقتة، للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وحثّ القرار الفريقين على الوصول إلى تسوية، عن طريق التفاوض، تتفق وميثاق الأمم المتحدة، ولكن فرنسا لم تتقدم بأية خطة جديدة واستمرت الحرب في الجزائر، في عنفها وشدتها.

وطلبت خمس وعشرون دولة أفريقية وآسيوية في العام الماضي، أي في الرابع عشر من تموز/يوليو عام ١٩٥٩، في محاولة جديدة لوضع حد للحرب الاستعمارية في الجزائر، إدراج الموضوع في جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة. . وقد أدرج فعلاً، ودرست القضية دراسة وافية. . وأُقر مشروع قرار تقدمت به اثنتان وعشرون دولة، بأغلبية مطلقة في اللجنة السياسية، وعندما قُدم إلى الجمعية

العامة عدل بمشروع آخر أكثر اعتدالاً وهدوءاً، ولكنه هُزِم واستمرت الحرب في شدتها وعنفها.

وبسبب ظاهرة غريبة وفريدة في نوعها، ولا سابق لها في سجلات الأمم المتحدة منذ إنشائها، أود التوقف لحظة واحدة، وأستميحكم عذراً في تلخيص ذلك القرار على مسامعكم:

لقد استعاد مشروع القرار في مقدمته يا سيدي الرئيس، قرارين سبق للأمم المتحدة أن اتخذتهما، كما استعاد المادة الأولى من الميثاق، وأعرب عن القلق من استمرار الأعمال الحربية في الجزائر. واعترف مشروع القرار في شطره الرئيسي، بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، وحثّ على إجراء محادثات للوصول إلى تسوية سلمية على أساس حق تقرير المصير، وطبقاً لمبادئ الميثاق. ولم يكن المشروع في شكله أو مادته، وفي مقدمته أو نصه الرئيسي، إلا تكراراً لكلمات الميثاق، ولسياسة فرنسا في الجزائر كما أعلنها الرئيس ديغول. . .

وهكذا كان مشروع القرار، بسيطاً وصريحاً وبريئاً، ولم ينطو على أي استنكار لموقف فرنسا، كما لم يحتو على أية إشارة مهينة لها. وكان من الواجب، إقرار مثل هذا المشروع في الأمم المتحدة، لو كانت المنظمة تستمد وحيها وإلهامها من الميثاق ليس إلا، وأن يكون إقراره مشفوعاً بالتصفيق والحماس. أجل كان من الواجب إقراره لا بالاقتراع فقط، بل وبالهتاف أيضاً. . ولكنه هزم مع ذلك، ليسجل، في هزيمته، هزيمة للأمم المتحدة نفسها، وللمبادئ السامية التي ينطوي عليه ميثاقها. وستقيم الأحداث الدليل القاطع، على أن هذه الهزيمة عارضة، لأن النصر النهائي سيكون إلى جانب الحرية مهما غلت التضحيات، ومهما طال أمد الصراع.

ولكن الطريقة التي هُزم فيها مشروع القرار، أكثر بعثاً للأسى والألم، فعند الاقتراع عليه، فقرة فقرة، أقرّت الجمعية العامة، بأغلبية تفوق أغلبية الثلثين المطلوبة، الفقرات كلها. ولم يقترع إلا صوت واحد ضد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. ونالت الفقرة التي تدعو إلى عقد محادثات للوصول إلى حل سلمي على أساس تقرير المصير، ثمانية أصوات تزيد على أغلبية الثلثين المطلوبة. ولكن عندما جرى الاقتراع على مشروع القرار بكامله، وقعت المشكلة المحيرة، فقد هزم القرار الذي قُبِل فقرة فقرة!!

ومثل هذه الهزيمة، يا سيدي الرئيس، لا تدعو إلى الأسف فحسب، بل تثير الاشمئزاز والاستنكار. . وقد زعم الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة، في بيان

رسمي، أصدره بُعيد الاقتراع، أن هزيمة مشروع القرار، كانت نتيجة، «الخطط والتعاون بين فرنسا ومجموعة من أصدقائها».

ومن المعقول في المشاكل ذات الطبيعة العادية، سواء أكانت سياسية أو غيرها، أن تلجأ دولة عضو إلى إحباط مشروع قرار بخططها وأساليبها، فأساليب الاقتراع مقبولة. . ومناورات الإجراءات قد يُتساهل بها، أما في القضايا ذات الأهمية الدولية الخطيرة، فلا يمكن التسامح بمثل هذه المناورات. هذا هو قانون الإجراءات البرلمانية، وحسن السلوك. واستخدام الأساليب والمناورات لهزيمة قرار يستند إلى فقرة في الميثاق، ليس بالمحاولة الصالحة أو المناسبة، ولا ريب في أن قيام فرنسا بهزيمة قرار يستند إلى سياسة فرنسا، وإلى بيانات رئيسها العظيم الجنرال ديغول، خطة تتناقض مع شرف فرنسا ومع كرامة الأمم المتحدة.

ومن حقنا أن نوجه سؤالاً عن الأساس الذي أدى إلى هزيمة مثل هذه المحاولة لإحلال السلام، وعن كيفية فشل نداء يدعو إلى التفاوض، وفي وسعي أن أقول، من دون أن أكون مجافياً للدماثة في قولي يا سيدي الرئيس، ومن دون أي إطراء أو مديح، بل بمنتهى الصراحة والإخلاص، إن الدول الغربية، هي التي تولت في الدورة السابقة قيادة الأمم المتحدة إلى هاوية ذلك الموقف الباعث على الأسى والأسف، وبدلاً من أن تثبت إدعاءها بالتعلق بالحرية، وجهت إليها ضربة قاصمة، وبدلاً من الذود عن حياض الديمقراطية، اختارت تأييد سياسة تقوم على النفاق.

لقد اتبعت الدول الغربية، طيلة المناقشة، مع استثناء بعض الدول الكريمة منها، خطأ واضحاً ومحدوداً من الدفاع، وكانت هناك خطة واضحة لردّ الحجج الاستعمارية، لم تكن وليدة صدفة عارضة مطلقاً، بل حسرت النقاب عن دلائل إستراتيجية واحدة، فضحها الوفد الفرنسي بعد أن حَقّقت الخطة أهدافها، تماماً طبقاً لما هو متفق عليه. إذن حسناً، علينا الآن أن نستعرض ولو للحظة واحدة، أين نقف في الوقت الحاضر؟

وكما سبق لي أن أوضحت في هذه اللجنة في العام الماضي، أن قضيتنا في الجزائر، بسيطة، وواضحة أجلى وضوح. فقد فهمنا البيان الذي أصدره الرئيس ديغول في السادس عشر من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٩، والذي اعترف فيه بحق شعب الجزائر، بتقرير مصيره، وعلى الرغم من بعض المنافذ في هذا البيان، من هنا وهناك، المصحوبة ببعض الجيوب الخطرة، التي أخفيت بصورة ماكرة بين الأسطر، إلا أن حكومة الجزائر المؤقتة وجدت فيه خطوة، في الاتجاه السليم، بعد أن اعتُرف بحق تقرير المصير كحق طبيعي للشعب الجزائري. وأعربت الحكومة الجزائرية أيضاً

عن استعدادها للتفاوض مع فرنسا على الشروط والضمانات، وبينها وقف إطلاق النار، التي تُمكن الشعب الجزائري من أن يقرر بحرية مصيره المقبل. ولا ريب في أن هذا الموقف من جانب الحكومة الجزائرية في منتهى الاعتدال. ولم تُصر حكومة الجزائر على الاستقلال الفوري، مع أن هذا حق من حقوقها، ولم تصر أيضاً على الاعتراف بها اعترافاً واقعياً أو قانونياً كاملاً، ولم تطالب بأية امتيازات سياسية، كما لم تقترح أي نظام، أو شكل حكم، أو دستور معين، ولكنها أعلنت على النقيض من ذلك، بمنتهى الصراحة، أن مستقبل الجزائر يجب أن يُترك إلى الشعب الجزائري نفسه ليقرره. .

وقد أعلنت حكومة الجزائر يوم قيامها أن المصير السياسي للجزائر سيضعه شعب الجزائر نفسه. ولهذا فقد أطلقت على نفسها اسم حكومة الجزائر المؤقتة، وهذا يفسر أيضاً قبولها بسياسة الرئيس ديغول الرامية إلى إعطاء شعب الجزائر، حرية الاختيار. . ولما كانت الحكومة الجزائرية واثقة من رغبة الشعب الجزائري، فقد وافقت على مبدأ حرية الاختيار. وإذا ما آثر الشعب الجزائري الاستقلال، فإن اختيارها سيكون الاستقلال، أما إذا آثر الاندماج مع فرنسا، فستختار الاندماج، وإذا آثر الاتحاد الائتلافي «الفيدراسيون» مع فرنسا فستؤثر الاتحاد أيضاً. وقد أعلنت حكومة الجزائر ارتباطها بما يختاره الشعب، وكل ما تطلبه، أن يكون الاختيار حراً، وأن يتم في ظروف تضمن حريته. وقد أعلنت الحكومة الجزائرية، رغبة منها في خلق هذا الجزء من الحرية، استعدادها للتفاوض مع فرنسا على الخطوات الضرورية الواجب اتخاذها في هذا السبيل، وبينها وقف إطلاق النار.

هذه هي القضية الجزائرية بحذافيرها، كما أعلنتها حكومة الجزائر وكما نقلتها الوفود الأفريقية والآسيوية إلى هذه اللجنة الموقرة في العام الماضي.

فما هي قضية فرنسا يا ترى؟ لقد قدّمت فرنسا قضيتها أولاً وراء الستار، وآثرت فرنسا التغيب عن تلك الجلسة، كما تتغيب اليوم عن جلستنا هذه. وكانت فرنسا طيلة دورات ست، تتأرجح بين الحضور والغياب، وبين الاعتراف بصلاحية الأمم المتحدة، وإنكار هذه الصلاحية. . ولقد أشار الرئيس ديغول، حتى بعد افتتاح هذه الدورة، إلى هذه المنظمة بأنها «ما تسمى بالأمم المتحدة» ويبدو أن فرنسا في حاجة إلى من يذكرها بأنها عضو في هذه المنظمة «المسماة بالأمم المتحدة»، وأنها عضو دائم في مجلس أمنها. ونحن نوافق الرئيس ديغول، في أن الأمم المتحدة قد فشلت في أكثر من ناحية وفي أكثر من وقت. ولكننا إذا أردنا تعداد الأسباب التي أدت إلى هذا الفشل، تحتّم علينا أن نضع تحدّي فرنسا في مقدمتها. وإذا أردنا أن نضرب مثلاً واحداً على ذلك قلنا إن فرنسا قد تحدّت، في قضية الجزائر، ميثاق الأمم المتحدة

والتزاماتها تجاه هذا الميثاق. وليست مشكلة الجزائر، بالحديثة العهد، فهي كقضية استعمارية، مشكلة قائمة منذ أكثر من مائة وثلاثين عاماً، وقد طال أمد الحرب فيها أكثر من خمسين عاماً، ويكفي أننا اختلفنا مع فرنسا في هذه اللجنة طيلة السنوات الست الماضية في ثلاث قضايا، وهي التهدئة والانتخاب والتفاوض، وأيها يجب أن يكون الأول، وأيها يجب أن يكون الثاني أو الثالث.

ومهما يكن فقد كانت خطة فرنسا الإستراتيجية في الدورة الماضية، كما نفذها أصدقاء فرنسا ومؤيدوها، مدمّرة، بالإضافة إلى ما فيها من غرابة وقتام. ولقد أصرت الدول الغربية على وجوب إعطاء فرنسا الوقت لتنفيذ سياستها المرتكزة على تقرير المصير، ووجهت هذه الدول، في عبارات متشابهة، النداء تلو النداء، بأن لا نُغضب فرنسا، وأن لا نستثير مشاعرها، وأن لا نزعجها لأنها أمّ الديمقراطية. وقد حثّتنا هذه الدول أيضاً على تصديق فرنسا، وعدم إرباك الوضع الدقيق الحساس، وكانت هذه النغمة هي المسيطرة طيلة الدورة، ونحن نذكر أن مندوب المملكة المتحدة قد أعلن بأن أية كلمة متسرعة، قد تؤثر على الوضع، وأن السبيل الوحيد الذي يجب اتباعه، هو عدم اتخاذ أي قرار. وحثت الولايات المتحدة بدورها على ضبط النفس، وأكدت وجوب اتخاذ سبيل في العمل، ينطوي على عدم العمل. وأعلنت استراليا في تأييدها لسياسة عدم اتخاذ أي قرار، أن ثمة أخطاراً في استباق الأحداث، وأن أي قرار قد نتخذه، ولا ترضى به فرنسا، لن يكون مجدياً. وأيّدت إيطاليا بدورها وجوب تجنّب الأمم المتحدة اتخاذ أي إجراء قد يعرقل فرص الوصول إلى وقف إطلاق النار وإلى حل مبكر للمشكلة.

كان هذا هو الإطار الذي وضعت فيه الخطة الإستراتيجية لدول حلف الأطلنطي، وفي منع الأمم المتحدة من اتخاذ عمل كريم، وإلزامها بتخاذل مخضّب بالدماء. وقد وصفتُ هذا التخاذل، بالتخضب بالدماء لأن سفك الدماء ما زال هو الأمر اليومي في الجزائر، لأن الحل لم يوضع، ووقف إطلاق النار لم يحدث، والحاصد العبوس للحرب ما زال يحصد الأرواح من دون تمييز بين رجل وامرأة وطفل، وبين فرنسي وجزائري، وبين عسكري وجندي.

وإذا ما استعرضنا سير مناقشاتنا في العام الماضي، ولكن بضمير حيّ، وعقل متفتح، فعلينا جميعاً أن نأسف لسياسة التخاذل، التي سيقت الأمم المتحدة إليها، أو ضُلّلت لاتخاذها. وإذا شئنا الصراحة في التعبير، أنا أطالب فرنسا بالندامة، إن الندامة لن تبعث الألوف من الأرواح التي فقدت سواء أكان أصحابها من الفرنسيين أم من الجزائريين. ونحن نحزن لموت الفرنسي أيضاً، فهم إخوان لنا في الإنسانية، ومما يؤسفنا أشد الأسف أنهم يموتون في سبيل قضية غير كريمة.

وهكذا يا سيدي الرئيس، ولولا هذا العناد الذي بدا من دول حلف الأطلنطي تأييداً لسياسة التخاذل أو عدم العمل، لكان في الإمكان حلّ مشكلة الجزائر، ولكان عام ١٩٦٠ سنة سلام بدلاً من أن يكون، كما نشهده، سنة حرب، بكل ما تنطوي عليه الحرب من شقاء وثكل ودمار. ولقد دخلت الحرب الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم، أي قبل خمسة أسابيع فقط، سنتها السابعة، وقد تحدث رئيس وزراء حكومة الجزائر بهذه المناسبة إلى الشعب الجزائري مخاطباً إياه بالكلمات التاريخية التالية:

«ستدخل حرب الجزائر غداً، في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٠ سنتها السابعة.. وستستمر الحرب في سبيل التحرر والاستقلال، مع كل ما تجره في ذيلها من آلام وتضحيات.. ولكن في إمكان إعلان السادس عشر من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٩ أن يكون أساساً لحل سلمي للصراع، وأن يكون عام ١٩٦٠، سنة سلام». وقد اقتبست هذه العبارة من خطاب رئيس وزراء الجزائر، لا لأضع المسؤولية حيث يجب أن تكون، بل لأؤكد أنه بالنسبة إلى الجزائر، لم يكن عام ١٩٦٠ سنة سلام، بل سنة حرب. والسبب الوحيد في هذا هو أن الأمم المتحدة تراجعت إلى سياسة التخاذل، وتنكّرت لواجبها، وتخلّت عن مسؤوليتها. ولكن ما يهمنا في الوقت الحاضر، هو أن نستخلص عبرة من الماضي، بالنسبة إلى المستقبل، وأن نجعل من عام ١٩٦١، سنة سلام، لا سنة أخرى في تقويم الحرب.

وعندما أتحدث متدفقاً بالحماس والعاطفة في هذه القضية، لا أشعر بأن من واجبي الاعتذار عن حماستي، لأن القضية ليست مجرد موضوع سياسي عادي. ذلك أن الحرب في الجزائر هي الحرب الوحيدة في العالم التي تدور في عصر الأمم المتحدة، وهي دائرة على أشدها، وخطرها يهدد السلام العالمي بكامله. وقد بلغت الآلام الإنسانية في الجزائر، طيلة سنوات عدة، حداً يفوق التصور، ففي عام ١٩٤٥، حين كان العالم يحتفل بيوم النصر، قامت جماعة من الجزائريين بمظاهرة سلمية تطالب بتطبيق مبادئ شرعة الأطلنطي على الجزائر، فشنّ الفرنسيون حملة من القمع والإرهاب أسفرت عن مصرع خمسة وأربعين ألف جزائري، ولم تنف فرنسا نبأ المذبحة، ولكنها زعمت أن رقم الضحايا لم يكن صحيحاً!

وهنالك اليوم أكثر من مليون ونصف المليون من الجزائريين، حشرهم الجيش الفرنسي بالقوة في المعسكرات، وهم يواجهون الآن خطر الموت جوعاً. أما بالنسبة إلى ما فرضته الحرب من جزية، فيقدر الخبراء العسكريون، أن مجموع خسائر الفرنسيين قد بلغ زهاء المائة ألف، وأن ضحايا الجزائريين يفوقون هذا العدد كثيراً، وتقدر خسائر فرنسا المادية، من الناحية المالية، بأكثر من ثلاثة ملايين دولار في

كل يوم. وإذا ما تطلعنا إلى الحرب الجزائرية من ناحية تأثيرها على الاستقرار السياسي في فرنسا، وجدنا أنها قد وجهت إلى هذا الاستقرار ضربة قاصمة، إذ منذ بداية الحرب شهدت فرنسا سبع حكومات وجمهوريتين ودستورين!! كما أدت الحرب من الناحية الاقتصادية إلى عدد من تدابير تخفيض النقد التي لم يعلن عنها، وإلى كثير من الإفلاسات التي لم يذع أمرها، وإنني أعرض جميع هذه الحقائق، لكي يتمكن كل فرد من التفكير. وعلى أصدقاء فرنسا بصورة خاصة، أن يبذلوا كل جهد، لإخراج فرنسا من هذه الحرب المدمرة، إذا كانوا حقاً يسهرون على مستقبل فرنسا ورفاهيتها . .

ولكن أصدقاء فرنسا، من دول حلف الأطلنطي، قد شاؤوا لسوء الحظ، أن يُقحموا أنفسهم في تناقض غريب: فهم في الأمم المتحدة، يتبعون سياسة تقوم على عدم اتخاذ أي قرار، أي سياسة التخاذل وعدم العمل، أما في خارج الأمم المتحدة، فيتّبعون سياسة من التقرير والعمل، فلقد قُدّم، ضمن نطاق حلف الأطلنطي، كل نوع من أنواع المساعدة لفرنسا، لمواصلة حربها الاستعمارية، تلك الحرب التي تشنها لإعادة احتلال البلاد، وهزيمة قضية الحرية، التي يبذل شعب الجزائر في سبيلها زهرة شبابه.

وإذا أردنا الحديث عن دور حلف الأطلنطي في حرب الجزائر، فعلينا أن لا نقصر حديثنا على التعميم، فمن الواجب إطلاع الأمم المتحدة على حقائق هذه المساعدة، لسبب واحد واضح، وهو عدم السماح لحلف الأطلنطي بتحطيم المثل الرفيعة للأمم المتحدة، ولا ريب في أن الحقائق أكثر بساطة من أن تذكر وتعد:

لقد تمكنت فرنسا، بفضل الفرق الثلاث التي وضعتها تحت تصرف حلف الأطلنطي في أوروبا، من تجهيز جيشها بمعدات حلف الأطلنطي، قبل إرساله إلى مسارح العمليات العسكرية في الجزائر بموافقة دول الأطلنطي. وهكذا وجد الشعب الجزائري نفسه يحارب فرقتين فرنسيتين في شرق بلاده وفرقة أخرى في الغرب، وهي فرقة المشاة المدرعة والفرقة الآلية السريعة السابعة وفرقة المشاة المدرعة الرابعة.

وجميع معدات الحرب في الجزائر، حتى معدات الوحدات الصغيرة، والمستشفيات، كلها من معدات حلف الأطلنطي، ويقيم المدربون العسكريون الأمريكيون في الجزائر، أما قطع الغيار، فهي أمريكية الصنع، ويتم تدريب الطيارين الفرنسيين الذين يعملون في الجزائر تحت إشراف حلف الأطلنطي. وقرر الحلف، في الخامس والعشرين من حزيران/ يونيو عام ١٩٥٥، إعطاء الأولوية لفرنسا في تجهيز

طائرات الهليوكوبتر من طراز سيكورسكي، وذلك للعمل في الجزائر.

وطلبت الحكومة الفرنسية في آذار/مارس عام ١٩٥٦، خمسين طائرة من طائرات الهيلوكوبتر من الولايات المتحدة، وذكرت صحيفة **لموند** الفرنسية أن القصد من هذه الطائرات العمل في الجزائر، وهذه الطائرات من ذوات المحركين وتسمى «بالموز الطائر» أو «حصان الشغل» وقد خصصت للعمل في جيش أمريكا وأسطولها، وأطلق عليها اسم H-21 وسُلّمت الشحنة الأولى منها لفرنسا في حزيران/يونيو عام ١٩٥٦.

وقدّرت مشتريات فرنسا من الأسلحة من الولايات المتحدة في عامي ١٩٥٧، ١٩٥٨، ولا سيما للعمليات الجوية بما يعادل خمسمائة مليون دولار تقريباً. ووافقت الولايات المتحدة في حزيران/يونيو عام ١٩٥٩ على أن تبيع للجيش الفرنسي في الجزائر، خمساً وعشرين طائرة ثقيلة من طائرات الهيلوكوبتر، وعدداً غير محدد من الطائرات المحاربة من طراز (تي ٢٨) التي تحتاجها فرنسا للعمل في الجزائر. وسلمت الولايات المتحدة إلى فرنسا في كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٠ ستين طائرة من طراز (تي ٢٨) كما طلبت فرنسا مؤخراً ستاً وتسعين طائرة أخرى.

وأوقفت فرنسا أثناء الحرب الجزائرية، وخلافاً للقانون البحري الدولي، عام ١٩٥٩، نحواً من ٤١٣٠٠ باخرة، وفتشت ٢٥٦٥ وأرغمت ٨٣ منها على تحويل اتجاهها، والفضل في ذلك كله يعود إلى حلف الأطلنطي. ويقوم الأسطول الأمريكي، الذي يعمل باستمرار في البحر الأبيض المتوسط، بتقديم خدمات الرادار اللازمة لفرنسا في هذه العمليات.

وتقوم طائرات أمريكا البحرية في البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى كل هذا، بتقديم عونها، إلى فرنسا، وقد وضعت أمريكا اثنتين من حاملات طائراتها التي تزن (١١) ألف طن تحت تصرف فرنسا، وهما تشتبكان في حرب الجزائر، وقد تبين أن غارات الفرنسيين على ساقية سيدي يوسف التي جرت يوم الجمعة في الثامن من شباط/فبراير عام ١٩٥٨، والتي حقق فيها مجلس الأمن الدولي، قد تمت بطائرات أمريكية الصنع من طراز (بي ٢٦).

ولقد أعلن المستر دوغلاس ديلون، سفير الولايات المتحدة السابق في باريس، «أن استخدام المعدات الأمريكية ضد ساقية بن يوسف لا يمكن التسامح به أو غفرانه. .» واعترف المستر ديلون بصدد الأسلحة الأخرى التي استخدمت في هذه المذبحة، بأن بعض هذه الأسلحة كان من التجهيزات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى فرنسا ضمن نطاق حلف الأطلنطي، أما البعض الآخر فكان ملكاً خاصاً

لفرنسا.

وقد رفعت دائرة الحسابات العامة الأمريكية في تقرير لها إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، أرقاماً تتناول مساهمة أمريكا وحلف الأطلنطي في الأعمال العدوانية الفرنسية ضد الشعب الجزائري، وقد ذكرت بعض أجزاء هذا التقرير أن «كميات كبيرة» من الأسلحة الأمريكية قد أرسلت من فرنسا إلى الجزائر.

وقد دارت جميع هذه الوقائع يا سيدي الرئيس، باطلاع حلف الأطلنطي الكامل، وأود أن أقول، باشتراكه أيضاً. ولقد أصدر مجلس الحلف بلاغاً رسمياً في السابع والعشرين من آذار/ مارس عام ١٩٥٦ جاء فيه:

«لقد استمر مجلس حلف الأطلنطي في الاطلاع على ما أجرته فرنسا من تخفيضات في القوات التي وضعتها تحت تصرف الحلف، ودرس المجلس الوضع الناجم في أوروبا عن هذه التحركات العسكرية، وقد أخذ المجلس بعين الملاحظة أن فرنسا تعتبر من الضروري حرصاً على أمنها الخاص، زيادة القوات الفرنسية في الجزائر، وهي جزء من المنطقة التي يشملها الحلف باختصاصه، ويعترف المجلس بأهمية الأمن في هذه المنطقة لحلف شمال الأطلنطي».

أما بالنسبة إلى العون المادي الذي قدمه حلف الأطلنطي إلى فرنسا، والذي قدمته الولايات المتحدة بصورة خاصة، فيكفي أن نلاحظ أن نفقات الحرب في الجزائر تُحسب جزءاً من إسهام فرنسا في «الدفاع المشترك». وهذه حقيقة ذات أهمية رئيسية، إذ تقيم الدليل على مسؤولية حلف الأطلنطي الخطيرة في الحرب الجزائرية، ذلك أن النفقات الحربية التي تصرفها فرنسا على أعمالها في الجزائر، هي جزء على كل حال من نفقات حلف الأطلنطي.

ومن المهم أن نلاحظ أنه في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٨، منحت الولايات المتحدة (٦٦٥) مليوناً من الدولارات لفرنسا وبعض بلاد دول حلف الأطلنطي. وأكد الوفد الفرنسي الذي جاء إلى واشنطن للحصول على هذا العون، في مذكرته، النتائج المالية الخطيرة للحرب في الجزائر.

وهكذا في وسعنا أن نقول يا سيدي الرئيس، بكل اطمئنان، إن الحرب في الجزائر، كانت الأمر الوحيد الذي حققه حلف الأطلنطي منذ إنشائه، ولقد ذكر أن الخطط العسكرية التي وضعها الحلف للدفاع عن مجموعة دول شمال الأطلنطي، كانت فاشلة، فما زال النقاش يدور حول المواقع التي يجب أن تكدّس فيها القنابل النووية، وحول من يمكنه إطلاقها، ومتى يمكن إطلاقها. ولم يحقق الحلف في ميدان

التعاون الاقتصادي أي تقدم بسبب الاصطراع في المصالح والتنافس على الأسواق والمواد الأولية. وهكذا فإن النجاح الوحيد الذي حققه الحلف هو مواصلة الحرب الاستعمارية في الجزائر، والسبب في هذا، على حد تعبير أندريه فونتين، المعلق المعروف في صحيفة **لموند**، «أن حلف الأطلنطي، قد أصبح اتحاداً لأولئك الذين يحنّون إلى الاستعمار، ولأولئك الذين لا يحلمون، على الرغم من مزاعمهم الإنسانية، إلا بالدفاع عن امتيازاتهم، وتوسيعها».

ولا تفقه فرنسا، على أي حال، اشتراكها في حلف الأطلنطي، إلا عن طريق الجزائر، والجزائر وحدها. فالنظرية الفرنسية تقول بأن على جميع الدول الأعضاء في الحلف، تأييد موقف فرنسا في قضية الجزائر، من دون شرط أو تحفظ أو سؤال. ولقد ذكر رئيس الوزراء الفرنسي السابق فيليكس غايار، أن من الخيانة من جانب الدول الأعضاء في الحلف، أن يتخلوا عن تأييد فرنسا في قضية الجزائر، وقال: «إن من غير الممكن أن يكون الإنسان حليفاً في مكان ما، وأن لا يكون هذا الحليف في نفس الوقت في مكان آخر». وتذكّرني هذه الأقوال يا سيدي الرئيس بالفلسفة النازية، على الرغم من أن فرنسا كانت من أول ضحاياها، فعلى البوابة الرئيسية لأحد معسكرات الاعتقال النازية في الحرب الكونية الثانية، كانت هناك جملة منقوشة تقول «إنني مع بلادي، سواء أكانت على حق أو على غير حق». . وهذه هي الحال مع فرنسا بالنسبة إلى حلف الأطلنطي، فهي تريد منه أن يؤيدها، سواء أكانت على حق أو على باطل.

والحقيقة المجردة تبعاً لذلك، أن الولاء لحلف الأطلنطي، أصبح هو المفضل على كل شيء، إن خطأ وإن صواباً. وقد غدا الولاء للحلف يحتل مكان الصدارة، حتى بالنسبة إلى الأمم المتحدة التي بات الولاء لها في المؤخرة. وعندما اقترعت اليونان وأيسلندة ببسالة في عام ١٩٥٥ إلى جانب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة، تولّى السيد هنري سباك، الأمين العام للحلف، توبيخ البلدين على سلوكهما في الأمم المتحدة، وأعلن في حديث صحفي لجريدة **الشعب** الفرنسية ما نصه «إن مفهومي عن الحلف هو أن من واجب دُوله على الأقل، أن تحاول تنسيق سياساتها الخارجية، وأنا لا أستطيع أن أصدق كيف يمكن لدول أن تعقد حلفاً بينها لتشترك في القتال، في الحرب، إذا كانت لا تستطيع أن تحيا مع بعضها بانسجام في أوقات السلام». ولا ريب في أن هذا الموقف في منتهى الخطورة، إذ إنه يعني أننا إذا كنا لا نستطيع الاقتراع معاً والتصويت معاً، فإننا لا نستطيع أن نحارب معاً!!

وهكذا يا سيدي الرئيس فإن مشكلة الجزائر، تعرّي حلف الأطلنطي تمام التعرّي، بميثاقه ونشاطه، وسلوك أعضائه، وأرى لزاماً عليّ أن أقول إن بعض

أعضائه، قد عزلوا أنفسهم عن بعض هذه الجرائم. ولا ريب في أن هؤلاء يستحقون بالغ ثنائنا وجزيل إعجابنا. ولقد أثبتت الحرب الجزائرية، أن حلف الأطلنطي مناوئ للأمم المتحدة: فالولاء للحلف يقاس بسلوك أعضائه في الأمم المتحدة، وعلى الدولة العضو أن تقترع في الأمم المتحدة إلى جانب سياسة دول الحلف الأخرى، وإلا فإنها تلقى اللوم والتوبيخ، وقد تتعرض للحرمان أيضاً، والحرمان في حاضرنا لا يعني الطرد من الكنيسة وإنما يعني وقف المساعدات العسكرية والاقتصادية. ومثل هذا الوضع يؤلف خطراً مباشراً على الأمم المتحدة، وتهديداً لسلامة إجراءاتها، وإحباطاً خطيراً لرسالتها النبيلة في الحفاظ على الأمن والسلام.

وأود أن أقول أكثر من هذا، وأن أذكر أن حلف الأطلنطي باتباعه هذه السياسة في الجزائر، يتنكر لأهدافه التي سبق له الإعلان عنها، فالمفروض في الحلف كما زعم مؤسسوه، أن يتوخى الدفاع عن الحرية والديمقراطية، وقد أثبتت حرب الجزائر أن الحلف يشن حرباً عدوانية ضد الحرية والديمقراطية، وقد قيل أكثر من مرة أيضاً إن الغاية من الحلف الدفاع عن العالم الحر، ولكن الأعمال الفعلية، لا مجرد الأقوال الطنانة الرنانة، قد أثبتت أن الحلف منظمة عدوانية، وأن العالم «الحر»، متحرر حقاً ولكن من الحرية. وعندما وضع مشروع حلف شمال الأطلنطي للمرة الأولى أراد الرئيس ترومان، إقناع الكونغرس الأمريكي بوجاهة الفكرة، فقال: «إننا نَلْقى العون من جميع أولئك الذين يحكمون أنفسهم بأنفسهم، والذين يريدون أن يكون لهم صوت في إدارة شؤونهم. . وإن حلفاءنا سيكونون أولئك الملايين من الناس، الذين يتضورون جوعاً ويظمأون عطشاً للعدالة». فهذه هي الفكرة التي أنشئ حلف الأطلنطي من أجلها، وهي أن يكون حصناً للعدالة، وأن يلتف حوله جميع أولئك الذين يتضورون جوعاً ويظمأون عطشاً للعدالة. وقد أثبت تاريخ الأمم المتحدة في هذه الحقبة، حقيقة ما في هذه الأهداف المعلن عنها للحلف من إخلاص وصدق وأصالة!! وفي جميع القضايا الاستعمارية التي تولينا دراسها، وفي طليعتها قضية الجزائر، ظهر حلف الأطلنطي بمظهر الصديق الأول للاستعمار، العدو الأكبر للحرية، ولقد كان الرئيس ترومان صادقاً عندما تحدث عن الجوع والظمأ في حلف الأطلنطي، ولكنه جوع إلى الاستعمار، وتعطّش إلى التوسع. ولا ريب في أن قضية الجزائر تقف خير دليل على ما أقول، إذا كان المطلوب أن نقدم دليلاً. .

ولهذه الأسباب، يا سيدي الرئيس، وهي أسباب تختص بسيادة الجزائر القومية وبالسلام والأمن الدوليين، قررت حكومة الجزائر المؤقتة في الرابع عشر من آب/ أغسطس عام ١٩٦٠ رفض إدخال الجزائر في حلف الأطلنطي، وإعلان بطلان جميع الارتباطات التي التزمت بها فرنسا باسم الجزائر. وقد أعلنت حكومة الجزائر المؤقتة،

أن الجزائر ليست منطقة يشملها ميثاق الأطلنطي، وقد حددت الحكومة الجزائرية سياستها التي تقوم على عدم الانحياز، ووجهت ما يُعتبر تحذيراً إلى دول حلف الأطلنطي، إذ قالت: «منذ اليوم تعتبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أي إسهام من جانب منظمة حلف الأطلنطي، أو الدول الأعضاء فيها في حرب القهر والإبادة الاستعمارية، التي تشنها فرنسا في الجزائر، عملاً من أعمال العدوان ضد الشعب الجزائري». وإن من واجبنا أن نسجل في وثائق الأمم المتحدة هذا الإعلان الصادر عن حكومة الجمهورية الجزائرية.

وقد أسهبت يا سيدي الرئيس، في الحديث عن هذه الناحية من القضية الجزائرية، وذلك لأنها لباب المشكلة كلها. فهذه الحرب الاستعمارية حرب يشنها حلف الأطلنطي بقواته ومعداته وعونه الاقتصادي والسياسي. وطالما أن هذه السياسة ستستمر، فإن الحرب ستستمر أيضاً. أما في اللحظة التي يتوقف فيها هذا العون، فإن حدة الحرب تضعف، وتقوى الآمال في الوصول إلى حل سلمي. ولا ينطوي حديثنا عن حلف الأطلنطي بصدد موضوع الجزائر، على أي غرض أو تحيّز، والحلف غارق في صميم المشكلة الجزائرية إلى أذنيه. وإن كل ما أرجوه بإخلاص وتواضع، هو القول، بأن الوقت قد حان لانفصال الحلف عن الجزائر وقضيتها. فلقد احتُمِلت آلام أكثر من اللزوم، ووقع دمار هائل، وسُفك الكثير من الدماء، واقترف الكثير من الإجحاف والظلم. وإننا نوجه الدعوة إلى دول حلف الأطلنطي لوقف عونها لفرنسا، في حرب تصفها فرنسا نفسها بمنتهى البلاغة بأنها «حرب قذرة». وإنني أقترح أن تستغفر دول حلف الأطلنطي عن سلوكها، وأن يتمثل ذلك بتحويل مساعداتها إلى حكومة الجزائر في حربها المقدسة من أجل التحرر. وإذا كانت هذه الدول، لا تكترث بنداء الميثاق، فإن عليها أن تكترث بنداء الدم في الجزائر، وبما جرّته حربها من آلام وشقاء وأحزان. وكل ما يطلب إلى دول حلف الأطلنطي هو أن تقلب سياستها في الجزائر هنا في الأمم المتحدة رأساً على عقب. وبدلاً من مناصرة فرنسا وتأييدها في حرب استعمارية، وفي حرب قذرة، من الأكرم لها أن تنصر وتؤيد حرباً من أجل التحرر، لا تقلّ في أمجادها عن ثورة أمريكا، أو ثورة فرنسا، أو ثورة انكلترا، وأن تسهم جميعها إسهاماً سخياً وكريماً في مأثرة عظيمة، هي مأثرة الحرية الإنسانية.

وعندما أتحدث على هذا النحو، آمل أن لا يحكم عليّ، بأني أفلاطوني النزعة، أو مغرق في المثالية. لأن هذا هو الاتجاه الراهن للنفسية الفرنسية، وليس في وسعكم أن تكونوا أكثر ميلاً لفرنسا من الفرنسيين أنفسهم، فهناك موجة عارمة من الليبرالية، تطغى على فرنسا في الوقت الحاضر، ولفرنسا فصل مجيد في الليبرالية. وهاهم قادة

فرنسا، وصفوة مثقفيها، يضعون خطة ثورية لمعالجة مشكلة الجزائر، ولا ريب في أن هذه الخطة مدرسة جديدة في الفكر السياسي، فلقد حكموا بعد تفكير عميق، على أن الحرب الدائرة الآن في الجزائر حرب عدوانية ضد شعب الجزائر. . ويقول المثقفون: إنه في ضوء هذه الحقيقة فإن الجنود الفرنسيين غير مرغمين على الاشتراك في حرب الجزائر، وإذا ما لجأ الجنود إلى الهرب من الخدمة، فإن هروبهم لا يعتبر جريمة ضد الدولة. هذه هي المأساة التي تثير فرنسا كلها في الوقت الحاضر، وتعصف بفؤادها، وعندما يتحرك فؤاد فرنسا، فإن التاريخ سيعلن افتتاح فصل جديد من النهضة والإشراق الفكري.

لكن القضية لم تقتصر على النظريات، فقد شرع الجنود الفرنسيون، حين تأثروا بما في حرب فرنسا الاستعمارية في الجزائر من ظلم وإجحاف، يهربون من الخدمة العسكرية، وهو فرار من صفوف الاستعمار إلى صفوف الحرية، ويقف بعضهم اليوم أمام المحاكم العسكرية في فرنسا، ومن هذه القاعة، نبعث إليهم بجزيل إطرائنا لهم كأبطال يحاولون تحقيق ما لم يتحقق من واجبات الثورة الفرنسية. ولكنهم لا يقفون في قفص الاتهام وحدهم. . فإلى جانبهم يحاكم شركاؤهم الجزائريون. . إنهم في الحقيقة ليسوا بالشركاء، بل هم إخوة ورفاق، يجمعهم كفاح مشترك من أجل الحرية والسيادة.

وأود أن أحذّر الأمم المتحدة، بأن هذا الموقف الذي يقفه الجنود الفرنسيون، ليس منبثقاً عن العاطفة والحماس، إنه موقف اتخذ على أساس الدراسة الثابتة الصحيحة، التي قام بها فلاسفة فرنسا وأساتذتها وساستها، وصحافيوها، ومختلف رجالاتها. ولقد أعلن نحو من مائة وثمانين مفكراً يمثلون صفوة الفكر السياسي والثقافي في فرنسا، في بيان أصدروه، أن فرار الجنود الفرنسيين من الحرب في الجزائر، لا يعتبر خيانة لوطنهم، وإن مثل هذا الفرار يجب أن يقابل على النقيض بالاحترام الزائد. وأعلن هؤلاء المثقفون العظماء في نهاية بيانهم ما يلي:

«إننا نحترم كل من يرفض حمل السلاح ضد شعب الجزائر، ونرى له مبرراً في رفضه.

«ونحترم سلوك أولئك الفرنسيين الذي يشعرون بالنيابة عن الشعب الفرنسي، بأن من واجبهم إضفاء العون والحماية، على شعب الجزائر المضطهد، ونرى لهم مبرراً في ذلك.

«وإن قضية شعب الجزائر، التي تسهم إسهاماً حاسماً، في تحطيم النظام الاستعماري تحطيماً كاملاً، هي قضية جميع الأحرار في كل مكان».

وقد تلوّت هذه الأجزاء من البيان المعرف باسم «إعلان حق عدم الاشتراك في الحرب الجزائرية»، يا سيدي الرئيس، لأقول إن فرنسا نفسها قد بدأت تساعد شعب الجزائر في حربه التحريرية، وإن فرنسا نفسها هي التي تطلب من جنودها، أن لا يتابعوا الحرب الاستعمارية، وإن فرنسا تضرب المثل والقدوة للأمم المتحدة لتحتذي حذوها، ولا ريب في أن هذا الإعلان، سيصبح خالداً في التاريخ «كالعهد الأعظم» «Magna Carta»[1]. وسيذكره الناس تماماً كما يذكرون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذا كان مثقفو فرنسا يقفون هذا الموقف، وإذا كان الجنود الفرنسيون يهجرون قطعاتهم، وإذا كان الموظفون الفرنسيون يستقيلون من مناصبهم، تأييداً لقضية الحرية، فماذا يتحتم على دول حلف الأطلنطي أن يفعلوا للوصول بهذه الحرب في الجزائر إلى نهاية؟

وإنني لأقترح بمنتهى الجد، أن تقوم دول حلف الأطلنطي بما قام به الفرنسيون، وأنا أناشدها، أن تقترف شرف الفرار من ميدان الجزائر، حتى تقف بريئة أمام محكمة التاريخ، وإذا ما استجابت إلى نداء الحرية، فإنها تكون في استجابتها قد أسدت خدمة عظيمة لقضية السلام، وستكون هذه الخدمة أعظم، بالطبع، لو أنها حولت مساعداتها إلى شعب الجزائر وقضيته. إنها قضية جديرة بالمساعدة، كما يفعل عدد كبير من الناس في أفريقيا وآسيا وأوروبا وغيرها. ومثل هذه المساعدة التي أحثكم على التقدم بها يمكن أن تكون في كل صورة، وأن تكون في كل شيء. . ونحن نناشدكم العون العسكري، والمساعدة الاقتصادية، والتبرع للاجئين، وتقديم الكساء للأطفال، والدواء للمرضى. . أما أولئك الذين لا يستطيعون تقديم شيء، فإني أناشدهم، أضعف الإيمان، وهو أن يخصصوا يوماً للصلاة والابتهال لنصر الجزائر.

وأنا أوجه هذا النداء يا سيدي الرئيس، لا لأننا من المغرمين بالحرب، أو لأن الشعب الجزائري من دعاتها. . . فلقد فُرضت هذه الحرب على شعب الجزائر فرضاً بعد مائة وثلاثين عاماً من الاستعمار الفرنسي، ولقد لجأ هذا الشعب إليها، بعد أن فشلت جميع الوسائل السلمية التي حاولها. ومع إعلان الحرب من جانب الجزائر، صدر إعلان مماثل، بالاستعداد للتفاوض للوصول إلى تسوية سلمية على أساس مبدأ تقرير المصير. ومع البيان الذي صدر عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة، صدر بيان آخر، بالاستعداد للوصول إلى حل ديمقراطي عادل، عن طريق المفاوضات المباشرة،

(١) هو الوثيقة المشهورة التي منحها الملك يوحنا الإنكليزي للوردات البلاد عام ١٢١٥ والتي اعتبرت في ما بعد أساس الحريات في إنكلترا.

وعلى أساس تقرير المصير، ومبدأ تقرير المصير الذي أعلنه الرئيس ديغول في بيانه في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٩، هو عين المبدأ الذي يناضل الشعب الجزائري في سبيل تحقيقه، والذي تكافح الحكومة الجزائرية للوصول إليه. ومع ذلك فقد رفضت فرنسا عرض الحكومة الجزائرية للشروع في مفاوضات حرة، وجرت اتصالات في أشهر آذار/ مارس ونيسان/ أبريل وآب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٥٦ بين الجزائريين وممثلي الحكومة الفرنسية لإعداد العدة لإجراء مفاوضات رسمية، وقامت فرنسا في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام نفسه بعملية قرصنة جوية، فاختطفت الزعماء الجزائريين وهم في بعثة لإحلال السلام. . وأحبطت مساعي الوساطة التي قدمها ملك المغرب ورئيس تونس في أكثر من مناسبة. وتقدم عدد من الزعماء العالميين، والذين لا أرى ضرورة للكشف عن أسمائهم، عارضين الاستعداد للقيام بالتوفيق بصورة رسمية أو غير رسمية. واقترحت حكومة الجزائر المؤقتة من تشرين الأول/ أكتوبر في عام ١٩٥٨، في ردها على خطاب «السلام الشجاع» الذي ألقاه ديغول، الوصول إلى حل شريف عن طريق التفاوض، وأعلنت استعدادها لإيفاد ممثليها للشروع في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية. وعادت حكومة الجزائر فاقترحت في حزيران/ يونيو من عام ١٩٥٩، الإعداد لاجتماع يعقد مع فرنسا سعياً للوصول إلى حل شريف للمشكلة. وردت حكومة الجزائر في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٩ على خطاب الجنرال ديغول عن تقرير المصير، فأعلنت استعدادها، لإيفاد مبعوثيها للاتصال بالحكومة الفرنسية وبحث شروط تطبيق تقرير المصير. وحاولت الحكومة المؤقتة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٩، عن طريق وساطة ملك المغرب، البدء بالمفاوضات، وأعلنت في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه أسماء خمسة من وزرائها، للشروع في الاتصالات التمهيدية وذلك رداً على البيان الذي أصدره الجنرال ديغول.

ووجهت حكومة الجزائر المؤقتة في شباط/ فبراير عام ١٩٦٠ رسالة شخصية إلى الجنرال ديغول طلبت فيها أن يقرر ما إذا كان يرغب في استقبال موفد يحمل رسالة شخصية من الحكومة الجزائرية. وبعثت في حزيران/ يونيو من العام نفسه، كمحاولة أخيرة، وبعد خطاب الجنرال ديغول في الرابع عشر من حزيران/ يونيو، مبعوثين إلى ميلون، تمهيداً لوصول وفد جزائري رسمي إلى فرنسا.

وقد برهنت هذه المحاولة الخيرة يا سيدي الرئيس أكثر من أي شيء آخر، على أن فرنسا لا تنشد السلام، وإنما تنشد إعادة احتلال الجزائر.

وها نحن نجد بيننا هنا في هذه القاعة، المبعوثين الجزائريين بومنجل وابن يحيى، وهما على استعداد، للتحدث إليكم بصورة رسمية أو غير رسمية، عن مهزلة

ميلون، لقد عوملا كما يعامل أسرى الحرب. ولم تكن محادثات ميلون، محادثات بمعناها الصحيح، وإنما كانت بكلمات واضحة بسيطة إنذاراً، وكأن الجزائر تسعى للحصول على شروط الاستسلام. وقد أوضح البلاغ الفرنسي الرسمي الذي نشر في التاسع والعشرين من تموز/ يوليو بصراحة أن: «ممثلي الحكومة الفرنسية قد أوضحوا الظروف التي يمكن فيها إجراء المحادثات وتنظيمها». وقد أبلغ المبعوثان الجزائريان بالسلوك الذي يجب أن يتبعه رئيس الحكومة الجزائرية عند وصوله إلى فرنسا، فعليه أن يقيم حيث تطلب إليه الإقامة، وأن يعمل ما يؤمر به، وأن لا يقابل أحداً وأن لا يتحدث إلى أي إنسان، وأُفهم المبعوثان بأنه لن يقابل الرئيس ديغول إلا بعد توقيع وقف إطلاق النار.

ومن الطبيعي، يا سيدي الرئيس، أنه لشرف عظيم أن يقابل أي إنسان الرئيس ديغول، بوصفه بطلاً عظيماً من أبطال التحرير في الحرب، ولكن رئيس الحكومة الجزائرية تواقٌ لرؤية التحرير أولاً، ثم بطل التحرير ثانياً. فليس رئيس الحكومة الجزائرية، ولا غيره من الجزائريين من عبدة الأبطال. إن شعب الجزائر يعبد الحرية، في عبادته لله. وهو لن يتوقف عن إطلاق النار، لأنه واثق من حصوله على حريته. ولكن إذا قدر لمحادثات ميلون أن تفشل، فإن على مناقشاتنا في نيويورك أن تتكلل بالنجاح.

وعلى ذلك فإن النجاح الحقيقي لقضية الجزائر، وحلها الصحيح، يقومان في استقلالها، لأن السيادة الكاملة والاستقلال التام، والوحدة الإقليمية، هي العناصر التي تؤلف الحل الوحيد لقضية الجزائر، ومن حقنا أن ندهش تمام الدهشة، إذا ما رأينا الاستقلال محرّماً على الجزائر. فلقد غدت القطر الوحيد في شمال أفريقيا الذي لم يستقل بعد، وليست هناك أية دولة في شمال أفريقيا، أكثر جدارة بالاستقلال من الجزائر. ولقد كانت مراكش وتونس وليبيا والجمهورية العربية المتحدة، تعيش كلها في ظل السيطرة الأجنبية، ولكنها حصلت على استقلالها. تُرى ما هي خطيئة الجزائر حتى تُرغم على خوض الحرب للحصول على استقلالها؟ وقد وقع في هذه الدورة حادث فرض نفسه فلم يترك مجالاً لأي تردد. . وإنني أقول بأن حق شعب الجزائر، قد غدا ثابتاً وغير قابل للنقاش. ففي هذه الدورة، وهي دورة تاريخية، لأنها دورة أفريقيا، أُعلن استقلال أكثر من أربع عشرة دولة أفريقية، وقُبلت في عضوية الأمم المتحدة، وقد رحبنا بها كلها. ولم يناقش أحد منا حقها في السيادة.

فما هو السبب يا ترى في معاملة الجزائر معاملة مختلفة؟ فلماذا لا تستقل الجزائر وتُقبل في عضوية الأمم المتحدة؟ إننا نرغب رغبة أكيدة ومخلصة في معرفة السر، إذا وجدت العبقرية الكافية لدى أي إنسان ليطلعنا على هذا السر. ولقد عرضت

النيويورك تايمز في مقال افتتاحي أخير الوضع بالكلمات التالية:

«أما وقد غدت في هذا العام، خمس عشرة مستعمرة فرنسية سابقة دولاً مستقلة، فقد بات واضحاً أنه من غير المنطق أو المعقول أن تظل الجزائر، وهي أكثر تقدماً منها، محرومة من حق تقرير المصير الذي وعد به الجنرال ديغول. وليس من المعقول أيضاً بالنسبة إلى ديغول، وهو الإنسان العملي، أن يسلك في هذه القضية سلوك من يعتبرها غير ذات شأن دولي، وأن يرفض حتى مجرد البحث فيها في الأمم المتحدة».

وأنا لا أقول ما قالته **النيويورك تايمز**، بأن الجزائر أكثر تقدماً من عدد من الدول الأفريقية التي قُبلت في عضوية الأمم المتحدة، فليس ثمة من ابتهج بهذا التطور أكثر من الجزائر، التي تعتبر استقلال هذه الدول الأفريقية عيداً لها. لكنّي أتفق مع **النيويورك تايمز** في ما قالته، من أنه من غير المعقول أن نُنكر، على شعب الجزائر، ما اعترفنا به لإخوانه من الشعوب الأخرى في القارة نفسها. فما هو السبب وما هي العلة يا ترى؟

ولقد قيل إن في الجزائر مصالح فرنسية ضخمة، وأقلية فرنسية كبيرة. فدعوني أعالج هذه الأقوال، واحداً واحداً..

إن لفرنسا في الجزائر، يا سيدي الرئيس، من المصالح، ما يشبه تلك التي عكفت جميع الدول الاستعمارية على إقامتها في مستعمراتها. ولا أود الخوض في أصل هذه المصالح، وهل هي مشروعة أو غير مشروعة. ولكنني أريد أن أقول، إنه ليست هناك دولة استعمارية واحدة، وهذا يشمل فرنسا طبعاً، لم تكن لها مصالحها في البلاد غير المستقلة، ولكن هذه المصالح لم تكن في يوم ما عائقاً في طريق الاستقلال. فلقد كانت الهند الدرة الكبيرة في التاج البريطاني، ومع ذلك فقد اعترفت بريطانيا باستقلالها، محتفظة بالمصالح المشروعة التي تملكها فيها. ولا يمكن الحفاظ على المصالح الاستعمارية، ولا سيما المشروع منها، إلا عن طريق الاعتراف بالاستقلال. أما عندما يسلب الشعب حقه في الاستقلال، فإنه يثور، ويحمل السلاح، وتتعرض هذه المصالح لخطر الدمار الشامل. ولا أرى حاجة إلى نصح فرنسا في هذه القضية، فقد تلقت درساً نافعاً ومراً في الهند الصينية، هذا إذا كانت تأبه بدروس التاريخ وعبره.

وكانت الحكومة الجزائرية، مع ذلك، حريصة على القضية. فلقد أعلنت مرات ومرات، استعدادها لاحترام مصالح فرنسا المشروعة. والاستقلال لا يعني للحكومة الجزائرية العزلة، وإنما يعني مقدمة التعاون الحر مع جميع دول العالم، وبينها فرنسا.

ولقد أوضحت الحكومة الجزائرية في بيان رسمي لها أن الشعب الجزائري لا يحمل عداءً لفرنسا، وإنما يعتبر الاستعمار عدوّه الوحيد. . . ونحن نتطلع إلى تعاون صادق مع فرنسا، ونحن نضع هذا ضمن الإطار التالي: فرنسا من ناحية، والمغرب الحر من الناحية الأخرى. وفي وسع فرنسا أن تجد في المغرب «مكان الأفضلية»، في الحقل الاقتصادي، إذا قبلت فرنسا بحل عن طريق التفاوض للمشكلة الجزائرية. .

وعلينا أن لا ننسى، أن السبيل الوحيد لاحترام هذه المصالح وحمايتها هو التفاوض، أما إذا استمرت الحرب، فإنني أخشى أن يتطور الوضع إلى هند صينية أخرى، حيث تُرغم فرنسا على الخروج من البلاد، بعد أن تتحطم مصالحها كافة.

أما في درس قضية الأقلية الأوروبية، فمن الضروري استبعاد بعض الصور المشوهة، والمفاهيم الخاطئة. وإذا ما فعلنا ذلك، أصبحت المشكلة سهلة على العلاج والفهم.

والتشويه الرئيسي في هذا الموضوع، يقوم في عدد هؤلاء المستوطنين الأوروبيين وطبيعتهم، ولقد ضخمت فرنسا دائماً من عددهم وقوتهم، لاختراع حجة ضد استقلال الجزائر، وكثيراً ما سمعنا فرنسا تصل بعددهم إلى المليون ونصف المليون. والحقيقة أن هذا الرقم هو ضعف الرقم الحقيقي، فقد قدر «الإحصاء السنوي للجزائر» عدد الأوروبيين بثمانمئة وخمسين ألفاً، من مجموع عشرة ملايين هم سكان البلاد. والطريف في الموضوع، أن فرنسا تضم إلى عدد المستوطنين الفرنسيين المائة والخمسين ألفاً من يهود الجزائر. وهؤلاء اليهود ليسوا من المستوطنين وإنما هم من الجزائريين، ولقد مضى على القسم الغالب منهم، في الجزائر، أكثر من ألفي عام، ويناضل اليهود الجزائريون مع مواطنيهم الجزائريين في سبيل حرية الجزائر، ولقد تعرضوا هم أيضاً في الماضي لطغيان التمييز العنصري الفرنسي في أكثر من مناسبة. . . ويشترك يهود الجزائر، وفي ميادين القتال، وفي السجون وفي المحاكم العسكرية، مع مواطنيهم الجزائريين في المصير المشترك كشعب واحد، يناضل في سبيل الحرية.

وهناك ناحية أخرى تجب ملاحظتها وهي أن جميع الثمانمائة والخمسين ألفاً من الأوروبيين ليسوا من الفرنسيين. إنهم ينتمون إلى جنسيات مختلفة. وعندما تكون الواجبات موضع الحديث، تعتبرهم فرنسا فرنسيين، أما عند الحقوق، فإنهم أجانب غرباء. هذا هو وضعهم بالنسبة إلى فرنسا. وقد أيدت نشرة فرنسية رسمية اسمها «التعايش في الجزائر» أن هؤلاء الأوروبيين هم خليط من شعوب البحر الأبيض المتوسط، جاؤوا إلى الجزائر في مختلف العهود، وكان الإسبان أول من وصل منهم،

فأقاموا في وهران، ثم تبعهم الإيطاليون حيث تركزوا في قسنطينة فالمالطيون الذين أقاموا في الشرق. . وكتب الحجة الفرنسي المشهور، رمون إينارد، يقول في «نشرة المعلومات التي يصدرها الحاكم العام للجزائر»، «إن التقديرات تشير إلى أن واحداً وعشرين في المائة فقط من مجموع الأوروبيين في الجزائر هم من أصل فرنسي. وذكر كاتب سويدي أن «الناس في منطقة وهران، يتحدثون بالإسبانية أكثر من حديثهم بالفرنسية». وهكذا تتهاوى هذه الأسطورة عن المستوطنين الفرنسيين إلى الحضيض، ولا يمثل هؤلاء المستوطنون لفرنسا أكثر من مخلب قط، لفرض سيطرتها الدائمة على الجزائر.

وسواء أكان هؤلاء المستوطنون فرنسيين أو إسباناً أو إيطاليين أو مالطيين، فليس من حقهم أن يؤلفوا مشكلة، وحتى لو كانوا جميعاً من الفرنسيين في الصميم، فوضعهم لا يثير أية صعوبة. فالمجال فسيح أمامهم لاختيار أحد سبيلين: ففي استطاعتهم أولاً، أن يكونوا جزائريين، وهذا حق طبيعي لهم، فهم جزائريون ولدوا في الجزائر، ولهم الحق في كل ما في الرعوية الجزائرية من حقوق، من دون أي تمييز على أي أساس من الأسس. وفي استطاعتهم ثانياً، أن يؤثروا البقاء كمواطنين فرنسيين وأن يمنحوا حق الإقامة في الجزائر، وأن يمارسوا بحرية كل نشاط مشروع في أي سبيل من سبل الحياة في الجزائر، ضمن نطاق القانون.

ومهما كان اختيار هؤلاء الأوروبيين فهناك حقيقة مهمة، يجب أن لا تغيب عن أذهاننا، هي أنه لن يكون هناك تمييز في الجزائر على أي أساس من الأسس. وليس ثمة من سبب يدعو الأوروبيين إلى البقاء كأقلية، ففي وسعهم أن يكونوا جزائريين من كل ناحية، وأن يتمتعوا باستقلال الجزائر في قرارة قلوبهم تماماً كما يتمتع الأمريكيون باستقلال بلادهم، على الرغم من جذورهم الفرنسية أو الإيطالية أو الإسبانية. وبالطبع لن يكون من حقهم المطالبة بامتيازات خاصة في الجزائر المستقلة، كما ليس من حق الأمريكيين، من ذوي الجذور الفرنسية أو الإيطالية أو الإسبانية، المطالبة بمثل هذه الامتيازات، وسيقوم مقياس الحياة في الجزائر المستقلة على المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص.

وليست هذه التأكيدات صادرة عني يا سيدي الرئيس، بل إنها تمثل الموقف الذي أعلنته حكومة الجزائر في كل مناسبة. فقد أعلنت جبهة التحرير الوطني الجزائري في السادس عشر من نيسان/ أبريل عام ١٩٥٦ ما يلي:

«ستتمتع الأقلية الأوروبية في الدولة الجزائرية الحرة، بالمساواة الكاملة في الحقوق والالتزامات، دون أن تمييز من أي نوع».

وأعلنت جبهة التحرير في بيان آخر أصدرته في العشرين من آب/ أغسطس عام ١٩٥٦ ما يلي:

«الثورة الجزائرية ليست حرباً أهلية أو دينية، إنها تريد أن تقيم جمهورية اشتراكية وديمقراطية تؤمّن المساواة الحقيقية بين جميع المواطنين، وفي بلاد واحدة دون أي تمييز».

وفي أول بيان وزاري أصدرته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أعلنت ما نصه:

«من المؤكد، أنه بعد تحرر الجزائر من المستعمرين، لن يكون ثمة مواطنون من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، ولن تقوم الجمهورية الجزائرية بأي تمييز بسبب العنصر أو الدين بالنسبة إلى أولئك الراغبين في البقاء كجزائريين... إن جميع المصالح المشروعة ستصان وتحفظ».

وهكذا لم تألُ الحكومة الجزائرية جهداً، ولم تضع فرصة، في تأكيد سياستها في قضية الأوروبيين في الجزائر، أو الفرنسيين في الجزائر، إذا شئتم هذه التسمية. ولقد وجّه رئيس الحكومة الجزائرية في السابع عشر من شباط/ فبراير عام ١٩٦٠، نداء مؤثراً إلى الأوروبيين ضمّنه العبارات التالية:

«إن الجزائر ملك للجميع. ولقد مضت أجيال عدة، وأنتم تطلقون على أنفسكم اسم الجزائريين، فمن ينكر عليكم هذا اللقب؟ إن الجزائر، للجزائريين جميعاً، مهما كان أصلهم. وهذه القاعدة ليست أسطورة إنها حقيقة حية، ترتكز إلى حياة مشتركة. وسيتوافر في الجمهورية الجزائرية التي سنقوم ببنائها معاً، المجال للجميع، والعمل للجميع.. ونحن نريد منكم الاشتراك في هذا البناء».

فهل ينتظر، يا سيدي الرئيس، من الشعب الجزائري، أي شيء آخر، يعرضه بعد هذه البيانات الصادقة، وبعد هذا الموقف الديمقراطي الذي تقفه حكومته؟ إنه أكثر المواقف التي يمكن حكومة مسؤولة أن تقفها سخاء وشهامة. وقد أسميته بالسخاء والشهامة، لأنني لا أريد أن أفتح الفصل المؤلم من انتزاع أملاك الشعب الجزائري الذي تعرّض له الشعب الجزائري في الماضي، وإذا ما تحقق الاستقلال، فسيظل هذا الفصل مغلقاً إلى الأبد.

وعلينا أن لا نبدي أي اكتراث، في هذا الصدد، بما يقوم به من يوصفون بالمتطرفين الفرنسيين في الجزائر من اضطراب ومعارضة. إنهم لا يمثلون إلا أقلية لا يؤبه لها. أما بقية الأوروبيين فيؤثرون العيش بسلام وطمأنينة في الجزائر، وسينعمون

بالسلام حتماً. أما هؤلاء المتطرفون فقد أفسدهم تدليل بعض الدوائر العسكرية في فرنسا، وعندما يعترف بالاستقلال للجزائر، فإن سلوك هؤلاء المتطرفين سيتبدل، فلن يعود لهم أمل في امتيازات أو استثناءات، ولن يطمعوا في حماية هذه الامتيازات والاستثناءات. ولن يسود في دولة الجزائر المستقلة، وذات السيادة الكاملة، إلا شعار فرنسا العظيم: «الحرية والإخاء والمساواة».

ولإغلاق هذا الفصل المؤلم إلى الأبد، يتحتم على الأمم المتحدة، أن تلعب دورها في فتح فصل جديد، دائم الإشراق والإشعاع. وليس في وسع الأمم المتحدة أن تشهد حرباً، وأن تكتفي بالجلوس، وقد مدت ساقيها، وطوت ذراعيها، ليس في مِكْنة الأمم المتحدة أن ترى كارثة تحل بشعب كامل، وأن تقبع في برج عاجي من التجاهل وعدم الاكتراث. فمصير عشرة ملايين من إخوانكم، وكرامتهم، ووجودهم في الحاضر والمستقبل، تتعرض كلها للخطر، ويتعرض للخطر أيضاً، سلام المنطقة وطمأنينتها.

وعلينا أن نرى الدور الذي ستلعبه الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠، والذي سيقدر له أن يحذف مشكلة الجزائر من جدول أعمالنا لعام ١٩٦١.

وإنني لأقول يا سيدي الرئيس، إننا تعلمنا الكثير أثناء مناقشاتنا لهذا الموضوع طيلة السنوات الست الماضية. إنني لأبتهل إلى الله، أن يكون مرشدنا ما تعلمناه، وأن يكون حافزنا ما نصبو إليه، وأن يكون نافعنا ما حصلنا عيه.. وإنني أدّعي، ولي الحق في ذلك، أننا كسبنا الكثير من الخبرة في موقف فرنسا السياسي والنفساني تجاه مشكلة الجزائر. وليس في مكنتنا أن ننكر أن الجنرال ديغول قد عبر نهر الروبيكون[٢] كما لم يعبره غيره من قبل. ولكن الجسر الذي أقامه يتأرجح في جميع الاتجاهات. ومن واجب الأمم المتحدة أن تقيم جسراً ثابتاً، تستطيع الحرية والديمقراطية، الانتقال عليه بأمان إلى الجزائر، حيث يقوم دور الأمم المتحدة، وقد نعود بذاكرتنا إلى أن الرئيس ديغول عازم على طرح القضية كلها أمام فرنسا لتقريرها، فهناك استفتاء شعبي يوشك أن يجري..

وفي وسعنا، هنا في الأمم المتحدة، أن نأخذ علماً بهذه الحقيقة.. فالاستفتاء الفرنسي، قضية داخلية، لا علاقة لها بمشاوراتنا، ويجب أن لا تؤثر على سير عملنا. لقد أحس ديغول أن سلطته في بلاده قد غدت موضع التحدي، فأراد أن

(٢) الروبيكون نهر صغير في شمال إيطاليا يصب في الأدرياتيك وكان يؤلف الحد الفاصل بين رومة ومقاطعاتها في العهد الروماني. وقد عبره يوليوس قيصر عام ٤٩ قبل الميلاد على رأس جيشه لإعلانه الحرب ضد مجلس الشيوخ الروماني، وغدت لعبور النهر شهرة تاريخية.

يضمن ثقة فرنسا به، أو يتأكد من رغبات فرنسا في قضية الجزائر. إن جماهير الشعب في فرنسا، كغيرها من الجماهير، إذا تركت إلى غرائزها، تؤيد الحرية. ولكن مهما كانت نتيجة هذا الاستفتاء، فإن حق الجزائر، في تقرير المصير، يظل قائماً لا يقبل التحدي. وحق شعب الجزائر، في الاستقلال، لا ينبثق من رغبات فرنسا، ولا يمكن أن يتأثر بأية صورة من الصور باستفتاء الرئيس ديغول. وسنفرح بالطبع إذا أيدت فرنسا استقلال الجزائر، ولكننا لن نحيد عن أهدافنا أو نتوقف عن العمل هنا في الأمم المتحدة، إذا آثرت فرنسا الاقتراع بصورة مغايرة. لأن رغبة الجزائر هي الأمر المهم، إنها القاعدة، بل القاعدة الوحيدة. ولذا فإن على الأمم المتحدة أن تُجري استفتاء في الجزائر لتتأكد من رغبات شعبها قي أجواء من الحرية والهدوء والنظام.

وقد اقترحت استفتاء شعبياً تقوم به الأمم المتحدة، لأننا نريد أن نكون منصفين مع الجميع، وعلينا أن نعدل مع الكل، وأن نمد يد المساواة للجميع. إن فرنسا طرف في القضية، بل إنها طرف في الصراع، وليس من المعقول أن نَكِل مصير الجزائر إلى أيدي فرنسا، إن الجزائر في حالة حرب مع فرنسا، ومن الغبن الصارخ للعدالة أن ندع استفتاء الجزائر تحت رحمة فرنسا.

والإدارة كلها في الجزائر من الناحية الثانية معادية تمام العداء لشعب الجزائر ولآماله القومية. إنها إدارة استعمارية، وهل سبق لأية إدارة استعمارية أن كانت عاجلة ومنصفة مع شعب مستعمر؟

ومن الناحية الثالثة، فإن الجيش الفرنسي وقوات الأمن في الجزائر، قد أشبعا بنزعة الكراهية لمبدأ حق تقرير المصير. وقد بعث وزير حربية فرنسا برسالة إلى القائد الفرنسي العام في الجزائر يقول: «وعندما يتم تنظيم مستقبل الجزائر السياسي، سيظل الجيش في الجزائر، لأداء رسالته الخالدة وهي الدفاع المشترك عن فرنسا والجزائر». وإذا ما تفهّمنا هذه الرسالة الموجهة إلى الجيش الفرنسي في الجزائر، فكيف يمكننا أن نثق بأن الاستفتاء الذي ستجريه فرنسا سيكون حراً. وهناك حقيقة أخرى، وهي أن كل جندي فرنسي يذهب إلى الحرب في الجزائر، يسلّم كُتيباً، يحمل في صدره بياناً يقول: «إن الجزائر لا تستحق القومية المستقلة، وإن الجزائريين هم من المواطنين الفرنسيين». وفي حال مثل هذه التعليمات، كيف يمكننا يا سيدي الرئيس أن نثق بأن استفتاء في ظل فرنسا يمكن أن يكون حراً؟

وقد أقسمت الحكومة الفرنسية من الناحية الثالثة على محاربة مبدأ تقرير المصير محاربة عنيدة. لقد ذكر المسيو دوبريه رئيس وزراء فرنسا في تعليماته التي وجهها إلى

المقيم الفرنسي العام في الجزائر، التوجيهات التالية، «إن النقطة الرئيسية، هي أن نتبع كل سبيل ممكن لضمان الاقتراع ضد الانفصال، وانتصار الوحدة الوثيقة مع فرنسا». ومع مثل هذه التوجيهات التي تصدر عن رئيس وزراء فرنسا، كيف يمكننا يا سيدي الرئيس أن نثق بأن أي استفتاء تجريه فرنسا يمكن أن يكون حراً؟!

وللرئيس ديغول، من الناحية الرابعة، وهذا أمر مهم للغاية، مفهوم خاص، وتعريف معين، وتطبيق نموذجي لمبدأ تقرير المصير، وهي عوامل تنزع من مبدأ تقرير المصير كل ما فيه من لحم وعظم وأعصاب. وقد تحدث الرئيس ديغول في بيانه في شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٩ إلى الجزائريين «كأفراد» وأنكر الحقيقة التاريخية بوجود وحدة وسيادة جزائريتين. وقد هدد الجزائريين بأنهم إذا آثروا الاستقلال، فسيعانون الفاقة والفوضى والمذابح والديكتاتورية الشيوعية، أما إذا آثروا الاتحاد مع فرنسا فقد منّاهم بالجوائز، ووعد الفرنسيين بالتقسيم وشطر الصحراء عن الجزائر، والاستيلاء على ما فيها من ثروات طبيعية!!

وقد حسر الرئيس ديغول في بيانات متوالية، النقاب عن تعريفات أخرى لمبدأ تقرير المصير كما يراه.. وقد أعلن في رسالة وجهها إلى القوات المسلحة في الجزائر «أن من الضروري في الوقت الراهن.. إعطاء الجزائريين كل سبب أدبي ومادي، يحملهم على الرغبة في الاتحاد مع فرنسا»، وأعلن الرئيس ديغول أيضاً في إحدى جولاته: «إننا نريد السلام في الجزائر لأننا نريد أولاً الاحتفاظ بفرنسا فيها ولكن بظروف مغايرة تماماً». ومع مثل هذه البيانات الصادرة عن الرئيس ديغول كيف يمكننا أن نثق بأن الاستفتاء في ظل فرنسا يمكن أن يكون حراً.

وحتى في غضون هذه الدورة، يا سيدي الرئيس، فإن الرئيس ديغول قد أقام الدليل الشامل، على أن أي استفتاء، في ظل فرنسا، سيكون بطبيعة الأمر خالياً من الحرية، وغارقاً في اللاشرعية. وقبل شهر واحد، أي في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٠ ألقى الجنرال ديغول خطاباً قال فيه: «سنقوم بالإجراءات اللازمة، لحماية أولئك الجزائريين الذي يؤثرون البقاء كفرنسيين من ناحية، ولضمان مصالحنا من الناحية الثانية». أوَلا يكشف هذا القول، يا سيدي الرئيس، عن الرغبة في تقسيم الجزائر؟!

يضاف إلى هذا أن الرئيس ديغول أشار إلى رجال الحكومة الجزائرية بأنهم «أولئك الزعماء الثوريون الذي عاشوا خارج الجزائر، مدة ستة أعوام». وأنهم يتخذون مواقفهم «وكأنهم قد عيّنوا، مسبقاً مني، كحكام للجزائر». وإن هذا البيان غير منصف يا سيدي الرئيس، لا لحكومة الجزائر، ولا لسجل الجنرال ديغول

المجيد، بوصفه زعيم حركة التحرر في فرنسا. لقد كان الجنرال ديغول نفسه بعيداً عن فرنسا عدة سنوات يقود حركة التحرر من لندن وأفريقيا، وإن عمله هذا مصدر فخار له لا مصدر عيب وعار. وأرى لزاماً عليّ أن أقول من الناحية الأخرى إن حكومة الجزائر، لم تحاول أن تعيّن لتحكم الجزائر، فإن وزراء الجزائر يريدون أن يختارهم شعبهم، لا أن يعيّنهم الرئيس ديغول، وهدفهم هو استقلال بلادهم، سواء اختارهم شعبهم أو لم يختره، تماماً كم فعل الجنرال ديغول عندما ناضل لتحرير فرنسا، قبل أن تختاره فرنسا حاكماً لها. ولو كان همّ الوزراء الجزائريين منصرفاً إلى أن يعيّنوا كحكام للجزائر، لما قادوا الحرب الجزائرية، فهناك طريق أسهل، وبثمن أبخس، وهو أن يكونوا كويزليين أو فيشيين[٣]، ولكنهم آثروا أن يكونوا مواطنين جزائريين، أو طبقاً للتعبير الفرنسي، ديغوليين، يكافحون لتحرير بلادهم من آخر مظاهر الاستعمار الفرنسي.

ويتحدث الرئيس ديغول أيضاً في خطابه عن الجزائر الجزائرية. ولكن من الواضح، من إشاراته، أنه يقبع في مؤخرة عقل فرنسا وقلبها، جزائر فرنسية خاصة، أي إنها ستكون طرازاً آخر من حكومة فيشي على الأرض الجزائرية، مستعدة للاقتراع بصوتها كما قال الجنرال ديغول «لتحويل الوضع الواقع إلى وضع قانوني. وهذا الوضع، هو الجزائر، التي أعتقد بجماع فؤادي وعصارة فكري، أنها ستؤثر الاتحاد مع فرنسا». هذه هي كلمات الرئيس ديغول نفسه، لا كما ترجمتها من الفرنسية أو كما ترجمتها **النيويورك تايمز**، إنه النص الذي جاءنا بالبريد من سفارة فرنسا، مكتب الصحافة والمعلومات، برقم ٩٧٢ الشارع الخامس ـ نيويورك، وإزاء مثل هذا البيان الصادر عن الرئيس ديغول، كيف يسعنا يا سيدي الرئيس، أن نثق بأن الاستفتاء الذي ستجريه فرنسا سيكون استفتاء شعبياً حراً؟

وبالنظر إلى جميع هذه الاعتبارات، يا سيدي الرئيس، يجب أن يكون استفتاء الجزائر تحت إشراف الأمم المتحدة مباشرة. وإذا كانت فرنسا مخلصة، ونحن نأمل في أنها ستكون مخلصة، فلن يكون ثمة اعتراض على قيام الأمم المتحدة بإجراء الاستفتاء. أما إذا كانت فرنسا تبيّت لخطط معينة، كما يعتقد بعضنا، فإن هذا سبب كاف ليحمل الأمم المتحدة على التدخل، لأن هذا هو الضمانة الوحيدة لحرية الاختيار، وسلامة الاستفتاء. .

وأنا مخوّل من حكومة الجزائر المؤقتة، في هذا الصدد، أن أقول بالنيابة عنها،

(٣) نسبة إلى كويز لنغ النرويج وحكومة فيشي الفرنسية، اللذين تعاونا مع الألمان في الحرب وأصبحا رمزاً للخيانة.

إنها تقبل نتيجة أي استفتاء حر في الجزائر، تنظمه الأمم المتحدة، شريطة أن يتحرر هذا الاستفتاء من كل ضغط، ووعد ووعيد، من أي نوع، يصدر عن الفرنسيين في الجزائر. وإذا كانت النتيجة الدمج أو الاتحاد، فإننا سنقبل الاختيار، أما إذا ما كانت النتيجة الاستقلال، وهو ما نحن واثقون منه، فعلى فرنسا أن تقبل بها، وأن تترك شعب الجزائر حراً يقرر مصيره.

وأود أن أؤكد أيضاً، أن ليس ثمة ما يدعو فرنسا إلى معارضة استفتاء الأمم المتحدة. ذلك أن تعبير الاستفتاء نفسه مستمد من الفرنسية، وقد طبق الاستفتاء في عهد نابليون الثالث في إمارتيْ سافوي ونيس وفي دوفيان شمال إيطاليا، واقترح مؤتمر الصلح في عام ١٩١٩ إجراء سبعة عشر استفتاء. وأسفر استفتاء السار في عام ١٩٣٥ عن عودته إلى ألمانيا، واقترع السار في استفتاء عام ١٩٤٧ على العودة إلى فرنسا. وكانت هذه الاستفتاءات تجري دائماً بصورة دولية لا قومية، وتحت إشراف دولي.

وهناك سبب آخر يدعو إلى إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، إذ إن الجزائر لم تكن في يوم ما فرنسية، ولن تكون فرنسية. وقد فشلت مائة وثلاثون عاماً من «الفرنسة» في إيجاد الجزائر الفرنسية، وقد حان الوقت للاعتراف بالحقيقة التاريخية، وهي أن الجزائر كانت وستظل بلاداً عربية، وجزءاً لا يتجزأ من القارة الأفريقية.

وأود، عند التأكيد على ضرورة إجراء استفتاء الأمم المتحدة، أن أذكركم بأن الرئيس ديغول في بيانه في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٩، الذي أكده ببيانه في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٠ قد أعلن أنه سيدعو ممثلين من أوساط الصحافيين ودوائر المعلومات من جميع أنحاء العالم للمجيء كمراقبين، ليشهدوا صحة الاستفتاء. ولا ريب في أن هذا العرض يتيح أساساً أصدق لو تم الاستفتاء على أيدي الأمم المتحدة، فإذا كانت فرنسا تقبل الصحافيين كمراقبين، فلماذا لا تقبل أن يتولى المستر همرشولد العملية بنفسه؟ فالمستر همرشولد يتمتع بثقة فرنسا وحكومة الجزائر، ودول أفريقيا والأمم المتحدة.

وأود أن أختم كلامي في النهاية، يا سيدي الرئيس، بأقوال مستقاة من أحد كبار القادة الأحياء، إنه زعيم عظيم، على وشك أن يصنع التاريخ، إذا ما عجزتم عن معرفة اسمه، فسأذكر هذا الاسم في النهاية.

فقد تحدث هذا الزعيم العظيم عن الجزائر فقال: «إن القوة المفردة العظيمة في العالم اليوم، ليست هي الشيوعية أو الرأسمالية، لا ولا القنبلة الهيدروجينية أو

الصاروخ الموجه، وإنما هي رغبة الإنسان الخالدة في أن يعيش حراً مستقلاً».

وقال هذا الزعيم العظيم، حاثّاً شعبه على كفاح الاستعمار «وفي هذا الاختبار، ستتعرض بلادنا للحكم الناقد من ملايين المحايدين وغير الملتزمين في آسيا وأفريقيا.. وإذا فشلنا في مواجهة هذا التحدّي.. من الاستعمار الغربي، فلن يكون في مكنة أي عون خارجي أو أي تضخم في الأسلحة أن يحول دون نكسات أخرى تُمنى بها سلامتنا».

وتحدّث هذا الزعيم العظيم، بصورة خاصة عن الجزائر فقال: «هناك حالات عدة من التصادم بين الاستقلال والاستعمار في العالم الغربي، ولعل من أبرز هذه الاصطدامات وأكثرها حراجة اليوم، قضية الجزائر».

وتحدث عن حلف الأطلنطي فقال: «إن حرب الجزائر، التي يشتبك فيها أكثر من أربعمائة ألف جندي فرنسي، قد نَزَعت من قوات حلف الأطلنطي كل إمكاناتها».

وأشار الرجل الزعيم إلى شرور حرب الجزائر فقال: «لقد أثَّرت على موقفنا في عيون العالم الحر، كما أثَّرت على قيادتنا للنضال لإبقاء هذا العالم حراً، وعلى سمعتنا وسلامتنا».

وأشار إلى أثر الحرب على فرنسا، فقال: «لقد استنزفت حرب الجزائر بالاستمرار من فرنسا رجالها ومواردها، وأفقدت إحدى حليفاتنا القديمات والمهمات روحها وحيويتها»..

واتّقد الزعيم العظيم غضباً عندما أكّد الشعبية الدولية لمشكلة الجزائر فقال: «لا، إن الجزائر، لم تعد مشكلة تهم فرنسا وحدها، ولن تكون كذلك مرة ثانية».

وقال في معرض تصحيح الخطأ الشائع عن رقم الأوروبيين في الجزائر ما نصه: «يقال إن السكان الفرنسيين يبلغون المليون عدداً، وكأنهم إذا عدّوا عداً دقيقاً وصحيحاً، لم يتجاوز تعدادهم السبعمائة ألف».

وأشار الرجل العظيم إلى قضية المفاوضات فقال: «إنني أرى أن من واجب فرنسا أن تسير في المفاوضات مع الوطنيين على أساس الاستقلال».

واستشاط الزعيم العظيم غيظاً عندما تحدث عن مساعدات أمريكا العسكرية لفرنسا فقال: «وبدلاً من أن نُسهم بجهودنا للوصول إلى وقف إطلاق النار وتحقيق تسوية، نرى المعدات العسكرية الأمريكية، ولا سيما طائرات الهيلوكوبتر تبتاع من هذه البلاد.. لتستخدم ضد الثائرين..»

واستنكر الزعيم الكبير، سجل الولايات المتحدة في موضوع الجزائر فقال: «إنه ليس بالسجل الذي ننظر إليه بعين الزهو، عندما يقترب يوم الاستقلال.. فسجل الولايات المتحدة في قضية الجزائر، سجل تراجع عن مبادئ الاستقلال ومناهضة الاستعمار..»

وتذكّر الرجل الكبير تسامح الجزائر فقال: «وأنا لا أعتقد أنه عندما يتم وضع تسوية، فإن أي فرنسي هناك سيطرد من البلاد أو تنتزع منه ممتلكاته».

وتوجه بكلمة نصح إلى فرنسا والدول الغربية فقال: «وسواء أحبت فرنسا ذلك أو لم تحبه، وسواء قبلت به أم لم تقبل، وسواء تلقت تأييدنا أو لم تتلقه، فإن ممتلكاتها عبر البحار، ستحطم أغلالها، وتنظر بعين الشك إلى الدول الغربية، التي عرقلت خطواتها نحو الاستقلال».

ودافع الزعيم العظيم عن استقلال الجزائر فقال: «ويجب أن لا تحول الكياسة مهما توافرت، بين فرنسا وبين الولايات المتحدة، وبين رؤية الحقيقة، وهي أنه إذا أرادت فرنسا أن يكون لها نفوذ في شمال أفريقيا.. فإن الخطوة الأساسية الأولى التي يجب أن تخطوها، هي أن تعطي الجزائر استقلالها كما سبق لها أن فعلت مع تونس ومراكش».

إن هذا الزعيم العظيم، يا سيدي الرئيس، هو الرئيس المنتخب، المستر كنيدي. وهذه الاقتباسات التي تلوتها، مستقاة من خطاب ألقاه في مجلس الشيوخ في الثاني من أيار/ مايو عام ١٩٥٧، وهو خطاب لا يقل في طوله وإسهابه عن خطابي اليوم. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأقدم أوفر الاحترام لهذا الزعيم الكبير، على التأييد العظيم الذي قدمه لقضية الجزائر.

ولكنني لم أستخدم هذه الاقتباسات، رغبة مني في مجرد تلاوتها، لقد قرأتها لأطلب إلى زملائنا من وفود الدول الغربية، أن يؤيدوا استقلال الجزائر، وأقول «أطلب» لأنني بعد أن سمعت هذا البيان القوي من المستر كنيدي، أصبح من حقنا أن نطلب إليكم مساندة حرية الجزائر.

وإنني أوجه الكلام الآن إلى الدول الغربية، لأن هذه الدول، على حد تعبير المستر كنيدي هي التي تعرقل استقلال الجزائر، وعندما نؤكد المطالبة باستقلال الجزائر، يقول البعض منكم إننا من المتطرفين، وإننا غلاظ القلوب، ودعاة حرب. ولكن ها هو بيان المستر كنيدي أمامكم، وهو يتحدث باللغة نفسها والأسلوب نفسه، وقد حان الوقت ليترجم هذا البيان..

وأنا لم أوجه كلامي إلى الكتلة السوفياتية، لأن هذه الكتلة أيدت قضية الجزائر منذ عرضت على الأمم المتحدة لأول مرة، واستمرت في تأييدها من دون تحفظ، ومثل هذا التأييد سواء أكانت له دوافعه أو لم تكن، جدير بالإعجاب والثناء. والأسوأ بالنسبة إليكم أن تقفوا إلى جانب الاستعمار في الوقت الذي تزعمون فيه أنكم تمثلون العالم الحر.

وإنني أتحدّاكم مثل هذا التحدي الفظ، لأن الآلام التي يعانيها شعب الجزائر مغرقة في الوحشية، ولا تأذن بالكلمات الناعمات. .

وفي هذا التحدي، الذي أضعه أمام الغرب، وجهاً لوجه، وبصراحة، أود من هذه الدول الغربية، أن تذكر أن زعيمها العظيم، زعيم الدول الغربية، قد لخص القضية بوضوح، وحتم عليها الاختيار بين الاستقلال أو الاستعمار.

وإني لأتضرع إلى الله يا سيدي الرئيس أن يختار الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الوقوف إلى جانب الاستقلال.

إن مثل هذا الاتجاه، يا سيدي الرئيس، جدير بالأمم المتحدة وبقضية السلام، وقضية الكرامة الإنسانية.

هذا هو أملنا، وهذا محط ثقتنا، وموضوع ابتهالنا.

(٧)

نص الخطاب الذي ألقاه الشقيري في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة، إبّان الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٦١

أرقام وحقائق

سيدي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

لقد وصلنا الآن إلى مرحلة التقرير، وليس في رأيي أن أعود إلى المناقشة العامة، ومشروع القرار المعروض على اللجنة (A/Spc/L. 61) ذو طابع محدود، ولذا سأحاول التقيد ضمن حدوده، من دون الخوض في أية مناقشات سياسية أو في أية مواضيع غريبة عن جوهره.

وأود أن أحصر حديثي من ناحية جميع القضايا التي انطوى عليها مشروع القرار، في موضوع ممتلكات اللاجئين. ولما كنا لسنا في معرض التصرف نهائياً بهذه القضية في الدورة الراهنة، ولما كان الكثير منها سيؤجل إلى الدورة المقبلة، فلقد رأيت لزاماً علي أن أنقل إلى الدول الأعضاء في هذه المنظمة، عن طريق وفودها المحترمة، بياناً معززاً بالأرقام عن هذه القضية، ولا ريب في أن هذا البيان سيساعدنا كثيراً في معالجة الموضوع علاجاً يقوم على التفهم في دورة الخريف المقبلة. وسيضمن هذا البيان في الوقت نفسه سد الحاجة إلى إطلاع اللجنة الموقرة على الحقائق الأساسية المتعلقة بالموضوع، بحيث نتمكن من تفهّم القرار المعروض على اللجنة تفهماً أشد، وأقوى.

وعلى الرغم مما قد يبدو في الموضوع من تعقيد، إلا أنه بسيط كل البساطة، وبريء كل البراءة، ولا تحتاج القضية إلى الشرح والبيان، بسبب ما فيها من تعقيد، قد يبدو متأصلاً وفطرياً وطبيعياً. لكن الحقيقة أن المشكلة قد تبدو في ظاهرها معقدة

وصعبة على الحل، بسبب ما يرافقها من جهل، أو سوء تصوير نتيجة الحملات الدعائية الصهيونية الشديدة. وقد يرجع هذا التعقيد الظاهري من ناحية أخرى، إلى أن الدول الوافدة إلينا حديثاً هنا، والتي هلّلنا لاستقلالها، كانت منشغلة بحركات تحررها، حتى إنها لم تتوافر لديها الفرصة، للتوغل عميقاً في درس القضية. وقد تكون الدول الأعضاء القديمة، قد نسيت الكثير من هذه الحقائق بسبب هذا الفيض الضخم من السجلات والتقارير، ومختلف أنواع المطبوعات عن مشكلة فلسطين. ولكننا إذا تطلعنا إلى هذه القضية بالمنظار الصحيح الذي يجب أن نتطلع به إليها، بدت لنا بسيطة للغاية وبدائية. وإذا ما عرضت الحقائق عرضاً صحيحاً، كان في وسع أي إنسان عادي أن يحدد موقفه من القضية بنزاهة وإنصاف وعدل وأمانة. ولن تكونوا أيها السادة آنذاك في حاجة إلى الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة أو مبادئ القانون الدولي، لأن المسألة تغدو بسيطة للغاية بحيث يستطيع حتى رجل الشارع نفسه، أن يستوعبها في عقله، وأن يحكم عليها بضميره.

وتتلخص القضية كلها في سؤال واحد: ترى ما هي ممتلكات اللاجئين؟ وأنا لا أرمي إلى استفزاز مشاعركم، واستثارة عواطفكم، فلكل منكم أيها السادة ممتلكاته التي يتعلق بها، ويتصل بها اتصالاً وثيقاً. وهذه الممتلكات حتى لو لم تكن ذات قيمة مادية كبيرة، عزيزة عليكم، فبعضها يحمل لكم شيئاً من ذكرياتكم الحلوة، وبعضها يتصل بارتباطات ثمينة، قد ترجع إلى عدة قرون. وأنا لا أريد الحديث إليكم في موضوع ممتلكات اللاجئين على هذا النحو، أو من هذا الاتجاه.

سأعرض عليكم الحقائق من دون عاطفة، والأرقام من دون مشاعر، ولا أستطيع مع ذلك أن أنكر، أن هذه الحقائق رغم برودتها، لا تخلو من الأحاسيس الدافئة. ذلك أن الأرقام، رغم ما قد يبدو عليها من ثلوجة وجمود، هي أرض دافئة للإثارة والحماس، وهذا ليس ناجماً عن خطأ مني أو من الأرقام والحقائق، لأن القضية كلها، بطبيعتها، وبتقديراتها، وبأوضاعها الراهنة، مأساة، وكارثة، ومصيبة.

ولكن دعوني أقُل لكم منذ البداية، وقبل الدخول في الأرقام والتفاصيل، والإحصاءات، أن ممتلكات اللاجئين شيء يعدو حدود التقدير والتقييم، لأنها لا تقبل أي تقدير، إذ من المستحيل، إنسانياً، أن يتحدث الإنسان بالأرقام عن قيمة ممتلكات اللاجئين. وأعتقد أن تعبير «الامتلاك»، ليس وافياً بالقصد ولا مناسباً، فهذا التعبير، مهما كانت ضخامة الممتلكات واتساعها، يمت إلى الأفراد، أما في قضيتنا فإن الممتلكات موضوع البحث، تمت إلى مليون لاجئ. . . إلى شعب كامل بأسره، فهي الإرث الكامل، لشعب كامل.

وهكذا فإن القضية التي يتناولها القرار ليست ممتلكات فردية لمجموعة من

الرجال والنساء، بل إنها ثروات بكاملها، تم جمعها عبر القرون والأجيال التي يعيها التاريخ. وطالما تدخلت الأمم المتحدة في مناسبات عدة لحماية حقوق الأفراد الإنسانية، ورغم أن القانون الدولي لا ينطبق على الأفراد إلا أن الأفراد وجدوا من عناية الأمم المتحدة بقدر ما لهم من تأثير على العلاقات الدولية. ولقد تدخلت الأمم المتحدة، إن خطأً أو صواباً، في قضية الكاردينال منتزنيّ، رئيس الطائفة الكاثوليكية في المجر، كما تدخلت أيضاً، إن خطأ أو صواباً، في قضية الأحد عشر طياراً، الذين احتجزتهم الصين الشيوعية. وجميع هذه القضايا كانت مشاكل فردية، ولكن دراستها احتلت سجلات الأمم المتحدة التي امتلأت بها.

أما في هذه القضية، فأنتم مدعوون لحماية ثروة تمت لمليون انسان، ولا تقدر بثمن، يعيشون الآن على إحسان العالم وصدقته، ويحيون منذ أربعة عشر عاماً حياة النفي والتشريد.

وتمثل ممتلكات اللاجئين بتعبير عام، ثروة خرافية، أو إذا شئنا استخدام تعبير مألوف، ثروة لا تصدق، فاللاجئون الذين يعيشون الآن في خيام الأمم المتحدة، يملكون مدناً بكاملها في بلادهم. ويكفيني أن أذكر على سبيل المثال، يافا، وعكا، واللد، والرملة، وبيسان، والمجدل، والناصرة، وشفا عمرو، من دون أن أذكر القدس، وفي صفد وطبريا وحيفا، فإن الممتلكات العربية فيها هي الكبرى. ويملك العرب أيضاً ما لا يقل عن ٣٨٨ بلدة وقرية بالإضافة إلى أجزاء من ٩٤ مدينة وبلدة أخرى. ويملكون على الأقل مئة ألف حانوت بالإضافة إلى مئات المؤسسات الصناعية والزراعية، وكان العرب ينتجون ثمانين في المئة من محصول البلاد في الحبوب و(٩٨) في المئة من محصول زيتونها، و(٧٥) في المئة من محصول حمضياتها. كما يملك العرب من بساتين البرتقال، وهي عماد ثروة البلاد، مالا يقل عن مائة وعشرين ألف دونم من الأرض المزروعة، ويبلغ ناتج البرتقال العربي مليوناً وربع المليون من الصناديق في كل عام، وهي تعادل ملايين الدولارات في الأسواق العالمية. وبرتقال يافا، الذي تجدونه في كل مكان في العالم، ملك للعرب، بل هو ثمرة كدّهم، ورأسمالهم وعرقهم منذ أجيال وأجيال.

ويؤلف إنتاج العرب من الزيتون وزيته ثالث مورد أساسي من موادر البلاد وصادراتها، ويطلق الفلاحون على بعض غابات الزيتون، اسم الغابات الرومانية، مما يعني أن الفلاحين العرب قد عملوا في زراعتها منذ أيام الرومان، في الحقبة التي سبقت ظهور النبي العظيم، السيد المسيح، وارتبط تاريخه بتاريخ البلاد المقدسة. حتى الحجارة كان العرب يصدرونها من خمسة وعشرين محجراً عربياً، بالإضافة إلى مئات المحاجر العربية التي كان ناتجها يستخدم في أعمال البناء المحلية.

وإذا ما انتقلنا من التعميم إلى الإحصاءات نجد أن ما يملكه العرب كلية يؤلف ٢٠ بلدة و٨٤١ قرية في البلاد، وتمثل هذه المدن ١٥,١٥٢ فداناً من الأرض، بينما تمثل القرى ٨,٣٨٣ فداناً. وإذا ما استثنينا منطقة النقب، وهي أرض عربية بكاملها، تشمل نصف مساحة فلسطين كلها، فإن ملكية العرب في البلاد ضخمة كل الضخامة وواسعة كل الاتساع: فهم يملكون ٣٣,٨٤٢ فداناً من الحمضيات و٢٥٥,٦٥٢ فداناً من الأشجار المثمرة الأخرى، و٧,٨٦٦ فداناً من الأرض الواقعة تحت الري و١,١٣٥,٣٨٦ فداناً من الأراضي المزروعة و١,٢٠٣,٣٢٢ فداناً من الأراضي غير المزروعة. ويملك العرب في منطقة القدس الدولية وحدها ثلاث مدن وسبع عشرة قرية.

وفي الإمكان تفهم سعة ما يملكه العرب، بمقارنتها بما يملكه اليهود في فلسطين: إذ لا يزيد ما يملكه اليهود من مساحة فلسطين كلها، التي قدّرتها حكومة الانتداب البريطانية بعشرة آلاف ومئة وثلاثة وستين ميلاً مربعاً، على ٣٧٢,٩٢٥ فداناً، هي ثمرة مئات السنين من شراء الأراضي التي يدعمها المال الصهيوني والتأييد البريطاني، وهذا يعني أن مجموع ما يملكه اليهود في فلسطين لا يمثل أكثر من خمسة في المئة من مجموع مساحتها.

واذا ما رجعنا إلى مشروع التقسيم، تبين لنا أن ما يملكه اليهود في ما يسمى بالدولة التي خصصت لهم، لا يزيد على تسعة في المائة من مجموع مساحتها، فتصوروا يا رعاكم الله! أما في منطقة القدس الدولية فلا تزيد ممتلكات اليهود على السبعة في المئة، فتصوروا، وفي مدينة القدس الجديدة، التي تسيطر عليها إسرائيل الآن، وتعتبرها عاصمتها الخالدة، لا يزيد ما يملكه اليهود فيها على ستة وعشرين في المئة من مجموع مساحتها. فتصوروا! وليس في الدولة اليهودية، إلا مدينة واحدة يمكن أن تعتبر يهودية بكاملها. وتسيطر إسرائيل الآن، على مساحات في فلسطين تزيد واحداً وعشرين في المائة على مجموع المساحة التي خصصت للدولة اليهودية بموجب مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧.

وليست هذه الأرقام التي عرضتها عليكم، من وضعنا وتأليفنا، إنها مستقاة من الإحصاءات الرسمية للدولة البريطانية التي كانت منتدبة على فلسطين، والتي حكمت البلاد نحواً من ثلاثين عاماً، ومن تقارير لجنة الأمم المتحدة، التي عهد إليها بدراسة قضية فلسطين.

ولأقدم للجنة الموقرة، صورة واضحة، عن الأهمية الحقيقية لمشروع القرار المعروض عليها، أرجو أن يسمح لي بقراءة هذا الجدول، الذي يبين نسبة ممتلكات اليهود في فلسطين، وهو جدول أعدته اللجنة التابعة للأمم المتحدة.

الجدول رقم (١)

ممتلكات اليهود في فلسطين بحسب الإحصاءات الرسمية البريطانية

القضاء	نسبة ما يملكه اليهود (في المئة)
صفد	١٨
عكا	٣
طبريا	٣٨
بيسان	٣٤
الناصرة	٢٨
حيفا	٣٥
جنين	أقل من ١
نابلس	صفر
طول كرم	١٧
رام الله	١
القدس	٢
الخليل	١
يافا	٣٩
الرملة	١٤
غزة	٤
بئر السبع	١
النقب	١/ ٢

ولقد غدا العالم بأسره يدرك ما حل بالثروة العربية، فقد اغتصبت إسرائيل هذه الممتلكات، ووضعت يدها على إنتاجها، وأجورها، وريعها، وقد سمعنا أحياناً نعتاً يطلق على الممتلكات العربية بأنها ممتلكات عربية مهجورة، إن هذا النعت ظلم صارخ، ومن التنكر الظالم للعدل والإنصاف أن نتحدث عن الممتلكات العربية وكأنها مهجورة أو متروكة، هي ممتلكات مغتصبة، اغتصبتها إسرائيل. وقد أصبح العالم من الناحية الثانية،

يعرف حقيقة الوضع الذي يعيش اللاجئون فيه حاضرهم، فقد رسمت تقارير المدير العام لوكالة غوث اللاجئين ما هم فيه من شقاء، بعبارات مؤثرة للغاية، فهم يعيشون على الصدقة الدولية بمعدل سبعة سنتات للفرد في اليوم الواحد.

وتثور أسئلة عدة حول هذه الكارثة التي يعيش فيها اللاجئون: أليسَ من حق هؤلاء التعساء أن يحصلوا على عائدات أملاكهم؟ وأليسَ من حقهم أن يعيشوا على مواردها بدلاً من أن يحيوا على الصدقة والاحسان؟ وأليسَ من الواجب احترام الملكية الخاصة وحمايتها؟ هذه ليست أسئلة سياسية، قد تثير جدلاً أو نقاشاً. إنها أسئلة تنبعث من أعماق الحق الانساني، الذي يحتل مكاناً كبيراً في جذور ميثاق الأمم المتحدة وقواعده.

ولم يتمكن اللاجئون حتى الآن من العودة إلى ديارهم على الرغم من خمسة عشر قراراً اتخذتها الجمعية العامة، وعلى الرغم من وساطة الأمم المتحدة ولجان توفيقها طيلة أربعة عشر عاماً. ولم يعد أي لاجئ إلى وطنه، كما لم يعوَّض على أي لاجئ. وغدت الدول المحسنة قلقة من استمرار التزاماتها المالية، وهي ولا شك، تدفع ثمن تحدي إسرائيل، وثمن السياسة التي جاءت بالكارثة إلى البلاد المقدسة وإلى شعبها.

ولهذا فمن الطبيعي، ومن أصول العدالة، وقواعد الإنسانية، أن تحمى ممتلكات اللاجئين، وغدا من الضروري اتخاذ بعض الإجراءات لإقامة جهاز للأمم المتحدة، يضمن حماية ممتلكات العرب، وجمع ريعها وأجورها.

ولا يفرض مشروع القرار المعروض على اللجنة الموقرة، أية أعباء مالية على الأمم المتحدة، بل إنه سيخفف حتماً، وعلى المدى الطويل، من أعباء الأمم المتحدة الراهنة. وستدفع تكاليف إقامة جهاز للأمم المتحدة، يتولى تصريف الشؤون المتعلقة بممتلكات اللاجئين، من عائدات هذه الممتلكات نفسها. وإني مخوّل القول، بالنيابة عن اللاجئين، أنهم على استعداد تام لدفع نفقات الوكالة الدولية التي ستتولى تصريف شؤون ممتلكاتهم.

وإذا اتخذت الأمم المتحدة مثل هذا الإجراء، فإنه سيكون متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة، نصاً وروحاً، ونحن ملزمون بموجب الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاقنا، بتشجيع، وحث «احترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية للجميع، من دون تمييز في العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين». وقد أوضح الميثاق بالإضافة إلى ذلك إصرار الأمم المتحدة «على تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الشخصية الإنسانية وقيمتها، وبالحقوق المتكافئة لجميع الناس رجالاً ونساءً، ولكافة الدول، صغيرها وكبيرها». وإذا قدّر لهذه المبادئ الأساسية والمثل الرفيعة أن تطبق، فإنها جديرة بالتطبيق، كل الجدارة، في هذا القرار الذي يتناول ممتلكات اللاجئين.

وقد سبق للكونت برنادوت أن أوضح في عام ١٩٤٨، أن هؤلاء اللاجئين، ليسوا مواطنين في الدول العربية. إنهم مواطنون في فلسطين، وكانوا أمانة مقدسة في عهدة عصبة الأمم، ثم انتقلت هذه الأمانة إلى الأمم المتحدة. ويتطلع اللاجئون إلى الأمم المتحدة، على اعتبار أنها ملاذهم الأخير، فإذا عجزت الأمم المتحدة عن مساعدتهم في الحفاظ على أملاكهم، فمن حقهم، أن يتساءلوا عن جدوى الأمم المتحدة وفائدتها. وبالفعل، ماهو الخير الذي يرجى من الأمم المتحدة للعالم، إذا كانت تتقاعس عن اتخاذ الإجراءات لحماية الممتلكات الفردية، وبالأخص، وهو أدهى وأمرّ، إذ كانت تتقاعس عن حماية الممتلكات الفردية التي تعود إلى أحد اللاجئين.

وليس ثمة إلا اعتراض واحد، يمكن أن يثار ضد مشروع القرار المعروض علينا، وهو أن إسرائيل، دولة ذات سيادة، وأن ليس من حق الأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولها الأعضاء.

ولا أود الخوض تفصيلاً في موضوع سيادة إسرائيل، فقد سبق لي أن أوضحت في مناسبات عدة، آراءنا في هذا الموضوع، وما زالت هذه الآراء على حالها، لا تتغير ولا تتبدل، ولكني أود على كل حال، أن أرد على هذا الاعتراض من وجهة نظر الفقه القانوني للأمم المتحدة نفسها.

ولا ريب في أن أول ما نذكره في هذا الموضوع أن المادة السابعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان تنصّ على أنه «لا يجوز مطلقاً نزع ملكية أي إنسان بصورة استبدادية».

وعلينا أن نذكر أيضاً، وفوق كل اعتبار آخر، أن سيادة إسرائيل، هي من خلق الأمم المتحدة، فإسرائيل، ليست بالدولة العضو التي انضمت إلى الأمم المتحدة كما تنضم إليها باقي الدول الأعضاء، ولا يمكن مضاهاة سيادة إسرائيل بسيادتنا، ولا وجودها بوجودنا جميعاً، إذ ليس للأمم المتحدة فضل في إقامة سيادتكم أو وجودكم القومي. أما سيادة إسرائيل، ووجودها القومي، فمدينان بالخلق للأمم المتحدة، فقد وجدت إسرائيل بموجب قرار اتخذته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ (القرار رقم ١٨١ ـ س ٢) وهو وثيقة مطوّلة، تحمل جميع صفات التشريع وسماته، فقد خطط القرار حدود إسرائيل ورسم كيانها، ووضع التزامات وقيوداً على سيادتها، كما انطوى ذلك القرار على عدد من الإرشادات التي تناولت ما يجب أن تعمله إسرائيل، وما لا يجب أن تعمله.

وهكذا فإن لسيادة إسرائيل طابعاً فريداً من نوعه، فهي لا تنبثق من الكيان العادي للدولة، أو المفاهيم العادية للسيادة. إنها سيادة ذات طبيعة خاصة، خلقتها الأمم المتحدة، وفرضت عليها الكثير من القيود، ووضعت عليها العديد من الحدود.

ولهذا السبب وحده، لا تستطيع إسرائيل، أو أية دولة تنطق بلسانها أن تثير حجة السيادة، وعلى إسرائيل، أن تقف وقد خلعت عنها سيادتها في هذا الموضوع الذي يتعلق بمشروع القرار.

ولكن قد يثار السؤال، وهو: أين تقف السيادة من هذه القضية؟ وردي على هذا السؤال في منتهى البساطة:

إن السيادة قائمة في الأمم المتحدة، وقد اتخذت الأمم المتحدة لنفسها الحق القانوني في قضية فلسطين منذ بدايتها، وانتقلت صلاحيات عصبة الأمم في موضوع فلسطين إلى الأمم المتحدة. وقد نص قرار عام ١٩٤٧، على احتفاظ الأمم المتحدة بالحق القانوني تجاه العرب المقيمين في الدولة اليهودية.

وقد نص قرار الجمعية العامة بصورة خاصة على وجوب اشتمال دستور إسرائيل على نصوص معينة بينها: «حماية الحقوق الإنسانية» و«التحرر من الاغتصاب الاستبدادي» و«حماية الملكية الخاصة»، وكذلك «حماية حقوق الأقليات ومصالحها، حماية كاملة». وتضمنت المادة الثامنة من الفصل الثاني من القرار، توصية «بعدم انتزاع أي أرض يملكها أي عربي في الدولة اليهودية»، أما بالنسبة إلى الممتلكات المطلوبة للمصلحة العامة، فقد اشترط القرار: «في جميع حالات نزع الملكية، دفع التعويضات الكاملة، كما تقررها المحكمة العليا، على أن يتم الدفع قبل انتزاع الملكية».

ومن هذا ترون يا سيدي الرئيس، أن نفس القرار الذي أدى إلى خلق إسرائيل، قد حرمها من السيادة على قضية أملاك اللاجئين.

ولم يقتصر تدخل الأمم المتحدة في هذه القضية على عام ١٩٤٧، ففي الدورة الثالثة، وبناء على توصية من الوسيط الدولي، عهدت الجمعية العامة في قرارها رقم (٣)، بتاريخ الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٩، إلى لجنة التوفيق الدولية لفلسطين بمسائل التعويض والتأمين في قضايا ممتلكات اللاجئين. ووجهت الجمعية العامة في دورتها الخامسة وبموجب قرارها رقم ٣٩٤ (٥) الصادر بتاريخ الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٠، لجنة التوفيق لإقامة مكتب تحت إشرافها وإدارتها، تكون من بين مهامه وضع «الإجراءات لحماية حقوق اللاجئين وممتلكاتهم ومصالحهم».

ومن هذا يتبين لكم، يا سيدي الرئيس، أن قضية حماية ممتلكات اللاجئين ليست بالأمر الجديد على الأمم المتحدة، فلقد حملت الصلاحية القانونية في هذا الصدد، وليس ثمة سبب الآن يدعو إلى عدم استمرار الأمم المتحدة، في هذه الصلاحية القانونية التي حملتها على نفسها. ولقد حملت الأمم المتحدة على عاتقها الصلاحية

القانونية في قضية فلسطين منذ بدايتها، ومن العدالة أن لا تنتهي هذه الصلاحية بنقطة من الغبن والإجحاف. لذا من الواجب أن تستمر صلاحية الأمم المتحدة القانونية، إلى أن تتحقق العدالة تمام التحقق في القضية بمجموعها.

وسعياً منّا وراء العدالة، علينا أن نرقب كيف تصرفت إسرائيل بممتلكات اللاجئين: إنها قضية يطول شرحها وسردها، ولكن في وسعنا اختصارها بكلمة واحدة، وهي أن إسرائيل سرقت أملاك العرب، أو أنها قد اغتصبتها، إذا أردنا استعمال كلمة أرق، فلقد اغتصبت إسرائيل كدّ الأجيال العربية وعرقها وأخذت مدنهم، وقراهم، وأراضيهم، ومزارعهم، ومصانعهم، وحوانيتهم، وممتلكاتهم العامة، وممتلكاتهم الخاصة التي لا تقدر بثمن. وقد رسم الكونت برنادوت منذ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٨ في تقريره إلى الأمم المتحدة صورة جانبية لهذا الوضع، إذ قال: «هناك تقارير متواترة من مصادر موثوقة تتحدث عن أعمال نهب وسلب وسطو واسعة النطاق، وعن تدمير قرى بكاملها، من دون أية ضرورة عسكرية، وإن مسؤولية إسرائيل عن إعادة الممتلكات العربية الخاصة لأصحابها العرب، والتعويض على ما لحقها من أضرار وتدمير طائش، مسؤولية واضحة.

ومورد هذه الممتلكات في حد ذاته ضخم، هذا إذا لم نشأ الحديث عن قيمتها، وهو يبلغ ملايين الدولارات. ويشير إحصاء فيه الكثير عن التحفظ، من ممتلكات العرب التي اغتصبتها إسرائيل إلى الأرقام التالية:

الجدول رقم (٢)

قيمة المملكات العربية التي اغتصبتها إسرائيل

	بالجنيهات الإسترلينية
دخل بساتين البرتقال	
والزيتون والأشجار المثمرة الأخرى	١٤,٧٥٠,٠٠٠
أجور الأراضي العربية المزروعة	١٠,٠٠٠,٠٠٠
أجور أبنية العرب ومساكنهم ومؤسساتهم التجارية	٢٢,٧٥٠,٠٠٠
المجموع	٤٧,٥٠٠,٠٠٠

وقد لجأت إسرائيل لتتمكن من اغتصاب أملاك العرب إلى عدد من الحيل القانونية... فوصفت ممتلكات العرب بأنها مهجورة، ونعتت أصحابها اللاجئين بأنهم من الغائبين... وهما افتراضان غير مشروعين. فالأملاك العربية لم تهجر، كما

أن اللاجئين لم يتغيبوا، وقد اضطروا تحت وطأة الحرب وعنفها، إلى الفرار من مساكنهم وديارهم، ومع ذلك فقد حاولت إسرائيل عن طريق التشريع، أن تنزع من العرب ممتلكاتهم. وللوصول إلى هذه الغاية، نفذت القوانين التالية:

(١) قانون المناطق المهجورة لعام ١٩٤٨.

(٢) أنظمة الطوارئ (زراعة الأراضي المتروكة) ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩.

(٣) أنظمة أملاك الغائبين لعام ١٩٤٨.

(٤) قانون أملاك الغائبين ١٩٥٠.

(٥) قانون سلطة الإنماء (نقل الملكية) ١٩٥٠.

(٦) قانون نزع ملكية الأراضي (لتأييد الأعمال السابقة) ـ ١٩٥٣.

والإجحاف الصارخ واضح كل الوضوح في جميع هذه القوانين والأنظمة التي استهدفت اغتصاب ممتلكات العرب، ولا ريب في أن عدد الاجراءات الاسرائيلية في حد ذاته دليل واضح على هذا الإجحاف، ومن الطبيعي أن تلجأ الحكومة لتحويل إجحاف صارخ إلى أمر مشروع، إلى سن عدد ضخم من القوانين.

ولا أود الخوض في تحليل مستفيض لهذا الانتهاك الضخم للشرائع، الذي يطلق عليه اسم القانون الإسرائيلي، إذ إن عناوين هذه القوانين وأسماءها كافية للكشف عن أعمال المصادرة والاغتصاب، ونزع الملكية، التي لجأت إليها إسرائيل. والإجحاف من الوضوح، بحيث لا يحتاج الإنسان، إلى التفصيل، ويكفي أن يعرف المرء أن هذه القوانين لا ينحصر تطبيقها على أولئك الذين غادروا البلاد، بل يتجاوزه إلى أولئك العرب الذين انتقلوا من ناحية إلى أخرى في عين المدينة. وقد تحدث السيد دون بيرتيز في كتابه الموثوق **إسرائيل واللاجئون** عن حوادث معينة لأشخاص من العرب كانت لهم ممتلكات في مدينة عكا الجديدة، ولكنهم اعتبروا من الغائبين لأنهم انتقلوا إلى المدينة القديمة. ويكفي أن نعرف أيضاً أن إسرائيل قد تمكنت بموجب هذه القوانين من اغتصاب ممتلكات عربية تقدر بثلاثمائة ألف فدان، تمّت إلى أشخاص ليسوا جميعاً من الغائبين، بل بعضهم من العرب الذين يعيشون في الأراضي التي تستولي عليها إسرائيل.

وقد يثار الآن سؤالان، وهما: كيف لنا أن نتدخل في التشريع الإسرائيلي؟ وكيف يمكننا إبطال سلطة إسرائيل التشريعية؟

أرى لزاماً عليّ هنا من جديد أن أذكّر اللجنة الموقرة، بأن سلطة إسرائيل التشريعية، ليست مطلقة وغير محدودة، فسيادة إسرائيل في هذه القضية محدودة

تماماً، وقد حددتها الهيئة عينها، التي أقامتها، وكانت سبب وجودها. وهناك زعم يقول، بأن من حق إسرائيل، كعمل من أعمال السيادة، أن تتصرف بأملاك اللاجئين بالطريقة التي تراها. وقد سبق لي في مناسبة سابقة أن قلت إن لهذه الحجة عن السيادة في الوهلة الأولى، قوة إقناع ضخمة، ولاسيما عندما تثار في مثل هذا المجتمع العالمي للدول، حيث تحرص كل دولة أشد الحرص على سيادتها، بل وتعاني أيضاً عُصاب السيادة. ولكن ليس لهذه الحجة الإسرائيلية ما يؤيدها من الناحية الأساسية. وأنا لا أقصد في تحليلي مفهوم الحقوق السيادية للدولة تجزئة الذرة، إذ ليس ثمة من موضوع دار حوله الكثير من النقاش والجدال، في القانون الدولي، بمعاييره المختلفة، وإجراءاته، وفقهه، كموضوع سيادة الدولة. فما هو واجب الدول تجاه الأفراد من مواطنين وغيرهم؟ وما هي حقوقها؟ إن هذا الواجب وتلك الحقوق، ما زالا موضع النقاش والجدال، ولكن ثمة شيئاً واحداً لا يتطرق إليه الشك، وذلك في ضوء التطور الراهن للقانون الدولي، هو أنه ليس باستطاعة أي دولة، أن تضطهد مواطني بلادها، ولا تستطيع أي دولة، أن تغدو صاحبة ممتلكاتهم. وكل دولة تتنكر لهذه القواعد التي لا يمكن التنكر لها، ليست جديرة بالحقوق السيادية، وليست أهلاً بمقومات السيادة.

بالإضافة إلى هذا، وبالنسبة إلى التشريع بصورة خاصة، هناك قيود شديدة مفروضة على سيادة إسرائيل. ومن حق جميع الدول الممثلة في هذه المنظمة باستثناء إسرائيل، أن تكون لها الصلاحية العادية المألوفة، لتشريع ما تريد من قوانين، بصدد أي موضوع من المواضيع. أما إسرائيل، فليس في إمكانها أن تشرع كما تشرعون أنتم، لأنه ليست هناك قيود خارجية مفروضة على صلاحياتكم التشريعية، بخلاف إسرائيل. فقد نص الجزء (ح) من قرار عام ١٩٤٧، عند إشارته إلى البيان الصادر حول حقوق العرب داخل إسرائيل، على أن الأمم المتحدة تقرر «بأن الشروط المفروضة في البيان، يجب أن يعترف بها كقوانين أساسية لدولة إسرائيل، وبأنه لا يجوز أن يصدر أي قانون أو نظام أو عمل رسمي، يتعارض مع هذه الشروط أو يخالفها، كما لا يجوز أن يتحكم أي قانون أو نظام أو عمل رسمي في هذه الشروط».

وهكذا لا يقتضينا الحكم على ما في تشاريع إسرائيل، من مجافاة للشرعية والدستورية والصحة، أكثر من مجرد التفكير لحظة واحدة، أنها تبطل قرار الأمم المتحدة وتنسخه نسخاً كلياً. ولا ريب في أن تدخل الأمم المتحدة في قوانين أي دولة عضو من أعضائها، أمر فريد في نوعه، ولكن مشكلة فلسطين كلها غريبة في نوعها، وكذلك فإن قيام إسرائيل في حد ذاته، أمر فريد ولا مثيل له. ومن الحق أن

يقال إن عدد أعضاء الأمم المتحدة قد تضاعف، منذ قيامها لأول مرة، ولكن الأمم المتحدة لم تقم بوضع الدستور لأية دولة من أعضائها الجدد. أما في موضوع إسرائيل، فهذا ما وقع بالفعل، وبموافقة إسرائيل نفسها، فلقد كانت الأمم المتحدة هي التي وضعت لإسرائيل الخطوط العريضة لدستورها. ولذا فإن من المنطق والعقل، بقدر ما هو من الحق، أن تتدخل الأمم المتحدة في الموضوع نيابة عن اللاجئين. وتقوم إسرائيل بسرقة عائدات ممتلكات اللاجئين سرقة واضحة، وقد جاء في بيان نشر في **الجريدة الرسمية للوكالة اليهودية** بتاريخ الخامس والعشرين من أيار/ مايو عام ١٩٥١، وفي الصفحة ١٤٣١ من النشرة المذكورة، ما نصه: «لقد استهلك ٤٠ في المئة من العائدات في أعمال التصليح اللازمة و٢٥ في المائة في دفع الضرائب، و١٣ في المئة في النفقات الإدارية، و١٢ في المئة في تطوير المناطق الأخرى». وهذه الأرقام، تصل بالمجموع إلى نحو من مائة في المئة، ما يعني أن دخل الممتلكات العربية، كان في الموازنة النهائية صفراً.

وقد أخذت الأمم المتحدة على عاتقها في قضية فلسطين في عام ١٩٤، اقتراف الظلم والإجحاف. وجدير بالأمم المتحدة اليوم في عام ١٩٦١ وأهل بشرفها وكرامتها، أن تأخذ على عاتقها صلاحيات إحقاق الحق. وكل ما نطلبه من حق، في مشروع القرار المعروض عليكم، ليس إلا ذرة من هذا الحق، لا الحق كله.

وكل ما نتوخاه من مشروع القرار هذا، الحفاظ على ممتلكات اللاجئ الشخصية، ومساعدته على الحياة والبقاء. هذا هو كل ما يتوخاه مشروع القرار بالاختصار، وإذا شاء بعضكم أن يقترع ضده فليقترع. ولكن اليوم آت، عندما تسير نتائج المأساة الفلسطينية سيرها الطبيعي وتدور دورتها الكاملة. ولن ينفع الندم آنذاك، إذ سيكون الوقت قد فات على إصلاح أي خراب، أو إنقاذ أية أنقاض، اذكروا قولي هذا ولا تنسوه.

(٨)

نص الكلمة التي ألقاها الشقيري في اللجنة السياسية الخاصة متحدثاً فيها عن موضوع ممتلكات اللاجئين العرب في فلسطين للمرة الثانية، ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦١

ستحصد أمريكا ما زرعته

سيدي الرئيس،

طلبت الكلمة ثانية، مستخدماً حقي في الرد، وفي إيضاح سبب اقتراعي، وسأحاول في كلمتي هذه، أن أكون موجزاً، كل الإيجاز وأن لا أخرج عن الموضوع.

فلقد آثرت بعض الوفود، أن ترد على الحقائق التي أوردتها في البيان الذي ألقيته أمام اللجنة الموقرة، يوم الخميس المنصرم، لا بحقائق تستند إليها، بل بمجموعة من المغالطات والأضاليل. ولم تنجح الأرقام أيضاً في التشويه والمغالطة، إذ أرفقت بسيل من التزييف وسوء التصوير. وآثر البعض الآخر، وقد افتقروا إلى الأرض التي يقفون عليها، والأسس التي يستندون إليها، أن يجولوا في بياناتهم جولات سريعة، محاولين اتهام كلمتي بالإطالة والإطناب. وأود أن أوجه الآن حديثي إلى هذه الزمرة من الوفود، التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد، وأن أرد عليهم بمنتهى الصراحة والوضوح.

ولم يكن البيان الذي ألقيته أمام اللجنة في هذا الموضوع، أكثر من مجرد سرد للحقائق، الحقائق التي تستند إلى أرقام وإحصاءات وحسابات، وكلها من إعداد الأمم المتحدة. أما الميثاق الذي اقتبست بعض فقراته، فهو ميثاق الأمم المتحدة، ولم تكن القرارات التي سردتها، إلا قرارات الأمم المتحدة. أما لائحة الحقوق التي

تلوتها، فهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الأمم المتحدة أيضاً، وأما الاتهام الذي أشرت إليه، فهو عين تهمة الإبادة بالجملة للشعوب على أسس قومية أو عنصرية أو دينية، وهو ما حددتموه في إعلانكم المذكور. وهكذا فالقضية في مجموعها، قضية الأمم المتحدة، وتقوم على أسس عقائد الأمم المتحدة وإجراءاتها.

وعلى الرغم من كراهيتي الشديدة للحديث عن نفسي، إلا أنني أعتز أشد الاعتزاز، بأن أقول، بأنني لست من المرتزقة، ولست «بصوت سيده» لأي إنسان. فنحن هنا نمثل أنفسنا، ولا يمكن أن يكون صوتنا أو اقتراعنا موضع مساومة، وحريتنا في القول والعمل، هي أثمن ما نملكه على وجه الأرض. إننا لا نباع ولا نشرى، ولن نسمح لأنفسنا بأن نُباع ونُشرى، إننا لسنا تابعين لاتفاقات الإعارة والتأجير، ولن نكون كذلك.

والعيب الوحيد فينا، وهو عيب جليل الشأن حقاً، إننا لا نعرض على غيرنا رشوات متنكرة، فنحن لا نعرض على الآخرين القيام بجولات لإلقاء محاضرات مقابل أجور عالية، ولا طبع الكتب بأرباح خيالية، ولا منح الأسهم الاسمية التي تدر دخلاً كبيراً، ولا العضوية الرسمية في المؤسسات مقابل عائدات سخية، ولا تسمية شوارعنا بأسماء بعض الناس، وما شابه ذلك من أمور يندى لها الجبين وتشبع غرور الإنسان ومطامعه.

أجل إننا نرفض كل هذه الوسائل، ولا نذعن أمام أي شيء إلا ما يفرضه علينا الحق والعدالة، هذا هو سجلنا في الأمم المتحدة منذ قامت هذه الهيئة. ولقد أيدت الوفود العربية، وأنا أعتز بقولي هذا، كل قضية من قضايا الحرية. ولقد ناضلنا دائماً إلى جانب التحرر، وحيثما توجد قضية تتعلق بحقوق الإنسان، فإننا دائماً معها. ولم نأت إلى هنا، في هذه القضية بالذات لنلقي خطباً مطولة أو قصيرة، كما لم نأت لنصوغ عباراتنا بمنتهى البلاغة، أو نعرض غاية الفصاحة، وذروة البيان، ولم نفد إلى هنا، كما ذكر الممثل الأمريكي، لنبدأ نقاشاً حاداً. إن القضية تتعلق بديارنا ووطننا، وهي تتصل اتصالاً وثيقاً بإخواننا وأشقائنا، ولكم أنتم أيضاً إخوانكم وأشقائكم. وعلى هذا، فالقضية تمثل بالنسبة إلينا حقاً وواجباً في آن واحد: من حقنا أن ندافع، ومن واجبكم أن تستجيبوا، فهذه هي الأمم المتحدة، وهذا هو ميثاقها. إذا كنتم تريدون الحفاظ على الأمم المتحدة وعلى ميثاقها.

أما إذا شاءت بعض الوفود أن تتنكر لوحي ميثاق الأمم المتحدة، وإذا أراد بعضهم أن يخرج على روح الميثاق، وإذا توخى البعض أن يعالج قداسة الأوطان ببسمة صفراء شاحبة، فعلى هؤلاء جميعاً، أن لا يصدقوا بأن الظلم يمكن أن يبقى، وأن مؤيديه، يمكنهم أن يواصلوا الحياة. فاليوم، أو غداً، وعاجلاً أو آجلاً،

سينتصر حق الإنسان في وطنه، وما يمثله هذا الوطن من معان رفيعة سامية.

لكن لا قداسة الوطن، ولا انتهاك حق الإنسان في ممتلكاته، استطاعا زحزحة الولايات المتحدة عن موقفها، فلقد أصرت هذه إصراراً متشدداً على معارضة حق اللاجئين في أملاكهم. وعندما يفسح المجال، للبيانات الشفوية، والإعلانات الخطابية، فإن الولايات المتحدة لا تألو جهداً في الاشتراك في سباق على إصدار البيانات السخية وإغداقها، ولكن عندما تحين ساعة الجد، وتعرض قضية تكون محكاً لهذه البيانات، فإنها تتقاعس وتتخاذل. ولو شئت أن أعرض على لجنتكم الموقرة، ما صدر عن رؤساء جمهورية الولايات المتحدة وقادتها البارزين من بيانات عن حقوق الإنسان، لاقتضى عرضها دورة كاملة. أما الآن وعندما يقوم على جدول أعمالنا بند خاص بحقوق الإنسان يتصل بلاجئي فلسطين فإن الولايات المتحدة تنقلب إلى أولى الدول المعارضة لحقوق الإنسان. وكل ما يطلبه العالم من الولايات المتحدة، لا إعداد فيلق من فيالق السلام، بل تجنّب تحويل العدالة، إلى جثة فاقدة الحياة. وما نقوله في ردهات الأمم المتحدة، هو المهم، أما ما نقوله في خارجها فلا أهمية له. وقد أحلتُ الولايات المتحدة إلى ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها ترفض العودة إليه، وقد أشرتُ على الولايات المتحدة بالعودة إلى قرارات الأمم المتحدة، ولكن الولايات المتحدة لا تكترث بهذه القرارات، وقد أحلتُ الولايات المتحدة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكنها لا تأبه لهذه الحقوق. وقد وجهت إلى الولايات المتحدة سؤالاً بسيطاً، بل سؤالاً بريئاً، عما إذا كانت تحترم حقوق الملكية للاجئين، ولكنها أجابت بأن هذا السؤال ينطوي على نقاش، وأنه من النوع الشائك ويؤدي إلى الاحتداد. وبدلاً من أن يرد المندوب الأمريكي على سؤالي، وجه سؤالاً إلى الاتحاد السوفياتي، وكشف الحوار الذي دار بين المندوبين عن تناقض كبير. فقد سألت الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي عما إذا كان يحترم حقوق الملكية الخاصة، وأسفر النقاش بين الماردين الجبارين عن أمور غريبة، فالاتحاد السوفياتي على الرغم من نظامه الشيوعي، وإيمانه بملكية المجموع، على استعداد لاحترام الملكية الخاصة كنظام في البلاد الأخرى، وهذا ما يعبّر عنه بالتعايش السلمي.

أما الولايات المتحدة، فعلى الرغم من نظامها الرأسمالي، الذي يضع تأكيده على الملكية الخاصة، تنكر على اللاجئين حقهم في ممتلكاتهم، وهو تناقض هائل، لا يمكن الولايات المتحدة أن تهنأ عليه. وإذا فشلت ردود المندوب السوفياتي المحترم في إلهام الولايات المتحدة، فهناك رجل واحد في الاتحاد السوفياتي تستطيع الولايات المتحدة أن تعثر عنده على الإلهام الذي تفتقر إليه، إذا لم تجد ما يلهمها في ميثاق الأمم المتحدة. وإنني أشير يا سيدي الرئيس إلى الرائد (الميجور) يوري غاغارين، من الاتحاد السوفياتي، المواطن الأول للفضاء الخارجي، وإنني لن أخرج عن الموضوع في حديثي، بل

سأحصره فيه، وأطلع الولايات المتحدة، على ما في هذا الرجل من إلهام وإيحاء.

فقد كان هذا الرجل مؤخراً، يسبح بين الكواكب والنجوم، وقد تمكن، وقد فقد وزنه، وفتح عينيه، من رؤية الشكل البيضوي للكرة الأرضية، ورأى الأفق بشكل لم يسبق لأي منا أن رآه فيه، ورأى ما في الكون من أعاجيب لا يمكن وصفها وجمال لا يمكن تحديده. ولكن عندما عاد يهبط إلى الأرض، وعندما وطئت قدماه أرض الاتحاد السوفياتي، أميناً سليماً انفجر الرائد غاغارين يغنّي، ترى ماذا كان يعني رائد الفضاء؟ لقد كان يغني «إن الوطن يسمع، وإن الوطن يعرف». ولكن ما زال أمام الولايات المتحدة أن تسمع وأن تعرف.

وقد أشرت إلى معجزة المعجزات هذه، لا لأجد فرصة، أطري فيها الاتحاد السوفياتي، ذلك لأنني لا أجد كلمات تفي هذا العمل المجيد حقه من المجد، كما ليست بي رغبة في إثارة روح المنافسة والحسد لدى الولايات المتحدة، ذلك لأنها غير معنية بإرسال أمريكي إلى الفضاء الخارجي، إنها ليست معنية بهذا الأمر أبداً، ولكن عنايتها، منصرمه إلى إقحام إسرائيل في الفضاء الداخلي للشرق الأوسط، ونجمة داوود، أهم لدى الولايات المتحدة، من كل ما في الكون من كواكب ونجوم.

وأنا أعرف أن إشارتي لا يمكن أن تكون ودية للولايات المتحدة، ولكن من يقول إننا مدينون لها بعواطف الود؟ وقد أشار سيد كريم، يئن في جوّ تعليمات غير كريمة، هو السفير بليمبتون، إلى الممثلين العرب فوصفهم بالأصدقاء، وإني أود الاستثناء في هذه الحالة. فإذا كان المقصود بالصداقة، وصف علاقاتنا كزملاء في الأمم المتحدة على الصعيد الشخصي، فإن هذا التعبير، قد استخدم والحالة هذه في محتواه الصحيح، أما إذا كان المقصود، التعبير عن وجود صداقة بين الولايات المتحدة والشعوب العربية، فإنني أجد لزاماً عليّ أن أقول بكل نزاهة وشرف، إن هذا القول خاطئ. فلقد كانت صداقة الشعوب العربية للولايات المتحدة، حقيقة واقعة في أيام الرئيس ولسون، أجل لقد كانت هذه الصداقة حقيقية، وظلت قائمة حتى أيام الرئيس روزفلت. ولكن الرئيس ترومان وضع نهاية لهذه الصداقة، فلم تعد قائمة، وأصبحت في عداد الماضي والتاريخ. وفي الوقت الحاضر، لا يقتصر الأمر، على عدم وجود الصداقة، بل هناك شعور عميق من السخط، وبين المائة مليون من عرب آسيا وأفريقيا، لا تستطيعون أن تعثروا على أكثر من مائة مليون عربي، يمكن اعتبارهم أصدقاء للولايات المتحدة، وهؤلاء لا يستطيعون التعبير علناً وجهاراً عن صداقتهم، وإنما يُسرّون بها في ظروف من النفاق والملاطفة. وسواء أصدقتموني أو لم تصدقوا، فإن كل عربي يجرؤ على التحدث علناً عن الصداقة العربية للولايات المتحدة في أية قرية أو مدينة عربية، يقطع إرباً، أما إذا سألتم عن السبب، فهو مأساة فلسطين.

وليس لديّ الكثير مما أقوله إلى إسرائيل، فلقد أضاع السيد القادم من إسرائيل وقت اللجنة الموقرة بمجموعة ضخمة من الأضاليل. إن إسرائيل تحاول كإيخمان، الجلاد المخيف، إنكار التهم الموجهة إليها عن طريق إثارة عدد من المواضيع التي لا داعي لها. والبيان الإسرائيلي بكامله مجموعة من الأكاذيب، أرفض الرد عليها بإسهاب وإطناب.

فأنا أرفض الرد على إنكار السيد القادم من إسرائيل على اللاجئين حق العودة، ذلك، لأن الجمعية العامة قد أقرت ما لا يقل عن ستة عشر قراراً في تأييد عودة اللاجئين إلى وطنهم.

وأنا أرفض الرد أيضاً على ادعاءاته المتعلقة بسيادة إسرائيل، ذلك لأن قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ قد أعلن بطلان التشريع الإسرائيلي إذ جاء متعارضاً مع حقوق العرب في ممتلكاتهم.

ولن أرد على ادعائه بأن من حق يهود العالم كلهم العودة إلى فلسطين، ذلك لأن حق العودة مقصور على اللاجئين الذين تركوا ديارهم بالأمس فقط، لا على اليهود الذين تركوا فلسطين قبل ثلاثة آلاف عام.

ولن أجيب على تأكيده في محاولة إثبات الوجود، للقومية اليهودية، ذلك لأن هذا يعني في الأمم المتحدة، أن الممثلين الذين يدينون بالديانة اليهودية، والذين ينتمون إلى مختلف الدول، هم ممثلون لإسرائيل، كما يعني في الولايات المتحدة أن وزير الدولة، وغيره من المستشارين في البيت الأبيض هم من مواطني إسرائيل أيضاً.

وأنا أرفض الرد على تأكيده بوجود الرقيق في الوطن العربي، ذلك أننا نستنكر الرقيق حيثما وجد، وأياً قام به. والبند المدرج على جدول أعمالنا الآن، ليس موضوع الرقيق الأسطوري في البلاد العربية، بل اللصوصية الإسرائيلية البارزة والظاهرة، اللصوصية التي اغتصبت ممتلكات اللاجئين العرب.

ولن أرد على نفيه وجود اضطهاد للأقلية العربية في إسرائيل، ذلك لأن توجيه الدعوة إلى المندوبين العرب لزيارة إسرائيل، وتقصي الوضع فيها، ليس بالدليل على صحة هذا النفي، والسبيل الوحيد لإظهار الحقيقة يقوم بإيفاد لجنة تحقيق من الأمم المتحدة. المندوبون العرب، لن يقوموا بزيارة إسرائيل، ولكنهم واثقون من أنهم سيذهبون إلى فلسطين عندما تتحرر، وتعود إلى أهلها الشرعيين من نصارى ومسلمين ويهود على قدم المساواة.

وأنا أرفض الرد على محاولته المقارنة بين إسرائيل والدول الأفريقية، ذلك لأن

الشعوب الأفريقية، ليست بالشعوب المستوطنة المستعمرة، وليست بالشعوب الغريبة أو المهاجرة، التي تعمل في خدمة الاستعمار، والتي تؤمن بالعنصرية، إنها شعوب هذه القارة، منذ كانت أفريقيا قارة.

أجل إنني أرفض الرد على جميع هذه المزاعم التي لا تمتّ إلى موضوعنا بصلة، فهي مغالطات مقصودة، وهي ليست بالمشاكل التي نتولى الآن درسها، ولا تعتبر رداً على القضية التي نقوم بمعالجتها. وعندما أوجه كلامي إليك قائلاً، إنك قد سرقت أرضي، فلا يجوز لك أن تجيب بأنك تستصلح تلك الأرض، إلا إذا كان من حق اللص أن يقول «لقد سرقت قطعة الألماس لأتولى صقلها، وقطعها، وإعدادها». ومثل هذا القول لا يعتبر دفاعاً من اللص.

ولقد كانت القضية التي عرضتها بسيطة وواضحة كل الوضوح، فلقد عرضت حقائق ومعلومات عن أملاك اللاجئين شفعتها بأرقام الأمم المتحدة نفسها، وقد اعترف السيد القادم من إسرائيل، بأن هذه الممتلكات لم يعد لها وجود اليوم، وقال إنها قد أدمجت في الاقتصاد الإسرائيلي. إن هذا القول مجرد اعتراف، يكفي للإدانة، أما بقية الحجج فمغالطات وأكاذيب. والسؤال الوحيد الذي يظل ماثلاً أمام الولايات المتحدة، هو هذا: هل للاجئين العرب حق في ممتلكاتهم؟ وقد وجهت هذا السؤال ثانية إلى الولايات المتحدة، لأنها صاحبة التعديل على مشروع القرار. واغتصاب الممتلكات العربية ليس مجرد لصوصية دولية، لأن حقائق الاتهام أكثر خطورة من هذا، وعمليات الإبادة التي وجهت للعرب ليست مجرد عملية بسيطة وعادية ناجمة عن العنصرية، بل إنها أكثر فظاعة وهولاً، وسرقة ممتلكات شعب بأسره، يقضي حياة النفي والتشرد، منذ أكثر من أربعة عشر عاماً، جريمة من طراز جرائم إيخمان. وقد حاول إيخمان العثور على حل للمشكلة اليهودية عن طريق الإفناء، وها هي إسرائيل، تحاول إيجاد حل لمشكلة اللاجئين عن طريق إماتتهم جوعاً. ومن الواجب أن توضع إسرائيل مع إيخمان في قفص الاتهام في نورمبرغ، ليحاكما على جرائمهما ضد الإنسانية. هذا ليس بقراري وحدي، بل هو أيضاً قرار الزعيم الصهيوني الدكتور حاييم وايزمن الذي قال «إنني واثق من أن العالم سيحكم على الدولة اليهودية، على ضوء معاملتها للعرب». وكما أن العالم قد قضى على النازية بالموت وحطمها، فسيأتي الوقت الذي يحطّم فيه الطغيان الإسرائيلي أصلاً وفرعاً، ويتعرض لحكم الأسرة الدولية.

وأعود الآن، لأوضح اقتراعي. لقد حضرت تقريباً جميع دورات الأمم المتحدة منذ نشوئها، وأود أن أقول لكم، إنني لم يسبق لي قط، أن أوضحت اقتراعي. ولكنني أشعر الآن أن هذا التعديل الأمريكي المقترح على مشروع القرار، يؤلف مرحلة جديدة في مأساة فلسطين، ما يفرض عليّ محاولة إيضاح اقتراعي، فأنا سأقترع

ضد التعديل الأمريكي، وأود أن أوضح الأسباب التي تحملني على ذلك، إذ عن طريق هذه الأسباب يمكن أن يكون لاقتراعنا وزن وثقل:

أولاً وقبل كل شيء، أنا أقترع ضد التعديل الأمريكي، لأنه صادر عن الولايات المتحدة. فلا يحكم على أي اقتراح في ضوء محتوياته فحسب، بل في ضوء سجل واضعه وتاريخه، والدولة ذات السجل الناصع في أية قضية عندما تتقدم بأي اقتراح، يكون اقتراحها جديراً بالتأييد، والعكس بالعكس. وفي هذه القضية فإن سجل الولايات المتحدة في قضية فلسطين ليس مجرد سجل غير نظيف، وغير عادل، بل إنه سجل طافح بالظلم الصارخ فالولايات المتحدة هي صانعة مأساة فلسطين كلها، وكان للولايات المتحدة عن طريق ضغطها، وإكراهها الآخرين الفضل في تقسيم البلاد المقدسة، وطرد شعبها منها.

والولايات المتحدة، ثانياً هي وكر الصهيونية ومقرّها، وهي مصدر الأموال التي تغدق على صناديق جبايتها، والولايات المتحدة، هي أول الدول المؤيدة لإسرائيل، وهي التي تتولى باستمرار، مدّها بالمساعدات الاقتصادية، والعتاد العسكري.

ولقد خالفت الولايات المتحدة ثالثاً. بوصفها العضو الرئيسي في لجنة التوفيق الدولية، شروط انتداب هذا اللجنة، وفشلت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين عودة اللاجئين إلى ديارهم، ولم تقم الولايات المتحدة بأي عمل ضد إسرائيل، يضمن إعادة أي لاجئ، أو التعويض على لاجئ واحد.

أما محتويات التعديل العسكري على مشروع القرار، فهي سيئة وتضاهي ما في سجل أمريكا من سوء تجاه قضية فلسطين:

التعديل الأمريكي يحذف أولاً، الإشارة إلى حقوق اللاجئين في ممتلكاتهم، مما يشكل تنكراً معيباً للأمم المتحدة وميثاقها، ومقرراتها، وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخيانة مخزية، لجميع المثل والتقاليد السامية للشعب الأمريكي.

ويعارض التعديل الأمريكي ثانياً فكرة إنشاء جهاز للأمم المتحدة، للحفاظ على ممتلكات اللاجئين، ما يجعل أمريكا شريكة لإسرائيل في أعمالها، ولا ريب في أنها شراكة مخزية، في عمل معيب للغاية.

ويتحدث التعديل الأمريكي ثالثاً عن سعادة اللاجئين في المستقبل. وعلينا أن نفهم أن هذا القول، يعني التصفية المقبلة للاجئين. لقد قامت الولايات المتحدة، بتحطيم حياة اللاجئين القومية، وأصبحوا لاجئين، بفضل سياسة الولايات المتحدة، وإذا ما أخذنا هذه السياسة بعين الاعتبار، صعب علينا أن نتبيّن اهتمام الولايات المتحدة بسعادة اللاجئين في المستقبل، ولو كان لديها أي اهتمام، مهما قلّ، بهؤلاء

الناس، فإنها ما كانت لتعمل، على طردهم من بلادهم، ولكانت عملت بعد طردهم، على الضغط على إسرائيل لإعادتهم. أما وقد تقاعست عن كل من هذين السبيلين، فلقد كان في وسعها على الأقل أن تساعدهم في حماية حقوقهم في ممتلكاتهم.

والتعديل الأمريكي رابعاً وأخيراً، تعديل إسرائيلي، تقدمت به الولايات المتحدة إلى اللجنة الموقرة، حتى قبل أن تدلي إسرائيل، ببيانها في اللجنة. والممتلكات العربية، ليست قائمة في أرض أمريكية، والخلاف ليس ناشباً بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية، فنحن لسنا في حالة نزاع مع أمريكا، ولكن الولايات المتحدة، قد أخذت على عاتقها، أن تحمل العبء كله بالنيابة عن إسرائيل. وفي وسعكم أن تحسوا في داخل اللجنة، ووراء الكواليس، بل في كل عاصمة من عواصم العالم، بوطأة ضغط هذا المارد الأمريكي الجبار، وضد من يا ترى؟ ضد هؤلاء اللاجئين البؤساء من البلاد المقدسة، الذين يحاولون حماية حقوقهم في ممتلكاتهم.

إن للولايات المتحدة منتهى الحرية في الدفاع عن إسرائيل بجميع السبل والوسائل، وبتقديم التعديلات أو غير التعديلات، ولكن من حقنا أيضاً، كما أن من حق دول كثيرة أخرى في هذه اللجنة الموقرة، أن ترفض السير في ركاب إسرائيل، وأن ترفض الاشتراك معها في جريمتها.

هذا هو السبب الذي يدعو جميع الدول التي تتمتع بحريتها، والتي تقدس ميثاق الأمم المتحدة، وتحترم حقوق الإنسان، إلى الاقتراع ضد التعديل الأمريكي.

وإذا قدر للتعديل الأمريكي أن يفشل، فإنه يستحق هذا الفشل حتماً، أما إذا نجح، فإن نجاحه لن يكون مطلقاً هزيمة للعرب، أو نصراً للولايات المتحدة.

لقد ضاع على العرب وطن لهم بفعل الولايات المتحدة، ولن يضيرنا أن تضيع الممتلكات أيضاً، بفضل الولايات المتحدة، ولكن هذا سيعني الكثير بالنسبة إلى الولايات المتحدة نفسها. .

لن أكلف نفسي عبء إبلاغ الولايات المتحدة ما يعنيه هذا الضياع، ذلك لأن الصهيونيين سيقولون لها، إن ما أقوله ليس إلا «بلفة» عربية جديدة.

ولهذا فإني أوثر أن لا أقول شيئاً للولايات المتحدة. وعلينا أن ننتظر الأحداث، والأفعال، وستحصد الولايات المتحدة، ثمار ما تزرعه. أما موعد الحصاد فليس بالبعيد، إنه يقترب يوماً بعد يوم.

دعونا ننتظر، لنرى.

(٩)

كلمة الشقيري
لمناسبة الذكرى السادسة عشرة
لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة (صيف ١٩٦١)

في ربيع ١٩٤٥ ومن مدينة سان فرانسيسكو طلع على العالم ميثاق دولي خطير وقعته الأمم المتحدة من بينها ست دول عربية، فتدافعت البشائر إلى أقصى الدنيا، إيذاناً بمولد عالم جديد، يسود فيه الأمن على الحرب، ويغلب العدل على الظلم، وتعلو الحرية على الاستعباد، ويهيمن القانون على القوة.

وقد أخذت مبادئ الميثاق تسري مسرى الضياء في الآفاق، وغزت الإنسانية موجة من الأمل والعزاء، أمل في مستقبل عامر بالفضائل الإنسانية، زاخر بالقيم الروحية، وعزاء عن الماضي الحافل بألوان البغي وصنوف الظلم، وتنادى أحرار الفكر والضمير، أن لا ظلم بعد الآن، وأن الإنسان أخو الإنسان، مهما تباينت الألوان والأديان، وتجاوبت في أرجاء العالم الصيحة المدوية بأن الحريات مقدسة مصونة، وأن الشعوب حرة في تقرير المصير لا فرق بين كبير وصغير.

وقد اكتسحت بشائر الميثاق قارتين عظيمتين، آسيا وأفريقيا، وفيها نشأت البشرية الأولى وانبثقت الديانات والحضارات، وتفجر ينبوع الفن والفلسفة والمعرفة، وفي هاتين القارتين طال عهد الظلم والاستعمار، فاستبيحت حريات الشعوب وحرماتها، وصودرت كنوزها وخيراتها، وقتل أبناؤها وبناتها وأصبح تاريخها تاريخ حديد ونار، وتقتيل وتشريد ودمار.

ومن الذين مسّتهم فرحة الميثاق في العام الأول لمولده، شعب عربي باسل، وطنه فلسطين، حيث المتحف الحي لتاريخ العرب ومقدساتهم وأمجادهم. وكان ذلك الشعب المجاهد قد سلخ خمسة وعشرين عاماً في كفاح دام مرير، أفنى زهرة العمر

لجيل بكامله، فغصت المنافي والسجون بخيرة الرجال وضجت المشانق بمن حملت من الأبطال، وتعاقبت المظالم والمغارم فما انحنت الهامات ولا انثنت العزائم.

وقد قرأ الشعب العربي في فلسطين مع الشعوب المستضعفة أحكام ميثاق الأمم المتحدة فهدأ روعه، واطمأنت نفسه إلى تلك المعاني الكريمة التي طالما نشدها، وطالما ناضل من أجلها، ثم رأى بعينيه في خاتمة الميثاق توقيعات كبار الظالمين، فآنس في ذلك خاتمة العدوان، وأيقن أن الميثاق قد أصبح عهداً، وضع للظلم حداً، وللناس بعد هذا أن يعيشوا عيشاً رغداً.

كان هذا حال الميثاق في العام الأول لمولده، وفي العام الثاني نادى أهل فلسطين بعرض قضيتهم على الأمم المتحدة، ليعلنوا بما وعدهم الميثاق، فتقدمت الحكومات العربية وعرضت قضية فلسطين عرضاً رشيداً سديداً، استنفدت فيه بطون التاريخ ومراجع القانون، ومصادر العدل في السماء وفي الأرض، ثم نودي على الميثاق فقرئت مواده، وشرحت أحكامه، وانتصر للحق نفر كريم من دعاة الحق، وحسبنا أن كلمة الميثاق هي العليا، ولكن خاب الظن وخاب الرجاء، فإن الكبار قد خانوا الميثاق الذي وقعوه، ووأدوه يوم ولد.

وقُضي الأمر، فأقرت الأمم المتحدة تمزيق الديار المقدسة، وأوصت أن تقوم في بيت المقدس دولة عالمية، وفي جرود الجبال دولة عربية، وعلى الساحل الخصيب دولة يهودية، كل ذلك واليهود أقلية رغم الهجرة الدافقة في ثلاثين عاماً، ولا يملكون في فلسطين إلا ستة في المائة من أراضيها هي كل جهدهم في ظل الاستعمار وعلى مر السنين ووافر الأموال.

وفي العام الثالث لمولد الميثاق شهدت فلسطين إرهاباً يهودياً منظماً، في موجات من التقتيل والترويع والتدمير، ففشا الرعب في الشيوخ والنساء والأطفال، فجلت مدن وقرى برمّتها، وفر الألوف بأعراضهم وأرواحهم، تاركين وراءهم كروماً مثمرة ومزارع يانعة، ومروجاً زاهرة، وديارا عامرة وأموالاً لا تعدّ ولا تحصى.

وأخذ ألوف اللاجئين يهيمون في كل واد وثغر، لا يدرون إلى أين المفر، وأيان المأوى والمستقر، و﴿**لكل امرئ شيء يغنيه، عن أمه وأخيه، وزوجه وبنيه، ليس له إلا إيمان يعزيه وقول من الله يسليه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون**﴾[1].

ومضت قوافل اللاجئين يستبد بها التعب والجوع والعطش، حتى لقيتهم

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الشعراء،» الآية ٢٢٧.

الأريحية العربية عند الحدود، في مصر وسوريا والأردن ولبنان، فتلقاهم إخوانهم بجميل الوفادة وكريم الضيافة، وأحسنوا مأواهم ومثواهم ولا يزالون،. وكان الظن أن يعود اللاجئون إلى ديارهم في أيام أو أسابيع، فمن ذا الذي يحول بين المرء ووطنه؟ بين العامل وعمله؟ والصانع ومصنعه؟ والتاجر ومتجره؟ والمالك وملكه؟ بل من ذا الذي يمنع المرء عن داره وعقاره؟ وعلى هذه الأرض قانون وعدل وحق؟ وفيها أمم متحدة لها ميثاق أي ميثاق؟

وكان أكبر الظن أن اللاجئين سيعودون، ولكن بعض الظن إثم، فإن إسرائيل علت واستكبرت، فأبت عودة اللاجئين وراحت تسكن مهاجريها في مدنهم وقراهم، وتقطعهم أرضنا وديارنا. فانقلب اللاجئون على عقبيهم، إلى الخيام، إلى الكهوف، إلى الثكنات، إلى المعابد، إلى المعاهد، يقيمون فيها على البؤس والحرمان، في عيش تجرد من معاني الإنسانية وخصائص الإنسان.

وفي العام الرابع لمولد الميثاق أخذ يتكامل عدد اللاجئين فقد طردت إسرائيل بضعة آلاف من العرب في جنوب فلسطين، أخرجتهم ظلماً وعدواناً من مدنهم وقراهم، واستولت على أملاكهم ومتاعهم، وقد عرض الأمر على مجلس الأمن في جلسات متعاقبة كثر فيها الجدال، والقيل والقال، ولم يفلح مجلس الأمن في إعادة المتشردين، ولكنه أفلح في إلحاقهم بإخوانهم اللاجئين.

وفي العام الخامس لمولد الميثاق أغارت إسرائيل على الشمال الشرقي من فلسطين عند الحولة فشردت أهلها ودمرت القرى بما فيها، وتثاءب مجلس الأمن مرة أخرى وطال البحث والنقاش، وكان حوار وكان قرار، ولكن المشردين ما استقر لهم قرار.

ثم مضت الأعوام ونحن نحتفل في كل عام بذكرى توقيع الميثاق وأهل فلسطين بعيدون عن وطنهم.

وها نحن نحتفل بمولد الميثاق في عامه السادس عشر نستعرض الحسنات والسيئات، وإني لأعلم أن الحسنات لها من ينشرها في الآفاق وقد آثرت أن أجهر بالسيئات ذلك بأن الميثاق ينتهك كل يوم، فلا أقل من كلمة حق في هذا اليوم، ثأراً للميثاق والمبادئ السامية التي دعا إليها الميثاق.

وعلينا معاشر العرب أن نعلم في هذه الذكرى أن الميثاق، على ما فيه من بر وحق وعدل، ما حقق جلاء ولا رفع بلاء ولا دفع اعتداء، وأن الميثاق ما منع إسرائيل أن تقوم بيننا وفي وطننا، وأن الميثاق ما أعاد لا جئاً إلى وطنه ولا عوّضه في ماله. هذا هو الميثاق، قوي مع الأقوياء، ضعيف مع الضعفاء، ويا ويح الشعوب

التي تلتمس حريتها من الميثاق، والويل للشعوب التي تنيخ أحمالها عند عتبات الأمم المتحدة.

إخواني العرب تحت كل سماء وكوكب،

هذا يوم الأمم المتحدة، يحتفل فيه المحتفلون، بذكرى توقيع الميثاق وما أُعلن من حرية وسيادة ومساواة وإخاء.

وفي هذا اليوم تتطلع الشعوب المستضعفة بأبصارها لترى أين بلغت قافلة الحرية في كفاحها من أجل الحرية. وأين وصلت الإنسانية في نضالها من أجل الكرامة الإنسانية.

وترى بعد هذا الشوط الذي قطعناه من حياة هذه المنظمة العالمية، أن شعوباً كثيرة في مشارق الأرض ومغاربها تخوض الآن غمرة كفاح رهيب من أجل تحقيق حريتها واستقلالها. أجل ترى بعد هذه السنين التي مضت في عمر الأمم المتحدة أن الاستعمار الغاشم لا يزال يمعن في المظالم والمغارم، ينزلها بالأمم الضعيفة، ولا ذنب لها إلا أنها تطالب بالحريات التي دعا إليها الميثاق، بعد أن كتبتها البشرية المعذبة بالعرق والدموع والدماء.

وهناك حقيقة صارخة لا يرقى إليها الشك، وهي أن الميثاق قد جعل كلمة الحق هي العليا، على حين أن الأمم المتحدة قد جعلت كلمة القوة هي العليا، وما بلغته بعض الشعوب من حرية وسيادة واستقلال، لم يكن إلا ثمرة الكفاح والنضال، وكان دور الأمم المتحدة في كل ذلك أن تفتح أبوابها للحرية إذا كانت في ركاب القوة وكفى، وهذه قضية فلسطين وقضايا شمال أفريقيا آيات بينات على أن الأمم المتحدة قد خذلت ميثاقها وخانت رسالتها.

ويسألني إخواني بعد ذلك: وما الذي يجنيه العرب من الأمم المتحدة؟. والجواب عندي في غاية البساطة.

ليس لنا أن نطمع بأن تزف إلينا الحرية مع باقات من الورد والرياحين، فإن ميدان الحرية، كان منذ الأبد وسيكون إلى الأبد، في البذل والفداء، تلك سنّة الله في خلقه ﴿**ولن تجد لسنة الله تبديلا**﴾[٢].

(٢) المصدر نفسه، «سورة الأحزاب،» الآية ٦٢.

والأمم المتحدة لا تردّ ظالماً عن ظلمه، ولا تعيد للناس أوطانهم، ولا تعترف لهم بحرياتهم إلا بقدر ما يعزمون ويبذلون.

والحياة كفاح وجدّ وجلاد، والأمم المتحدة لا تؤدي هذا الواجب عن أحد مهما كانت ظلامته.

ولكني مع هذا لا أزهد في الأمم المتحدة فهي ميدان سياسي تبسط فيه المظالم، وهي منبر للحرية، وعلينا أن نعلو هذا المنبر بقوة وإيمان.

وإذا كان الأقوياء لا يزهدون في الأمم المتحدة، والقوة بين أيديهم، فليس لنا أن نزهد ونتوانى، أو نيأس ونتراخى، وبعض الأقوياء يهزمون في الأمم المتحدة في كل عام، وهم في طليعة الأقوياء، ولكنهم في كل عام لا ينفكون عن الدعوة، والدعوة بعناد وإصرار.

فليكن لنا في هذا اليوم عظة وعبرة، فلا نزهد ولانيأس، وعلينا أن نمضي في دعوتنا بإيمان راسخ وعزيمة ماضية.

ونرجو ألا يكون بعيداً ذلك اليوم الذي نستطيع أن نحقق فيه لفلسطين ولعالمنا العربي، وللأسرة الإنسانية، ما قام عليه الميثاق من مبادئ الحرية والسيادة والاستقلال.

(١٠)

خطاب الشقيري
الذي ألقاه في الجمعية العامة دفاعاً عن قضية عُمان
(خريف ١٩٦١)

سيدي الرئيس،

إن الوفود العربية إذ تطالب بإدراج هذه القضية في جدول أعمال الأمم المتحدة فإنها إنما تعتبر قضية عمان قضية اعتداء مسلح ارتكبته المملكة المتحدة ضد دولة عمان، منتهكة بذلك استقلالها السياسي وسيادتها وحرمة أراضيها. ولقد كانت تلك هي التهمة الوحيدة ضد بريطانيا العظمى في ذلك الحين. غير أننا وقد استمعنا إلى حجج المملكة المتحدة في معارضتها لإدراج المشكلة في الجمعية العمومية فإننا قد توصلنا إلى أن المملكة المتحدة قد اقترفت مخالفات أخرى خطيرة كل منها جدير بتوجيه تهم مستقلة أخرى إلى المملكة المتحدة. لقد أنكرت الأمم المتحدة ما لا تستطيع الاعتراف به واعترفت بما لا تستطيع إنكاره، لقد اعترفت بالغزو المسلح ولكنها أنكرت العدوان، لقد أنكرت الطابع الدولي لإمامة عمان، بينما أكدت وجود ما تسميه بسلطنة مسقط وعمان، لقد استخدمت المملكة المتحدة الصواريخ وقاذفات القنابل والقنابل المحرقة والمدرعات وقذائف الميدان والبنادق الرشاشة ضد قرى ومدن شعب عمان الأعزل، ثم جاءت تزعم أنها لم تكن طرفاً في النزاع. لقد ضربت حصاراً بحرياً وستاراً حديدياً برياً وحجراً تاماً على الأنباء، ولكنها وجدت في نفسها الشجاعة لتزعم بأن سلطان مسقط هو الطرف الحقيقي في النزاع. لقد قامت بدور البطل على المسرح ثم جاءت إلى الأمم المتحدة لتلعب لعبة «الاستغماية» وراء ظهر سلطان عميل من عائلة عميلة تعرفه الشعوب التي تكافح لتحطم أغلال العبودية الاستعمارية والنفوذ الأجنبي معرفة تامة.

ولهذا أصبحت واجباتنا مزدوجة بالنسبة إلى هذه القضية فنحن لا نواجه عدوان بريطانيا فحسب، بل تشويهها لحقيقة هذا العدوان. ولهذا يتحتم علينا حين نضع أمامنا حقائق العدوان أن ندحض ادعاءات بريطانيا لتشويه حقيقة هذا العدوان وأن نحكم في وقت واحد على إنكارات بريطانيا وعلى اعترافاتها. وبالإضافة إلى هذا فإن الواجب يقضي علينا بأن نذكّر الأمم المتحدة بأن المعتدي في هذه القضية دولة هي عضو دائم في مجلس الأمن، وهذا يحتم عليها في الدرجة الأولى المحافظة على الأمن والسلام، لا أن ترتكب عدواناً على الأمن والسلام وتثير الاضطراب في ربوع العالم.

وإنه لمما يتفق والمنطق والعدالة أن نقول بأن الدول العربية لم تكن الدول التي وجهت التهم إلى المملكة المتحدة ولا حتى أهل عمان أنفسهم الذين قاموا بعرض القضية على الأمم المتحدة بل هي المملكة المتحدة نفسها التي وجهت التهمة إلى نفسها، فإذا كان هناك طرف يجدر أن يوجه اللوم إليه فهذا الطرف هو المملكة المتحدة نفسها. لقد ارتكبت المملكة المتحدة عدواناً في المنطقة، وعليه لم يكن هناك مفر لنا من عرض القضية على الأمم المتحدة. إننا نقف إلى جانب شعب عمان، لأنهم إخواننا وأبناء جلدتنا ولا نستطيع أن نتركهم تحت رحمة صواريخ المملكة المتحدة. إنه لا مندوحة لنا عن ذلك، وإنه من واجباتنا المقدسة أن ندافع عن قضية إخواننا هؤلاء. وعليه، فإن العوامل التي دعت إلى عرض القضية على الأمم المتحدة هي سوء تصرف وسوء أعمال المملكة المتحدة لا حسن تصرفها وأعمالها. وعلى المملكة المتحدة أن تستعد لتلقّي الحكم من أكبر هيئة تحكيم للجماعة البشرية.

وإنني إذ أعرض هذه القضية أرى لزاماً علي أن أشير في أول الأمر إلى أن عمان بلد عريق كأي بلد عريق آخر، وشعبها قديم كأي شعب قديم آخر، وعلى الرغم من كون عمان تقع على الطرف الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية، إلا أنها قد لعبت دوراً طيباً في تاريخ الحضارة العربية. إن عمان تشكّل الأرض والدولة التي يطلق عليها إمامة عمان وهي دولة مستقلة ذات سيادة.

واستناداً إلى مصادر التاريخ الغربي والرحالة الإفرنج عرفت عمان باسم إمامة عمان، وهي لفظة مستمدة من كلمة إمام ومعناها الرئيس صاحب السيادة.

وكدولة ديمقراطية، فإن الإمامة تعتبر نظاماً عريقاً يرجع في عهده إلى القرن الثامن الميلادي، وعلى حد تعبير حجة غربي تعتبر الإمامة امتداداً للخلافة الإسلامية الأولى، فالإمام بحسب التقاليد الإسلامية يعتبر الرئيس المدني والروحي للدولة.

والإمامة كنظام يقوم على مبدأ انتخاب الشعب له، وأن الإمام ما زال ينتخب بنفس الطريقة التي كانت ينتخب بها الخلفاء في صدر الإسلام. وبمجرد انتخاب

الإمام يصبح رئيساً للدولة وحامياً للقوانين والإدارة الرئيسية والقائد العام. وباختصار، فإن الإمامة تقوم على مبدأ بسيط وتستمد روحها من العقيدة الدينية. ولكي أقدم فكرة عن قضية انتخاب الإمام أرجو أن تسمحوا لي بأن أقرأ عليكم نص عهد الولاء الذي يقطعه الشعب في هذه المناسبة وقد اقتبستها من بعض كتب الإمامة. إن هذه الوثيقة مؤرخة في سنة ١٢٨٥ بعد الهجرة المطابقة لسنة ١٨٦٨ ميلادية وقد صدرت بمناسبة انتخاب أحد الأئمة. وهذا نصها:

« بسم الله الرحمن الرحيم. إننا نقسم لك يا مولانا على شرط أن تطيع الله ورسوله وأن تحل ما أحله الله وتحرم ما حرمه. لقد اخترناك إماماً لنا وللناس على شرط أن لا تقطع برأي لك أو تنفذ أمراً إلا بموافقة المسلمين ورضاهم. إننا أقسمنا لك بالطاعة على شرط أن تقيم شعائر الله وأن تقيم حدوده وأن تجبي الزكاة وأن تقيم الصلاة وتعين المظلومين وأبناء السبيل، وأن يكون القوي عندك ضعيفاً حتى تأخذ الحق منه وأن يسير في طريق الحق حتى ولو كان في ذلك القضاء عليه، وعلى شرط أن تتعهد لنا بكل هذه العهود وللمسلمين جميعاً».

بهذه الروح وعلى أساس الميثاق، استمرت الإمامة في عمان منذ ألف ومائتي عام. فمنذ أواسط القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا، وجميع المؤرخين، عرباً أكانوا أم غير عرب، قد سجلوا تسلسل الإمامة على هذه الصورة حتى يومنا هذا. أما اليوم فالإمام هو صاحب العظمة الإمام غالب بن علي الذي اختاره شعبه في عام ١٩٥٤. ومن الجدير بالملاحظة أن مؤرخاً غربياً ممن يعتبرون حجة في هذا الشأن، سجّل قبل قيام الإنكليز باعتدائهم على عمان، ٨٥ إماماً حكموا عمان في الماضي وكان لهم دور كبير في تاريخها.

وعليه، فالإمامة نظام ديمقراطي في شكله ومضمونه، أو ربما كان أقدم نظام ديمقراطي في العالم بقي إلى يومنا هذا. وإني أود أن أؤكد للجمعية الموقرة ولوفد المملكة المتحدة بأن عمان أقدم من كثير من الدول الممثلة في هذه المنظمة بما فيها مؤسسوها القدامى. وإني أعتقد أنه ليس مما يخالف العرف أن أقول إن عمان كدولة ذات سيادة أقدم من المملكة المتحدة نفسها: فعندما انتخب الإمام الأول الجلندى بن مسعود من قبل الشعب العماني في أواسط القرن الثامن لم يكن للإنكليز كدولة وجود على الإطلاق.

إني آسف لأني اضطررت إلى إثبات هذه الحقائق عن إمامة عمان وعن إمامها صاحب السيادة، لأن التشويه الذي عمدت إليه المملكة المتحدة هي من الجسامة بحيث اضطررت معه إلى شرح مفهوم الإمامة من ألفه إلى يائه. ومن جهة أخرى لكي

أثبت أن العدوان المسلح من جانب المملكة المتحدة لم يوجه ضد منطقة تابعة لا تتمتع باستقلالها وإنما ضد دولة ديمقراطية لها جذور عميقة وتاريخ طويل من الكيان القومي.

وأحب أن أوضح على أي حال أنني عندما أشير إلى إمامة عمان كدولة فإنني لا أستخدم العبارات في معانيها الفضفاضة. وعندما أقول دولة عمان فإنني أعني بذلك ما أقول بكل ما في الكلمة من معنى، وكأي دولة أخرى تمتعت عمان في ظل الأئمة بكامل سيادتها وكانت تملك كل مقومات هذه السيادة. ولم تكن عمان من تلك الدول التابعة الصغيرة التي لم يقدر لها أن تلعب أي دور مهم في تاريخ العالم: ففي عام ٨٠٨ الميلادي كانت عمان في قمة مجدها في ظل إمامها النشيط «غسان»، وقد كونت لها في ذلك العهد أسطولاً بحرياً لحماية شواطئها من القرصنة وذلك قبل مدة طويلة من تسلل الإنكليز تحت قناع مكافحة القرصنة الزائف إلى المنطقة.

وفي عام ٨٤١ الميلادي ضوعفت قوة عمان البحرية والبرية وكانت تملك ٣٠٠ سفينة حربية مزودة بالأسلحة، وقد أدى ازدهار عمان الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في سكانها، وأصبحت عاصمتها مدينة نزوى، وهي العاصمة الحالية، وكانت تعرف بجوهرة الإسلام. أما إذا وجد ممثل المملكة المتحدة غرابة في هذا الاسم فإني سأقول له بأن نزوى هي نفس العاصمة التي قذفها الإنكليز بالقنابل وهدموا حصونها.

ففي عام ٨٥١ عندما هوجمت جزيرة سقطرة العمانية وسقطت في يد الأجانب، جهز الإمام قوة من ١٠٠ سفينة حربية حررت الجزيرة وطاردت الغزاة.

وفي أواسط القرن السابع عشر هاجم البرتغاليون شواطئ عمان، واستمرت الحرب بين الإمام يعرب بن بلعرب العربي والبرتغاليين سنوات عدة، حتى عام ١٦٤٩، عندما تمكنت القوات العربية من طرد البرتغاليين ومطاردتهم.

وفي عام ١٧١١ في عهد الإمام «سيف سلطان اليعربي»، استطاع الأسطول العماني تطهير المنطقة من كل نفوذ أجنبي. لقد كان أسطول عمان المجهز في ذلك الوقت بالمدافع وأجهزة القتال، من القوة بحيث استطاع أن يتعقب فلول القوات البرتغالية في كل اتجاه.

وفي أواسط القرن الثامن عشر كانت إمامة عمان، على حد وصف حجة أجنبي موثوق به، أقوى دولة عربية تسيطر على جزء من أفريقيا الشرقية «الذي هو زنجبار» وعلى أجزاء من فارس وساحل بلوشيستان.

وقد واجهت عمان، بمجرد أن قامت بتدعيم استقلالها وتطهير بلادها من

الغزو البرتغالي، واجهت خطراً خارجياً جديداً ظهر أنه أشد خطراً وأقوى. كان هذا الخطر هو الاستعمار البريطاني الذي كان في أوج قوته وذروة جشعه وجبروته. إن العمانيين لم يقترفوا ذنباً يجعلهم يستحقون غزو البريطانيين لبلادهم، إذا صح تبرير العدوان أو كان لدى الغزاة أي مبرر للقيام بعدوانهم. إن كل ذنب عمان هي أنها تقع وسطاً بين الشرق والغرب. أما بالنسبة إلى الإنكليز فإن كل ذنب عمان كونها دولة ذات قوة نامية، الأمر الذي يتمثل في أسطولها البحري وفي طول شواطئها التي تمتد نحو ٣٢٠٠ ميل وفي موقعها الاستراتيجي وسيطرتها على خطوط الملاحة إلى الهند والشرق الأوسط، وأخيراً في تجارتها المزدهرة. كل هذه العوامل وضعت عمان وجهاً لوجه أمام الاستعمار البريطاني، كما أن حرب السنوات السبع التي اشتعلت بين بريطانيا وفرنسا مابين سنة ١٧٥٦ وسنة ١٧٦٣ قد كشفت عن أهمية الخليج العربي كأقصر طريق وأسرعه بين أوروبا والهند. وقد أرغمت معاهدة السلم التي وقعت في باريس في نهاية تلك الحرب، أرغمت فرنسا على أن تتخلص من جميع ممتلكاتها في شبه القارة الهندية فمنحت بريطانيا الحرية التامة هناك، كما مكنت بريطانيا من أن تسرق حرية شعوب شرق الجزيرة العربية.

ولكي أختصر الموضوع، مع العلم أن تاريخ الاستعمار طويل لا يحتمل الاختصار ومؤلم وقاس أيضاً، فإن الحكومة البريطانية ظلت لعدة سنوات تقوم بسلسلة من الاعتداءات على عمان وعلى شعب عمان الباسل. وكان الغرض هو إخضاع عمان لنفوذها، إذا تعذر إدماجها في نطاق الإمبراطورية البريطانية، وكما هي العادة كانت هذه الاعتداءات تتم تحت قناع زائف من مكافحة القرصنة والسرقة في المنطقة. غير أن هذه الفترة الدامية قد أثبتت أن سجل بريطانيا شرقي الجزيرة العربية كان يمثل اللصوصية على الأرض والقرصنة في البحر.

ومن دون أن أسترسل في التفاصيل المخيفة الرهيبة فإن النتيجة هي أيضاً رهيبة ومخيفة، فعن طريق القوة المسلحة والمكر والدسائس، وعن طريق الرشوة بل عن طريق سلسلة من العمليات العسكرية، تمكنت بريطانيا في آخر الأمر من تحقيق أطماعها الاستعمارية واحداً بعد الآخر في مرحلة بعد أخرى: ففي أول الأمر عزلت بريطانيا منطقة زنجبار عن عمان، ثم فصلت مسقط عن عمان، ثم فصلت الساحل العماني لتجعل منه سبع محميات عربية تعرف بالإمارات المتصالحة، ورابعاً هاجمت عمان.

ثم خامساً وأخيراً، جاء الإنكليز ليتربعوا على مقعد الأمم المتحدة ليزعموا بأنهم ليسوا طرفاً في النزاع، وأنهم لم يفعلوا شيئاً أبداً، وأن المسألة لا تخصهم وأنها تخص من يسمونه بصاحب السمو سلطان مسقط وعمان.

وهكذا قسمت بريطانيا عُمان ومزقتها إرباً إرباً، ولم يقم هذا التقسيم على أي عامل ديني أو لغوي أو عنصري أو يتصل بأماني شعب المنطقة لأن عمان من السهل إلى الجبل، ومن الساحل إلى الصحراء، أرض واحدة وواحدة فقط وشعبها واحد، يتكلم لغة واحدة، ويدين بدين واحد ويربطه تاريخ مشترك وأماني مشتركة. إن العامل الوحيد الذي أدى إلى هذا التقسيم للشعب الواحد والبلد الواحد هو الاستعمار البريطاني والاستعمار البريطاني وحده.

وهكذا كان الوطن العماني حتى عام ١٩٥٤: سلطنة مسقط والمشيخات المتصالحة التي تخضع للنفوذ البريطاني المباشر، وإمامة عمان كدولة مستقلة تماماً وذات سيادة تحت سلطة إمامها غالب بن علي. لقد احتاجت بريطانيا إلى قرنين من الزمن لتحقق هذه الأهداف، لقد كان تاريخاً طويلاً من الحروب والدسائس والمناورات السياسية وكل القوى الدولية التي تملكها بريطانيا. غير أن كل هذه الأوضاع لم تكن لتشبع مطامع بريطانيا، وحتى ذلك الوقت اكتفى الإنكليز بالتفتيت السياسي والتقسيم الإقليمي لعمان. لقد كانت المشيخات خاضعة لنفوذهم على أساس من الاتفاقات الخيالية والمضحكة، وسلطنة مسقط ضيعة تحكمها عائلة ترعرعت في ظل أسوأ التقاليد الاستعمارية البريطانية. غير أن اكتشاف البترول وما في تربة عمان من ثروات والدور الذي يمكن أن تساهم به هذه البلاد إبان السلم وفي أوقات الحرب، كل هذه الأشياء حركت الإنكليز من جديد فإن لعابهم قد سال لبترول الشرق الأوسط فقرروا أن يخضعوا عمان بأي ثمن، غير أن المعضلة التي واجهوها هي: بأي طريقة يخضعونها لنفوذهم وشهواتهم؟

فمن تجربة الاستعمار البريطاني كانت عمان بعيدة المنال بالنسبة للإنكليز، وفي الحق إن عمان كانت بعيدة المنال بالنسبة لكل دولة أجنبية طامعة. لقد استعصت عمان على البريطانيين ذلك لأنها كانت حريصة على استقلالها متحمسة للتمسك بكيانها:

ففي عام ١٩١٩ كتب الميجور هاورث، القنصل البريطاني في مسقط، إلى نائب إمام عمان الخطاب التالي:

«إني أرغب في الاجتماع بكم لنتباحث في ما يجب عمله لتحسين العلاقات لأن المباحثات هي الوسيلة الوحيدة في مثل هذه الأحوال لتسوية النزاع. إن لدينا خمسة آلاف جندي مدربين على الحروب ومعسكرين الآن في العراق، لقد أنجزوا عملياتهم الحربية ولا عمل لهم الآن، وإن بضعة آلاف منهم تكفي لاحتلال عمان كلها. وأنتم تعرفون كذلك بأننا سادة البحار، فإذا كنتم تريدون عدواننا فإننا سوف نمنع ورود الأرز والحبوب والأقمشة إلى عمان كما سنمنعكم من بيع منتجاتكم، لأن جميع طرق

التجارة هي في أيدينا. ولهذا أطلب منكم أن توضحوا هذا للإمام. إن الأمور لا يمكن أن تستمر على هذه الحالة، ما يحتم أن نجتمع ونتخاطب في الأمر».

غير أن الإمام كان مصمماً على أن لا يتعامل مع الأجانب، لا لأسباب ناتجة عن كرهه لهم أو حقده عليهم، وإنما لأن التعامل مع الأجانب في تلك الأيام كان يؤدي إلى سيطرة الأجانب. وقد أثبت تاريخ الاستعمار في أفريقيا وآسيا أن مخاوف شعب عمان كانت تقوم على أسباب حقيقية، فإن كثيراً من زملائنا الموقرين الذين يجلسون هنا يعلمون حق العلم بالاستناد إلى تاريخ شعوبهم أن أعلام الاستعمار لم يغرسها غير المستكشفين والتجار والأطباء والمبشرين، وكلهم أناس منزهون وأتقياء ومسالمون! وإنه لهذه الأسباب اختار العمانيون العزلة على الرغم مما فيها من عيوب، وذلك لكي يتقوا أخطار الوقوع تحت السيطرة الأجنبية.

أما من الناحية الأخرى فإن الإمامة سواء من حيث المبدأ أو التطبيق فإنها ضد أية سيطرة أجنبية. لقد كانت الإمامة مستقلة لمدة ١٢٠٠ سنة، إنها تقوم على إرادة أفراد الشعب الذين لا يربطهم بالإمام إلا الولاء الاختياري، ودور الإمام هو تحقيق مبادئ الحق والعدالة بين أفراد شعبه وضمان حماية الشعب والدفاع عنه ضد أي خطر خارجي ولو أدى ذلك إلى التضحية بالمهج والأرواح.

وعليه، فمنذ البداية عرف المستعمرون البريطانيون أنهم لا يستطيعون التعامل مع عمان، كما تبين لهم أن ليس ثمة أمل يرتجى من ناحية الإمام. صحيح أنهم عقدوا اتفاقاً مع سلطان مسقط على امتيازات البترول، أو بعبارة أدق على تسليم البترول لهم، إلا أن هذا البترول يقع في أرض تخضع لسيادة الإمام.

لهذا ثار الإمام على البريطانيين، وكان الحق معه. وفي خلال القرنين الماضيين فتّت الإنكليز الوطن العماني، وكان الحل الوحيد أمام الإنكليز هو تركيز الثقل على سلطان مسقط، الذي يعرف في مصطلح الأرستقراطية الإنكليزية بصاحب السمو السير سعيد بن تيمور. وهكذا ففي عام ١٩٥٣ أبرم السلطان اتفاقاً مع شركة بريطانية للبترول، أو بعبارة أدق إن شركة البترول البريطانية هي التي عقدت الاتفاق مع السلطان.

وبدأت الشركة تعدّ جيشاً تعهدت هي بتمويله، فكان هذا الجيش من الناحية الاسمية تابعاً للسلطان، ولكنه من الناحية الفعلية يخضع للقيادة البريطانية. وفي عام ١٩٥٤ تحرك هذا الجيش إلى شرقي منطقة مسقط لتلقّي التدريبات والعتاد.

وقد عسكر هذا الجيش بالقرب من ميدان العمليات في عمان، وكانت خطته هي أن يشن حرباً من أجل البترول، وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٥٥ شن

البريطانيون عدوانهم المسلح، وهو المرحلة الأخيرة في تاريخ عدوان البريطانيين على عمان. وفي عام ١٩٥٧ اتخذ العدوان البريطاني صورة العدوان الشامل، ما أدى إلى عرض الموضوع على مجلس الأمن. ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن نستطيع أن نقول إن الشعب العماني لم يلق السلاح وأن حركة المقاومة والدفاع عن الوطن العماني لا تزال قائمة حتى هذا اليوم. وهكذا قدر لسلطان مسقط أن يكون مخلب القط في التعطش البريطاني على البترول، وهو عطش لن ترويه كل حقول البترول في العالم. وكأسياده الإنكليز حاول السلطان أن يتستر في أول الأمر على الحملة العدوانية على عمان، حتى إنه سماها رحلة إلى مملكة عمان. ففي خطاب وجهه إلى المستر جيمس موريس، أحد الصحافيين الإنكليز الذي رافق الحملة، كتب السلطان في رحلته الكئيبة ما يلي:

«بعد التحية... كنت على وشك أن أكتب إليك عندما وصلني خطابك. ويسرني أن أخبرك باني أسمح لك بمرافقتي في رحلتي إلى عمان. وإن اهتمامك بكتابة بحث عن الرحلة يستحق التقدير، وأرجو لك رحلة ممتعة ومريحة. وأرجو أن تكون مستعداً للسفر يوم الاثنين الموافق ١٩ من كانون الأول/ ديسمبر في الساعة الواحدة والدقيقة ٤٥».

هذا هو فم سيده، إن لم يكن صوت سيده.

إني لا أحتاج إلى إثبات صحة هذا الخطاب إلا إذا حاول مندوب المملكة المتحدة أن ينكر توقيع السلطان. وعندئذ فقط، سأقوم بإزاحة الستار عن الحقيقة وتقديم البراهين. وعلى أية حال، فإن رحلة السلطان لم تكن ممتعة ولا مريحة بالنسبة إلى شعب عمان على الأقل. لقد كانت رحلة للهدم والتدمير الشامل والقتل الجماعي وتحطيم كل شيء بلا تمييز. وحتى المستر موريس وهو صحافي حر التفكير لم يستطع أن يخفي اللعبة الخطرة التي تلعبها بريطانيا في عمان.

ففي كتابه يقول:

«وهكذا قرر كلّ من السلطان والحكومة البريطانية وشركة النفط ذات يوم بأن الوقت قد حان لحسم الموضوع نهائياً، وهكذا أعد المسرح. ففي جو من التكتم الشديد هُيّئ الجو للسلطان ليفرض سلطانه عن طريق القوة على المنطقة الجبلية الداخلية من عمان. وقد درست استراتيجيه السلطان التي رسمها له البريطانيون درساً وافياً، فقد قامت طائرات سلاح الطيران البريطاني برحلات استكشافيه فوق العاصمة نزوى بينما تجمعت القوة العسكرية بقيادة الضباط البريطانيين بالقرب من المناطق الجبلية من عمان وصدرت الأوامر إلى القوات الأخرى بأن تكون على أهبة الاستعداد.

وعندما تم إعداد هذه الخطة أصدر وزير خارجية السلطان بلاغاً أعلن فيه بدء

الحرب ضد عمان، بينما انطلقت أبواق الدعاية البريطانية تصف الحملة بأنها مسألة داخلية بحتة. ونزلت الجيوش يقودها ضباط بريطانيون وتحت أعلام بريطانية ولكنها كانت تتنكر تحت اسم السلطان. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ احتل البريطانيون العاصمة العمانية بينما انسحب الإمام إلى المعاقل الخلفية حيث يستطيع مواصلة القتال ضد البريطانيين. وليس مما يضير عمان أن تتمكن القوات البريطانية الغازية من التوغل فيها بفضل تفوقها في معداتها الحربية، غير أن العار هو لأولئك الذين جعلوا من العدوان على الشعوب الصغيرة حرفة لهم وهواية. إن العمانيين لم يلقوا سلاحهم بل إنهم قد أعلنوها صريحة بأنهم مصممون على القتال من أجل حريتهم حتى النفس الأخير، وبأنهم لن يرفعوا الراية البيضاء مهما كلفهم ذلك من تضحيات.

وقد بادر الإنكليز إلى دعم عملياتهم العسكرية في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٧، فانطلقت صواريخهم تنهال على قرى عمان العزلاء كمرحلة جديدة في الحرب من أجل البترول.

وعلى الرغم من الرقابة المشددة التي فرضتها القوات الإنكليزية على عمان، فإن أنباء العدوان البريطاني الغاشم قد برهنت للعالم بأنه لم يكن مجرد رحلة للسلطان عبر مملكته أو نزهة ترفيهية للمراسلين البريطانيين. وفي ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥٧ كتبت صحيفة **التايمز** اللندنية تقول: إن القوات البريطانية قد اشتبكت مع ١٥٠٠ من رجال القبائل العمانية، وفي ٢٢ تموز/ يوليو قامت الطائرات البريطانية بغارات جوية على ضواحي العاصمة العمانية، وفي آب/ أغسطس قامت الطائرات البريطانية النفاثة بالإغارة على أجزاء أخرى من عمان بينما نقلت القوات البرية البريطانية بسرعة لسحق كفاح الشعب العماني لاسترداد حريته واستقلاله من الغاصبين. أما صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية فقد كتبت تقول: بأن فصيلاً من فصائل القوات الجوية المعسكرة في الملايو قد أمر بالاتجاه إلى مسقط. وقد وصل أوّل الفصيلين إلى مسقط في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٥٨ والثانية في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٥٩. وكتبت **النيويورك تايمز** تقول: إن القوات البريطانية في الخليج العربي جرى تعزيزها وإن الفيلق البريطاني الرابع والعشرين قد اتخذ له مراكز في البحرين بعد أن نقل من كينيا، هذا بينما قامت بريطانيا بفرض حصار على جميع منافذ عمان الداخلية وضربت الحقول وقنوات المياه ضرباً شديداً من الجو[١].

إن هذه التحركات العسكرية والعمليات التي رافقتها ليست مجرد بلاغات

(١) *New York Times*, 21/7/1958.

صحافية عربية أو غير عربية، بل إن الحكومة البريطانية قد اعترفت بنفسها بكل ما في هذا الاعتراف من رزانة، وفي ٢٣ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٧ صرح المستر سلوين لويد الذي كان وزيراً للخارجية البريطانية في ذلك الوقت في البرلمان بأنه قد صدرت الأوامر للطائرات البريطانية النفاثة بإلقاء قنابلها على تجمعات القبائل الثائرة في عمان الوسطى. وأنا لا أعتقد بأن المندوب البريطاني الموقر يستطيع إنكار هذا البيان لأنه موجود في سجلات البرلمان البريطاني، كما أني لا أعتقد بأن لدى وفد المملكة المتحدة أي توضيح يدلي به حول هذا الاعتراف الرسمي.

إنه بيان صريح يحمل طابع الاستنكار الذاتي. أما الطائرات النفاثة البريطانية فهي على أساس هذا الاعتراف قد اتخذت كستار للعدوان المسلح وكقوة هجومية لنشر الدمار في ربوع القطر العماني، ولا يوجد هناك تفسير آخر ولا يمكن أن يكون. بل في الحقيقة والواقع أنه في الوقت الذي كان فيه السيد سلوين لويد يدلى ببيانه المذكور في البرلمان وجه الإنكليز إلى الثوار العمانيين، كما أشارت إلى ذلك صحيفة **النيويورك تايمز** الأمريكية، إنذاراً بإخلاء منطقة مسقط العربية وبالانسحاب من المناطق التي احتلوها داخل عمان. وقد كانت مدة هذا الإنذار ٢٤ ساعة، ولكن أبى العمانيون أن ينسحبوا من بلادهم ويتركوها. إنها وطنهم ودارهم. إنهم لم يحتلوا أية مناطق من عمان، وإن هذه المناطق هي قراهم ومدنهم التي عاشوا فيها منذ القدم، إنها بلدهم. أما المغتصبون الحقيقيون فهم البريطانيون الذين اغتصبوا عمان بقوة الحديد والنار والدمار.

وإلا فلم الطائرات النفاثة؟ وضد من تستخدم؟ إن عمان بلد مفتوح وأعزل لولا شجاعة أهله وتصميمهم على العيش في حرية، إنهم لا يملكون غير أسلحة بدائية ولا يعتمدون إلا على شجاعتهم وبطولتهم لمقاومة من حاول اغتصاب سيادتهم. فلم إذن، تستخدم الطائرات النفاثة ضد شعب مسالم لا يملك أي شيء من وسائل الدفاع الحديثة؟ وفي ٢٥ تموز/ يوليو كتبت صحيفة **النيويورك تايمز** الأمريكية تقول إن المقاتلات النفاثة البريطانية قد دكت بصواريخها حصناً من الطين وذلك في أول عملية جوية ضد الثورة في القطر العربي الصغير بمسقط وعمان. حقاً يا زملائي أعضاء الوفود، إن الحصن في تلك البلاد مبني من الطين وذلك طبقاً للعادة المتبعة هناك، وإن الإنكليز يعرفون ذلك تماماً.

إن الحصن ليس هو خط ماجينو الذي عجز الإنكليز عن أن يدافعوا عنه أو خط سيغفريد الذي عجز الإنكليز عن اختراقه، فلم إذن الطائرات النفاثة؟ إنها لم تنطلق لتدك حصن عمان بل لتدك الإرادة الحديدية لشعب عمان ولتسحق مقاومته الباسلة ولتخضعه لسلطانها الغاشم. ولكن لتعلم المملكة المتحدة أن العمانيين الذين حافظوا

على استقلالهم ألفا ومائتي عام مستعدون لمقاتلة البريطانيين ألفاً ومائتي عام أخرى من أجل استرداد حريتهم واستقلالهم.

صحيح أن الغارات الجوية قد أحدثت أضراراً شديدة «بالحصن «المبني بالطين، كما صرح ناطق باسم سلاح الطيران البريطاني، وأن الغارات الإحدى عشرة التي شنت على الحصن كانت ناجحة، وأن جميع الصواريخ التي ألقيت قد أصابت أهدافها، وأن الغارات الأخرى حققت نفس الغرض، كل هذا صحيح، غير أن ما هو أصح من كل هذا أنه مهما ألقى البريطانيون من القنابل والصواريخ ومهما قاموا به من الغارات ضد شعب عمان فإن تصميم العمانيين العنيد على التحرر والاستقلال تصميم لن يقهر أبداً.

لقد شنت حروب استعمارية في كثير من أرجاء العالم، غير أن الحرية قد انتصرت دائماً وخرجت الحرية من هذه المعارك مكللة بأكاليل الغار. وإن انحلال الإمبراطورية البريطانية وتفتتها لهو أكبر شاهد على ذلك.

إن بريطانيا لم تألُ جهداً ولم تعدم في تاريخها الاستعماري سلاحاً أو معسكرات اعتقال أو منافي عبر المنطقة الاستوائية، غير أن كل هذه الاستعدادات قد باءت بالفشل. ولقد انتصرت الشعوب على المستعمرين وحققت حرياتها، وهاهي الآن تشاركنا في احتلال مواقعها داخل هذه المنظمة وهي متحررة تحرراً كاملاً. هذا هو المستقبل الباهر الذي ينتظر عمان دولة مستقلة وعضواً ذا سيادة في هذه المنظمة.

وأحب أن أوجه نظر اللجنة بأن الغارات الجوية التي أشرت إليها آنفاً لم تكن مجرد مظاهرة عسكرية كما يحلو لبعض الدوائر البريطانية أن تدعي، بل هي عمليات حربية واسعة النطاق. هذه هي صحيفة **التايمز** اللندنية المعروفة بصحة مصادرها تصف الغارة الجوية التي شنت على عمان يوم ٢٦ تموز/ يوليو بما يلي:

« كان حصن نزوى العظيم الذي يقع في قلب المنطقة الجبلية من عمان هدفاً لقنابل وصواريخ النفاثات البريطانية، وتشير التقارير التي تم الحصول عليها من الطيارين الأربعة (الذين اشتركوا في الغارة)، عن نجاح هذه العمليات نجاحاً تاماً، فقد صرح أحد هؤلاء الطيارين بأن جميع القنابل التي ألقيت قد أصابت الهدف ولم تخطئه أبداً. وهذا يعني بالحرف الواحد أن عدد القنابل التي استقرت بين جدران هذا الحصن لا يقل عن ثمانٍ وأربعين قنبلة و٧٠٠٠ طلقة مدفع». سيدي الرئيس، إن الصحيفة التي نشرت هذا الخبر لم تكن **البرافدا** أو **الإزفستيا**، إن هذا البيان قد جاء من **التايمز** اللندنية، وبالذات من قلب لندن.

ومما هو جدير بالذكر أن الغارة التي شنت على عمان يوم ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٧

قد استخدم البريطانيون فيها الصواريخ ذات الانفجار العالي. لقد وصفت صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية هذه الغارة بأنها الغارة الثانية التي يشنها في يوم واحد سلاح الطيران البريطاني، وهي تثبت بأن الثوار في عمان ما زالوا يشكلون تهديداً قوياً.

غير أن العدوان البريطاني لم يقتصر على الغارات الجوية فقد اضطرت بريطانيا لاستخدام القوات البرية لسحق مقاومة الشعب العماني.

على أن الشعب العماني تحت قيادة زعيمه الإمام كان على استعداد ولا يزال، لبذل أية تضحية للدفاع عن الوطن وعن حريته واستقلاله. ثم إن جيش السلطان يفتقر إلى الروح المعنوية لأنه جيش مؤلف من المرتزقة الذين لا يشعرون بأي حافز معنوي على القتال. ولكي يحقق البريطانيون أغراضهم في عمان اضطروا للقيام بعمليات عسكرية كبيرة. وتأييداً لهذه الحقيقة خرجت جريدة **الديلي تلغراف** البريطانية في عددها الصادر في يوم ٢٣ تموز/ يوليو بالبيان التالي: «إن قوات السلطان أضعف من أن تصمد في معركة برية بينما لن يكون للقوات البرية البريطانية أي تأثير في مجرى الحرب في منطقة جبلية كعمان إلا إذا قام البريطانيون بعمليات حربية كبيرة، ولا بد لبريطانيا من أن تثبت هيبتها وتعلن تصميمها على المحافظة على الكرامة البريطانية».

وعلى أساس هذا التعليل العدواني كما أوضحت المصادر البريطانية نفسها اندفع البريطانيون بكل قواهم وإمكانياتهم العسكرية في حملتهم الغاشمة على دولة عمان. وفي ٤ أب/ أغسطس سنة ١٩٥٧ عرف العالم عن طريق صحيفة **النيويورك تايمز** الأمريكية: «بأن القوات البرية البريطانية قد أخذت تتقدم داخل سلطنة مسقط وعمان لحماية السلطان من الإمام، وأن السيارات المصفحة قد أخذت تنقل الآن بالطائرات من عدن إلى ميدان العمليات الحربية رأساً». وقد ظل البريطانيون حتى الآن مترددين في الاعتراف بإمكان استخدام القوات البريطانية ضد قوات الإمام، ولهذا عبأ البريطانيون كل قواتهم البرية والجوية والبحرية من أجل كسب معركة البترول. إن المعركة الرهيبة لا تزال مستمرة، كما أن كفاح عمان الذي تؤيده الشعوب المحبة للحرية لا زال مستمراً وسوف يستمر حتى يجلو عن الوطن العماني آخر جندي إنكليزي، ليس فقط من عمان اليوم، بل من عمان العظمى بكل حدودها الطبيعية ومن جبالها حتى شواطئها.

هذه هي قضية عمان أمامكم بكل نقائها وبساطتها، تلك البساطة المستمدة من حقائق التاريخ والتي تقوم على مبادئ القانون الدولي وعلى أساس من اعتراف بريطانيا نفسها.

إن قضية عمان باختصار وكما عرضت على اللجنة الموقرة، قضية تحرر شأنها في ذلك شأن عدد كبير من القضايا التي واجهتها الأمم المتحدة منذ قيامها. إن كل ما تحتاج إليه هذه القضية هو أن تعمل هذه المنظمة على تحقيق استقلال شعب عمان وحريته بزعامة إمامه صاحب السيادة.

أما الجانب البريطاني فقد يكون لدية الكثير مما يقوله، ولكن كل هذا الكثير يتنافى تنافياً صارخاً مع ميثاق الأمم المتحدة، ومع أبسط مبادئ القانون الدولي. ولعلكم تعجبون إلى أي حد من الخيال ذهبت المملكة المتحدة في سبيل تحديها حق عمان وقضية عمان. لقد أدلت المملكة المتحدة بحجة تعتبر غاية في الخيال والسخرية واللاواقعية، ويبدو أن البترول يقضي على تعقل أكثر الناس تعقلاً، فقد ادعت المملكة المتحدة بأنه لا يوجد شيء اسمه دولة عمان المستقلة ذات السيادة، وأن إمامة عمان هي جزء ومقاطعة من ممتلكات من يسمى بسلطان مسقط وعمان، وليس ثمة شيء أكثر سخفاً وبعداً عن الحقيقة من هذا الادعاء. وحتى أبسط مبادئ الجغرافيا، إذا جاز أن تقتنع بريطانيا بأبسط مبادئ الجغرافيا، التي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن عمان ليست مدلولاً لبلدة أو مقاطعة بل هي اسم لوطن بأسره، وهو الاسم الذي اشتق منه خليج عمان. إن الجغرافيين الإنكليز لم يتحدثوا عن شيء اسمه خليج مسقط بل تحدثوا عن خليج عمان، وإن لفظة مسقط التي استخدمها السلطان العميل هي اسم يطلق على مرفأ في خليج عمان، فمسقط ليس اسماً لبلد أو مقاطعة، بل هو اسم يطلق على مرفأ عمان الرئيسي، وهذا كل ما في الأمر. وإنه لمما يحز في نفوسنا أن يتجاهل الإنكليز، وقد كانوا أول المكتشفين والملاحين والجغرافيين، أبسط حقائق الجغرافيا.

إن الإنكليز هم الذين جرونا إلى مناقشة المسائل الجغرافية، وعندما يحاولون أن ينكروا الحقائق فلا بد لنا من وضع الأمور في نصابها، وتصحيحها.

خلال المداولات التي جرت في مجلس الأمن في شهر أب/ أغسطس سنة ١٩٥٧ أشارت المملكة المتحدة إلى ما أسمته «دولة مسقط وعمان العربية الموقرة» ومنذ ذلك الوقت حتى الآن لم أستطع أن أكتشف دولة عربية بهذا الاسم. وقد أتفق مع المملكة المتحدة في هذا التعبير إلا في ما يتعلق بجزء واحد منه فإن إضافة كلمة مسقط يعتبر تشويهاً متعمداً وصريحاً. هناك دولة عمان العربية العريقة الموقرة، هذه هي الحقيقة العريقة، أما التعبير الذي أطلقته المملكة المتحدة فهو صناعة بريطانية ولا يعيش إلا في مخيلة البريطانيين. لقد أشار المندوب البريطاني في اللجنة في معرض حديثه عن الشكوى التي تقدمنا بها ضد حكومته بأن دولة عمان دولة خيالية لا وجود لها على الإطلاق، فهل يمكن أن تتحول دولة إلى العدم لا تتمتع بالوجود إلا ما

يسميه الإنكليز بدولة مسقط وعمان؟ أما إذا رأى الإنكليز أن في الأمر أسطورة فإنهم هم المسؤولون عن هدم هذه الأسطورة بأبشع صور الهدم. خلال القرنين الماضيين استطاع الإنكليز فرض أسرة حاكمة هي أسرة السلطان الحالي لتحكم مسقط وبعض المناطق المجاورة لها، وهذه هي التي يسميها الإنكليز «دولة مسقط وعمان العربية العريقة الموقرة»، بينما هي في الواقع ليست عربية ولا عريقة ولا موقرة، فالعميل لا يكون عربياً ولا موقراً. أما إذا شاءت المملكة المتحدة أن تعرف من هي دولة عمان العربية العريقة الموقرة فإننا نقول لها إن هذه الدولة هي إمامة عمان التي هاجمها البريطانيون وأقصوا إمامها وزعيمها عن وطن أجداده وآبائه. هذه هي الدولة العربية الحقيقية وهذا هو الرئيس الحقيقي لدولة عمان.

إني لا أقصد من التأكيد على سيادة عمان تكرار القول، غير أن ممثل المملكة المتحدة الموقر ذكر في سياق بيانه أمام مجلس الأمن أن دولة عمان دولة خرافية، كما وصف المشكلة أمام الجمعية العامة بأنها مشكلة خرافية. غير أنه ليس هناك خرافة في ما يتعلق بالكيان الدولي لعمان، بل إن أقوال الممثل البريطاني هي الخرافة، بل خرافة الخرافات.

عندما أحاول التأكيد على الكيان الدولي لإمامة عمان فإني لن أشير إلى غير معاهدة السيب لسنة ١٩٢٠، بيد أن إمامة عمان وحقها في الاستقلال والسيادة لا ينبع من هذه المعاهدة: فهو كيان عميق الجذور في الوجود التاريخي لعمان، غير أن معاهدة السيب تتضمن رداً مفحماً للمملكة المتحدة إذا ما اعتبر المنطق وبديهيات الأشياء كافية للرد على هذا الهراء.

وأقول هذا الهراء من دون أن أقدم أي اعتذار عن هذا القول، ذلك أن البريطانيين كان لهم دور في هذه المعاهدة، وهي معاهدة قد تم الوصول إليها بين مسقط وعمان بواسطة المستر وينغيت قنصل ومعتمد بريطانيا العظمى في مسقط، وهذه الحقيقة واردة في هامش المعاهدة. وإذا كان على المملكة المتحدة أن تتقيد بقانون الأدلة المعمول به في محاكم بريطانيا العظمى فإنه طبقاً لهذا المبدأ لا تستطيع بريطانيا أن تتملص من حقيقة كانت هي طرفاً فيها، وتبعاً لذلك لا يجوز لها أن تتنصل من نتيجة تصرفها. إن بريطانيا مسؤولة عن احترام هذا القانون والامتثال له.

لقد ذهبت المملكة المتحدة إلى حد إنكار الصفة الإلزامية لهذه المعاهدة: فلقد أدلى ممثل المملكة المتحدة أمام مجلس الأمن «بأن معاهدة السيب لم تكن بأي حال من الأحوال اتفاقية دولية بين دولتين: مسقط من ناحية وعمان من ناحية أخرى. لقد كانت المعاهدة المذكورة من ذلك النوع المألوف في هذه المنطقة بين الحاكم وبعض

قبائله». وقد تقدمت المملكة المتحدة بنفس الادعاء السخيف في الجمعية العمومية حتى زعمت أن المعاهدة قد سميت خطأ بمعاهدة.

لقد قلت الادعاء السخيف لأني بذلت جهداً عسيراً في البحث عن تعبير آخر يتناسب مع ادعاء المملكة المتحدة ولكن من دون جدوى.

والحقيقة التاريخية التي لامراء فيها هي أن معاهدة السيب سنة ١٩٢٠ هي معاهدة سلام أبرمت لا لتسوية نزاع بين سلطان ورعاياه، بل لإنهاء حالة حرب كانت قائمة بين إمام عمان من جانب وسلطان مسقط من جانب آخر. إن البريطانيين لا يستطيعون نكران هذه الحقيقة لأنهم كانوا يساندون السلطان عندما كانت قوات الإمام تزحف نحو مسقط لإنقاذها من حكم أسرة لم تجلب لعمان غير العزلة والذل، والنفوذ الأجنبي، وإنه بسبب تأييد البريطانيين لسلطان مسقط ومساعدتهم له أمكنه إنقاذ حكمه من الهزيمة، وعلى هذا الأساس وقعت معاهدة السيب وعلى بعد أميال قليلة من مسقط.

إن هذا ليس مكان التحليل القانوني لنصوص المعاهدة وإنما لكي نرد على مزاعم المملكة المتحدة يكفي أن نبين أن المعاهدة تتناول طرفين، الإمامة والسلطنة، وتتحدث عن السلم بين الجانبين. وهي تنص على أربعة شروط بالنسبة إلى الإمامة وأربعة بالنسبة إلى السلطنة. وهذه الشروط تتناول العلاقات التجارية وسلطة المحاكم والهاربين من القانون، غير أن النص الأساسي الذي تعهد به الطرفان وألزما نفسيهما به، هو الخاص بعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض.

فإذا كانت هذه الوثيقة ليست معاهدة، فماذا تكون إذن؟ وإذا كانت هذه الوثيقة قد سميت خطأ معاهدة، فهل تتفضل المملكة المتحدة فتقول لنا تحت أي تعريف تقع هذه المعاهدة بالنسبة إلى القوانين الدولية؟ إن الشؤون التي تناولتها المعاهدة هي ذات الشؤون التي اعتادت الدول المتحضرة أن تنص عليها في المعاهدات التي تعقدها في ما بينها.

فعبارتا التعهد بعدم الاعتداء وعدم التدخل هما من النماذج السائدة في عصرنا الحاضر في ما يختص بالمعاهدات الدولية ومن القواعد والخصائص القانونية، وبطبيعة الحال ليست هذه المعاهدة هي المنبع الذي تنبثق منه سيادة الدولة العمانية، ولكن المعاهدة وثيقة قاطعة لدحض إنكار الإنكليز للكيان الدولي لإمامة عمان. ولولا البترول في عمان لعرفت المملكة المتحدة التاريخ والقانون معرفة أفضل.

وعلى أية حال، يجب ألا تنسى المملكة المتحدة أنها قد اعترفت بالمعاهدة عن طريق تطبيقها، فقد طالبت المملكة المتحدة بالتقيد بنصوص هذه المعاهدة وذلك في مذكرة تاريخها ٨ آذار/ مارس ١٩٢٢ بتوقيع الماجور ر.ى. القنصل البريطاني في مسقط وموجهة إلى نائب الإمام وتنص على ما يلي:

«إن حكومة صاحب الجلالة السلطان قد وُجّه نظرها إلى أحداث وقعت في صور . . . وإني أكتب لأخبر سيادتكم بأن هذا الحادث هو اعتداء من جانب عمان على حدود دولة مسقط ونقض لبنود المعاهدة».

وإذا ما أخذنا هذه المذكرة البريطانية بعين الاعتبار وما تشير إليه حرفياً إلى أن حدود دولة مسقط تقع في مدينة ملاصقة للساحل وما تشير إليه أيضاً من بنود والتزامات المعاهدة، فكيف يمكن المملكة المتحدة أن تنكر المعاهدة، وما هو أشد وأنكى من هذا أن نتحدث عن «دولة مسقط وعمان العربية العريقة الموقرة».

وأيا كان الأمر، فلكي ندحض الادعاءات البريطانية ليس لدينا حجة أفضل من الكاتب البريطاني أكلز، فبعد أن قام بدراسة خاصة للمعاهدة قال الكاتب المذكور:

«إن هذه المعاهدة اعتراف باستقلال الإمامة». وإن الكاتب أكلز ليس رجلاً عادياً وهو ليس شيوعياً أو معادياً للإنكليز، بل يجب أن نذكر الإنكليز بأن هذا الكاتب هو الذي قاد قوات السلطان، وبالإضافة إلى ذلك فهو شخص واسع الاطلاع في ما يختص بشؤون السلطنة.

وتأكيداً للقول بأن هذه المعاهدة هي معاهدة سلام أبرمت لإنهاء حرب فعلية استمرت سبع سنوات بين مسقط وعمان، نقتبس من شهادة القنصل الفرنسي آفادا لا الذي زار مسقط في نهاية عام ١٩٢٢ للإشراف على إغلاق القنصلية البريطانية، فقد أشار إلى هذه المعاهدة بما يلي:

«لقد ظلت الحرب مستمرة بين سلطان مسقط وداخلية عمان لمدة سبع سنوات ولم تخمد نارها إلا في سنة ١٩٢٠، عندما وقّع كل من سلطان مسقط وعيسى بن صالح بصفته ممثلاً للقبائل العمانية المحاربة بواسطة القنصل البريطاني وينغيت».

ليس هذا فحسب بل إن الصحفي البريطاني المستر جيمس موريس قد أشار في كتابه **سلطان في عمان** إلى معاهدة السيب بصورة لا تقبل الجدل حيث قال: «في سنة ١٩١٣ ثار كثير من القبائل الداخلية ضد السلطان وخاضوا حروباً جمة ضده. والمعاهدة التي أوقفت هذه الحروب سميت بمعاهدة السيب، وقد نصت بتعهد السلطان بعدم التدخل في شؤون عمان الداخلية». فهل يبقى سلطان مسقط بعد ذلك سلطاناً يتمتع بالسيادة القانونية مع كل هذا التحديد في سلطته؟ وقد وصف بعض المراقبين البريطانيين المعاهدة بأنها قد أوجدت في الحقيقة دولتين منفصلتين وقد وافقهم الإمام على رأيهم هذا. هذه هي الحقيقة التي اكتشفها المستر موريس الذي رافق السلطان في رحلته إلى عمان على متن إحدى المقاتلات النفاثة البريطانية. وقد كانت هذه الرحلة الأولى التي تكتب في حياة السلطان، بل في حياة أسرته، وبسبب هذه

الحقيقة وحدها اختار المستر موريس لكتابه هذا العنوان الساخر **سلطان في عمان** تماماً كما لو قال «خروتشيف في لندن».

وإذا نحينا نصوص المعاهدة جانباً فسوف نلاحظ أن حقائق الموقف إنما تشكل خطراً ماحقاً على موقف الحكومة البريطانية. وإنه من الحقائق الثابتة أن سلطان مسقط لم يمارس أية سلطة على عمان لا قبل إبرام المعاهدة ولا بعدها. وقبل وقوع العدوان البريطاني كانت عمان دولة مستقلة تمام الاستقلال وتتمتع بكامل السيادة، بينما كانت مسقط محمية بريطانية أو دولة تابعة أو أي شيء يطبعها بالطابع البريطاني فيما عدا كونها دولة مستقلة. وهذا يثبت كيف أن المبادرة كانت دائماً في جانب عمان التي استمرت في محاولاتها لزحزحة البريطانيين وصنيعهم سلطان مسقط من البلاد.

ولا يمكننا أن نتصور أو نفكر بأي حال من الأحوال بأن سلطان مسقط الذي كان الشعب يطارده دائماً يستطيع أن يمارس أي سلطة على شعب عمان. ولا بد أنه لحسن حظ سعيد بن تيمور أنه نجا من غضبة شعبه الثائر.

لقد أخبرنا المستر همرثون القنصل البريطاني في زنجبار الذي كتب في نحو ١٨٤٦ يقول:

«إن نفوذ حاكم مسقط في داخلية عمان لا وجود له تقريباً وهو يعرف هذه الحقيقة ويحس بها. لقد حاول سموه الحصول على بعض الأشخاص من بين القبائل المختلفة في عمان ولكنه لم يستطع أن يحصل على سيف واحد من عمان». فكيف يمكن مع كل هذه الاعترافات البريطانية أن تنكر بريطانيا الكيان الدولي لعمان؟ وكيف يمكنها أن تسمى سلطنة مسقط «بالسلطنة العربية العريقة الموقرة»؟ إن هذه ليست حجة مقبولة، وإذا كان ثمة أية غرابة بالنسبة إلى هذه الحجة فهي في سخافتها وهرائها.

غير أن هذه السخافة لا تخلو من فكاهة، وتأتي هذه الفكاهة على لسان بريطاني أيضاً. يقول اللفتنانت ولستد البريطاني في الأسطول الهندي الذي جاب مناطق عمان الداخلية خلال الستة أشهر الأولى من سنة ١٨٣١ في وصفه الممتع لاستقباله بعض زعماء عمان ما يأتي:

«بمجرد أن قدمت له رسالة سلطان مسقط وقرأها استأذنني في الانصراف قبل أن يرد على سؤالي، ثم بعد ساعة من الزمن بعث إلي برسالة شفوية يطلب إلي فيها مغادرة منطقته بأسرع ما يمكن. ومن ناحية أخرى ذكر ولستد في ما يختص بنفوذ حاكم مسقط «إن مسقط هي الجزء الوحيد من عمان الذي يتقاضى السلطان منه دخلاً أما من داخلية عمان فلا يحصل السلطان على قرش واحد». إن هذه الحقائق موجودة في سجلات الدوائر البريطانية.

فقد ذكر المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية في كتاب له بعنوان **استطلاعات سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط**: «منذ القرن الماضي لم تتعد سلطة سلاطين مسقط المناطق الساحلية، بينما ذكر الكابتن أكلز الذي تحظى أقواله عن شؤون هذه المنطقة بالتأييد، أن نفوذ السلطان الحقيقي منحصر في مسقط وفي شريط ساحلي يمتد من جهتي الشمال والجنوب التي تتعرض لتهديد القوارب البريطانية المسلحة». وبعبارة أصح، إن السلطان ليس له نفوذ على الإطلاق، وإن نفوذه يتوقف على الأسطول البريطاني، وهو نفوذ يمتد إلى حيث يمتد نشاط هذا الأسطول. وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار مثل هذا النفوذ سيادة دولية إلا إذا شاءت المملكة المتحدة أن تجعل من نفوذ السيادة أكذوبة.

وفي الحقيقة فإن نفوذ السلطان يعني شيئاً واحداً ألا وهو قوة بريطانيا التي كانت دائماً موجهة ضد الحق، حق شعب عمان. ومنذ أن أسس البريطانيون علاقات مع سلطان مسقط عام ١٧٨٩، كانت المهمة الرئيسية لحكومة المملكة المتحدة هي حماية السلطان من ثورة شعبه.

وقد حدثنا القائد هوغارت الذي اشتهر بمعرفته بمشاكل هذه المنطقة بمعلومات وافيه في هذا الشأن، فقد ذكر «بأن معاهدة سنة ١٧٩٨ قد ألزمت بريطانيا بتأييد سلطان مسقط ضد شعب عمان».

وليس الرحالة والضباط الإنكليز هم الوحيدون الذين كشفوا عن انعدام وجود نفوذ السلطان، بل هناك مؤرخون بريطانيون قرروا نفس النتيجة: ففي كتاب للبروفسور كويلاند بعنوان **غزاة أفريقيا الشرقية**، ذكر هذا المؤرخ البريطاني الشهير في معرض حديثه عن مسقط أيام الحكم البريطاني لمدينة بومباي الهندية «أنه ليس للسلطان أصدقاء في الجزيرة العربية أو البلاد المجاورة لها غير أن أصدقاءه الوحيدين هم في بومباي». إن هذه الحقيقة تنطبق على هذه الحالة اليوم أكثر من أي وقت مضى باستثناء أن حكومة بومباي البريطانية لم يعد لها وجود. أما أنه لا يوجد للسلطان أصدقاء في الجزيرة العربية فهذا القول أكثر انطباقاً على الواقع اليوم منه في أي وقت مضى، ولقد انتقل أصدقاؤه من بومباي إلى لندن. وإن سيادة السلطان الحقيقية هي الآن في لندن، ومن لندن أيضاً يستمد هذا الحاكم سلطته.

ومن ناحية أخرى، تعتبر سلطة الإمام في عمان كسلطة أي حاكم آخر. وعندما قطع الرحالة البريطاني المشهور وونفرد تيسجير في رحلته مجاهل المنطقة الجنوبية من الجزيرة العربية، حاول أن يصل إلى الجبل الأخضر سنة ١٩٥٠ غير أن الإمام كما علمنا أغلق الباب في وجهه غير أن تيسجير قد تمكن من ارتياد

الأراضي الجنوبية من المملكة العمانية وهو يدلى بالبيانات التالية كشاهد عيان:

«إننا ندخل الآن الأراضي التي يديرها بالفعل الإمام الذي تعترف به جميع القبائل العمانية المستقرة كحاكم لداخلية عمان، وممثلوه منتشرون في جميع القرى ليقضوا بين الناس ويجبوا الزكاة، كما أن البدو يعتبرون الإمام هو سيدهم الأعلى. وأن عبارة «الله يمد في عمر الإمام» تتردد على ألسنتهم ويعبّرون بها بصدق، ولما كان الإمام هو الذي يقيم العدل فيهم ويفض المنازعات فإنه هو الذي حقق لهم العدالة والأمن، فهنا يستطيع أي مواطن أن يسير بغير سلاح ويترك جمله بغير حراسة ومن دون خوف عليه من السرقة».

وظل تيسجير يتحدث عن الإمام السابق فيقول بالحرف الواحد «منذ سنة ١٩٢٠ ظل الإمام يمارس سلطة إدارية فعلية على المناطق القبلية التي تمتد لمسافة ٢١٠ ميلاً شمال وجنوب عاصمته نزوى، كما تدين له بالطاعة قبائل البدو في جميع المناطق الداخلية».

فأية صفة وخصائص أعظم من هذه يحتاج الأمر بالنسبة إلى مفهوم القانون الدولي لإثبات الكيان الدولي لعمان، والكيان غير الدولي لمسقط؟ وأخيراً فإن سلطة الإمام تنبع من إرادة شعبه، إنه لا يعتمد على تأييد الحراب البريطانية، فتأييد الحراب البريطانية لحاكم ما لا يفيد كبرهان على السيادة، بل هو تحطيم لمفهوم السيادة سواء من الناحية الفعلية أو القانونية.

غير أن أهم شاهد عيان في الموضوع هو جيمس موريس مرة أخرى، فعند دخول المستر موريس إلى عمان في موكب السلطان يذكر موريس «أن جميع الموظفين المحليين يعينون من قبل الإمام، وأن جنود السلطان وقضاته ومديريه وجباة الزكاة والمعلمين الذين يعينهم السلطان، لا يتمتعون بأية سلطة قانونية». إن أهمية هذه الشهادة تنبع من أنها تكشف عن السلطة الفعلية للإمام قبل بدء الإنكليز بعدوانهم على عمان. والآن وعندما أعود بذاكرتي إلى قوانين الأدلة المعمول بها في بريطانيا فإني أتذكر ذلك القانون المشهور والذي يقرر أن الحقائق التي تسبق ارتكاب أية جريمة تشكل أفضل الأدلة وأقواها في الإدانة.

وعلى أية حال، لما كانت المملكة المتحدة تخشى من أن يكون إنكارها لاستقلال عمان سبباً كافياً لتدبير العدوان المسلح الذي قامت به، فقد لجأت إلى خط دفاع ثان.

لقد زعمت المملكة المتحدة في مجلس الأمن بأن العمليات الحربية التي قامت بها القوات البريطانية إنما كانت استجابة لطلب تقدم به السلطان لمساعدته في إعادة النظام في وجه ثورة كانت تهدد سلطته وكانت تلقى التشجيع والتأييد من الخارج. ثم كررت المملكة المتحدة نفس الخرافة أمام الجمعية العمومية.

إن هذا الادعاء لهو ادعاء شنيع من أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والذي تعتبر المسؤولية الرئيسية له هي المحافظة على الأمن والسلام. إنه أساس غير قانوني لغرض غير قانوني: فميثاق الأمم المتحدة ينص على أن مجلس الأمن، وليس المملكة المتحدة، هو الذي يملك الحق لاتخاذ إجراء ما للمحافظة على السلام ورد الاعتداء. ولا يحق للمملكة المتحدة أن تنتزع هذا الحق من الأمم المتحدة، كما لا يحق للمملكة المتحدة أن تقيم من نفسها حارساً للأمن والسلام الدوليين، ولا يحق للمملكة المتحدة أن تقوم بعمل فردي مسلح مهما كانت الأسباب. إن هذا العمل من اختصاص الأمم المتحدة وحدها، وإن مواجهة أي خطر يهدد السلام يجب أن يتم عن طريق العمل الجماعي.

إن هذا هو المفهوم الكلي للأمم المتحدة، المسؤولية الجماعية، فإذا كان لكل دولة الحق أن تنزل قواتها في أي مكان وتشن هجمات جوية على أي منطقة من دون تفويض من الأمم المتحدة فمعنى هذا أننا قد رجعنا القهقرى إلى النظم التي أدت إلى نشوب حربين عالميتين. إن المملكة المتحدة بعملها هذا قد هدمت الأسس التي تقوم عليها الأمم المتحدة سواء كانت عمان دولة مستقلة، أو غير مستقلة وسواء كان الإمام صاحب السيادة أو العكس. وحتى لو فرضنا أن السلطان كان الحاكم الحقيقي لمسقط وعمان فلا يجوز للمملكة المتحدة أن تؤيده ضد أفراد شعبه أو تساعده لإعادة النظام والأمن في المنطقة. إن عالمنا في هذه الحالة سوف يتحول إلى عالم من الفوضى لو أن الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو الاتحاد السوفياتي سمح لهم بأن يقوموا بتقديم مساعداتهم لإعادة النظام في أي منطقة من العالم، إن الأمم المتحدة سوف تفقد في هذه الحالة أسباب وجودها. إن استخدام القوة لا يمكن أن يتم إلا من أجل قضية نبيلة وعادلة، ويجب أن يقدم للشعوب ضد حكامها المستبدين والظالمين لا لحاكم عميل يقف في وجه الحرية.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة نصاً صريحاً في ما يتصل بعملية استخدام القوات المسلحة وأوضح الأحوال التي يصح فيها هذا الاستخدام: فلا يجوز استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس بأوسع معاني الكلمة، وأن يتم ذلك بصورة جماعية تحت إشراف الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس يعتبر العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في حد ذاته إجراء دفاعياً. ولا بد أن يكون تدخلها المسلح للدفاع عن وضع شرعي وإلا فستصبح الأمم المتحدة داعية حرب وأداة للحرب. والمسألة تغدو أكثر سوءاً إذا ما قامت إحدى الدول الأعضاء بمثل هذا التدخل، وأسوأ من ذلك أن ترتكب التدخل المسلح دولة عضو في مجلس الأمن.

وهكذا فإن القضية التي تفرض نفسها أمام الأمم المتحدة هي مسألة مهمة، وملحة، بحيث لا تترك أي مجال لقبول نصف حل أو صلح أبتر. إنها مسألة نعم أو لا: إما أن المملكة المتحدة تملك حق التدخل المسلح لتأييد حاكم مسقط وإما أنها لا

تملك ذلك الحق، هذه هي المسألة برمتها. وبالنسبة إلى الأمم المتحدة فإن الجواب إما أن يكون بالنفي أو بالإيجاب.

فمن وجهة نظر القانون الدولي، إن الإجابة عن هذين السؤالين قد تجلت في أوضح معانيها، ولا يجوز لأية دولة أن تقوم بتدخل مسلح للدفاع عن أي نظام سواء كان نظاماً متداعياً أو ثابتاً. وهاهو السير هارتلي شوكرس أعظم حجة قانونية والذي كان يشغل منصب المدعي العام للمملكة المتحدة، يقول بالحرف الواحد:

«المبادئ الثابتة في القوانين الدولية أنه لا يجوز لأية دولة أجنبية أن تتدخل في شؤون دولة أخرى حتى ولو تم مثل هذا التدخل بناء على طلب من حكومة تحاول أن تخمد ثورة شعبية أو تمرداً مسلحاً أو تنفيذاً لمعاهدة قائمة تجيز مثل هذا التدخل».

ويزيد الفكرة وضوحاً هايد في كتابه القيم عن القانون الدولي. ولصالح وفد المملكة المتحدة فإني أشير إلى الصفحتين ٢٥٣و٢٥٤ من المجلد الأول الذي يمكن به الحكم على التدخل البريطاني المسلح في عمان من خلال البيان التالي:

« ولا يغير من الوضع القانوني كون التدخل قد حصل تنفيذاً لمعاهدة ضمان، أو تلبية من أي الطرفين لمثل هذا التدخل. إن التدخل الخارجي أياً كانت الأسس الذي دعت إليه إنما هو عمل موجه ضد قطاع من شعب دولة أجنبية مما يشكل إنكاراً لحقه في أن يثور أو يقضي على ثورة أو في استخدام إمكانياته للسيطرة على حكومة بلده أو إثبات تلك السيطرة».

وهكذا أصبح هذا المبدأ القانوني قاعدة قانونية، أو بالأحرى أصبح بديهية من البديهيات البحتة. وحتى الصحف وقراء الصحف يعتبرون هذا المبدأ من القضايا المسلم بها، إن القراء ليسوا أقل اهتماماً بالمسألة وإن حكمهم عليها هو نفس الحكم. إنهم لا يقرون لأية دولة أن تتدخل تدخلاً مسلحاً في أية منطقة خارج حدودها.

وقد كتب المستر نيس في رسالة إلى صحيفة **التايمز** اللندنية يقول ما يأتي بالنسبة إلى قضية عمان[٢]:

«إذا أردنا أن تسود العالم مبادئ القانون، فإنه من المهم لكل حكومة من حكوماته أن تحترم مبادئ القانون الدولي السليمة وتتمسك بها. إن حكومة صاحبة الجلالة بالعمل الذي قامت به في عمان قد خلقت سابقة قد تجيز لأية حكومة أخرى أن تبرر مبدأ التدخل المسلح».

(٢) *Times*, 13/8/1957.

ويبدو أن المواطن الإنكليزي كان أكثر تعقلاً من حكومته في إعطاء حكمه في قضية عمان. أضف إلى ذلك أن مسؤولية المملكة المتحدة قد ساءت أكثر بما قدمته من تعليلات لعملية التدخل التي أقدمت عليها. لقد كان المستر سلوين لويد محامياً فاشلاً عن قضية فاشلة، فلكي يدافع عن تهم العدوان استعان بدفاع هو في حد ذاته انتهاك أكثر منه دفاعاً. فقد ذكر المستر سلوين لويد في بيان عن التدخل العسكري في عمان أدلى به في مجلس العموم بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٥٧ جاء فيه:

«إننا لا نقوم بهذا العمل على أساس التزامات تفرضها معاهدة بيننا. إنه ليست هناك التزامات علينا بالنسبة إلى الشؤون الداخلية لسلطنة مسقط. إن علينا بعض الواجبات في ما يتعلق بالشؤون الخارجية. إننا نقدم التأييد التام الذي يحتاج إليه صديق حميم». وهذا هو ملخص قصة المملكة المتحدة.

ونحن في الأمم المتحدة لا يهمنا أن نعرف من هم أصدقاء المملكة المتحدة الحميمون ومن هم أعداؤها الألداء. إنها تستطيع أن تختار أصدقاءها كما أنها لا تستطيع أن توجه عداوتها إلى من تشاء وكيف تشاء. غير أننا يجب أن نتأكد من أمر واحد: وهو أن لا تسمح الأمم المتحدة للسلام العالمي والاستقرار الدولي بأن يصبح تحت رحمة صداقة أو عداوة المملكة المتحدة. إن الأمم المتحدة يجب أن لا تتحمل عواقب ذوق المملكة في اختيار أصدقائها. إن رغبة المملكة في اختيار أصدقائها وخصومها يجب أن لا تترك السلام العالمي تحت رحمة المملكة المتحدة، وحتى المستر موريس المؤلف الذي رافق السلطان في حملته على عمان سنة ١٩٥٥ لم يجد في الصداقة الأنكلو ـ مسقطية ـ مبرراً قانونياً للتدخل البريطاني المسلح، وعلى الرغم من أنه أغدق على سلطان مسقط بلقب السلطان الإنكليزي المشرب، فإنه عارض التدخل البريطاني بهذه العبارات الصريحة:

«إنني لم أكن مقتنعاً كل الاقتناع بالشرعية التامة لعملنا. فقد كان حق السلطان في إقصاء الإمام موضوع نزاع. ولا يمكن إطلاقاً الادعاء بأن موقف البريطانيين من هذه المسألة كان موقفاً بريئاً براءة الأطفال أو بهذه البساطة».

ومما لا شك فيه يا سيدي لرئيس أن التدخل البريطاني لم يكن بأي حال من الأحوال أمراً بريئاً وبسيطاً، إنه انتهاك سافر مع سبق الإصرار. لقد أصبح الاعتداء على عمان من عادات المملكة المتحدة والتقاليد المحببة إليها. لقد أصبح طريق حياتها، ونظاماً لسلوكها وتصرفاتها، ويرجع إلى أحقاب وأحقاب مضت. تدعي المملكة المتحدة بأن حاكم مسقط الحالي كان في حاجة إلى المساعدة لأنه صديق حميم، مجرد صديق حميم، لقد كان أبوه وجده صديقين حميمين أيضاً، ومن أجل ذلك ساعدتهم

المملكة المتحدة. إن سجل المملكة المتحدة في هذه المنطقة يتلخص في استراتيجيه واحدة بعينها وهي مساعدة الأسر الحاكمة ذات الاتجاه الإنكليزي في مسقط وحمايتها ليس ضد أهل عمان فحسب، بل ضد سكان مسقط أنفسهم.

وعلى أي حال تجب الإشارة إلى أن الاعتداء البريطاني ضد عمان الذي بدأ عام ١٩٥٥ لم يكن الاعتداء الأول والوحيد، بل إني لا أعتقد أنه سيكون الاعتداء الأخير. ففي خلال المائة عام الماضية جاء البريطانيون لنجدة السلطان أكثر من ٤٤ مرة على وجه التقريب، بل إني أعتقد أن العدد يزيد على ذلك وأرجو ألا تعتبروها مبالغة مني.

في سنة ١٨٠٩ شن البريطانيون حملة مسلحة لتأييد سلطان مسقط ضد قبائل رأس الخيمة وغيرها من المناطق، ولأن هذه الحملة قد فشلت فقد كررها الإنكليز سنة ١٨١٩، وفرض البريطانيون حمايتهم على رؤساء قبائل الساحل. وقد أشار لوريمر إلى حادثة عجيبة وقعت أثناء هذه الحملة. لقد قام الإنكليز بعمليات سلب ونهب كبيرة فقد عاد أحد الجنود من إحدى الدوريات محملاً بالغنائم مع أنه لم يمضي على هذا الجندي في البلدة أكثر من يوم واحد فقط. ثم يأتي البريطانيون ليزعموا أنهم قاموا بهذه الحملة لمكافحة القرصنة. بالنسبة إلى الإنكليز فإنهم يرون بأن القرصنة في البحر عمل غير قانوني، بينما يرون في سلب ونهب الشعوب بأكملها عملاً شرعياً ومسموحاً به. وإذا كان وفد المملكة المتحدة يرغب في أن يعرف عن هذا الحادث فإني أحيله إلى لوريمر في المجلد الأول صفحة ٦٤٧.

ومرة أخرى أرسل حاكم مسقط إلى حاكم بومباي بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير سنة ١٨١٠ النداء التالي:

«إنني في انتظار سفنكم وجيوشكم المظفرة تحت حماية السماء». وقد لبى البريطانيون هذا النداء، لقد أرسلوا أساطيلهم وجيوشهم ولكنها لم تذق طعم النصر.

ففي عام ١٨٢٠ قام البريطانيون بمهاجمة الجانب الآخر من عمان في جعلان وذلك لتأييدهم لسلطان مسقط. ولكن البريطانيين والسلطان لاقوا هزيمة مذلة لهم، ثم انتقموا لأنفسهم في حملة أخرى قاموا بها سنة ١٨٢٢.

وفي معرض إشارة الكاتب أورمسبي إلى هذه الهزيمة قال: «لقد أثارت أنباء هذه الكارثة ذهولاً كبيراً في الهند، وإن تاريخنا الحربي في الهند لا يعرف هزيمة كهذه الهزيمة. بل إذا نظرنا إلى تاريخ حملاتنا الحربية في الهند فإننا نرى أننا كسبنا على طول الخط، وضد قوى متفوقة علينا. بينما بالنسبة إلى هذه المعركة فقد كان عدد جنودنا يساوي عدد القبائل التي كانت تقاومنا، هذا بالإضافة إلى مساعدات السلطان العسكري لنا». لقد كانت تلك هزيمة بالاعتراف أيضاً.

في ثلاثينات القرن الثامن عشر دافع الإنكليز عن سلطان مسقط في مسقط ذاتها التي تعتبر قلعة على الساحل. لقد قال أحد الموظفين البريطانيين المعاصرين : إن سلامة مسقط في سنة ١٨٣٠ قد ضمنت بشروط ، وإن المدينة قد أنقذت عن طريق تدخل حكومة المملكة المتحدة. وفي سنة ١٨٣٢ عندما صممت الحكومة البريطانية على الاحتفاظ بالسلطان أرسلت قوة بحرية إلى مسقط لتحميه ، وفي سنة ١٨٣٤ وجدت بريطانيا نفسها مضطرة إلى ممارسة نفوذها لتكبح جماح إمام عمان وأعلنت أن أية اعتداءات جديدة على أراضي السلطان سوف تعتبر عملاً عدائياً ضد الحكومة البريطانية.

وفي عام ١٨٦٦ قام الطراد البريطاني هافلان بإطلاق عدة قذائف على الساحل وذلك انتقاماً من الشعب العماني الذي أعلن الثورة ضد السلطان. وفي عام ١٨٦١ أعلن الإنكليز استعدادهم لمساعدة السلطان بتقديم مساعدات عسكرية من جانب الأسطول البريطاني بالإضافة إلى المساعدة المالية التي كانوا قد تعهدوا بها.

وفي سنة ١٨٧٧ ، عندما احتلت قوات الإمام أجزاء مسقط نفسها تدخل الطراد البريطاني ميتزار وأطلق النار على الغزاة وقد نجا السلطان بأعجوبة بل نجت السلطنة بأعجوبة.

وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٣٣ ظهر الطراد البريطاني فيلوسل على ساحل عمان وأمطر القوات العمانية بوابل من قذائفه وبهذا العمل دعم عرش السلطان المتداعي.

وفي سنة ١٨٦٦ أصدرت الحكومة البريطانية بياناً رسمياً أعربت فيه عن تصميمها على تقديم كل تأييد فعلي للسلطان في حالة تعرض مسقط للهجوم.

وفي حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو سنة ١٩١٣ أرسلت الحكومة البريطانية فصيلاً من الجيش الهندي اتخذت لها مراكز في مسقط وذلك لدعم حكم السلطان.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩١٤ وصلت قوات هندية أخرى لتعزيز القوات السابقة. ولم تتمكن هذه القوات من وقف زحف القوات العمانية على مسقط قبل عام ١٩١٥ بعد أن تكبدت الأولى خسائر جسيمة.

وفي عام ١٩١٥ خلال الحرب العالمية الأولى ، ازداد الموقف خطورة. لقد كانت قوات الإمام مصممة على غزو مسقط ، وكان السخط على السلطان شديداً ما دعا اللورد هاردنغ إلى القيام بزيارة مسقط ونصح السلطان بالدخول في صلح مع الإمام. وكان مما قاله إن الإنكليز لم يكونوا يستطيعون أن يدافعوا عنه إلى أجل غير مسمى. وقد أوجز المعتمد البريطاني في مسقط الوضع يومئذ في العبارات التالية :

«١ ـ لقد كان مفتاح الموقف في أيدي الثوار، وذلك باحتلالهم وادي سمايل وحصنها مما كان يعتبر ضرورياً لانتعاش تجارة مسقط.

٢ ـ لقد اصطبغت الثورة بصبغة دينية. وكان الإمام ينادي بالجهاد، وبالإضافة إلى ذلك فقد قتل جنودنا عدداً كبيراً من الثوار في الهجوم الفاشل الذي وقع في شهر كانون الثاني/ يناير ما أدى إلى إثارة الشعور لدرجة قد يتعذر معها تلطيف الجو .

٣ ـ لم يكن من المحتمل أن تنجح فكرة تقديم مخصصات مالية للثوار، وقد لا يستطيع الإمام قبول مثل هذه المخصصات بسبب المانع الديني من ذلك، بينما يتمتع الزعيمان الآخران بدخل طيب بحكم مركزيهما الحاليين ووضع أيديهما على أراضي الدولة في الداخل.

٤ ـ إن تجريد الحامية من قوتها الأساسية سيترك السلطان من دون حماية لأن قطع الأسطول البريطاني ليست كما كانت أيام الحرب على بعد أمتار من مسقط» .

لقد أشرت إلى هذه البيانات لكي أثبت بأن البريطانيين أنفسهم عندما يثوبون إلى رشدهم كانوا يستنكرون العمل العسكري ويعتبرونه سياسة مقدراً لها الفشل.

غير أن التصرف الهادئ الرزين هذا لم يستمر الإنكليز في السير عليه طويلاً بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أخذ مركز السلطان ينهار بحيث اضطر الإنكليز إلى التدخل لإنقاذ الموقف.

وعلى رأي برترام توماس وزير خارجية والد السلطان الحالي في كتابه المسمى **الحكم العربي** «اتخذت مساعدة الإنكليز للسلطان شكلاً آخر يتمثل في منحه قرضاً من حكومة الهند وذلك لسد الديون المتراكمة عليه ولإقامة فرقة من العساكر المشاة تحت قيادة ضابط بريطاني، ولهذا الغرض عين بريطاني في منصب «وزير للسلطان» . وهكذا يغدو تاريخ المملكة المتحدة في المنطقة سلسلة من الحملات العسكرية لتأييد أصدقائهم سلاطين مسقط ضد أعدائهم أئمة عمان. وهو لا يزال اليوم كما كان سابقاً.

وتكشف سجلات الحكومة البريطانية في بومباي عن أن حملات القوات البريطانية على عمان كانت تهدف إلى ضمان عدم تحول حليف طيب إلى عدو خطير، أي بتعبير آخر هي السياسةُ نفسها كما حددها المستر سلوين لويد في مجلس العموم حين وصف العملية البريطانية بأنها مساعدة من بريطانيا لصديق حميم.

ويجب علي أن أعترف من دون أن أقدم أي اعتذار عن هذا السرد الطويل لقضية عمان. غير أن تاريخ المملكة المتحدة الطويل في هذه القضية الذي امتد زهاء قرنين هو الذي اضطرني إلى أن أتكلم ساعتين، وليس هناك ما يعتبر مبالغاً فيه في ما يتصل بقضية

عمان. إن العدوان البريطاني الذي بدأ سنة ١٩٥٥ ليس إلا مرحلة واحدة في السياسة البريطانية ويجب أن ينظر إلى المسألة من أوسع زواياها. إن المطامع البريطانية ونياتها العدوانية قد ظلت كما هي لا تتغير، لقد تغيرت الاحتياجات البريطانية بتغير الوقت غير أن تصميم البريطانيين على السيطرة على عمان واستغلال مصادرها لم يتغير. كانت عمان في البدء ضرورية لمطالب الدفاع عن مواصلات الإمبراطورية بطريق الهند. وعندما تحررت الهند كانت عمان ضرورية للإنكليز بسبب ما فيها من مناجم الفحم وغيرها من الثروات المعدنية. وأخيراً عندما كسب الحلفاء الحرب العالمية الثانية فوق بحر من البترول وقعت عمان ضحية الخطط البريطانية في معركة البترول واحتكاره.

إن وفد المملكة المتحدة في معارضته لإدراج القضية قد أنكر إنكاراً واضحاً كون النفط يمثل جزءاً في الصراع. غير أن الحقيقة البسيطة هي أن الاعتداء على عمان كان جزءاً من الحرب من أجل البترول ومن أجل البترول وحده. ويثبت هذا أنه بمجرد أن استولى البريطانيون على نزوى عاصمة عمان أرسلوا إلى المنطقة رجالهم ومعداتهم البترولية وبدأ الحفر. ففي يوم ٢٣ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٧ بالذات خرجت الصحف العالمية بعناوين متشابهة: فقد تصدرت صحيفة **النيويورك تايمز** الأمريكية بالعبارة «النزاع في عمان يثير مخاوف بريطانيا من أجل البترول»، بينما تصدرت **الهيرالد تربيون** الأمريكية بالعنوان التالي «عمان الطريق إلى البترول»، بينما كتبت مجلة **نيويورك تايمز جورنال** تقول «الصراع من أجل البترول وراء الثورة في عمان».

قد تستطيع بريطانيا أن تنكر هذه البلاغات الصحافية، غير أن الذي لا تستطيع إنكاره هو وجود شركة بريطانية تدعى «شركة تنمية بترول عمان المحددة» المتفرعة عن شركة نفط العراق. فعندما تكون لديكم شركة عمان المحددة فإن البترول يصبح بالتأكيد هو المسألة. إن التنقيب والحفر لا يجري في أستراليا.

إن هذا مجرد محاولة لتنبيه المملكة المتحدة حتى لا تخونها الذاكرة. وإذا ما اعتبرنا البترول هدفاً، أصبح من الضروري إنعاش ذاكرة المملكة المتحدة.

ولن يفيد المملكة المتحدة بأي حال من الأحوال أن تتستر وراء ستار من الإنكارات. إذ إن جشع الإنكليز في البترول لا ينحصر داخل أعمدة الصحف الأمريكية، بل يتردد أيضاً في أروقة مجلس العموم: ففي ٢٩ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٩ احتج المستر فيليب بنويل بيكر عضو البرلمان البريطاني على تدخل الحكومة البريطانية المسلح بهذه العبارات الساخطة: «لماذا هذه الحكومة مترددة في الاعتراف بأن العمليات الحربية في عمان لها صلة بالبترول؟ وكل شيء في الجزيرة العربية له علاقة بالبترول،

وبالطبع فإن الدافع وراء العمليات الحربية في عمان هو البترول. إن المعاهدة التي حققت استقلالاً داخلياً لعمان قد ظلت سارية المفعول مدة ٥٣ عاماً، وحتى سنة ١٩٥٥ لم تكن حكومة السلطان لتتدخل في شؤون عمان الداخلية وكان السلام يخيم على المنطقة. ثم ظهر الأمل في البترول، لقد قرر الإمام بأن التنقيب والحفر عن البترول في عمان موضوع داخلي يعود إليه نفسه. ولكن السلطان الذي تراوده أحلام الثروة والأمل في أن يصبح في عداد أصحاب الملايين كان له رأي مخالف لهذا الرأي تماماً. أما نحن فقد ظاهرنا السلطان عن طريق القوة البريطانية المسلحة».

إن العبارة الأخيرة «أما نحن فقد ظاهرنا السلطان عن طريق القوة البريطانية المسلحة» هي يا سيدي الرئيس كنه القضية التي نحن بصددها.

لا شك أنه مما يعضد ويقوي من آمال شعب عمان أن يجدوا من ينبري للدفاع عنهم واستنكار العدوان البريطاني على بلادهم في البرلمان البريطاني. غير أن الأمل الوحيد للشعوب المكافحة هو الأمم المتحدة كمنظمة دولية يهمها إقرار السلم وتحقيق العدالة والدفاع عن قضية الحرية والاستقلال.

لهذا عرضت هذه القضية أمامكم أيها الزملاء من أجل تحقيق هذه الأهداف، إن شعب عمان لا يطالب بشيء ليس له حق فيه، إنه لا يطالب بأكثر من الحريات الأساسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. ومن أجل تحقيق هذا الغرض لم يدخر العمانيون وسعاً في اللجوء إلى الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. أما كونهم يخوضون الآن معركة مسلحة فإن ذلك هو نتيجة للعدوان المسلح الذي وقع عليهم والذي نظمته المملكة المتحدة وموّلته وسلحته. ولولا الغارات البريطانية على عمان لكان العمانيون يعيشون في سلام في بلادهم يقومون بتنمية اقتصادهم ويستغلون مصادرهم الطبيعية. ولكن بدلاً من ذلك وبسبب الاعتداء البريطاني والمطامع البريطانية فإن عمان اليوم ميدان حرب، وشعبها يخوض حرباً استقلالية وزعماؤها إما في السجون أو المنافي.

غير أني يجب أن أحذر اللجنة من الوقوع في أي سوء فهم للموضوع الذي نعرضه عليكم. صحيح أن هذه القضية تأتي إلى الجمعية العمومية للمرة الأولى غير أني أود أن أؤكد أن جامعة الدول العربية والدول العربية، بل الإمام نفسه لم يتأخروا قط عن محاولتهم في الوصول إلى حل سلمي مع المملكة المتحدة.

ففي أكثر من مناسبة أعربت الدول العربية عن طريق بعثاتها الدبلوماسية في لندن «عن قلقها بشأن الوضع في عمان»، بينما عرضت بعض الدول مساعيها الحميدة. غير أن لندن ظلت متعصبة ومتعنتة، وهذا يظهر بوضوح أن المملكة المتحدة

ضد السلام». وفي عام ١٩٥٧ عندما تدهور الموقف في عمان عرضت الدول العربية القضية على مجلس الأمن، وقد جهدت المملكة المتحدة في ذلك الوقت في مناهضتها للقضية من وراء الكواليس ما أدى إلى تجنب بحثها استناداً إلى أسباب فنية.

أما في ما يختص بالإمام فإنه لم يفوت أية فرصة للعمل من أجل حل كريم يعترف باستقلال بلاده وسيادتها، وكما شهدت بذلك صحيفة **النيويورك تايمز**[٣] «بأن الإمام لا يمانع في الوصول إلى حل سلمي بالمفاوضات إذا ما أظهر البريطانيون أنهم مخلصون في رغبتهم للتفاوض معه».

لقد كان هذا موقفاً نبيلاً من الإمام، لقد كان نبلاً وتسامحاً، فقبل ثلاثة شهور من ذلك كان البريطانيون يقيمون مزاداً دولياً على رأسه، فقد نشرت صحيفة **التايمز** اللندنية، وهنا يجب أن أؤكد بأنها صحيفة **التايمز** اللندنية، نشرت بياناً للحكومة البريطانية جاء فيه أنها ستكافئ كل من يأتيها بالإمام وأخيه الأصغر بمبلغ ١٣ ألف ريال نمسوي، و٥٠٠٠ ريال نمسوي لمن يقبض على شيخ بني ريام[٤]. وقد كان هذا عرضاً جدياً، فإن العملة المعروضة هي الريالات النمسوية، والعملة البريطانية تعتبر عملة بائرة في هذه المنطقة.

وعلى أي حال، فإن جرح كبرياء الإمام بهذه الصورة لم يؤثر فيه، لأنه كإمام قد نذر نفسه للدفاع عن شعبه حتى الموت، وأنه كلما لاح له بريق أمل في المفاوضات لا يرفض مثل هذه الفكرة على شرط أن تقوم على أساس حق شعبه الطبيعي في الحرية والاستقلال.

ففي تموز/ يوليو ١٩٥٩ وعن طريق بعض الرسل الذين لا داعي لذكر أسمائهم، أعرب البريطانيون عن رغبتهم في الدخول في مفاوضات مع الإمام، وقد رحب الإمام بالفكرة وقام المعتمد البريطاني في البحرين بمباشرة الأمر.

وفي أول الأمر أصر البريطانيون على وجوب وقف إطلاق النار من جانب الإمام قبل الدخول في المفاوضات، وبعد أن تشاور الإمام مع بقية الزعماء قرر رفض هذا الشرط.

وظلت الأمور على هذا النحو حتى حزيران/ يونيو ١٩٦٠ يتخللها وصول بعثات وساطة من جانب الإنكليز، وأخيراً سحب الإنكليز شرطهم الأول الخاص بوقف القتال، غير أنهم أصروا على معرفة شروط الإمام. وفي كلمات صريحة أوضح

---

(٣) *New York Times*, 13/8/1959.

(٤) *Times*, 3/4/1959.

الإمام للرسل البريطانيين بأنه يطلب عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل العدوان والاعتراف باستقلال عمان، وسحب القوات البريطانية من أراضي عمان.

وفي تموز/ يوليو ١٩٦٠ وصل مبعوث موفد من المقيم السياسي البريطاني في البحرين ليخبر الإمام بأن المملكة المتحدة راغبة في أن تقابل نائب الإمام في جنيف حتى يتمكن الجانبان من الاطلاع على آراء بعضهم البعض ويتفقوا على أسس للمفاوضات المقبلة.

وقد أسفرت هذه الاتصالات عن الاجتماع الذي عقد في بيروت يوم ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٠ الذي حضره من جانب الإنكليز المستر لورمان المعتمد البريطاني بالنيابة، ومثل جانب عمان وفد برياسة أمير الجبل الأخضر.

وفي هذا الاجتماع تقدم الوفد العماني بالشروط الآتية كأساس للمفاوضات:

١ ـ الرجوع إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل العدوان والاعتراف بحق الشعب العماني في الاستقلال.

٢ ـ سحب القوات البريطانية .

٣ ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين.

٤ ـ دفع تعويضات لعمان عن الخسائر والأضرار التي تكبدها العمانيون.

وقد افترق الجانبان للتشاور وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ عاد مبعوثو الإنكليز للاتصال بالإمام معربين عن استعداد المملكة المتحدة لبدء المفاوضات، ولكن على شرطين: الأول، وقف القتال، والثاني، سحب القضية من جدول أعمال الأمم المتحدة. أما بالنسبة إلى الشرط الأول فقد أجاب الإمام أنه إذا انسحبت القوات البريطانية من عمان فإن القتال سيتوقف بصورة تلقائية. أما بخصوص الشرط الثاني فقد أوضح الإمام أن اللجوء إلى الأمم المتحدة هو إجراء عادي وعادل وسلمي وأنه ليس ثمة معنى لسحب الشكوى من منظمة قد أسست بصورة رئيسية لدعم الحلول السلمية للمنازعات الدولية.

و أخيراً ونتيجة للاتصالات، تقرر أن يعود الطرفان إلى الاجتماع في بيروت يوم ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ لبدء المفاوضات. وقد عقد الاجتماع في مقر الوفد العماني ببيروت، وحضره المستر جون دي سلفا رئيس البعثة السياسية في دار المقيم السياسي بالبحرين.

وكما كان في الاجتماع السابق بادر الوفد العماني إلى تأييد موقفه، وافترق على

أثره الطرفان للتشاور، ثم عاد الطرفان للاجتماع، بعد أن تمت اتصالات جديدة لهذا الغرض. وقد عقد هذا الاجتماع في شتورة بلبنان يوم ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٦١ وقد قدر لهذا الاجتماع بأن يكون الاجتماع الأخير بين الطرفين. يا سيدي الرئيس، لقد توقفت المحادثات ومسؤولية ذلك تقع على كاهل المملكة المتحدة، وقد أكدت هذه المحادثات ما لم تؤكده من قبل أن بريطانيا العظمى ما زالت تحلم تحت كابوس الاستعمار.

وقد بادرت محطة الإذاعة البريطانية إلى تشويه اجتماعات بيروت يا سيدي الرئيس، وهكذا فعل الناطقون باسم حكومة المملكة المتحدة.

على أنه مهما كانت إمكانية المملكة المتحدة في مجال الدعاية فإن الحق أقوى من أن يقضى عليه، كما لا يمكن تضليل الرأي العام الدولي. وإذا كانت محادثات بيروت قد حققت أي شيء فإنها قد فضحت أطماع الحكومة البريطانية فضحاً تاماً، وجردت الخطط البريطانية حتى أخمص قدميها وكشفتها على حقيقتها.

ففي المقام الأول قاومت المملكة المتحدة المشروع العماني: مبدأ الاعتراف باستقلال عمان كأساس للمفاوضات، وبهذا فقدت المفاوضات أساسها الجوهري. إن استقلال عمان حقيقة تاريخية ولا يمكن التوصل إلى أي حل سلمي بغير الاعتراف بحق العمانيين في الحرية والسيادة.

وفي المقام الثاني أصر البريطانيون بأن الإمامة كنظام يجب التخلي عنها. مثل هذا الشرط شرط غير قانوني ولا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال لأن الإمامة هي الرمز المقدس للعمانيين وأنهم لن يقبلوا أي تدخل في شؤونهم. إن الإمامة في عمان نظام ديني ومدني وترمز إلى سيادة الدولة وتعبر عن إرادة الشعب. ولأنها كانت العقبة الوحيدة في طريق الاستعمار البريطاني فقد حاول البريطانيون إزالتها من طريقهم.

ومن أجل هذا فإن العمانيين شديدو التمسك بالإمامة بوصفها درعاً لحريتهم وسيادتهم.

ومن ناحية ثالثة، أبدى البريطانيون قبولهم بعودة الإمام وزعماء عمان إلى مواطنهم، غير أن هذا العرض لا يمكن أن يغري هؤلاء الزعماء بالعودة. إن الصراع لا يقوم على أساس عودة الزعماء إلى بلادهم بل على أساس عودة الحرية إلى عمان وعودة كيانها الدولي لتمارسه كامل الممارسة. هذه معضلة المعضلات يا سيدي الرئيس أولاً وأخيراً.

وفي المقام الرابع أصر الإنكليز على اعتبار معاهدة السيب ملغاة. إن معاهدة السيب قد أبرمت بين سلطان مسقط وإمام عمان بوساطة البريطانيين، ولا يمكن

إلغاؤها إلا على أساس التراضي، وبعد أن تعود الإمامة إلى ممارسة كامل سيادتها، عندئذٍ وعندئذٍ فقط يمكن النظر في مثل هذه المسائل. وفي ١٢ أب/ أغسطس ١٩٥٧ أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أنه نتيجة لثورة الإمام فإن معاهدة السيب قد أصبحت ملغاة. وعلى الرغم من أن هذا يثبت بأن الإنكليز هم الطرف الحقيقي في النزاع، فإن هذه المعاهدة لا يمكن أن تفقد شرعيتها لمجرد رغبة طرف واحد فقط. وإننا لا نستطيع أن نعيد كتابة القانون الدولي ليتمشى ومصالح المملكة المتحدة ويحقق رغباتها.

هذه هي الأسباب التي أدت إلى الإطاحة بفكرة المفاوضات، وبسبب هذا الفشل الذي يجب أن يرشد الأمم المتحدة إلى الطريق السويّ، فإن على الأمم المتحدة أن تنجح حيث فشلت محادثات شتورة. إننا لم نأت إلى الأمم المتحدة لنستصدر منها استنكاراً للمملكة المتحدة، كما أننا لا نبغي أن نوجه الإهانة للمملكة المتحدة أو نجرح شعورها. غير أننا لسنا على استعداد لأن نتخلى عن حقوق شعب عمان أو نتهاون في الدفاع عن قضية عمان، لقد جئنا نطلب حلاً سلمياً كريماً، حلاً يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

وكما عبر الفايكونت ستانغيت أمام مجلس العموم البريطاني يوم ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٧ «إنه من الواضح أننا (نحن البريطانيين) قد غزونا عمان». إن عمان هي فريسة الغزو الآن.

ومن هنا ينبغي أن تكون نقطة البدء في أعمالنا بالأمم المتحدة، فيجب أن ندرس القضية باعتبارها غزواً مسلحاً، وعلى هذا الأساس يجب علينا أن نبحث حلاً لها. وهذا الحل يمكن أن يتحقق في الأسس الآتية:

١ ـ يجب وقف العدوان على عمان. وأن تسحب القوات البريطانية من عمان وأن تخلى جميع القواعد العسكرية بها.

٢ ـ الاعتراف بحق العمانيين في الاستقلال والسيادة، وأن يوضع موضع التنفيذ.

٣ ـ يجب إطلاق سراح السجناء السياسيين.

٤ ـ يجب حث الطرفين على التفاوض للوصول إلى حل سلمي على أساس حق الشعب العماني في الحرية والاستقلال.

هذا هو الطريق الأمثل ليتحقق السلام في عمان كما نعتقد، ويجدر بالمملكة المتحدة أن تسلك هذا الطريق إذا كانت حقاً ترغب في إصلاح العلاقات بينها وبين العالم العربي. لقد كانت المغامرة البريطانية في عمان مغامرة فاشلة، لقد قامت تلك

المغامرة على سوء تقدير وسوء فهم. فقد وصف بلاغ رسمي أصدرته الحكومة البريطانية عشية الغزو بتاريخ ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٥٧ في العبارات التالية:

«إن هيبة بريطانيا في الخليج العربي تتعرض للخطر في اللحظة الراهنة. فلو أخفقت بريطانيا في إخماد هذه الثورة فلسوف يقضى علينا في الخليج. إن بريطانيا تملك ثروة بترولية هائلة في الخليج».

وباستثناء عملية الغزو التي شنها الإنكليز على إمامة عمان فإن هذا البيان يحوي قدراً كبيراً من الحقيقة.

إن المصالح البريطانية، وأنا أتكلم هنا عن المصالح الشرعية فقط، يمكن إنقاذها أو تدميرها، وإن بريطانيا هي وحدها التي تستطيع أن تنقذ مصالحها هذه أو تسعى إلى تدميرها.

إنه يمكن القضاء على بريطانيا في الخليج العربي، وإن الخليج هو محور الاقتصاد البريطاني، غير أن غزو عمان ليس هو العامل الذي يجنب بريطانيا هذا المصير، بل إن هذا الغزو هو الذي سيجلب الدمار للمصالح البريطانية بأسرها لا في عمان وحدها ولكن في المنطقة بأسرها.

وأخيراً وليس آخراً، تبرز قضية الأمن والسلام في المنطقة، إن سلام العالم أهم من ثروة البترول، وهذه هي النقطة التي تواجهها الأمم المتحدة والحل لا يحتاج إلى معجزات.

ويوم تنسحب بريطانيا من عمان، وفي المدى البعيد يوم تجلو بريطانيا عن جميع شواطئ الجزيرة العربية، فلن تصان مصالحها الشرعية فحسب، بل إن ذلك سيساهم مساهمة عظمى في إقرار السلام العالمي، السلام القائم على العدل.

هذه هي الغايات التي عرضت من أجلها قضية عمان على الأمم المتحدة، وإلى هذه الغايات يجب أن تتوجه جهود الأمم المتحدة في تأييد قضية السلام والعدل.

(١١)

الجنرال ديغول.. يقامر في إيفيان؟
(كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١)

في تاريخ الشعب الجزائري، في كفاحه المجيد لنيل حريته واستقلاله، أيام فاصلة، لها ذكرياتها العميقة الحافلة، وإنا لنذكر بألم ومرارة، اليوم الخامس من شهر تموز/يوليو عام ١٨٣٠ حين استسلمت الجزائر لفرنسا بعد تلك المعارك البطولية الضارية التي قادها الأمير عبد القادر الجزائري، وفي حزن عميق نذكر اليوم السابع من شهر مايو/أيار سنة ١٩٤٥ حينما ذبح خمسون ألف جزائري على أيدي القوات الفرنسية وهي تحتفل بيوم «النصر «.. وفي فخر واعتزاز نذكر اليوم الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥٤ حينما أعلن الشعب الجزائري حربه المقدسة على فرنسا لتحرير وطنه، وتحقيق آماله القومية في السيادة والاستقلال.

وفي الأمم المتحدة، للقضية الجزائرية كذلك، أيام تاريخية، ولست أريد أن أستعرضها جميعاً، ولكني سأقتصر على الإشارة إلى اليوم التاسع عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٦٠، ففي ذلك اليوم أصدرت الأمم المتحدة قرارها المعروف رقم ١٥٧٣ في دورتها الحادية عشرة، بعد مناقشات شاملة وافية، قدمت خلالها مقترحات متعددة، وقد تضمن هذا القرار أربعة أمور رئيسة..

أولاً: إن الجمعية العامة «قد أحيطت علماً بأن الفريقين قد وافقا على حق تقرير المصير كأساس لحل القضية الجزائرية».

ثانياً: إن الجمعية العامة «اعترفت بحق الشعب الجزائري بتقرير المصير والاستقلال».

ثالثاً: إن الجمعية العامة «أكدت الحاجة القصوى لوضع الضمانات الفعلية المناسبة التي تكفل تطبيق مبدأ تقرير المصير بنجاح وعدالة، على أساس الاعتراف بالوحدة والسلامة الإقليمية للجزائر».

رابعاً: إن الجمعية العامة تعترف بأن على الأمم المتحدة «مسؤولية في المساهمة في تنفيذ حق الشعب الجزائري بكل نجاح وعدالة..»

وإنه يهمنا في الدورة الحاضرة أن نستعرض مدى النجاح الذي كنا نتطلع إليه في الدورة السابقة، ذلك أنه حقنا وواجبنا أن نضع أيدينا على النتائج التي وصلت إليها المبادئ الأربعة التي قررتها الأمم المتحدة في العام الماضي.. فلننظر، إذن، في الحساب الختامي الذي انتهى إليه ذلك القرار لنعرف كيف استجاب الفريقان لرغبات الأمم المتحدة، وكيف نستطيع في هذا العام أن نساهم لدفع القضية الجزائرية إلى الأمام وصولاً إلى حل سلمي شريف على أساس تقرير المصير والاستقلال.

بعد أن صدر قراركم السابق بأربعة عشر يوماً، أخذ أحد الفريقين زمام المبادرة في سبيل تنفيذه، وما أظنكم في حاجة إلى بحث طويل لتعرفوا من هو ذلك الفريق.. إن ذلك الفريق هو الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر.. فلقد بادرت الحكومة الجزائرية إلى العمل على تنفيذ القرار الذي أجمعتم عليه في العام الماضي.. وما إن انتهت فرنسا من الاستفتاء الشعبي في ٨ كانون الثاني/ يناير، حتى أعلنت الحكومة الجزائرية استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية على أساس تقرير المصير والاستقلال.

وإنصافاً للتاريخ، فإن الحكومة الجزائرية كانت دائماً تقترح المفاوضات، كما كانت فرنسا ترفض المفاوضات. والواقع أن الشعب الجزائري قد لجأ إلى الحرب لأن فرنسا قد رفضت أن تتفاوض مع الجزائر لتحقيق تسوية سلمية.. ولقد أعرب أحد وزراء فرنسا، ذات مرة، في غضب بالغ عن اعتقاده بأن المفاوضات معناها الحرب.. وكذلك فإن الاستقلال، الذي كرستموه في قراركم السابق، قد اعتبرته فرنسا مظهراً من مظاهر الحماقة والجنون.. ثم إن فرنسا كثيراً ما أشارت إلى الزعماء الجزائريين بأنهم «مصابون بالجنون، ويكفي للدلالة على ذلك أنهم يطالبون بالاستقلال للجزائر».

ورغماً عن ذلك، فإن الجزائريين لم يَدَعوا فرصة تمر إلا وأعلنوا فيها رغبتهم في المفاوضات، وحتى حين كانت الحرب الجزائرية على أشدها، تُنزِل الضربات القاصمة

بالقوات الفرنسية، لم تتردد جبهة التحرير الجزائرية، المرة بعد المرة، في الدعوة إلى المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية، ففي آذار/ مارس، نيسان/ وأبريل، وآب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٥٦ بذل الزعماء الجزائريون كل جهودهم لإقناع فرنسا بالموافقة على مبدأ المفاوضات، وفي عام ١٩٥٧ في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر جدد الزعماء الجزائريون سعيهم المتواصل في هذا السبيل. . وفي عام ١٩٥٨ في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر تابع الجزائريون مطالبتهم بالمفاوضات، وفي عام ١٩٥٩ بادرت الحكومة الجزائرية، بعد إنشائها، للقيام بأربع محاولات للمفاوضات، في حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر، وحتى اجتماع ميلون في تموز/ يوليو ١٩٦٠ للإعداد للمفاوضات، قد تم بناء على مبادرة الزعماء الجزائريين. . وهنا. . هنا في أروقة الأمم المتحدة كان الوزراء الجزائريون يسعون سعياً حثيثاً مع وفود الدول الأعضاء ليكون قرار الأمم المتحدة متضمناً مبدأ المفاوضات.

وكان موقف فرنسا في هذا الصدد، متناقضاً ومتبايناً، ففي بعض الأوقات كانت فرنسا ترفض المفاوضات رفضاً قاطعاً، وفي مرات أخرى كانت فرنسا ترفض استخدام لفظ المفاوضات. . (Negotiations). وأخيراً فإن الصائغين البارعين في الأمم المتحدة، وهم ينبشون القواميس الدبلوماسية، عثروا على تعبير فرنسي يقابل كلمة المحادثات، وذلك ليرضوا المشاعر الفرنسية الحساسة. . وهذا ما دعا الجمعية العامة أن تستخدم هذا التعبير الفرنسي (Pourparles) في قرار الدورة السابقة. . ذلك أنه لم يعد سراً، أنه، عبر السنين الماضيات، كان ينهال علينا سيل من المناشدات والنداءات، بأن نأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا، وأن نمجد عظمتها، وأن نشبع غرورها، وأن نبالغ في امتداحها والثناء عليها، وأن نراعي عاطفتها الحساسة، ورقة شعورها. . وكثيراً ما كنا نستجيب لهذه النداءات.

ولم يقتصر الشعب الجزائري على المطالبة بالمفاوضات، بل إن حق تقرير المصير للشعب الجزائري كما أعلنه الرئيس ديغول في بيان ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩ وقبلته الحكومة الجزائرية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩ كان مطلباً جزائرياً على الدوام. .

لقد كان حق تقرير المصير هو كلمة السر في الحرب الجزائرية والشعار القومي للشعب الجزائري. . ولولا الحساسيات الفرنسية لوجب علينا حين نشير في قراراتنا إلى المفاوضات وحق تقرير المصير أن نوجه نداءنا إلى فرنسا وإلى فرنسا وحدها، فلقد كانت الجزائر تقف دائماً إلى جانب مبدأ المفاوضات لتجري بصورة أمينة صادقة، وإلى

جانب تقرير المصير ليطبق بكل جد وعدالة . . ولكن فرنسا هي التي كانت تتخلف مرة، وتنتحل الأعذار مرة أخرى.

ولقد استطردتُ إلى هذه الجوانب من القضية الجزائرية عن قصد متعمد، لا عن غفلة، فالذي أريد أن أؤكده لكم، يا سيدي الرئيس أن الحكومة الجزائرية في الوقت الذي كانت فيه مستعدة للحرب، كانت كذلك مستعدة للسلام . . لقد كانت الحرب هي البديل الوحيد أمام الجزائر، بعد أن استنفدت جميع الوسائل السلمية . . لقد كان زمام المبادرة دائماً بيد الجزائر، للحرب والسلام، على السواء . . وإنني أؤكد لكم أنه حين كان الجزائريون يلحوّن على المفاوضات، والسلام عن طريق المفاوضات، فقد كان إلحاحهم صادراً من مركز القوة، حين كانوا يسجّلون انتصاراتهم في الميدان، ظفراً بعد ظفر، وهذا هو سرّ قوتهم . .

ومن أجل ذلك، كان جلياً للعيان، أنه حينما أعلنت الحكومة الجزائرية في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦١ أنها على استعداد لأن تقبل بصورة رسمية الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية استجابة لقرار الجمعية العامة الأمم المتحدة، إنما فعلت ذلك رغبة منها في السلام، وفي الحرية التي تستهدف السلام، لقد أخذت الحكومة الجزائرية زمام المبادرة وأدى ذلك إلى مؤتمر أفيان الذي عقد في أيار/ مايو ١٩٦١ . . ولقد كان سرورنا عظيماً أن فرنسا قد تخلت أخيراً عن أسطورة «الجزائر فرنسية»، وشرعت في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الجزائرية . . ولكن أسفنا كان عظيماً كذلك أن هذه المفاوضات قد فشلت، وكان سجل هذا العام يتسم بطابع خاص، تعاقب فيه الأسف على السرور، فقد بدأت المفاوضات وكان لفرنسا الفضل في بدايتها ولكنها تتحمل وزر فشلها . .

لقد عاد لفرنسا عنادها القديم في موضوع الصحراء، ووحدة التراب الجزائري . . وكان حرياً بالجنرال ديغول، وقد ارتبط اسمه بشمال أفريقيا، أن يكون أكثر معرفة بالتاريخ والجغرافيا . . وأن وحدة الجزائر حتمية كالقدر، وأن سلامتها الإقليمية، بشواطئها وجبالها وصحرائها، حاسمة قاطعة . . لا تقبل جدالاً، ولا قيلاً وقالاً . . إن الجزائر ترفض أن تطرح هذه الأمور على طاولة المفاوضات، حتى لو أدى ذلك إلى أن تصبح الحرب الجزائرية حرب المئة عام . .

إن في القضايا الوطنية أموراً أساسية لها مناعتها وحصانتها، إنها تأبى بطبيعتها أن تكون موضع مفاوضات . . وبالنسبة إلى القضية الجزائرية فإن وحدة الشعب الجزائري ووحدة وطنه لا تقبل المفاوضة أو المساومة . . ونحن نرفض ذلك الآن وإلى

الأبد. . وإننا لنتساءل: هل كان الجنرال ديغول، وهو يقود النضال الفرنسي، مستعداً لأن يرضى بالمفاوضة على وحدة الشعب الفرنسي ووحدة الوطن الفرنسي؟ إن الواقع التاريخي المجيد يشهد أن الجنرال ديغول قد بدأ حربه التحريرية بمقاومة أولئك العملاء الفرنسيين الذين لم يخلصوا لوحدة الشعب الفرنسي، ووحدة الوطن الفرنسي. . لقد اعتبرهم الجنرال ديغول خونة مارقين، وأعلن الحرب عليهم كما أعلنها على جميع أعداء الوطن.

ومهما يكن الأمر، فإن المفاوضات قد أظهرت أين يقف هذا الفريق، وأين يقف ذاك الفريق، وأظهرت كذلك، بما لا يرقى إليه الشك، موقف الفريقين من قرار الأمم المتحدة، وأيهما دخل المفاوضات برغبة صادقة وباعتراف مخلص بالمبادئ الثلاثة: الاستقلال، وحق تقرير المصير، والوحدة الجزائرية. . والواقع أن مؤتمر أفيان قد أوضح أي الفريقين هو الذي نسف الهدف الذي من أجله عُقِد المؤتمر، إن وقائع المفاوضات بمختلف مراحلها واضحة أمامنا الآن كل الوضوح، ومنها نستطيع أن نستنتج، وبها نستطيع أن نحكم. . على من يستحق الحكم.

وفي ما يتعلق بالحكومة الجزائرية فإن سجل المفاوضات واضح أبداً، وناصع أبداً، ولقد كان مؤتمر إيفيان من غير جدول أعمال متفق عليه، ولكن الحكومة الجزائرية لم تشأ أن تعلّق أهمية على هذا الموضوع البالغ الأهمية. . وقد تجاوزت الحكومة الجزائرية عن كثير من جوانب الغموض التي أحاطت بالمؤتمر وموضوعاته منذ البداية. . ففي ٣٠ آذار/ مارس ١٩٦١ أصدرت الحكومة الفرنسية بلاغاً رسمياً مبهماً أعلنت فيه أن المفاوضات ستدور حول «تقرير المصير والأمور المتصلة به». ولم تشأ الحكومة الجزائرية أن تلفت النظر إلى هذه الصيغة المغلّفة بالغموض، وارتأت أن تسير في هذه الرحلة إلى نهايتها، رغماً عن الألغام التي كانت فرنسا قد زرعتها في الطريق منذ بدايتها. .

إن هذا الموقف الذي اتخذته الحكومة الجزائرية كان في منتهى الإيجابية البناءة، وليس هذا هو تحليلي الشخصي، ولكنه هو في صميم السياسة المعلنة التي أقرتها الحكومة الجزائرية إرادياً وليس تلقائياً. . ففي عشية مؤتمر إيفيان في ١٩ أيار/ مايو ١٩٦١ أصدرت الحكومة الجزائرية من مقرها في تونس، بياناً سياسياً كشفت فيه عن خطتها في مؤتمر إيفيان. . ولم تقتصر الحكومة الجزائرية على الإعراب عن أطيب تمنياتها بنجاح المؤتمر، ولكنها سردت المبادئ العامة التي تؤدي إلى نجاحه، متناولة كل جوانب القضية الجزائرية. . والواقع أن الحكومة الجزائرية قد اتخذت من مفاوضات

إيفيان مناسبة حية لتكشف عن حقائق القضية الجزائرية أمام الرأي العام الدولي، حقائق عارية في رابعة النهار. . وليس في القضية الجزائرية ما يفرض الخفاء، فإنها تطالب بالحرية للجميع، والأخوّة للجميع، والمساواة للجميع، وهذا هو شعار فرنسا الشهير. . واستناداً إلى ذلك فإن بيان الحكومة الجزائرية قد نص على ما يأتي: «إن المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية ستبدأ، غداً في إيفيان؟؟ وإن وفدنا سيحضر هذا المؤتمر برغبة قاطعة للوصول إلى حل حاسم للمشكلة التي نشأت منذ ١٣٠ عاماً، إن وفدنا سيحضر المؤتمر على أمل بأن توضع نهاية للحرب، وإن السلام ممكن إذا توافرت الضمانات التي لا غنى عنها.

«إن هدف الاجتماع في إيفيان يجب أن يكون تحرير الجزائر تحريراً حقيقياً شاملاً، وإن معنى هذا، أن الشعب الجزائري يجب أن يجد نفسه متحرراً من العبودية، بعد أن أخضع ١٣٠ عاماً للقانون الفرنسي، قانون القوي. . ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ إلى يومنا هذا قاتل الجزائريون من أجل استقلالهم وماتوا في سبيله، ولم تبخل الجزائر لتحقيق هذه الغاية بالأرواح والأموال. . وقد أصبح عسيراً أن نحصي شهداءنا. . وإن كفاح جيش التحرير الجزائري الذي لا يقهر، هو الذي جعل مفاوضات الغد ممكنة. . وإن هذه المفاوضات يجب أن تيسّر لشعبنا أن يمارس ممارسة حقيقية سيادته، وأن يحقق استقلاله. .»

وفي ما يتصل بالسياسة الخارجية والعلاقات مع فرنسا فقد أعلنت الحكومة الجزائرية ما يلي:

«في الشؤون الخارجية: إن سياسة الجزائر تستهدف إقامة العلاقات المثمرة المتواصلة مع جميع الشعوب، وبطبيعة الحال مع الشعب الفرنسي. وإن الجزائر وقد أغنتها تجارب حرب سبع السنوات، لترغب أن تساهم في بناء السلم العالمي. . وإن الجزائر المستقلة مستعدة أن تمد يدها إلى فرنسا. . وهي مستعدة كذلك أن تحترم المصالح الفرنسية التي لا تتعارض مع المصالح الجزائرية. وإنه من طبيعة الأشياء أن الشعب الجزائري، متحرراً من قيود العبودية، ستكون له أحسن العلاقات بالشعب الفرنسي. . وسرعان ما تنتهي الحرب ويتحقق الاستقلال، وإن العلاقات العادية بين الشعبين ليست ممكنة فحسب، ولكنها مرغوب فيها. . وبين شعبينا سيكون المجال واسعاً للتعاون الحر».

أما بشأن الأقلية الأوروبية فقد أعلنت الحكومة الجزائرية: «إننا نأمل أن تفهم الأقلية الأوروبية في الجزائر بصورة قاطعة أننا على أبواب عهد جديد، وأنه ليس لهم

ما ينفعهم من ارتباطهم بالاستعمار.. وفي الجزائر سيكون لكل جزائري المكانة المرموقة.. ونحن نتطلع إلى مستقبل مليء بالسلام والتقدم في الجزائر».

ثم ذهبت الحكومة الجزائرية إلى مدى أبعد في الرغبة بنسيان الماضي، والتوجه إلى مستقبل مشرق، فأعلنت نداء مؤثراً بكلمات جاء فيها «إذا كانت فرنسا مستعدة بإخلاص لأن تقلب صفحة الماضي الاستعماري بصورة نهائية قاطعة، فنحن مستعدون من جانبنا أن نضمد جراحنا ونتغلب على مشاعر المرارة في نفوسنا..»

وبهذه الروح الخيّرة، يا سيدي الرئيس، اتجه وفد الحكومة الجزائرية إلى إيفيان يحمل العزم الصادق، والإخلاص العميق، تطلعاً إلى الحل السلمي الشريف العادل، وكان الوفد ممثلاً لوزارات الخارجية والمالية والتنمية الاقتصادية والإعلام، وجيش التحرير الجزائري. وكان الوفد مخوّلاً أن يبحث جميع المسائل السياسية والاقتصادية العسكرية، ومفوّضاً أن يدخل في مفاوضات حرة مع فرنسا، من غير شروط مسبقة إلا ما نص عليه قرار الأمم المتحدة، تقرير المصير على أساس وحدة الشعب الجزائري وسلامة الوطن الجزائري، وعلينا أن نقف قليلاً لنتابع سير المفاوضات في إيفيان.

انعقد المؤتمر في أيار/مايو ١٩٦١ في إيفيان، وبادر الوفد الجزائري إلى عرض القضية الجزائرية على أبسط ما يكون، وبموضوعية واضحة.. فأعطى للجزائر ما للجزائر، ولفرنسا ما لفرنسا.. ابتدأ الوفد الجزائري بيانه قائلاً «إن الموضوع الذي يواجهنا في هذه الدقيقة هو استئصال الاستعمار من جذوره.. «وإن هاتين الكلمتين «استئصال الاستعمار» على إيجازهما تحدّدان المشكلة وتحددان الحل.. إن القضية الجزائرية في لحمها وعظمها، هي قضية استعمار.. ولذلك فإن حلّها، شأنها شأن جميع القضايا الاستعمارية، هو باستئصال الاستعمار.. وليس هذا ما يفرضه المنطق البسيط، بل إن هذه هي روح العصر، بل هي روح اليوم الذي نعيشه.. وبهذه الروح مضى الوفد الجزائري يؤكد في بيانه: «إن تقرير المصير يجب أن يمارسه الشعب الجزائري، في معزل عن أية شروط». وبهذه الروح نفسها أكد الوفد الجزائري الضرورة الملحة لاحترام حق الشعب الجزائري في وحدته وسلامة وطنه، في جميع الظروف والأحوال.. ويتضح من هذا أن موقف الوفد الجزائري متفق تماماً مع قرار الأمم المتحدة، وكأنما كان الوفد الجزائري يقرأ في إيفيان، ما قررته الأمم المتحدة في نيويورك..

ولم يكتف الوفد الجزائري بأن يسرد مطالب الشعب الجزائري ويقف عندها، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك، في محاولة صادقة لإزالة مخاوف فرنسا.. فلم يترك لها ما تخشاه حين أعلن «أن استقلال الجزائر ليس معناه العداء للأجنبي، وليس له أن يؤدي إلى الكراهية.. نحن نفهم الاستقلال في إطار العلاقات النافعة بين شعبين متحررين.. وأن هذه العلاقات يمكن تنميتها، ويمكن أن تنفع الشعب الفرنسي والشعب الجزائري».

إني لا أحسب يا سيدي الرئيس أنه يمكن أن يكون هنالك كلام أوضح من هذا الكلام الواضح، ولا أحسب أنه يمكن أن تكون هنالك عواطف أصدق من هذه العواطف الصادقة. لقد وضع الوفد الجزائري كل أوراقه على طاولة المفاوضات من غير مخادعة، ذلك أن الحكومة الجزائرية لم يكن عندها ما تخفيه، وما يحملها على اللف والدوران.. لقد كان مطلبها وحدة الشعب الجزائري وسلامة وطنه.

ثم إن الوفد الجزائري قد عرض أكثر من ذلك.. لقد مد يد الصداقة مع فرنسا.. لقد أكد أن من اليسير أن يقوم تعاون مثمر وفعال، وصداقة مخلصة بين فرنسا من جانب، والجزائر المستقلة من جانب آخر.. إن الاستقلال في نظر الجزائر هو لتحقيق أسمى المطالب القومية وأنبل الأماني الوطنية لتتجلى في بناء دولة ديمقراطية ترعى حياة الجزائريين، جميعاً من غير تمييز.. إن استقلال الجزائر معناه الاتصال لا الانفصال، معناه التعاون لا القطيعة، معناه الصداقة لا الكراهية، معناه المستقبل المشرق لا الماضي المرير... كل ذلك على أساس السيادة المتكافئة والاحترام المتبادل للمصالح المشتركة.. كان ذلك هو موقف الجزائر في إيفيان، موقف يتسم بالاستقامة والصدق، فماذا كان موقف فرنسا؟

لقد كان موقف فرنسا، يا سيدي الرئيس، قائماً منذ البداية على استراتيجية ملتوية، وتكتيك منحرف.. إن فرنسا لم تحضر مؤتمر إيفيان بنية صادقة لتنفيذ القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة في العام الماضي.. لقد جاءت فرنسا إلى إيفيان لتقامر لا لتفاوض.. وكما هو معروف فإن إيفيان هي دار القمار الأولى في أوروبا.. وكذلك فقد جاءت فرنسا إلى المؤتمر لتغرق القضية الجزائرية في إيفيان، وهي المعروفة بحماماتها الشهيرة.. فهل يريد الجنرال ديغول أن يقامر في إيفيان وعلى حساب القضية الجزائرية؟.. ليس هذا السؤال من باب المجاز، فلنلق نظرة إلى الوراء على مؤتمر إيفيان، إلى يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٦١، اليوم الذي افتتح فيه المؤتمر:

في ذلك اليوم، وعلى وجه التحديد بعد أربعين دقيقة من افتتاح المؤتمر، حين كان الوفد الفرنسي يلقي بيانه الأول، أعلنت الحكومة الفرنسية هدنة في الجزائر. . وفي ظاهر الأمر كانت هذه الخطوة من جانب فرنسا مدعاة إلى التقدير، فوق أنها تدل على «الورع والتقوى»، ولكن لم تنقض لحظات بعد ذلك حتى أدرك الرأي العام الدولي، بفطرته السليمة، حقائق الموضوع يتساقط عن جنباته القناع والستار. . لقد انكشف أولاً أن هذه الهدنة هي هدنة فرنسية، وحيدة الطرف، حتى إن الحكومة الجزائرية لم تُبلّغ بها. . ليست هذه هدنة. . إن الهدنة هي تدبير متفق عليه، يتم بالمفاوضة بين الفريقين المتحاربين. . فإذا أعلنه فريق واحد فهو خدعة لا هدنة. . ولا يكون إلا تكتيكاً مفضوحاً، خالياً من روح التكتيك. .

لقد ظنت فرنسا أنها بهذه الخطوة تستطيع أن تأسر خيال رجل الشارع في فرنسا، وتربح الرأي العام الدولي، وتُحرج الحكومة الجزائرية. . ولكن فرنسا قد أخفقت في تحقيق هذه الأهداف الثلاثة، فلقد خاب ظن المواطن الفرنسي في حكومته، وهزىء الرأي العام الدولي بفرنسا، وسخر الشعب الجزائري من هذه اللعبة المكشوفة. . . ذلك أن الخدعة سرعان ما اكتشفت، وبدا واضحاً أن الهدنة كانت مجرد إعلان من طرف واحد. . ثم إن الأمر كان أكثر إثارة للسخرية حينما عُرفت التعليمات الخاصة التي وجهها المندوب الفرنسي العام في الجزائر بشأن تنفيذ الهدنة، وكأنما الحكاية لا تعدو أن تكون مسرحية أخرى في «الكوميدي فرانسيز»، لقد خوّلت تلك التعليمات الحرية الكاملة للجيش، «القيام بعمليات هجومية حيثما كان، وحينما تقضي الظروف». وبدا جلياً أن هذه الهدنة هي أشبه ما تكون بمهرجان الكرنفال، ولكن خالياً من جماله وروعته.

أما بالنسبة إلى الحكومة الجزائرية فقد كانت «الهدنة» مفاجأة لها، وإن لم تذهلها هذه المفاجأة. . هذه الهدنة لم تحرج الحكومة الجزائرية، ذلك أنها لم تكن أكثر من «ضربة تسلل» وأن الذين يعرفون لعبة الكرة يعرفون معنى «ضربة التسلل»، والمتمرسون برماية النار يسمونها طلقة فارغة، أو طلقة إلى الخلف، لا تصل إلى الهدف ولكنها تصيب صاحبها. . ولقد أصدرت الحكومة الجزائرية من مقرها في تونس بياناً بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٦١ أعلنت فيه أنها لا تعلم شيئاً عن هذه الهدنة الفرنسية. . وبذلك لم يتيسر للخدعة أن تخدع أحداً. .

وفي ما يتعلق بجوهر المفاوضات في إيفيان فإن موقف الحكومة الفرنسية كان أسوأ من حكاية الهدنة، وإنكم يا سيدي الرئيس قد تغفرون لفرنسا خدعتها

ومناوراتها بصدد الهدنة، مجاملة لها، ولكني واثق بأنكم لن تقبلوا لها عذراً ولا دفاعاً بصدد جوهر الموضوع نفسه. . إن موقف فرنسا يجلب لها المهانة ويجعلها جديرة بالإدانة. . لقد تصرف الوفد الفرنسي بصدد المفاوضات تصرفاً جعل من إيفيان ذات الحمامات، إيفيان ذات حقل الألغام. . وكأنما زُرعت تلك الألغام في إيفيان لتنسف تقرير المصير وتدمر الاستقلال، ففي ٨ حزيران/ يونيو ١٩٦١ قدم الوفد الفرنسي خطة لما أسماه «إزالة الاستعمار»، غير أن الأمر لم يكن يحتاج إلى ذكاء خارق ليكشف المرء أن ما أسمته فرنسا «إزالة الاستعمار»، إنما هو استعمار جديد تحت شعار جديد. . وحتى نزلاء مصحة الأمراض العقلية في باريس، كان يسيراً عليهم أن يروا أن الخطة الفرنسية، إنما هي استعمار عن طريق المفاوضات. . وإذا قبلت الجزائر بالخطة الفرنسية فإن النتيجة ستكون استعماراً بالتراضي. . بل إن ذلك ليعني بصورة أكيدة أن الجزائر قد قاتلت ١٣٠ عاماً لتضفي الصفة الشرعية على السيطرة الفرنسية. . وإليكم النقاط الرئيسة في الخطة الفرنسية:

ولنبدأ بموضوع الأقلية الأوروبية، فلقد نص الوفد الفرنسي في بيانه على وجود «الجماعة» الأوروبية بضمانات «كيانية» ودستورية. . ويتضمن هذا النص، في جملة ما يتضمن، حق التمثيل في البرلمان الفرنسي لهذه «الجماعة الأوروبية» في كيان منفصل. . وبهذا فإن الخطة الفرنسية تقيم في داخل «الدولة الجزائرية» دويلة أوروبية، أوروبية دائماً ومفضلة متميزة دائماً.

وبصدد الصحراء، فإن الحجّة الفرنسية تقوم على الأسطورة القديمة. . . الصحراء الفرنسية، ذلك أن فرنسا تزعم أن الصحراء ليست قطعة من الجزائر ولكنها قطعة من فرنسا. . وهذا زي فرنسي قديم، ليس له جمال الأزياء ولا فتنتها. . وواضح أن الكلمة الأجنبية «سهارا» مأخوذة عن اللفظ العامي والفصيح «للصحراء»، منذ كانت اللغة العربية ومنذ كانت الصحراء. . . وإذا كانت أسطورة الجزائر الفرنسية قد تحطمت، فإن هذا يستتبع أن تتحطم معها أسطورة الصحراء الفرنسية في الجزائر الحرة، بل في أفريقيا الحرة. . إن أسطورة الصحراء الفرنسية لن تكون موجودة إلا في صحراء الأسطورة الاستعمارية، وما أخصبها في خيال الاستعمار الفرنسي العقيم!

وفوق هذا، فإن الخطة الفرنسية تتضمن خرافات سياسية أخرى. . لقد طالب الوفد الفرنسي بإنشاء مناطق عسكرية داخل الدولة الجزائرية. . . وليست هذه قواعد حربية ولكنها مناطق شاسعة بكاملها، مخصصة لأغراض عسكرية، ويكون لفرنسا

عليها سيادة كاملة، وبهذا يكون لفرنسا دويلات عسكرية موزعة هنا وهناك في داخل الدولة الجزائرية.

يضاف إلى ذلك أن الخطة الفرنسية تدعو إلى إنشاء نظام خاص في مدن معينة، يعاد فيها تجميع الأوروبيين، وبهذا تنشأ دول المدن (City States)، لتذكرنا بدول المدن التي كانت سائدة في اليونان القديمة.

ولهذا فإن الخطة الفرنسية يا سيدي الرئيس هي خطة كاملة، ولكن.. من أجل تهشيم تقرير المصير، وتجزئة الوطن الجزائري، وتحطيم وحدة الشعب الجزائري.. وفوق هذا وذاك فإنها تصنع كوكتيلاً من الدول، على المذاق الفرنسي.. الدولة الأوروبية، دولة المدن، دولة الصحراء، وأخيراً دولة الجزائر، محطمة مهشمة ممزقة.

ورغما عن أن هذه الخطة الفرنسية كانت مشينة، فقد استمر الوفد الجزائري، يعارض، مناقشاً ومجادلاً بصبر بارد وحماسة دافئة.. وراح يفنّد الخطة الفرنسية موضوعاً موضوعاً.. ولكن جميع الحجج لم تكن تقنع الوفد الفرنسي بالرضوخ إلى قرار الأمم المتحدة وإلى ميثاقها، حتى تلك الحجج المنبثقة من قرار الأمم المتحدة وميثاقها.. وليضيف الإهانة إلى الأذى قرر الوفد الفرنسي، فجأة وبعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات وقف أعمال المؤتمر، من دون بيان أي سبب من الأسباب.

وكان هذا الموقف من جانب فرنسا بغير علم الوفد الجزائري أو موافقته، تماماً كموقفها من حكاية الهدنة في بداية أعمال المؤتمر.. وحتى لعبة الكرة لها نظام ولها تقاليد، ولا يصح لأحد الفريقين أن يوقف اللعب وحده، بناء على مشيئته واختياره.. ولكن الوفد الجزائري اعتصم بالصبر والأناة، وأعرب عن استعداده لاستئناف المفاوضات حينما يحلو للفريق الفرنسي أن يعود إلى اللعب مرة ثانية.

وبدلاً ممن أن تنصرف فرنسا في ذلك الوقت إلى دراسة الموقف من جديد، أثبتت الأحداث في ما بعد، أن فرنسا قد أطلقت حملة من الحرب النفسية.. فلقد ألقت فرنسا الذنب في تعثر المفاوضات على عتبات الوفد الجزائري.. فلقد ألقى المسيو لويس جوكس الوزير الفرنسي لشؤون الجزائر، بياناً أذيع في الراديو والتلفزيون، عن سير المفاوضات في مؤتمر إيفيان، ملخصاً موقف الوفد الجزائري

كما يلي: «نحن لم نستطع أن نتبين موقف جبهة التحرير الجزائرية بصدد أي من المواضيع المطروحة على المؤتمر.. حتى إننا وجدنا أنفسنا نُلام للقرار الذي اتخذناه بشأن وقف الأعمال الحربية، ذلك القرار الذي اعتُبر مناورة عسكرية.. وفي المواضيع الأخرى كان ممثلو جبهة التحرير الجزائرية يقيّدون أنفسهم بأمور نظرية مجردة، أو يلتزمون الصمت، أو أنهم يعربون عن نيات طيبة، سرعان ما نجدها تطير في الهواء حينما نحاول أن نمسك بها».

إن هذا البيان الفرنسي، على لسان الوزير الفرنسي، هو بيان قائم على الأباطيل، ونحن نأسف لأن الوزير الفرنسي للشؤون الجزائرية قد جعل من نفسه وزيراً للتضليل في الشؤون الجزائرية!!

لقد أوضحت لكم أن الوفد الجزائري قد كشف عن موقفه في جميع المواضيع كشفاً صريحاً شاملاً، وإنه افتئات على الحقيقة أن يقول الوزير الفرنسي إن الوفد الجزائري قد قيّد نفسه بأمور نظرية مجردة، فالوفد الجزائري قد طرح جميع المشاكل واقترح جميع الحلول، حلاً لكل مشكلة.. مشكلة.. وإنه افتراء على الصدق كذلك، أن يقول الوزير الفرنسي إن الوفد الجزائري قد التزم الصمت.. لقد شرح الوفد الجزائري موقفه من القضية الجزائرية بكل جوانبها، وبكل صراحة.. وليست لديه أسرار يخفيها، ولا شؤون يخجل منها.. وهل تستطيعون تصديق هذا الكلام؟ وهل يعقل أن يلوذ الوفد الجزائري بالصمت، ومدافع جيش التحرير الجزائري يتجاوب هديرها في جبال الجزائر وسهولها وأوديتها تدوي بمطالب النضال الجزائري في الحرية والاستقلال؟

والواقع أن الوفد الجزائري قد أعلن موقفه في جميع جوانب القضية الجزائرية، ببيانات رسمية مدونة، ففي ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٦١ قدم الوفد الجزائري إلى مؤتمر إيفيان، وما أظن ذلك من أسرار المفاوضات، مذكرة خطية وصفها الوفد الجزائري بأنها «تأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق، وجميع العوامل الإنسانية والنفسية في نطاق خطة صادقة لإزالة الاستعمار والتعاون المثمر».

وإني أستأذنكم يا سيدي الرئيس أن أخرج من نطاق التعميم إلى التخصيص، لنضع الأمور في نصابها الصحيح..

في ما يتعلق بالصحراء، فلقد أوضح الوفد الجزائري «بأن الجزائر لن تنسى أن الصحراء تحت السيادة الجزائرية ستكون مفتوحة أمام الإنتاج الكامل، وأن تستغل

ثروتها إلى أبعد حد. . وسنأخذ بعين الاعتبار مصالح الأقطار المجاورة، وكذلك مصالح أفريقيا وفرنسا نفسها، وسيكون المجال مفتوحاً كذلك أمام جميع الدول الراغبة في التعاون معنا على قدم المساواة». . ليس هذا صمتاً ولا أفكارا مجردة من جانب الجزائر، كما زعم الوفد الفرنسي، وهذه كلمات واضحة أرسلها الوفد الجزائري في صيحة عالية في داخل المؤتمر، تنادي بالتعاون مع الجميع لصالح الجميع، وفرنسا مشمولة في ذلك.

وفي ما يتعلق بالأقلية الأوروبية، فقد أكد الوفد الجزائري أن «الجزائر لا تمنع الجنسية الجزائرية عن الأقلية الأوروبية، ولكنها لا تفرضها عليها. فالحكومة الجزائرية تعرض الجنسية الجزائرية على الأقلية الأوروبية، من شاء منهم أن يرغب فيها، وأن هذا الحل ينطوي على أقصى قدْر من الواقعية والإنسانية والديمقراطية. . وأن نتائج هذا الحل واضحة كل الوضوح. . سيكون لجميع الجزائريين من غير تمييز نفس الحقوق ونفس الواجبات، وسيشاركون في الحياة السياسية العامة للشعب». ولا شك يا سيدي الرئيس في أنكم ستقولون مع الوفد الجزائري إن هذا الحل ينطوي على أقصى قدْرٍ من الواقعية والإنسانية الديمقراطية.

أما في ما يتعلق بالضمانات المحددة الخاصة بالأوروبيين، فقد أعلن الوفد الجزائري ما يلي: «نحن حريصون على أن نوضح تماماً حقوق الجزائريين الذين هم من أصل أوروبي. . نحن على استعداد لأن نبحث جميع الضمانات التي تكفل لهم الحقوق الإنسانية والمدنية، سواء بالنسبة إلى الأحوال الشخصية، والتعليم، والحرية الدينية، أو في سائر المجالات التي تضمن لهم ممارسة جميع نشاطاتهم من غير إكراه ولا إجبار». . ثم مضى الوفد الجزائري في شرح هذا الموضوع قائلاً: «إن الأوروبيين الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين فذلك حقهم، وبهذا فإنهم يختارون أن يكونوا أجانب، وبهذه الصفة فإنهم يستطيعون أن يتمتعوا بالضمانات المقررة. . أما الفرنسيون الذين يريدون أن يحتفظوا بجنسيتهم فنحن مستعدون أن نبحث موضوعهم بصورة واقعية. . . ومهما كان عددهم ووضعهم، فنحن عل استعداد لأن نحدد الضمانات التي تكفل لهم بصورة مشروعة الاستمرار في الإقامة في الجزائر، في إطار السيادة الكاملة للدولة الجزائرية». هذا هو موقف الجزائر بالنسبة إلى الأقلية الأوروبية من حيث المبدأ ومن حيث التفاصيل، فهل يمكن أن يوصف هذا الموقف بأنه ينطوي على الصمت؟ إلا إذا كان للصمت معنى آخر في القاموس الفرنسي.

أما بشأن القواعد العسكرية فقد كان موقف الوفد الجزائري غاية في المسؤولية الرشيدة والسداد، فقد قال الوفد الجزائري ما يلي: «إن الوفد الجزائري لم يعالج هذا الموضوع من الزاوية المعروفة. . لقد جعله الوفد الفرنسي موضوعاً إقليمياً، تريد فرنسا من ورائه أن تحتفظ عليه بسيادة كاملة، وبهذا فإنها تنتقص من وحدتنا الإقليمية وسيادتنا الوطنية». لقد كان هذا الموقف من جانب الوفد الجزائري موقفاً دبلوماسياً بارعاً ذكياً، نابعا من ذهن متفتح. . لقد ذكّر الوفد الجزائري بمقدرة وكفاءة، الوفد الفرنسي بأن يعالج الموضوع لا على اعتبار أنه موضوع إقليمي، بل من زاوية أخرى يتفق عليها بين الفريقين.

هذه، يا سيدي الرئيس، هي الجوانب المتعددة للقضية الجزائرية: الصحراء، الأقلية الأوروبية، والقواعد العسكرية، ولقد عالج الوفد الجزائري هذه القضايا معالجة كاملة شاملة، فلم يلجأ إلى الصمت ولا لجأ إلى الجَدَل النظري، وفي كل موضوع تقدم الوفد الجزائري بحلول تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، وتنسجم مع قراركم الذي أصدرتموه في العام الماضي.

والواقع أن البعثة الجزائرية الدائمة لدى الأمم المتحدة قد أفاضت في شرح موقف الجزائر في تقرير تقدمت به إلى المجموعة الآسيوية الأفريقية. . وقد عالج هذا التقرير مختلف جوانب القضية الجزائرية، على هذه المبادئ الأساسية التي التزمت بها الأمم المتحدة.

في صدد الأقلية الأوروبية أوضح التقرير أن الجولة الجزائرية المقبلة ستضمن لجميع الجزائريين جميع الحقوق من غير نظر إلى أصولهم، وأعلن التقرير أن «الجزائر ترفض رفضاً باتاً أية فكرة من شأنها، أن تمنح أية جماعة عنصرية امتيازات خاصة، وتعتبر هذا العمل منافياً للديمقراطية، وأن تصنيف الجزائريين على أسس عنصرية إنما هو تهديد للاستقلال الذي كافح الشعب الجزائري من أجله زمناً طويلاً. . غير أن الحكومة الجزائرية لا يغيب عن بالها الخصائص الذاتية للأقلية الأوروبية في النواحي الثقافية واللغوية والدينية». . . «لقد أعلنت الحكومة الجزائرية المرة بعد المرة أنها على استعداد لأن تمنح الجنسية الجزائرية لجميع الأوروبيين الذين يرغبون بأن يصبحوا جزائريين. . ومن ناحية أخرى فإن الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين، وأن يستمروا في العيش في الجزائر، فلهم الحرية الكاملة في ذلك. . وستوفر لهم الضمانات اللازمة التي تتفق مع السيادة الجزائرية، ومع القوانين المعمول بها. . نحن نتطلع إلى حل يستند إلى مفهموم الديمقراطية الصحيح. . ونحن نعتر ف بالخصائص الذاتية للأقلية الأوروبية، ومستعدون لأن نمنح الجنسية الجزائرية الكاملة والمساواة الشاملة للأقلية الأوروبية وفيها عدد من أشد أعدائنا».

وإني لأعجب يا سيدي الرئيس، وأتساءل: هل تطلب فرنسا مزيداً على ذلك من الحكومة الجزائرية؟؟ إن هذه الضمانات، وأقولها بكل صراحة، هي ضمانات مميّزة تكاد أن تصبح نظاماً مفضلاً، لم تمنحه أي من الخمسين دولة التي حازت على استقلالها، منذ أن نشأت الأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بموضوع الصحراء فقد ذكر تقرير البعثة الجزائرية ما يلي: «إن الحكومة الجزائرية تميّز بين السيادة على الصحراء، وموضوع استثمار ثرواتها الطبيعية. إن الثروة الطبيعية يجب أن تنتفع بها أفريقيا عن طريق التعاون المثمر.. وإن هذا التعاون يمكن أن يتحقق مع فرنسا، خصوصا أنها قد بدأت فعلاً في مشروعات الاستثمار».

وهذه، يا سيدي الرئيس، هي السياسة المعلنة للجزائر بشأن الصحراء.. إن الجزائر تدعو فرنسا إلى الاستثمار المشترك، وفرنسا تصرّ على الاحتكار.. وإننا نترك الأمر لكم، لتحكموا أي الفريقين أكثر عدلاً، وأصدق موقفا.

أما بشان المناطق العسكرية فقد ذكر تقرير البعثة الجزائرية: «أن هذا الطلب يتنافى مع الوحدة الإقليمية للوطن الجزائري ومع مبدأ تقرير المصير، لأن هذا المبدأ يجب أن ينطبق على جميع الجزائر وجميع الجزائريين..»

هذا يا سيدي الرئيس موقف الجزائر من القضية الجزائرية، كما عرض في مؤتمر إيفيان وفي الأمم المتحدة، وهو موقف في غاية الوضوح والشمول، ولا يمكن تشويهه وتزييفه، إن أدوات التجمّل في باريس تستطيع أن تصنع الجمال.. هذا ما نعترف به، ولكنها لا تستطيع أن تجعل الجميل قبيحاً!!

ولكن فرنسا لم تقتصر على التشويه والتزييف، بل إنها استغلت فترة إيقاف مؤتمر إيفيان، وراحت تضرب في ميدان الدسائس والمؤامرات.. وبدلاً من أن تستخدم تلك الفترة في مراجعة الموقف مراجعة رشيدة، سددت فرنسا ضرباتها في ثلاث جبهات لتضعف موقف الحكومة الجزائرية، غير أن فرنسا قد هزمت في الجبهات الثلاث.. وكانت هزيمة مجيدة!!

ولقد كانت الهزيمة الأولى مع الدول الأفريقية المجاورة للصحراء: فقد لجأت فرنسا إلى الأسلوب القديم، فَرِّق تَسُدْ، فاتصلت بتلك الدول، وهمست في آذانهم أن مطالب الجزائر بشأن الصحراء لن تترك لمصالحهم أي مجال، وستسد الطريق على جميع ادعاءاتهم.. ولكن الحكومة الجزائرية قد أفسدت على فرنسا هذه الفِرْية، فاتصلت بوزارات الخارجية في تلك الدول وأوضحت لها موقف الجزائر من موضوع الصحراء، وكانت النتيجة نصراً للجزائر وهزيمة لفرنسا.. وقد تجلى ذلك في الموقف

الرائع الذي أعلنته الدول الأفريقية، في أن موضوع الصحراء يمكن أن يحلّ بصورة ودية بين الدول الأفريقية ذاتها، ولكن بعد استقلال الجزائر.

أما الجبهة الثانية فقد فتحتها فرنسا في الجزائر نفسها: فلقد طار المسيو جوكس، بعد مؤتمر إيفيان مباشرة إلى الجزائر في محاولة يائسة لإنشاء «سلطة تنفيذية» من زعماء الجزائر المسلمين، وهي السلطة التي حاولت فرنسا إنشاءها عدة مرات.. ولقد اتصل المسيو جوكس ومعاونوه بجميع الزعماء الجزائريين في جميع المدن والمقاطعات الجزائرية.. وجرت أحاديث تفصيلية بين الجانبين الفرنسي والجزائري، ولكن جواب الجزائريين كان قاطعاً حاسماً.. فقد رفض الزعماء الجزائريون أن يتعاونوا مع السلطة الفرنسية من غير موافقة الحكومة الجزائرية.. وواجه المسيو جوكس كلمة «لا» حتى من أولئك الذين يعرفون بأنهم جماعة «نعم» في الجزائر، وجماعة «نعم» يمكن أن تكون في كل شعب، وعلى حافة كل حركة تحريرية في العالم. وهكذا فقد فشل المسيو جوكس وطار إلى فرنسا ليرفع تقريراً عن فشله الذريع، وثبت مرة أخرى أكثر من أي وقت مضى، أنه يستحيل على فرنسا أن تصل إلى أية نتيجة من غير موافقة الحكومة الجزائرية.. وإنه لجهد يقصم الظهر، أن تحاول فرنسا العمل من وراء ظهر الحكومة الجزائرية..

وكانت الجبهة الثالثة مركزة على موضوع تقسيم الجزائر.. وقد قاد هذه الحملة الرئيس ديغول بنفسه.. ففي الحفلة الكبرى التي أقامها في حديقة الإليزيه تفجر الرئيس ديغول، ثورة وغضباً، على الحكومة الجزائرية لأنها رفضت خطة «الجمعية الجزائرية الفرنسية» وقد بدا في ملاحظاته تهديد صريح بتطبيق فكرة التقسيم في الجزائر.. لقد تحدث الرئيس ديغول عن «إعادة التجميع»، وهو تعبير ابتدعه الرئيس ديغول، يدعو بموجبه إلى تجميع الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين في منطقة محدّدة من الجزائر، إذا اختار الجزائريون الاستقلال.. «وإعادة التجميع» هي «كبسولة «حلوة تخفي مرارة التقسيم.

وإنه ليس سراً يا سيدي الرئيس، أن بين ملفات وزراء الخارجية الفرنسية ملفاً ضخماً خاصاً بتقسيم الجزائر، ويتضمن هذا الملف خطة متصلة يكون بموجبها للجزائريين الصحراء القاحلة.. والمناطق الجبلية، أما الفرنسيون فإن هذه الخطة تعطيهم منطقة وهران ـ أوزو، مستغانم التي تحتوي ٤٤ في المائة من كروم الجزائر و٢٧ في المائة من الموالح و٥٠ في المائة من الإسمنت، مع السيطرة على غاز حاسي الرمل.. وتعطيهم كذلك سهل ميجا وشاطئ الجزائر، بما يحتوي من ٢٠ في المائة من الكروم و٢٠ في المائة من التبغ و٤٢ في المائة من الموالح و٥٠ في المائة من الإنتاج الصناعي.. وتعطيهم كذلك منطقة بوجي التي تسيطر على نقل مصنوعات الحجيج

في حاسي بون، وتحتوي على ٦٥ في المئة من إنتاج القطن، و٥٠ في المئة من التبغ، و١٢ في المئة من الموالح و١٩ في المئة من إنتاج الكهرباء. . وبموجب هذه الخطة فإن فرنسا تسيطر على ٧٥٠ كيلو مترا من ألف كيلو من الشاطئ الجزائري، وأغنى الأراضي التي تمون الإنتاج الزراعي بما تقدر قيمته باثنين بليون فرنك «جديد»، من أصل اثنين ونصف بليون فرنك تمثل مجموع الإنتاج في البلاد.

وبهذه الخطة ما تفتأ فرنسا تهدّد الحكومة الجزائرية، وخاصة بعد مؤتمر إيفيان، ولكن الجزائر حكومة وشعباً لا يمكن أن ترتجف أمام هذه الخطط الاستعمارية. . إن الجزائر أصلب عوداً مما تظن فرنسا، ولا يمكن أن ينثني عزمها أمام هذه التهديدات والمناورات. . لقد قاتل الشعب الجزائري من أجل وطنه قرابة ١٣٠ عاماً. . وفي الحربين العالميتين صمد المقاتلون الجزائريون إلى النهاية، دفاعاً عن حرية فرنسا، حينما كان مارشالات وجنرالات فرنسا يوقّعون صكوك الاستسلام، واتفاقات الهزيمة والعار.

وجواباً على تهديدات الرئيس ديغول التي أطلقها في حدائق الإليزيه. . أعلنت الحكومة الجزائرية تحدياً مكشوفاً، لا في القصور ولا في الحدائق، ولكن في الجزائر كلها، في مدنها وقراها وفي جبالها وسهولها، إلى آخر أكواخها وخيامها. . لقد أعلنت الحكومة الجزائرية اليوم الخامس من شهر تموز/ يوليو «اليوم الوطني ضد التقسيم»، ولقد أصبح ذلك اليوم تاريخياً في عمر الجزائر. وكانت النتيجة فوق ما يتوقع أكثر الناس تفاؤلاً. . فلقد أضربت الجزائر لمدة ٢٤ ساعة. . وأخفقت كل وسائل الإرهاب لإحباط الإضراب. وفي الجزائر العاصمة وحدها، كان ما يقرب من ٣٥ ألفاً من رجال الجيش والشرطة ليقمعوا المظاهرات العامة. . ولم تكن هذه مظاهرات عادية. . في ذلك اليوم كان الشعب الجزائري كله في الشوارع، وفي الساحات، وفي الميادين العامة، احتجاجاً على التقسيم. . . وفي مجلة **كايمي إنترناسيونو** في عددها الصادر في تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس، أعلن الكاتب الفرنسي المعروف «مسيو لنسن» أن صيحات «لا تقسيم في الجزائر» ترددت ألوف المرات في ذلك اليوم. . ثم تساءل الكاتب. . وقد تساقط المئات من القتلى والجرحى، «من الذي يشك في قوة الحكومة الجزائرية، بعد هذا الاستفتاء الشعبي الذي سالت فيه الدماء في الشوارع؟».

حقا يا سيدي الرئيس، فقد كان الخامس من تموز/ يوليو يوماً قومياً عظيماً، لقد قالها الشعب الجزاري كلمة واحدة للجنرال ديغول: «إن الجزائر واحدة ولا يمكن تقسيمها. . «ولقد دهشت صحيفة **المساجرو** في روما، وهي المعروفة بولائها لباريس، فقالت: «لقد أثبت اليوم الخامس من تموز/ يوليو القدرة الفائقة للحكومة

الجزائرية، التي استطاعت في الوقت المناسب أن تعبئ شعور المسلمين جميعاً في الجزائر.. والواقع أن المسلمين في الجزائر يعتبرون الحكومة الجزائرية حكومتهم الشرعية.. وأن اليوم الخامس من تموز/ يوليو كان انتصاراً مجيداً للثوار، من ناحية سياسة ومعنوية».

وحتى قبل أن يبدأ الإضراب، تنبأ مدير دائرة الأنباء في الإدارة الفرنسية في الجزائر، بأن مئة في المئة من المسلمين في الجزائر سيلبّون نداء الإضراب، وكما توقع المسيو كودي فرجيك، مدير الدائرة المشار إليه، فقد أوقع الإضراب في ذلك اليوم شللاً كاملاً في النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد..

وبعد انقضاء خمسة أسابيع على هذه الهزائم، في الفترات التي توقفت فيها أعمال مؤتمر إيفيان، استؤنفت المفاوضات بين الجانبين في ٢٠ تموز/ يوليو، ولكن هذه المرة في «لوغران».. ولقد أدركت فرنسا أنها لن تستطيع إغراق القضية الجزائرية في حمامات إيفيان، فنقلت مقر المؤتمر إلى «لوغران»، فتعالوا معي لنرى مصير المفاوضات في مرحلتها الثانية:

وكما في إيفيان، أعاد الفريقان موقفيهما في «لوغران»، وفي هذه المرة أُعد جدول أعمال دقيق بناء على طلب الحكومة الجزائرية.. لم يترك هذا الجدول أي موضوع يتصل بتطبيق مبدأ تقرير المصير، أو في الأمور التي يجب أن تقرر بالنسبة إلى مستقبل الجزائر.. وقد تولى الوفد الجزائري بسط القضية الجزائرية بصورة كاملة مفصلة.. وابتدأ بموضوع الأقلية الأوروبية فكان غاية في الديمقراطية الحرة.. فأعلن قوله: «إن الجزائر هي البلد المستعمر الوحيد الذي يعرض من تلقاء نفسه حقوق الجنسية على رعايا الدولة المستعمرة. وبهذا نحن لا نثبت بأننا منسجمون مع روح العصر الذي نعيشه فحسب، ولكننا نؤكد أن سياستنا قائمة على الحكمة والواقعية، إلى جانب العدل والاحترام المطلق للإنسان..»

أما موضوع الصحراء، وهو مسألة مفتوحة للمفاوضات مع الجزائر المستقلة، فقد أكد الوفد الجزائري أنه يجب استطلاع جميع آفاق التعاون.. وأعلن الوفد الجزائري من جديد استعداد الجزائر للوصول إلى اتفاق بشأن استثمار الصحراء.. ولكن على أساس أنها جزء لا يتجزأ من الجزائر المستقلة.

ولكن الوفد الفرنسي بقي متخنْدقاً في خنادقه لا يتراجع خطوة واحدة في سبيل الوصول إلى التفاهم، ولقد ربطوا مصير المؤتمر بالصحراء، وربطوا مصير الصحراء بالمصالح الفرنسية، فلقد كانت الصحراء لفرنسا، مشكلة قائمة بذاتها، وذلك هو الشعار الذي كان يردده الوفد الفرنسي.. ولكن الصحراء لا يمكن أن تكون «مشكلة

بذاتها»، إن الصحراء تؤلف أربعة أخماس الجزائر، وإن وحدة الوطن الجزائري تعبير لا معنى له إذا كان أربعة أخماس الوطن يؤلف منطقة منفصلة قائمة بذاتها.. ولا يمكن أن يكون هنالك وطن جزائري من دون الصحراء، إن الحديد في تندوف، والفحم في جنوب وهران، والمعادن المشعة في هوغار، والزيت في حاسي مسعود والدحبيلة، والغاز في الرمل، كل هذه الثروات الطبيعية يجب أن لا تكون سبباً في تجزئة الجزائر بل في وحدتها.. إن هذه الثروة الطبيعية يجب أن تكون نعمة، لا نقمة عل الشعب الجزائري، فإننا لا نعرف خطراً أدهى وأمرّ من التقسيم.

وفضلاً عن ذلك، فإن الأمم المتحدة، منذ إنشائها، وهي مهتمة بالمعاونة الاقتصادية والفنية تقدمها للدول النامية.. وإنها تكون، بلا شك، هزيمة منكرة للأمم المتحدة إذا كان على أي بلد أن يُحرم من سيادته على رقعة من أرضه بسبب الثروة الطبيعية الكامنة فيها.. إن الجزائر، وهذا أقل واجبات الأمم المتحدة، يجب أن تساعَد لتساعد نفسها في استثمار ثرواتها الطبيعية.. إن سيادة الجزائر على الصحراء هي أول المقوّمات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر.. والجزائر لم ترفض أي اقتراح معقول لاستثمار الصحراء في إطار الدولة الجزائرية المستقلة.. ولكن اقتطاع الصحراء يؤدي إلى تهشيم الوطن الجزائري، وإلى إفقار الشعب الجزائري.

غير أن الوفد الفرنسي لجأ آخر الأمر إلى محاولة أخيرة، فقد اقترح في محادثات لوغران أن تجمّد قضية الصحراء وتوضع في «الثلاجة»، إلا أن الوفد الجزائري رفض هذا الاقتراح بكل تصميم، ذلك أن كل شيء يمكن أن يجمّد ويوضع في الثلاجة إلا الصحراء.. إن الصحراء بطبيعتها تأبى أن تحتويها أية ثلاجة!! ومهما كانت كمية الثلج التي استخدمتها فرنسا، فإن الصحراء تهزأ بهذه المحاولة!! ولا بد للثلج من أن يذوب كما يذوب الاستعمار الفرنسي، تحت التحرير اللاهب الذي يخوضه الشعب الجزائري في معركته المقدسة.

هذه هي الظروف والأسباب، يا سيدي الرئيس، التي أدت إلى فشل مؤتمر لوغران.. وكان لا بد لهذا المؤتمر أن يفشل، وأن تقع مسؤولية الفشل على كاهل فرنسا وحدها!... وكما كان الحال في إيفيان، فقد ذهبت فرنسا إلى لوغران مستعدة لأن تقبل كل شيء، إلا حق تقرير المصير، وأن ترضى بكل شيء إلا وحدة الوطن الجزائري، والشعب الجزائري.

ولكن فرنسا، على ما يبدو، لم تخجل من موقفها الذي اتخذته في مؤتمري إيفيان

ولوغران.. ولم تتورع أن تعلن موقفها هذا على الملأ، وبهذا أضافت العار إلى العار.. فلقد ألقى الرئيس ديغول خطاباً على الشعب الفرنسي في الراديو والتلفزيون في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٦١، مستعرضاً مختلف جوانب القضية الجزائرية.. فأشار الرئيس ديغول إلى أن القضية الجزائرية تنطوي على صعوبة خاصة لأنه، كما قال: «لم يعمل شيء في الجزائر منذ عام ١٨٣٠ لإيجاد حل للقضية الجزائرية».. إن هذا الكلام من جانب الرئيس ديغول هو بمثابة إدانة تثبت الجريمة، وليس دليلاً يثبت البراءة، وإن هذا الدفاع الذي لجأ إليه الرئيس ديغول هو الجناية بنفسها.. إن حقبة ١٣٠ عاماً، وقد طوت أربعة أجيال من القتال والمقاتلين، تكفي وحدها لأن تدلّ على الجريمة، كما أنها تكفي لتدلّ على طريق الحل.. إنها تعني ببساطة ووضوح أنه قد آن الأوان، وإن يكن قد تأخر، لأن تخرج فرنسا من الجزائر، وأن تترك الجزائر للجزائريين.

ثم إن الرئيس ديغول ذهب في دفاعه إلى أبعد من ذلك حين قال: «يوجد في الجزائر ما يزيد على مليون من السكان من أصل أوروبي، ولا يمكن أن يوضعوا تحت رحمة الغير»، وهذه يا سيدي الرئيس حجة فرنسية باطلة، ليس لها ظل من الحقيقة والواقع.. إن الحكومة الجزائرية لم يخطر ببالها لدقيقة واحدة أن تضع الجالية الأوروبية تحت رحمة أحد.. إن الجزائر مستعدة لأن تمنحهم حق الجنسية، إذا أرادوا أن يكونوا مواطنين جزائريين.. وأن تمنحهم حق السكنى في الجزائر، إذا كانوا يريدون أن يكونوا من سكانها، ومن غير جنسية جزائرية.. فماذا يطلب من الجزائر أكثر من ذلك حتى لا تكون الجالية الأوروبية تحت رحمة الغير؟؟ وكلنا يعلم أن الشعب الجزائري كان ولا يزال حتى الآن تحت رحمة الجالية الأوروبية منذ ١٣٠ عاماً.. وقد آن الأوان أن تقوم المساواة في الجزائر بين الأوروبيين وغير الأوروبيين، وإذا كان الرئيس ديغول لا يريد أن يصبح المليون من الأوروبيين تحت رحمة الغير، فكيف يريد لعشرة ملايين جزائري أن يكونوا تحت رحمة الأقلية الأوروبية؟؟ إن الحكومة الجزائرية من غير أن تلتفت لحظة واحدة إلى الماضي التعيس، قد عرضت المساواة التامة من غير تمييز، فهل ينادي الرئيس ديغول بالاستعلاء والتمييز العنصري؟ هل هذه هي فرنسا التي يعلنون عنها وعلى الدوام أنها أم الديمقراطية؟ وهل من أجل هذا، ومن أجل أن يبرر هذا الظلم، يصيح الرئيس ديغول في نهاية خطابه هاتفاً «لتحيَ الجمهورية، ولتحيَ فرنسا»؟؟!!

ثم إن الرئيس ديغول عاد مرة ثانية إلى التهديد بالتقسيم، في مناورة غير بارعة.. فلقد قال إنه إذا لم يتم الاتحاد بين فرنسا والجزائر.. «فسيكون من

الضروري في النهاية أن تجمع فرنسا في منطقة واحدة، جميع السكان الذين يرفضون أن يكونوا في دولة مصيرها الفوضى..». إن الجزائر المستقلة، يا سيدي الرئيس، سيكون مصيرها التقدم والازدهار، لا الفوضى والخراب، إن هذا التفكير الفرنسي هو الذين سيكون مصيره الفوضى والخراب.. إن على السكان الذين يرفضون أن يعيشوا في الجزائر المستقلة أن يخرجوا من الجزائر.. عليهم أن يرحلوا عن الجزائر حالاً.. إننا لا نعرف بلداً يخضع مصيره إلى رغبات جزء من السكان يرفضون أن يتبعوا وطنهم، تماماً كما ترفض فرنسا أن تربط الوطن برغبات هستيرية تنادي بها أية جماعة في فرنسا، ترفض أن تتبع فرنسا..

والواقع، يا سيدي الرئيس، أن حكاية الأقلية الأوروبية هي خرافة فرنسية أخرى.. إن كثيراً من الأوروبيين الموجودين في الجزائر يريدون أن يعيشوا بسلام في الجزائر.. إنها لسماحة بالغة أن الجزائر لا ترغب أن تستذكر الماضي الدموي الذي جاء بهؤلاء الأوروبيين إلى الجزائر، ليستعبدوا الشعب، ويحتكروا ثرواته وينهبوا خيراته.. يكفي أن الجزائر تريد أن تنظر إلى الأمام لا إلى الوراء.. ناسية آلام الماضي لتسدل ستار العفو والغفران.. إن الجزائر مصممة على أن تبني دولة ديمقراطية حيث تستطيع الأقلية الأوروبية أن تعيش بتقدم وطمأنينة.. إن «الحركة الأوروبية» التي يعلن عنها كثيراً زوراً وباطلاً ليست حركة أوروبية في حقيقتها.. إنها من صنع الجنرالات المتقاعدين الباحثين عن السلطة، المتطلعين إلى الحكم.. إنها أحلام المارشالات يتآمرون ليصنعوا انقلاباً يأتي بالجمهورية الفرنسية السادسة، ويأتون بمارشال مغامر يكون رئيساً للجمهورية الفرنسية!!

ليس في الجزائر «حركة أوروبية» لا تحت الأرض ولا فوق الأرض.. وستجدون أنه حتى المتطرفين من الأوروبيين سيتصرفون تصرفاً هادئاً لائقاً حينما يغادر الجيش الفرنسي أرض الجزائر. إن بعضهم في الوقت الحاضر يمثلون الأولاد المدللين للجيش الفرنسي ولهذا فإنهم يتصرفون، تصرف العبث بالقانون والنظام. وحينما يجلو الجيش الفرنسي، عن الجزائر، ستجدون أن هؤلاء سيخلدون إلى السكينة.. وينصاعون لحكم القانون.. أو أنهم سيُحملون على الانصياع لحكم القانون.. انتظروا وانظروا..

غير أن الموقف الفرنسي قد انكشفت فضائحه على يد فرنسا نفسها، فلقد ألقى رئيس الوفد الفرنسي خطاباً بالراديو والتلفزيون الفرنسي في آب/ أغسطس ١٩٦١، خطاباً هتك فيه أسراراً غير كريمة عن مؤتمري إيفيان ولوغران، فلقد أباح لنفسه المسيو جوكس الوزير الفرنسي لشؤون الجزائر، ورئيس الوفد، أن يتحدث عن الأقلية الفرنسية واصفاً إياهم «مواطنونا»، وهذا الكلام يوضح، من غير خفاء،

الروح التي تعالج بها فرنسا موضوع الأقلية الأوروبية . . وكل ما نستطيع أن نقوله لرئيس الوفد الفرنسي، إذا كان هؤلاء هم «مواطنوكم» فلماذا لا ترحلوا بهم إلى فرنسا، حيث تستطيعون أن تُسبغوا عليهم كل الامتيازات التي تريدونها . . أما إذا كنتم تريدونهم أن يعيشوا في الجزائر فلا يمكن أن يظلوا «مواطنيكم»، يجب أن يصبحوا جزائريين، ولا حرج عليّ أن أقول يجب أن يصبحوا أفريقيين، إن الرجل الأبيض في أفريقيا يجب أن يصبح أفريقيا . . وإني أستميحكم عذراً يا سيدي الرئيس أن أقول من غير تحفظ، يجب على الرجل الأبيض في أفريقيا أن يسوّد وجهه ويبيّض ضميره . . إنه لا يستطيع أن يظل أفريقياً وأوروبياً في وقت واحد، إن عليه أن يختار بين الاثنين . . وعلى كل حال فإن الأوروبيين في أفريقيا يعاملون معاملة أفضل بكثير من الأفريقيين في أوروبا وهذا وحده يكفي أن يكون فخراً للشرق وعاراً للغرب . .

وبعد هذا، فقد راح رئيس الوفد الفرنسي يهزأ بالوفد الجزائري والموقف الجزائري . . . لقد قال رئيس الوفد الفرنسي: «أعلن الوفد الجزائري أنه مستعد أن يبحث كل شيء، وأن يذلل كل الصعوبات، وأن يقترح صيغاً متعددة وصولاً إلى الاتفاق . . ولكن الوفد الجزائري، وفي أول جلسة من جلسات المؤتمر وقف جامداً أمام كلمة «الصحراء»، ورفض أن يسير خطوة واحدة قبل أن نعترف له بالسيادة على الصحراء» .

وإنه لمن دواعي السرور، أن الوفد الفرنسي، يا سيدي الرئيس قد لخص موقف الوفد الجزائري على هذه الصورة . . إن ذلك يوضح بكل جلاء الموقف البنّاء للوفد الجزائري، والموقف المدمّر للوفد الفرنسي، لقد كان الوفد الجزائري مستعداً لأن يبحث جميع جوانب القضية الجزائرية . . وكل ما أصرّ عليه الوفد الجزائري هو الاعتراف بالسيادة الجزائرية على الصحراء . . هذا هو الخطأ الذي ينسبه الوفد الفرنسي إلى الوفد الجزائري . . ولكن أي خطا هذا؟ إنه عين الصواب . . إن السيادة الجزائرية عل الصحراء هي بديهية لا تقبل مناقشة ولا جدلاً . . ولكن الوفد الفرنسي رفض هذه البديهية . . لقد بتر الوفد الفرنسي «الرأس» وراح يشكو أن الجثة هامدة . . هذه سخرية فاضحة، وهزء بالأمم المتحدة وميثاقها وقراراته . .

ومع هذا فإن الوفد الفرنسي، ليبرر موقفه هذا، قد انتحل أسباباً، أثبتت في النهاية أنه موقف لا مبرر له . . فلقد اقترح رئيس الوفد الفرنسي، أن يكون مصير الصحراء مرهوناً بما تقرره مجموعات السكان في الصحراء، وأن يقوم ترابط بين الصحراء وفرنسا والجزائر . . وإنه من المؤسف حقا أن مثل هذا التبرير قد أيده الرئيس ديغول بنفسه!!

ففي المؤتمر الصحافي الذي عقده في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ في قصر الإليزيه، أعلن الجنرال ديغول أن «مجموعات السكان» الذين يقطنون في الصحراء يجب أن يؤخذا رأيهم بشأن مصيرهم وفق شروط تتلاءم مع تفرقهم في البلاد وتعدد تجمعاتهم». . إن هذا الحديث من جانب الرئيس ديغول هو فوضى عريقة، على مستوى رئاسي. . لا يوجد في الصحراء «مجموعات من السكان» متباينة الآراء والرغبات. . إن أهل الصحراء هم أهل الجزائر، لقد غُلِبوا معً في عام ١٨٣٠، ومنذ ذلك الوقت حاربوا فرنسا معاً، من أجل حريتهم واستقلالهم.

إن مستقبل الصحراء هو مستقبل الجزائر. . تماماً كما أن مستقبل نورماندي هو مستقبل فرنسا. . إن الصحراء ليست منطقة قائمة بذاتها، حتى تربط بفرنسا كما اقترح الوفد الفرنسي، وليس في الصحراء «مجموعات من السكان»، لهم كيان منفصل، كما ادعى الجنرال ديغول. . إن الصحراء هي جزء من الجزائر، وسكانها هم جزء من الشعب الجزائري. . إن مصير الصحراء يقرره الشعب الجزائري في مجموعه، وليس سكان الصحراء وحدهم. . وإذا كان لكم، يا سيدي الرئيس، أن تقبلوا منطق الرئيس ديغول، تكون النتيجة تقسيماً مضاعفاً، وتمزيق وحدة الشعب، وتفتيت وحدة الوطن، إن الاستفتاء الشعبي في الجزائر يجب أن يكون على أساس شعبي شامل. . يشمل كل الشعب وكل الوطن، والصحراء جزء لا يتجزأ من الوطن. . وإلا أصبح الاستفتاء هزءاً وسخرية، يذكّرنا «بالانتخابات الجزائرية» السابقة التي أصبحت مضرب الأمثال في العالم بأسره، ويكفي أن يشار إليها بأنها انتخابات على «الطريقة الجزائرية»؟ . .

ولقد فشلت مفاوضات لوغران بسبب موقف فرنسا هذا، ولا سبب سواه. . . وأضافت إلى الفشل أنها لا تقدّم إلى الأمم المتحدة تقريراً عن الفشل وأسبابه، كما يجب أن يفعل كل عضو في الأمم المتحدة يدرك مسؤولياته الدولية التي فرضها الميثاق. . إن فرنسا متغيبة عن الاجتماعات في هذه الدورة، كما فعلت في أكثر الدورات السابقة، وإن كنا نستطيع أن نعتبرها موجودة بوجود عدد من حلفائها من دول الأطلنطي. . وإن العرض الذي قدمته إليكم عن سير المفاوضات في إيفيان ولوغران ليس مستنداً إلى قصاصات الصحف، ولكني اعتمدت المحاضر الرسمية، وإنا أتحدى حلفاء فرنسا أن ينقُضوا كلمة واحدة مما قدمته إليكم عن سير المباحثات. . ومَنْ شاء أن يتحدى فليتفضل!!

وكائنا ما يكن الأمر، يا سيدي الرئيس، فإني أريد أن أؤكد لكم شيئاً واحداً. . إذا كنا نجتمع اليوم مرة أخرى لننظر في القضية الجزائرية. . وإذا كانت الدماء لا تزال تنزف غزيرة في الجزائر. . وإذا كانت الحرب الجزائرية تدخل الآن عامها

الثامن، فإن السبب في ذلك كله هو فرنسا.. إنه الموقف السلبي العنيد الذي تقفه فرنسا، وإني لأستميحكم عذراً إذا لجأت إلى تعبير غير كريم، إن فرنسا لا تزال تمضغ المفاوضات، وتتقيأ تقرير المصير..

ومن الناحية الأخرى، فإن حكومة الجزائر، وقد اعترفت بها قرابة ثلاثين دولة تمثل نحو ثلثي سكان العالم، قد قطعت شوطاً طويلاً في مسيرة التوفيق والصبر والاحتمال.. إن الشعب الجزائري كما قالت الحكومة الجزائرية «لا يحارب من أجل الحرب، وليست الحرب صناعته».. ولكن صبر الشعب الجزائري له حدود. لقد أعلنت الحكومة الجزائرية في أول بيان لها في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ما يلي: «إذا كنا مصممين على القتال، وتقويته وتدعيمه ومتابعته.. فنحن مستعدون كذلك لأن نبحث عن حل سلمي للنزاع القائم بيننا وبين فرنسا.. وإننا نعتبرها محاولة عقيمة من جانب فرنسا أن تؤخر تحقيق استقلالنا وحريتنا.. وسيكون ذلك خطراً على السلم العالمي وعلى علاقات المستقبل بين الشعبين الفرنسي والجزائري.. إنه من الممكن الوصول إلى حل عادل عملي.. ولكن من الضروري أن تقلع فرنسا عن سياستها السلبية التي كانت سبباً في وقف المحادثات في إيفيان ولوغران»..

وقد اختتمت الحكومة الجزائرية بيانها بعبارة أحسب أنها موجهة إلى الأمم المتحدة، وإنني أجيز لنفسي أن أضعها بين أيديكم نيابة عن الحكومة الجزائرية.. يقول البيان.. وأنا أقتبس خاتمته: «إن قضيتنا عادلة وإن نصرنا محقق.. وفي هذه اللحظة التي يتهيأ فيها عدد من الشعوب أن ترقى إلى مرتبة الاستقلال يستحيل علينا أن نقبل دوام الحكم الأجنبي، ونحن الذين دفعنا أغلى التضحيات في ميدان الحرية..»

أجل، يا سيدي الرئيس، إنه من المستحيل أن تبقى الجزائر تحت الحكم الأجنبي، إلى هذه الدقيقة وقد هبت رياح التغيير فغيرت جميع الألوان والظلال من على خارطة القارة الأفريقية... ودخلت أربع عشرة دولة أفريقية إلى الأمم المتحدة، وفي دورة واحدة..

لقد كان ذلك يوماً مجيداً رائعاً في حياة الأمم المتحدة، وإننا نمجده ولا نحسده.. ولكن هل يصحّ أن تظل الجزائر خارج الأمم المتحدة؟ هل يصح أن يجلس الوزراء الجزائريون في مقاعد الزوار هنا في الأمم المتحدة وكلنا يجلس في مقاعدنا نتحدث من وراء ميكرفوناتنا، فندلي بآرائنا ونطرح أصواتنا؟ لماذا هذا التمييز!! إن الميثاق ينكر التمييز، فلماذا نحن هنا في الأمم المتحدة نطبق سياسة التمييز؟ وإني

أدعو أي عضو منكم أن يجيبني عن هذه الأسئلة نيابة عن فرنسا. . وإنني أريد جواباً. . جواباً عاقلاً سديداً.

إن الحكومة الجزائرية قد بذلت كل جهدها لتصل بالمفاوضات إلى النجاح. . ولقد تخلّفت الجزائر فقط، في إفشال المفاوضات. . على حين نجحت فرنسا فقط، في دفعها إلى الفشل. . . لقد أظهرت الحكومة الجزائرية نصيباً وافراً من الحكمة والاعتدال إلى آخر مرحلة ممن مراحل المفاوضات، وحتى بعد توقف المفاوضات. . ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ نقلت مجلة **أفريك أكسيون** بيانا للحكومة الجزائرية قالت فيه: «نحن ندرك جيداً أن فرنسا لا تستطيع أن ترحّل ثمانمائة ألف إنسان في ليلة واحدة»، فأي موقف أكثر اعتدالاً من هذا الموقف المعتدل؟

إن الإنصاف يقتضي يا سيدي الرئيس، أن أضع أمامكم وجهة نظر الجزائر من البيانات الرسمية الجزائرية، وأن أنقلها إليكم بكل أمانة. ليس للجزائر صوت في هذه القاعة، ولهذا فإني أريد أن أنوب عن الحكومة الجزائرية لأقتبس من البيان الأخير الذي أصدرته الحكومة الجزائرية، وفيه تلخيص لموقف يتفق مع مفهوم الديمقراطية الصحيحة. . يقول البيان «نحن متشددون في ما يختص بالسيادة الجزائرية في الميدانين الداخلي والخارجي. . وإذا توصلنا إلى فترة انتقال فنحن لا نتصور جلاء جميع القوات الفرنسية في خلال فترة الانتقال. . إن فرنسا، وهي تبعد ساعة واحدة بالطائرة عن الجزائر، لا يمكن أن تجد نفسها قد عدمت وسائل الدفاع عن مصالحها أو عن الأقلية الفرنسية في الجزائر. . خلال فترة الانتقال يصبح واجب الفرنسيين أن يكيفوا أنفسهم في ظل دولة الجزائر، كما يصبح واجب الجزائريين أن يألفوا وجود الفرنسيين بينهم ووجود المصالح الفرنسية، وعلى الجميع أن يكيفوا أنفسهم في ظل ظروف المستقبل. . يجب أن يقوم تعاون بالنسبة إلى الصحراء وفي شمال الجزائر. . يجب أن يكون تعاون في حقول الثقافة والمواصلات، ولا مناص من أن يكون هذا التعاون مع فرنسا. . وسيرى العالم بنفسه أننا سننشئ قوة بوليس لحماية منشآت البترول والغاز، الذي سيصدر أكثره إلى فرنسا وأوروبا الغربية. . لأننا نحن في أفريقيا لم نبلغ بعد المرحلة الكافية لاستهلاك مقادير كبيرة من البترول والغاز. . أما موضوع الأقلية الفرنسية فيجب أن نجد له حلاً سلمياً. . وكل ما نطلبه أن لا يظل الفرنسيون يعتبرون أنفسهم مواطنين مميّزين. . نحن مصممون على أن نمنحهم جميع الحقوق التي تكفل لهم حياة كاملة في الجزائر، حتى إذا لم يرغبوا أن يكون جزائريين».

إن هذه الضمانات، يا سيدي الرئيس، هي أقصى ما تستطيع أن تمنحه أية دولة في العالم. . وأما ما يزيد على ذلك فمعناه الجزائر الفرنسية، . . وهنا يكمن سبب

الحرب وسبب استمرار الحرب. إن حرب التحرير الجزائرية هي أطول حرب تحريرية شهدها العالم المعاصر.. وفي هذا كفاية.

وفي ما يتعلق بالصحراء، فإنها ليست أرضاً لا صاحب لها.. من شواطئ الأطلنطي حتى دلتا النيل تقع الصحراء تحت سيادة الدول المتاخمة، إقليماً بعد إقليم، ليست الجزائر وحدها صاحبة صحراء في هذه الصحراء الكبرى.. إن لكلٍّ من تونس والمغرب ومالي ونيجيريا وتشاد وليبيا والجمهورية العربية المتحدة، صحراء خاصة بها واقعة تحت سيادتها.. ونحن نرفض أن تكون الجزائر مستثناة من هذه الصحراء الكبرى.

والواقع أن التشريع الفرنسي نفسه قد اعترف للجزائر بصحرائها.. ففي ١٩٠٢ أصدرت الحكومة الفرنسية تشريعاً بقي نافذ المفعول قرابة نصف قرن.. وفيه اعتراف صريح بأن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر.. وقد أشار هذا التشريع إلى الصحراء بأنها «إقليم جنوب الجزائر»، ثم إن الصحراء كانت ممثّلة في المجلس الوطني الجزائري، ومشمولة في التمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي، وليست هنالك من جدوى إذا نحن رأينا في الخارطة الفرنسية الحديثة «الصحراء الفرنسية» فهذه ألوان لا بد أن تزول، كما زالت ألوان الإمبراطورية الفرنسية مِنْ على خريطة العالم..

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أؤكد لكم أن بين الواحد والتسعين موضوعاً المدرجة على جدول أعمال هذا العام، لن تجدوا ما هو أخطر ولا أبعد أثراً من القضية الجزائرية... ليست القضية الجزائرية واحدة من تلك القضايا الموسمية التي تروح وتجيء أمامكم بصورة عادية.. هذه القضية، للشعب الجزائري، هي قضية سيادة وطنية، ولأفريقيا هي قضية تضامن من أجل الحرية، ولكنها للأمم المتحدة هي قضية حرب أو سلام.. وإن الحرب الجزائرية هي الحرب الوحيدة في العالم التي تتجاوب أصداؤها على مسمع من الأمم المتحدة.. إن في الميزان مصير شعب بكامله.. وفي الميزان كذلك كرامة الأمم المتحدة..

لقد أصدرت الأمم المتحدة في العام الماضي قراراً يلحّ على الفريقين أن يدخلا في مفاوضات لإيجاد حل سلمي عادل، يقوم على أساس الاستقلال ووحدة الوطن الجزائري.. ولقد فشلت المفاوضات ولم يتوصل الفريقان إلى الحل المطلوب، ولا تزال الحرب هي الحرب التي تقتل بالألوف.. الحرب التي ترمّل بالألوف.. الحرب التي تدمّر، ولا تُبقي ولا تذر..

ولهذا فإن على الأمم المتحدة أن تصرّ من جديد على موقفها، وأن تطالب الفريقين، فرنسا والجزائر، ليستأنفا المفاوضات آخذين بعين الاعتبار المبادئ الآتية:

أولاً: يجب الاعتراف بحق تقرير المصير واحترامه. . إن حق تقرير المصير يجب أن يطبّق على الشعب الجزائري بأسره. ليس في الجزائر مجموعات من السكان، وإنما شعب واحد، يرفض كل ألوان التجزئة.

ثانياً: يجب الاعتراف بوحدة الوطن الجزائري واحترامها. إن السواحل والجبال والصحراء هي أجزاء من الوطن الواحد، الجزائر. إن الوطن الجزائري وحدة لا تتجزأ.

ثالثاً: الشعب الواحد لا بد له من دولة واحدة، هي دولة الجزائر الواحدة. . ويجب أن لا يكون في داخل الدولة الجزائرية مجموعات من الدول. . دولة أوروبية، دولة عسكرية، ودولة بترولية في الصحراء. . وإن الجزائر مستعدة للتعاون والاعتراف بالحقوق المشروعة لفرنسا.

رابعاً: إن وقف إطلاق النار ليس عملاً فردياً وحيد الطرف، يجب الاعتراف به واحترامه حينما يكون عملاً ثنائياً يتم الاتفاق عليه ضمن تسوية سياسية شاملة.

خامساً: يجب إطلاق سراح الزعماء الجزائريين الذين اختطفتهم فرنسا من الجزائر، وذلك تمهيداً لخلق جو يؤدي إلى نجاح المفاوضات.

سادساً: يجب أن يعامل السجناء والمعتقلون الجزائريون معاملة تتفق مع القوانين والأعراف الدولية، وعلى الأمم المتحدة أن تطلب إلى الصليب الأحمر أن يقدم تقارير دورية عن حالتهم ومعاملتهم. ليس السجناء الجزائريون مجرمين عاديين، إنهم سجناء سياسيون وأسرى حرب، يحاربون من أجل أقدس قضية هي قضية الحرية الإنسانية. . ونحن لا نطالب بمعاملتهم معاملة إنسانية، وإنما معاملة نبيلة شريفة تتفق مع أسمى تقاليد الفروسية.

هذا هو الطريق للسلام في رأينا. وإن الجزائر مستعدة للسلام على أساس ميثاق الأمم المتحدة، وبقي على فرنسا أن تختار الحرب أم السلام. . فإذا اختارت فرنسا السلام فإن الجزائر مستعدة لأن تختار السلام، الآن وإلى الأبد. . وإلى أن تتحقق الحرية والاستقلال.

ولكن حرية الجزائر آتية لا ريب فيها. . والأمر أمر وقت ليس إلا، وتلك مسيرة التاريخ. . غير أن الأمم المتحدة ليس لها أن تنتظر، إن عليها أن تقوم بدورها في هذه المعركة المجيدة، من أجل الحرية، ومن أجل السلام في إطار الحرية.

إن على الأمم المتحدة أن تعمل أكثر مما عملت، إن قضية الشعب الجزائري البطل في حاجة إلى المزيد والمزيد. . وإذا كانت الأمم المتحدة حريصة على أن تنجح

المفاوضات بين فرنسا والجزائر، وإذا كانت حريصة على أن يستقر السلام في أفريقيا، وإذا كانت حريصة على أن تنتصر الحرية، فعلى الأمم المتحدة أن تعمل أكثر وأكثر.. إن فرنسا، على ما يبدو، لا تكترث لميثاق الأمم المتحدة على أنه دستور ينظم العلاقات الدولية، وفي الواقع إن فرنسا لا تكترث بالأمم المتحدة كمنظمة دولية.

إن الأمم المتحدة على حد تعبير الرئيس ديغول «هي منظمة عالمية غير منظمة»، ومن ناحية معينة فإننا نوافق الرئيس ديغول على أن الأمم المتحدة قد أصبحت منظمة غير منظمة.. وأن فرنسا هي واحد من الأسباب التي جعلت هذه المنظمة العالمية غير منظمة.. إن فرنسا قد انتهكت قرارات الأمم المتحدة غير مرة ولا تزال تتبوأ مقعدها في الأمم المتحدة.. إن فرنسا خالفت قرارات مجلس الأمن ولا تزال تتبوأ مقعدها كعضو دائم في مجلس الأمن، ولو أن الرئيس ديغول ينصاع لمنطقه لكان عليه أن يخلي مقعده في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة بأسرها، وليفعل ذلك ابتداء من هذه الدورة، فلعلّ الأمم المتحدة تصبح بعد ذلك منظّمة، أدعى إلى الكرامة والاحترام..

وفي الختام يا سيدي الرئيس، إني أدعوكم إلى مزيد من التأييد لقضية الحرية في الجزائر.. إلى المزيد من الدعم.. إلى مزيد من الأصوات بل إلى مزيد من السلاح والعتاد، ذلك أن فرنسا لن تذعن إلا لقوة السلاح لا لقوة الميثاق.

(١٢)

الجنرال ديغول حرر فرنسا مرتين
(تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢)

ها قد جاءت إليكم الجزائر. . إنها الجمهورية الجزائرية. . الدولة الأفريقية، المغربية العربية وقد حققت كامل حريتها وسيادتها واستقلالها.

جاءت إليكم الجزائر وقد أعلنت عشيّة استقلالها سياستها القومية وفي طليعتها الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

وقد جاء إليكم وفد الحكومة الجزائرية، إلى هذه المنظمة العالمية، يحمل إليكم أوراق اعتماده، كُتبت في الميدان ولا يزال غبار المعركة يملأ حواشيها. .

وإنني أغتنم هذه الفرصة المهيبة لأعرب عن أصدق التهنئة الأخوية للجزائر، لحكومتها وشعبها الباسل. . إننا معتزون بانتصار الشعب الجزائري الشقيق، فخورون ببطولته، مبتهجون بنضاله المديد. . ولقد أصبحت الجزائر، وبعد زمان طويل، معنا في هذه المنظمة العالمية، دولة حرة كاملة السيادة والاستقلال. . ولقد كانت الجزائر، إلى عهد قريب ولثماني سنين خلت، واحدة من البنود التي تدرج على جدول أعمال الأمم المتحدة. . وكم وكم جرى النقاش طويلاً حول ما إذا كانت القضية الجزائرية يجب أن تدرج على جدول الأعمال أو أن تستبعد منه. . وكم أفضنا في شرح عدالة هذه القضية. . وكم أسهبنا في سرد وقائعها وأحداثها. . لقد انتهى كل ذلك الآن وأُسدل الستار إلى الأبد. . ولم تعد القضية الجزائرية، بعد اليوم، بنداً على جدول الأعمال. . إن الجزائر في هذا اليوم تتبوأ مقعدها الرفيع في المجتمع الدولي بكل جدارة واستحقاق. .

وإن هذا الاحتفال الرائع، بانضمام الجزائر إلى الأمم المتحدة، ليس من المراسم

المألوفة ولا من التقاليد المعتادة.. ولا هو مجاملة تفرضها الآداب الدولية.. إن في هذا الاحتفال من المعاني ما هو أجلّ وأرفع.. إنه يوم نقيم فيه صلاة النصر، لانتصار الحرية والاستقلال.. إننا نعتبره يوم الشكر بالنسبة إلى الأمم المتحدة بأسْرها تقديراً لنعمة الاستقلال وعرفاناً بفضائل الحرية وتتويجاً للنضال الإنساني من أجل الكرامة والسيادة..

دعوني أؤكد لكم أني لا أقول قولي هذا شوقاً إلى الفصاحة أو رغبة في البلاغة.. إنه الحق لا مراء فيه والحقيقة لا ريب فيها.. فلسنا نحن الآن أمام مناسبة نحتفل فيها بدخول عضو آخر إلى الأمم المتحدة، مع جلال هذه المناسبة وروعتها.. إنها تتجاوز تكريس دولة جديدة تدخل الأسرة الدولية.. إن الذي يوشك أن يدخل هذه المنظمة العالمية ليس مجرد دولة فحسب.. ذلك أن في ركاب هذه الدولة تدخل طائفة من المبادئ الحية، ومجموعة من العقائد النيّرة، وفيض منن الذكريات الغالية، وكنز من التضحيات والفداء، بل سيرة مجيدة من الكفاح الدامي الذي يخوضه الإنسان في سبيل تحقيق ذاته وتقرير مصيره..

إن تمثال الحرية ينتصب عالياً على شاطئ القارة الأمريكية وهكذا تنتصب الجزائر اليوم بيننا شامخة لتعبر عن أقدس معاني الإنسانية.. إن الجزائر بترابها الغالي وشعبها الباسل تقف بيننا لتكون مثلاً للبطولة وتجسيداً للشجاعة، ورمزا للثبات والمثابرة، وعنوانا رائعاً لإرادة الإنسان وتصميمه على العيش بحرية في عالم تسوده الحرية.. حرية حقيقية تحرره من الظلم والاستعباد.

وفي هذه اللحظة التاريخية، فإنا لنذكر بعقولنا وقلوبنا الكفاح البطولي لشعب الجزائر.. لقد خاض هذا الشعب العظيم معركة مريرة لا يتسع المقام لسرد سيرتها الآن.. ولست أريد أن أذكر الألوف والألوف من زهرة الأجيال الجزائرية المتعاقبة الذين قضوا نحبهم في معارك التحرير عبر مائة واثنين وثلاثين عاماً من الكفاح.. لا، ولا أريد أن أذكر الألوف من الضحايا الفرنسيين الذين سقطوا في الميدان، سقطوا أبرياء ولكن من أجل قضية باطلة.. ولست أريد أن أذكر قصص العناء والشقاء التي تمرس بها شعب بكامله في نضاله من أجل الحرية.. بل إنني لا أريد أن أذكر حملات التدمير والإجرام التي قامت بها الجماعات الفرنسية المتطرّفة لتكون الدليل القاطع على أن الاستعمار في النهاية يلقى مصرعه على أيدي القوى الاستعمارية نفسها..

أجل إننا لا نريد أن نذكر هذه المآسي التي تقشعرّ لهولها الأبدان.. فهذه لحظة

فرح وابتهاج . . مع أن تلك المآسي وذكرياتها الرهيبة تملك علينا مشاعرنا، نحسّ الآن في أعماق ضميرنا أننا فرحون مبتهجون . . إن هذه اللحظة البهيجة التي نعيشها الآن تفرض علينا مشاعر الفرح، وتفرض علينا أن نسلم أنفسنا للفرح . . وها نحن نجتمع الآن في هذه القاعة لنفرح . .

ودعوني أيها السادة أقُلْ، من غير إساءة لأحد، أو إهانة لأحد . . دعوني أقُل من هذا المنبر العالمي، من دون أن أخشى تفنيداً، إنه ما من شعب قد تحمل أعباء النضال، بصبر وعزم وإيمان كما تحمّل الشعب الجزائري الشجاع . . وإنني أقف الآن على هذا المنبر لأحيي في الشعب الجزائري الشجاع بطولته النادرة وتصميمه الذي لا يقهر.

وفي الوقت نفسه، فإنني أشعر بأنه يجب عليّ أن أوجه كلمة إلى فرنسا، وإلى الجنرال ديغول بالذات . . في الدورات السابقة لقد وجهت إلى فرنسا كلمات قاسية وفي لهجة خشنة . . وإن لأعترف أن كلماتي في أوقات معينة كانت بالغة الصرامة والضراوة وإن تكن الحق كل الحق . . لقد كانت الظروف الصارمة الضارية هي التي فرضت تلك العبارات الصارمة الضارية.

ولكننا الآن نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام ظروف أخرى . . إن الصداقة مع الجزائر هي صداقة مع الأمة العربية بأسرها . . فنحن مع الجزائر في السراء والضراء . . إن أصدقاء الجزائر هم أصدقاؤنا . . وإن أعداء الجزائر هم أعداؤنا . . نحن مع الجزائر في الحرب وفي السلم، في الولاء وفي العداء، في الشدة وفي الرخاء . . ولهذا فإن فرنسا تستطيع أن تتأكد أن عهداً جديداً من العلاقات العربية الفرنسية ينتظر المصالح المشتركة بين الأمة العربية من جانب، وفرنسا من جانب آخر . .

وإن مساهمة الرئيس ديغول في هذا المجال لا شك في أنها تكون عظيمة قدْر الشخصية العظيمة التي يتمتع بها الرئيس ديغول . . لقد كان للرئيس ديغول دور رفيع في بناء صرح الحرية، ولا نملك إلا أن نسجل له هذه المكرمة البارزة بكل تقدير وإعجاب . . إن الرئيس ديغول قد حرر فرنسا مرتين، وإني أقول مرتين بكل تأكيد:

في المرة **الأولى** استطاع الرئيس ديغول أن يحرر فرنسا من النازية، وفي المرة **الثانية** كان للرئيس ديغول دور في تحرير فرنسا من الاستعمار ـ استعمار الجزائر . .

ولكنني أرغب في أن أؤكد أن المرة الثانية أدعى للخلود من المرة الأولى، إنه لأمر مجيد أن يحرر المرء نفسه من استعباد الغير. . وانطلاقاً من هذه المفاضلة فإننا نزن عظمة الجنرال ديغول ونقيّم شخصيته الرفيعة.

لقد فتحت الجزائر أبواب الأمم المتحدة على مصراعيها، بالدماء والعرق والدموع، وكانت مقفلة في وجهها، وإننا نناشدكم أن تظل الأمم المتحدة مفتّحة الأبواب حتى يتيسر لجميع الشعوب أن تدخلها وهي تمارس حريتها وسيادتها واستقلالها.

يومئذ تصبح الأمم المتحدة، منظمة عالمية حرة، جديرة باسمها وميثاقها. .

القسم الثالث(*)

(*) هذه المجموعة من خطب الشقيري في الأمم المتحدة، مأخوذة من: أحمد الشقيري، **فلسطين على منبر الأمم المتحدة** ([د. م.]: منظمة التحرير الفلسطينية، [د. ت.]).

(١)

الخطاب الذي ألقاه الشقيري، رئيس وفد فلسطين، في اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣

أود قبل أن أشرع في الحديث عن هذه المشكلة المحزنة، وهي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أن أستميح اللجنة عذراً، وصبراً، في التقديم لخطابي هذا ببعض الملاحظات الأولية، التي تمس موضوع البند المدرج على جدول الأعمال، الذي تتولى اللجنة دراسته، في الصميم.

وأود قبل كل شيء، أن أعرب لك يا سيدي الرئيس، ولأعضاء اللجنة الموقرة عن صادق تقديرنا لتفضلكم بالسماح لنا بإلقاء هذا الخطاب على مسامعكم. ويود وفد فلسطين أن يهتبل هذه الفرصة، ليسجل هنا اعترافه بالجميل، لأن اللجنة قد سمحت لشعب فلسطين، بهذه الفرصة لكي يعبر عن آرائه في هذه القضية، التي يعتبرها جوهرية بالنسبة إلى قضيته القومية. فنحن نعرف أننا من الناحية الرسمية، نظهر أمام هذه اللجنة، بحكم سماح يحمل طابع الامتياز، لا ممارسة لحق يتمتع به أعضاء الأمم المتحدة وحدهم. ونحن ندرك، أننا لا نسمع هنا إلا صوتنا، من دون أن يكون لنا حق الاقتراع، ولكننا من الناحية الفعلية والعملية، بل ومن ناحية مصلحة أمن العالم وسلامه، نظهر هنا بحكم الحق والعدالة، بل بحكم حقنا الواضح الصريح.

فقد ذكر الدكتور ديفيز في عبارة صريحة واضحة، في الخطاب النبيل الذي ألقاه على مسامع لجنتكم الموقرة بالأمس أن «لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين أثرها في استقرار الشرق الأوسط وسلامه، ومن ثم في استقرار العالم كله وسلامه». هذا ما قاله الدكتور ديفيز، ممثلكم المعتمد في المنطقة، بل وكيلكم النبيل فيها، بعبارة متزنة واضحة. وإذا صح قوله هذا، وهو صحيح حتماً، إذ لا يتطرق الشك إليه على

الإطلاق، فإننا نمثل أمامكم هنا، في هذه اللجنة، لا بحكم حقنا فحسب، بل وبحكم الضرورة المطلقة للحفاظ على السلام والاستقرار لا في المنطقة وحدها، بل وفي العالم أيضاً على حد تعبير الدكتور ديفيز في خطابه بالأمس. فنحن، بحكم الواقع، الفريق الرئيسي في القضية، ونحن أعضاء وفد فلسطين، إذ نمثل لأول مرة في الأمم المتحدة في دورتها هذه، نمثل هذا الفريق الرئيسي، أي شعب فلسطين، أصحاب الحق الشرعي في البلاد، وأصحاب الحق الشرعي في الوطن، الذي هو وطن الآباء والأجداد، جيلاً بعد جيل منذ أقدم عصور التاريخ. هذا هو وفد فلسطين، الذي يمثل أمامكم الآن ممثلاً شعب فلسطين.

أجل نحن الفريق الرئيسي في هذه القضية، ولا ريب في أن المصير النهائي لشعب فلسطين، هو الذي سيقرر القضية الرئيسية المعروضة عليكم والنابعة عن هذه المشكلة، وهي الحرب أو اللاحرب، والسلام أو اللاسلام. وسيقرر مصير شعب فلسطين النهائي، ومستقبله، هذه القضية.

ولكن دعوني أذكر لجنتكم الموقرة، بالعبارات الطنانة الرنانة التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، والموجهة إلى جميع الشعوب صغيرها وكبيرها. فقد تضمنت الصفحات الأولى من الميثاق، بل مقدمته، تعهد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتطبيق مبدأ التكافؤ في الحقوق وتقرير المصير على جميع الشعوب، كما تعهدت «باحترام الحقوق الإنسانية، والحريات الأساسية للجميع دون تمييز في العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين»، وأعرب الميثاق أيضاً عن تصميم الدول الأعضاء على «تأكيد الإيمان بالحقوق الإنسانية الأساسية، والإيمان بكرامة الإنسان وقيمة الإنسان، وحق جميع الناس المتكافئ من رجال ونساء، مهما كانت الأمم التي ينتمون إليها صغيرة أو كبيرة». وإذا ما أخذنا هذه المبادئ الأساسية بعين الاعتبار، وأحللناها محلها من التقدير، فسيكون من الإجحاف الصارخ بحق العدالة، أن تبحث قضية اللاجئين، من دون حضور ممثليهم، أو أن ينكر على الشعب الفلسطيني حقه في أن يشترك في بحث قضيته. وقد سمعت هناك من يقول بالأمس إننا لا نمثل أحداً. وأنا لا أشير بقولي هذا إلى أي وفد، ولكن هناك من زعم بأننا لا نمثل أحداً. ولكننا نمثل على الأقل اللاجئين أنفسهم. إذ أين هو شعب فلسطين؟ ومن يمثل شعب فلسطين؟ واني لأود أن أؤكد لكم، بأننا أعضاء الوفد الفلسطيني، نمثل شعب فلسطين، فنحن هنا بحكم حقنا لا نتيجة عطف أو إشفاق. ولو طبق ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ تطبيقاً صحيحاً، لكنا نحتل الآن مقاعدنا هنا بينكم، كممثلي دولة مستقلة تمام الاستقلال. من الدول الكاملة العضوية في الأمم المتحدة. ولكن لما كان الميثاق قد تعرض للتنكر، فنحن أمامكم هنا كمسترحمين، لا مقعد لنا في صفوفكم، وقد جئنا

إلى هنا نتيجة العطف، وإن كنا قد جئنا بالفعل، لمصلحة السلام والأمن الدوليين. ونحن نؤكد وجودنا هنا، لأننا العامل الرئيسي الذي يستطيع أن يفرض السلام أو الحرب في الشرق الأوسط، وهذا يعتمد أول ما يعتمد على مصير اللاجئين ومستقبلهم بصورة خاصة، وعلى مصير الشعب الفلسطيني ومستقبله بصورة عامة. ولا ريب في أن مستقبل الشرق الأوسط كله، يعتمد عليهم في إقراره، وتخطيطه.

وقد نجرؤ فنقول، أن ليس في وسع الأمم المتحدة أن تقضي وتصدر أحكامها غيابياً. فليس في وسع القاضي، أن يفصل في أية قضية، إذا تغيب عن حضورها الفريق الشاكي أو المتظلم. ومن حقي أن أذكركم بأن الأمم المتحدة، هي أرفع محكمة دولية. وكثيراً ما أطلق عليها، وفي هذا ما فيه من حق، اسم «برلمان الإنسان». ولذا فإن من حق الإنسان أن يقرّر مصيره في حضوره لا في غيابه. وليس هذا الحق، قاعدة من قواعد الزكانة أو ميزة من مزايا الشمول، التي تهدف المنظمة الدولية إلى التميز بها، بل هو قاعدة من القواعد الأولية في العدالة، ولا سيما أن الموضوع المعروض عليكم الآن هو ثمرة أعظم ظلم صارخ عرفه تاريخ الإنسان لا مثيل له ولا سابق.

واني لأرجوك يا سيدي الرئيس، كما أرجو أعضاء اللجنة الموقرة أن تحملوا ما أقوله في خطابي هذا، على أنه الصدق بعينه، لا موارية فيه ولا مبالغة. أجل أيها السادة، إن مأساتنا هي أكثر مأساة في التاريخ مدعاة للألم والأسى، وليس لها من نظير ولا سابق. وقد بين لكم المستر ديفيز في تقريره، أن مصير اللاجئين الفلسطينيين، يؤلف صفحة مؤسية في التاريخ الإنساني. ولم يصدر مثل هذا القول على لسان عربي. وهو لا يؤلف اتهاماً نابعاً عن مصادر عربية، بل هو اتهام وحكم موجه من المستر ديفيز الذي يصف مشكلة اللاجئين بأنها صفحة مؤسية في التاريخ الإنساني. ولكن ترى أي تاريخ؟ إنه ليس تاريخ القرون الوسطى، حيث يتوقع المرء أن يقرأ فيه صفحات مؤلمة مؤسية، ولا تاريخ القرون القديمة، حيث يتوقع المرء أن يقرأ صفحات مفجعة، ولكنه التاريخ الحديث، الذي وقع تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها، وفي أيامها وعصرها. ولا ريب في أن وجود مأساة من هذا النوع والطراز هو في حد ذاته مأساة في حق سلطان الأمم المتحدة، وفي حق ميثاقها الذي ينطوي على أرفع المبادئ والمثل.

ولعل من المفجع حقاً، بل من المهين لكرامة الأمم المتحدة وإدراكها، أن يزعم الوفد الإسرائيلي، من فوق منبرها، أن ليس ثمة مشكلة خاصة بفلسطين على الإطلاق. وأنا لا أنسب هذا القول إلى الوفد الإسرائيلي، فقد سمعتم أيها السادة، من فوق هذا المنبر بالذات، ممثل إسرائيل، وهو يزن كل كلمة يقولها، عامداً متعمداً،

بأن ليس ثمة ما يسمى بمشكلة فلسطين. ولعل الحقيقة هي أن هذا التضليل الإسرائيلي المتعمد، هو المفتقر إلى الوجود، إذ إن المستر ديفيز نفسه، أشار إلى مشكلة فلسطين، أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة.

وقد دأبت قضية فلسطين على الظهور بشكل واضح بين المشاكل العالمية في سجلات الأمم المتحدة وتاريخها منذ عام ١٩٤٧. وإذا كنتم في حاجة إلى دليل لتفنيد تضليل الوفد الإسرائيلي، فإن هذا الدليل ماثل أمامكم في القضية المعروضة للبحث الآن. ولا ريب في أن اجتماعنا هنا، وفي هذه القاعة في هذا الصباح اليوم، هو الدليل على وجود مشكلة فلسطين. ولو لم تكن هناك مشكلة، لما اجتمعنا هنا في هذه القاعة لبحث قضية اللاجئين، التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مشكلة فلسطين ذاتها. ولا ريب في أن إنكار وجود المشكلة الفلسطينية هو في حد ذاته زراية بالأمم المتحدة، وهزء بها بل وسخرية دولية لا يمكن العالم المتحضر أن يتسامح بسماعها. فهناك مشكلة قائمة منذ خمسة عشر عاماً، وهناك مليون ومائتا ألف من اللاجئين يعيشون حياة التشرد في الخيام والمعسكرات بعد أن اقتلعوا من جذورهم في وطنهم وديارهم، وبعد أن سرقت إسرائيل كل ما يملكونه. ولا ريب في أن يجرؤ إنسان على الادعاء بعد كل هذا بعدم وجود ما يسمى بمشكلة فلسطين، هو في رأيي مهزلة ما بعدها مهزلة، ولا يمكن الجمعية العامة التسامح بقبولها، لأن فيها استهانة صارخة بإدراك الأمم المتحدة نفسها.

فالبند المدرج على جدول الأعمال، يتعلق بمشكلة «١,٢١٠,٧١٠» من اللاجئين الفلسطينيين، طبقا للأرقام التي وضعها الدكتور ديفيز نفسه. وليست المشكلة والحالة هذه مشكلة لاجئين، بل مشكلة شعب بأسره يحيا حياة اللجوء. ولكن يبدو أن هذه المأساة الإنسانية هي من التفاهة وعدم الأهمية والصغر في عيون إسرائيل، بحيث لا تستحق أن تؤلف بنداً للبحث في الأمم المتحدة، ولا تستطيع أن تقيم الدليل على وجود مشكلة تسمى «مشكلة فلسطين». وكلنا يعرف أن هذه المشكلة قد أثارت حرباً في عام ١٩٤٨. بكل ما في الحرب من مآس وشرور، بالإضافة إلى ما أثارته من حرب العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦، وعلى الرغم من هذه الحرب، ومن ذلك العدوان، فإن إسرائيل تجد في نفسها الشجاعة، لأن يقف ممثلها من فوق هذا المنبر العالمي، ليعلن أن لا وجود لمشكلة فلسطين.

أما الحقيقة، الحقيقة الصارخة، فهي أن مشكلة فلسطين قائمة في الأمم المتحدة وخارجها، وأن هذه المشكلة ستظل قائمة في الأمم المتحدة وخارجها، إلى أن يعود شعب فلسطين إلى دياره ووطنه.

وليس بدعاً، على أي حال، أن تنكر إسرائيل وجود مشكلة فلسطين فإن إسرائيل التي اقتلعت شعب فلسطين من أرضه، وسرقت منه وطنه وديارة، وأنكرت عليه حق العودة، تجد من السهل عليها، أن تنكر وجود ما يسمى بمشكلة فلسطين.

وإني لأجد نفسي مضطراً إلى أن أؤكد هنا بشكل قاطع، بأننا سنمثل هنا في الأمم المتحدة، طالما أن قضية فلسطين ستظل قائمة، ومهما كان الشكل أو الصورة التي تظهر فيها. ولا ريب في أنكم تعرفون أن المثول في الأمم المتحدة، هو الإجراء الذي ألفت الأمم المتحدة اتباعه في معالجة جميع المشاكل العالمية. وقد ألفنا أن نسمع في مختلف اللجان، بأن لا مناص من تأكيد مثول الأمم المتحدة في كل مشكلة من المشاكل العالمية. وغدا وجود الأمم المتحدة إجراء دولياً مألوفاً، ولذا علينا أن نؤكد وجودنا في هذه المنظمة. وسنواصل المجيء إليها من الباب الذي تدخل إليها منه الشعوب المظلومة إلى أن نستطيع الوصول إليها من باب الدول الأعضاء ذات السيادة الكاملة، بعد أن تصبح فلسطين كلها، مستقلة كل الاستقلال، وذات سيادة كاملة.

وأنا أعرف أن لهذا الحرم العظيم، حرم الأمم المتحدة مدخلين، أحدهما للدول الأعضاء ذات السيادة العامة والاستقلال التام، وهو المدخل الذي تلجون أنتم منه، وثانيهما للشعوب المضطهدة، والمغلوبة على أمرها، وهو الذي ندخل إليها منه اليوم، والذي طالما دخل منه كثيرون منكم في ما مضى، عندما كانت بلادكم مضطهدة مظلومة. ولقد ولج كثيرون من الساسة في هذه المنظمة، من هذا الباب في الماضي إلى أن تحررت بلادهم، وتحققت لهم الحرية، واعترف العالم بكيانهم الدولي، وتحقق لهم الاستقلال الكامل عن طريق حركات التحرير التي خاضوها، أجل مروا ببوابة الشعوب المضطهدة التي جئنا نحن منها هذه المرة. وكلنا أمل في أننا لن نصل إلى هنا في المستقبل عبر هذه البوابة، بل سنفد إليها عن طريق البوابة الأخرى التي تأتون منها، كممثلي دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وأن نحتل مقعدنا الكريم بينكم، بعد أن نخلع منه مضطهدنا الذي سرق منا وطننا وديارنا.

وقد لا أجد حاجة لتذكير لجنتكم الموقرة، بأن الوفد الفلسطيني لا يظهر هنا اليوم كما يظهر المشتكون العاديون من أصحاب الدعاوى الذين يمتون إلى بلاد قد تتمتع أو لا تتمتع بالحكم الذاتي، ونحن لم نأت هنا طالبين تعديل خطأ في مشروع دستور، كما لم نأت هنا طالبين إطلاق سراح بعض مسجونينا السياسيين أو تصحيح بعض القضايا والأوضاع المحلية، ولم نفد هنا طالبين النصفة من مجرد انتهاك لحقوقنا الإنسانية، فقد نظرت هذه المنظمة منذ قيامها في عدد كبير من الشكاوى المتعلقة

بانتهاك الحقوق الإنسانية بالنسبة إلى عدد من الأفراد، وأعود فأكرر، إلى عدد من الأفراد ليس إلا، كقضية الكردينال مندزنتي[1] وقضية الأحد عشر طياراً أمريكياً[2]. وليس هذان الحادثان إلا مجرد مثالين وددت أن أذكركم بهما، ليس إلا. وتذكرون ولا شك أن الجمعية العامة، أغرقت نفسها بين هاتين الحالتين في مناقشات لاهية، ومجادلات عاطفية.. ومشاورات ملحة، وقد دبّ النشاط ودبت الحماسة في مجلس الأمن مؤخراً، باستثناء بعض أعضائه كالمغرب والاتحاد السوفياتي وفنزويلا، وغيرها، لمجرد مصرع مزارعين إسرائيليين، وتميزت مناقشاته في موضوعهما بالإثارة والحماسة.

أما بالنسبة إلى الموضوع الذي نبحثه اليوم، فإني أود أن أردد على مسامعكم، بأن المشكلة لا تتعلق بفرد أو بمجموعة من الأفراد، ولا يتعلق هذا الموضوع أيضاً، بمجرد انتهاك عادي للحقوق الإنسانية، والخطر يهدد شعباً بأسره، شعباً من اللاجئين الذين شردوا من وطنهم ووطن آبائهم وأجدادهم، وليست القضية مجرد انتهاك للحقوق الإنسانية بل إنكار مطلق لها، بكل ما في الإنكار من معان وجذور وقواعد. وكانت المشاكل التي عالجناها هنا في الأمم المتحدة، تتعلق بانتهاك الحقوق الإنسانية بالنسبة إلى فرد أو مجموعة أو عدد من الأفراد، أما مشكلتنا اليوم المعروضة أمامكم فليست مجرد انتهاك بل إنكار كامل، وبغي قاطع وافتقار كلي إلى الحقوق الإنسانية بكاملها، ولعل هذا هو سبب خطورة هذه المشكلة التي نعالجها في هذه الدورة من دورات الأمم المتحدة.

وتتعلق القضية بالحق الفطري لكل شعب في أن يعيش في وطنه. تماماً كما تعيش الأمم المائة والعشرة الأعضاء في هذه المنظمة في أوطانها. وقد ذكرت هذا الرقم لا نتيجة خطأ أو إدراك أو نسيان، وإنما ذكرته عامداً ومتعمداً، وذلك لأننا لا نعترف بإسرائيل، ولا نعترف بوجودها، بل لا نعترف، كما أوضح لكم المستر ديفيز بالأمس بمنتهى البلاغة والفصاحة، بأن لها أي حق، حتى حق الوجود.

وليست هذه هي عواطف الوفد الفلسطيني أعرضها على مسامعكم، وإنما أود أن استرعي انتباهكم إلى تقرير المستر ديفيز، حيث تحدث عن مشاعر شعب الوطن العربي كله بالنسبة إلى وجود إسرائيل، وليس في هذا القول أي اصطناع أو مبالغة. أجل، ليس في هذا الحديث من المستر ديفيز أي زيف. فقد قال بعبارة واضحة جلية،

---

(١) الكردينال مندزنتي المجري، الذي اتهم الاتحاد السوفياتي باضطهاده، فلجأ إلى السفارة الأمريكية في بودابست.

(٢) قضية الطيارين الأمريكيين الذين اعتقلتهم الصين الشعبية.

إن الشعب العربي كله، لا مجرد ساسته أو لاجئيه، ولا شعب فلسطين بمفرده، بل الشعب العربي بمختلف فئاته وطبقاته في وطنه الممتد من المغرب غرباً إلى الكويت شرقا، يشترك في شعور عميق من السخط والمرارة، بالنسبة إلى وجود إسرائيل وإلى حقها في الاستمرار والبقاء، هذه هي خلاصة تقرير المستر ديفيز وزبدته. وهو رجل لا يعيش كما يعيش أعضاء لجنة التوفيق، وراء أبواب مغلقة في الطبقة الثامنة والثلاثين أو الثانية والثلاثين من مبنى الأمم المتحدة. إنه رجل عاش المشكلة، وتحدث إلى أصحابها وأهلها في معسكراتهم، وقد عاشها بقلبه، ثم جاء إليكم هنا، ليقول لكم بمنتهى الوضوح، إنها مشكلة شعب بأسره، لا مشكلة عدد من الموظفين. حقاً إنها النتائج التي وصل إليها رجل نبيل، ينظر إلى الأمور نظرة موضوعية لا النتائج التي توصلت إليها لجنة التوفيق التي تعيش مجمدة هنا، لا حراك فيها، في طابق من طوابق الأمم المتحدة، لتقدم إلى الجمعية العامة تقريرها الذي تسميه «تقرير العمل». ومن المذهل حقا أن يحمل هذا التقرير مثل هذه التسمية، إذ من الزراية بالأمم المتحدة نفسها أن تسمي اللجنة تقريرها «بالتقرير الواحد والعشرين عن أعمال اللجنة»، وهذا يعنى أن اللجنة قدمت عشرين تقريراً قبله عن أعمالها، ولكن من حقنا أن نتساءل عن العمل الذي حققته في تقاريرها هذه. .

أو ليست هذه مهزلة؟ فاللجنة قائمة بموجب القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ للنظر في موضوع اللاجئين، وقد قدمت حتى الآن واحداً وعشرين تقريرا عن أعمالها، زعمت فيها التقدم في العمل وإني لأعتقد أن الواجب يدعو إلى تصحيح هذه التسمية، وليس من حقي هنا، أن أقترح تعديلاً للتسمية، فأنا لا أمثل دولة هنا، ولكن من حقي أن أقول إن التقرير يجب أن يسمى على هذا النحو. . «التقرير الواحد والعشرون عن فشل لجنة التوفيق» لا عن عملها أو تقدمها، ولا ريب في أننا نمتهن عبارة «التقدم» من جذورها وفي كل مضامينها ومعانيها، عندما نزعم أن هذا التقرير الواحد والعشرين عن تقدم اللجنة في عملها، ولو تمكنت اللجنة في كل تقرير من تقاريرها أن تذكر نجاحها في إعادة لاجئ واحد إلى وطنه، لقلت أمام هذا الحفل، بأن واحداً وعشرين لاجئاً من لاجئينا، قد أعيدوا إلى ديارهم، بفضل ما بذلته لجنة التوفيق من جهود.

وقد طلبت الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ «٣» في لجنة التوفيق منذ عام ١٩٤٨ أن «تسهل أمر العودة للاجئين» سواء أرادت إسرائيل أم لم ترد. وهاهي اللجنة تظهر أمام اللجنة العامة، في هذه الساعة قبل الأخيرة، لتخلق جواً خاصاً يتيح للجنة أن تعمل، وأن تزاول نشاطها في جو متجمد،

لتزعم أنها تقدم إلى الجمعية العامة تقريرها الواحد والعشرين، وإني لذاهل من هذه الجرأة، بل ومن هذه الشجاعة، هنا في الأمم المتحدة، حيث يفهم الناس ما تعنيه كل عبارة من معان واضحة وخفية، إننا لا نفهم هذه الشجاعة، وفي متناول أيدينا، هنا في مكتبة الأمم المتحدة، معاجم نستطيع أن نعثر فيها على ما تعنيه كلمة «التقدم» والنجاح.

حقا إنه لشيء مؤسف، أن تزعم وكالة من وكالات الأمم المتحدة أن أعمالها التوفيقية في غضون السنوات الخمس عشرة الماضية، كانت ناجحة. من حقها أن تدعي النجاح، ولكنه النجاح في الفشل وخيبة الأمل. وقد اتفق مع اللجنة في تسميتها هذه، ولكني أضيف بأنها نجحت في الفشل بل وفي تحقيق التدهور واليأس. هذا هو نجاحها كما نفهمه نحن وليس ثمة أي معنى آخر نستطيع أن نفهمه، وليس من حق هذه الهيئة، أن تجد أي معنى آخر.

ونحن نؤكد وجودنا هنا في الأمم المتحدة، في ضوء طبيعة المشكلة كحق لنا، وكإسهام في خدمة العدالة الدولية، وإملاءات السلام والاستقرار العالميين، وإذا ما وضعنا ميثاق الأمم المتحدة أمامنا كالشرعة الدولية السامية، فإن من حقنا المقدس أن نسمع صوتنا، وإن واجبكم المقدس في أن تصغوا لما نقول.

والنقطة الثانية التي أود عرضها على مسامعكم، هي بيان حقيقة هذا الوفد الفلسطيني الماثل أمامكم، لأنها نقطة أثيرت بالأمس، فما هو هذا الوفد يا ترى؟ لا ريب في أن كلمة واحدة أو كلمتين، في هذا الصدد تكفيان لإعطائكم فكرة أفضل عما يعنيه تقرير المستر ديفيز، وعمّا عناه في بيانه الذي ألقاه على مسامعكم بالأمس، إذ إن الطريقة التي ألف فيها هذا الوفد، وطبيعة أعضائه تمثل تمثيلاً حياً خلاصة تقرير المستر ديفيز.

لن أبدأ بالإشارة إلى نفسي، إذ إنني لست بالوافد حديثاً إلى الأمم المحتدة، فقد عملت كرئيس للوفد السوري عدة سنوات، كما عملت رئيساً للوفد السعودي سنوات عدة أخرى، ويشغل صديقاي بل أخواي، هذين المقعدين الآن.

وكنت دائم الحديث عن نفسي كلاجئ من اللاجئين، وهأنذا أتحدث الآن لاجئاً من اللاجئين، ولا يضيرني مطلقاً أن أكون من اللاجئين، ولذا ما كنت أحس قط بالزراية من كشف هذه الحقيقة التي لا أخجل منها، أما العار والخجل، فهما من نصيب الدول الاستعمارية التي جعلت مني ومن مواطنيّ أمة من اللاجئين، ومن حقي الآن أن انتقل إلى الحديث عن بقية زملائي من أعضاء الوفد.

وعلي أولا أن أوضح إلى اللجنة أنهم جميعاً من الفلسطينيين بلحمهم ودمهم

وعظامهم وأعصابهم، إنهم فلسطينيون في كل شيء؛ فقد ولدوا في الأرض المقدسة، ونشأوا على ثراها، لأنها أرض آبائهم وأجدادهم مذ وعى التاريخ نفسه، وفي وسع اللجنة أن تثق من أنهم ليسوا من المهاجرين الذين وفدوا إلى البلاد بحماية حراب الإنكليز، وعلي أيضاً أن أؤكد للجنة، بأن زملائي ليسوا غرباء عن الأرض ولا عن أهلها، أو مستعمرين جاؤوا من كل زاوية من زوايا المعمورة، يحيط بهم طوفان من المساعدات المالية الأمريكية، لا وألف لا. إنهم مواطنون شرعيون في فلسطين، تشدهم جذورهم إلى ثراها، وتربطهم حياتهم إلى تاريخها. . فالمساكن التي يقيمون فيها ملك لهم، وإني لأود من اللجنة أن تفهم ما أعنيه بأنها «ملك لهم».

ومزارعهم ملك لهم، وقد زرعوا هم بساتينهم وبياراتهم، وكانوا هم وآباؤهم وأجدادهم، الذين أقاموا ما في بلادهم من مساجد وكنائس، وقد أقاموا مدنهم وقراهم بكدهم وعرق جبينهم، وبكد أسلافهم وعرق جبينهم. أجل، إنهم لم ينزعوا من أي شخص ما يملك، ولم يسرقوا أحداً ماله، ولكننا كنا ضحايا أفظع سلب وسرقة عرفهما التاريخ، ولن أسمي السارق، فهو أشهر من أن يعرف، ولن أطلب إدانته إذ إن النبي العظيم موسى، قد أدانه عندما خاطبه بقوله: «عليك ألا تسرق جارك، وإلا أدنتك بقولك».

وينتمي زملائي من ناحية مساكنهم، إلى أماكن متفرقة من فلسطين فبعضهم جاء من القدس، حيث توجد كنيسة القيامة، ويوجد المسجد الأقصى، شاهدين حيين على الأخوة القومية بين المسلمين والنصارى في فلسطين، وهي أخوة تنعكس في تشكيل وفدنا. وقد جاء بعضهم من الجليل، ولا ريب في أنكم جميعاً تعرفون ما هو الجليل، ولا سيما إذا كنتم قد تعلمتم «الإنجيل» في مدارسكم وأنتم صغار، أنكم تعرفون ما يعنيه الجليل وقداسة الجليل، الذي شهد معجزات السيد المسيح. وجاء بعضهم من الجنوب من المناطق الواقعة على طرق الحجيج العريقة التي تؤدي إلى الأماكن المقدسة في مكة. وجاء بعضهم من الساحل، ملتقى الطرق القديمة التي تربط قارات العالم الثلاث، أجل جئنا جميعاً من فلسطين، لأننا من أهلها، في حاضرنا وفي مستقبلنا. وقد تبدلت إقامة الكثيرين منا بعد عام ١٩٤٨، وتبدلت عناويننا، وحصل الكثيرون منا على هويات جديدة، وجوازات سفر أخرى، وزاول الكثيرون منا مهناً وطرائق في الحياة غير التي كنا نزاولها. وبين زملائي سيدتان بارزتان لهما شأنهما في الحركة النسائية، فهما اثنتان، ولكنهما أكثر من اثنتين. . وبين زملائي وزير سابق، وأعضاء في البرلمان، ونقيب للمحامين ومزارع وملاك وطبيب ورئيس بلدية ومحام في لندن، جاء إلينا منها مباشرة، ومع ذلك فنحن فلسطينيون، وسنظل فلسطينيين في كل

شيء، سنظل لاجئين، وإن كان القدر قد شاء لنا ألا نكون في عداد اللاجئين الذين ترعاهم قوائم المستر ديفيز.

ولعل هذا هو الشيء الوحيد الذي يميز أعضاء الوفد الفلسطيني في تشكيله الحالي عن المليون والمائتي ألف من اللاجئين الذين يعيشون في معسكراتهم، فنحن جميعا من اللاجئين الذين يحملون نفس الأهداف القومية، والذين يستبد بهم الحنين إلى وطنهم وديارهم، ولا يفرقنا عن الآخرين سوى شيء واحد، وهو أننا لا نعيش على مساعدات المستر ديفيز، أي على الإحسان الدولي. فنحن لا نزال نعتز بكرامتنا ولا نعيش على الإحسان، ولكن هذا شأن القدر، ولو شاء غير هذا، لكنا نعيش على صدقات المستر ديفيز، في المخيمات، عاجزين عن إسماع أصواتنا إلى هذه اللجنة. أجل، شاء القدر ألا تضمنا قوائم المساعدات، ولكن على اللجنة أن تثق من أن أهدافنا واهداف الآخرين واحدة، إنها التصميم الذي لا يتطرق إليه وهن على العودة إلى وطننا وديارنا بشرف وعزة وكرامة.

ويمت أعضاء الوفد الفلسطيني إلى الفلسطينيين في الأردن وفي غزة، وفي سورية ولبنان وليبيا والأمريكيتين الشمالية والجنوبية.. وعلى الرغم من أننا جئنا من بلاد مختلفة يضمها الوطن العربي، إلا أننا نؤلف شيئاً واحداً، فنحن رجل واحد، كرس نفسه لفلسطين حتى آخر نبضة في عروقه، وها هو شأن كل مواطن من مواطنينا، سواء أكان يعيش في الخيام أم في المعسكرات، في الكهوف أم في المدن والقرى.

إننا نعد عشرين رجلاً، وهو عدد كبير بالنسبة إلى أي وفد، ولكن هذه أيضاً ظاهرة غريبة، تتسم بها المأساة التي نعيشها جميعاً، إنها ناحية أخرى من نواحي المأساة، بل الكارثة التي وصلنا إليها، فقد تفرق أهلنا في كل صقع وزاوية من الوطن العربي، وبات التمثيل الواسع النطاق، ضرورياً ليتفق مع توزعنا الواسع على الأرض العربية.

ولكن، وعلى الرغم من تفرقنا جئنا وفداً واحداً، يمثل شعباً واحداً، هو شعب فلسطين، الحرة لا المجزأة، المستقلة لا المقسمة، وهنا يكمن الحل.. الحل الصحيح لمشكلة لاجئي فلسطين، انه الحل الذي يقوم على وحدة الأرض المقدسة، واني لأصر على وحدة الأرض المقدسة لأنها تفقد قداستها إذا جزئت، فالقداسة لا تجزأ.

وعندما أتحدث عن الوطن والديار، فإني لا آتي بشيء جديد على البند المدرج على جدول الأعمال، ولا أحاول أن أقحم قضايا لا علاقة لها بموضوع البحث، فالوطن والديار عبارات تؤلف المعالم الأساسية لتقرير المستر ديفيز، المدير العام

للوكالة الدولية، المعروض الآن للبحث في هذه اللجنة، وقد أشار المستر ديفيز إلى الظلم الفظيع الذي حاق باللاجئين من جراء فقدهم لوطنهم وديارهم، وهكذا فإن ضياع الوطن والديار هو لباب المشكلة التي تبحثها اللجنة، أما الغوث والمأوى والتعليم المهني والخدمات الطبية والرعاية الاجتماعية، فكلها فروع للمشكلة وإن كانت ضرورية لحياة اللاجئ اليومية. إنها الجوانب الهامشية للمشكلة، أما اللباب، والجوهر، والأساس، فهو الديار للأفراد، والوطن للشعب. هذه هي المشكلة الحقيقية التي تواجه اللجنة، بل هذه هي القضية الحقيقية التي واجهت الأمم المتحدة منذ تعرضت لبحث هذه المشكلة، وفي وسعك أن تتيقن يا سيدي الرئيس أنها ستظل القضية البارزة أمام الأمم المتحدة إلى أن يعود اللاجئون إلى ديارهم وأوطانهم، ولا ريب في أنها كانت السبب الذي حفز المستر ديفيز على أن يقول في تقريره: «وما زالت الصورة التي رسمت في التقارير السنوية للسنوات الأربع الماضية عن حالة اللاجئين وأوضاعهم وأفكارهم وعواطفهم، واحدة، لم تتغير على الإطلاق».

ولا ريب في أن هذه الكلمات التي صدرت عن المستر ديفيز في صيغة عامة، تنطوي على نفاد الصبر، وقد أعرب المستر ديفيز عن نفاد صبره إلى الجمعية العامة بالأمس عندما أعلن استقالته من منصبه.

ولا تعني هذه الاستقالة أن المستر ديفيز قد حقق رسالته وبغيته، فنحن نعرف أن في الإمكان إنهاء عمل أية وكالة، عندما تحقق الغاية التي ألفت من أجلها وتؤدي رسالتها، لكن استقالة المستر ديفيز لم تكن ثمرة عمل تحقق أو مهمة استكملت. إنها وليدة نفاد الصبر، ولكن لم هذا النفاد؟ وما الذي حمل صبر المستر ديفيز على أن يفرغ؟ إن هناك أسباباً عدة لا يستطيع هو البوح بها، ولكن في وسعنا نحن، أبناء فلسطين، أن نبحث في عقل المستر ديفيز وقلبه، لنعثر على السبب في فروغ صبره بعد الخدمات النبيلة التي قدمها طوال خمس سنوات متعاقبة، وقد جاء إلى الجمعية العامة فارغ الصبر ليعلن استقالته. إنها ليست بالاستقالة الناجمة عن الرضا بإكمال الرسالة، بل الاستقالة الناجمة عن اليأس من أدائها. إنها ليست ناجمة عن تحقيق تقدم أو نجاح، كما تزعم لجنة التوفيق، بل ناجمة عن الفشل، والفشل المستمر، وهل لي أن أقول بأن المستر ديفيز قد أعرب في تقريره عن نفاد صبره؟. في وسعنا أن نتيقن من مله من البيان الذي ألقاه بالأمس، أجل لقد مل وأصابه السأم من القضية التي أوكلت إليه.

ولعل هذا هو السبب الذي دفعه إلى أن يحيلكم إلى تقاريره الأربعة السابقة جامعاً إياها بعضها إلى بعض، ونحن نشعر بأن المستر ديفيز، قد ثار على تحدي إسرائيل، بل على تحديها الدائم المستمر.

وفي الوقت الذي أحالكم ديفيز فيه إلى تقاريره السابقة وراح يوجه إلى هذه الجمعية إنذاراً مرعباً، إنه إنذار نهائي، يوجهه قبل أن يتخلى عن العمل، وقد أراح ضميره، واستقل برأيه، أجل لقد قرر أن يوجه إنذاراً مقتضباً إليكم في بضع كلمات، ليقول لكم إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي اليوم أكثر تعقيداً من أي يوم مضى، فبعد خمسة عشر عاماً من الجهود المضنية التي بذلها المستر ديفيز وأسلافه الكرام من أمثال لابويس وبلاندفورد وغيرهما، يقف المستر ديفيز أمامكم ليعلن أن المشكلة أكثر تعقيداً من أي يوم مضى.

هذا هو الإنذار النهائي الموجه إلى الجمعية العامة، وهو إنذار يجعل من بيان لجنة التوفيق، التي ادعت أن المشكلة تسير في طريق الحل، وأن المحادثات التي أجرتها على أرفع المستويات ما زالت تسير في طريقها وفي أجواء طيبة للغاية، يجعلها أمراً مضحكاً ومثيراً للسخرية، فقد نفى المستر ديفيز هذه الادعاءات عندما أعلن في إنذاره، أن المشكلة أعقد اليوم من أي وقت مضى. وكان أكرم بلجنة التوفيق وأشرف لها، لو أنها سارت على غرار نزاهة المستر ديفيز وصدقه، ولو أنها جاءت إليكم هنا لتقول إن المشكلة أكثر تعقيداً من أي وقت سبق،ولو أنها قالت لكم بأن السبب في هذا التعقيد، هو تحدي إسرائيل وغرورها، لأنها تتجاهل تنفيذ قرارات الجمعية العامة، التي أكدتها سنة بعد سنة، طيلة خمسة عشر عاماً، ولو وقفت لجنة التوفيق هذا الموقف، لكان ذلك أكثر انسجاماً منها مع روح الأمم المتحدة، ولكان حرياً بها أن تحذو حذو المستر ديفيز وأن تأتي إليكم لتقول.. فشلنا.

كان فشلنا ناجماً عن عصيان إسرائيل المتعمد والمستمر، وعن رفضها قبول المبادئ التي انطوى عليها قرار الأمم المتحدة بإعادة اللاجئين.

ولا ريب في أنكم تذكرون أن لجنة التوفيق كانت قد أوضحت في الفقرة الثالثة عشرة من تقريرها الثالث، بأن إسرائيل رفضت مبدأ العودة رفضاً باتاً، ولكن هذه اللجنة ذاتها، تأتى بعد خمسة عشر عاماً من قولها هذا، فتعلن على مسامعكم بأن كل شيء هادئ على الجبهة الغربية، أو هذه دبلوماسية الهدوء التي دعت إلى القول بهدوء الجبهة الغربية؟ ولكني لا أعرف أية جبهة تعنيها، أهي في الغرب أم في الشرق أم في مكان آخر في أجواء الفضاء؟

ولا ريب في أن هذه الأقوال التي أقتبسها من تقرير المستر ديفيز توضح لكم بجلاء ما بعده جلاء، بأن المشكلة المعروضة عليكم، هي مشكلة وطن وديار قبل كل شيء، فهي في جوهرها ليست مشكلة مؤن توزع، إنها ليست مشكلة سكر أو

صابون أو زيت أو لاجئين، إنها مشكلة وجودنا القومي، إنها مشكلة وجود أو عدم وجود قبل كل شيء.

هذا هو لباب تقرير المستر ديفيز، وأرى لزاماً علي أن أعلن هنا، وبصوت جهوري على مسامع الوفد الأمريكي، بأن المستر ديفيز واحد من قلائل من الشخصيات الأمريكية العامة الذين يقاومون الضغط الصهيوني بعزيمة صادقة، وإصرار ثابت محتفظين بحقهم في أن يقولوا ويعملوا بوحي أفكارهم المستقلة وموضوعيتهم الحرة.

وعندما أقول هذا، أنا لا أعني شعب الولايات المتحدة، حتى ولا أولئك الجالسين أمامي في الشرفة يتابعون مناقشات هذه اللجنة والذين سمحوا لأنفسهم بأن يضحكوا من قولي هذا، فنحن لا نشكو شيئاً من شعب الولايات المتحدة لأن هذا الشعب يستحق إعجابنا لكرمه وتسامحه وعدالته، ولكننا نشكو من سياسة الولايات المتحدة، فعندما نستمع إلى ما يقال في إذاعاتها، ونشهد ما يقال على شاشات تلفزيونها، وعندما نقرأ ما تقوله صحافتها، وما يصدر عن شيوخها ونوابها وحكام ولاياتها من أقوال هنا، في الولايات المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بموضوع اللاجئين، وبما يدور في الجمعية العامة من مناقشات يخيل إلينا، أن إسرائيل قد انتقلت إلى هنا، وأنها عبرت المحيطات، لتستقر هنا في نيويورك.

هذا هو الانطباع الذي يتولد لدينا، عندما نستمع إلى كل هذه الدعايات الجوفاء، بكل ما فيها من جلبة وصخب، وإلى هذه البيانات تصدر من هنا وهناك، عن مختلف الأحزاب، وعن مجلسي النواب والشيوخ متحدية الناحية الإنسانية في مشكلة اللاجئين. إنها تخلق جواً من المرارة وخيبة الأمل، يجعل شعب فلسطين، ينكر أن هذه هي أرض الولايات المتحدة، ويؤمن بأنها إسرائيل، انزلقت عبر المحيطات لتستقر هنا وتقيم مقرها الرئيسي في نيويورك على مقربة من حرم الأمم المتحدة. ولا ريب في أنها رحمة الله وحده، هي التي أتاحت لنا مكاناً هنا له حصانته ومناعته وامتيازاته، حتى بالنسبة إلى المتوسلين المستدعين من غير أعضاء الأمم المتحدة. أجل إنها رحمة الله أقامت على هذه الضفة من النهر، هذا الحرم الدولي، حيث نستطيع أن نعبر عما نفكر فيه بحرية، وإن حالت الإذاعة والتلفزيون والصحافة دون نشره في اليوم التالي، وإن شوهه رجال مجلسي الشيوخ والكونغرس، متنكرين للاجئين في صراعهم من أجل الحياة، ومن أجل قضيتهم القومية.

هذه هي الحقيقة، الحقيقة التي يجب أن تقال هنا في «برلمان الإنسان» إذ إنه المكان الوحيد الذي يستطيع فيه اللاجئون أن يبسطوا قضيتهم وأن يقولوا كل ما يجول

في ضمائرهم وخواطرهم، وليس ثمة من أعضاء في الكونغرس، يستطيع اللاجئون الاتصال بهم، وليس لهم شيوخ «أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي» يتحدثون إليهم. وليس لهم أمثال المستر ترومان الذي قال ذات يوم، بأن ليس ثمة عرب في دائرته الانتخابية، أجل ليس لنا إلا هذه الأمم المتحدة، هذا العالم المتحضر، ونحن نؤمن بالمجتمع الدولي، الذي لا بد أن يرى العدالة مع مضي الزمن، ويزيل الظلم الذي أحاق بشعبنا وجعلنا شعباً من اللاجئين، أجل شعباً بأسره من اللاجئين. ومن الزراية بالإنسانية في عصر الأمم المتحدة، أن يقتلع شعب بكامله من جذوره في وطنه، وأن يظل هذا الشعب خمسة عشر عاماً ينادي مطالباً بالعودة، وأن تؤكد الجمعية العامة سنة بعد سنة ودورة بعد أخرى، حقه في العودة، من دون أية عودة، وأن يظل هذا الشعب يعيش حياة التشرد والإبعاد. إنها جريمة لا يمكن أن تقع في عصر الأمم المتحدة.

ولست في حاجة إلى أن أعرض على مسامعكم سلسلة من السوابق في فقه القانون لأؤكد حقنا في الحياة، فمن حقنا أن نعيش كحقكم أنتم في العيش، وليس ثمة من تمييز في عالمنا اليوم، بين الشعوب صغيرها وكبيرها، ولا يمكن أن تكون ثمة تفرقة على أساس الجنس أو الدين أو اللغة، ويجب ألا تكون آسيويتنا أو فلسطينيتنا، سبباً في أن نحرم من الوجود، وأن يضن علينا بحقنا في الحياة داخل وطننا.

أجل، لن أعرض على مسامعكم سلسلة طويلة من السوابق والشواهد القانونية لأؤكد حقنا في الوجود، حقنا في الحياة، حقنا في العيش في وطننا وديارنا. ودعوني أذكركم أيها السادة، أن فكرة الوطن، هي أقدم فكرة في العالم، وأكثرها عراقة. فقد كان للإنسان وهو في عصر الوحشية البدائية بيت يسكنه في جذع شجرة، أو يحفره في قلب الصخور، أو كهف يلجأ إليه. إنها أكثر الأفكار عراقة في التاريخ، يعود عهدها إلى عصور أقدم من الحضارة ومن عصبة الأمم المتحدة، إذ كان لكل إنسان الحق في أن يعيش في بيته سواء أكان هذا البيت كهفاً أم جذع شجرة. هذه هي الفكرة العريقة، وإننا نطالب بحقنا في أن نعيش في بيوتنا على أرض وطننا.

وكل ما نريده هو أن ننعم في بيوتنا بما تنعمون به في بيوتكم، وأن نمارس في وطننا الحقوق التي تمارسونها في أوطانكم، فنحن نؤلف شعباً كشعوبكم، وكما أكدتم حقكم القوى في تقرير مصيركم، فنحن نتطلع إلى ممارسة حقنا القومي في تقرير مصيرنا. إننا نتطلع إلى ممارسة حقنا. والعدالة شيء لا يمكن تجزئته، ولا يمكن الأمم المتحدة أن تنادي بعدم التمييز في الوقت الذي تطبق فيه التمييز بكل معانيه.

ومن حق الشعب الفلسطيني أن يتمتع كغيره من الشعوب بجميع الحقوق المقدسة التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، ولا ريب في أن هذا الشمول العالمي، هو ماعناه رجل عظيم، رجل تحبونه كلكم، وتتنأقلون كلماته، وكأنها من الأناجيل، رجل اعتبر سلوكه وعمله في الحياة كمرشد عالمي، يوجه الناس إلى سلوكهم البشري، هو جون دون[٣]. عندما قال: «كلما مات إنسان شعرت بأني خسرت شيئاً إذ إنني جزء من الإنسانية، ولذا لا تسأل إذا ما سمعت أجراس الكنيسة تقرع حزناً معلنة وفاة إنسان، إذ إنها تعني ضياع شيء منك»، هذه هي الكلمات النبيلة التي أطلقها إنسان نبيل، ولو طبقناها على اللاجئين، لعنت شيئاً مماثلاً. . إذ تصبح على هذا النحو.

«إن كل تشريد لإنسان، تشريد لي، إذ إنني جزء من الإنسانية، ولذا لا تسأل عن الذين توزع عليهم حصص الغذاء، إذ إنها تعطى إليك».

هذه ليست استعارات بيانية، أو استنتاجات سوداوية. إنها استعارات يمكن أن تتحول إلى واقع في كل زمان ومكان، بل ضد كل أمة من الأمم، وإني لأبتهل إلى الله صادقاً، ألا يعرض إليها أية أمة من الأمم الممثلة في هذه الندوة. وإذا كان لا بد للنظام العالمي من أن يقوم على النزوات، وعلى التحدي، والقوة، فإن كل شعب من الشعوب قد يتعرض لاقتلاع جذوره، واغتصاب ممتلكاته، وطمس بلاده، على حد تعابير المستر ديفيز التي استخدمها في تقريره الموضوع بين أيديكم.

ومن حقي أن أقول لكم جماعة وأفراداً، إنه إذا لم يكن لشعب فلسطين حق في وطنه وديارة، فليس لأي شعب آخر، أي حق في أي شيء، وآنذاك تصبح الحياة الدولية عائمة في محيط من الاضطراب والفوضى. وأستميحكم العذر في بيان الأسباب. .

ففلسطين أولاً بلد عريق في القدم، وليس بالأرض البكر التي اكتشفها المحدثون من المكتشفين. ولم تكن فلسطين طيلة عهود التاريخ، خالية من الناس، بل كان فيها على الدوام، أهلها وشعبها منذ أقدم عصور التاريخ. ونحن أهل فلسطين مذ وعى التاريخ ذاته. ولو أخذتم **سفر الأسفار**، وهو الكتاب الذي يستشهد الوفد

(٣) جون دون (١٥٧١ ـ ١٦٣١) شاعر إنكليزي. درس في اوكسفورد وكمبريدج، وكان من أسرة كاثوليكية وحال مذهبه بينه وبين حصوله على الشهادة. درس القانون وتحول إلى البروتستانتية. وقع في مشكلة غرامية في مستهل حياته انتهت به إلى الزواج من حبيبته برغم معارضة أسرتها النبيلة. أصبح مقرباً من الملك، وعينه كاهناً لكنيسة القصر الملكي. عرف بالتصوف والميل إلى الروحانيات التي ينبض بها شعره. طبعت قصائده في مجموعات خاصة بها.

الإسرائيلي هنا بآياته كثيراً، فإنه يتحدث عن بلادنا على أنها أرض الكنعانيين القادمين من الجزيرة العربية، أجل أرض كنعان التي هاجر إليها من الجزيرة العربية، كما يتحدث عن الوافدين من قدامى العبرانيين على أنهم غرباء وافدون. هذا ما يقوله سفر الأسفار، أي التوراة إذ يقول ما نصه. . «الأرض التي تعيش فيها غريباً. . هي أرض كنعان»، هذه هي أرض اللاجئين التي يشير إليها المستر ديفيز في تقريره وباستمرار، إشارات تنطوي على العطف والإشفاق الإنساني.

وعاش شعب فلسطين، وهو شعب اللاجئين اليوم، في بلاده العريقة في القدم، مشتركاً مع بقية شعوب العالم، في الآلام والمسرات التي تعرضت لها جميع الشعوب في العصور القديمة والوسطى والحديثة. وقد اجتاح الآشوريون بلادنا، كما اجتاحها البابليون والعبرانيون والإغريق والرومان والفرس والسلاجقة، ثم اجتاحها أخيرا الأتراك العثمانيون. وهكذا تقلبت عليها الشعوب المحتلة، وتعرضنا للغزوات، ثم صددناها غزوة بعد غزوة. هذا هو تاريخنا، مليء بالغزوات وصد الغزاة وطردهم. وظللنا نحن أهل البلاد، نكتسب الحضارات المختلفة بما تنطوي عليه من ثقافات ولغات وتقاليد، إلى أن خلصنا من كل ذلك كله، لنغدو منذ نحو من ألف وثلاثمائة عام، مجتمعاً عربياً نشترك فيه مع بقية أنحاء العالم فيخلق الحضارة العربية والتاريخ العربي. هذا هو سجل فلسطين، وتاريخ شعب فلسطين.

وعلى المرء عندما يستمع إلى إشارة المستر ديفيز إلى مشاعر اللاجئين النابضة بالألم، ومشاعر شعب فلسطين والشعب العربي كله بصورة عامة، أن يزن ما في المنطقة من مشاعر الألم والسخط. وإني لأود أن أقول إن عبارتي الألم والسخط لا تكفيان لوصف ما يحس به الشعب العربي من مشاعر وعواطف تجاه ما أصاب حياة شعب فلسطين القومية من دمار.

على أي حال، يجب ألا يعتبر إغفالي لذكر الوجود اليهودي في حياة فلسطين، محاولة مني لطمس الحقائق. ففي حياتنا القومية، لم تكن هناك قضية تتناول كون الإنسان يهودياً أو غير يهودي، فقد كان اليهود من أهل البلاد فلسطينيين كالمسلمين أو المسيحيين. ولم يكن اليهود يؤلفون في فلسطين أو في أي بلد عربي آخر مشكلة من المشاكل. وكانوا يعيشون في فلسطين في إخاء وسلام وازدهار مع غيرهم. ومن حقائق التاريخ البارزة، أنه في الوقت الذي تعرض فيه اليهود للاضطهاد والتقتيل في كل مكان، كانوا يجدون المأوى المضياف في الوطن العربي الذي تؤلف فلسطين جزءاً منه.

وقد غدت فلسطين منذ مستهل العصور الوسطى، جنة أمينة يفد إليها المتدينون

اليهود، فتفتح لهم ذراعيها لاستقبالهم، ولم تكن ثمة فكرة في إقامة دولة، أو في طرد أهل البلاد، واغتصاب مدنهم وقراهم، وسرقة ممتلكاتهم. وهكذا رحبت فلسطين باليهود آنذاك، تمشياً مع شهامة العرب وحسن ضيافتهم. هذه حقائق تاريخية لا يستطيع أحد إنكارها أو تجاهلها.

وذكر «عباديا» المؤرخ اليهودي المشهور، أن مدينة القدس لم تكن تضم في القرن الخامس عشر أكثر من سبعين أسرة يهودية. هل سمعتم؟ سبعون أسرة ليس إلا!

وذكرت لجنة التحقيق الملكية في فلسطين في تقريرها إلى البرلمان البريطاني، أن عدد اليهود في فلسطين كلها في عام ١٨٤٥ لم يكن ليتجاوز اثني عشر ألفاً. ولم تكن هناك في عام ١٨٨٢ إلا مستعمرة يهودية واحدة.

وكان أول من وفد إلى فلسطين من اللاجئين اليهود، نحواً من ١٥٠٠ شخص جاؤوا إليها من المجر وهولنده، ليتلوهم نحو من أربعمائة من ليتوانيا. وظل تدفق الهجرة مستمراً في الزيادة، إلى أن بلغ عدد اليهود في فلسطين نحواً من ستين ألفاً، لا يملكون إلا اثنين في المائة من أرضها، ويتمتعون بإخاء الشعب العربي في فلسطين وضيافته وشهامته، هذا هو تدفق الهجرة الذي جعل من فلسطين جنة للاجئين تؤمن المأوى الأمين للمضطهدين اليهود.

ولا يسعني هنا إلا أن أنقض مناقضة صريحة ما ادعاه وفد إسرائيل بالنسبة إلى تدفق اللاجئين اليهود من أوروبا إلى فلسطين أو من البلاد العربية إلى فلسطين، وأن أقول: إن اليهود لم يكونوا في البلاد العربية من اللاجئين، وإنما كانوا من المواطنين الذين يقيمون معززين مكرمين في الوطن العربي، تفتح لهم الأذرع والقلوب، ولا يمسهم ضر أو أذى، إلى أن جاءت الصهيونية فأرغمتهم على الهجرة من دون أن يكون ثمة سبب يدعوهم إليها. أجل لم يكن هناك ما يدعو إلى هجرة اليهود من العراق أو سورية أو من الجمهورية العربية المتحدة أو تونس أو المغرب أو أي مكان آخر في الوطن العربي. فقد كانوا يعاملون أحسن معاملة تنطوي على الشهامة والخير. ولم يكن هناك إلا داع واحد، وهو ظهور الصهيونية التي أخذت تلهب ظهور اليهود بسياطها لا في الوطن العربي فحسب، بل في العالم كله، داعية إياهم إلى الهجرة. وقد ذكر بن غوريون ذات يوم، بأن كل يهودي يعيش خارج إسرائيل يخالف تعاليم دينه اليهودي. وبعبارة أخرى، إن كل يهودي يعيش خارج إسرائيل، لا يعتبر يهودياً. ولا ريب في أن هذه العقيدة التي تنادي بالهجرة، هي التي حملت يهود الوطن العربي إلى إسرائيل. إذ لم يكن ثمة اضطهاد على الإطلاق. وهنا تكمن السخرية، بل يكمن التضليل وتشويه الحقائق، فقد كان في بعض البلاد العربية وزراء من اليهود، وكان

منهم النواب ورجال الصحافة، وكنت ترى لليهود مكاناً في كل درب من دروب الحياة العامة، ومازال لبعضهم حتى اليوم مثل هذا المكان، ولكن إسرائيل اضطهدت هؤلاء اليهود العرب، لتدفعهم إلى الهجرة إلى إسرائيل.

ولم تكن ثمة حاجة إلى هذين التيارين للهجرة، فقد اصطنعت إسرائيل أحدهما، أما التيار الآخر، التيار المفجع الذي ولده الإرهاب وسفك الدماء، فهو تيار هجرة اللاجئين العرب وخروجهم الجماعي من فلسطين، ليعيشوا حياة التشرد واللجوء في الخارج. وهذا هو التيار الحقيقي الوحيد.

وإني لأعود فأؤكد أن اليهود نعموا بأخوة العرب دائماً، إذ إن المستر بن غوريون الذي ظل رئيساً لوزراء إسرائيل سنوات عدة، والمستر بن زفي الذي كان رئيسا لجمهوريتها قبل موته، وكانا من أبرز اليهود في فلسطين في الحرب العالمية الأولى، قد أعربا في أيامها لجمال باشا، القائد العام للقوات التركية في سورية وفلسطين آنذاك، والذي في وسع زميلي ممثل تركيا في هذه اللجنة أن يحدثكم عن أهميته في تاريخ الحرب الأولى والشرق الأوسط، عن اعترافهما بجميل البلاد العربية التي ضمنت المأوى لليهود مئات السنين، وهو جميل لا ينسى. أجل أعرب بن غوريون وبن زفي عن تقديرهما لضيافة العرب التي لا تنسى. ولعل من المؤلم، بل من سخرية الأقدار وتناقضها، أن يصبح هذان اللاجئان اليهوديان سبباً في الهجرة الجماعية للشعب الذي قدم إليهما المأوى والملاذ في الوقت الذي ضنت عليهما فيه بهذا الملاذ البلاد الأخرى. أجل هنا يمثل التناقض، بل وتمثل المأساة، إذ إن هذين اللاجئين اليهوديين البارزين اللذين آويناهما في وطننا، قد أصبحا السبب الرئيسي في دفع شعبنا إلى حياة اللجوء.

وظل اليهود، حتى بعد الغزو الصهيوني لفلسطين في عام ١٩٤٨، يعيشون أحرارا لا يمسهم ضر في وطننا العربي، وقد أدرج الحاخام الأمريكي ألمر بيرغر في كتابه **على الذين يعرفون أن يقولوا** رسالة تلقاها من يهودي معروف هو المستر الياس كوهين، يقول فيها «إن العرب واليهود ظلوا دائماً يتمتعون في هذه البلاد[٤] بالحرية المطلقة، الحرية في دينهم، والحرية في قولهم، والحرية في أعمالهم وتجارتهم.. أجل لم يشعر اليهود في الواقع قط في هذه البلاد بأي وجود للتفرقة أو اللاسامية».

ولا ريب في أن هذا البيان الصادر عن الحاخام بيرغر، يناقض بصراحة

(٤) المقصود بالبلاد هنا ـ الجمهورية العربية المتحدة.

ووضوح، الأكذوبة التي اختلقها الوفد الإسرائيلي، والتي زعم فيها وجود هجرة متدفقة لليهود من الوطن العربي إلى إسرائيل.

وقد أثرت هذه الموضوعات يا سيدي الرئيس لا لأستدر عطفكم أو أستثير إشفاقكم على اللاجئين، بل لأوضح السبب في مشاعر الألم والسخط عند اللاجئين، التي أشار إليها المدير العام لوكالة الإغاثة الدولية. إننا لم نأت إلى هنا لنستدر الرحمة أو نطلب الإحسان، وإنما جئنا نطالب بحقنا الطبيعي في العودة إلى وطننا وديارنا. وإذا كنا سنعجز عن استعادة وطننا عن طريق الأمم المتحدة، أو خارجها، فنحن لا نستحق هذا الوطن أبداً، كما لا نستحق نحن شعب فلسطين بل الشعب العربي قاطبة الوجود أيضاً.

وإني لأتحدث بهذه اللهجة العاطفية، إذ إن هذا هو أقل ما يمكن من الانعكاس الإنساني لهذا الإجحاف الصارخ الكبير الذي لحق بشعب بأسره والذي لا يوازيه أي إجحاف مماثل في تاريخ الإنسانية.

وقد أقرت الأمم المتحدة منذ شروعها في بحث هذه المشكلة وجوب عودة اللاجئين عاما بعد عام ودورة بعد دورة، وقد أشار المستر ديفيز في تقريره المقدم إليكم إلى قرار عام ١٩٤٨ عن عودة اللاجئين بالعبارة التالية:

«وما زال هذا القرار الذي اتخذ في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، والذي أعادت الجمعية العامة تأكيده في دوراتها الأربع عشرة المتعاقبة مفتقراً إلى التنفيذ».

ولا ريب في أن هذا البيان الموضوعي من جانب المستر ديفيز يعادل الإدانة لا لإسرائيل وحدها، بل للأمم المتحدة أيضاً، وإني لأجرؤ فأقول: إنه حكم يدين كرامة الأمم المتحدة ويكشف عن حقيقة سلطانها.

فقد أكدت الأمم المتحدة طيلة الخمس عشرة سنة الماضية قرارها بعودة اللاجئين ولكن لاجئاً واحداً لم يعد طيلة هذه المدة إلى وطنه. واستعانت الأمم المتحدة بوسيطها الدولي الكونت برنادوت لتنفيذ قرارها، ولكن الإسرائيليين قتلوه وهو يؤدي مهمته النبيلة في القدس، وعادت المنظمة الدولية فأقامت لجنة التوفيق الدولية، وعهدت إليها بمهمة محددة وهي إعادة اللاجئين، ولكن التقارير الواحدة والعشرين التي قدمتها اللجنة لم تشر إلى أي تقدم، وإنما حسرت النقاب عن موقف العصيان والتمرد الذي تقفه إسرائيل، وأعلنت بصريح العبارة أن إسرائيل ترفض مبدأ العودة ذاته، وليس ثمة من حاجة إلى إقامة الدليل على تحدي إسرائيل، إذ إن سجلات الأمم المتحدة ذاتها طافحة بإنكار إسرائيل على اللاجئين حقهم في العودة، وقد أكد المستر

ديفيز في تقريره هذا العام بأن «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ما زالت اليوم أكثر تعقيداً منها في أي يوم مضى».

وينظر الوفد الفلسطيني، ومن ورائه شعب فلسطين، إلى هذه القضية نظرة جدية خطيرة ، فليس في وسعنا أن نظل ساكنين ننتظر إلى أجل غير مسمى. وللصبر والاحتمال حدود. كما أن لضبط النفس عند أية أمة حدوده التي لا يمكن تجاوزها. وعندما ينفد صبر إنسان فإنه قد ينصرف إلى عمل من أعمال اليأس. وقد علمتنا تجارب الأمم المتحدة ما قد يؤدي إليه اليأس أحياناً من نتائج. ولا ريب في أن الأمم المتحدة، تعي وعياً كاملاً هذه الحركات التحررية التي انبثقت وما زالت تنبثق في آسيا وأفريقيا.

ومن المتوقع أن تغدو فلسطين مسرحاً لحركة تحرير جديدة، وليس من حق أحد أن يدهش من ذلك، لأن فلسطين وطننا ولأن العودة، حقنا الفطري والأصيل.

وأرى من واجبي أن أبين إلى الأمم المتحدة بجلاء ووضوح، أن حقنا في العودة حق طبيعي وأصيل، إنه الحق الإلهي للذين يؤمنون بالله والحق الطبيعي للذين يؤمنون بالطبيعة. وليست العودة ابتكاراً من خلق الجمعية العامة في قراراتها. ولم يكن قرار عام ١٩٤٨ بالعودة إلا مجرد إعلان عن هذا الحق، واعترافٍ به، إذ إن حق العودة قائم قبل وجود الأمم المتحدة، كما أن حقنا في وطننا قائم قبل وجود إسرائيل، ومن هنا كانت العودة حقنا الفطري الأصيل، وقد أقمنا في وطننا منذ أجيال لا يعيها عد أو حصر، تسبق وجود إسرائيل. فوجودنا سبق من الناحية الزمنية هذا الوجود اللاشرعي لإسرائيل.

ومن حقنا أن نعود من دون اشتراطات أو التزامات، حتى ولو لم يكن ثمة قرار بالعودة، صادر من الأمم المتحدة. فمن حقنا أن نعود إلى وطننا، وأن نحيا فيه حياتنا القومية بكرامة وشرف وحرية.

وإذا كان حديثي إليكم ينبض بالألم والسخط، فهذا شيء طبيعي ويتفق مع النفس الإنسانية، وقد أشار المستر ديفيز إشارة بارعة إلى ما نحن فيه من ألم وسخط.

وتحدثت وفود كثيرة من التي تحتل مقاعدها الآن في هذه القاعة، في الماضي، بألم وسخط لا يقلان عما نحس به نحن الآن من ألم وسخط. ولكن أياً من أصدقائنا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لم يمر بالمحنة التي نمر بها، ولا بالبلية التي أصابتنا. فقد حاربوا دفاعاً عن بلادهم وحريتهم ليس إلا، وجاء منهم الكثيرون إلى الأمم المتحدة كمتظلمين ومراقبين، كما نحن اليوم، وسمحت لهم المنظمة الدولية بإسماع ما يقولونه كما سمحت لنا، على الرغم من معارضة الدول الاستعمارية واحتجاجها،

ولا أغالي إن قلت: إن نحواً من ثمانين دولة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة قد انتزعت حريتها انتزاعا من قبضة المستعمرين. فمشكلتنا إن عدنا بها إلى أصلها وجذورها مشكلة استعمارية، وإن ظهرت في أبشع صورة من صور الاستعمار. أجل إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ثمرة مشتركة للاستعمار والاستيطان الاستعماري، بكل ما فيهما من شرور، وكانت السيطرة الأجنبية تمثل الاستعمار في أفريقيا وآسيا، كما كان الاستغلال الأجنبي الدخيل صورته ورمزه. ولكن الشعوب، الشعوب الأصلية ظلت في بلادها، وديارها ومزارعها وأراضيها. ونحن لا ننكر أن إخواننا في آسيا وأفريقيا قد تعرضوا لكل أنواع المتاعب وصور التنكيل والاضطهاد والتشريد، ولكن شعبنا الأصيل في فلسطين اقتلع من جذوره، وانتزعت منه ممتلكاته، وجاء الدخلاء الغرباء، يقذفون به من بلاده تماماً كما فعل المستوطنون الغرباء في آسيا وأفريقيا، ولعل هذا هو السبب في أن تكون مشكلة فلسطين فريدة في طبيعتها، وأن تكون أكثر خطورة من جميع المشاكل الاستعمارية التي واجهت الأمم المتحدة، ولا سيما أن الدعاية الصهيونية القوية التنظيم والغنية بتمويلها، قد حجبت حقائقها عن العيون.

وقد تدهشون أيها السادة من قولي بأن المشكلة الفلسطينية ثمرة من ثمار الاستعمار، ولكن دهشتكم ستزول عندما تسمعون من إنسان حجة كالسير ونستون تشرشل قولاً يؤكد هذا المخطط الاستعماري الاستيطاني الذي ولد مشكلة اللاجئين، فالسير ونستون تشرشل، هو آخر مهندس حي من بناة الاستعمار والإمبراطورية البريطانية، وإن كان لم يشهد بعد تصفية هذه الإمبراطورية، فهو ما زال على قيد الحياة، كما أن بريطانيا العظمى ما زالت على قيد الحياة أيضاً، وقد كتب يقول وهو يرسم الخطوط العريضة لحكمه ومخططه في إقامة الدولة اليهودية:

«وإذا أتيح لنا في حياتنا، وهو ما سيقع حتماً، أن نشهد مولد دولة يهودية لا في فلسطين وحدها، بل على ضفتي الأردن معاً، تقوم تحت حماية التاج البريطاني، وتضم نحواً من ثلاثة ملايين أو اربعة من اليهود، فإننا سنشهد وقوع حادث يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحقيقية للإمبراطورية البريطانية».

هذه هي لغة الإمبراطورية البريطانية، بل هذا هو صوت الاستعمار والإمبريالية، يصدر عن السير ونستون تشرشل، آخر الاستعماريين في عصرنا الحديث. ولا أرى دليلاً أصدق من هذا الدليل، أستطيع تقديمه إلى الجمعية العامة، لأبرهن على أن مشكلة اللاجئين، مشكلة استعمارية، وأنها ليست مجرد ثمرة فرعية بل ثمرة رئيسية من ثمار التحالف بين الصهيونية والاستعمار والإمبريالية، وإذا كان في قول تشرشل هذا من معنى، وهو حافل بالمعاني، فهو أنه الصورة المجسدة

للاستعمار، ولاسيما أنه كان لا بد لهذا الهدف المشين من استيراد ملايين اليهود لا إلى فلسطين وحدها بل إلى ضفتي الأردن معاً.

وحري بنا أن نتذكر في هذا الصدد، أن قادة الصهيونية أنفسهم، لم يحاولوا قط إخفاء الحقيقة الواقعة، وهي أن الصهيونية حركة استعمارية. وقد عثرنا على قول مدون لشخصية صهيونية بارزة، كان صاحبها يناور وراء كواليس الحكومة البريطانية، كما يناور الآن الكثيرون من الصهيونيين وراء كواليس الكونغرس في الولايات المتحدة، ضمنه رسالة بعث بها إلى دافيد وولفسون، خليفه هرتزل في قيادة الحركة الصهيونية، جاء فيه.. «إنني بذلت أقصى ما لدي من جهد لإقناع اللورد ميلنر بأن ما يسميه بالاستعمار، ليس إلا الصهيونية بعينها».

أوَليس هذا اعترافاً من شخصية صهيونية بارزة، بأن الصهيونية هي الاستعمار بعينه وبأنه يبذل قصارى جهده لإقناع اللورد ميلنر بأن الاستعمار والصهيونية صنوان يسيران جنبا إلى جنب؟ ولا يعتبر هذا القول مجرد دليل، بل هو اعتراف صريح وواضح بأن الصهيونية والاستعمار يؤلفان وَجهَي القطعة النقدية الواحدة، وقد فصل الدكتور وايزمن هذه الفكرة تفصيلاً دقيقاً، وتؤلف هذه التفاصيل كما سترى يا سيدي الرئيس، جذور مشكلة اللاجئين وهي في مرحلتها الجنينية. فقد عثر بين مجموعة وثائق وايزمن في إسرائيل على وثيقة جديدة تظهر لنا أن مقابلة جرت بين الدكتور وايزمن واللورد بلفور في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٨، دار فيه الحديث التالي:

«وقد بينت للورد أن إقامة مجتمع يضم أربعة أو خمسة ملايين من اليهود في فلسطين، سيكون قاعدة اقتصادية كافية، يستطيع اليهود منها أن ينتقلوا بطريق الإشعاع إلى الأجزاء الباقية من الشرق الأدنى، وأن يسهموا إسهاماً ضخماً في إعادة بناء تلك البلاد التي كانت مزدهرة في يوم من الأيام.. لكن هذا العمل يتطلب أول ما يتطلب تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين تنمية حرة وغير مقيدة.. بحيث نتمكن من إسكان أربعة ملايين أو خمسة من اليهود في فلسطين في غضون جيل واحد، ونجعل من فلسطين بلاداً يهودية في ظل التاج البريطاني..».

أوَليست هذه الأفكار عن الإشعاع إلى الشرق الأوسط، وإعادة بناء بلاده، هي عين أفكار الاستعماري والاستيطان الاستعماري،؟ أوَليست تمثل الرسالة المقدسة التي طالما سمعنا الاستعماريين يتحدثون عنها لتبرير استعمارهم لآسيا وأفريقيا. إنها لغة الاستعمار والإمبريالية التي طالما سمعها إخواننا في أفريقيا وآسيا، ولا ريب في أن استيراد أربعة ملايين أو خمسة ملايين من اليهود إلى هذه البلاد الصغيرة المسماة

بفلسطين والتي لا تزيد مساحتها عن عشرة آلاف من الأميال المربعة، فسيجد نفسه مضطراً إلى طرد أهلها الأصليين من بلادهم.

وهذا هو سبب ما نحن فيه الآن. . مليونان من اليهود في فلسطين ومليون من اللاجئين العرب في خارجها، وهذا هو مخطط الدكتور وايزمن، كما حسر عنه النقاب في مجموعة وثائقه مؤخراً.

وعلى الرغم من أن هجرة العرب الجماعية من فلسطين قد بدأت في عام ١٩٤٨ كنتيجة للإرهاب اليهودي، فإن مشكلة اللاجئين كانت تقبع هناك منذ أمد بعيد منتظرة الشروع في التنفيذ، أجل كانت مشكلة متوقعة تختفي وراء الصهيونية، وعندما لاحت الفرصة أخيراً للصهيونية في عام ١٩٤٨، وقع حادثان في وقت واحد أولهما ظهور إسرائيل وثانيهما ظهور مشكلة اللاجئين، حقاً إنها معادلة هندسية يعنى فيها وجود إسرائيل وجود مشكلة اللاجئين، كما يعني اختفاء إسرائيل اختفاء مشكلة اللاجئين، حقاً إنها معادلة هندسية مسرحها الشرق الأوسط بل العالم في مجموعه.

وفي ضوء هذا لا تشبه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أية مشكلة أخرى للاجئين في العالم، لا من حيث كمها ولا من حيث طبيعتها. فمن ناحية الكم أو العدد يتجاوز عدد لاجئينا نصف أفراد شعبنا. أجل، إن أكثر من نصف شعبنا يعيش الآن حياة التشرد واللجوء. وليس ثمة مشكلة أخرى للاجئين في العالم بلغت حدود هذه النسبة، فهم في أي بلد آخر، لا يمثلون أكثر من جزء بسيط من مجموعة السكان حتى في أيام الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ولو طبقنا هذه النسبة على بلد آخر يبلغ تعداد سكانه خمسين مليوناً، وهناك عدد من البلاد المشتركة في المنظمة تضم هذا العدد من الناس، فإن مشكلة اللاجئين ستتناول نحواً من خمسة وعشرين مليوناً من الأنفس. وإني لابتهل إليكم أيها الإخوة أن تتصوروا ضخامة الكارثة وجسامتها. وقد تعمدت ألا أذكر البلاد التي يزيد عدد سكانها على مئات الملايين من الناس. تصوروا لو أن هذه المأساة حلت بشعوبكم ـ لا قدر الله ـ أيها الإخوة، وآنذاك ستفهمون لماذا يستبد الحنين واليأس بشعبنا، مصحوبين بالألم والسخط، بل وبالإصرار أيضاً على تحرير وطنهم.

وقد وفد بعض أعضاء هذه اللجنة لحضور الدورة الراهنة ليس إلا، وبعضهم يمثلون بلادهم بصورة دائمة في الأمم المتحدة، ولا ريب في أنهم يدركون ما يعنيه الحنين إلى الوطن. أهيب بهم أن يفكروا بحنينهم إلى بلادهم وبيوتهم وأطفالهم وأصدقائهم وحياتهم هناك في أوطانهم. ولينظروا بعد ذلك إلى ما نحس به من حنين.

لكن سفرتنا ليست بالقصيرة كسفرتكم، فنحن لم نفد إلى هنا لحضور هذه الدورة لنعود بعدها إلى بيوتنا. إن رحلتنا قد طالت خمسة عشر عاماً ظللنا فيها بعيدين عن بلادنا التي نحبها كل الحب. أجل بلادنا التي جعلناها أجمل ما تكون البلاد، وجنينا ثمارها بعرقنا وكدنا، بلادنا التي ضمناها صلواتنا، وملأناها بكنوز حضارتنا. بلادنا التي خلفنا وراءنا فيها أحداث أحبائنا وآبائنا وإخوتنا وكل من هو عزيز علينا، والذين قضوا جميعاً نحبهم في تلك الأيام الطيبة.

أنا لا أندب ولا أبكي. أجل أنا لا أندب مصيرنا، ولكني أصور لكم حياة اللاجئين بكل ما فيها من حقائق ووقائع. فالعواطف والأحاسيس، هي في حالتنا لباب الواقع وقلبه النابض بالحقيقة، وأنا لا اشك في أن عواطفكم ستلتهب، لو أنكم لا قدر الله، حرمتم من المقاعد التي تحتلونها الآن، وأعطيت لكم مقاعد من الناحية التي نجلس فيها. أما بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين، فإني أود أن أقول جهاراً بأنها تقف على صعيد يختلف تمام الاختلاف عن صعيد أية مشكلة أخرى للاجئين في العالم. وقد ذكر التاريخ أسباباً عدة لمشاكل اللاجئين في مختلف أنحاء العالم. وكانت الحرب دائماً سبباً رئيسياً من أسباب هذه المشاكل، كما كان الاضطهاد الديني والصراع المدني من أسبابها الأخرى.

لكن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تقف فريدة من نوعها. فقضيتنا تختلف تمام الاختلاف، إنها ليست ثمرة الصراعات الدينية بين اليهود من ناحية والمسيحيين والمسلمين من الناحية الأخرى، وهي أيضاً ليست نتيجة صراع اجتماعي أو سياسي. فنحن لا نمثل اليسار كما لا يمثلون هم أيضاً اليمين. إنها ليست صراعاً مذهبياً على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والعقائدية، كما أنها ليست ثمرة خلافات على الحدود أو صراع مسلح. إنها أكثر من كل هذا وأعمق جذورا.

والعامل الأساسي في وضعنا كلاجئين، هو أننا نفتقر إلى الوجود كشعب. وأنا أقول إننا نفتقر إلى الوجود في رأي أولئك الذين يقبضون بأيديهم على ناحية السلطان في العالم. أجل إننا لا نوجد كشعب في نظرهم، فنحن غير موجودين كشعب عندهم، كما أن بلادنا لا يملكها إنسان، وعندما صدر وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧ عن الحكومة البريطانية التي وعدت بإقامة وطن قومي لليهود، كانت بريطانيا تفترض أن بلادنا خالية، ليس فيها أحد، وأن لا وجود لشعبنا على الإطلاق. هذا هو المستنبت الذي نشأت فيه مشكلة اللاجئين ونمت.

فقد وعدت بريطانيا اليهود بأرض لا تملكها وليست في حيازتها، على حين

تجاهلت أن تستشيرنا نحن الذين نملك الأرض ونحوزها. أجل لم يسألنا إنسان رأينا. وقد شكونا وقدمنا احتجاجاتنا، بل ثرنا وحاربنا وعد بلفور، ولكن هذا تم وكأن بلادنا من الممتلكات البريطانية وراء البحار التي يمكنها أن تعد بها من دون أن تستشير أهلها الشرعيين. أجل فعلت ذلك وكأنها تملك بلادنا أو كأن بلادنا من مجوهرات التاج البريطاني، وهو ما لم نكنه بالفعل. وكان لا بد والحالة هذه أن نصبح من اللاجئين إذ إن بلادنا اكتظت بحشود الغرباء والدخلاء الذين يمتون إلى كل عنصر وكل عقيدة.

وإذا شئنا العدالة، علينا أن نعتبر وعد بلفور أول تقرير عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ولكن تقرير الكونت برنادوت عن مشكلة اللاجئين هو أول تقرير يمكن العثور عليه في وثائق الأمم المتحدة. ولكن قد يكون من الإنصاف، بل من الشمول، أن نطلب إلى الحكومة البريطانية وإلى سلطات متحفها الوطني حيث توجد النسخة الأصلية لوعد بلفور، نقل هذه الوثيقة المخزية إلى الأمم المتحدة بوصفها الأداة الأولى التي أدت إلى هذه المسرحية بل المأساة الإنسانية.

وعندما أسهمت الولايات المتحدة في تنفيذ وعد بلفور، فعلت ذلك وهي تفترض أننا لا نوجد كشعب، وقد فعلت ذلك وكأن فلسطين، جزيرة غير مأهولة من الجزر التي تقوم أمام الساحل الأمريكي. وكان من الحتمي والحالة هذه أن نغدو من اللاجئين، إذ لا يمكن للغريب الدخيل أن يستقر في أي بلد إلا إذا أخلاها من أهلها، أو طردهم وأبادهم.

وهكذا فإن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، قد افترضتا أننا غير موجودين عندما تبنتا فكرة إقامة الدولة اليهودية، وشجعتا سياسة الهجرة اليهودية إلى فلسطين من دون أن تأبها مطلقاً برغبات سكان البلاد. ولقد دخل إلى فلسطين في عهد الانتداب البريطاني نحو سبعمائة ألف من اليهود استوردوا بحماية الحراب البريطانية وبمساعدة الدولارات الأمريكية. وليس هذا التدفق في الهجرة على الرغم عن إرادة السكان إلا الغزو الذي لا مثيل له في التاريخ المعاصر. وكان لا بد أن نغدو من اللاجئين، إذ إن أحداً لم يكترث بوجودنا. أجل، إننا كنا غير موجودين بالنسبة إلى الولايات المتحدة أو في نظر الإمبراطورية البريطانية على الرغم مما عرفنا به من بعد نظر ومن قدرة على الرؤية. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لم تستطيعا رؤيتنا أو الإحساس بوجودنا.

وعندما اقترحت بريطانيا العظمى، أن تكون يوغندا وطنا قومياً لليهود، وأنا أقول هذا كمجرد ذكرى تاريخية، ومع احترامي الزائد وإعجابي بوفد يوغندا وشعبها

وحكومتها، احتج مندوبها السامي على قرار حكومته كما احتج المستوطنون الأوروبيون فيها. وقد رفض المشروع، وخلصت يوغندا من هذه الكارثة التي كانت تهددها، ومن ظهور مشكلة للاجئين في بلادها. وقد شاءت رحمة الله أن تصبح يوغندا الآن بلداً كامل الاستقلال، ودولة كاملة السيادة، وأن يمثلها هنا وفد في منتهى الكفاية، وألا تواجهها أية مشكلة خاصة باللاجئين. ولكن رحمة الله وحدها هي التي شاءت أن تنقذ يوغندا من هذه المأساة وتلك الكارثة. وقد جاء وفدها إلى هنا ليحتل مقعده الكريم، بكفاية تامة في الأمم المتحدة.

وقد أكدت هذه النقطة من اللاوجود وافضت في الحديث عنها، لا كأمر تاريخي، أو لدوافع تتعلق بالبحث الأكاديمي، بل لأننا كنا نبدو كأننا غير موجودين حتى الأمس القريب. ونحن ما زلنا غير موجودين في المجتمع الدولي. وأنا أحدد الأمس لأني أشير إلى التقرير الواحد والعشرين من تقارير لجنة التوفيق الدولية عن تقدمها في عملها.

ولن أتحدث إليكم عما في هذا التقرير من مغالطات إذ أوضح إخواني الفضلاء، ممثلو الدول العربية المضيفة الأربعة لكم أن التقرير طافح بالمغالطات الكبيرة، التي تبلغ من ضخامتها حداً يقضى على كل ما للتقرير من منزلة ومكانة. وأنا لن أشير إلى هذه المغالطات وإنما أود أن أكتفي بالقول بأننا شعب فلسطين، غير موجودين في نظر لجنة التوفيق الدولية. فقد ذكر تقريرها الموجود بين أيدينا أن الحكومة الأمريكية قد شرعت في محادثات على مستوى عال مع الفرقاء المعنيين الذين حددتهم بأنهم إسرائيل والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة.

ولكن، أليس من حقنا أن نتساءل عن موضوع هذا التقرير؟ هل هو موضوع يتعلق بالقنبلة الذرية؟ أو هل هو موضوع يتعلق بخلافات الحدود بين هذه الدول؟ أو هل هو موضوع يتعلق بموضوع الخلافات التعاهدية بالنسبة إلى اتفاق دولي؟ أجل الموضوع يتعلق بهؤلاء الفرقاء، أي بين إسرائيل من ناحية وبين الحكومات العربية الأربع من الناحية الأخرى. إنه موضوع فلسطين.

أوَليس من الغريب ألا يؤلف شعب فلسطين في نظر اللجنة فريقاً معنياً بالموضوع؟ فليس في تقرير لجنة التوفيق الدولية ما يشير إلى وجود قضية فلسطين، في حين لا يمكن أن تكون هناك قضية فلسطين إذا لم يكن ثمة شعب فلسطين، أو من الممكن أن تكون هناك قضية لفلسطين إذا لم يكن ثمة شعب لها؟ وقد شهدنا هنا في الجمعية العامة في غضون السنوات الخمس عشرة الماضية، قضايا عدة كالقضية الجزائرية مثلاً، ولكن هناك شعباً جزائرياً. وشهدنا قضية الكونغو، وكان لها شعبها

أيضاً، وكانت الإشارات توجه مباشرة في كل قضية من أمثال هذه القضايا إلى شعبها المعني بها. ومع هذا فمن الغريب حقاً بل ومن المدهش، ألا يكون لشعب فلسطين وجود في نظر لجنة التوفيق.

وأنتم لا تمثلون في هذه المنظمة في عصر الشعوب الذي نعيش فيه دولاً متحدة، بل شعوباً متحدة. وقد أطلق على هذه المنظمة اسم الأمم المتحدة، ولم تسم بالحكومات أو الدول المتحدة. ومع ذلك فقد تجاهلتنا لجنة التوفيق الدولية كأمة تمام التجاهل، بل تجاهلتنا كفريق ذي علاقة. ولكن هل تمثل إسرائيل فريقاً؟ في وسعى أن أفهم أن تكون الحكومات العربية فرقاء ذات علاقة إما مباشرة أو قريبة بوصفهم إخواناً ينجدون شعب فلسطين. أجل إنهم ذوو علاقة لأنهم إخواننا وأهلنا، وهم ذوو علاقة أيضاً لأن الموضوع يتصل بأمن المنطقة التي يعتبرون مسؤولين عن ضمان استقرارها وأمنها.

أجل في وسعى أن افهم كيف اعتبرت لجنة التوفيق الحكومات العربية فرقاء ومعنيين بالمشكلة، ولكني لا أستطيع أن افهم على الإطلاق، كيف تعتبر إسرائيل فريقا على حين ترى اللجنة أن شعب فلسطين الذي كان يعيش وادعاً في بلده، والذي بات ضحية العدوان والصراع المسلح والاحتلال والطرد اللامشروع، غير موجود على الإطلاق؟ إن اللجنة لم تشر إلى هذا الشعب، لا في قليل ولا في كثير.

ولكن كيف يمكنكم أن تحلوا المشكلة، إذا لم تأخذوا شعبها بعين الاعتبار؟ من الطبيعي أنكم ستعجزون عن حلها من وراء ظهر شعب فلسطين. وقد قال لنا تقرير اللجنة إن الولايات المتحدة تعالج الموضوع على مستوى عال. ترى ما هذا المستوى؟ إنكم سمعتم أيها السادة من المستر ديفيز بأن المشكلة ليست قضية سياسية أو قضية لا شأن لشعب فلسطين بها. إنها مشكلة الجماهير، بل مشكلة الشعب بأسره، ولن تؤدى اتصالات المستويات العالية إلى حلها إلا عندما تحل المشكلة حلاً مرضياً لعواطف ثمانين مليوناً من العرب وأحاسيسهم وأمانيهم. ولم يولد بعد، ولا يمكن أن يولد، ذلك الإنسان الذي يستطيع أن يحل هذه المشكلة من دون موافقة شعب فلسطين والشعوب العربية بأسرها.

إنها مجرد سخرية من اللجنة بالأمم المتحدة، إذ إننا نؤلف شعباً قائماً. ومن الهزء بالمجتمع الدولي الذي نؤلف جزءاً منه، أن يحاول البعض الاتصال بالحكومات العربية من وراء ظهورنا، فنحن على يقين من أن الدول العربية ستدافع عن قضيتنا. ولست اشك لحظة واحدة في أن الحكومات العربية ستبذل قصارى جهدها لتتبنّى قضيتنا. فالأرض أرضنا على أي حال، والبلاد بلادنا

والقضية قضيتنا ونحن الفريق الأول المباشر ومن حقنا أن نقبل أو نرفض.

وقد أذهلني، والحق يقال، أن أجد عبارة «المحادثات الهادئة» عند قراءة السطور وما بين السطور. فما هو الحل النهائي لمشكلة اللاجئين؟ وإلام تهدف؟ وما الغاية منها؟ ولكن التقرير نفسه يقول إن هذه «المحادثات الهادئة» تهدف إلى العثور على «طبيعة الحل النهائي» لمشكلة اللاجئين. ولكنها مأساة تنطوي على مهزلة في الواقع. وليس في إمكاني أن أفهم كيف تستطيع لجنة التوفيق أن تتحدث بعد خمسة عشر عاماً في تقريرها عن البحث عن حل نهائي لمشكلة اللاجئين، قد يستغرق منها خمسة عشر عاماً أخرى، مع أن الأمم المتحدة قد قررت هذا الحل منذ عام ١٩٤٨. فهل تهدف اللجنة إلى العثور على حل مزدوج؟ وهل انحرفت اللجنة عن صلاحيتها والمهمة الموكولة إليها؟ وهل تنكرت لقرار الأمم المتحدة وهي تبحث عن حل آخر؟ حقا إنها معضلات لا أستطيع أن افهمها.

وأنا لا أظن أن شعب فلسطين مصاب بالجنون، ففي وسعه أن يقرأ السطور وما بين السطور. فما هو الحل النهائي لمشكلة اللاجئين؟ ونحن نعرف أن الأمم المتحدة قد أقرت حلاً لهذه المشكلة في عام ١٩٤٨، وأن الجمعية العامة عادت فأكدت موقفها هذا عاماً بعد عام. والآن تقوم الولايات المتحدة فتبحث عن «حل نهائي للمشكلة» وتتحدث عن عدم وجود شروط سابقة عن طبيعة هذا الحل النهائي. وقد تحدث المندوب الأمريكي المستر بيلمبتون بالأمس إلى هذه اللجنة فذكر أن عبارات لجنة التوفيق لا تعني وجود شروط سابقة لطبيعة المشكلة، بل شروط سابقة «لطرق تنفيذ اللجنة للمهمة الملقاة على عاتقها».

حقاً إني أرى في هذا القول لغزاً بل أحجية لا أستطيع حلها، فإنها أشبه ما تكون بألغاز الكلمات المتقاطعة التي نقرأها عادة في صحف الولايات المتحدة. فالمستر بليمبتون يتحدث عن الشروط السابقة لطرق تنفيذ الحل النهائي في حين تتحدث لجنة التوفيق في طريقتها عن طبيعة الحل النهائي. فهناك فرق كبير في الواقع بين طبيعة الحل وبين أساليبه ووسائله. ويخيل إليّ أن المستر بليمبتون يمثل الولايات المتحدة في لجنة التوفيق. وهنا تمثل الأحجية، إذ نحار، فمن نصدق؟ أنصدقه، أم نصدق اللجنة التي هو عضو فيها؟

هل نصدق المستر بليمبتون كعضو في لجنة التوفيق على النحو الذي أوضحته في تقريرها، أو نصدق المستر بليمبتون كمندوب للولايات المتحدة، في ضوء ما قاله في جلسة الأمس؟ حقاً إنها معضلة آمل أن يتمكن وفد الولايات المتحدة من حلها اليوم قبل الغد.

ونعود فنتساءل عن طبيعة هذه «المحادثات الهادئة». ويبدو لي أنكم عندما تتحدثون عن إيجاد حل نهائي للمشكلة تنحرفون عن الحل الذي أقرته الأمم المتحدة في العودة. ولا يمكن أن توصف هذه المحاولات بأنها «محادثات هادئة» بل هي في الواقع «جنازة هادئة» تقودها لجنة التوفيق لدفن من تبقى من الشعب الفلسطيني. هذا هو مدى فهمنا نحن أعضاء الوفد الفلسطيني للتقرير، ويشاركنا فيه شعب فلسطين، إلا إذا اتضح الموضوع اتضاحاً جلياً وكافياً.

ولكن الدهشة التي تثيرها الجوانب الأخرى من تقرير لجنة التوفيق لا تقل عن هذه الناحية التي أثرتها. فقد أقيمت اللجنة منذ عام ١٩٤٨، وتشترك في عضويتها ثلاث دول، هي الولايات المتحدة وتركيا وفرنسا، أجل هذه هي الدول الأعضاء في اللجنة. وقد أقامت الأمم المتحدة هذه اللجنة، وعهدت إليها بمهمة واضحة وهي العمل على تسهيل عودة اللاجئين. وها نحن نرى أنها قد سمحت لأحد أعضائها بالتسلل جانبياً وإجراء «محادثات هادئة وعلى مستوى عال» مع أربع من الحكومات العربية.

وأود أن أقول هنا إن هذا العمل انتهاك صريح لقرار الأمم المتحدة ولإجراءاتها ونظمها. فهناك لجنة تضم ثلاثة أعضاء، ومن واجب هؤلاء الأعضاء الثلاثة أن يعملوا معاً، وأن يشتركوا في القول والتفكير. ولا يمكن الأمم المتحدة بموجب نظمها وإجراءاتها أن تسمح لعضو واحد من هؤلاء الأعضاء الثلاثة بالتسلل والقيام بمهام اللجنة، بصورة انفرادية، لأن هذه المهمة هي من عمل اللجنة في مجموعها. ولا يمكن اللجنة أن تكل مهمتها إلى أحد أعضائها، فكيف جاز لها أن تنتدب الولايات المتحدة وحدها لهذا العمل؟ هل الدافع إلى ذلك هو أن الولايات المتحدة دولة كبيرة؟ ولكن هناك دولاً كبيرة أخرى في العالم، فلماذا لا تكل اللجنة على سبيل المثال إلى الاتحاد السوفياتي القيام بها العمل؟ أو هل وقع الاختيار على الولايات المتحدة لأنها دولة محايدة؟ ولكنها وباعترافها لم تكن في يوم ما محايدة في موضوع فلسطين. فقد كانت ولا تزال السبب الرئيسي في خلق إسرائيل وبقائها واستمرار وجودها. إذن، لم أوكل هذا العمل إليها وحدها ومن دون غيرها، ولم يوكل مثلاً إلى الجمعية العامة في مجموعها؟

وفي وسعي أن أقول، وبكل احترام، إن لجنة التوفيق قد قضت على نفسها بهذا العمل. أجل توقفت اللجنة عن الوجود، لأنها عملت بهذا الأسلوب متحدية التعليمات الصادرة إليها من الجمعية العامة للأمم المتحدة. نعم لم يعد لها وجود. وما لم يجر تصحيح الأوضاع وإصلاحها، تصحيحاً واضحاً وجلياً ونظيفاً فإن هذه «المحادثات الهادئة» ليست إلا مرادفاً للدبلوماسية السرية، التي قضى عليها عصر

الأمم المتحدة. فليس ثمة في عصرنا اليوم مجال للدبلوماسية السرية. أجل إنها مضت إلى غير رجعه. وقد تكون عبارة «المحادثات الهادئة»، تعبيراً لطيفاً، ولكنها في الواقع عبارة تنطوي على التضليل والخداع. ومن الواجب إصلاح الوضع من ناحية واحدة على الأقل. فنحن الشعب الذي تعنيه قضية فلسطين، ولا يمكن حل هذه المشكلة من دون موافقتنا. أجل، إننا شعب القضية، وقد جئنا إلى هنا للدفاع عنها.

وها أنتم يا سيدي الرئيس، تبحثون في القضية، وقد انقضى على عرضها عليكم زهاء خمسة عشر عاماً، وهنا لا بد أن يثار السؤال الخطير: ترى أليس لهذه المأساة الإنسانية من نهاية؟ أوَليس ثمة نهاية لمشكلة اللاجئين؟ وهل يسمح لإسرائيل، بأن تتحدى رغبات المجتمع الدولي وأن تهزأ بقرارات الأمم المتحدة إلى ما لا نهاية؟ وهل من حق الأمم المتحدة أن تهجع هجعة أهل الكهف بالنسبة إلى هذه القضية الدائمة، عاجزة، مشلولة، لا حول لها ولا طول؟ إن شعب فلسطين تواق لمعرفة الردود على هذه الأسئلة. أجل، إننا وفد فلسطين، بوصفنا ممثلين للشعب الذي نمت إليه، نعرض هذه الأسئلة على مسامعكم. إننا نريد أن نعرف رد الأمم المتحدة على هذه الأسئلة المذهلة. إننا نريد أن نعرف، ما إذا كان من حقنا أن نظل على إيماننا بهذه المنظمة، وعلى ثقتنا من أنها أداة للسلام مرتكزة على العدالة. إننا لا نريد أن نعرف ما إذا كانت هناك طريقة سلمية لاستعادة وطننا وديارنا. وإنني لأعرض سؤالي هذا، وبمنتهى الصراحة، على جميع الوفود التي اجتمع شملها هنا، أهناك طريقة سلمية؟ أجل، أهناك وسيلة سلمية لاستعادة وطننا وديارنا؟

ونود أن نعرف أخيراً، ما إذا كان ثمة مجال للعدالة في الأمم المتحدة، من دون الرجوع إلى قوة السلاح. أهناك مجال للعدل والإنصاف وتقرير المصير في هذا المحفل الدولي، من دون اللجوء إلى القوة؟ فالقانون أيها السادة، سواء أكان دولياً أو محلياً، وميثاقكم وقراراتكم، كلها تنص على أن من حقنا أن نعود إلى ممتلكاتنا ومزارعنا وبياراتنا وزيتوننا، وكرومنا، بل وإلى وطننا وبيوتنا. فهل في وسع القانون وحده أن يعيد إلينا حقوقنا، أو هل يتحتم علينا أن ننفذه بأيدنا؟ أجل هل نحمل السلاح؟ هل نلجأ إلى الحرب كوسيلة أخيرة؟ هذه هي الأسئلة التي نضعها أمامكم بمنتهى الجد والصدق.

ومن طبيعتنا أننا لا نميل إلى الحرب. أجل لسنا من مثيريها ودعاتها. فنحن من أنصار السلام، وقد جئنا من أرض السلام، بل من أرض رسول السلام. ولكن هل يكون السلام بديلاً عن العدل والحق، وهل يكون الحفاظ عليه على حساب الحق والعدل؟ إننا شعب لنا تاريخنا. إننا قاومنا العدوان وطردنا الغزاة. هذا هو تاريخنا.

وكانت أيامنا مع الانتداب البريطاني، سجلاً للنضال الوطني من أجل التحرر، وقدمنا في ميادين هذا النضال قوافل الشهداء، قافلة إثر قافلة.

فهل تواصل الأمم المتحدة، وفي طليعتها تلك الدول الكبرى التي ما زالت تمالئ إسرائيل، هذه السياسة من الجمود واللا عمل؟ إنها في عملها هذا، تدفع شعب فلسطين إلى البحث عن حقوقه خارج نطاق المنظمة الدولية، وتستثيره إلى مناشدة جميع الشعوب المحبة للسلام لتأييده، كما تستفزه إلى حمل السلاح. وإني لأقول لكم، وبمنتهى الجد مقروناً بالأسى، إن هذا سيحدث حتماً إذ إنه ملاذنا الأخير. أما متى سيحدث؟ فلا أعرف ولا أستطيع أن أعرف، وإن كنت اقطع جزماً بحدوثه. وعندما يقع، فلن يكون في وسع الأمم المتحدة أن تتدخل.

وتذكرني هذه النغمة السلامية التي أعرضها على الأمم المتحدة، بذلك النداء السلامي الذي وجهه وفد إسرائيل بالأمس. وقد سمعتم مندوبها يطالب بجوار ثنائي، وهذا هو التعبير الذي استعمله، بين العرب من ناحية، وبين إسرائيل من الناحية الأخرى.

ولكننا شعب فلسطين، نعلنها كلمة داوية، بأن حقوقنا لا تقبل التفاوض وأن حقنا في وطننا لا يقبل التفاوض ولن يقبله.

وما الذي يمكن هذا الحوار أن يحققه؟ دعوني أتحدث إليكم على صعيد الأمم المتحدة وقراراتها وفلسفتها. ما الذي يعنيه هذا الحوار؟ وما الذي يمكنه أن يعنيه؟ وما الأهداف المتوخاة من هذا الحوار؟ فالمعروف أن الحوار يقوم بين فريقين. ترى ما الذي يمكن تحقيقه بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين؟

فنحن نعرف، وهذا في سجلاتكم، أن إسرائيل قد عارضت، وما زالت تعارض عودة اللاجئين. وقد أبلغتكم لجنة التوفيق أن لاجئاً واحداً لم يعد إلى وطنه. إذن، ماذا سيحقق هذا الحوار، إذا لم يعن عودة اللاجئين؟ فهل يقصد منه أن يكون حواراً منتجاً حقاً، أو مجرد حوار ساخر هازئ؟ وإذا لم تكن ثمة عودة للاجئين، فأي جدوى من الحوار؟

ولنعد الآن إلى مشكلة تدويل القدس. وأنا لا أعدو هنا أن أتحدث على صعيد قرارات الأمم المتحدة. ولست هنا في معرض الإعراب عن رأيي بالنسبة إلى أهدافنا القومية. إنني أتحدث ضمن قاعات الأمم المتحدة، فقد قررت المنظمة الدولية تدويل القدس، وعارضت إسرائيل هذا القرار في أكثر من مناسبة، ولا سيما بالنسبة إلى الجزء الذي تحتله. ولا ريب في أنكم تذكرون ما قاله بن غوريون، إذ إن أقواله مسجلة في وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن، إنه قال: «ستظل القدس عاصمتنا

الخالدة». وإذا كانت القدس ستظل عاصمة إسرائيل الخالدة، فأين تدويلها، وما القصد من الحوار الذي تقترحه؟ وإذا لم يكن ثمة تدويل، فماذا سنفعل بالقدس؟ وما علاقة هذا الحوار بالقدس؟

ولنعد الآن إلى موضوع البلاد. وأنا لا أنطق هنا باسم شعبي أو أعبر عن آماله، وإنما أتحدث على صعيد الأمم المتحدة نفسها. قال بن غوريون للمستر مكدونالد، أول سفير للولايات المتحدة في إسرائيل ما نصه: «لن نتخلى على طاولة المفاوضات عما كسبناه في الحرب» فما معنى الحوار وما جدواه؟

على الأمم المتحدة ألا تجعل من نفسها مسرحاً للأوبرا، وألا تجعل من حرمها مكاناً للحوار الذي لا حياة فيه ولا ممثلين ولا فائدة. فليست الغاية من حوار إسرائيل، إلا أن تجعل من الأمم المتحدة مسرحاً للأوبرا. وإذا كان القصد أن نشهد تمثيلاً فخليق بنا أن نذهب إلى دار حقيقية للأوبرا، حيث نجد الحوار البليغ الصحيح، الحوار الطريف الممتع، بل الحوار الذي ينضح باللذة والإثارة والتسلية. هذا هو الحوار الذي ينشده وفد إسرائيل.

وقد أثار الوفد الإسرائيلي موضوع روح موسكو، وقال إن علينا أن نلتزم جانب هذه الروح. حسناً أنا أعرف روح موسكو، لأني أعرف موسكو نفسها. فقد كنت فيها في السنة الفائتة، وكنت أتتبع سياسة موسكو طيلة الخمسة عشر عاماً الماضية. ولست أرى في روح موسكو ما يحتم علينا أن نتخلى عن وطننا وديارنا. أجل ليست هذه هي روح موسكو. فأنا أعرف أن روح موسكو تتطلب من كل إنسان أن يتمسك بوطنه. وأعرف أن معركة ستالينغراد، التي هي من روح موسكو، قد حورب فيها شبراً بعد شبر، وجداراً بعد جدار، وغرفة بعد غرفة دفاعاً عن وطن الروس. هذه هي روح موسكو. وليس من شأننا أن نتخلى عن حقوقنا وعن وطننا، وعن حقنا في العودة. هذه هي روح موسكو.

وأثار الوفد الإسرائيلي أيضاً موضوع مؤتمر أديس أبابا، وإني لأحيي هذا المؤتمر، وأحيي نضال شعوب أفريقيا دفاعاً عن حريتها وعن استقلالها. إن المؤتمرين طالبوا في أديس أبابا باتباع الوسائل السلمية في حل المشاكل الدولية. ولكنكم تعرفون أن شعوب أفريقيا تؤيد شعب أنغولا وحقه في التحرر ونضاله من أجل هذه الحرية.

فروح أفريقيا هي روح التحرر، وروح تقرير المصير الوطني، وليس القصد من التفاوض أن نتخلى عن حقوقنا. ولست أعرف شعباً واحداً ممثلاً في هذه الهيئة المحترمة، يقبل بأن يتفاوض على وطنه وعلى التخلي عن دياره وأهله. فقد يكون التفاوض وسيلة سلمية وعملية في تخطيط الحدود، وبحث الصراعات والمنازعات

وما شابهها، أما التفاوض على الوجود ذاته، الوجود كشعب، والوجود كوطن، وعلى نظام الحياة الذي نعيش من أجله ونموت، فأمر لا أفهمه.

وأشار الممثل الإسرائيلي إلى «السلام». ولكن السلام عمل لا قول. إنه حالة عقلية. وفي وسعنا إذا ما تحرينا قليلاً، أن نعثر على هذه الحالة بالنسبة إلى إسرائيل. والسلام شيء واضح كل الوضوح بالنسبة إلينا. فنحن لم نشعل حرباً على أي إنسان. ونحن لم نقم باعتداء على أي قوم. ونحن سواء في فلسطين أو في الوطن العربي كله، لم نشعلها حرباً عدوانية من جانبنا على أي شعب طيلة تاريخنا. أجل كنا دائماً في حالة الدفاع لا الهجوم. وقد تعرضت بلادنا دائماً للعدوان وكانت ضحية له، ولكننا لم نعتد على إنسان. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فالأمر جد مختلف، فقد خلقت إسرائيل ثمرة الحرب، ونشأت في حضن العدوان، وكانت دائماً أداة من أدوات سياستها القومية.

وقد قال الكونت برنادوت في تقريره الذي قدمه إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ عن سير جهوده ما نصه «لم تولد الدولة اليهودية كما كان مؤملاً في قرار التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر في حضن السلام، وإنما ولدت في حضن العنف وسفك الدماء». «القسم الثاني، فقرة (٥) A/648).

من هذا يتبين لكم أن وجود إسرائيل، بل ولادتها، قامت على الحرب وسفك الدماء كما قال الكونت برنادوت. وقال بن غوريون في الثامن من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨، في خطاب ألقاه في اجتماع اللجنة المركزية لحزب العمال الإسرائيلي، وكان ظهور إسرائيل لا يزال في طي الغيب، إن قوة السلاح، هي التي ستقرر القضية لا القرارات الرسمية. وهكذا قامت إسرائيل على قوة السلاح لا على قرارات الجمعية العامة. هذا هو ما قاله بن غوريون نفسه. أجل ولدت في الحرب، ونشأت في حضنها، وانطلقت في خضمها. وهنا لا بد لي من أن أعيد إلى أذهانكم، وكنت أود أن يكون الدكتور بانش موجوداً الآن ليؤيد قولي، بأن اليهود هم الذين أعلنوا إبان مناقشات مجلس الأمن في عام ١٩٤٨ حول موضوع الوصاية على فلسطين، وضرورة فرضها بدلاً من تقسيم البلاد إلى دولتين بطريقة سلمية بأنهم سيشنونها حرباً على الوصاية إذا شاءت الأمم المتحدة فرضها، وأنهم سيقاتلون حتى تقوم إسرائيل. وهكذا فإن نشوء إسرائيل ووجودها ومولدها، أمور قامت في بطن الحرب وفي أحضانها.

وقد أعدت الأمم المتحدة في تلك الأيام مشروعاً للوصاية على فلسطين يستعاض به عن قيام إسرائيل. وكانت القيادة العليا الإسرائيلية هي التي وجهت ذلك الإنذار إلى الأمم المتحدة التي اجتمعت في ليك سكسيس. هل تريدون أن تستمعوا

إلى ما وجهته إسرائيل من إنذار إلى المنظمة الدولية؟ لقد قالت، لأسلافكم، الذين مثلوا بلادكم في ليك سكسيس، والذين كانوا يتولون دراسة المشروع الأمريكي بالوصاية على فلسطين. . . «إن معاركنا هي التي ستقرر المصير الحاسم في فلسطين». وهنا يتبين لكم أن الحرب وحدها، ولا شيء غيرها، هي التي خلقت إسرائيل وأوجدتها.

ولننتقل الآن من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٤٩ و١٩٥٠، بحثاً عن سياسة إسرائيل وتحرياً لها. إنها سياسة الحرب ولاشيء غيرها. ولقد كانت الحرب هي أداة السياسة القومية التي تتبعها إسرائيل، والسجلات هي الشاهد الأمثل. إنه **الكتاب السنوي** الذي تصدره حكومة إسرائيل وها هو كتاب عام ١٩٥١ بين يدي. إنه ليس مجرد بيان صحافي، أو مقتطفات من جريدة أو مجلة. بل إنه كتاب إسرائيل الرسمي، الذي تصدره في كل عام. . . إنه يقول. . . «لقد حققنا الآن فقط، بداية استقلالنا في جزء من بلادنا الصغيرة». هل سمعتم؟ بداية استقلالنا في جزء من بلادنا الصغيرة ! ترى ما الذي يعنيه هذا القول؟ إنه يعني أن شعب إسرائيل قد أقام في جزء من البلاد ليس إلا، وأن عليه أن يحتل ما تبقى منها. ونحن لا نعرف وسيلة سلمية تتسلل عن طريقها إسرائيل لتستولي على الجزء الأكبر من البلاد التي تدعيها. ولم يعد هناك تسلل سلمي في عصرنا، وإنما هناك توغل مسلح. بل هناك احتلال عسكري ومع ذلك فهم يتحدثون هنا في **الكتاب السنوي**، عن بداية الاستقلال في جزء من وطننا. وإذا كان شعب إسرائيل يقيم في جزء من وطنه ليس إلا، فمعنى هذا، أنه يتطلع إلى العدوان، وينشد التوسع، وأنه يعتمد على الحرب، كنظام بل كأداة لسياسته القومية الرامية إلى الوصول إلى حدود البلاد كلها. هذا ما يقوله **كتاب إسرائيل السنوي**. إنه ليس مجرد نبأ صحافي في **النيويورك تايمس**. وإني لأطلب إلى وفد إسرائيل أن يأتي إلى هنا إلى هذه المنصة في حرم الأمم المتحدة، ليقول لكم، ما قيمة ما يقوله **الكتاب السنوي** عندما يتحدث عن وجود شعب إسرائيل في جزء من وطنه؟

وإذا كانت إسرائيل، تمثل على ما هي عليه الآن مجرد جزء من الوطن، فإن من حقي أن أتساءل: أين يقوم الجزء الآخر؟ وأين تقع الحدود التي تتطلع إليها؟ وإذا كان ثمة حدود أخرى، فإن هذه الحدود لن تتحقق إلا بالحرب. وإذا كان لابد من تحقيقها عن طريق الحرب، فلست بقادر على أن أفهم السيد القادم من إسرائيل، وهو يتحدث بالأمس عن «السلام» مدعيا أن السلام هو قلب المشكلة ولبابها.

كان هذا في عام ١٩٥١. وقد يقال الآن، إن هؤلاء الناس كانوا حديثي عهد بالاستقلال، كانوا يشعرون بشيء من التعالي والغرور آنذاك. قد يقال بأنهم قد كانوا فرحين باستقلالهم، لا بد أن يطلعوا بمثل هذه البيانات والتصريحات. ولكن أيصح

هذا بالنسبة إلى عام ١٩٥٢ أيضاً؟، إننا نقرأ في **الكتاب السنوي الإسرائيلي** الصادر تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٢، أن إسرائيل قد أقيمت في جزء فقط من أرض إسرائيل. أسمعتم، إنها أقيمت في جزء من أرض إسرائيل، ويمضى الكتاب فيقول. . . «وهناك من يظهر شكه في إعادة إسرائيل إلى حدودها التاريخية المقررة منذ أقدم العصور. ولكن هؤلاء أيضاً لا يستطيعون أن ينكروا شذوذ الحدود الجديدة». هل سمعتم؟ إن الحدود الجديدة شاذة، وأن أرض إسرائيل لا تحتل إلا شطراً من الأرض التي وضعت حدودها منذ أقدم العصور. إذن أين هذا الوطن؟ أجل أين وطن إسرائيل؟ ومع ذلك فهم يتحدثون، الآن، وهنا في الأمم المتحدة عن «السلام»، في الوقت الذي ينشدون فيه التوسع، للعودة إلى حدود «الوطن» التاريخية.

ولا يمكن المرء وهو يستمع إلى مثل هذه البيانات أن يصدق ما يقوله المندوب الإسرائيلي في حديثه هنا عن السلام. فالسلام ليس معزوفة موسيقية تعزفها جوقة موسيقية هنا في الأمم المتحدة. إنها السياسة القومية، كما تصدر عن السلطات الرسمية في إسرائيل. ألديك يا ممثل إسرائيل رد على هذا؟ عليك قبل أن تتحدث عن السلام، أن ترد على هذا. أجل تعال، وأوضح سياسة إسرائيل التي تتحدث عن الحدود، الحدود التاريخية، التي تمتد إلى ما وراء الحدود الراهنة، والتي تصفها وثائقك الرسمية بأنها شاذة. فهل لك أن تخبرنا شيئاً عن هذه الحدود التي تراها شاذة قبل أن تتحدث إلينا عن السلام.

وفي **كتاب إسرائيل السنوي** لعام ١٩٥٢، نص آخر اود أن اقتطف بعض العبارات منه. . . فقد جاء فيه ما يلي: «أعيد بناء دولة إسرائيل في الشطر الغربي. . .» وإذا كانت إسرائيل الآن في الشطر الغربي، فأين يقوم الشطر الشرقي، والشطر الشمالي والشطر الجنوبي؟ إن هذا البيان الإسرائيلي الرسمي، الذي يؤلف جزءاً من سياسة إسرائيل الرسمية، يتحدث عن إقامة إسرائيل في الشطر الغربي ليس إلا. وماذا يعنى هذا القول؟ إنه يعنى أن هناك أجزاء من البلاد في الشرق والشمال والجنوب، ليست ضمن إسرائيل الآن، وإنه عندما تحين الفرصة فسترفع الحدود الراهنة من أماكنها، لتنقل إلى الأماكن التي يستطيع الجنود أن يخطوا فوقها.

ولنعد الآن إلى عام ١٩٥٤. يقول بن غوريون نفسه، إن قوة السلاح لا القرارات الرسمية، هي التي ستقرر القضية. وفي عام ١٩٥٥، أي بعد سبع سنوات من قيام إسرائيل، إذ يتوقع المرء أن يرى شيئاً من التبصرة والحكمة بعد سبع من الوجود الدولي، صدر البيان التالي: «إن خلق الدولة الجديدة، لا يؤثر بحال من الأحوال على المجال التاريخي لأرض إسرائيل». أجل، إن قيام إسرائيل لا يصرف النظر بحال من الأحوال عن حدود إسرائيل التاريخية.

وأرى أن أذكركم أخيراً بما قاله بن غوريون في الكنيست في عام ١٩٥٦، وفي أعقاب حرب العدوان، وما تصورت إسرائيل تحقيقه في حملة سيناء. أجل لقد تحدث بن غوريون إلى الكنيست في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٦ في أعقاب الحرب مع مصر فقال: «كان أحد الأهداف الرئيسية الثلاثة التي حققتها إسرائيل في حملة سيناء تحرير جزء من أرض الوطن، لا يزال في أيد غريبة».

أوَليس هذا قول رجل مسؤول، في زمن دقيق، وأمام هيئة مسؤولة؟ إنه يقول إن سيناء جزء من الأرض الإسرائيلية وإنها في أيد غريبة، وإنها جزء من أرض إسرائيل. ومع ذلك فإن مندوب إسرائيل يجد في نفسه الشجاعة والمنطق، والثبات والصلف، ليأتي إليكم هنا متحدثاً عن السلام.

ولنتجاهل كل هذه المصادر الرسمية، حيناً، ولنقتبس قول بن غوريون، مخاطباً رئيس وزراء بريطانيا، كان الرئيس البريطاني آنذاك يتحدث عن السلام، وكان يقترح التفاوض بين العرب وإسرائيل وإجراء اتصال بالنسبة إلى الحدود الإقليمية بين الجانبين. أتعرفون رد بن غوريون على اقتراح الرئيس البريطاني بإجراء بعض التبدلات في حدود إسرائيل؟

انه ينفجر متحدثاً عن الحرب، وعن هديرها ويقول.. ما نصه بالحرف الواحد... «إنني على ثقة من أن رئيس وزراء بريطانيا يعرف تمام المعرفة بأن حدود إسرائيل لا يمكن أن تتبدل من دون حرب دامية.. حرب حياة أو موت».

وإذا كانت هذه الحدود لن تتبدل إلا بعد حرب دامية، حرب حياة أو موت، فما جدوى الحوار في بحث المكان الذي تنتهي إليه حدود إسرائيل؟ وإني لأتحدث هنا بلغة الأمم المتحدة أيضاً، لا بلغة أهدافها القومية.

ولأعد الآن إلى ما قاله كومي «مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة» نفسه. قال في خطاب ألقاه في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٠، عن مشكلة اللاجئين في هذه اللجنة نفسها، ما نصه.. «ليس ثمة من سبيل واقعي إلا الحرب، يحطم إسرائيل، ويعيد إسكان اللاجئين فوق أنقاضها».

هذا هو المندوب الذي يتحدث وفده الآن عن السلام. إنه يتحدث عن حل مشكلة اللاجئين إلى هذه اللجنة في عام ١٩٦٠، مؤكداً أن ليس ثمة سبيل آخر إلا الحرب وتحطيم إسرائيل لحل مشكلة اللاجئين عن طريق إسكانهم فوق أنقاضها. هل هذا هو الحوار الذي ينشدونه؟ وهل هذا هو السلام الذي يتطلعون إليه؟ هل هذه هي المفاوضات؟ إنها الروح التي تقوم وراء معزوفة السلام، التي تواصل إسرائيل عزفها بين الحين والحين. إنهم يتحدثون عن العودة كشيء لا يتحقق إلا بالحرب، وإلا

بتحطيم إسرائيل، ولكن عودة اللاجئين حق، ولا شأن له بالحرب على الإطلاق. إنه حق طبيعي أصيل، ومن الواجب تحقيقه وتطبيقه .

ولن أطيل الحديث في هذه النقطة بالذات، فقد سبق الحديث عنها بإسهاب وتفصيل، ولكنني أود الإشارة هنا إلى بيان صدر عن رئيس دولة عظيم هنا في الأمم المتحدة، في قاعة الجمعية العامة، إنه الإمبراطور هيلاسلاسي. كان الإمبراطور نفسه لاجئاً ذات يوم. أجل، إنه أخرج من بلاده، وجاء إلى عصبة الأمم في جنيف، كرجل بلا بلد، وهناك تجاهله أعضاء العصبة، ورفضوا الاستماع إليه، كما رفضوا الاعتراف بحقه، وقد استمعت دورة الأمم المتحدة الحالية إلى اللاجئ الإمبراطور، ولكن كرئيس دولة ذات سيادة. ولكن أتمَّ هذا بسهولة؟ إنه تم بعد ثمن باهظ من الدماء والشقاء الإنساني.

وقد أشار الإمبراطور في خطابه إلى البيان الذي كان قد ألقاه في عصبة الأمم، وتحدث في قاعة الجمعية العامة بعد أن كانت بلاده، مقراً لمؤتمر أفريقي أخيرا، أشار إليه مندوب إسرائيل في خطابه، قال الإمبراطور: «وقد تحدثت آنذاك إلى ضمير العالم مناشداً إياه. ولكن أحداً لم يصغ إلى كلامي. ومع ذلك فقد أقام التاريخ الدليل على صحة التحذير الذي أطلقته في عام ١٩٣٦».

ولا ريب في أن هذه الكلمات المتزنة، يجب أن تكون نبراساً للأمم المتحدة، يرشدها، إلى ضرورة التخفيف عن لاجئينا، لا بسفك الدماء ولا بالشقاء الإنساني، بل بالسلام والعدالة:

وفي وسعي أن ألخص قضيتنا الآن في مجموعة من الأسس الواضحة المطلقة .

أولاً: إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جزء لا يتجزأ من مشكلة فلسطين ولا يمكن البحث عن حل لها إلا ضمن إطار القضية الفلسطينية كلها، وعلى أساس حق أهل فلسطين في تقرير مصيرهم.

ثانياً: كانت مشكلة فلسطين، ثمرة حتمية لمؤامرة جرى تخطيطها بين الصهيونية وقوى الاستعمار العالمي. ولا يمكن حل مشكلة فلسطين، كقضية استعمارية، إلا ضمن إطار المخطط العام لتصفية الاستعمار، وهو المخطط الذي رسمته الأمم المتحدة في عهدها الأخير .

ثالثاً: كان تشريد اللاجئين الفلسطينيين الثمرة المباشرة لقيام إسرائيل، تماماً كالعلاقة بين السبب والنتيجة. وكان لابد لإسكان شعب غريب في البلاد، من إبعاد أهلها الأصليين وسرقة ديارهم واقتلاع جذورهم من وطنهم.

رابعاً: إن شعب فلسطين بوصفه المالك الشرعي لبلاده، مصمم على ممارسة حقه الكامل، على الصعيدين القومي والشخصي .

إن شعب فلسطين مصمم، بكل ما في التصميم من إصرار، على استعادة دياره، وأراضيه، ومزارعه، ومدنه وقراه، بل على استعادة وطنه، وتراث أجداده، منذ وعى التاريخ ذاته. ونحن في تصميمنا هذا سنناضل من دون لين أو هوادة، ولن نكون وحيدين إطلاقاً. وستمدنا الشعوب العربية وهم إخوة لنا وأهل، بكل عون ممكن، إذ إن قضيتنا في جوهرها، قضية عربية عامة، وسيهب لنصرتنا كل إنسان شريف كريم، سواء أكان رجلاً أم امرأة، إذ إن قضيتنا هي قضية الإنسان في شرفه وكرامته. وستهرع جميع الشعوب المحبة للسلام والحرية إلى تأييد قضيتنا بمختلف السبل، وأنا أعني ما أقول، أجل بمختلف السبل، التي لا أتردد في بيانها بصراحة وجلاء، إذ إن قضيتنا هي قضية السلام والحرية .

ومن هنا يتبين لكم أن القضية التي تواجه الأمم المتحدة الآن، قضية واضحة وجلية. إنها التساؤل عن موقف المنظمة الدولية. فالقضية التي تواجهكم، قضية حاسمة، بل قضية مصير، وإن عليكم أن تردوا على هذا التساؤل، ومن حقنا أن نلحف عليكم بهذا الرد .

إن عليكم أن تردوا على سؤالنا، سؤالنا الواضح الصريح: أتريدون السلام ام الحرب؟ والخيار في متناول أيديكم. وإني لأناشدكم أن تختاروا السلام ولا شيء غير السلام، على أن يقوم على العدل ولا شيء غير العدل. هذا هو أملنا، وهذا هو رجاؤنا، بل هذه هي صلاتنا وابتهالنا.

(٢)

الخطاب الذي ألقاه الشقيري، ممثل فلسطين، في جلسة اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣

لا ريب في إننا مدينون للمستر ديفيز، المدير العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، ولبعض العوامل الأخرى، وذلك في الإبقاء على قضية اللاجئين حية في الأمم المتحدة. وقد قدم المستر ديفيز، كما قدم أسلافه من قبل دائماً، صورة صادقة وواضحة عن الأوضاع المفجعة التي يعيشها اللاجئون، وعن تعاستهم وما يعانونه من شقاء إنساني. وحاولت إسرائيل من جانبها دائماً، أن تحجب الحقائق عن العيون، وأن تشوه الصورة، وأن تحول دون رؤية القضية بوضوح. وأفلحت القوى الصهيونية بما تملكه من سيطرة كاملة على وسائل الإعلام في معظم البلاد الغربية، إلى حد كبير، في الإبقاء على مشكلة اللاجئين بعيدة عن العيون، وأن تنأى بها عن الذاكرة الإنسانية.

ولا يملك اللاجئون العرب، أي نفوذ انتخابي في العالم الخارجي، كما لا يجدون سبيلاً للوصول إلى أعضاء الكونغرس، ومجلس الشيوخ وصانعي الرأي العام، كما نحس دائماً بالقلق الشديد في السنوات التي تدور فيها الانتخابات هنا في الولايات المتحدة، من أن تضيع مشكلة اللاجئين في غمرة الحملات الانتخابية. ولا ريب في أن مشكلة فلسطين في مجموعها، ومشكلة اللاجئين بوجه خاص، قد عانت في الولايات المتحدة، مما يمكنني أن اسميه، بالغبار الذري.

ولا ريب في أن الجمعية العامة تعرف تمام المعرفة، مخاطر الإشعاع الذري، والآثار السيئة لإشعاعات الغبار الذري في عالمنا الراهن، وعلى الرغم من أن العلماء، لم يحددوا بعد الأضرار الخطيرة التي تلحق بالصحة الإنسانية العامة من جراء

إشعاعات الغبار الذري، فإن «الغبار الانتخابي» كما أسميه، قد ألحق ضرراً هائلاً، بشعب بأسره، فهذا الغبار الانتخابي في الولايات المتحدة، هو الذي أحال شعباً بأسره، إلى شعب من اللاجئين. ومن الضروري، ألا تصبح الانتخابات في الولايات المتحدة، جزءاً أو فرعاً، من المشكلة الفلسطينية بأي حال من الأحوال أو حتى من مشكلة اللاجئين.

وأنا لا أعرف مشكلة أخرى، لها من البروز في الحملات الانتخابية الأمريكية كمشكلة فلسطين. ولم أسمع أن الديمقراطيين أو الجمهوريين في أمريكا، يقولون في حملاتهم الانتخابية، إن مشكلة الكونغو، يجب أن تحل على هذا النحو أو ذاك. وإني لأود أن أسأل هنا، وفي هذه اللجنة، فلعل الشعب الأمريكي يسمع سؤالي، عن السبب الذي يجعل من مشكلة فلسطين، جزءاً لا يتجزأ من الحملة الانتخابية، وما الذي يدعو إلى إبراز مشكلة اللاجئين، كجزء لا يتجزأ من الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة.

ولعل من الصحيح أن يقال، ألا أثر للعرب المقيمين في أمريكا في المعارك الانتخابية. وعلى الرغم من أن هناك بعض الأمريكيين الذين يمتون إلى اصل سوري أو لبناني، أو فلسطيني، فإنهم لم يحاولوا قط، أن يظهروا في هذه الصورة.

إنهم لا يؤلفون جماعة من الجماعات الضاغطة أبداً، ولا يحاولون أن يوجهوا سياسة الولايات المتحدة هذه الوجهة أو تلك. وأني لأود أن أؤكد يا سيدي الرئيس، بأن هذا الغبار الانتخابي أكثر خطورة على عالمنا اليوم من إشعاعات الغبار الذري، ومن الضروري حماية شعب فلسطين من أخطار هذا الغبار وإشعاعاته.

ومن الصحيح أن يقال، إن الرئيس الأسبق ترومان، قال عندما كان يعالج مشكلة فلسطين، وذلك في معرض الرد على احتجاجات دبلوماتيي الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أن العرب لا يملكون دوائر أو أصواتاً انتخابية. ولكن يجب ألا تكون أصوات اليهود بأي حال من الأحوال عاملاً مقرراً بالنسبة إلى سياسات الولايات المتحدة، لا بالنسبة إلى مشكلة فلسطين، ولا بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين.

ومن الواجب أن تقرر مشكلة فلسطين في ضوء خصائصها ليس إلا. إنه وضع مؤسف، لا يمكن احتماله بحال من الأحوال. ومن الضروري أن يحكم على مشكلة اللاجئين في ضوء ما فيها من خصائص ليس إلا. وأنا أعرف أن هذه المشكلة، كانت دائماً مصدر ألم لنا جميعاً نحن اللاجئين، بل نحن شعب فلسطين، ونحن نحس بالأسى، كلما سمعنا تصريحاً سياسياً، يصدر من وقت إلى آخر عن الدوائر الغربية من دون أن يحسب لحقوق اللاجئين أي حساب. وقد يكون الجهل أحياناً مصدر هذه

التصريحات، وقد تكون البراءة أحياناً أخرى مبعثها، ولكنها كثيراً ما تكون وليدة التآمر والتدبير الصهيوني.

وبات لزاماً على الأمم المتحدة، عن طريق أجهزة الإعلام الموجودة لديها، وأنا اوجه حديثي هنا إلى سكرتاريتها الممثلة خير تمثيل في هذه اللجنة بالدكتور بانش، الجالس هناك، أن تطلع الرأي العام العالمي على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كلها، وأن تعرفه بدقائقها ووقائعها: إنها مشكلة إنسانية تتعلق بشعب بأسره، ومن حق البشرية أن تعرف عنها كل شيء، وأن تطلع على حقائقها. ونحن نذكر أنه عندما كان اللاجئون اليهود في معسكراتهم في أوروبا، كانت البشرية كلها تغلي وكأنها على فوهة بركان، وعبئت موارد الإنسانية كلها لخدمة قضيتهم، وتحسين أحوالهم. وهذا أمر نستطيع أن نفهمه، نحن شعب فلسطين بل لاجئوها. ولكن من حقنا أن نسأل هذه اللجنة، عن السبب في هذا الصمت الذي يحيط بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. أجل لم هذا الصمت بالنسبة إلى حالتنا، وإلى أوضاع شعبنا المفجعة، شعبنا الذي ما زال يعيش في الخيام والمعسكرات منذ خمسة عشر عاماً؟ أجل، لم هذا التجاهل وذلك الصمت؟

فالأخوة الإنسانية كل لا يتجزأ، ومن الضروري ألا تتجزأ. أجل، إن الاخوة الإنسانية كل لا يتجزأ، ومن العدالة أن تبذل الأمم المتحدة، كل جهد ممكن، لا لإضفاء المأساة على قضيتنا، إذ إن المأساة قائمة، بل لعرض ما يحس به الألوف من مواطنينا، من أسى، ولتصوير ما يعانيه شعبنا من تشرد طيلة خمسة عشر عاماً. ونحن نسأل الأمم المتحدة، أن تنشر الحقيقة وأن تروج لها، ولا نريد غير الحقيقة بالنسبة إلى مشكلتنا. إننا لا نريد الدعاية الكاذبة، بل نريد أن يطلع العالم على حقيقة مأساتنا. نريد أن يعرف الناس في كل مكان، الحقيقة كما هي. إذ إن هذا هو السبيل الأمثل، لعرض الحقيقة وبسطها من دون زيادة أو نقصان. وقد قال إيرازمس «Erazmus»[1] المصلح العظيم ذات يوم: «اسمح للضوء بالدخول، وآنذاك ينجلي الظلم». وقد طال الأمد على اللاجئين وهم يعيشون في ظلام، يا سيدي الرئيس، ويا إخواني الأعضاء، ولنكن منصفين عندما نتحدث، بل ولنكن عادلين عندما نعمل.

وإذا كنا لا نستطيع أن نقول الحق في هذه اللجنة، فعلينا على الأقل أن نتجنب الكذب والتضليل، لنتجنب الكذب، في أي شكل، إذ إن ثمة صوراً كثيرة للكذب

(١) ديسيدبريوس ارازمس (١٤٦٩ ـ ١٥٣٦) ـ مصلح ديني ومفكر هولندي. ولد في روتردام. درس اللاهوت في سنتين وأصبح كاهناً في عام ١٤٩٢ ثم درس في جامعة باريس. زار إنكلترا ودرس في جامعة أوكسفورد وغيرها، ألف عدداً من الكتب أشهرها حواره.

والتشويه هنا، وفي الأمم المتحدة، فهناك شعار كاذب يرفعه البعض، وهو شعار حرية القول. وهناك شعار كاذب آخر وهو شعار الواقعية، والتفكير الواقعي، والاسترشاد بوقائع الوضع هذه هي الشعارات المضللة، التي سمعناها، نحن هنا، وفد فلسطين في الأمم المتحدة.

ولكن دعوني أقل لكم، إن حرية القول، شيء آخر، غير التضليل والتشويه المتعمد للحقائق، ولا سيما إذا صاحبه ادعاء الواقعية، والتصوير الواقعي للوضع المتسربل بالعدالة الزائفة. وإذا لم يكن الوضع مشروعاً ولا عادلاً فلا يمكن أن يكون موجها للأمم المتحدة، كحقيقة دائمة، يتحتم عليها أن تسير في ضوئها. على الأمم المتحدة، أن تسترشد بالوقائع العادلة، الوقائع المنصفة ليس إلا، وألا تقيم وزناً، للوقائع إذا كانت مطلقة. فالأمم المتحدة، تواجه حالات من العدوان في مختلف الصور والجهات في العالم. وإذا كنتم تعتبرون العدوان واقعاً، فإنكم ستلتزمون بالعدوان، وستحنون رؤوسكم إجلالاً له. ومن الواجب أن يقوم الواقع على العدل والإنصاف، وإلا لم يقدر له البقاء. ومن الواجب إذ تجد المنظمة الدولية نفسها، في مثل هذه الحالة، مضطرة إلى قبول العدوان تحت شعار «حقائق الوضع». وإذا كنتم تريدون أن توجهكم حقائق الوضع فإن عليكم أن تستعدوا لقبول العدوان، والرضا بانتهاك حقوق الإنسان والتنكر لها.

وقد واجهتم هنا، في الأمم المتحدة، عدة شكاوى، عن انتهاك حريات الإنسان وحقوقه. فالتفرقة العنصرية في جنوبي أفريقيا، واقع لا يمكن إنكاره فهل أنتم على استعداد لتقبل هذا الواقع، لمجرد أنه قائم في جنوب أفريقيا، ولأنه ضمن تشريعات دولة ذات سيادة، ممثلة هنا في الأمم المتحدة؟ فالوقائع العادلة وحدها والأوضاع المنصفة، هي التي يجب أن تظل حية بسيطة على عقولكم، وقلوبكم وضمائركم، وإلا فسأجد نفسي مضطراً إلى ترديد العبارة التي قالها زميلنا مندوب نيوزيلندة بالأمس، عندما واجهكم قائلاً. . «علينا في مثل هذه الحالة، أن نحزم حقائبنا، وأن نعود إلى بلادنا». أجل يا سيدي الرئيس، عليكم إذا تقبلتم وقائع الوضع من دون مراعاة للحقائق، ومن دون التثبت مما إذا كانت قائمة على العدل أو على الإجحاف، وعلى الإنصاف أو على الظلم، أن تحزموا حقائبكم، وتعودوا إلى بيوتكم.

وقد دأبت إسرائيل منذ ظهرت مشكلة اللاجئين إلى حيز الوجود على إبعاد انتباه الناس عنها، وصرف أنظار الرأي العام عنها. ولم تأل إسرائيل جهداً في تحقيق هذا الهدف. ولم تتوان لحظة واحدة عن استخدام وسائل تقترب أحياناً من الفضائح، وينطبق هذا القول أيضاً على بعض البلاد التي تملك الصهيونية فيها نفوذاً كبيراً، وقوة

عظيمة وعندما قلت إنها فضائح، عنيت تماماً ما قلت، بكل ما في هذه الكلمة من معانٍ وتفسيرات. فقد حسرت التحقيقات التي قامت بها لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية برياسة الشيخ فولبرايت في عام ١٩٦٣ النقاب، وإني لأود من زميلنا المحترم مندوب الولايات المتحدة أن يسمع ذلك، عن أن عدداً من المنظمات الأمريكية تتلقى التمويل من إسرائيل، لتقوم بتضليل الرأي العام الأمريكي. وقد كشف تقرير اللجنة الذي نشر قبل أيام، بعض الحقائق البارزة، التي تقيم الدليل علي أن إسرائيل تستخدم عدداً من المنظمات الأمريكية، عن طريق تزويدها بالمنح والمساعدات المالية، والعملاء للإضرار بقضايا العرب ولا سيما بقضايا اللاجئين، وهي حقائق أود من الشعب الأمريكي أن يعرفها ويطلع عليها.

وقد لا يكون من اختصاصي التحدث عن النواحي الأخرى التي تسمم إسرائيل بها عقول الناس في الولايات المتحدة، ولكن ما يعنيني هنا، هو الحديث عن مشكلة اللاجئين العرب، وعن المدى الذي تتمكن فيه إسرائيل وعملاؤها من استخدام المنظمات الأمريكية، التي تحمل أسماء أمريكية بارزة، لتسميم الرأي العام، وتضليله في الولايات المتحدة، وتحويله إلى جانب الإضرار وإلحاق الأذى بمصالح اللاجئين العرب.

وسأكتفي هنا بسرد بعض الأمثلة، وقد استقيتها كلها من تقرير الشيخ فولبرايت، وتقرير لجنته. وقد تضمن التقرير هذه الأمثلة كلها التي ابدأها بما يلي: يتلقى المجلس الأمريكي الصهيوني، وهو هيئة أمريكية بأعضائه وقانونه الأساسي ومجالات نشاطه، جعلاً سنوياً من إسرائيل، قدره ٣٢٨، ٣٥٠ دولاراً، وهذا المبلغ ليس تافها يعد بالآحاد أو العشرات أو المئات، بل بمئات الألوف. ولكن ما الغاية من هذه المساعدة الضخمة؟ إنني لا أنقل إليكم رأيي أو استنتاجاتي، بل رأي لجنة الشيخ فولبرايت، والاستنتاجات الواردة في تقريرها. إن ما تريده إسرائيل من مساعداتها هذه كما يقول هذا التقرير، «مكافحة الدعاية العربية عن طريق الإذاعة والتلفزة والأشرطة السينمائية والمجلات والخطب والرحلات شبه المجانية إلى إسرائيل وغير ذلك من السبل مجاناً»، ولعل من الطريف أن تعرفوا أيضاً أن هذه المنظمة نفسها قد تلقت من إسرائيل في عام واحد «٧١٢» ألف دولار أيضاً. وقد خصص شطر من هذه الأموال، كما يقول التقرير، لتوزيع بعض المطبوعات والمنشورات الخاصة التي تتناول بعض القضايا التي يدور حولها الخلاف، وبينها قضية اللاجئين العرب. أسمعتم؟ سبعمائة ألف دولار دفعتها إسرائيل، لمنظمة أمريكية، هنا في الولايات المتحدة، لمجابهة بعض القضايا وبينها قضية اللاجئين العرب.

ونحن نسمع من زميلنا المحترم، ممثل الولايات المتحدة في هذه اللجنة الموقرة،

حديثه عن العدل والإنصاف، بالنسبة إلى حل مشكلة اللاجئين، في الوقت الذي يتعرض فيه شعب بلاده للتضليل في هذه المشكلة. ولنسمع من التقرير قوله إن المال يدفع إلى بعض هذه المنظمات الأمريكية، لتمويل صانعي الرأي العام ومكيفيه من الأفراد، ولمساعدتهم على الحصول على تجارب خاصة بإسرائيل، ولتمكينهم ـ وهنا بيت القصيد ـ من إعداد التصريحات والبيانات الموالية لإسرائيل، ليلقيها حكام الولايات، ورؤساء البلديات. . أسمعتم أيها السادة؟ إن إسرائيل تدفع ثلاثة أرباع المليون من الدولارات، لإعداد البيانات والتصريحات لحكام الولايات ورؤساء البلديات في الولايات المتحدة. واني لأرجو صادقاً، ألا يكون البيان الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة هنا من إعداد صانعي الرأي العام الأمريكي ومكيفيه، الذين تلقوا ثلاثة أرباع المليون من الدولارات. واني لأرجو صادقا أيضاً، أن يكون هذا البيان من إعداد الولايات المتحدة ذاتها، وألا يكون متأثراً بجهود تلك المنظمات الأمريكية التي تتلقى التمويل من إسرائيل وعملائها.

وهناك مثل آخر، يقول التقرير إن هناك نشرة تصدر في واشنطن تدعى «تقرير الشرق الأدنى» تتلقى خمسة آلاف دولار كل ثلاثة اشهر، على سبيل ما يسمونه بالعلاقات العامة.

وهناك مثل ثالث، يقول التقرير إن إسرائيل تدفع مساعدة سنوية قدرها ٤٨ ألف دولار لما يسمى «بمجلس شؤون الشرق الأوسط».

وهناك مثل رابع. إن إسرائيل تقدم منذ أمد طويل، مساعدات مالية لما يسمى بلجنة فلسطين المسيحية الأمريكية. أسمعتم هذه التسمية المضللة «لجنة فلسطين المسيحية»؟

واستمعت لجنة مجلس الشيوخ أيضاً في جلستها المعقودة في الأول من آب/ أغسطس عام ١٩٦٣، إلى شهادة تقول، إن جامعة هارفرد، الجامعة الأمريكية المحترمة، تلقت عن طريق مركز دراسات الشرق الأوسط فيها، مساعدة سنوية بسبعة آلاف دولار. وهكذا تجدون أن هذه المنظمات الأمريكية بأسمائها الطنانة، وسمعتها الداوية، تصوغ الرأي العام الأمريكي لمحصلة إسرائيل، ولا يهمني من أمر إملاء إسرائيل إرادتها على السياسة الأمريكية إلا شيء واحد، وهو علاقة هذا الإملاء بمشكلة اللاجئين، وبحق شعب فلسطين في وطنه وديار. وقد يكون من حق الولايات المتحدة أن تكون تابعة لإسرائيل، خاضعة لإرادتها ولكن ليس من حقها أن يصل هذا الخضوع، حدود قضيتنا والإضرار بحقوقنا، وحقوق شعبنا. فهنا يجثم الخطر الذي يهدد قضية اللاجئين الفلسطينيين. ولعل من الإنصاف هنا أن يعتبر هذا

«التوجيه» الصهيوني، على حد تعبير الشيخ فولبرايت، أمراً غير مشروع، لا في الولايات المتحدة وحدها، بل في جميع البلاد التي تمارس الصهيونية فيها نشاطها.

أما نحن لاجئي فلسطين، بل شعبها، فلا نستطيع الوصول إلى الكونغرس ولا إلى مجلس الشيوخ أو البيت الأبيض، ولا نملك الأموال الطائلة التي تمكننا من مساعدة المنظمات الأمريكية مالياً، إذ إن الواحد منا يعيش على ستة سنتات في اليوم الواحد، ولذا فنحن عاجزون عن التأثير في الرأي العام في الولايات المتحدة. ولهذا السبب وحده، نحن نحثكم في اللجنة، كممثلين لبلادكم ودولكم، بأن من واجبكم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد، لمنع مثل هذه الحملات والحيلولة دون هذا التشويه، وهذا السيل العرم من التضليل الذي تنظمه وتموله، هيئة غريبة عنكم، لتضليل شعوبكم، وتسميم أفكاركم. وإذا ما قمتم بمثل هذا العمل، ففي وسعكم أن تتأكدوا من أن إسرائيل لن تكون قادرة على أن تعد للحكام في الولايات المتحدة، أو لأي إنسان آخر، سواء أكان من الشيوخ أم من الوزراء، بيانات معادية لقضية العرب، ولمشكلة اللاجئين.

وفي وسع اللجنة أيضاً أن تتيقن أن إسرائيل لن تتمكن من حمل حكومة الولايات المتحدة على عكس قرار اتخذته، على حين كان في وسع إسرائيل أن تحقق ذلك في أكثر في مناسبة، بفضل هذا «التوجيه» الذي شرحه الشيخ فولبرايت في تقريره. وأنا لا أقول هذا كتعبير عن رأي، أو كاستنتاج، وإنما أقوله كحقيقة مقررة. وقد حسر بن غوريون عن هذه الحقيقة قبل أمد طويل من التحقيق الذي قامت به لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية وذلك في تصريح أفضى به إلى صحيفة **النيويورك تايمز** في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥١، وإني لألفت نظر مندوب الولايات المتحدة إلى هذا التصريح المهم والشديد الخطورة. فقد أعلن بن غوريون قائلا:

«في إمكاننا أن نقيم اتصالنا في الولايات المتحدة مع المشرعين ومع رجال الصحافة. وقد مكن هذا الوضع حكومة إسرائيل في مناسبات عدة من التأثير على الحكومة الأمريكية ومن حملها على تغيير قراراتها السابقة».

وسواء انبثق هذا القول عن رغبة في التبجح أو لا، فإن هذا الاعتراف من جانب بن غوريون، قد أعلن للعالم، وعن طريق صحيفة **النيويورك تايمز** أن الحكومة الإسرائيلية قادرة على تغيير القرارات التي تتخذها الحكومة الأمريكية، واني لأشفق وأيم الله على قوة الولايات المتحدة النووية، من أن تنقلب قراراتها نتيجة إيحاء بن غوريون، ونتيجة المساعدات المالية التي تقدم إلى المنظمات الأمريكية، ونتيجة ما يتعرض له الشيوخ ورؤساء البلديات والوزراء من توجيه. حقا إننا لنشفق على

الولايات المتحدة، نحن اللاجئين الذين نتطلع إلى الإشفاق من جانب العالم الدولي.

وأود أن أسأل في ظل الظروف الراهنة، هل في قدرة اللاجئين أن يحملوا الولايات المتحدة على تغيير قراراتها؟ وهل نحن في وضع يمكننا من الضغط على الحكومة الأمريكية والتأثير على ما تتخذه من قرارات؟ وإني لأود أن أحصل من المندوب الأمريكي في هذه اللجنة على رد على سؤالي هذا. فهناك بن غوريون، يزعم، واعتقد أنه على حق، بأن في وسعه أن يغير القرارات التي تتخذها الحكومة الأمريكية. والآن هل لي أن اوجه سؤالاً صريحاً إلى الوفد الأمريكي بل وإلى حكومة الولايات المتحدة، أسألها فيه هل هي على استعداد لا تحت تأثير المال أو التوجيه، بل تحت تأثير قوة المنطق والعقل، بل قوة الحق والإنصاف، لتغيير قراراتها، تأييداً للعدل والإنصاف؟

ولعل أقل قدر من الإنصاف يدفعنا إلى أن ننصر قضية اللاجئين وأن نشرح ما هم فيه من شقاء. ويحدثنا الدكتور ديفز عن الأوضاع المفجعة التي يعيشون فيها، ولا ريب في أن الأرقام التي تتألف منها الموازنة تبعث على الفزع، وتخلق صورة مفزعة للغاية. فهذه الأرقام تظهر أن اللاجئين يعيش الواحد منهم على ستة سنتات في اليوم، ويشمل ذلك المأوى والغوث والعناية الصحية والتعليم. ولست أرغب في أن اجعل من هذه المخصصات الضئيلة قضية أثيرها. فالأمم المتحدة مسؤولة قبل كل شيء عن اللاجئين الفلسطينيين، إذ إن مشكلتهم خلقت على أعتاب هذه المنظمة وكنتيجة مباشرة لمشروع تقسيم عام ١٩٤٧ الذي أقرته الأمم المتحدة. وما زلنا نذكر، أن التحذير قد وجه إلى الجمعية العامة بأن الصراع المسلح لا بد أن يقع نتيجة للتقسيم، وأن مشكلة اللاجئين لا بد أن تخلق، ولقد اقترع حتى أولئك الذين آثروا أن يقترعوا إلى جانب التقسيم بقلوب يفعمها الأسى، وما زال بعضهم ماثلين هنا، وفي هذه المنظمة، وحول هذه المنضدة.

وقد تحدث مندوب السويد عن مشروع خلق إسرائيل، وأود أن اذكره بعباراته البليغة، فقال. . «لا ريب في أن للمشروع جوانبه الضعيفة وبعض أخطائه الخطرة». ولا ريب في أن هذه الأخطاء الخطرة التي أشار إليها ممثل السويد هي التي خلقت مشكلة اللاجئين.

وقال ممثل كندا، واني لأود أن ألفت انتباه ممثلها الحالي هنا، إلى ما قاله سلفه: «ونحن نؤيد هذا المشروع بقلوب مثقلة بالأسى وبكثير من الشك والتشاؤم». ولا ريب في وجود الأسى، إذ إن المشروع انطوى على مشكلة اللاجئين التي كانت مخبوءة في طياته، بل كانت جزءاً لا يتجزأ منه. ولا ريب في أن هذا التشاؤم قد تحقق في

المليون وربع المليون من اللاجئين الذين نمثلهم هنا أمام هذه الهيئة الموقرة.

وقال ممثل نيوزيلندة، وأود أن أذكر زميلنا الذي يمثلها الآن والذي تحدث بالأمس في هذه اللجنة حديثاً أوثر التعليق عليه في مرحلة لاحقة من بياني، بما قاله سلفه عند إقرار مشروع التقسيم في الجمعية العامة، إن المشروع ينطوي على «عيوب خطيرة». ولا يمكن تفسير هذه العيوب إلا بوجود مليون وربع المليون من اللاجئين الذين ما فتئوا يعيشون حياة التشرد واللجوء منذ خمسة عشر عاماً.

وتحدث وزير خارجية بلجيكا ببلاغة وقوة سحر، إلى الجمعية العامة، ففاه بعبارات تاريخية تنطوي على الكثير من التكهن إذ قال: «ولسنا على ثقة من عدالة المشروع عدالة كاملة. ونحن نشك في عمليته، كما أننا نخشى أن ينطوي على كثير من الأخطار العظيمة». حقا إنه عراف يتكهن. وقد تحققت تكهنات الوزير البلجيكي عن الأخطار العظمى، وها نحن هنا صورة مصغرة عن هذه الأخطار.

ومضى الوزير بعد ذلك يقول: «ولا ريب في أن مشكلة فلسطين مزعجة بصورة خاصة للبلجيكيين. وعلى البلجيكيين أن يبذلوا جهداً خاصاً لكي يفهموا الصهيونية. فالوطن القومي لإخواننا اليهود البلجيكيين هو في بلجيكا نفسها. ولم يسبق لأحد منا أن عاملهم معاملة سيئة تدفعهم إلى البحث عن وطن آخر لهم في فلسطين».

ولكن البيان الذي أفضى به وفد الولايات المتحدة آنذاك، كان أكثر البيانات إفصاحاً وجلاء. فقد كان موقف الولايات المتحدة في ذلك الحين، وأقول بكل إجلال واحترام، من السذاجة والهدم والتخريب، بحيث يظل حتى هذه اللحظة، موقفاً لا يمكن تصوره، وغير مفهوم على الإطلاق. هذه هي عبارات ممثل الولايات المتحدة، في تأييد مشروع التقسيم وخلق إسرائيل. إنها عبارات تاريخية، خالية من الصحة، ومن المعنى، بل من كل معنى كريم في العرف الدولي. وإني لأود أن أتلو هذه العبارات لكي تتيقنوا من إنني لا أتجنى على الولايات المتحدة، بعبارات تحمل طابع العنف والهجوم. فنحن بعيدون عن العنف بطبيعتنا، ولكن المشكلة التي ما زالت حية أمامكم منذ خمسة عشر عاماً، ترغمنا على توجيه العبارات العنيفة. اسمعوا ما قاله ممثل الولايات المتحدة أن ذاك:

«ستكون الحدود بين الدولتين العربية واليهودية حدوداً ودية وسلمية، كالحدود التي تمتد مسافة ثلاثة آلاف ميل بين كندا والولايات المتحدة».

يا له من كفر وهرطقة، أن تصدر مثل هذه الأقوال والتكهنات عن مندوب الولايات المتحدة، وأن يتكهن بأن الحدود بين إسرائيل والدول العربية ستكون ودية

وسلمية كالآلاف الثلاثة من الأميال التي تفصل الولايات المتحدة عن كندا. وإني لأعتقد أن كندا، ستحتج على هذا الكفر، وتلك الهرطقة. ولا ريب في أن كل إنسان شريف في العالم سيحتج أيضاً. فلقد قتل أكثر من ألف إنسان على الخطوط المصطنعة بين إسرائيل والدول العربية. أوَليس في مثل هذا القول في عام ١٩٤٧، ما يتجاوز حدود السذاجة والتفاهة؟ ولكنهم يجيئون بعد خمسة عشر عاماً ويقولون «حسناً، يبدو أن الكهانة لم تتحقق، وأن هناك ما يناقض هذه الأقوال لصعوبة التفاهم بين الفريقين».

وقد ذكر مندوب المملكة المتحدة، أن بلاده، وجدت بعد خمسة وعشرين عاماً من الانتداب، استحالة التوفيق بين الوعود والسياسات المقررة. أجل تطلبت معرفة هذه الحقيقة خمسة وعشرين عاماً من المملكة المتحدة. ولا ريب في أن أي طفل، في روضة من رياض الأطفال، واغفروا لي هذا التعبير، إذ يخيل إلي أنني أتحدث عن الرجال لا عن الأطفال، يستطيع أن يدرك، ولتوه، أن هذه الوعود، غير عملية، ويستحيل التوفيق بينها، هذا إذا حكم الطفل ضميره وعقله، والتزم جانب العدل والإنصاف.

وإني لأرى علائم الدهشة، تبدو على زميلي، ممثل الولايات المتحدة، من أقوالي هذه، ومن حقه أن يدهش فعلاً. فهو لا يعرف تاريخ هذه المشكلة. ولقد رأيته في ذلك اليوم يتحدث في موضوع «الإجراءات» ويتطلع حوله، مستنجداً بفرسان «الإجراءات» وخبرائها. ولكن عليك يا صديقي، أن تعود إلى سجلات الأمم المتحدة، وأن تراجع بيان حكومتك، وأن تتمعن في هذا البيان المنطوي على سياسة في منتهى السذاجة، إذ يخلق دولة لها حدود يفترض أن تكون ودية وسلمية كالحدود بين كندا وأمريكا. هذا هو الفرض الذي قامت المأساة بكاملها على أساسه. إنه الأساس الذي قامت عليه إسرائيل، عندما تم خلقها في قلب البيت الأبيض.

هذا هو الفهم الذي سيطر على أولئك الذين اقترعوا إلى جانب التقسيم وخلق إسرائيل. أما أولئك الذين عارضوه، فكانوا من الكهنة، الذين صحت كهانتهم متمثلة في المأساة كما هي، من دون زيادة أو نقصان.

ولا ريب في أن الكونت برنادوت، كان يفكر بمثل هذا التفكير المفجع، عندما تحدث عن استمرار مسؤولية الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

قال الكونت برنادوت في تقريره عن سير أعماله إلى الأمم المتحدة: وكنت أود أن يكون الدكتور بانش هنا لأذكره بهذه المناسبات القدرية والتاريخية، ولا سيما قد

رأيته حاضراً بالأمس ليدلي بدلوه في قضايا «الإجراءات» متغيباً عن قضايا الجوهرية . .

«لا ريب في أن اللاجئين الفلسطينيين بوصفهم من سكان فلسطين، البلد الذي كان يخضع للانتداب، والذي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مستمرة عنه، يتطلعون، بحق إلى الأمم المتحدة، ناشدين المساعدة الفعالة منها».

وعندما تحدث الكونت برنادوت عن «مسؤولية الأمم المتحدة المستمرة» وعن «مساعداتها الفعالة»، لم يكن يعني تخصيص ستة سنتات للاجئ الواحد في اليوم، كما أننا لم نأت إلى هنا، لنشكو من هذا المبلغ التافه. إننا جئنا لعرض قضيتنا، لا لنشكو من هذه المخصصات الضئيلة التافهة. فهذا إجراء تافه من إجراءات الغوث، لا يكاد يفي بمتطلبات اللاجئ للبقاء على قيد الحياة.

وقد تحدث الكونت برنادوت عن وسائل أخرى، أكثر جدارة بالكرامة الإنسانية، وقيمة الإنسان. فقد مضى في تقريره يقول:

«ولا ريب في أن مسؤولية إسرائيل عن إعادة الممتلكات الخاصة إلى أصحابها من العرب، والتعويض على ما أصاب بعضها من أضرار طائشة، مسؤولية واضحة».

ولكن منذ أن أصدر الكونت برنادوت هذا الحكم القاطع، لم تعد الممتلكات العربية إلى أصحابها، كما لم تدفع أية تعويضات على ما لحق بعضها من أضرار طائشة. وقد غدت موازنة اللاجئين الآن كاملة، ولا نقص فيها. ولم تنفذ توصيات الكونت برنادوت، بسبب تحدي إسرائيل وصلفها. وقد دفنت جميع هذه التوصيات مع الكونت في مستقره الأزلي الأخير.

وانقضى الآن نحو من خمسة عشر عاماً، وما زال اللاجئون يعيشون على الصدقات. وانقضت هذه السنوات الطويلة، وما زال المجتمع الدولي يدفع ثمن تحدي إسرائيل. إنكم تدفعون ثمن التحدي الإسرائيلي، ولا شيء غير هذا التحدي. وقد اغتصبت إسرائيل ممتلكات اللاجئين، كما اغتصبت عائدات هذه الممتلكات ودخلها وما فتئت وكالة الغوث الدولية بقيادة الدكتور ديفيز تتوسل إلى المجتمع الدولي، أن يقدم تبرعاته. وهذا يعني تقديم الإحسان إلى شعب له أملاكه ولا يفتقر هذا الشعب إلى الأرض، أو المال، فله أملاكه وهي أملاك ضخمة، بل أكثر من ضخمة. إنها حقاً قضية عظيمة، والرد عليها يثير الدهشة والذهول. إنه يحسر النقاب عن سرقة دولية لا مثيل لها في الضخامة.

وكثيراً ما تكون الأرقام والإحصاءات جامدة لا روح فيها ولا عاطفة. أما

بالنسبة إلى ممتلكات العرب، فإن الأرقام تنبض بعواطف الغضب والنقمة والمرارة. ولن أتقدم بأية أدلة في هذا الموضوع، وإن كانت الأدلة كثيرة ومتوافرة. ولعل اعتراف إسرائيل وحده دليل كاف، إذ ليس ثمة ما هو أقوى من الاعتراف في حكم الأدلة القانونية.

في الصفحة السابعة عشرة من التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق في فلسطين إلى الأمم المتحدة بيان من بن غوريون، عن ممتلكات العرب واليهود في البلاد. قال بن غوريون: «إن العرب يملكون ٩٤ في المئة من مجموع الأراضي، وإن اليهود يملكون ستة في المئة». وعلى الرغم من اقتضاب هذا الاعتراف، فإنه يلقي ضوءاً على الأحوال المفجعة التي يعيشها اللاجئون. ويظهر هذا الدليل، أن إسرائيل لا تملك إلا ستة في المئة من الأراضي التي تحتلها. تصوروا هذا التناقض الذي يجمع بين المأساة والملهاة. ترى أية دولة ستكون الولايات المتحدة الأمريكية، لو أن أهل كندا كانوا يملكون أربعة وتسعين في المئة من مجموع أراضيها؟ وقد جئت بهذه المقارنة، إرضاء مني لزميلنا المحترم ممثل الولايات المتحدة لأنه يلذ له دائماً أن يعقد المقارنات بين الولايات المتحدة وكندا. ترى ماذا سيكون حال الولايات المتحدة، لو أن أربعة وتسعين في المئة من أرضها كانت ملكاً لأهل كندا، وكان ستة في المئة فقط ملكا لشعب الولايات المتحدة؟

هذا هو الوضع بالنسبة إلى إسرائيل. إنها لا تملك إلا ستة في المئة من الأرض التي تحتلها، أما ما تبقى، فهو ملك لنا. فهل يصح بعد هذا، أن تكون دولة، وأن تنطبق عليها أوضاع الدولة؟ ولعل هذا واحد من الأسباب الكثيرة التي تحملنا على عدم الاعتراف بإسرائيل، إذ إننا لن نعترف بها أبداً. وهنا لا بد لي أن أذكر بأن ذكرنا لإسرائيل هنا، لا ينطوي على أي اعتراف من جانبنا بها، وإنما تسهيل منا لمهمة أعضاء هذه الهيئة الموقرة. إنها لا تمثل دولة في نظرنا كما قلت، بل إنها نتيجة عمل من أعمال الاغتصاب الذي يكون عادة ثمرة من ثمار الغزو، تلحق بالاحتلال العسكري. وهذا هو وضع إسرائيل، التي لم تقم على أرضها، بل على أرض اللاجئين، على أرضنا نحن، إذ إننا نمثل أصحاب الأرض التي تحتلها إسرائيل الآن عن طريق الغزو، والتي يعتبر وجودها عملاً لامشروعاً، ومفتقراً إلى الشرعية.

إن إسرائيل هناك على أرضنا وأملاكنا. ويحتل الإسرائيليون بيوتنا ومزارعنا. إنهم يزرعون أرضنا، وكرومنا وبياراتنا، وها هم يأتون إليكم هنا، ليقولوا إننا

مجرد أفراد عاديين. إنهم يقولون إننا لا نمثل أحداً، وإننا لسنا موجودين، وإن السيد الشقيري لا يمثل حتى الشقيري. هذه هي خلاصة التضليل الذي صدر بالأمس عن الإسرائيلي كومي، عندما كان يعارض في منحي حق الكلام في الأمم المتحدة.

إننا لم نأت إلى هنا لنطلب اعترافاً من أحد، أو لنحصل على وضع معترف به. إننا نستمد قوتنا من شعبنا، شعب فلسطين. إننا نستمدها من الشعوب العربية، ونحن نحصل على الحب والعطف من جميع الشعوب المحبة للحرية والسلام في طول العالم وعرضه.

وقد تكرم علي الأفاضل، ممثلو أفغانستان والباكستان ويوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي بالأمس، وأطلقوا علي تلطفاً منهم لقب رئيس الوفد الفلسطيني. ولكننا لم نأت إلى هنا، لنطلب من الأمم المتحدة، أن تمنحنا هذا اللقب أو ذاك. إننا جئنا نعرض قضيتنا، ولسنا بالذين يستمدون حقوقهم من الأمم المتحدة. فستظل حريتنا ماثلة في الأشجار التي زرعها أسلافنا في وطننا، وستظل قائمة في كنائسنا ومساجدنا، وفي مزارعنا وقرانا وديارنا. وكل ذرة في الأرض المقدسة، دليل على وجودنا، ومن هذا الدليل وحده، نستمد وجودنا هنا في الأمم المتحدة، لا طلباً للرحمة بل طلباً للحق والعدالة. إننا لا نسألكم الإنصاف، وإنما نسألكم العدل، والاعتراف بحقنا الطبيعي الذي لا يمكن نكرانه في أرضنا ووطننا وديارنا.

إننا لسنا مجرد أفراد يا سيدي الرئيس. وإذا كان ثمة من فرد بالنسبة إلى فلسطين، فإنه السيد كومي، ولكن كومي، ليس بالفلسطيني على صعيد ما تعنيه فلسطين. أما نحن العشرون شخصاً، الماثلون أمامكم هنا، ففلسطينيون لحما ودما، منذ وجد التاريخ. وقد انطوى ثراها على رفات آبائنا وأجدادنا، وقد تصبب منا العرق ونحن نفلح أرضها ونزرعها. إننا لم نسرق أحداً ماله، فكل ما فيها لنا، ملك لنا. وحيث يوجد إسرائيليون في أرضها، فإنهم يمثلون أفراداً قد سرقوا منا ديارنا ومالنا. والبيوت التي يقيمون فيها، بيوتنا، والمزارع التي يفلحونها هي مزارعنا، والحدائق التي يجنون ثمارها، هي حدائقنا. أما الأسرة التي ينامون عليها، فهي أسرتنا، وما عليها من غطاء هو غطاؤنا، والملاعق التي يأكلون بها، هي ملاعقنا، والأكواب التي يشربون بها هي أكوابنا. إنني لا استعمل التكنية والاستعارات وإنما أردد الحقائق والوقائع.

وإني لأطلب إليكم أن توفدوا إلى إسرائيل بعثة تزورها، لتتيقنوا من أن ما فيها ملك لنا، نحن العرب. فنحن لسنا مجرد أفراد، وإنما نحن أصحاب البلاد.

وإني لأقول إن السيد كومي، ليس بالفلسطيني، إنه من جنوب أفريقيا. ولست هنا في معرض التنديد الشخصي به، ولكنه شاهد حي أمام الأمم المتحدة على ما أقول. وهم يقولون في عرف القانون الإنكليزي، إن البينة المادية أقوى من البينة الثانوية، ولا ريب في أن السيد كومي نفسه بينة مادية أمام الأمم المتحدة على ما أقول: إنه ليس بالفلسطيني، وإنما جاءها من جنوب أفريقيا. انه لا يملك شيئاً في فلسطين، على حين نحن نملك كل شيء.

وحتى السيدة غولدا مايير، ليست بالفلسطينية، إنها مواطنة أمريكية، إنها كانت دائماً مواطنة أمريكية، وأنا لا أعرف بوجود أي اضطهاد لليهود في الولايات المتحدة. إنهم يتمتعون على النقيض من ذلك بمركز ممتاز هنا، وهذا أمر يعرفه الجميع ويقرون به. ولكن، كيف يمكن مواطنة أمريكية أن تنقلب بين عشية وضحاها إلى مواطنة في إسرائيل، بمجرد أن وطئت قدمها أرض فلسطين، لتصبح وزيرة لخارجيتها، في حين نظل «أفراداً» ونظل «غائبين»، لا وجود لنا، ولا نمثل أحداً؟ هذا هو التضليل الجنوني المعروض أمامكم في الأمم المتحدة.

وقد أسهبت يا سيدي الرئيس في القول بأن الممتلكات العربية لم تكن مجرد قطع من الأرض متناثرة هنا أو هناك، أو مجموعة من العقارات متفرقة في هذه الناحية أو تلك. ويملك اللاجئون العرب الذين يعيشون في المخيمات الآن، مدناً وقرى بكاملها، وتظهر سجلات الأمم المتحدة أن ما يملكه العرب في فلسطين، يتألف من نحو من عشرين مدينة، و٨٤١ قرية في مجموعها. ومعظم الحقول وبساتين البرتقال، وغابات الزيتون وما تحصل عليه إسرائيل من دولارات، هو ملك للعرب وجزء من ثرواتهم. وليس برتقال يافا الذي تجدونه في كل مكان في أسواق العالم إلا من أملاكنا، فقد زرعناه بعرقنا وتعبنا وجهدنا.

وقد اغتصبت إسرائيل دخل العرب القومي لتمويل إسكان المهاجرين اليهود الجدد. ويكفي أن تعرفوا أن التقرير التاسع عشر الذي قدمته لجنة التوفيق الدولية إلى الأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦١ قدّر الأراضي التي يملكها الأفراد العرب من اللاجئين بنحو (٤٥٠) ألف قطعة، ولم تشمل هذه التقديرات بالطبع، الطرز الأخرى من الممتلكات العربية. أما بالنسبة إلى المنتجات العربية، فقد أنتج العرب ثمانين في المئة من محصول الحبوب، و٩٨ في المئة من الزيتون و٧٠ في المئة من الحمضيات، وينتج اثنان وخمسون محجراً عربياً محصول إسرائيل الحالي من الحجارة الذي تصدره إلى الخارج، بالإضافة إلى مئات المقالع العربية التي تستخدم في أعمال البناء المحلية.

وهكذا فإن إسرائيل لم تغتصب كرامتنا أو حمضياتنا أو زيتوننا فحسب، بل اغتصبت حجارنا أيضاً، ولم توفرها، إنها تسرقها، وتغتصبها ومنتجها، وتصدرها إلى أسواق العالم. ومع هذا يأتي السيد كومي إلى هنا، ويقول بمنتهى الجرأة والشجاعة، إننا لا نمثل شيئاً. حسناً أعيدوا إلينا أراضينا واملاكنا، ومحاجرنا، وآنذاك سنصفي حساباتنا، لنرى إذا كنا حقا نمثل شيئاً أو لا نمثل، واذا كنتم انتم تمثلون شيئاً أو لا تمثلون.

وأنا لا اعرض هذه التفاصيل أمامكم، على اعتبار أننا نريد أن نبيع بلادنا، بل لأننا نريد أن نبين للجنة، ضخامة ما يملكه العرب، لتتمكن من إدراك أهمية تلك الفقرة التي انطوى عليها اقتراح أفغانستان بالتعاون مع بعض الدول الأخرى، بالنسبة إلى ممتلكات اللاجئين العرب. وإذا كنتم تريدون أن تدركوا أهمية تلك الفقرة فعليكم أن تتبينوا ضخامة النسب الكبيرة للممتلكات العربية في فلسطين. إننا لن نبيع بلادنا، ولن نتخلى عن وطننا، مقابل كنوز العالم كلها. وقد عرضت هذه الحقائق كلها، لأقول لكم إن اللاجئين الذين يعيش الواحد منهم، على ستة سنتات في اليوم، قد خلفوا وراءهم ممتلكات تساوي البلايين والبلايين من الدولارات التي اغتصبتها إسرائيل. وقد اغتصبت إسرائيل أرضنا في المنطقة، وها هي تغتصب مقعدنا هنا في الأمم المتحدة إذ لو طبق الانتداب البريطاني تطبيقاً سليماً، كما بين المندوب العراقي بالأمس، لكان أمامكم الآن ممثل دولة فلسطين، يحتل مقعده الكريم، إلى جوار مقعد الوفد الباكستاني طبقاً للترتيب الهجائي للوفود. ولكن هذا سيتحقق في يوم ما، ونحن على ثقة ويقين من ذلك.

ولأقدم لكم صورة أوضح عن ممتلكات اللاجئين، أرى أن اعقد مقارنة بينها وبين ممتلكات اليهود في فلسطين، إذ إن مثل هذه المقارنة أكثر وضوحاً وبياناً واستقراراً. ولن أعرض عليكم أرقامنا أو إحصاءاتنا، أو أنباءنا الصحافية أو مقتطفات من صحفنا. وإنما سأعرض عليكم أرقام الأمم المتحدة نفسها، وأرقام لجنتها الخاصة بفلسطين. فقد وضعت هذه اللجنة في تقريرها الذي قدمته إلى الأمم المتحدة، بياناً إحصائياً بما يملكه اليهود في فلسطين، على أساس تقسيمها إلى أقضية. ولن أثقل على لجنتكم الموقرة، بتلاوة كل ما في هذا البيان من أرقام، إذ إنني أعتقد أن بعض أرقامه كاف كل الكفاية. ففي عكا مثلاً، وهي على سبيل الإيضاح التاريخي العارض، مسقط رأسي، والمدينة التي أنتمي إليها، كما أن هناك مدناً أخرى ينتمي إليها رفاقي في هذا الوفد، لا يملك اليهود أكثر من ثلاثة في المئة من المدينة التي أنتمي إليها. أجل، أن اليهود لا يملكون أكثر من ثلاثة في المئة من المدينة التي أنتمي إليها، ومع ذلك يأتي من يقول: إن الشقيري، لا يعدو أن يكون فرداً هنا، مع أني،

كعربي أملك ٩٧ في المئة من الأرض هناك. أرأيتم الآن ما في المنطق الإسرائيلي، من لا منطق ومن فلسفة ومن معان؟ وفي جنين مثلاً، التي ينتمي إليها أحد زملائي من أعضاء الوفد، لا يملك اليهود أكثر من واحد في المئة، أما زميلي، فلا يعدو أن يكون فرداً لأن اليهود يملكون واحداً في المئة، ولأنه يملك تسعة وتسعين. ولذا فإن زميلي هو السيد «اللاموجود» بينما كومي هو السيد المطلق.

ولا يملك اليهود في نابلس شبراً واحداً. ويملك اليهود في طولكرم التي ينتمي إليها أحد رفاقي سبعة عشر في المئة، بينما يملك الزميل ما تبقى وهو ٨٣ في المئة. وزميلي يجيء إلى هنا من الأردن، وهو فلسطيني، ومع ذلك فهو سيد «لا موجود»، بينما السيدة غولدا ماير هي كل شيء، لأنها تملك شطراً صغيراً من قضاء كبير. ويملك اليهود في بئر السبع أيضاً، واحداً في المئة، واليها ينتمي أحد رفاقي، وهو من اللاجئين، ومع ذلك، فهو «لا موجود» لأنه يملك تسعة وتسعين في المئة بينما لا يملك اليهود إلا واحداً في المئة.

هذا هو الوضع المؤلم الذي نجد أنفسنا فيه. فلا مكانة شرعية لنا في الأمم المتحدة، إذ لا وجود لنا في عرفهم، ولكن أملاكنا موجودة. إنها الأرض هناك، بل إنها البيوت، ومع ذلك فلا وجود لنا. إن اللامنقولات موجودة، أما الأحياء فلا وجود لهم، إنهم لا شيء!!

وفي منطقة النقب[٢]، التي يمت إليها أيضاً أحد الرفاق، لا يملك اليهود، وهذا أمر يتجاوز حدود الخيال، أكثر من نصف واحد في المئة، إنهم لا يملكون واحداً في المئة، بل نصف واحد، ومع ذلك فإن هذه المنطقة تؤلف نصف مساحة فلسطين، أسمعتم؟ إن اليهود لا يملكون في نصف فلسطين، أكثر من نصف واحد في المئة، أما ما تبقى فهو ملك مشاع للعرب. ومع ذلك، يعتبر العرب، وكأن لا وجود لهم على الإطلاق، وكأن ليس لهم حقوق أبداً. فكل شيء ملك لإسرائيل، حتى ولو كانت ملكيتها له عن طريق السرقة واللصوصية. وقد أصبحت السرقة قانونا دولياً، يمكن السارق من الحيازة والامتلاك، وهذا هو الوضع الذي نجد أنفسنا فيه. أوَليست هذه الملكية الجزئية والتافهة في فلسطين، إلا مظهراً واضحاً من مظاهر التفوق العربي فيها؟

ولننتقل الآن إلى الدخل، بعد أن تحدثنا عن الممتلكات. ويكفي أن تعرفوا أن

(٢) أعتقد أن هناك خطأ تاريخياً في هذه التسمية الشائعة التي يعتمد فيها اليهود على التوارة، أما التسمية العربية التي جاءت في كتب التاريخ العربي فهي «صحراء السبع» أو «البادية الجنوبية».

الدخل السنوي للممتلكات العربية في فلسطين يصل إلى حدود «٤٧» مليون جنيه إسترليني. أجل إن دخل العرب في فلسطين، يبلغ سبعة واربعين مليوناً، ولن أتولى المحاسبة، إذ إن الأرقام في مجموعها، عن السنوات الخمس عشرة الماضية تتحدث عن نفسها، لن أتلو الرقم على مسامعكم، ولكن يكفي أن تضربوا هذا الرقم أي «٤٧» مليوناً بخمس عشرة سنة، لتحصلوا على الرقم الإجمالي، الذي يحسر النقاب عن أعظم سرقة دولية سجلها تاريخ الإنسان.

ومع ذلك، فقد يكون ثمة من يتساءل، عن الطريقة التي تتصرف بها إسرائيل بهذا الدخل الهائل للاجئين. أجل، كيف تتصرف إسرائيل بدخولنا وعائداتنا؟ ما الذي تعمله إسرائيل بهذه الملايين السبعة والأربعين في كل عام وكيف تتصرف بها؟ وهنا لن ألجأ أيضاً إلى الأقوال أو المقتطفات الصحافية، وإنما سأعتمد على تقارير إسرائيل وبياناتها ووثائقها، سأحيلكم إلى الصفحة الثالثة والأربعين من الملخص الرسمي لتقرير الوكالة اليهودية بتاريخ الخامس والعشرين من أيار/ مايو عام ١٩٥١. وفي وسعكم أن تجدوا هذا الملخص في مكتبة الأمم المتحدة، إذا شاء أحدكم أن يرجع إليه. وإذا ما قلبتم صفحاته، ووصلتم إلى الصفحة الثالثة والأربعين فستعثرون على الحقائق التالية: يصرف (أربعون) في المئة من الدخل على أعمال التعمير والإصلاح، وهو رقم مزيف لا أود الخوض في بيان ما فيه من زيف، ويدفع «٢٥» في المئة من الدخل كضرائب، وهو رقم لا أريد مناقشته أيضاً. وينفق «١٢» في المئة على أعمال التطوير والتنمية، وما الحاصل بعد كل هذه المدفوعات؟ إنه (عشرة) في المئة من الدخل ليس إلا، لن أخوض في الحديث عن الأرقام المزيفة السابقة، ولا عن التقديرات الكاذبة، ولكنني سأحصر بحثي في هذا الرقم الضئيل المتبقي وهو (عشرة) في المئة ليس إلا.

إن هذا الرقم الصغير التافه، لا يدفع إلينا أيضاً. إنه لا يدفع إلى اللاجئين، وكان من المتوقع أن تدفع إسرائيل هذا المتبقي من العائدات إلى اللاجئين اما عن طريق لجنة التوفيق الدولية أو عن طريق الدكتور ديفيز. أجل، كان من المتوقع أن يدفع للاجئين الذين يعيشون على فتات السنتات الستة في اليوم، حياة الضنك والشقاء والعذاب والألم. هل سمعتم، أن هذه العشرة الباقية من الدخل، بعد خصم جميع الأرقام الزائفة، لا تدفع إلى الدكتور ديفيز أو لجنة التوفيق الدولية، لتصل إلى اللاجئين، وإنما تدفعها إسرائيل، إلى إسرائيل نفسها. إنها تنتقل من أيد إسرائيلية إلى أيد إسرائيلية أخرى. إنها تستخدم بعد خصم كل تلك النفقات الزائفة في إسكان المهاجرين اليهود. إن العشرة في المئة الباقية تستخدم في إسكان المهاجرين اليهود، بدلاً من دفعها إلى اللاجئين، ليتمكنوا عن طريقها من الحياة والبقاء على دخل

ممتلكاتهم. بدلاً من إثقال عاتق الأمم المتحدة بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الغوث الدولية.

وفي الوقت الذي يعيش فيه اللاجئون حياة الضنك والفاقة على السنتات الستة، تنفق إسرائيل العشرة المتبقية من المئة من دخلنا على إسكان المهاجرين اليهود. تصوروا المأساة، إسكان المهاجرين اليهود على الأرض العربية ويساعدون على إسكانهم هذا برؤوس أموالنا، ودخل ممتلكاتنا. إنها الجريرة التي لا تضاهيها جريرة في فداحتها وهولها!

وهكذا لم تكتف إسرائيل باغتصاب ممتلكات اللاجئين فحسب، بل حرمتهم من عائداتها أيضاً. وبحرمانهم هذا من عائداتهم، حرمتهم إسرائيل حقهم الفطري في العيش، بل من حقهم الأصيل في البقاء كبشر. وفي وسعكم أن تحرموا إنساناً من حقه في الحرية والديمقراطية، بل من حقه في العبادة أيضاً، ولكن بحق السماء، كيف يمكن حرمان إنسان من حقه في العيش كإنسان في هذا العالم، بل في هذا الكون؟ كيف يمكن حرمانه من الحياة، والتخلي عنه ليعيش على الصدقات؟ ولعل مما يشين الدول التي تتبرع لوكالة الغوث الدولية ومما يشرفها في الوقت نفسه أن هؤلاء الناس، الذين يعيشون على صدقاتها، يملكون من الممتلكات أضخمها، ومن الدخل أعظمه. هذه هي أهمية مشروع القرار المعروض باسم أفغانستان وغيرها من الدول الأعضاء على هذه اللجنة، وهذا هو جوهره.

وعندما يطرد شعب بأسره من وطنه، وتسلب منه ممتلكاته ويغتصب دخله، ويعيش على حافة الموت جوعاً، فإن هذا لا يعدو أن يكون قتلاً بالجملة، يقترف تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها، وعلى مرأى من العالم المتحضر بكامله.

لسنا هنا في معرض البلاغة، في الخطابة والقول، وقد سبق لزميلنا مندوب الولايات المتحدة، أن ذكر أمامكم، في هذه اللجنة، أن البلاغة والخطب النارية، لن تخدم مصلحة اللاجئين، ولست أعرف نفسي خطيباً، أو متكلماً ناري العبارة. ولكن هناك، وراءنا يقبع وضع ملتهب، تنطلق النار منه، وليس من العار أن يلقي المرء خطاباً نارياً، وإنما العار، هو ما قامت به تلك الدول الكبرى، من خلقها لأوضاع ملتهبة تتدفق النار منها، وتحمل الناس على إلقاء الخطب النارية. ثم ماذا تجدي الخطب النارية على أي حال؟ إن وراءها وضعاً سيئاً لشعب بأسره، يعيش على آلامه ومأساته، ويحيا حياة اللجوء والتشرد منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، وإذا كان ثمة من عار في هذا العالم، فإنه ليس ثمرة الخطب النارية أو العبارات الساعرة، وإنما هو نتيجة خلق هذا الوضع المتلهب الذي يؤدى إلى إلقاء الخطب النارية. ولا ريب في أننا

سنخون قضيتنا، يا سيدي الرئيس، ويا زميلي ممثل الولايات المتحدة، لو أننا جئنا إلى هنا، من دون هذه الخطب النارية.

أهناك ما يغضبك، يا زميلي، ممثل الولايات المتحدة، لو أنك استمعت إلى لحن جنائزي؟ إنك لن تحتج على هذا اللحن بالتأكيد أيها الزميل، إذ إن وراء هذا اللحن، جنازة فعلية. ووراء هذه الخطب النارية التي تسمعها أيها الزميل من أعضاء الوفود العربية، ووفد فلسطين وضعاً نارياً ملتهباً، يمثل أعظم إجحاف عرفه تاريخ العالم، وليس ثمة ما يشيننا لو أننا القينا خطاباً نارياً، ولست في حاجة إلى تذكير الزميل، بأن الخطب النارية هي أحد كنوز حضارتنا وثقافتنا. وما قيمة الثورة الأمريكية لو لم تكن هناك تلك الكنوز من الخطب النارية التي ألقاها خطباء أمريكا العظام إبان الثورة؟ فقد كانت الخطب النارية في أمريكا التعبير اللاهب الساعر عن الثورة على الاستعمار، استعمار المملكة المتحدة. وكانت تلك الأوضاع اللاهبة التي تميز بها استعمار بريطانيا، هي التي أدت إلى صدور تلك الخطب النارية في عهد الثورة الأمريكية، وإلى قيام تلك الثورة التي تعتبر من أعظم ما حققه عالمنا المعاصر.

وما قيمة الثورة الفرنسية من دون ميرابو أو غيره من خطباء الجمعية الوطنية؟ أجل ما قيمتها من دون تلك المجموعة من الخطباء الذين يعتبرون من أهم كنوز عالمنا الراهن؟ لا ريب في أن الثورة ستخلو من كل معنى لها، بل من كل وجود، لولا هؤلاء الخطباء. ولو لم يكن هناك هؤلاء الخطباء العظام، لما كانت ثمة هاتان الثورتان العظيمتان.

وإذا كان لابد لك أيها الزميل، من توجيه اللوم والتثريب، فعليك أن توجههما إلى ذلك الوضع اللاهب الساعر، أجل إلى تلك الأسباب الملتهبة التي أدت إلى هذه الخطب النارية. ثم ما هو هذا «الميثاق»، الذي تشير إليه بين الفينة والفينة؟ إنني أرى بعض إخواني من أعضاء الوفود، يشيرون إلى بعض النصوص المعينة في الميثاق، بين آونة وأخرى. وهل ميثاق الأمم المتحدة نفسه، إلا قطعة بليغة ملتهبة من آثار عالمنا المتحضر؟ أجل، ما مضامين هذا الميثاق؟ ليس «الاستقلال» الذي يعتبر من هذه المضامين، إلا تعبيراً نارياً ضد «التبعية» وليست الكرامة الإنسانية التي نص عليها الميثاق إلا تعبيراً نارياً ضد «الإذلال الإنساني»، وليست «السيادة» التي تعتبر من دعائم ميثاق الأمم المتحدة، إلا تعبيراً نارياً ضد «الاستعمار» و«الاستيطان الاستعماري»، إن الميثاق بكامله أداة من أدوات التعبير الناري الملتهب.

دعوني أذكر زميلنا الأمريكي الموقر، بأن مشكلة «التفرقة العنصرية» في الولايات المتحدة الأمريكية، ليست إلا تعبيراً نارياً في الدفاع عن المساواة بين الناس،

هنا وفي الولايات المتحدة. ولم نعالج قضية الصراع العنصري في الولايات المتحدة، في تعابير جامعة، قاسية، وصلبة، وإنما عالجها الرئيس كندي نفسه، وغيره من قادة أمريكا سواء أكانوا من السود أو من البيض، بتعابير نارية ملتهبة. علينا ألا نأخذ على ما في خطبنا وبياناتنا من حدة والتهاب. وإذا كان لا بد من مأخذ، فإنه يجب أن يوجه إلى سياسة الولايات المتحدة التي أدت إلى هذا الوضع اللاهب، والتي أثمرت هذه الخطب النارية في الأمم المتحدة.

أيجوز لي أن أسألك، أيها الزميل، عن شكل خطابك، لو كان عندكم في الولايات المتحدة نحو من مائة مليون لاجئ؟ وإنني لأحدد هذا الرقم، لأن هذه هي نسبة اللاجئين في شعبنا، إذا ما طبقت النسبة على شعب الولايات المتحدة. أو تعرف ماذا يعني هذا؟ ولو كانت لديكم مشكلة لاجئين، لعنت هذه النسبة وجود مائة مليون منهم، أي من اللاجئين الأمريكيين. ولو كانت لديكم مثل هذه المشكلة، وعلى هذا القياس، أكنت تأتي إلى الأمم المتحدة، لتتحدث بلغة جامدة وتعابير جامدة، فيها اللطف والوداعة، شارحاً فيها هذه المشكلة الرهيبة؟ إنني أرد على سؤالي هذا بالنفي، وأؤكد أنك لن تفعل ذلك. إنني على ثقة من انك لن تفعل ذلك، ولديّ من السوابق ما يؤكد ثقتي هذه.

دعني أذكرك ببعض الخطب التي ألقاها السفير كابوت لودج، عندما كان ممثلاً لبلادك في الأمم المتحدة. فعندما تحدث السفير قبل سنوات، هنا، في الجمعية العامة في موضوع الطيارين الأحد عشر، الذين احتجزتهم «الصين الحمراء»، أخذت الدورة كلها، بالعواطف والأحاسيس، التي انطلقت عن السفير لودج في خطبه، وإن كنا جميعاً نعرف أنه ليس بالإنسان العاطفي، لا انتقاصاً من قدره، بل تبياناً لحقيقة تتصل بسلوكه، فهذه هي شيمته، وهذه هي أخلاقه، إنه رجل ذو عقل «بارد» وإن تميز فؤاده بالدفء والحرارة. وقد جاء إلى الأمم المتحدة ليدافع عن قضية أحد عشر طياراً، لا مليوناً ولا حتى ربع مليون. أحد عشر طياراً احتجزتهم «الصين الحمراء» وقد ألب الأمم المتحدة كلها على «الصين الحمراء» وأحالها إلى جحيم، لأن أحد عشر شخصاً احتجزوا فيها لبضعة أيام. وقد ناشد العالم كله، أن يعمل على إطلاق سراحهم، لأن عيد الميلاد كان على الأبواب ولأن الواجب يقضي، بأن يمضي هؤلاء المحتجزون العيد مع أسرهم.

ترى كم عدد الأعياد التي قضيناها، بعيداً عن بلادنا المقدسة؟ إن خمسة عشر عاماً قد انقضت، من دون أن نتمكن من صرف العيد في بيوتنا على النحو الذي أراده الممثل الأمريكي للطيارين الأحد عشر، أوَلسنا من البشر أيضاً؟ أوَليس من حقنا أن نحتفل بأعياد الميلاد المقدسة وأن نمضيها مع أسرنا أيضاً؟ كانت هذه هي قصة السفير

لودج، ولكنها كانت قصة قديمة فلننتقل منها إلى قصة أحدث عهداً وأكثر جدة، أجل لنصل إلى قصة السفير ستيفنسون، وهو رجل شجاع ذو مواهب رئاسية، بل وذو مزايا عظيمة.

تذكرون ولا شك إبان أزمة كوبا، كيف وجه ستيفنسون، وهو في مجلس الأمن سؤاله إلى ممثل الاتحاد السوفياتي، طالباً الرد، إما بالسلب أو الإيجاب، مستخدماً أقصى ما يمكن من العواطف والحماس، وكيف أن الممثل السوفياتي رفض بكل برود وإصرار، الرد على هذا السؤال، وعاد السفير ستيفنسون يقول: «أجبني سلباً أو إيجاباً» وهو يصرخ، فعاد ممثل الاتحاد السوفياتي يكرر الرفض، وراح السفير ستيفنسون يقول... «سأنتظر ردك على هذا السؤال، عندما ينتهي تجمد جهنم».

أو ليس هذا القول، بياناً نارياً؟ أو ليست هذه بلاغة خطابية ملتهبة؟ إنها أكثر من مجرد تعبير ناري، إنها تعبير جهنمي، إذ إننا نتحدث عن تجمد الجحيم، ولا يعرف إلا الله وحده متى تتجمد الجحيم. ومع هذا، يقوم ممثل الولايات المتحدة، في هذه اللجنة، ويتحدث عن التعابير النارية ناسياً أو متناسياً أن ممثلي الولايات المتحدة ودبلوماسييها لا يستخدمون التعابير النارية وحدها، إذا حزب الأمر، بل يمضون أيضاً إلى مغامرات نارية.

دعوني الفت انتباه لجنتكم الموقرة، إلى شطر من تقرير المستر ديفيز يتعلق بوضع «٣٢٥» ألفا يعيشون في أوضاع التضور جوعاً، وبينهم على حد تعبير المستر ديفيز سبعة آلاف من قبيلة العزازمة تعرضوا لزيارة مرض السل، أجل زارهم السل، وهم على وشك التضور جوعاً، وعلى شفير الموت أيضاً، أوليس هذا هو القتل الجماعي بعينه؟ ومع ذلك نجد هنا من يدعونا إلى المجيء، للتعبير عن آرائنا بصورة تفتقر إلى العاطفة والحماسة. هناك ثلاثمائة وخمسة وعشرون ألفاً من البشر، يصفهم تقرير المدير العام لوكالة الغوث، بأنهم على وشك التضور جوعاً ومنهم سبعة آلاف من العزازمة من أهل منطقة النقب التي يملكون فيها كما أسلفت وبينت تسعة وتسعين في المئة من أرضها، يهددهم خطر السل، ومع هذا يقوم ممثل الولايات المتحدة، فيتقدم إلينا بنصيحة معسولة، وهي أن نبتعد عن الخطب النارية.

أنا لا أعرف أن ثمة في الأمم المتحدة، ثلاجة نستطيع أن نقبع فيها، لنبرد عواطفنا، حتى نجيء إلى هنا، وكأننا سمك مثلج مقدد، لا يعبر عن أية عواطف حماسية. إن عواطفنا حقيقية واقعية، ومن واجب الأمم المتحدة، أن تأخذها في حسابها.

وقد سمعت من يقول، إن إسرائيل استولت على أملاك اللاجئين بحكم قوانينها

وتشريعاتها. ولكن ردي على هذا القول، بسيط وواضح: إن هذا هو القتل الجماعي، مرتدياً لباس القانون. فقد سنت إسرائيل حتى الآن ستة من التشريعات القانونية للتصرف بممتلكات اللاجئين، إنها لا تحمل طابع القانون إلا في اسمها، وذلك لأنها تحد صارخ لمفهوم القانون وروحه، ولا مكان لها في حرم القانون المقدس، تماماً كاستحالة تسمية التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا بالقانون. وتعرف اللجنة الموقرة قوانين التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، إنها تحمل اسم التشريع القانوني، ولكن جميع علماء القانون في العالم، لا يعتبرونها قانوناً على الإطلاق. ولا ريب في أن قوانين إسرائيل هذه لا تخرج عن صعيد القوانين المذكورة في جنوب أفريقيا.

فاللاجئون ليسوا من الغائبين على الإطلاق، إنهم مطرودون لأن إسرائيل قد طردتهم. أجل إن إسرائيل تطرد اللاجئين وتعتبرهم من الغائبين، ولا يمكن أن يعتبر هذا غياباً من جانب اللاجئين. ولا ريب في أن الافتقار الكلي إلى الضمير الإنساني، هو الذي يعتبرهم من الغائبين وكل عربي داخل إسرائيل نفسها ينتقل من ناحية في المدينة التي يعيش فيها، إلى ناحية أخرى، يعتبر في عرف التشريع الإسرائيلي، غائباً يعرضه انتقاله هذا، لانتزاع ملكية أملاكه منه.

اسمعوا ما يقوله دون بيريتز المؤلف الأمريكي الذي تولى دراسة هذا الموضوع:

«أصبح كل عربي في فلسطين ترك مدينته أو قريته بعد التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، يعتبر في ظل التشريع الإسرائيلي غائباً. وقد اعتبر جميع العرب من ذوي الأملاك في القسم الجديد من مدينة عكا من الغائبين مع أنهم لم ينتقلوا أكثر من بضعة أمتار، عند تحولهم إلى المدينة القديمة، وتعرض نحو من ثلاثين ألف عربي، هربوا من مكان إلى آخر، داخل إسرائيل نفسها، إلى اعتبارهم من الغائبين، مع أنهم لم يتركوا البلاد لحظة واحدة. واعتبر كل عربي زار بيروت أو بيت لحم، يوماً واحداً، في الأيام الأخيرة من الانتداب البريطاني غائباً، تنتزع أملاكه منه».

هل سمعتم هذا؟ إنه ليس صادراً عن مصدر عربي، إنه مصدر أمريكي يتكلم بحرية فكر واستقلال رأي.

ولو طبقنا شريعة إسرائيل على هذه المدينة، نيويورك، لتبين لنا أن كل من ينتقل فيها من ناحية إلى أخرى، يعتبر غائباً، يجيز القانون انتزاع ملكية أملاكه منه، وقد يعتبر الواحد منكم غائباً، لو أنه انتقل من قاعة الأعضاء إلى قاعة مجلس الأمن، داخل بناء الأمم المتحدة نفسه، ويتعرض بذلك لمصادرة أملاكه، لو لم تكن هناك للأمم المتحدة حصاناتها وامتيازاتها.

وتتيح لنا هذه الصورة أن نذكر، أن اليهود قد طردوا من بيوتهم في العهد النازي، وانتزعت أملاكهم منهم. وقد ابتكرت في ألمانيا النازية، بل في جميع البلاد التي اجتاحتها ألمانيا، قوانين عدة، لتبرير سرقة الممتلكات اليهودية ولكن ثار الضمير الأوروبي بعد تحطيم النازية، وارتفع صوت العالم بأسره احتجاجاً على هذا الطغيان. وكلنا يذكر، أن هذه القوانين النازية كلها قد اعتبرت وحشية وهمجية ولا متحضرة. وعندما حررت قوات الحلفاء أوروبا، قامت جميع الحكومات الأوروبية بإلغاء هذه القوانين، واستصدرت قوانين قومية جديدة، لتحل محل هذه القوانين النازية.

وإني لأذكر المندوب الأمريكي في هذه اللجنة، بأن سلطات الاحتلال الأمريكية في ألمانيا أصدرت في التاسع من آب/ أغسطس عام ١٩٤٩ قانوناً في منطقتها، أسمته «قانون التعويضات العامة» وقد نص على أن من حق كل إنسان، تضررت ممتلكاته في ألمانيا النازية على أسس عنصرية أو دينية أو عقائدية أن يحصل على التعويض اللازم. وقد استغل اليهود هذا القانون، غاية الاستغلال، وأفادوا منه أجزل الفوائد.

وأود أن أذكر المندوب البريطاني بأن سلطات الاحتلال البريطانية في ألمانيا أصدرت قانوناً في منطقة احتلالها، يحمل رقم «٥٩» ويدعى قانون «التعويض على أملاك ضحايا الطغيان النازي» وذلك في الثاني عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٩، وتنص المادة الأولى من هذا القانون على وجوب السرعة في إعادة الممتلكات التي انتزعت بصورة غير عادلة، لأسباب تتعلق بالعنصر أو الدين أو الجنسية أو الآراء السياسية سواء أكان أصحابها أفراداً، أو هيئات ذات شخصية قانونية، وكان اليهود أول من أفاد من هذا التشريع البريطاني.

وصدرت قوانين عدة في دول المحور السابقة والدول التي كان المحور يحتلها للتعويض على الممتلكات التي كان يملكها ضحايا الاضطهاد النازي وذلك بعد إلغاء القوانين النازية، وإني أود هنا أن ألفت أنظار ممثلي هذه البلاد إلى هذه القوانين:

ففي فرنسا صدر مرسوم بتاريخ الرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٤ ينص على إعادة الممتلكات اليهودية إلى أصحابها.

وفي رومانيا صدر قانون في التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٤ يتناول بصورة خاصة إعادة جميع حقوق الملكية إلى اليهود.

وفي بلغاريا، صدر مرسوم بقانون في الرابع والعشرين من شباط/ فبراير عام ١٩٤٥، ينص على التعويض على جميع الأضرار المادية التي نجمت عن القوانين المناهضة لليهود.

وأصدر رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا في التاسع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٥، مرسوماً يقضى بإلغاء بعض عمليات البيع المتعلقة بالممتلكات التي جرت في عهد الاحتلال النازي، وأن تتولى الدولة إدارة الممتلكات التي تخص الألمان والخونة والمتعاونين وبعض المنظمات والمؤسسات.

وصدر مرسوم في هولنده في السابع عشر من أيلول/ سبتمبرعام ١٩٤٤ وكان من الشمول بحيث عالج جميع المشاكل التي يشملها تعريف «إعادة العدالة». ولا يطلب اللاجئون، طبقاً لمشروع القرار المعروض عليكم الآن، أيها السادة، أكثر من إعادة العدالة، هذا إذ شئنا استعارة تعبير التشريع الهولندي.

وتحدث قانون الرابع والعشرين من أيار/ مايو عام ١٩٤٥ في يوغوسلافيا بالتفصيل عن إجراءات الملكية بالنسبة إلى الممتلكات التي اضطر أصحابها إلى هجرها عند الاحتلال النازي وكذلك بالنسبة إلى الممتلكات التي اغتصبها المحتلون وأنصارهم. وقد صفق العالم المتحضر بأسره لهذه القوانين التي أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من قانونها الدولي الحديث، الذي اكتسب سمعة دولية. ولا ريب في أن هذه القوانين الأوروبية تعتبر في جوهرها إلغاءً للإجراءات الإسرائيلية بالنسبة إلى ممتلكات اللاجئين وقد تأثر ضمير أوروبا والشعوب الأوروبية بالنسبة إلى الممتلكات اليهودية وكانت إعادة هذه الممتلكات هي العلاج الوحيد. وكانت هذه الإجراءات من الثمار الأولى للحرب الكونية الثانية عن طريق الأمم المتحدة التي أضفت اسمها على المنظمة المعروفة باسمها. ترى هل يتحرك ضمير الأمم المتحدة وهل يستيقظ ضمير الجنس البشري لحماية ممتلكات اللاجئين العرب، كما حمت ممتلكات اللاجئين اليهود؟ إن هذا السؤال ظل ينتظر الجواب نحواً من خمسة عشر عاماً، وما زال ينتظر الرد حتى اليوم، بشيء من العدالة والإنصاف والصدق.

والواجب يلزم الأمم المتحدة بحماية حقوق اللاجئين ومصالحهم ومن الضروري تسليم ممتلكات العرب وعائداتها إلى اللاجئين. وقد أخطأت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ عندما ادعت لنفسها صلاحية معالجة مشكلة فلسطين. ولما كانت الأمم المتحدة قد فعلت ذلك، فليس في وسعها الآن أن تتراجع وأن تدعي أن لا صلاحية لها، إذ لما كنتم قد ادعيتم لأنفسكم الصلاحية والسلطان، وعملتم بموجب هذه الصلاحية وبقوة ذلك السلطان، فليس في وسعكم أن تدعوا اليوم أن لا حول لكم ولا طول. ولما كنتم قد تدخلتم في المشكلة في عام ١٩٤٧، فليس في وسعكم أن تتقاعسوا الآن في عام ١٩٦٣ وأن تقفوا موقف المتفرج من المأساة. ولعل أقل ما يمكن من الإنصاف، هو أن تزيلوا الإجحاف الذي ألحقتموه في الماضي. وإذا ما أعدتم إلى العرب ممتلكاتهم، فستتحررون من تلك الالتزامات المالية الكبيرة التي تثقل

ظهور أعضاء الأمم المتحدة اليوم، وسيعيش اللاجئون على دخل ممتلكاتهم، لا على الصدقات والإحسان مهما كانت هذه كبيرة، إذ إنها تحطم الكرامة الإنسانية. إننا لا ننشد الرحمة ولا نطلبها على الإطلاق إنما نحن نطالب بحقوقنا. حقوقنا التي لا تقبل النقاش والجدال. ومن واجب الأمم المتحدة أن تعيد إلينا حقوقنا، هذا إذا أرادت أن تكون جديرة بميثاقها، وبالمبادئ الرفيعة التي ينطوي عليها الميثاق. ومن الواجب حماية حقوقنا وصيانتها، ولا ريب في أن هذا هو الواجب الذي يتحتم على الأمم المتحدة أن تؤديه، لا عن طريق قرار شفوي فحسب، سواء أتم العمل عن طريق حارس أو عن طريق يوثانت الإداري الدولي العظيم أو عن طريق المستر ديفيز أو أي من خلفائه أو عن أي سبيل آخر، فمن الواجب القيام بعمل ما لإعادة الممتلكات إلى اللاجئين العرب، ولدفع عائداتها إليهم.

وقد نصت قرارات الأمم المتحدة، هذا إذا شئنا الحديث من زاوية المنظمة الدولية وحدها، على ضمان حقوق اللاجئين، وقد عادت الجمعية العامة إلى تأكيد هذه القرارات سنة بعد سنة، طيلة خمسة عشر عاماً. وتضمن قرار عام ١٩٤٧، وأنا أتحدث هنا من زاوية الأمم المتحدة وحدها، ثلاثة فصول، تنص على حماية حقوق اللاجئين، وحماية حقوق الشعب العربي في أراضيه، وحرية مرور أفراده إلى ممتلكاتهم وإلى الأماكن المقدسة. أجل تضمنت ثلاثة فصول طويلة، بإسهاب وإطناب، في قرار عام ١٩٤٧، هذه الحقوق الإنسانية. وفي ضوء هذه الحقيقة، ليس في وسعكم أن تتقاعسوا، وأن تقولوا، أن ليس لديكم الصلاحيات، وأن ليس في امكانكم أن تتدخلوا، لأن الأرض في حيازة إسرائيل، وهذه تدعى حقوق السيادة الكاملة. وإني لأقول، أن ليس لإسرائيل سيادة في هذه القضية، إذ إنكم منذ البداية، أي منذ نشوء القضية في عام ١٩٤٧، وضعتم عدداً من الشروط، ضمنتموها ثلاثة فصول كاملة، لحماية حقوق العرب في ممتلكاتهم، وصيانة حقوقهم الانسانية. ولما كنتم قد افترضتم لأنفسكم الصلاحيات والقدرة على العمل في عام ١٩٤٧، فليس في وسعكم الآن أن تتقاعسوا وأن تدعوا العجز، وعدم الصلاحية، بحجة أن الأرض تحت سيادة إسرائيل. ودعوني أذكركم، أن إسرائيل لا تملك الصلاحية القانونية في الموضوع حتى بموجب قرار عام ١٩٤٧. أجل إن إسرائيل لا تملك هذه الصلاحية، فهي الدولة الوحيدة العضو في الأمم المتحدة، التي تولت المنظمة الدولية، نفسها إعداد دستورها وصياغته.

وكلكم يعرف أن شعوبكم هي التي وضعت دساتيرها، لأنها جاءت معبرة عن إرادة هذه الشعوب. أجل، إنكم أنتم الذين صنعتم دساتيركم لأنفسكم. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فإن دستورها نتيجة صياغة القرار الذي وضعته الأمم المتحدة في عام

١٩٤٧. وهو قرار نص على أن ليس في وسع إسرائيل أن تشرع أي قانون عن ممتلكات شعب فلسطين، أو يتعارض مع حقوقه الإنسانية. وهكذا فإن ثمة نقضاً لما تقرره إسرائيل، نقضاً تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد نص هذا النقض على أن ليس من حق إسرائيل أن تضع تشريعاً، أو تتخذ قراراً يؤثر على حقوق شعب فلسطين في أملاكه أو على حقوقه الإنسانية.

وأود أن أذكر زميلنا، مندوب الولايات المتحدة، بأن موضوع ممتلكات اللاجئين، قضية لا تقبل النقاش والجدال. فقد سمعته يقول في البيان الذي ألقاه في هذه اللجنة، بأنه لا يود أن يسمع مقترحات قابلة للجدل والنقاش تثار من جديد. حقا إنني لا افهم، ولا أعرف كيف نعرف الاقتراح القابل للجدل والنقاش. ترى ما هو هذا الاقتراح؟ ويخيل إلي أن الولايات المتحدة، تود أن تعتبر كل اقتراح لا ترضى عنه إسرائيل، اقتراحاً يقبل الجدل والنقاش. هذه هي القاعدة التي وضعتها الولايات المتحدة لنفسها، للحكم على ما إذا كان أي اقتراح، قابلاً فعلاً للجدل والنقاش.

ترى أين كانت حكمة الولايات المتحدة في تجنب الاقتراحات والقرارات القابلة للجدل والنقاش؟ أين كانت هذه الحكمة في عام ١٩٤٧، عندما قامت الولايات المتحدة، بإرغام الأمم المتحدة، على اتخاذ أكثر القرارات هدماً، وتقبلاً للجدل والنقاش في عام ١٩٤٧، وهو القرار الذي قضى بتقسيم فلسطين وإقامة إسرائيل؟ وهل كانت إقامة إسرائيل شيئاً يتقبله العالم وشعب البلاد بلا جدل ولا نقاش؟ أجل، هل كانت قضية تقبلها أهل البلاد واصحابها الشرعيون؟ إنها كانت اقتراحاً من النوع الذي يتعرض للجدل والنقاش والمعارضة. وقد عارضنا آنذاك، وقلنا أن ليس من حق الأمم المتحدة أن تقسم أرضنا وأن تقيم عليها، دولة غريبة. إنه قرار أثار الجدل والنقاش والاعتراض.

وقد نصحنا الولايات المتحدة بألا تمضي قدماً في اقتراحها، وقلنا لها إن اقتراحها لا يثير الجدل والاعتراض فحسب، بل يعتبر اقتراحاً مخرباً وهداماً. ولكن الولايات المتحدة لم ترض بنصيحتنا واعتراضنا. فأين كانت هذه الحكمة التي تظهرها اليوم مختفية آنذاك؟ ولِمَ لم تتجل هذه الحكمة في تلك الأيام في البيت الأبيض؟ إنها كانت ضائعة عندما خلقت إسرائيل في البيت الأبيض، بل في حضنه، إذا جاز لي أن أعبر هذا التعبير الصادق. أجل أين كانت تلك الحكمة؟ إنها تكتشف الآن تماماً كما اكتشفت أمريكا في القرون الوسطى. إن أمريكا لم تكتشف حكمة «الاقتراحات القابلة للجدل والاعتراض» إلا في الساعة قبل الأخيرة، بعد أن كان الضرر قد نزل وحم، وبعد أن شرد اللاجئون وطردوا من ديارهم، ليقذفوا خارج أوطانهم، وليأتي ممثلها المحترم هنا، وقد تدرع بحكمة سليمان، بعد خمسة عشر عاماً ليقول. . . «إننا لا

نريد أن نبعث إلى الحياة اقتراحات قابلة للجدل والنقاش». ولكن الاقتراح المتعلق بممتلكات اللاجئين، وهذا ما أريد تأكيده، ليس قابلاً للجدل والاعتراض. ولنعد إلى بعثة كلاب ولعل الكثيرين من زملائي هنا لا يعرفون شيئاً عن بعثة كلاب هذه.

حملت بعثة كلاب اسمها من رئيسها المستر كلاب، إنه مواطن عظيم وبارز. وقد كان رئيساً للبعثة التي أوفدتها لجنة التوفيق الدولية، لتولي دراسة مشكلة اللاجئين على الطبيعة وفي أرضها. وقد عادت البعثة على أي حال، باقتراح قدمته. تحدث فيه عن (٣٢٥) ألفاً من الناس عزلتهم خطوط الهدنة عن أراضيهم ومراعيهم ومصادر ثرائهم، إنهم (٣٢٥) ألفاً، يعيشون في (١١٨) بلدة وقرية، فصلتها خطوط الهدنة عن أراضيها. إنهم لا يستطيعون زراعة أراضيهم، ولا يستطيعون رعاية مواشيهم في مراعيها، إنهم عاجزون عن الذهاب إلى آبارهم، وهي المصدر الوحيد الذي يستطيعون منه أن يحصلوا على مياه الشرب لهم ولماشيتهم.

وقد رفع المستر كلاب تقريره إلى الجمعية العامة، وضمنه اقتراحاً ينطوي على مشروع قرار. والمستر كلاب مواطن أمريكي، أوفد في بعثة لدراسة قضية اللاجئين ولا سيما أولئك الذين يعدون «٣٢٥» ألفاً والذين غدوا بلا أرض، وعاجزين عن الحياة، لأن قوائم المستر ديفيز بأسماء اللاجئين لا تتضمنهم، ولأنهم لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم لفلاحتها. ولا ريب في أنكم تعرفون بأن خط الهدنة، قد عزل القرى عن أراضيها، وفصل بين الناس وذويهم هم، بل بين الوالد وولده. إنه جزأ إحدى المستشفيات إلى جزءين، يقع أحدهما على الجانب الإسرائيلي من الحدود، ويقع الثاني على الجانب العربي منها. هذه هي الحدود التي شكا منها المستر كلاب في تقريره إلى الأمم المتحدة.

وهناك مدرسة في الجانب الإسرائيلي من الحدود، على حين يقيم طلابها وكلهم من الأطفال، على الجانب الآخر. ومع ذلك فلا نسمع تذمراً أو شكوى من هذا الوضع في الولايات المتحدة، إلا عندما يعبر رجل أو رجلان الحدود من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية، فتطلق النيران عليهما من شرطة الشرق ويقتلان. هذه هي الشكوى الوحيدة التي نسمعها هنا في الولايات المتحدة، والتي نقرأ عنها في صحفها. ولكن ما يحدثه خط الهدنة في البلاد المقدسة، فأمر لا يهم أحداً هنا، ولا سيما وفد الولايات المتحدة.

وإني لأعود فأقول، إن هذا الاقتراح لا يثير الجدل والاعتراض لأن المستر كلاب قد اقترح على الأمم المتحدة ما يلي:

«إن مشكلة اللاجئين في منطقة غزة ـ وهم أولئك الذين قطعتهم خطوط الهدنة

عن أراضيهم ـ لن تحل، إلا إذ سمح لهم بفلاحة أراضيهم القريبة التي تفصلهم عنها الآن، خطوط الهدنة».

هذا اقتراح مقدم من بعثة كلاب، وهي بعثة أوفدتها الأمم المتحدة، بل هي جهاز من أجهزتها، وترأسها شخصية أمريكية بارزة. إنه يقترح أن ليس ثمة من حل لمشكلة هؤلاء الناس، إلا إذا سمح لهم بفلاحة أراضيهم عبر خط الهدنة. وإذا كنت أيها الزميل، لا ترغب في سماع الاقتراحات المثيرة للجدل والاعتراض، فإني لأرجوك أن تقبل بهذا الاقتراح الذي قدمه أحد مواطنيك، والذي شاء القدر أن يكون رئيسا لجهاز من أجهزة الأمم المتحدة. وهل في وسعك أن تقول إن اقتراح جهاز الأمم المتحدة قابل للجدل والاعتراض؟ إنني لا أعتقد أنك ستصل إلى هذا الحد مهما شططت وغلوت.

وإذا كنت لا ارغب في اقتراح أفغانستان، فإني لأرجوك، أن ترغب في اقتراح المستر كلاب. وإني لأرجوك أن تتقدم بمشروع قرار يقضى بالسماح لهؤلاء الناس بزراعة أراضيهم الواقعة عبر خط الهدنة، لأن هذا هو الحل الوحيد الذي رآه المستر كلاب. لكنني واثق من أنك لن تفعل هذا، بسبب مئات الألوف من الدولارات، التي تدفعها الصهيونية إلى المنظمات الأمريكية لتسميم عقولكم، ولتوجيه سياسة الولايات المتحدة في موضوع اللاجئين، وإني لأرى أن لا لوم ولا تثريب عليك في هذا.

وقد أصبح تدخل الأمم المتحدة، أكثر من حاجة ملحة، وذلك لأن مشكلة اللاجئين آخذة في التفاقم والشدة الاحتداد. ولا ريب في أن استقالة المستر ديفيز المؤسفة، تعتبر احتجاجاً صامتاً على تقاعس الأمم المتحدة عن العمل، بل إذا شئنا الدقة في التعبير، على تلك الدول الكبرى التي ما انفكت عن تدعم إسرائيل بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية. ونحن نعرف أن سياسة هذه الدول، خارجة عن نطاق هذا البند من جدول الأعمال الذي نتولى درسه، إلا من ناحية واحدة، وهي الإخلاص للأمم المتحدة وقراراتها. ولما كنتم قد اقترعتم إلى جانب هذه القرارات، فليس في مكنتكم أن تواصلوا تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية، إلى دولة عضو ما انفكت عن تحدي هذه القرارات والتنكر لها. وكيف يمكن شخصاً كالمستر ديفيز، أن يحقق تقدماً في المهمة الموكلة إليه، إذا كانت الولايات المتحدة، تواصل، من وراء ظهره، تزويد إسرائيل بكل شكل من أشكال المساعدات، بما في ضمنها القوة النووية؟

وليس من الغريب والحالة هذه أن يستقيل المستر ديفيز كما استقال أسلافه من

قبل. وقد رأينا مديري وكالة الإغاثة يستقيلون واحداً إثر آخر، وبلا استثناء، بدلاً من أن ينكبوا على أداء المهام الموكلة إليهم.

ويزداد عدد اللاجئين عاماً بعد عام، وليس لهذا الوضع من نهاية مرتقبة، أجل تزايد عدد اللاجئين دورة إثر دورة من دورات الأمم المتحدة التي تولت المنظمة الدولية فيها البحث في هذه المشكلة. ويبدو وكأن هذه المنظمة تتولى تفاقم هذه المشكلة، توسعها بالعناية والرعاية. فالعدد يزداد بدلاً من أن ينقص، وإسرائيل وحدها، هي التي وضعت هذه المأساة من بدايتها حتى نهايتها. وقد تزايد العدد بسبب ما تقوم به إسرائيل من اعتداءات وتحديات، وكانت سياسة إسرائيل التوسعية السبب في إضافة أرقام جديدة من اللاجئين إلى القائمة. ولا أرى بينة تفوق في هذا الصدد، سجلات إسرائيل نفسها.

كان عدد اللاجئين الذين غادروا البلاد في عام ١٩٤٧، بموجب التقارير الأولى للأمم المتحدة، لا تزيد على الثلاثين ألفاً. أجل، كان هذا هو الرقم قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وكنتيجة للإرهاب اليهودي، ارتفع هذا الرقم بعد مذبحة دير ياسين المروعة في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨ من ثلاثين ألفاً إلى مائتي ألف. ونقل وسيط الأمم المتحدة في تقريره إليها أن هذا الرقم قد ارتفع إلى أربعمائة ألف بعد قيام إسرائيل واستمرار الإرهاب الإسرائيلي. وعندما حل عام ١٩٥٠، كان هذا الرقم قد ارتفع إلى تسعمائة ألف، نتيجة الاعتداءات والتحديات الإسرائيلية. وما زال هذا الرقم سائراً في طريق الازدياد، منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا. ويقول الدكتور ديفيز في تقريره، إن عدد اللاجئين بلغ في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٣، نحواً من (١,٢١٠,١٧٠). ولكنه لم يشمل جميع اللاجئين في حسابه هذا. فعددهم ما زال ماضياً في الزيادة. ومن حق المرء أن يفترض أنه مع انقضاء السنين، لا بد أن تسير أية مشكلة تعالجها الأمم المتحدة في طريق التناقص بل والتصفية. ولكننا نرى هذه المشكلة، مشكلة اللاجئين، آخذة في التوسع والازدياد المستمرين، بدلاً من أن تأخذ في طريق التناقص. وقد ارتفع هذا الرقم من ثلاثين ألفاً في عام ١٩٤٧ إلى (١,٢١٠,١٧٠) في عام ١٩٦٣. ولا ريب في أن إسرائيل وحدها، هي السبب الوحيد الكامن وراء هذه الظاهرة. إنها إسرائيل بمذابحها وحملاتها العسكرية، وتحديها لاتفاقات الهدنة، بل إنها إسرائيل بوجودها، إذا شئنا التخصيص والتحديد.

وإني لأقول إن وجود إسرائيل هو السبب، لأن هذه هي النتيجة المنبثقة عن درس وتمحيص عميقين. وعندما اقترحت الأمم المتحدة قيام الدولة اليهودية، ظهرت هناك مفارقة عجيبة. فقد تبين أن الدولة اليهودية المقترحة، برغم كل ما اتبع من دهاء ومهارة في تخطيط الحدود، لا تضم أغلبية يهودية. وكان عدد العرب في الدولة

اليهودية مساوياً لعدد اليهود فيها، باستثناء زيادة إلى جانب اليهود لا تعدو الألف نسمة، أجل ألف نسمة ليس إلا. هذه هي أرقام الأمم المتحدة، والله وحده يعرف ما إذا كان هذا الرقم، أي ألف نسمة، دقيقاً، بالنظر إلى عدم وجود إحصاء دقيق وفعلي.

فكيف يمكن دولة تضم مثل هذا العدد من السكان العرب، أن تسمى بالدولة اليهودية؟ هذه هي المعضلة. وقد وجدت إسرائيل الحل سهلاً وبسيطاً عليها. عليها أن تبيد هؤلاء العرب وأن تطردهم. وقد طرد العرب وأبيدوا في الواقع، ولم تكن مذبحة دير ياسين في عام ١٩٤٨ إلا البداية.

وأنا أقول إن دير ياسين كانت البداية، إذ إن هجمات إسرائيل العسكرية على العرب العزل، استمرت على عنفها على الرغم من قرارات الإدانة المتعاقبة التي أصدرتها لجان الهدنة المشتركة.

وإذا شئنا تعداد هذه الهجمات التي أسهمت أكثر من غيرها في رفع أرقام اللاجئين، علينا أن نذكر القصف الجوي الذي تعرضت له قرية الحمة العربية في نيسان/ أبريل عام ١٩٥١، والهجمات التي تعرضت لها قريتا فلمه ورنتيس في عام ١٩٥٣، والقصف الجوي على منطقة غزة في العام نفسه، والهجمات على قرية قبية وشقبة وبدرس في السنة نفسها والهجوم على نحالين في عام ١٩٥٤، والغارة على عزون في السنة نفسها، والهجوم على بيت لقيا في عام ١٩٥٥، والهجومين على غزة في العام نفسه، والهجمات على خان يونس وبني سهيلة وصبحة في السنة نفسها والغارة على الطرف الشرقي من بحيرة طبرية في العام نفسه، والهجوم على غزة وعلى أم الريحان والرهوة وقرندل وشرف الدين وقلقيلية وعزرون والنبي الياس وخان سوفين في عام ١٩٥٦، والغارة الأخيرة على التوافيق في عام ١٩٦٠.

وعلى أي حال، أدانت لجنة الهدنة المشتركة إسرائيل إبان الدورة الحالية للأمم المتحدة، أي في الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر، بتهمة التسلل إلى الأردن عبر خطوط الهدنة وقتل عدد من رجال الحرس الوطني.

ولم تكن هذه القرى التي هاجمتها قوات إسرائيل المسلحة خالية من السكان، بل كانت مأهولة بالعرب. ومن الطبيعي أن يصبح أهل هذه القرى من اللاجئين عندما تنسف بيوتهم بالمتفجرات، وتحرق مزارعهم، وتسلب وتقتل مواشيهم. ومن الطبيعي أيضاً أن يزداد عدد اللاجئين عاماً بعد عام. والنتائج الطبيعية لمثل هذه الاعتداءات واضحة كل الوضوح، وهي أن يتحول السكان إلى لاجئين يتولى المستر ديفيز إطعامهم، ويتحتم عليه إيواؤهم، وإيواء أطفالهم واطعامهم. وهكذا تنسف إسرائيل

وتدمر، ويتحتم على المستر ديفيز أن يؤوي ويطعم ويغيث. هذه هي المعادلة التي تسود منطقتنا.

وبالإضافة إلى هذه الغارات العسكرية التي كانت سبباً في ارتفاع عدد اللاجئين، قامت إسرائيل بغزو عدد من المناطق المنزوعة السلاح طاردة أهلها منها. وهكذا أضيف عدد جديد إلى أرقام اللاجئين.

وقد ذكر الجنرال بنيكه، رئيس هيئة الرقابة الدولية في تقريره إلى مجلس الأمن، أن إسرائيل قامت في شهر أيار/ مايو عام ١٩٥١، بطرد نحو من ألف عربي من منطقة العوجة المنزوعة السلاح، كما طردت في عام ١٩٥٣، مائتين وخمسين آخرين من المنطقة نفسها، وقامت في آذار/ مارس عام ١٩٥١ بإخراج «٧٨٥» عربياً من ديارهم، وطردتهم خارج وطنهم.

وذكر الجنرال رايلي، وهو رئيس آخر، من رؤساء هيئة الرقابة الدولية، في تقرير رفعه إلى الأمم المتحدة، أن إسرائيل قامت في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٠ بجمع نحو من أربعة آلاف من البدو في منطقة النقب ودفعت بهم إلى الأراضي المصرية. وطردت إسرائيل في آذار/ مارس عام ١٩٥٠ نحو ألف من العرب، من أراضيهم، وأبعدتهم إلى قطاع غزة. وقامت في تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٠ بطرد «٧٥٦» عربيا، ودفعتهم إلى الأراضي المصرية.

وقد تحول جميع هؤلاء الناس إلى لاجئين، وأدى تحولهم إلى ارتفاع الرقم، وإلى زيادة الأعباء التي يتحملها المستر ديفيز، والأثقال التي ينوء بها المجتمع الدولي من جراء تقديمه العون المالي إلى هؤلاء التعساء.

وأخرجت إسرائيل من المنطقة المجردة على الحدود السورية نحواً من ستمائة وخمسين عربياً من قراهم. وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن الصادر في الثامن عشر من أيار/ مايو عام ١٩٥١، فإن هذه القرى لم تعد إلى أهلها، وإنما بات هؤلاء من اللاجئين تكتظ بهم المخيمات التي تسودها أوضاع لا تطاق. وقد وصف رئيس هيئة الرقابة الدولية في تموز/ يوليو عام ١٩٥٥ الأوضاع الحياتية التي يعيشها سكان هذه المخيمات بقوله . . .

«إن هؤلاء الناس يعيشون في أوضاع سيئة للغاية، إنهم أشبه بالحيوانات منهم بالناس».

وهكذا أدت هذه الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية الصارخة إلى إسهام يخلو من الشرف في زيادة عدد اللاجئين. ونحن نخشى أن تكون عملية الزيادة هذه ما

زالت ماضية في طريق الارتفاع. ويبدو أن العرب المقيمين في إسرائيل هم الهدف المباشر لهذه العملية، ويبدو أنهم مسجلون على قائمة الانتظار لكي يصبحوا لاجئين، ليزيد الرقم ارتفاعاً، والمأساة أسى.

وقد أكد نائب رئيس بلدية الناصرة العربي في رسالة بعث بها إلى **النيويورك تايمز** في السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥١، أن إسرائيل قد انتزعت (٢٥٠) ألف دونم من الأرض من أصحابها العرب. والنتيجة التي نصل إليها من هذا القول، لا تقبل الجدل. فهؤلاء العرب، بعد أن سرقت أراضيهم، أصبحوا لا يملكون شيئاً، وباتوا مؤهلين للدخول في زمرة اللاجئين، يؤلفون عبئاً جديداً على عاتق المجتمع الدولي وعلى عاتق المستر ديفيز بصورة شخصية أو عاتق خلفه من بعده. وإنني لأسترعي انتباه زميلي ممثل نيوزيلندة، الذي تحدث بالأمس عن الأقلية العربية في إسرائيل، بأن هذه الرسالة منشورة في **النيويورك تايمز**، وهي تتناول موضوع «٢٥٠» ألف دونم من الأرض العربية سرقت من أصحابها العرب. وهم بعد أن سرقت أرضهم منهم، غدوا من اللاجئين. هذا هو وضع الأقلية العربية في إسرائيل، التي أشار إليها صديقنا النيوزلندي المحترم. وإني لأنصحه بأن يرجع إلى السجلات والوثائق، قبل أن يتحدث عن أوضاع الأقلية العربية في إسرائيل. هذه ملاحظة عابرة وددت أن أتقدم بها، لأمكن صديقنا النيوزيلندي من معرفة الوضع وتحريه من جميع نواحيه، قبل أن يتناول هذه المشكلة في حديثه هنا إلى لجنتكم الموقرة.

ولكن القضية لم تقف عند حدود ما تنشره صحيفة **النيويورك تايمز**، إذ كانت القضية من الخطورة، بحيث تطلبت إثارتها أمام الأمم المتحدة. ففي العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٠، تلقى رئيس الجمعية العامة، عريضة موقعة من عشرة من العرب المقيمين في إسرائيل، واني لأطلب إلى زميلنا المحترم وصديقنا مندوب نيوزيلندة، أن يعود إلى وثائق رئيس الجمعية العامة وأن يقرأ هذه العريضة التي وقعها أشخاص يعيشون في إسرائيل ويؤلفون جزءاً من الأقلية العربية التي أشار إليها، ليتبين أنهم يؤكدون في عريضتهم هذه أن السلطات الإسرائيلية قد اغتصبت «٣١٥» ألف دونم من أراضي العرب المقيمين في إسرائيل لتسلم إلى المهاجرين اليهود ليقيموا عليها مستعمراتهم الجماعية.

وأود أن أبين لزميلنا المحترم، مندوب نيوزلندة، أن السكان العرب في إسرائيل أخرجوا بالقوة والعنف من منازلهم في أربع قرى عربية، اثنتان منها يسكنهما المسلمون وهما الخس والجلمة واثنتان أخريان يسكنهما المسيحيون وهما كفر برعم وإقرت. ولقد قامت القوات المسلحة الإسرائيلية بنسف جميع الأبنية في القريتين المسيحيتين وأحالتهما إلى أنقاض. وطرد عدد كبير من السكان من قرية شعب العربية

في الجليل الغربي، وأقصوا عن ديارهم ومنازلهم، وحيل بينهم وبين العودة إلى أراضيهم، وأجبر العرب في بئر السبع على العيش محصورين في مخيماتهم، بينما وزعت أراضيهم على المستوطنين اليهود. وقد حاول محام عربي أن يقدم مشورته القانونية إلى هؤلاء الضحايا، فحيل بينه وبين الوصول إلى مخيماتهم. هذه هي زبدة المذكرة التي تقبع الآن في وثائق الأمم المتحدة، وإني لأسألكم أيها السادة أن تقرأوها، وأن تطلبوا من إسرائيل بياناً بشأنها.. ومع هذا فإن خشيتي هي أن لا تكون القضية قد انتهت عند هذا الحد.

ولا ريب في أن الهجرة اليهودية تؤلف مصدراً آخر، من مصادر الزيادة المستمرة في تعداد اللاجئين، وكلما اتسع نطاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كان هناك المزيد من اللاجئين العرب.

وهناك نبأ حديث، فقد نشرت **النيويورك تايمز**، في عدد صدر عنها في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٢، تصريحاً للسيدة غولدا ماير تعرب فيه عن أملها، بأن يرتفع عدد سكان إسرائيل بمعدل مليون آخر في عام ١٩٧٠، وأن يرتفع هذا الرقم بمعدل مليون ثان في الحقبة التي تلي هذا التاريخ. وهذه هي تمنيات السيدة غولدا ماير وآمالها، وهي التي تتحدث إليكم هنا في الأمم المتحدة عن السلام. إنها تأمل في مليون جديد قبل عام ١٩٧٠ وفي مليون آخر في الحقبة التي تلي هذا التاريخ. هل هذه هي لغة السلام؟ إن هذه ليست بالهجرة، وإنما هي حركة بشرية جماعية، إنها غزو بكل ما تحمله من معان مجردة وبسيطة.

علينا أن نستذكر في هذا الصدد العبارات التي تحمل طابع التنبؤ والصادرة عن الكونت برنادوت. ففي تقريره إلى مجلس الأمن بتاريخ الثاني عشر من تموز/ يوليو عام ١٩٤٨، قال الوسيط الدولي ـ وفي وسع الدكتور بانش الماثل بينكم، أن يؤيد استشهادي هذا من تقرير الوسيط الدولي الذي يخيل إلي أن قلمه قد اشترك في كتابته ـ ما نصه بالحرف الواحد، في عبارة نبيلة واضحة:

«لا يمكن أن ننكر الحقيقة الواقعة وهي أن استمرار الهجرة المطلقة وغير المقيدة إلى المنطقة اليهودية من فلسطين، قد يؤدي بعد بضع سنوات إلى ظهور حالة من حالات ضغط السكان وما يصاحبها من اضطرابات سياسية واقتصادية تبرر مخاوف العرب الراهنة من توسع اليهود الحتمي في الشرق الأدنى.. ولا يمكن أن نتجاهل على الإطلاق الحقيقة الواقعة وهي أن الهجرة اليهودية، لا تعني المنطقة اليهودية من فلسطين وحدها، أو الشعب اليهودي، بل تعنى العالم العربي المجاور أيضاً».

وعلى الأمم المتحدة ألا تنسى أبدا هذا التحذير الواضح الصريح إذا أرادت وقف الأخطار المحيقة بالمشكلة، هذا إذا لم ترد الإسراع في حلها.

ونحن نشهد في هذا العام يا سيدي الرئيس، ويحزنني أن أقول هذا العام، كما يقلقني ويفزعني، خطر آخر، يتناول المزيد من تعداد اللاجئين وارتفاع أرقامهم. ولكن لن تكون هذه الزيادة عن طريق المذابح ولاعن طريق الهجرة، بل عن طريق الاضطهاد الديني، أجل عن طريق التعصب الديني والتفرقة العنصرية. وقد تأثر المجتمع العالمي في السنة الماضية أبلغ التأثر لأن إسرائيل رفضت أن تعطي جنسيتها إلى يهودي، ولد يهودياً ويحمل اسم اوزوالد روفيزين، ثم تحول إلى النصرانية وأصبح راهباً يحمل اسم الأب دانيال. وقد يبدو لي أن السخط العالمي في قضية الأب دانيال لم يترك أي أثر على إسرائيل ولم يفرض عليها أي ضغط معنوي.

وشرعت إسرائيل مؤخراً، أي في التاسع أيلول/ سبتمبر الماضي، وقبل بداية الدورة الحالية بأيام قليلة، بشن حملة وحشية من الاضطهاد الديني، على مدارس البعثات التبشيرية والمؤسسات الدينية في إسرائيل، ولن أمضي في إيراد التفاصيل، إذ إن أنباء هذه الحملة، انتشرت في العالم بأسره، ولا بد أنكم قرأتم شيئاً عنها في الصحف. ويكفي أن تعرفوا، على حد تعبير الأنباء الصحافية أن رئيس أساقفة طائفة الروم الكاثوليك في إسرائيل، وهو عربي، قد تعرض لإهانات كبيرة، وأسيئت معاملته. وكانت هذه المؤسسات الدينية التي تعرضت في إسرائيل للهجوم والاضطهاد، وبينها عدد من المدارس، ضحية لهذا التعصب الديني. وهي مؤسسات فلسطينية، وموظفوها سواء أكانوا من الأطباء أم من رجال الدين أم من الممرضات، أم من أية فئات أخرى، هم من الفلسطينيين، إذ عاشوا حياتهم كلها في فلسطين. وقد خدموا في مشاريعهم المحسنة، طيلة حياتهم في فلسطين، فقراءها ومرضاها. إنهم من الفلسطينيين، وهم يتعرضون للاضطهاد، بدافع التعصب الديني ليس إلا، ولا ريب في أن هذا التعصب سيضيفهم إلى قائمة اللاجئين، ويزيد من الأعباء التي يتحملها المستر ديفيز أو خلفه الكريم. ولا يعني اضطهادهم إلا أنهم سيصبحون من اللاجئين، وبينهم عدد من العرب الذين لا حكومة لهم تتولى حمايتهم أو إيواءهم. ولقد احتجت السفارتان البريطانية والفرنسية في إسرائيل بالنسبة إلى رعاياهما، ولكن من يتولى حماية الفلسطينيين قبل أن يتحولوا إلى لاجئين؟ والفلسطينيون هم، كما قال زميلي المحترم، ممثل العراق، قبل أيام، «الوديعة المقدسة» لعصبة الأمم المتحدة، وهم بموجب قراركم لعام ١٩٤٧، في حماية الأمم المتحدة وضمانتها. ومن يتولى حماية فلسطين من التعصب الديني الذي يسود الآن إسرائيل، لا كمجرد ريح تهب، بل كريح عاصفة ضد غير اليهود سواء أكانوا من المسيحيين أم من المسلمين؟ إن إسرائيل

بعملها هذا، تضيف عدداً جديداً إلى أعداد اللاجئين. ولا ريب في أن إسرائيل بإضافتها الألوف بعد الألوف إلى قوائم اللاجئين، إنما تسهم إسهاماً ضخماً في وجود الأمم المتحدة. إنه إسهام مخجل معيب تتقدم به بعد أن اغتصبت مقعدها في الأمم المتحدة. وأنا لا اعلم أن إسرائيل قد تمكنت من الإسهام بأي شيء آخر للأمم المتحدة، سوى هذه الزيادة المخجلة في عدد اللاجئين.

ولا ريب في أن إسرائيل ستحاول تضليل الرأي العام العالمي، فتكسب هذه المظالم ثوباً مقبولاً. ولكن الأحكام الخفية التي أصدرتها المحكمة الإسرائيلية على المدنيين في هذه المظالم، لا يمكن أن تغطى بثوب مقبول أبداً، وليس في وسع إسرائيل أن تدعي البراءة بالنسبة إلى هذه الأحداث. ولا ريب في أن سلسلة الأحداث تثبت جريمة إسرائيل، وتقيم الدليل على وجود عملية مستمرة في هذا الاتجاه.

وليست قضية الأماكن المقدسة في فلسطين، وموضوع حرية العبادة إلا ناحية واحدة من نواحي البند الحالي المدرج على جدول الأعمال، إنها ناحية واحدة من مشكلة اللاجئين التي نتولى درسها. وكانت قضية الأماكن المقدسة وحرية العبادة مصدر اهتمام ومبعث قلق دائم للعالم في مجموعه وللفاتيكان بصورة خاصة. ولهذه القضية علاقة بموضوع اللاجئين وسأشير إليها، بالنسبة إلى هذه العلاقة ليس إلا. فليست الأماكن والأضرحة المقدسة مؤسسات حية إلا في تعابير الناس. ووجود الناس وحده، هو الذي يضفي على هذه الأماكن والأضرحة قداستها، بل حياتها، وستصبح من دون وجود اللاجئين، سواء أكانوا من المسلمين أم من المسيحيين، مهجورة ولا قيمة لها. وخير ما يمكن أن يقع لها، هو أن تتحول إلى متاحف. وقد أغلق الكثير من مساجدنا وكنائسنا في إسرائيل، إذ إن المؤمنين، وقد باتوا من اللاجئين لم يعودوا يؤمونها لأنهم بعيدون عن مساجدهم وكنائسهم. وهكذا أخذت الديار المقدسة تفقد قداستها وتفقد طابعها الديني. وعلى هذا الصعيد تكون عودة اللاجئين إلى ديارهم، إعادة للقداسة إلى الأماكن المقدسة، بل إعادة القدسية إلى البلاد المقدسة. فمئات المساجد والكنائس والأضرحة المقدسة، كلها في خطر الآن، مع أنها أثمن ما يملكه العالم من تراث روحي. وهذا التراث بل هذه المئات من المساجد والكنائس، مهددة الآن بالتحول إلى مجرد متاحف، إذا لم يعد اللاجئون إلى ديارهم.

وإذا ما ضربنا صفحاً على النواحي السياسية والقومية للعودة، توجب علينا أن نلفت انتباهكم إلى النواحي الدينية في مشكلة اللاجئين. وأنا لا أقحم هنا عنصراً غريباً على القضية، فقد اعترفت الأمم المتحدة دائماً، ومن قبلها عصبة الأمم بالطبيعة المقدسة والدينية لفلسطين وللبلاد المقدسة. ونحن نذكر إجراءات عدة اشترطت

لضمان سلامة الأماكن المقدسة. ولكن هذه الأماكن لا تستطيع البقاء وحدها، إنها تفقد قداستها إذا فقدت شعبها، الشعب الذي ظل أجيالاً لا تعد ولا تحصى يتولى حراستها. وها هي القدس المقدسة، ولا سيما القسم الجديد منها، بما يضمه من أماكن مقدسة لا تعد ولا تحصى، تصرخ مطالبة بأهلها من المسيحيين والمسلمين، وكلهم من اللاجئين الآن. وها هي الناصرة، بلدة النصراني العظيم، المعلم ورسول السلام، يسوع المسيح، تنادي بأعلى صوتها مطالبة بأهلها من المسلمين والنصارى، وكلهم من اللاجئين. وهكذا فإن كل الأجراس والمآذن صامتة في إسرائيل، تعيش الآن في حزن وأسى، منتظرة أهلها، وهم من اللاجئين.

وإذا قدر للاجئين أن يظلوا مشردين كما تريد لهم إسرائيل أن يظلوا، فإن فلسطين، ستفقد طبيعتها الدينية بصورة كلية. وستغدو البلاد المقدسة مجرد اصطلاح تاريخي، يمت إلى الماضي البعيد. وقد تصبح فلسطين مزرعة آلية، ولكنها ستغدو بيداء قفراء، خالية من كل أهمية في التاريخ العالمي. ولن ترضي هذه الحالة، ملايين المؤمنين في طول العالم وعرضه، بل ستثير نقمتهم وسخطهم. ولما كنا أصحاب هذه الديار المقدسة الشرعيين وسدنتها، فإن مثل هذا الوضع سيكون مفجعاً لنا، ولن نضن بأية تضحية، للحفاظ على قداسة بلادنا.

ومن هنا تكون عودة اللاجئين ضرورية من جميع النواحي والاعتبارات بما فيها الاعتبار الديني. ولعل من الحقائق المقررة، أن الصهيونية لم تخف قط نياتها العدوانية الشريرة تجاه الأماكن المقدسة، مسيحية كانت أم إسلامية.

ولعل هذه النيات سبب آخر من الأسباب التي تدعو إسرائيل إلى الإبقاء على مشكلة اللاجئين. فعندما قام سوكولوف، الزعيم الصهيوني المعروف، وقائد الحركة الصهيونية، ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية، بزيارة الفاتيكان، وهي زيارة تاريخية حقاً تكشف عن الكثير، كان ينشد الحصول على تأييد الفاتيكان لقيام الدولة اليهودية. وقد قابل إبان هذه الزيارة المونسنيور بارشيي والمونسنيور غاسباري وزير خارجية الفاتيكان. وتشير السجلات والوثائق، إلى أن الفاتيكان أعرب عن قلقه العميق على الأماكن المقدسة واقترح اتخاذ إجراءات مشددة لصيانة سلامتها.

وكتب سوكولوف وهو يسجل ما تركته مطالب الفاتيكان من انطباعات في نفسه يقول، وأنا اقرأ عليكم هنا عبارته التاريخية ليسمعها جميع المؤمنين في طول العالم وعرضه. . . «وأحسست بالقشعريرة تهز عظامي». هل سمعتم؟ هزت القشعريرة عظامه. هذا هو الانطباع الذي سجله سوكولوف عن نفسه عندما استمع إلى مطالب الفاتيكان المتعلقة بصيانة الأماكن المقدسة، وبحرية المرور إلى الأماكن المقدسة المسيحية

منها والإسلامية، «وشعرت بالقشعريرة تهز عظامي» هذا ما قاله الزعيم الصهيوني، وأمعنوا النظر، بعض النظر، في هذه العبارة القصيرة وما تنطوي عليه من معان مخيفة.

إن هذه القشعريرة في العظام، هي رد فعل الصهيونية، وهي التي خلقت مشكلة اللاجئين. إنها السبب في بقاء مشكلتهم من دون حل حتى الآن. ويرقد سوكولوف الآن في مرقده الأخير، من دون أن تقشعر عظامه، ولكن هذه القشعريرة، تصيب اللاجئين الذين يعيشون في مخيماتهم الباردة، يعانون قر الشتاء، وترتجف عظامهم من هوله. إنني لا أكني هنا ولا أستعير المجازات، بل أتحدث الواقع بلحمه ودمه، وبكل ما فيه من صدق. وإنني أقول إن هذا هو الواقع، لأن شقاء اللاجئين يفوق حدود التصور، وليس في مكنة أي تعبير أن يصور ما هم فيه من شقاء يثير الوجيعة. وإذا أردتم أن تدركوا هذا الواقع، وأن تحسوا بما يعانيه اللاجئون، فعليكم أن تشهدوا بأنفسكم، لتروا هول الكارثة وضخامتها. ونحن، وفد فلسطين، ندعو باسم شعبنا، أعضاء هذه اللجنة الموقرة، جميعهم، أو بعضهم، إلى الذهاب إلى هناك لرؤية ما يعانيه اللاجئون من شقاء.

وسيرى الوافدون منكم إلى هناك، ممثلين أحياء، من الرجال والنساء، والشيوخ والأطفال، يؤدون دورهم في مسرحية هي مأساة، يعيشون في مخيماتهم، على مرأى من مزارعهم وديارهم. ترى ما هو الحل لهذا المأساة كلها، بل لهذه الفاجعة بكاملها؟

وقد تحدثت إلى هذه اللجنة في هذه القضية سنوات عدة، وبمختلف الصفات والصلاحيات، وها أنا أتحدث إليكم الآن بوصفي رئيساً للوفد العربي الفلسطيني. والحل الوحيد أمام الأمم المتحدة، هو أن يعطى اللاجئون حقوقهم الفطرية في العودة، وهي حقوق لا تقبل الجدال والنقاش لأنها تعني العودة إلى الوطن. والعودة إلى الوطن حق مقدس لا يقبل النقاش.

ولكن مع الأسف الشديد، أرى في نص بيان الوفد الأمريكي، الذي ألقي في هذه اللجنة، والذي لم يوزع بنصه عليها، مما أرغمني على طلبه من بعض الأصدقاء الصحافيين للحصول على نص كامل، أستعيض به عن الملخص الذي وزعته السكرتارية، والذي لا أكتفي به لتفهم موقف الولايات المتحدة، عبارة تشير إلى اللاجئين ولا أستطيع فهمها، وهذا نصها: «علينا أن لا نتردد في بذل الجهود لضمان إدماجهم في حياة الشرق الأوسط، بأسرع وقت ممكن، وبأكثر السبل فاعلية وجدية».

ومن هنا يتضح أن موقف الولايات المتحدة يتلخص في الإدماج في حياة

الشرق الأوسط. ولكن ترى من الذين تريد إدماجهم أيها السفير كوك؟ أتريد إدماج مواطني الدول العربية وحاملي جنسيتها؟ هذا من شأن الدول العربية وحدها ولست ناطقا باسمها. فهل تقترح إدماج السفير رياض ممثل الجمهورية العربية المتحدة أو السفير الرفاعي ممثل الأردن أو السفير الطرزي ممثل سورية، أو أي من الزملاء الآخرين؟ طبعاً لا. ومن حقهم هم أن يردوا على اقتراحك هذا إذا كان يعنيهم.

أما إذا كنت تعنينا نحن أعضاء وفد فلسطين وشعبها، وتعني إدماجنا في حياة الشرق الأوسط، فهذا أمر آخر. وهنا هل لي أن أتساءل، ما هو البند المدرج على جدول أعمال الأمم المتحدة؟ إنه موضوع اللاجئين الفلسطينيين وضمن إطار القضية الفلسطينية. وكيف تجرؤ على اقتحام الشرق الأدنى في الموضوع؟ إن مشاكل الشرق الأدنى ليست من اختصاصك ولا شأن لك بها، ففيها دول ذات سيادة، هي صاحبة الحق المطلق والتصرف الكامل في شؤونها. وليس في وسعك أن تدمجنا في بلادها. فهذه هي سيادتها، وهذا عمل يتصل باستقلالها وشؤونها ونحن لن نندمج في بلادها، وليس من حقك أن تتدخل في سيادتها. إنها شؤون داخلية تتصل بحكومات المنطقة، وليس من حقك أن تملي إرادتك على دول مستقلة ذات سيادة.

وليست المشكلة معروضة أمام الأمم المتحدة، إذ إنها مشكلة خاصة بالشرق الأوسط وحده. ونحن لا نجد على جدول الأعمال بنداً يتعلق بالأمم المتحدة ويحمل اسم «الإدماج في الشرق الأوسط» أو «مشكلة الشرق الأوسط». فالموضوع المدرج على جدول أعمال اللجنة، هو قضية اللاجئين الفلسطينيين. ومن هنا يكون التوسع في الموضوع ومده من جانب الولايات المتحدة ليشمل حدود الشرق الأوسط، خروجاً على الموضوع، ومخالفة للنظام. وللشرق الأوسط ممثلوه هنا، وهو ليس تابعاً لوصاية الأمم المتحدة أو انتدابها. وقد انقضى أمد طويل على ذلك العهد الذي كان فيه أهل الشرق الأوسط يعيشون في ظل وصاية أو انتداب أية دولة من دول العالم، سواء أكانت الولايات المتحدة أم غيرها من الدول الكبرى. فكيف سولت لك نفسك أن تتجرأ أو تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الحكومات؟ هذه هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية، فتتعلق بالسؤال: عمن نكون؟ أنحن قطيع من الغنم؟ أنحن قطيع من الخنازير أو الحيوانات لا إنسانية لنا ولا مسؤولية، ولا رغبات ولا امتيازات؟ إنك تسوقنا أمامك وكأننا قطيع من الخراف، لتنقلنا من مرعى إلى مرعى آخر. وأنت تأمرنا بأن نمضي وندمج أنفسنا في منطقة الشرق الأوسط، أي في سوريا أو لبنان أو العراق أو غيرها من البلاد. ولكننا شعب لنا إرادتنا، ونحن بشر مثلكم

أنتم، ونحن لا نقل في إنسانيتنا عن هؤلاء المواطنين السود هنا في الولايات المتحدة، الذين يرفضون أن يندمجوا على سبيل المثال، في الشمال أو الجنوب، وفي هذه الولاية أو تلك. إن لنا إرادتنا، لأننا شعب كغيرنا من الشعوب. وإننا أصحاب حق في حقوقنا. ولا يمكن أحداً أن يسوقنا كالخنازير، فنحن لسنا من الخراف أو المعيز، نمت إلى هذا الراعي أو ذاك. إننا رعاة أنفسنا، ونحن أسياد مصيرنا. وكل ما نريده هو أن نعيش في وطننا وديارنا. . أجل إننا نريد العيش في فلسطين والموت فيها، تماماً كما عاش أجدادنا وماتوا. وليس من حقكم أن تطلبوا إلينا الانتقال إلى ليبيا للعيش فيها. فلماذا أذهب لأحيا في ليبيا؟ أنا لا أريد الحياة فيها ولست مواطناً من أهلها، كما أني لست مواطناً في الجمهورية العربية المتحدة. وإنما نحن فلسطينيون، وقد لا تكون لنا دولة، ولكننا نمت إلى فلسطين، وستظل فلسطين لنا، ولقد عشنا في فلسطين، ونحن مصممون على أن نموت فيها. وليس من حق الولايات المتحدة، أن تأتى إلى هنا لتقترح إدماج اللاجئين، إدماج مليون وربع المليون من الناس. أجل ليس من حقها أن تسوقنا أمامها كالحيوانات، وأن تطلب إلينا أن نعيش هنا أو هناك.

ولست أعرف سابقة في التاريخ، عومل فيها شعب كالمعاملة التي نعامل بها. وإني لأرجو أن تذكروا أننا شعب متحضر، مثلكم، ولا يقل عنكم حضارة. وها أنتم ترون أننا نستطيع التحدث بالإنكليزية بطلاقة أيضاً.

ولكنني لا أرغب في أن آخذ من وقت اللجنة أكثر مما أخذت، ولعل مما يثير الدهشة حقا أن نقرأ في ذيل البيان الأمريكي الذي ألقاه وفد الولايات المتحدة، فقرة أخيرة، لعلها أسوأ الفقرات في ذلك البيان وأكثرها ضرراً. حقاً إنها النهاية السيئة لبيان سيئ وكنت أود أن أرى في نهاية البيان الأمريكي فقرة مجيدة، تظهر سلطان الولايات المتحدة، وإنسانية شعبها. وتعلقه بالديمقراطية وبرغبات الشعوب في تقرير مصيرها، بدلاً من أن أجد فيها سخرية من الأمم المتحدة وهزءاً بمبادئها وميثاقها، هل تسمحون لي بقراءة هذه الفقرة الأخيرة. إنها تقول:

«دعونا جميعاً، نحن الدول الأعضاء المجتمعة إلى هذه المناضد في هذه القاعة، نعيد تكريس جهودنا، لا لمساعدة اللاجئين بأقصى ما في وسعنا فحسب، بل وللقيام بكل ما في مكنتنا، لتشجيع البحث عن حل عادل وشريف لهذه المشكلة».

حقا إنه قول سيئ، فبعد خمسة عشر عاماً من الجهود التي بذلتها لجنة التوفيق، يقوم عضو من أعضاء هذه اللجنة التابعة للأمم المتحدة ويقول. . . «علينا أن نجد حلاً. . حلاً عادلاً ومنصفاً». ترى ألم تجدوا بعد حلاً عادلاً ومنصفاً؟ إذن ما هو الحل الذي وجدتموه في عام ١٩٤٨؟

إن الفقرة الحادية عشرة من ذلك الحل، تتحدث عن عودة اللاجئين، وأود من زملائي ممثلي الدول الأفريقية والآسيوية في هذه اللجنة، أن يعرفوا، أن هذه الفقرة، الحادية عشرة، كانت من صياغة الوفد الأمريكي آنذاك. أجل تولى الوفد الأمريكي صياغة هذه الفقرة، لأنه صاحب مشروع القرار الذي تضمنها، وقد اقترع الوفد إلى جانب المشروع. فهذه الفقرة هي الحل الذي وجدته الولايات المتحدة، إنه ليس حلنا إنه حل الولايات المتحدة التي كانت تتحدث عن العودة. وها نحن الآن بعد خمسة عشر عاماً قضيناها في متاهات الأمم المتحدة، وفيافي المجتمع الدولي، نجد الولايات المتحدة، تتحدث من جديد عن البحث عن طريقة عادلة.

وبودنا أن نعثر على الحل، ولكن الحل ماثل هنا، إذ إنه الحل الذي أقررتموه، وقد جعلتم منه جزءاً لا يتجزأ من القرار الذي اتخذتموه في عام ١٩٤٨. وقد اقترعتم إلى جانبه، وطلبتم من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تؤيده، ومع ذلك، تجيئون الآن تطلبون البحث عن حل. ترى ما هو الحل الذي تنشدون؟ أترد على سؤالي أيها السيد؟ أتعتقد أن الحل المذكور عادل ومنصف؟ وإذا كنت تعتقد أنه حل عادل ومنصف، فما الذي دعاك اليوم إلى المطالبة بالبحث عن حل، وكأن الحل غير موجود؟ يا لها من أحجية، لا يستطيع أحد تفسيرها، إلا الولايات المتحدة نفسها صاحبتها. وهل المشكلة من التعقيد بحيث تعجزون عن اكتشاف حل يقوم على العدالة والإنصاف؟ أوَلا تكون العودة حلا يقوم على العدل؟

وإني لأرى أن الولايات المتحدة بطلبها الآن البحث عن حل بعد خمسة عشر عاماً من جهود لجنة التوفيق، مدانة بأنها تنكرت لصلاحيات اللجنة وخانتها. وقد نص قرار عام ١٩٤٨ على أن تكون الولايات المتحدة دولة عضواً في لجنة التوفيق التي عهد إليها القرار بمهمة محددة وهي إعادة اللاجئين، وقد فشلتم طيلة خمسة عشر عاما في إعادة اللاجئين. أجل فشلتم في أن تضغطوا على صنيعتكم إسرائيل، الطفل الذي ولد في أحضان الأمم المتحدة، لحملها على إعادة اللاجئين. وها أنتم تأتون اليوم مطالبين ببذل المحاولات لإيجاد حل جديد يقوم على العدل والإنصاف. ومن هنا يكون الوفد الأمريكي قد تنكر لصلاحيات اللجنة التي هو عضو فيها. وإذا شئنا استعمال التعبيرات القانونية، بات من حقنا أن نقول، إن الولايات المتحدة لم تعد أهلاً لعضوية لجنة التوفيق، وليس في وسعها إن تستمر في هذه العضوية، بعد أن فقدت أهليتها لها، وذلك لأنها تنكرت لصلاحيات اللجنة وشروط تأليفها، وانحرفت عنها. فنحن نرى أنها بدلاً من العمل على تنفيذ القرار تتطلع إلى حل جديد.

والصلاحية هي في التنفيذ، أما الحل فقائم، لأنه قرار قائم. إن هذا القرار من

صنعكم، وأنتم أصحابه، وها انتم تجيئون الآن لتقولوا إنكم تريدون البحث عن حل عادل ومنصف. حقاً إنه انحراف خطير يستدعي نزع الأهلية والصلاحية. وإني لأرى أن من واجب الولايات المتحدة وحدها، ومن دون إيعاز من أحد، أن تعلن بكل صدق وإخلاص، انحرافها عن صلاحيات لجنة التوفيق وشروط تكوينها، وأن تعلن انسحابها من عضويتها، ومن عضوية الأمم المتحدة.

عليكم أن تكونوا صادقين مع أنفسكم، إذا كنتم ترون أن العودة ليست هي السبيل، وأنها ليست الحل العادل والمنصف، وأن تستقيلوا من عضوية لجنة التوفيق وتنسحبوا من واجباتكم تجاهها، وفقاً لشروط تأليفها. هذا هو السبيل الشريف الذي يتحتم على الولايات المتحدة اتباعه. وعلى هذه الدول الكبرى أن تأتي هنا، لتعلن أمام الأمم المتحدة، أنها عاجزة عن المضي في تنفيذ قرار العودة وأنها تنسحب من عضوية اللجنة بسبب هذا العجز. ولكن لجنة التوفيق هذه الهيئة التي أخنى عليها الدهر وأكل وشرب، والتي عاشت خمسة عشر عاماً من دون أن تعمل ومن دون أن تحرز تقدماً، ليست بجهاز من أجهزة الأمم المتحدة. إنها لا يمكن أن تكون هيئة من هيئاتها.

وقد أنشئت هذه اللجنة في عام ١٩٤٨ لتمثل لوناً غربياً وطابعاً غربياً، ووصفها بعضهم بأنها جهاز من أجهزة حلف الأطلسي. وأنا لا أريد أن أمضي إلى هذا الحد في اتهامها، ولكنني أقول، إنها تمثل في الحقيقة والواقع، الدوائر الغربية والقطاعات الغربية في الأمم المتحدة. إنها لا تمثل آسيا، ولا أفريقيا، ولا أمريكا اللاتينية: وبعبارة أخرى، إنها لا تمثل الأمم المتحدة. ومن الواجب إما أن تمثل الأمم المتحدة كلها، بما فيها الدول الاشتراكية التي تزعمها الاتحاد السوفياتي، والدول الصديقة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، أو تؤلف كهيئة محايدة، وهناك، والحمد لله، عدد كبير من الدول المحايدة في الأمم المتحدة، تستطيع أداء مهام الأمم المتحدة وواجباتها بصدق ونزاهة وكرامة.

وقد مرت هذه المنظمة منذ قيامها بنكسات كما مرت بانتصارات، وكانت فاشلة أحياناً، وناجحة أحياناً أخرى. ولا ريب في أن من السهل علينا أن نتفهم ما تعرضت له من عثرات، وأن نقبلها ونصفح عنها، لكن المشكلة التي لا يمكن أن تنسى أبداً، هي مشكلة اللاجئين، ولا سيما إذا ظلت هذه المشكلة مفتقرة إلى الحل. إنها البند الدائم على جدول الأعمال، يتكرر ظهوره في الأمم المتحدة، دورة بعد دورة، وعاماً بعد عام. وقد حان الوقت للانتهاء من هذه المشكلة مرة وإلى الأبد. ولكن لن يكون عرضاً واقعياً، أن تتجاهل الأمم المتحدة الإنصاف، وأن تسمح ببقاء الظلم ودوامه.

وقد حدثكم المستر ديفيز، يا سيدي الرئيس، بعبارة لا لبس فيها ولا إيهام، وفي أكثر من مناسبة، عن ضرورة حل مشكلة اللاجئين، لأن على حلها يتوقف، كما رأى، سلام الشرق الأوسط واستقراره، وبالتالي سلام العالم بأسره واستقراره. ويود الوفد الفلسطيني هنا، أن يقول لكم يا سيدي الرئيس، إن المستر ديفيز على حق، وإن رأيه على صواب مائة في المئة، وإن الوفد الأمريكي على خطأ مئة في المئة. وكل ما نخشاه أن تضطرب هذه النغمة السلمية التي تسود العالم اليوم في أية لحظة، إذا ظلت المشكلة الراهنة، قائمة تتحدى الحل.

وكل ما نطلبه هو حقنا، لا أكثر ولا أقل. وليست القضية نزاعاً على الحدود يمكن التفاوض في موضوعة أو الوصول إلى حل وسط فيه، إنه الوطن، لباب المشكلة وجوهرها. والوطن قضية لا تقبل التفاوض ولا الحلول الوسط.

وهذا الموقف من جانبنا، لا يصدر عن العناد أو التصلب، أو الافتقار إلى المرونة. ولكن الطبيعة تقول. . . إن قضية الوطن لا تقبل التفاوض. ولست أعرف واحداً هنا في هذه القاعة من ممثلي الدول المئة والعشر الأعضاء في الأمم المتحدة، على استعداد للتفاوض على وطنه أو حقه فيه. ولذا فإننا نعلنها داوية الآن، وفي كل حين مقبل، بأننا لن نتفاوض على وطننا، ولسنا على استعداد للتساهل في حقوقنا فيه.

(٣)

الخطاب الذي ألقاه الشقيري، ممثل فلسطين، في جلسة اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣

سألقي، يا سيدي الرئيس، ويا حضرات المندوبين الكرام، على مسامعكم في هذا الصباح، خطابي الختامي في المناقشة العامة. ولكن أرجو أن تسمحوا لي قبل أن أفعل ذلك، بأداء ثلاثة واجبات أولية.

دعوني أولاً وقبل كل شيء أقدم إليكم يا سيدي الرئيس، عميق شكرنا نحن أعضاء الوفد الذي يمثل شعب فلسطين، معبراً بذلك عن شكر الشعب العربي في كل مكان، على الطريقة الرائعة التي وجهتم بها سير النقاش والأعمال، في هذه المشكلة الخطيرة الأهمية والمثيرة للأسى. ولا ريب في أنك قد عرضت يا سيدي الرئيس بمنتهى الذكاء والكفاية في هذه اللجنة الموقرة، ما تتمتع به من إحساس بالمسؤولية، وما تتميز به من حياد وإنصاف، وهي مزايا عرفت بها بلادك العظيمة في تاريخها الطويل النبيل.

وإني لأذكر يا سيدي الرئيس، أنني عندما كنت رئيساً للوفد السوري، ومن ثم رئيساً للوفد العربي السعودي، كان من حسن حظي، أن أجلس دائماً إلى جانب الوفد الروماني، نظراً لتقارب المقعدين بحسب الإجراء المتبع طبقاً لترتيب الحروف الأبجدية. أما وقد بت الآن أحمل صفة أخرى، فإن في وسعي أن أقول، إن علاقاتنا معكم باتت أكثر قوة وعمقاً، إذ إنها علاقة شعب بشعب، بل أمة بأمة، وعلاقة شعب من اللاجئين، بشعب سعيد في وطنه، مستقر في أرضه. وقد تعود إلى بلدك يا سيدي الرئيس بعد انتهاء هذه الدورة، وقد يعود كثيرون غيرك من أعضاء هذه اللجنة الموقرة إلى أوطانهم أيضاً. ولكننا نحن، لن نعود إلى وطننا. إذ إن وطننا قد احتلته

إسرائيل، واغتصبته. وسنعود إلى حياة التشرد واللجوء، التي عشناها منذ خمسة عشر عاماً. ولعل هذه الحقيقة، هي أبلغ ما يربطنا إليكم وإلى جميع الشعوب المحبة للحرية والسلام في العالم من روابط.

ويحتم الواجب الثاني علي أن أتقدم بالشكر الصادق إلى الوفود المئة والعشرة، وبينها زميلي المحترم ممثل ليبيريا، لصبر أعضائها تجاه ما أبديناه من نفاد صبر، أرى فيه كل الحق والشرعية. وإني لأتحدث عن نفاد الصبر المشروع، لأنني أود أن أذكر زميلنا الليبيري، بأننا شعب فلسطين كنا الشعب الشرعي لفلسطين، وقد أدرجنا نظام الانتداب ضمن مجموعة (أ). ويعرف صك الانتداب المجموعة (أ)، بأنه يفرض على شعب وبلاد جديرين بالاستقلال، ولكنهما يحتاجان إلى فترة من الإعداد للحصول على الاستقلال الكامل والسيادة المطلقة. وقد استقلت جميع الشعوب التي أدرجت في هذه المجموعة استقلالاً كاملاً، أيها الزميل الليبيري المحترم، كما استقلت أيضاً جميع الشعوب التي أدرجت في المجموعتين (ب) و(ج). وهناك شعوب أخرى لم تكن في أي من هذه المجموعات بل دونها كلها، استقلت تمام الاستقلال، وأصبحت سيدة نفسها. ولم نحرم نحن من حريتنا فحسب، أو من استقلالنا، أو من حقنا في الجلوس هنا إلى جانب زميلنا الليبيري، كممثلي دولة كاملة الاستقلال والسيادة، وإنما حرمنا أيضاً من بيوتنا وديارنا ووطننا. ترى كيف يمكن المواطن الفلسطيني أو الوفد الفلسطيني أن يعرب عن عواطفه ومشاعره، وأحاسيسه، بمنتهى الرقة والكياسة والدماثة، وهو يرى أن شعبه قد اقتلع من دياره ووطنه؟ وقد تعود في يوم ما إلى بلادك، لتنعم بالحياة فيها داخل بيتك ولتجلس مع أسرتك تصطلي إلى جانب المدفأة، تقرأ قصة أو رواية، وتشهد عرضاً تلفزيونيا ناعماً بالحياة البيئية، وبكل ما تغدقه الحضارة من متع، وأنت في وطنك وبين شعبك، ولكننا لا نعود من هذه الدورة إلى وطننا. ولن تكون عودة أعضاء هذا الوفد موحدة، فسنتفرق، لنمضي إلى بلاد متعددة في الوطن العربي. أتعرف ما يعنيه هذا؟ إنه يعني أننا نعيش وجوداً محطماً مهشماً. فقد تشتت شمل أسرنا، وافترق الآباء عن أبنائهم، والإخوة عن إخوانهم، وأولاد الأعمام عن أقاربهم وأصهارهم، وتحطم كياننا العائلي، وبتنا نعيش منذ خمسة عشر عاماً في المعسكرات والخيام. ومع ذلك، يقوم هناك من يطالبنا بأن نكون رقيقين في تعابيرنا، كيّسين في ألفاظنا.

لا ريب يا سيدي الرئيس، ويا زميلي مندوب ليبيريا، في أننا سنخدع أنفسنا، لو أننا لم نقل كل ما يجول في أفكارنا، ونطلق كل ما تخفيه ضمائرنا ومشاعرنا، وقد قلت قبل قليل، إننا من البشر وإن اللاجئين من البشر. فإذا كنا حقاً من البشر، فإن علينا أن نتصرف في أقوالنا وأفعالنا كبشر أيضاً. هذه هي عواطفنا ومشاعرنا، وهذه

هي حقيقتنا، إنها شرعة الحياة. فإذا اغتصبت فلا بد أن تغضب، وإذا استثرت كما قال المستر ديفيز، فلا بد أن تثور. وإذا كنا نعيش حياة الحيوانات، فليس في وسعنا أن نأتي، إلى هنا، إلى الأمم المتحدة، لنلبس حياتنا ثوباً رقيقاً مصطنعاً، ولنصطنع البساطة والرقة كما تريدون منا أن نفعل. هذه هي شرعة الحياة الإنسانية، وهي أن تحس كما تحس، وتفكر كما تفكر، وتكون كما تكون. وأنتم سعداء في أوطانكم، ولذا فمن السهل عليكم أن تتقدموا بالنصيحة إلينا، وأنتم تنعمون بحياتكم القومية في أوطانكم، وتمثلون دولاً كاملة الاستقلال، كاملة السيادة. وإني لا أحسدكم على هذه الحقيقة، ولا أنكرها عليكم. وإني لسعيد كل السعادة في أن أرى دولة أفريقية كليبيريا، ممثلة خير تمثيل، بالخطيب المفوه الذي استمعنا إليه في هذا الصباح.

ولكن من حقي أن أقول، إن عليكم أن تكونوا منصفين عادلين، مع الشعب الذي يمثله هذا الوفد الفلسطيني.

وواجبي الأخير، هو أن أتقدم بالشكر والحمد، للوفود العديدة، التي أعربت عن رأيها في تأييد قضيتنا. . وإني لأعتمد على ذاكرتي، فأذكر بصورة خاصة وفود باكستان والاتحاد السوفياتي، وغينيا، والهند، وأفغانستان، وبلغاريا وإندونيسيا ومالي. وكلي أمل ألا أكون قد نسيت أحداً، إذ إن من يعيش المأساة لا بد أن ينسى الذين يؤيدونه، إذ إن تفكيره يكون محصوراً في أولئك الذين يسيئون لقضيته ويعادونها. وأصدقاؤنا ماثلون هنا، ولكننا نتطلع إلى الرد على أولئك الذين يعادون قضيتنا ومناقشتهم، إذ إن قضيتنا قائمة على الحق والعدل.

وقد استمعت في هذا الصباح إلى محاضرة ممتعة من صديقنا المحترم مندوب ليبيريا عن التفاوض. وإني لأحترم هذا الصديق الليبيري، ولا سيما أنه تلا على مسامعنا بعض الآيات النبيلة التي استمدها من الإنجيل، العهد الجديد. ونحن أيضاً نجل الإنجيل كل الإجلال، ونحترمه كل الاحترام، وذلك لأننا شعب البلاد المقدسة. إننا شعب البلاد التي شهدت رسول السلام، إننا شعب البلاد التي نزل فيها وإليها، والتي شهدت معجزاته وتعاليمه، مصحوبة بأعذب الذكريات عن السيد المسيح في بلادنا، في قدسنا، وفي ناصرتنا وبيت لحمنا. إذن، فنحن نفهم الإنجيل ونقدره، ونجله، ونحترم زميلنا الليبيري لأنه وجه أنظار الأمم المتحدة إلى تعاليمه، لأنها تعاليم العدالة والحق، لا تعاليم الظلم والإجحاف.

ومن السهل على المرء، أن يكرر رفع شعار المفاوضات، إذ إن المفاوضات في هذه المشكلة قد باتت شعاراً، ولكن لا معنى لأية مفاوضات في قضية فلسطين ومشكلة اللاجئين. إنها تخلو من كل معنى، ولا تنطوي على أية أهمية. ترى مع من

سنتفاوض؟ وقبل المناداة بالمفاوضات عليكم أن تردوا على السؤال الملح الذي لابد من الرد عليه أولاً، وهو من هو الفريق الآخر؟ وهل هذا الفريق بسياسته، وأقواله وسلوكه وسجله داخل الأمم المتحدة وخارجها أهل للتفاوض؟

وقد بينا، بالأدلة المدعمة بالوثائق، أن إسرائيل هي وليدة الصهيونية والاستعمار، بكل ما فيهما من شرور ومظاهر. أو يمكن إنساناً أن يتفاوض مع عنصر مخرب وحركة هدامة؟ إن التفاوض لا يكون إلا مع الحركات الشريفة، ولا يمكن التفاوض إلا عندما يكون في وسع سياسات الفريق الذي تتفاوض معه، وسلوكه وأقواله، وعقائديته أن تتعايش معك، إذ من دون التعايش يستحيل التفاوض، ولا يمكن التعايش أن يوجد مع التوسع. وليس في وسع الأمم المتحدة أن تتسامح مع التوسع وطالبيه. فلا يمكن التفاوض مع المعتدي، إذ إن هذا التفاوض يكون تكريساً للعدوان. والحركة الصهيونية بطبيعتها، وبخصائصها، حركة هدامة، بل حركة عدوانية توسعية. وهي ليست أهلاً لأن تكون فريقاً يجري التفاوض معه. وليس في مكنتنا على الإطلاق، أن نقبل بها فريقاً يمكن التفاوض معه.

أو تسمحون لي بأن أتلو على مسامعكم شيئاً من تعاليم الصهيونية، ومن أقوال زعمائها، ومن خصائصها وعقائديتها؟ فهل في مكنة أحد أن يتفاوض مع النازية كنظام؟ إنني أعرف أن دول الحلفاء رفضت ذلك إبان الحرب العالمية الثانية وهي تقول . . . «ولن نتفاوض مع النازية، إلا بعد استسلامها الكامل والنهائي». ويقول بن غوريون في **الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل** الرسمية ١٩٥٤، وفي الصفحة ٣٥ منه وأنا أستند في أقوالي دائماً إلى وثائق إسرائيل الرسمية، ما نصه: «وعندما يتحدث يهودي في أمريكا أو جنوب أفريقيا إلى إخوانه اليهود مستعملاً عبارة (حكومتنا) فإنه يعني بها عادة حكومة إسرائيل». وإني لأضع هذه العبارة أمام زميلي مندوب ليبيريا الذي أشار في خطابه إلى جنوب أفريقيا، لأبين له الصورة التي يرسمها بن غوريون لجنوب أفريقيا في ذهنه، وكيف يفكر بهذه الدولة الأفريقية، وكيف تفكر الصهيونية وإسرائيل بجنوب أفريقيا أو بأية دولة أو أرض أفريقية أخرى يعيش فيها شعب أفريقي من إخوان زميلي الأفريقي. إن هذه هي الصورة التي يشير فيها بن غوريون إلى جنوب أفريقيا والأفريقيين.

أسمعت هذه العبارة أيها الزميل الليبيري؟ أسمعت أن اليهودي في جنوب أفريقيا، يعني إسرائيل إذا استعمل عبارة (حكومتنا)؟ أو في الإمكان في ضوء هذه العقيدة وهذه التعاليم، أن يتفاوض المرء مع إسرائيل، التي يقول قادتها إن مواطنيك في جنوب أفريقيا يعنونها عندما يتحدثون عن حكومتهم؟

أو هذه هي الطريقة التي تريد من إخوانك الأفريقيين في طول القارة الأفريقية وعرضها، أن يفكروا بإسرائيل عندما يعنون حكومتهم لمجرد أنهم من اليهود؟ إن اليهودية دين ليس إلا. وإني لأعرف أن هناك ألوفاً عدة من اليهود، يعيشون حياة الرخاء والازدهار في القارة الأفريقية. أو تريدون أن يصبح هؤلاء المواطنون الأفريقيون، الذين يدينون باليهودية، مواطنين في إسرائيل، يتحدثون عن حكومتها على أنها الحكومة التي تمثلهم؟ أو تريد من اليهودي في بلادك، وهو ليبيري مولداً وجنسية وموطناً، أن يعني إسرائيل عندما يتحدث عن حكومته، بدلاً من أن يعني حكومة ليبيريا التي هي في الواقع حكومته، والتي يجب أن يدين لها بالولاء؟ دعني أسألك لحظة واحدة، إذا كنت من اليهود، وهذا الأمر لا يعنيني كثيراً، إذا كنت تعني إسرائيل لا ليبيريا عندما تتحدث عن حكومتك؟ هذا هو لباب القضية كلها وجوهرها، بل هذا هو الأساس الذي تقوم عليه إسرائيل بتعاليمها وسياستها. أو تجعلها هذه السياسة أهلاً للتفاوض؟

ويمضي بن غوريون أيها الزميل الليبيري المحترم فيقول: «وفي الوقت نفسه تنظر جماهير اليهود في مختلف البلاد، إلى سفراء إسرائيل على أنهم ممثلوهم..». هذا هو قول بن غوريون، الذي يؤكد أن اليهود في مختلف البلاد ينظرون إلى سفراء إسرائيل على أنهم سفراؤهم، أي إن السيد كومي هنا، هو سفير اليهود في نيويورك. وإني لأعرف أن كثيرين من اللبنانيين، بل الألوف منهم يعيشون هنا في نيويورك. ولم أسمع قط هؤلاء اللبنانيين يشيرون إلى السفير اللبناني حكيم، الممثل للبنان هنا في هذه اللجنة، بأنه سفيرهم، إنهم لا يعنون السيد حكيم عندما يقولون (سفيرنا)، بل إنهم يعنون المستر ستيفنسون أو المستر بليمبتون، إذا كان هو الذي يمثل الولايات المتحدة في هذه اللجنة، أجل إنه هو، فقد رفع يده، وبات في وسعي أن أراه الآن.

وإني لأتجه بسؤالي الآن إلى السفير بليمبتون، لأرى إن كان هو سفير الولايات المتحدة التي تشمل يهود نيويورك، أو إن السيد كومي هو سفيرهم. وإذا ما أخذنا رأي السيد بن غوريون بعين الاعتبار، تبين لنا أن السيد كومي لا المستر بليمبتون هو سفيرهم. وهنا لابد أن يقوم تضارب في الصلاحيات بين الرجلين، آمل أن يتمكنا من حله في وقت من الأوقات. انظروا! إن الجالسين في مقاعد المتفرجين يضحكون ساخرين من قول بن جوريون، حقاً إنه يثير الضحك، ومع ذلك يطلب إلينا أن نتفاوض مع هذا الذي يسخر الجميع من قوله، لأن قوله يقوم على أساس خاطئ. وهاأنذا أرى الدكتور بانش يبتسم أيضاً، وإني لأكاد أقرأ ما يفكر فيه، وتنطق ابتسامات الدكتور بانش بالذكاء، وذلك لأنه رجل ذكي لامع.

ولا نستطيع التفاوض على فكرة كهذه، أو مع سياسة وأهداف كسياسة

الصهيونية وأهدافها، وذلك لأنها من الطراز المخرب الهدام، ولأنها تخلق الازدواج في الولاء. فالسيد بن غوريون يطلب من اليهودي في كل مكان أن يعتبر علم إسرائيل علمه، وأن يكون ولاؤه لإسرائيل لا للولايات المتحدة، وأن يكون رئيس إسرائيل لا الرئيس كندي، رئيسه، هذه هي فلسفة إسرائيل، وهذا هو منطق الصهيونية. إذن، كيف يمكن التفاوض مع أفكار كهذه؟

وعلى المرء أن يفكر طويلاً في هذا قبل أن يطلب إلينا التفاوض مع إسرائيل. فمن السهل جداً على المرء، أن يتحدث عن المفاوضات. ولكن كيف يمكن تطبيقها، على وضع كالوضع الذي نحن فيه؟

وقد تحدثتم عن المفاوضات التي تدور بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولكن لهاتين الدولتين الكبيرتين حقوقهما، وهما تقومان على أرض وطنيهما، وليست هناك حدود بين هذين الوطنين. وقد يكون ثمة صراع مذهبي بينهما، أو قضية تسلح أو لا تسلح، أو أسلحة نووية أو تقليدية لا نووية. لكن قضيتنا هنا، تختلف كل الاختلاف، فهي متعلقة بوطن وبشعب اغتصب منه وطنه، وأجبر على العيش حياة التشرد والإبعاد في خارج بلاده. هذه هي القضية في منتهى التجرد والبساطة، فلا يمكن التفاوض مع إسرائيل والصهيونية، لا بالنسبة إلى عقائدهما فحسب، بل وبالنسبة إلى أساليبهما ووسائلهما، فأهدافهما لا مشروعة وطرقهما ووسائلهما لا مشروعة أيضاً. ولا ريب في أن أساليب الصهيونية وإسرائيل وطرقهما، تستثير الاضطهاد، وتخلق اللاسامية.

ولا يستبد بكم العجب أيها الزملاء، إذا أكدت لكم، أن شطراً من سياسة الصهيونية وإسرائيل يستثير اللاسامية، ويستفز على الاضطهاد، وذلك بالنسبة إلى رغبتهما في حشد جميع يهود العالم في فلسطين.

وقد عرفنا هذا منذ الثاني عشر من آب/ أغسطس عام ١٩٦١، وإني لألفت نظر الزميل، مندوب ليبيريا، إلى ما كتبه اللورد كرومر في مجلة **الاسبكتاتور**، وهو رجل ذو كفاية نادرة، ومواهب عظيمة. . . فقد قال:

«يؤثر أكثر اليهود حماسة أن يعانوا الاضطهاد على أن ينعموا بالحرية، وذلك لأن الأول يبقي على شعلة القومية عندهم متقدة مشتعلة، بينما تعمل الثانية على إخمادها».

هذا هو ما توصل إليه سياسي بريطاني كبير وبارز، أكد أن الصهيونية تؤثر الاضطهاد، إذ إنه يعمل على تحقيق حلمهم في تجميع اليهود في فلسطين.

وقد يتراءى للمندوب الليبيري الزميل أن يقول. . . حسناً، إن هذه وجهة نظر

بريطانيا، وهي لا تنطبق على الحالة التي نتولى درسها الآن. ولكنني سأشير عليه بالرجوع إلى مصدر يهودي. أجل، مصدر صهيوني. إنه مصدر إسرائيلي معاصر، يظهر أن أسلوب الصهيونية وإسرائيل، هو تعريض اليهود للاضطهاد، وإثارة اللاسامية في العالم اللايهودي.. إنهم يقولون... دعونا نستفز شعار اللاسامية في العالم اللايهودي وذلك لنحمل اليهود على التدفق والهجرة إلى فلسطين.

ولدي الآن مرجع لا يمكن تكذيبه، وهو يظهر أن أساليب الصهيونية وإسرائيل تنطوي على التحالف مع اللاسامية، ومع كل ما تنطوي عليه من شرور وآثام. ففي صحيفة **دافار** وهي الناطقة الرسمية بلسان حزب العمال «المابای» الحاكم في تل أبيب، الدليل على أن الصهيونية تستغل اللاسامية كوسيلة لتحقيق أهدافها. وهذه الصحيفة هي الناطقة بلسان الحزب الحاكم، فهي والحالة هذه، الصحيفة شبه الرسمية في البلاد. ترى ما الذي تقوله؟ اسمعوا وافتحوا آذانكم لتصغوا، بشيء كثير من الصبر إلى ما أقوله، وأنا أتلو على مسامعكم هذا الدليل. يقول كاتب المقال في الصحيفة المذكورة:

«سأختار عشرات من الشبان الأكفاء والأذكياء والمخلصين، الذين كرسوا حياتهم لهدفنا الأسمى، والذين تستبد بهم الرغبة في العمل على إنقاذ اليهود، وسأبعث بهم إلى البلاد التي يعيش فيها اليهود في حالة رضى خاطئة».

وقد يبعثون بهم إلى ليبيريا، أو إلى أية بلاد ممثلة هنا. وستكون مهمة هؤلاء الشبان في ليبيريا، أو في أية بلاد ممثلة هنا، كما يقول صاحب المقال:

«ومهمة هؤلاء الشبان، أن يتنكروا بمظهر غير اليهود، وأن يحملوا على الصهيونية المتوحشة، وأن يحيلوا حياة اليهود في تلك البلاد إلى جحيم بشعارات اللاسامية، كشعار «اليهودي القذر» و«اذهب إلى فلسطين أيها اليهودي» وغير ذلك من الشعارات المرعبة. وفي وسعي أن أقول، إن النتائج التي يحققها هؤلاء الشبان على صعيد الهجرة الكبيرة لليهود من هذه البلاد إلى إسرائيل، هي أضعاف ما يحققه المبعوثون العاديون من نتائج ولو كانوا يعدون بالألوف».

إذن، سيطلب إلى هؤلاء الشبان الصهيونيين أن يذهبوا إلى البلاد التي يقيم فيها اليهود. وأن ينشروا الإرهاب بينهم بشعارات اللاسامية المرعبة. هذه هي أساليب إسرائيل وحيلها، كما نشرتها صحيفة **دافار** الناطقة الرسمية، بلسان الحكومة القائمة.

ولعلكم تذكرون أيها السادة، تلك الحملة التي اجتاحت أوروبا وبعض بلاد جنوب أمريكا، وتذكرون أن المرء كان يستيقظ في الصباح ليجد الشوارع كلها وقد

امتلأت بمنشورات الحملة على اليهود، وكلكم يذكر ولاشك أن تلك المنشورات كانت تتضمن شعارات كالشعارات التي تنادي بها **دافار**.

وفي وسعكم أن تعرفوا الآن من هم أصحاب هذه الحملة ومن كان وراءها، إنهم الصهيونيون، بل الإسرائيليون.

ترى أي حزب هذا، أيها الزملاء الكرام، الذي يتبع مثل هذه الأساليب، ويبعث بموفديه إلى أوربا وأمريكا الجنوبية، حاملين هذا الشعار، ليثيروا اللاسامية، وليؤثروا على اليهود، وليدفعوهم إلى الهجرة من بلادهم إلى فلسطين؟

إنها أساليب شريرة، أساليب مخربة، وهدامة، ومن الواجب طرد أصحابها من طاولة التفاوض فوراً، ومن دون إبطاء، لأنهم لا يستحقون الجلوس إليها. وليس في وسعكم أن تمثلوا لعبة التفاوض على هذا النحو، أجل، ليس في وسعكم أن تفعلوا هذا.

ولكن، لم لا نهبط إلى الواقع. قد يقول الزميل مندوب ليبيريا، إن ما قلته لا يخرج على حدود النظريات. إذن، ما هي وقائع الوضع؟ سأمضي معه في فرضه هذا، لأرى مدى الواقعية في موضوع المفاوضات.

قلت قبل دقائق إننا من البشر. حقاً إنه من الخير أن يعترف بعض الموجودين هنا أننا من البشر، كان يخيل إلي أننا مجرد سلعة، تباع وتشرى، معروضة في السوق، على المشترين. كان يخيل إلي أننا قطيع من الخراف أو المعيز أو الخنازير، يمكن دفعها من مكان إلى آخر. وإنه ليسرني حقاً أن يتحدث عنا زميلي المحترم مندوب ليبيريا، على أننا من البشر، وأنكم تطلبون من الحكومات أن تتفاوض على هؤلاء البشر. ولكنكم تطلبون منها أن تقرر مصيرنا. أجل، إنكم تطلبون من الحكومات أن تتفاوض لتقرر حياتنا المقبلة. ولكن بحق السماء كيف يمكنكم تقرير مصيرنا في غيابنا؟ كيف يمكنكم أن تقرروا مصير بلادنا في غيابنا، وأن يتم هذا التقرير بين حكومات بعضها معني بالقضية وبعضها لا شأن له على الإطلاق؟

إنه مصيرنا الذي تريدون أن تقرروه، لا مصير هذه الحكومات معنية كانت أم غير معنية. إنه مستقبلنا. وإذا كنتم تقرون أننا من البشر، فمن حقنا أن نعيش، ومن حقنا أن نقول «لا» أو «نعم». إن من حقنا أن يكون لنا رأي في مستقبلنا، ولن يقدر للمفاوضات أن تنجح، إذا لم يكن لنا رأي فيها. ولم لا تطلبون إلى جميع حكومات الأمم المتحدة أن تتفاوض بالنسبة إلينا وإلى مستقبلنا ومصيرنا؟ ولم يكون التفاوض بين الحكومات المعنية وحدها؟ إننا نحن الشعب المعني وليس ثمة من حكومات معنية في هذه القضية.

إننا نحن، الفلسطينيين الذين نعد مليونين من الناس، أصحاب القضية، ومن حقنا أن نقرر مصيرنا بأنفسنا، وليس من حق أحد أن يتفاوض باسمنا، هذا هو حقنا. وإذا كنتم تقرون أننا من البشر، فيجب أن نعامل كبشر، ومن حقنا كبشر أن نتفاوض في حقوقنا، أجل حقوقنا القومية. ولست أفهم كيف يمكن في عصر الأمم المتحدة، أن يوضع مصير شعب بأسره على طاولة التفاوض من دون وجوده. هذه ليست بالمفاوضات. إنها مجرد تصفية لشعبنا، وقضاء على حقوقنا. إننا نعيش في عصر الحرية والديمقراطية، فكيف يمكن الإنسان أن يحترم الحرية والديموقراطية، وأن يجل مبادئهما، عندما يحرم شعب من أن يقول كلمته، ويعهد إلى غيره بتقرير مصيره؟ إننا نعيش في عصر الحق القومي في تقرير المصير. وكما نعمتم بممارسة هذا الحق القومي، فمن حقنا أن ننعم، بتقرير مصيرنا.

ولنعد الآن إلى موضوع الواقعية من جديد، وليسمح لي الزميل مندوب ليبيريا بأن أعرض على مسامعه تقرير لجنة التوفيق الدولية في هذا الموضوع المتعلق باللاجئين، لنرى معاً، المدى الذي يمكن المفاوضات أن تصل إليه في هذه المشكلة. ذكرت اللجنة في تقريرها الثالث المقدم إلى الجمعية العامة في حزيران/ يونيو عام ١٩٤٩، وبمنتهى الوضوح والجلاء، فقرة سأتلوها على مسامعكم، تقول «إن اللجنة لم تفلح في حمل حكومة إسرائيل على قبول العودة». ها هي لجنة التوفيق تبلغ الجمعية العامة أنها أخفقت حتى في إقناع حكومة إسرائيل بقبول مبدأ العودة. إذن، علام سنتفاوض ونحن نرى إسرائيل تنكر هذا المبدأ؟ إن إسرائيل لا تنكر العودة وترفضها فحسب، بل ترفض قبولها من ناحية المبدأ أيضاً. وفي ضوء هذا الرفض والإنكار، لا أستطيع أن أفهم دعوتكم للتفاوض في هذه المنطقة، مع وجود هذا الإنكار الكلي حتى لحق العودة ومبدئها. ومع ذلك فأنتم تطلبون إلى الحكومات العربية أن تتفاوض في موضوع العودة.

وقد عادت إسرائيل، فقدمت في تموز/ يوليو عام ١٩٤٩، إلى لجنة التوفيق مذكرة رسمية تقول فيها: إنه ليس في الإمكان إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء. هذه هي تعابير إسرائيل. اسمعوها، إنها تقول: «لا يمكن إعادة عقربي الساعة إلى الوراء، والعودة الفردية للاجئين العرب إلى أماكن إقامتهم السابقة أمر مستحيل»، هل سمعتم؟ إنها العبارات التي اختارتها إسرائيل نفسها، وقد نقلت لجنة التوفيق هذه العبارات بنصها إلى الجمعية العامة. وعندما نسمع إسرائيل تقول إن عودة اللاجئين مستحيلة، فكيف يمكن بحق السماء أن تطلبوا إلى الحكومات العربية أن تتفاوض في موضوع العودة، مع أنها تعرف مسبقاً أن إسرائيل تقول باستحالتها؟ إن مثل هذا التفاوض لا يعني إلا أن نتفاوض على الاستحالة، أجل إنه يعني المفاوضة على

المستحيل. أوَليست هذه مغالطة، بل مهزلة المهازل؟ فالتفاوض لا يكون إلا في حالة وجود الممكن، لا في حالة وجود المستحيل. ولعلكم تفهمون الآن لماذا نرفض التفاوض.

وعندما أوضح زميلي مندوب سوريا هذه النقطة، لم يكن يرتكز في إيضاحه إلى خواء أو فراغ، وإنما كان يرتكز إلى جوهر ومادة. فعندما تعلن إسرائيل أن العودة مستحيلة، فكيف يمكن التفاوض عليها؟ وليست المفاوضات إلا وسيلة لتحقيق الممكن. وبين ميثاق الأمم المتحدة أن التفاوض طريقة محددة لتحقيق الممكن، ولكن عندما تقول إسرائيل بالاستحالة، فلا يمكن المفاوضات أن تحقق المستحيل.

وعاد ممثل إسرائيل يقول في تشرين الثاني/ نوفمبر عام . . . ١٩٥٥ «وليس في مكنة حكومتي أن توافق على اقتراح السفير لابواسيه الذي يدعو إلى عملية خيار حر بين العودة والتعويض بالنسبة إلى اللاجئين، كما أن ليس في وسعها أن تتبناه». أوَلا ترون أننا نخوض الآن في بعض المتاهات، بعد أن تلوت على مسامعكم اقتراح إسرائيل؟ إن هذه المتاهات تنبع من الظلام، ظلام الضمير. ومن هنا ترى أيها الزميل، أن المندوب الإسرائيلي قد ذكر بأن ليس للاجئين حق الخيار، فإذا لم يكن لهذا الشعب حق الخيار. فما الفائدة من المفاوضات يا ترى؟ إن هذا شيء غير مفهوم على الإطلاق. إنها مجرد تمرين، تمرين رياضي على الجمباز، لا إجراء من إجراءات الأمم المتحدة. فإجراءات المنظمة الدولية، يجب أن تكون متصلة بالحياة، ومنسجمة مع الوقائع، ولكن إسرائيل قد سدت الطريق أمامها مسبقاً.

وهناك مصدر آخر، سأعرضه عليكم، إنه إنجيل إسرائيل. إنني أجل الإنجيل الذي تقرأونه، ولكن دعونا نرَ ما هو إنجيل إسرائيل، إنه الإنجيل الذي يتلى في الكنيست، برلمان إسرائيل، وهاهو النص أمامي لعام ١٩٦١، وقد نقلته صحيفة **النيويورك تايمز** على النحو التالي:

«أقر الكنيست هذه الليلة بما يشبه الإجماع، موقف الحكومة من عدم السماح للاجئين العرب الذين فروا من المناطق التي أصبحت الآن جزءاً من إسرائيل بالعودة إليها. وقد أقر الكنيست في نفس الاقتراع البيان الذي ألقاه دافيد بن غوريون رئيس الوزراء في الحادي عشر من تشرين الأول/ أكتوبر والذي رفض فيه الاقتراح المعروض على الأمم المتحدة بإعطاء اللاجئين حق الخيار بين العودة والإسكان».

هذا هو موقف الكنيست، وهو كما نعرف جميعاً، برلمان إسرائيل. إنه يرفض العودة، ويرفض حق اللاجئين في الخيار بين العودة والإسكان.

واتخذ قراراً آخر في نفس الموضوع في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٢، وإنني

لأتلوه على مسامعك يا صديقي المحترم مندوب ليبيريا. وقد نقلت البرقيات الصحافية في الثالث عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر هذا القرار من القدس وهذا نصه:

«اقترع الكنيست الإسرائيلي بعد يومين من المناقشات الحادة على سياسة إسرائيل الخارجية، وعلى موضوع اللاجئين الفلسطينيين العرب بوجه خاص، بما يكاد يشبه الإجماع ليلة أمس فأكد سياسة اللاعودة بالنسبة إلى اللاجئين إلى الأراضي الإسرائيلية».

هذا هو قرار البرلمان الإسرائيلي في عام ١٩٦٢. وقد عرضت على مسامعكم هذا البيان الطويل عن سياسة إسرائيل، مستنداً إلى الواقع لا إلى النظريات أو الأهواء. إنها السياسة الفعلية التي اتبعتها إسرائيل عاماً بعد عام، هنا في الأمم المتحدة وفي البرلمان، إنها تقوم على لا عودة اللاجئين. وها نحن نسمع هنا وفي الأمم المتحدة بشعار «المفاوضات» الذي يعني «لا عودة للاجئين».

حقاً إنها قضية خطيرة، فتاريخ إسرائيل في الأمم المتحدة وخارجها يستبعد كل الاستبعاد أي قرار أو أية عودة للتفاوض. ونحن نعرف ما يعنيه الاتفاق مع إسرائيل. فقد كانت هناك اتفاقات هدنة معها، وقد وقعها جميع الفرقاء المعنيين، تحت إشراف مجلس الأمن، ونحن نعرف أيضاً أن إسرائيل قد خرقت هذه الاتفاقات وانتهكتها مئات المرات. ولكن ليست هذه النقطة التي أحاول جلاءها هنا، إنني سأتلو على مسامعكم البيان الذي ألقاه بن غوريون في البرلمان الإسرائيلي عند احتلال شبه جزيرة سيناء. وقد ألقى هذا البيان في الكنيست في جلسة الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر، إنه يقول فيه..

«انتهت الهدنة مع مصر إلى غير رجعة، كما انتهت خطوط الهدنة معها. وليس في مكنة أي سحرة أو مشعوذين أن يعيدوها إلى ما كانت عليه».

وإذا كان رئيس وزراء إسرائيل يقول في برلمانه إن هذا الاتفاق الذي وقع تحت إشراف مجلس الأمن قد انتهى بلا رجعة، وأن ليس في وسع أي سحرة أو مشعوذين أن يعيدوا الخطوط التي وضعها ذلك الاتفاق إلى حالها، فكيف يمكن والحالة هذه التفاوض مع الفريق الذي يستنكر اتفاقات الهدنة المعقودة تحت إشراف مجلس الأمن وتلبيةً لتعليماته؟ ومع ذلك فأنتم تطلبون إلينا أن نتفاوض مع هذا الفريق.

من الواجب أن ينطوي كل اقتراح وكل عرض على المنطق، وأن لا يكتفى ببسطه هنا على الطاولة، وحمل كل إنسان على التفكير فيه. إن هذا الاقتراح غير قابل للتفكير إطلاقاً، وليس في وسعنا أن نفكر فيه.

وقد بسطت في الخطابين اللذين ألقيتهما في هذه القاعة، قضية شعب فلسطين بوجه عام، وقضية اللاجئين بوجه خاص. وقد عرضتهما وأنا أدعي هذا متواضعاً، بصورة كاملة، وبحرية وصراحة. وتلوت على مسامعكم بعض الحجج التي تستند إلى القانون الدولي، وما يمليه الميثاق ومبادئ الأمم المتحدة. واستشهدت بالأرقام والإحصاءات، واستندت إلى المراجع والمصادر الموثوقة، سواء منها تلك المستقاة من سجلات مجلس الشيوخ الأمريكي أو من **كتاب إسرائيل السنوي**، وكلها مراجع موجودة هنا، في الأمم المتحدة. ولم ألجأ إلى المقتطفات الصحافية إلا نادراً، إذ إنني كنت أؤثر دائماً الاعتماد على المراجع الرسمية.

ترى ما هو أثر أقوالي هذه؟ يؤسفني أن أقول إنني لم أتلق رداً من جانب الولايات المتحدة على الإطلاق. وقد تحدثت في خطابي الثاني ثلاث ساعات طوال. مستشهداً بالمراجع الأمريكية على الاتهامات الخطية والمتعددة التي وجهتها إلى سياسة الولايات المتحدة، ومع ذلك، فلم أسمع أي رد على اتهاماتي هذه.

ويؤسفني أن أقول إن القضية التي عرضتها لم تكن مبنية على أساس الشكل، وإنما كانت شاملة وكاملة، إلى آخر ما في الكمال من معنى، تدعمه الأدلة الكثيرة التي لا تناقض. وقد اكتفى ممثل الولايات المتحدة المحترم، برد قصير، لم يعلق فيه على الجوهر والمادة، ولا على التهم التي وجهتها إلى حكومته، وإنما رد فيها على اللغة التي استعملتها، واللهجة التي لجأت إليها. وقد ذكر سفير الولايات المتحدة، أنني استخدمت عبارات مهينة، وأن لهجتي كانت تنطوي على المرارة، وأن الولايات المتحدة لا تود تشريفي بالرد على أقوالي. ولكنني رجل كريم شريف، ووفدنا كريم شريف، وشعبنا، الفلسطيني بل العربي كله، شعب كريم وشريف. والشرف يسري في عروقنا. وهذه حقيقة أود من الولايات المتحدة أن تعرفها.

وإذا كان ثمة من دليل على كرامتنا وشجاعتنا، فإن هذا الدليل ماثل في تحدينا الولايات المتحدة. فنحن نمثل أضعف شعب في العالم، ومع ذلك فنحن نتحدى أقوى شعوب العالم طراً، وقد نكون شعباً أعزل، وقد نكون شعباً فقيراً، ولكننا نتحدى سياسات الولايات المتحدة بكل ما لديها من سلطان نووي، وموارد مادية. وإذا كان هناك من دليل على كرامتنا، فإن هذه الكرامة هي التي أوحت إلينا بالشجاعة على تحدي الولايات المتحدة.

أجل سبق لي أن وجهت عدداً كبيراً من التهم الخطيرة إلى الولايات المتحدة، وهي ما زالت قائمة حتى الآن على السجل، تنتظر الرد. فقد تحدثت قبل كل شيء،

عما عثرت عليه لجنة الشيخ فولبرايت بالنسبة إلى الرشاوى من إسرائيل للمؤسسات الأمريكية لتسميم عقول الناس في الولايات المتحدة. وأشرت بصورة خاصة إلى الجهود التي يبذلها عملاء إسرائيل، لإعداد تصريحات حكام الولايات ورؤساء البلديات في الولايات المتحدة، تأييداً لمواقف إسرائيل، وظلت هذه التهم قائمة تحتاج إلى الرد.

وكان أكرم بالولايات المتحدة وأشرف أن لا تشرفني، بل تشرف الحقيقة والواقع والصدق، وأن ترد بالنفي أو الإيجاب، عما إذا كانت تحقيقات الشيخ فولبرايت صحيحة أو غير صحيحة.

وقد اتهمت الولايات المتحدة «بالغبار الذري الانتخابي» الذي ينهال على شعبنا من اللاجئين يوماً بعد يوم. وقد قلت إن «الغبار الذري الانتخابي» يصيبنا بنثاره باستمرار، من جراء هذه التصريحات المختلفة التي تصدر هنا، في الولايات المتحدة، طيلة أيام السنة، ولا سيما في الحملات الانتخابية. وما زالت هذه التهمة قائمة تحتاج إلى الرد من جانب وفد الولايات المتحدة، التي تكرم ممثلها هنا فاكتفى بالقول بأن اللهجة التي أستعملها، واللغة التي أعبر بها، مهينة ومسيئة. ولا تهمني اللغة سواء كانت مسيئة أو غير مسيئة، وقد أعلنت أن سياسة الولايات المتحدة مسيئة ومهينة بالنسبة إلى الأعمال التي ترتكبها. ولا يمكن أن يعتبر قول المندوب الأمريكي بأن لهجتي «مسيئة ومهينة»، رداً على اتهامي إذا كانت أعمال حكومته مسيئة ومهينة.

وقد اتهمت أمريكا بأن السيد بن غوريون وحكومته يقلبان قراراتها رأساً على عقب في أكثر من مناسبة، واقتبست من أقوال بن غوريون نفسه، ما يشير إلى ادعائه القدرة على قلب قرارات الحكومة الأمريكية، وطلبت من الوفد الأمريكي رداً على سؤالي إذا كان من الصحيح أن إسرائيل قادرة على قلب القرارات الأمريكية. ونحن معنيون بهذه النقطة، لأن القرارات التي تقلب تتعلق باللاجئين وبحقوق شعب فلسطين. والآن أرجو أن تجيبني بلا أو نعم، هل صحيح أن إسرائيل قادرة وعلى استعداد دائم لقلب قرارات حكومتك بالنسبة إلى مصائرنا وإلى مستقبلنا وأهدافنا وحقوقنا القومية؟ إن من حقنا أن نعرف الرد على هذا السؤال.

ووجهت أيضاً تهمة أخرى وهي أن لجنة التوفيق الدولية قد أساءت التصرف والسلوك، وخرجت على الحدود المرسومة لها، وتجاهلت حقوق شعبنا في العودة. واتهمت الولايات المتحدة أيضاً، بأن العبارة الأخيرة في بيان ممثلها هنا تتحدث عن إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأوسط الاقتصادية. قلت كل هذا بصراحة، وهو خرق فاضح لصلاحيات لجنة التوفيق ومسؤولياتها. ولو كانت الولايات المتحدة

مخلصة لسياستها، فإن الواجب يحتم عليها أن تأتي إلى هنا، إلى الجمعية العامة وأن تقول، «إننا عاجزون عن تنفيذ المهمة الموكلة إلينا»، بدلاً من الإغفاء في سبات طويل على هذه المهمة امتد خمسة عشر عاماً، لتأتي بعد انصرامها قائلة: وها نحن نحاول العثور على حل جديد. إن هذا القول ضرب من الخيال والوهم. وليس هذا بعالم الواقع الذي تتحدثون عنه. فالحل هنا، وقد أقرته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨. وكنتم أنتم الذين وضعتم الفقرة الحادية عشرة في هذا القرار، وكان عليكم بوصفكم عضواً في لجنة التوفيق الدولية، مخلصين لصلاحيتها، ولهذه الفقرة التي صغتموها بأنفسكم، أن تنفذوا هذا الحل، وألا تبحثوا عن حل آخر. إن الحل قائم ينتظر التنفيذ، ولا يفتقر إلى الاكتشاف.

أما بالنسبة إلى اللغة المهينة، فإنني جد آسف حقاً أن أسمع من دولة كبرى ممثلة في الأمم المتحدة، مثل هذا الدفاع السيئ. وإني لأقول إنه دفاع سيئ لأن الواجب يحتم عليكم أن تردوا على الحقائق والوقائع والأرقام والإحصاءات، وكلها مستخلص من سجلات الأمم المتحدة، أجل، إنها موجودة كلها إما في سجلات الأمم المتحدة أو في سجلات مجلس الشيوخ. وقد تحدثت طيلة ساعات طوال، فهل كان حديثي كله مسيئاً مهيناً؟ لست أعرف أن المعجم الإنكليزي يضم من الكلمات المسيئة والمهينة، ما يستغرق ثلاث ساعات طوال من الحديث. وإني لأعلم أن اللغة الإنكليزية ضعيفة لأنها لا تضم عدداً كبيراً من الألفاظ المسيئة المهينة. ولا أدري إن كان زميلنا المحترم المستر بليمبتون يعرف هذه الحقيقة، إذ إنه واسع الاطلاع في اللغة الإنكليزية.

يا لها من غرابة... أتحدث ثلاث ساعات طوال، ثم لا أسمع من الولايات المتحدة رداً، سوى أن لغتي كانت مسيئة ومهينة. ولكن اللغة التي استعملتها، لا تخرج عن اللغة التي يستعملها مواطنو الولايات المتحدة البارزون، سواء أكانوا من المسؤولين، أو كانوا يمتون إلى أية ناحية من نواحي الحياة العامة.

وهنا لابد لي من أن أوجه نظركم إلى بيانات هذه الشخصيات الأمريكية. فقد ذكر الدكتور ميلر باروز في كتابه.. **فلسطين شغلنا الشاغل** ما نصه..

«كانت حكومتنا هي المسؤولة عن إرغام أعضاء الأمم المتحدة على الاقتراع إلى جانب قرار التقسيم في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧»، أي إن الولايات المتحدة هي التي فرضت قرار التقسيم. إن حكومتها هي التي فرضته.. أو هذه لغة معيبة؟ إنها لغتكم على أي حال... ومضى الدكتور باروز بعد ذلك يقول:

«وقد فرضته حكومتنا من دون خجل عن طريق اللجوء إلى أساليب سياسات القوة التي أخنى عليها الدهر».

ترى هل تعتبر هذا التعبير رقيقاً أو مسيئاً؟ ويمضي الدكتور باروز فيقول:

«وكان هذا العمل عرضاً مخجلاً للحقيقة المؤلمة، وهي أن في وسع الأساليب القديمة المستنكرة من الناحية الخلقية، والتي تتبع في فرض الضغط المشبوه والإرهاب الدبلوماسي، أن تسيطر على هيئة أنشئت لهدف سام وهو تحقيق العدالة الدولية».

ولم تكن هذه العبارات «المخجلة» و«المؤلمة» والمستنكرة، والمشبوهة من وضعي أنا، إذ إن العبارات التي استعملتها كانت أقل قسوة وعنفاً. وإذا صح أن عباراتي مهينة ومسيئة، فما هو الوصف الذي يمكن أن يطلق على تعابير الدكتور باروز؟ إنها قضية أذواق، بل قضية تسمية، ولست أعرف ذوق الوفد الأمريكي بالنسبة إلى الإهانة والعبارات المهينة، ويبدو لي أننا نختلف على تعريف اللغة المهينة. ولعل من الإساءة للتعبير نفسه، أن نختلف في تعريفه. إن اتهام التعبير بالإهانة والإساءة، في الوقت الذي يتميز فيه بالرقة والكياسة شيء مهين حقاً.

ولأستشهد بمرجع آخر، إنه وزير الدفاع هذه المرة، جيمس فورستال. فقد كتب في يومياته يقول:

«وكانت الأساليب التي اتبعت لفرض الضغط والإكراه على الدول الأخرى في الجمعية العامة، أقرب ما تكون إلى الفضيحة الضخمة».

إنه وزير الدفاع الأمريكي، يتحدث عن سياسة الولايات المتحدة في فرضها الضغط على الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، ويصفها بالفضيحة، والفاضحة. وقد تحدثت في ذلك اليوم عن السياسة الفاضحة، وها هو وزير الدفاع الأمريكي نفسه يؤيد قولي. وإذا كان وزير دفاعكم يجد في نفسه الشجاعة الكافية، والصدق في أن يصف سياستكم بأنها فاضحة، فماذا تنتظرون منا معشر اللاجئين الذين اقتلعنا من جذورنا في وطننا كنتيجة مباشرة لسياستكم هذه؟

وتكهن المستر فورستال وزير الدفاع، بأن هذا التأييد المطلق لإسرائيل «سيترك آثاراً لا تزول من الكراهية وانعدام الثقة» بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الوطن العربي.

أجل تركت سياستكم آثاراً لا تزول من الكراهية وانعدام الثقة في الوطن العربي، ولم يكن خطابي اليوم أيضاً إلا انعكاساً لهذه الآثار، وإني لأجد من واجبي أن أقول من دون تردد بأن هذه الآثار من الكراهية وانعدام الثقة، ما زالت سائدة في

الوطن العرب، ولكنها ليست بالكراهية الطبيعية الفطرية، فنحن لا نكره الولايات المتحدة وشعبها. إننا نعجب بالشعب الأمريكي، ونعجب بما يبديه من تسامح، وكرم، وشهامة، وتعلق بالديمقراطية. ولكننا نكره السياسة الأمريكية لمواقفها اللاديمقراطية والمشبوهة والفاضحة من مشكلة فلسطين، وإني لأستعين الآن في هذه التعابير من أقوال المستر فورستال.

أو تسمحون لي بأن أذكركم، بأن مشرعنا العظيم السير ظفرالله خان، حذر العالم الغربي في عام ١٩٤٧، أثناء مناقشات الجمعية العامة في موضوع التقسيم بقوله. . . «أرجوكم، أتوسل إليكم، ألا تحطموا وتنسفوا كل ما لكم من رصيد في العالم العربي».

أجل، إنه حذركم في عام ١٩٤٧ من تحطيم رصيدكم في العالم العربي فلم تكترثوا بتحذيره. وها إنكم تجنون الآن الثمرة، كراهية وعدم ثقة. إننا لم نكره الولايات المتحدة في يوم ما. أو تسمحون لي بأن أذكركم، بأن العالم العربي كله صفق إعجاباً لكم في عام ١٩١٩ عندما أعلن الرئيس ويلسون نقاطه الأربع عشرة. أجل، هللنا لنقاط الرئيس ويلسون، ولا سيما للنقطة التي تقرر مبدأ تقرير المصير. وعندما ذهبت لجنة كنغ ـ كرين إلى بلادنا في عام ١٩١٩، اقترع تسعون في المئة منا، أي من أهل سوريا وفلسطين، إلى جانب انتداب الولايات المتحدة علينا، إذا كان الاستقلال متعذراً.

أو ترون مدى الثقة التي كنا نضعها في حكومة الولايات المتحد؟ إننا طالبنا الانتداب الأمريكي كبديل عن الاستقلال في عام ١٩١٩. أما الآن، فقد انهارت هذه الثقة كلها، وأصبحت صفراً، وتحول حبنا للولايات المتحدة إلى كراهية، وعدم ثقة على حد تعبير المستر فورستال في يومياته.

وهناك مرجع آخر. أمامي بيان ألقاه عضو الكونغرس لورنس أ. ش. سميث، في مجلس النواب الأمريكي. إنه يقول:

«دعونا ننظر إلى السجل ـ أي سجل الولايات المتحدة في الجمعية العامة ـ يا سيدي الرئيس لنرى، ماذا حدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل الاقتراع على التقسيم. . .».

إنه يمضي قائلاً:

«إن الضغط الذي فرضه ممثلونا وموظفونا وبعض مواطنينا يؤلف سلوكاً يستحق الحساب، ويستحق عقابنا وعقابهم».

أسمعتم . . . «سلوك يستحق الحساب»، من الولايات المتحدة وموظفيها لأنها فرضت الضغط الشديد على الجمعية العامة لإرغامها على الاقتراع إلى جانب قرار التقسيم.

ولم يكن هناك في ذلك الحين، إلا اقتراحان معقولان ومنطقيان، وقد عرضا على الجمعية العامة، ورفضت الحكومة الأمريكية عن طريق وفدها هذين الاقتراحين. ترى ما هما هذان الاقتراحان المعقولان والمنطقيان؟

كان أولهما يطالب بالاستفتاء، أي أن يستفتى شعب فلسطين وفي فلسطين نفسها بما يريد تحقيقه.

وكان ثانيهما يقضي بالرجوع إلى محكمة العدل الدولية، لتقرر ما إذا كانت الجمعية العامة صاحبة الحق في تقسيم وطن له شعبه، ضد إرادة هذا الشعب.

وقد رفضت الولايات المتحدة هذين الاقتراحين وعملت على هزيمتهما. أجل رفضت الولايات المتحدة الاستفتاء. فكيف يمكن أن توصف سياستها بالديمقراطية عندما تعارض في استفتاء للتأكد من رغبات شعب البلاد؟ ولنعد الآن إلى الاقتراح الثاني. طالبنا بالرجوع إلى محكمة العدل الدولية، لاستشارتها فيما إذا كان من حق الأمم المتحدة أن تقسم وطناً ضد إرادة شعبه، وعلى الرغم منه. ومع ذلك فقد رفضت الولايات المتحدة، الرجوع إلى العدالة.

وليس هذا هو كل شيء. فلم تكتف الولايات المتحدة، بما أنزلته بنا من أضرار في الماضي، وإنما تقف اليوم متهمة بإلحاق أذى جديد باللاجئين. وقد سمعنا السفير كوك في ذلك اليوم، ينهي بيانه بعبارة يطلب فيها اتخاذ قرار بإدماج اللاجئين في اقتصاد الشرق الأوسط.

حسن . . إن اللاجئين لا يمتون إلى الشرق الأوسط. إنهم ينتمون إلى فلسطين، ومن حقهم أن يعودوا إليها. إنهم مواطنون فلسطينيون، ومن حقهم أن يعودوا إلى وطنهم. وليس في مكنتكم أن تتحدثوا عن مشكلة اللاجئين على أنها جزء لا يتجزأ من مشكلة الشرق الأوسط، فنحن لا نناقش مشاكل هذا الشرق هنا. وليس من حق الأمم المتحدة، ولا من صلاحية الولايات المتحدة أن تبحثا في مشاكل الشرق الأوسط.

وأود أن أذكر صديقي المحترم، ممثل الولايات المتحدة، كما أذكر السيدة ماير، لأنهما يبدو لي يقفان في معسكر واحد، لأن إسرائيل كانت دائماً طفل الولايات المتحدة المدلل، ولذا فإن وقوفهما في صف واحد ليس من قبيل الصدفة العارضة، فإن السيدة ماير قالت في بيانها الذي ألقته:

«تتحدث الفقرة الحادية عشرة عن (الإدماج) وقد عادت قرارات الأمم المتحدة اللاحقة، فحددته في حياة الشرق الأوسط الاقتصادية».

ومن هنا يبرز هذا الاشتراك بين الولايات المتحدة وإسرائيل في الحديث عن الإدماج في حياة الشرق الأوسط. ولكن الإدماج ليس بالتعريف اللغوي، وليس من قبيل الاصطلاح، أن يعود الإنسان إلى المعجم، ليجد معنى (الإدماج). إنه تعريف من تعاريف الأمم المتحدة، وهو مصطلح من مصطلحاتها. وعلى المرء أن يبحث عنه بين قرارات الأمم المتحدة. وها إنني أجد أمامي قرار الأمم المتحدة رقم ٣٩٣ (٥) الصادر في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٠. وأرى من واجبي هنا أن أبين أن هذه الفقرة التي سأتلوها على مسامعكم، كانت من صياغة الوفد الأمريكي، وأن الولايات المتحدة هي التي أدخلت هذه الفقرة، التي تولت بالاشتراك مع غيرها من الدول، تضمينها الاقتراح المقدم إلى الأمم المتحدة، وتنص الفقرة الرابعة من هذا القرار على ما يلي:

«وترى دون المساس بنصوص الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (٣) الصادر في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨ إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية، إما عن طريق العودة أو الإسكان».

وهكذا لا يكون الإدماج في حياة الشرق الأوسط الاقتصادية، مجرد تعريف عام، وإنما تعريف مرتبط باختيار اللاجئين، فمن يؤثر منهم العودة يعد، ومن لا يريدها منهم، يعاد إسكانه. ومن هنا لا يكون الإدماج بلا قيد أو شرط، وإنما هو إدماج إما بالعودة أو الإسكان.

وهناك وثيقة أخرى، مهمة كل الأهمية، من إعداد المستر همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة. ولا ريب في أن هذه الفرصة مواتية للإشادة بذكراه، فقد مات في أفريقيا دفاعاً عن السلام، ولكنني آمل، ألا تموت هذه الوثيقة التي يتحدث فيها عن الإدماج، والتي يقدم فيها إلى الجمعية العامة تفسيره لهذا التعريف، في عيون الوفد الأمريكي. ففي التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة، عن تجديد مدة وكالة الإغاثة الدولية، وهو التقرير الموضوع أمامي الآن، يقول السكرتير العام للأمم المتحدة:

«والقضية التي يجب البحث فيها عن الإدماج، ناحية سياسية في منتهى الأهمية، فقد قررت الجمعية العامة في الفقرة الحادية العشرة من القرار رقم ١٩٤ «٣»، أن يسمح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بالعودة».

ويمضي المستر همرشولد بعد ذلك قائلاً:

«ومن هنا يكون الموقف الذي يتحتم على الجمعية العامة أن تقفه، هو إدماج اللاجئين في الحياة الإنتاجية لإسرائيل، كما في الحياة الإنتاجية للدول العربية بحسب اختيار اللاجئين أنفسهم. . . فالراغبون في العودة إلى فلسطين، يجري إدماجهم فيها، بينما يدمج الذين لا يرغبون في العودة، في الحياة الاقتصادية للبلاد العربية».

هذا هو تفسير المستر همرشولد، بالنسبة إلى موضوع الإدماج. ومن هنا يتبين أن الإدماج ليس بالشيء الجديد، الذي تحاول الولايات المتحدة أن تجر الجمعية العامة بأسرها إليه، وهو إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأوسط الاقتصادية كلها.

وقد عاد المستر همرشولد يقول:

«ولن يكون الإدماج مرضياً أو حتى ممكناً، إذا كان تحقيقه، ينطوي على إرغام الناس على اتخاذ مواقفهم الجديدة ضد رغباتهم».

وهكذا فإن المستر همرشولد قد أبلغ الجمعية العامة، بأن ليس في استطاعتكم إرغام هؤلاء الناس على مواقف ضد رغباتهم. .

فإرادتنا هي التي يجب أن يكون لها القول الأول والأخير، وليست إرادة الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة. وليس في مكنتكم أن تدمجوا اللاجئين في سوريا أو لبنان أو العراق. إن اللاجئين مصممون على الاندماج في فلسطين، في ديارهم ووطنهم، وهذا هو قولهم الأخير، بل موقفهم الأخير، ومن واجب الولايات المتحدة أن تخضع لإرادة هؤلاء الناس وأن تحترمها، إذا شاءت أن تكون هنا ممثلة للديمقراطية، وممثلة لإرادة الشعوب، ولكل ما يفرضه ميثاق الأمم المتحدة.

أما وقد أنهيت حديثي عن هذا التواطؤ بين إسرائيل والولايات المتحدة، فإن من واجبي أن أعود إلى البحث في تواطؤ آخر. إنه التواطؤ بين المملكة المتحدة وإسرائيل، وإني لأعتقد أن كل إنسان ينتظر هذا التواطؤ ليعرف سببه ونشأته وتاريخه. وقد يكون من المجدي والمفيد لزميلي المحترم ممثل المملكة المتحدة أن يعرف تاريخ حكومته في هذه القضية، أجل تاريخ حكومته مع إسرائيل وتاريخ الإمبراطورية البريطانية مع الصهيونية. وقد تحدث بالأمس رداً على ما قاله أخي وزميلي السيد الباجه جي، عن العلاقة بين الصهيونية والاستعمار البريطاني، وبين الصهيونية والاستعمار العالمي. وتطوع المندوب البريطاني، برد، أرى أنه مع مزيد الاحترام، من أسوأ الردود، وهو قائم على الاعتقاد أكثر منه على قوة وحجة. وإني لأوثر أن أنصح جميع الأعضاء، بأن يدرسوا السجلات والوثائق قبل أن يتحدثوا في أي موضوع مدرج على جدول

الأعمال، ولذا فإن من واجب وفد المملكة المتحدة أن يدرس سجل دولته وتاريخ سياستها في طول العالم وعرضه، قبل أن يتطوع بتقديم بيان هنا، في الأمم المتحدة، وإذا كان هذا الوفد يجهل السجل والتاريخ، فإن من واجبي أن أذكره بهذا السجل.

وقد سبق لي أن قلت إن الصهيونية هي لباب الاستعمار وقلب الإمبريالية، بكل ما فيهما من شرور ومساوئ. وذكرت السيدة ماير، في البيان الذي ألقته بالأمس أن «الوفود العربية، تحاول أن تفرض علينا وصمة الإمبريالية والاستعمار» فالاستعمار والإمبريالية، ليستا بالوصمة أو الدمغة، ونحن لا نصم أحداً أو ندمغ أحداً بهما على الإطلاق. فقد نشأت الصهيونية في حضن الاستعمار، وانتقلت من حضن دولة إلى أخرى منذ نشوئها. ولذا فهذه الصلة ليست بالوصمة. وليست الصهيونية وإسرائيل إلا الثمرة الرئيسية للاستعمار بكل ما فيه من مظاهر سيئة، وكل ما فيه من شرور، والسجل أمامي جلي واضح. حاولت الصهيونية منذ نشأتها، أن تتحالف مع جميع الدول والقوى الاستعمارية في عصر الاستعمار وزمانه. وكان خالقو الصهيونية، يجوبون أنحاء أوربا كلها بحثاً عن الأحلاف مع القوى الاستعمارية البارزة في تلك الأيام، وقد بدأوا جولتهم بفرنسا وقدموا إليها مذكرة يقولون فيها:

«سنضم البلاد التي نعتزم احتلالها، مصر السفلى، والأقسام الجنوبية من سوريا ولبنان. وسيمكننا هذا الوضع من أن نصبح سادة التجارة مع الهند والجزيرة العربية، وشرق أفريقيا وجنوبها. ولا يمكن فرنسا إلا أن ترغب في رؤية الطريق إلى الهند والصين محتلة من شعب يسير وراءها إلى الموت. وهل هناك من شعب يصلح لهذا الهدف أكثر من اليهود، الذين شاء القدر لهم منذ بداية عصور التاريخ أن يرتبطوا بمثل هذا الهدف؟ وليس ثمة من شك في أن اليهود والفرنسيين قد خلقوا منذ الأزل، ليعملوا معاً».

أتسمعون؟! هذه هي لغة الاستعمار، كما تحدثت بها الصهيونية إلى فرنسا بالنسبة إلى الهند وإلى الطرق التجارية العربية، وتجارة البحار. إنها لغة الاستعمار، كما خاطبت الصهيونية بها فرنسا. ولكن هذه ليست النهاية.

فقد مضى قادة الصهيونية إلى ألمانيا، وعرضوا عليها برنامجهم على النحو التالي:

«نحن نريد أن نقيم على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط حضارة عصرية، ومركزاً تجارياً يكونان دعامة للسيادة الألمانية مباشرة أو لا مباشرة».

وهكذا فهم يقولون لفرنسا، إننا نعبد الفرنسيين، وقد خلقنا لنعمل معكم يداً بيد، نعيش معاً ونموت معاً، وها هم يقولون للألمان بأنهم سيكونون دعامة السيطرة الألمانية. ثم يقولون:

«وستكون فلسطين، عن طريق الهجرة اليهودية، قاعدة سياسية وتجارية، بل صخرة ألمانية ـ تركية كصخرة جبل طارق، على حدود المحيط الإنكليزي ـ العربي».

وهكذا أرادت الصهيونية أن تكون العميلة التابعة لألمانيا الاستعمارية، كما أرادت أن تكون العميلة التابعة لفرنسا الاستعمارية، وإني لأقول هذا مع احترامي الشديد لفرنسا، التي لم تعد استعمارية على الإطلاق بفضل قائدها العظيم الرئيس ديغول الذي تمكن من تطهير تاريخ فرنسا من آخر بقايا الاستعمارية وآثارها.

هذا بالنسبة إلى ألمانيا وفرنسا. فما الموقف بالنسبة إلى بريطانيا والولايات المتحدة؟ تقول رسالة بتاريخ الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٨، وجهها وايزمن إلى براندیس ما نصه...

«إن فلسطين اليهودية التي تخلقها بريطانيا العظمى، وتساعدها أمريكا، تعني ضربة مميتة، توجه إلى السيطرة الإسلامية ـ البروسية ـ الطورانية على الشرق».

هذا هو محور جديد، إن الصهيونية تتخلى عن البروسيين والألمان والفرنسيين وتتجه إلى الأمريكان والإنكليز، قائلة لهم إن «اشتراكنا يعني ضربة مميتة نوجهها إلى ألمانيا والإسلام وتركيا». إنه محور استعماري جديد كل الجدة، والحديث عنه، جديد وبلغة جديدة، تخاطب بها الصهيونية كلاً من أمريكا وإنكلترا. ويمضي وايزمن قائلاً...

«ويجب أن يكون من الواضح كل الوضوح أن ثمة ارتباطاً كلياً بين المصالح الأمريكية والبريطانية واليهودية في وجه المصالح التركية البروسية».

ولكن هل كانت هذه الخطوة خاتمة المطاف؟ لا، وألف لا. إن الصهيونية تتقدم بعروضها إلى ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ولكن هذه العروض، لم تضع نهاية لمخططاتها. فهناك دولة كبيرة أخرى، أخذت في الظهور بعد الحرب الكونية الأولى، وبعد الحرب العالمية الثانية. إنها الاتحاد السوفياتي، فكيف يمكن الصهيونية التقرب إليها؟ إنها القلعة الأخيرة التي لا بد من اقتحامها. وقد تقربت منها على النحو التالي، إذ مضى بن غورين الزعيم الإسرائيلي المعروف يقول للاتحاد السوفياتي في عام ١٩٤٤ ما نصه:

«ولن تتمكن روسيا السوفياتية، عن طريق تشجيعها الهجرة اليهودية من تحميل الجماعات اليهودية في طول العالم وعرضه جميلاً لا تنساه فحسب، بل ستخلق لنفسها أيضاً مركزاً ممتازاً في الشرق الأوسط».

فهاهم الصهيونيون يعرضون الشرق الأوسط بكامله على الاتحاد السوفياتي هذه

المرة، وكأنهم هم أصحابه الشرعيون، وها قد رأيتم، كيف أن الصهيونية كحركة استعمارية، تقربت من الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وغيرها من الدول. ولكننا نعرف أن الاتحاد السوفياتي لم يلق بالاً إلى هذه السخافة الصهيونية التي تدعوه إلى تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ليكسب لنفسه مركزاً في الشرق الأوسط، ونحن نعرف أن الاتحاد السوفياتي لا يبحث عن مركز ممتاز في الشرق الأوسط، لأن للشرق الأوسط أهله وأصحابه. إن الشرق الأوسط ملك لأهله، والاتحاد السوفياتي أبعد ما يكون عن التفكير أو تصور مركز ممتاز له في الشرق الأوسط، عن طريق هذه الطرق والأساليب الدعائية التي تتبعها الصهيونية. فالصهيونية حركة لا مشروعة في الاتحاد السوفياتي، وإني لأعتقد أن هذا السبيل هو الطريق المعقول الذي يمكن جميع شعوب العالم اتباعه، إذ إن الحركة الصهيونية حركة هدامة ومخربة. وقد قدم الاتحاد السوفياتي الكثير لخير السلام والاستقرار في العالم بتحريمه الصهيونية كحركة مخربة. هذا درس يجب أن تتعلمه الدول الأخرى والأمم المتحدة في مجموعها.

وكان الصهيونيون، في مطلع القرن العشرين قد تقدموا إلى الإمبراطورية العثمانية متقربين منها، وذلك لأن فلسطين كانت جزءاً من هذه الإمبراطورية. وقد عرض هرتزل، في مقابلته الاولى للسلطان العثماني عبد الحميد في الثامن عشر من أيار/ مايو عام ١٩٠١، مليوناً وستمائة ألف جنيه إسترليني، للحصول على «فرمان» سلطاني يقضي بالسماح لليهود بإقامة مستعمرات في فلسطين. ولكن السلطان، وكان ذا نبل وشرف، رفض العرض وازدرى الرشوة، وكتب ما يلي، وقد استقيته من **دائرة المعارف البريطانية** التي أود لو اطلع عليها زميلي مندوب المملكة المتحدة الذي تحدث بالأمس عن العلاقات بين الصهيونية والاستعمار البريطاني. أجل، إن ما سأتلوه مقتبس من **دائرة المعارف البريطانية** التي نشرت الرسالة التي بعث بها السلطان إلى هرتزل وقد جاء فيها:

«أرجو أن تنصحوا الدكتور هرتزل، بأن لا يقوم بأية خطوات أخرى في هذا الموضوع. فليس في وسعي أن أمنحهم شبراً واحداً من الأرض، إذ إنها ليست ملكي، وإنما هي ملك لشعبي. وقد حارب شعبي من أجل هذه الأرض وجبل ترابها بدمائه، فليحتفظ اليهود بملاييهم. ولو قدر لإمبراطوريتي أن تتجزأ، فقد يحصل اليهود على فلسطين بلا مقابل، ولكنهم لن يقتطعوا إلا جزءاً من جثثنا. وليس في وسعي أن أقبل بتقطيع بلادي».

كان هذا هو الموقف الذي وقفه السلطان، الذي تصفه الدوائر البريطانية بأنه طاغية، إنه رفض ملايين الصهيونيين لأن الأرض ملك لأهلها. ولكن مما يؤسف له

أن جماعة «تركيا الفتاة» الذين حكموا في ما بعد، قبلوا هذه الرشوة الضخمة الهائلة. وأمامي الآن الخطاب الذي ألقاه المستر هنري مورغنتاو، في سينسيناتي، بعد تخليه عن منصبه كسفير في تركيا، والذي أشار فيه إلى قضية فلسطين. فقد أعلن أنه كان قد اقترح مؤخراً على الحكومة العثمانية أن تبيع تركيا فلسطين إلى الصهيونيين بعد انتهاء الحرب، وأضاف أن الحكومة التركية تقبلت هذا العرض تقبلاً حسناً، وأن البحث قد جرى في الأرقام. حقاً إنها صفقة بيع وشراء، إنها صفقة وكأنها مزرعة تباع ـ ولكن الصفقة تتناول بلاداً لها أهلها وشعبها، وقد تحدث المستر مورغنتاو، في خطاب انتشر انتشاراً واسعاً في الولايات المتحدة، عن المفاوضات التي أجراها مع الحكومة التركية لإتمام صفقة البيع والشراء التي تتناول بلاداً لها شعبها.

هذا هو الشكل الواضح للاستعمار، بل إنه أبشع أشكال الاستعمار وأشنعها. إنه المظهر المريع للاستيطان الاستعماري. أهناك أبشع من التفاوض مع الحكومة التركية بقصد الحصول على بلاد بكاملها، بعد انتهاء الحرب، مع شعبها الذي يعيش فيها مقابل المال سواء أكان هذا المال دولارات أو جنيهات إسترلينية؟ إنه أسوأ من الإقطاع، حيث كانت الإقطاعيات تباع مع فلاحيها. أما هنا فليس الموضوع متعلقاً بإقطاعية، وإنما هو متعلق ببلاد بأسرها، يتفاوض السفير الأمريكي مع الحكومة التركية على بيعها وشرائها. إنها بلاد ليست مجهولة في التاريخ، بل لها أهميتها التاريخية. إنها بلاد عريقة، تعرف بأرض السلام، وقد شهدت معجزات رسول السلام. إنها البلاد المقدسة التي يتفاوض السفير الأمريكي على بيعها مقابل المال، بكل ما فيها من سكان، وذكريات، ومقدسات، ككنيسة القيامة، وكنيسة المهد، والناصرة، والقدس المقدسة بآثارها. إنه يريد بيعها إلى الصهيونيين مقابل المال عن طريق مفاوضات يجريها هو في تركيا بوصفه سفير الولايات المتحدة. ومع كل هذا، فهناك في هذه القاعة من يجد في نفسه الجرأة والشجاعة ليقول إنها «وصمة الاستعمار» نحاول أن نستخدمها، وأن لا علاقة بين الاستعمار البريطاني والصهيونية. أو ليس هذا هو الاستعمار في مبناه ومعناه؟

وأود هنا أن ألفت انتباه الزميل المحترم، ممثل المملكة المتحدة من جديد إلى الطبعة الأخيرة من **دائرة المعارف البريطانية**. وإذا كان هذا الزميل لم يقرأ الطبعة الأخيرة، لأنه أكبر سناً من أن يقرأها، بعد أن قرأ طبعاتها السابقة، فإنني أقول إنها تضم عبارة ربطت فيها بين الاستيطان الاستعماري اليهودي في فلسطين، وبين ضمان «السلامة الدائمة لمداخل قناة السويس».

هذا هو لباب العلاقة بين الاستعمار البريطاني والصهيونية، إنه الدفاع عن مداخل قناة السويس وضمان سلامتها الدائمة. وقد ذكر الزميل المحترم مندوب

المملكة المتحدة في خطابه في ذلك اليوم، أن بريطانيا تخلت عن انتدابها على فلسطين في عام ١٩٤٧، لأنها وجدت أنه «غير عملي من الناحية العملية، وغير قابل للتوفيق بين المصالح المتضاربة». ولكن لم يكن السبب في هذا التخلي، لا عملية الانتداب، وتضارب التزامات الدولة المنتدبة، وإنما كان السبب أنكم رأيتم أن طرق المواصلات، لم تعد الشيء الذي يهمكم للاتصال مع إمبراطوريتكم.

ولم تعد السويس جزءاً من الإمبراطورية، وإنما هي الآن ملك لأهلها. إنها ملك الشعب العربي، وهي ملك شعب الجمهورية العربية المتحدة في الوقت الراهن. وعندما رأيتم تطور الأمور، تخليتم عن سلطاتكم المنتدبة. وقد جئتم بالصهيونية إلى المنطقة عندما كنتم فيها لتضمنوا السلامة الدائمة لخطوط مواصلاتكم، وضمان سلامة قناة السويس. ولكن القناة أصبحت ملكاً لشعبها، فتخليتم عن الانتداب. ومن هنا لا تكون القضية مجرد عملية أو صعوبة في التوفيق بين التزاماتكم بموجب الميثاق بل صعوبة في التوفيق بين مصالحكم ليس إلا.

وكنت أظن أن الزميل بوصفه ممثلاً للمملكة المتحدة، لا بد أن يعرف تاريخ حكومته البريطانية في هذه القضية. ترى هل يعرف تعليمات المستر بالمرستون إلى ممثلي بريطانيا في الشرق بين عامي ١٨٣٩ و١٨٤١، عندما اتضح أن على اليهود في فلسطين أن يشجعوا على التطلع إلى بريطانيا العظمى لحمايتهم؟ وأخذت الحكومة البريطانية مع نهاية القرن العشرين تدرس مشروعاً لإسكان اليهود في شبه جزيرة سيناء، على أبواب فلسطين.

وعرضت قبرص على الصهيونيين باقتراح من تشمبرلين، كما عرض عليهم إذا شاؤوا، قطعة من الأرض على ساحل محمية أفريقيا الشرقية البريطانية في تلك الأيام. وقبل عشرين عاماً كانت هناك خطة جديدة يدعمها دزرائيلي وسالسبوري، تقترح إسكان اليهود في مساحة كبيرة من الأرض إلى الشرق من نهر الأردن. هذا هو سجل الإمبراطورية البريطانية في هذه القضية، وهذه هي تعليمات رؤساء وزاراتها، ووزراء خارجيتها في هذا الموضوع.

لنعد إلى ما كتبه المستر إيمري، السياسي البريطاني البارز في هذا الموضوع.. إنه يقول:

«وكنا نرى من وجهة النظر البريطانية الخالصة، أن إقامة شعب يهودي ناجح في فلسطين، يدين بوجوده، وبفرصته في التطور والنمو للسياسة البريطانية، كسب ثمين لضمان الدفاع عن قناة السويس من الشمال، وكمحطة للطرق الجوية المقبلة مع الشرق».

هذا ما قاله المستر إيمري، وهو كما تعرفون ليس بالرجل العربي، عن المصلحة المشتركة بين الصهيونية والاستعمار البريطاني.

وأمامي الآن أيضاً مذكرة مهمة مؤرخة في عام ١٩١٦، تحمل عنوان «مذكرة سياسية»، وقد كتبها سياسي إنكليزي بارز. إنها تقول:

«تتفق المصالح البريطانية واليهودية... وهذا الانسجام بين أعرق المطالبين بفلسطين، وبين المصالح الاستعمارية لبريطانيا العظمى، يفرض على الفريقين واجباً مشتركاً وهو صياغة خطة تلتقي فيها هذه المطالب والمصالح وتتوحد».

وأرى أن أقتبس الآن فقرة من المستر لويد جورج، تتحدث عن هذه العلاقات بقولها:

«وكان الرأي السائد. أن وعداً كهذا ـ المقصود به وعد بلفور ـ سيترك أثراً قوياً على اليهودية العالمية خارج روسيا، ويضمن لدول الحلفاء مساعدات المصالح اليهودية. وستكون لهذه المساعدات في أمريكا قيمة خاصة، حيث استهلك الحلفاء كل ما لديهم من ذهب وضمانات تسويقية في شراء البضائع الأمريكية».

أرأيتم؟ إن المستر لويد جورج يتطلع إلى الضمانات والذهب في أسواق الولايات المتحدة.

وإني لأرى، أنه كان أكرم بمندوب المملكة المتحدة، قبل الإقدام على مثل هذا الخطاب الذي ألقاه، أن يقرأ السجلات والوثائق، لا تلك التي كتبها ساسة بريطانيا وحدهم، بل الزعماء الصهيونيون أيضاً، الذين جعلوا من لندن مركزاً لنشاطهم. أجل، اختار الصهيونيون لندن أخيراً، لتكون مركزاً رئيسياً للحركة الصهيونية.

وفي عام ١٩٠٠، استهل الدكتور هرتزل، الزعيم الصهيوني خطابه الافتتاحي للمؤتمر الصهيوني في لندن، بالعبارة الألمانية التالية:

«لا ريب في أن إنكلترا، وعيونها تجوب البحار كلها، ستفهمنا تمام الفهم، وستفهم أهدافنا».

هذا هو موقف الصهيونية من هذه القضية.

ولكن دعونا ننحي هذه المراجع جانباً، ونتخلى عن هذه البيانات لنعود إلى الوقائع نفسها. فكما لعب رأس المال الاستعماري دوره في أفريقيا، وإني لألفت انتباه زميلي المحترم مندوب ليبيريا الذي عاد إلى مقعده، إلى هذه الحقيقة، فإن نشاط

الصهيونية بالنسبة إلى الرساميل وتأليف الشركات في لندن، التي تسجل كشركات بريطانية، تماماً كما فعلت عدة شركات أوربية ذات نشاط واسع في أفريقيا للقيام بعمليات الاستثمار والاستغلال، لعب دوره في فلسطين. بالطريقة نفسها التي أداها رأس المال الاستعماري في أفريقيا، ولم يأل جهداً في تشجيع الهجرة الغربية إلى البلاد لإقامة «الوطن القومي اليهودي».

وقد سجلت الشركة القومية اليهودية في عام ١٨٩٩ كشركة بريطانية في لندن، وسجل الصندوق القومي اليهودي في إنكلترا في عام ١٩٠٧ كشركة بريطانية، وسجلتا كشركتين بريطانيتين تمارسان أعمالهما في فلسطين. فهل هناك من دليل أقوى من هذا لإثبات التحالف بين الاستعمار البريطاني والنشاط الصهيوني؟

وقد أسهب مندوب المملكة المتحدة في الحديث عن مبادئ تقرير المصير، وعن التضارب بين التزامات بريطانيا بموجب الانتداب. واقتضى العثور على تضارب هذه الالتزامات واكتشافها من بريطانيا خمسة وعشرين عاماً، لكي ترى ما فيها من تناقض ولا عملية، واستحالة على التطبيق. ولكن ساسة بريطانيا البارزين، أدركوا منذ البداية، بل منذ خلق هذه المشكلة. تضارب الالتزامات البريطانية.

فقد ذكر المستر لويد جورج، وهو كما تعرفون من أبرز الساسة البريطانيين ما نصه:

«وكل ما تعذر عليّ فهمه، هو إمكان التوفيق بين وعد بلفور من ناحية وبين ميثاق عصبة الأمم من الناحية الأخرى».

هل سمعتم؟ إن المستر لويد جورج لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن التوفيق بين وعد بلفور وبين ميثاق العصبة.

وقد أدلى اللورد بلفور، صاحب الوعد المشهور، بهذا التصريح الذي سجله كوثيقة كاشفة للغاية إذ قال:

«وقد وافقت على مبدأ تقرير المصير، ولكن كان من المستحيل تطبيقه بصورة عامة وبلا استثناء، ولعل فلسطين خير دليل على ما أقوله».

إذن، فاللورد بلفور، يرى أن فلسطين هي أحد الاستثناءات من مبدأ تقرير المصير، إنه يقر المبدأ، ولكنه يستثني فلسطين منه. ولكن لِمَ تستثنى فلسطين؟ ولم تكون هي الاستثناء الوحيد؟ إن السيد بلفور يرى أن فلسطين يجب أن تستثنى من مبدأ تقرير المصير، إنه يمضي بعد ذلك قائلاً:

«فنحن في فلسطين لا نعالج رغبات شعب قائم، بل نريد عن وعي وتصميم

إقامة شعب جديد فيها. ونحن نعمل عن وعي وعن تصميم أيضاً على ضمانة الأغلبية العددية لهذا الشعب الجديد فيها في المستقبل».

هل سمعتم. . .؟ إن السيد بلفور يقول إن حكومته لا تبحث عن حقوق الشعب القائم، بل تعمل على إقامة الأغلبية العددية للشعب اليهودي في البلاد.

ومع هذا كله، نرى المندوب البريطاني يقول إن الالتزامات لم تكن عملية، ولم يكن من الممكن التوفيق بينهما، بلفور نفسه، قال، إن حكومته لا تحس بالشعب الموجود في البلاد، وإنما تعمل على إقامة غالبية عددية للشعب اليهودي فيها.

ويعود بلفور، فيدلي ببيان في منتهى الأهمية والطرافة في هذا الصدد، عندما رد على تحدي بعض النواب وسؤالهم عن حقوق شعب فلسطين. إنه يقول:

«إن الصهيونية، سواء أكانت على خطأ أو صواب، وسواء أكانت سيئة أو طيبة أكثر أهمية لنا، من رغبات سبعمائة ألف من العرب يقيمون في هذه البلاد العريقة».

إن بلفور، يتحدث هنا بعبارة واضحة، فسواء كانت الصهيونية طيبة أو سيئة، فهذا ليس بالأمر المهم، إذ إنه لا يكترث برغبات سبعمائة ألف من العرب يسكنون في هذه البلاد العريقة ويقيمون فيها.

ترى أي حق، وأية عدالة، وأي إنصاف في هذا الوعد، وعد بلفور، عندما يقول صاحبه، بأن الصهيونية سواء أكانت على خطأ أم صواب، وسواء أكانت سيئة أم طيبة، أهم من رغبات سبعمائة ألف من الناس يقيمون في البلاد؟

ونحن أيها السادة، ذرية أولئك السبعمائة ألف، الذين تجاهلهم اللورد بلفور، والمملكة المتحدة، من دون علم زميلنا المحترم، ممثل المملكة المتحدة.

وهؤلاء السبعمائة ألف من سكان فلسطين، تلك البلاد العريقة، هم أهلها وأصحابها منذ أقدم عصور التاريخ، إذ إنها وطن آبائهم وأجدادهم. ولما كان وعد بلفور قد أقيم على هذه الأسس التي أوضحها صاحب الوعد، والتي تقول. . . إن أهل هذه البلاد لا يهمونه في شيء، فإن هذا يعنى أنه كان يرى أن في قدرته التصرف بهم كما يشاء ويهوى، وكأنهم من الماشية. والمأساة المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة أمامكم اليوم تتناولنا نحن ذرية هؤلاء السبعمائة ألف، الذين تجاهلتهم المملكة المتحدة بحكم نظرتها الاستعمارية وبحكم ارتباطها في أهدافها ومطامحها مع الصهيونية.

والسجل طويل، وحافل، ولكنني لن أمضي بعيداً في التعداد، باستثناء مرجع واحد أود أن أقتبس شيئاً منه، لأبين أن مأساة فلسطين الراهنة. كانت معروفة حق

المعرفة لجميع الساسة، وأنهم لم يكونوا بحاجة إلى انقضاء جيل كامل، ليكتشفوا، وجود الظلم فيها أو ليتبينوا التناقض الماثل في الالتزامات المتعارضة.

ونحن نعرف أن الساسة البريطانيين من ذوي المواهب العظيمة، وأن لهم عقولاً نيرة. فهم أذكياء للغاية، وهم يعرفون ما في هذه الحركات كلها من خير وشر. وقد عرفوا منذ البداية، أنه ستكون هناك مشكلة للاجئين، وأن هذه المشكلة مخبوءة في طيات القدر لهم.

وأمامي الآن قطعة من منشور أصدره المكتب الصهيوني في لندن في مستهل عام ١٩١٩. يقول هذا المنشور ما نصه، وإني أرجو من مندوب الولايات المتحدة أن يستمع إلى ما سأتلوه بالإضافة إلى المندوب البريطاني.. «تعني الديمقراطية في أمريكا في الغالب، حكم الغالبية، ولو طبق هذا المفهوم الحسابي الفج للديمقراطية الآن على أوضاع فلسطين، أو في أية مرحلة مبكرة من مراحل المستقبل، فإن الغالبية العربية، هي التي ستحكم والحالة هذه».

هذا هو حساب الصهيونية. إنها النسبة والتناسب، فإذا ساد حكم الأغلبية، على رأي المنشور الصهيوني، فإن الغالبية العربية هي التي ستحكم فلسطين. . . ثم يمضي المنشور فيقول:

«ولا يشك يهودي على الإطلاق، في الإخلاص الذي ستبديه أمريكا إذا ما تولت الوصاية على فلسطين اليهودية. ولكن المخاطر الموضحة هنا، هي مخاطر كامنة في الأوضاع الأمريكية».

ففي أمريكا حكم الأغلبية، ولذا فإن الصهيونية لا تريد الوصاية الأمريكية. وهي تؤثر عليها الوصاية البريطانية لأن البريطانيين أكثر دهاء، وفي مكنتهم أن يحققوا الأغلبية اليهودية، أو أن يفرضوا سياسة تؤدي إلى طرد الشعب من بلاده، والسماح للهجرة اليهودية بالتدفق، حتى يتمكن اليهود من السيطرة على البلاد.

وقد أصدرت اللجنة الدولية لفلسطين، وهي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، قراراً في عام ١٩٤٧، يظهر، أن كل ما يتعلق بقضية فلسطين، يخلو من جوهر «القضايا»، فوعد بلفور لا يعتبر قضية والوطن القومي اليهودي لا يعتبر قضية، والانتداب البريطاني على فلسطين، لا يعتبر قضية أيضاً، وهذا هو قرار اللجنة المذكورة. . .

«لم يطبق مبدأ تقرير المصير في فلسطين. وقد يقال فعلاً إن الوطن القومي اليهودي، والانتداب على فلسطين، يتناقضان كل التناقض مع هذا المبدأ».

هذا هو قرار الأمم المتحدة. إنه يقضي بأن مبدأ تقرير المصير لم يطبق على فلسطين. وقد ذكر زميلنا المحترم مندوب نيوزلندة، في خطابه قبل أيام، أن الأقلية العربية في فلسطين تنعم بجميع الحقوق التي ينعم بها المواطنون، وأن هذه الحقوق لا تقل عن تلك التي تمارسها القطاعات الأخرى من السكان. وأنا لا أود الخوض في تفاصيل هذا الموضوع، ويكفي أن أقول إن زميلنا النيوزلندي المحترم، قد تفضل بالأمس بإلقاء بيان من دون أن يدرس القضية. ويؤسفني أنه قال، إن أبناء جيله، كانت لهم قيادتهم إبان الحرب الكونية الأولى في العالم العربي وتحت ظلال الأهرامات. ولكن ليثق، أن هذا لن يتكرر، ولن تشهد الأرض العربية جنوداً من الأجانب عليها. وما يؤسفني هو أن رجلاً من ذلك الجيل، لا يعرف عن الموضوع أكثر مما يعرفه هذا الزميل. فليست فكرة وجود الأقلية العربية في فلسطين في الواقع، إلا تجسيداً للاضطهاد.

فلو قدر لشعب الولايات المتحدة أن يصبح أقلية في وطنه نتيجة تدفق موجات من الغزو الصيني أو الياباني أو الكندي، فإن تحول هذا الشعب إلى أقلية هو الاضطهاد بلحمه ودمه.

وأنا لا أريد أن أخوض في التفاصيل الكاملة لتاريخ هذه القضية، ولكن دعوني اردد على مسامع الزميل النيوزلندي المحترم، أن الواجب كان يقضى عليه بأن يدرس القضية ويطلع عليها، قبل أن يأتي إلى هذه اللجنة، ليتطوع بإلقاء بيانه فيها

أمامي نص البرقية التي بعث بها رئيس المجلس القروي في إحدى القرى العربية، وهو أحد أفراد الأقلية العربية التي تحدثت عنها، وقد أرسلها إلى رئيس جمهورية إسرائيل . . .

«أنعيش مع عصابة من قطاع الطرق أو إننا نعيش في دولة؟».

كان من الأفضل لك أيها الزميل، لو قرأت السجل، قبل أن تتكلم.

وذكرت السيدة غولدا ماير في بيانها الذي ألقته في هذه اللجنة قبل أيام، أن الصهيونية، حركة تحررية، وأكدت أن من بين أهدافها بعد تحرير إسرائيل، تحرير أفريقيا، مؤكدة بصورة خاصة، رغبتها في إنقاذ أفريقيا من تجارة الرقيق.

وأنا لا أنوي هنا أن أتحدث عن موضوع التزامات إسرائيل بالنسبة إلى تحرير أفريقيا، فهذا موضوع أترك بحثه إلى الزملاء، مندوبي الدول الأفريقية، لأرى إن كانوا يقبلون تحرير قارتهم وإنقاذها كجزء من التزامات إسرائيل. إن هذا الموضوع لا يعنيني، ولكن ما يعنيني هو ذلك الجزء الذي أكدت فيه السيدة على تجارة الرقيق، إذ

إنه أثار اهتمامي. أجل إنه أثار اهتمامي وحفز في إلى المزيد من المعرفة، إذ إن من واجبنا أن نفد إلى هنا بعقول متفتحة راغبة في المعرفة الموضوعية. ولذا فقد حملت نفسي ومضيت إلى مكتبة الشارع الخامس طالباً المزيد من المعرفة، وصعدت إلى الطبقة الثانية، حيث يقوم القسم اليهودي، وأمسكت **بدائرة المعارف اليهودية**. وعثرت في الصفحة (٥٦٥) من المجلد التاسع من هذه الموسوعة، التي لا يمكن أن تكون عربية، أو مجرد قصاصة من صحيفة على العبارة التالية:

«وكان من الطبيعي أن يسهم اليهود في تجارة الرقيق، التي كانوا صالحين لها كل الصلاح، بالنظر إلى معرفتهم الواسعة باللغات، وعلاقاتهم المنتشرة في جميع أرجاء العالم. ولقد ظهر تجار الرقيق اليهود إلى حيز الوجود منذ القرن الأول للحقبة المسيحية في أوروبا. وقد تزايد نشاطهم بصورة خاصة بعد القرن السادس».

وانتقلت من هذه الموسوعة، إلى مصدر آخر، إنه **الموسوعة اليهودية**، وهذه الموسوعة هي غير **دائرة المعارف اليهودية العالمية** التي أشرت إليها، وعثرت في الصفحة (٤٠٩) من المجلد الثاني على ما يلي:

«وقد أصبح اليهود في القرن السادس، أكبر تجار الرقيق في العالم، وكان العبيد البريطانيون الذين يحملون إلى أسواق النخاسة الرومانية سلعة يتناولها تجار الرقيق اليهود. وشرع هؤلاء التجار اليهود يحملون العبيد في القرن التاسع من الغرب إلى الشرق، ومن الشرق إلى الغرب، وكان الكثيرون من يهود إسبانيا مدينين بثرائهم إلى تجارة الرقيق».

ومضيت أنقب في مصدر آخر. إنه **الموسوعة الاجتماعية**. وقد عثرت في الصفحة ٧٨ من المجلد الرابع عشر على العبارة التالية:

«وقد ظل اليهود أجيالاً طويلة يتولون تصدير العبيد إلى مختلف أسواق التجارة».

وكلي أمل، أن لا تجرؤ السيدة ماير مرة ثانية على التحدث عن تحرير أفريقيا وإنقاذها، إذ إن في الموسوعات اليهودية والعالمية، ما يفضح أكاذيبها عند حديثها عن الصهيونية كحركة تحررية، وعن إسرائيل كمحررة لأفريقيا. هذا هو سجلكم، اذهبوا واقرأوه قبل أن تتحدثوا عن هذا الموضوع.

وتحدثت السيدة ماير إلى الأمم المتحدة عن الحفريات الأثرية في فلسطين، فذكرت أن علماء الآثار في بلاد عدة، «يكشفون عن آثار الماضي في بلادنا، ويؤكدون روايات التوراة عن الحضارة العبرية فيها». حقاً إنه قول طريف ممتع يستند

إلى علم الآثار، فلست أعرف مكاناً في العالم، يحتكر فيه التنقيب عن الآثار لشعب من دون آخر، وليس في فلسطين احتكار لآثار العبرانيين. ففي فلسطين آثار الآشوريين والبابليين والمصريين القدامى، والسلاجقة الأتراك، والعثمانيين والفرس، بل ولجميع الشعوب من مختلف الأقوام. فقد شاء وضع فلسطين الجغرافي أن تكون عند مفترق الطرق في العالم، ولذا فقد توافرت فيها آثار مختلف الأمم والشعوب. وإذا كنا نبني مكاننا هنا في الأمم المتحدة على علم الآثار وعلماء الآثار، فإن الأمم المتحدة ستتحول إلى مجتمع لعلماء الآثار لا للدبلوماسيين. وإني لا أدري، إذا كانت السيدة ماير، تظهر آنذاك هنا عالمة للآثار تمثل إسرائيل.

وأعود إلى موضوع الحضارة العبرية، فأقول أن ليس ثمة من ينكر أن شعباً عبرياً قد أقام في فلسطين. ولكن كما كانت هناك حضارة عبرية، وجدت في البلاد حضارات آشورية ورومانية وإغريقية. ولم أسمع من أي إنسان في اليونان أو في إيطاليا أن لهذين الشعبين حقوقاً تاريخية في فلسطين، لأن حضارتيهما وجدتا فيها. ولو شئنا متابعة الحضارات، وأعدنا بعثها، وأقمنا الأمم المتحدة من جديد على أساسها، فستجدون أنفسكم وقد خلوتم من أوراق اعتمادكم، وأصبحت الآثار والحجارة هي أوراق اعتمادكم. ولن تتلقوا هذه الأوراق من حكوماتكم، بل من علماء الآثار. حقاً إنه شيء يثير الضحك والسخرية، أن نقيم حجتنا على الآثار والحضارات. وإني لأود أن أذكر أعضاء هذه اللجنة الموقرة، أن قضايا الشعوب لا تتصل بالآثار. فلنا نحن العرب، متاحف حية في إسبانيا، يقوم على حراستها وحمايتها أصدقاؤنا المحترمون من شعب إسبانيا الذي نقدره ونجله.

لقد أمضى العرب في تلك البلاد ثمانية قرون يشيدون حضارتهم، وما زالت لنا فيها تماثيل حية قائمة، لا من الآثار أو الحفريات، بل من القصور والمساجد القائمة بكل اعتزاز، يتولى حمايتها، علماء إسبانيا العظام وباحثوها، تقديراً منهم للحضارة وفهماً لها. إن الحضارات شيء عالمي، وكانت حضارتنا في إسبانيا عربية، ولكنها تقوم الآن كحضارة عالمية، ويعنى الإسبانيون أبلغ العناية بما فيها من مساجد وقصور وآثار. ولكن ليس فينا من يدعي أن لنا ارتباطات تاريخية بإسبانيا، لا بسبب الآثار ولا بسبب الحضارات. حقاً إنه شيء غريب، ومن واجب الأمم المتحدة أن لا تسمح بهذا الهراء الذي يخلو من كل منطق.

وذكرت السيدة ماير أن التوراة تفضل غيرها كمصدر للمعلومات، وأن من الواجب الرجوع إليها طلباً لهذه المعلومات. وأنا لا أختلف معها في أن التوراة تضم الكثير من المعرفة والمعلومات عن تاريخ فلسطين، ولكن ما في التوراة من تاريخ،

يتناول غزوات مختلف القبائل كالعموريين واليبوسيين والعبرانيين والكنعانيين، وهي قبائل كانت تشترك في معارك مع بعضها البعض. هذا هو التاريخ الذي تضمه التوراة. وإذا كان لا بد لنا من العودة إلى التوراة، فعلينا أن نعود إلى الثقات الذين يعرفون ما فيها. وإني لأقول إن السيدة ماير تجهل التوراة، فهي ليست بالحاخام، وإنما هي السيدة ماير، لا أكثر ولا أقل. وفي وسعنا أن نعود إلى ما يقوله الحاخامون، عن التوراة.. في إحدى المجلات البريطانية البارزة والصادرة في ١٨٧٨، مقال نشره عدد من الحاخامين، وقد اقتبسه صديقي الكريم مندوب سوريا. إن الحاخامين يقولون...

«لم نعد نمثل هيئة سياسية منذ فتح الرومان فلسطين، إننا مواطنون في البلاد التي نقيم فيها، فنحن إما من الإنكليز أو الفرنسيين أو الألمان. ومكان إقامتنا هو الذي يقرر هويتنا».

هذا ما قاله الحاخامون، وهم أكثر علماً بالتوراة من السيدة ماير. وهناك قول آخر قاله الحاخامون في عام ١٨٨٥. إنهم مجموعة من أبرز حاخامي تلك الأيام وقد اجتمعوا في بيتسبرغ، في بنسلفانيا، وصدر عنهم ما يلي:

«لم نعد نعتبر أنفسنا أمة، وإنما طائفة دينية، ولذا فنحن لا نتوقع أية عودة إلى فلسطين».

هذا هو القرار الذي أصدره الحاخامون، وقد اجتمعوا على هيئة مؤتمر. إنهم يقولون إن اليهود لم يعودوا يمثلون أمة، وأنهم لا ينتظرون العودة إلى فلسطين. وإذا كنا نقر بأن التوراة تفضل غيرها كمصدر للمعلومات، فإن علينا أن نلتزم بما يقوله الذين يعرفون التوراة أحسن من غيرهم، وهم الحاخامون، إلا إذا شاءت السيدة غولدا ماير، أن تأتي إلى هنا في الدورة القادمة، وقد ارتدت زي الحاخامين، وأسمت نفسها بالحاخام غولدا ماير، ونحن على استعداد لقبولها بهذه الصفة.

وهناك حاخام آخر. إنه الحاخام فيليب سيغال. إنه يقول...

«لم يكن هناك قط وجود لما يسمى بالشعب اليهودي. إذ إن اليهودي لم يهتم في أي يوم من الأيام، بالتسلسل العضوي الحياتي أو بالأرض أو اللغة أو التاريخ، أو التنظيم السياسي، أو غير ذلك من مقومات القومية المقبولة».

هذا هو حكم الحاخامين. إنكم لستم بالأمة ولا بالشعب ولا بالجنس البشري وليست لكم أية مقومات سياسية، إنما أنتم تمثلون عقيدة، ودِيناً.

وقد عرضت على مسامعكم أقوال الحاخامين في المملكة المتحدة والولايات

المتحدة. وها أنا انتقل الآن إلى آراء الحاخامين في الاتحاد السوفياتي. اسمعوا ما تقوله البارونة جونزبرغ في رسالة لها . . .

«أصبح من رأينا بعد الثورة، أننا مجرد أناس من الروس، يؤمون الكنس اليهودية للصلاة».

وهكذا فاليهود في الاتحاد السوفياتي، هم من الروس، الذين يذهبون إلى الكنس للصلاة. وهم في الولايات المتحدة، أمريكيون يؤمون الكنس. وهم في المملكة المتحدة بريطانيون يصلون في كنسهم، إنهم ليسوا بالأمة ولا بالشعب ولا بالعنصر. هذا هو حكم التوراة.

إنه حكم أولئك الذين يعرفون التوراة خيراً منك أيتها السيدة. فلا ترجعي إلى التوراة لتكون مستندك الأخير، والحكم الفاصل في قضيتك، إذ إن التوراة ستدينك لأن هذا هو حكمها.

وإذا كنت لا تحبين اللاهوت، فلم لا نعود إلى ما يقوله العلم؟ ترى ما هو حكم العلم المجرد في القضية؟ أمامي دراسة حديثة من الناحية الحياتية «البيولوجية» للشعب اليهودي، أصدرتها منظمة اليونسكو في عام ١٩٦٠. وقد صدرت هذه المطبوعة تحت إشراف اليونسكو، وهي كما تعرفون من أكبر منظمات الأمم المتحدة، ولها القول الفصل في شؤون العلم والثقافة والتربية. ترى ما هو قول اليونسكو في هذا الموضوع؟ إنه صادر عن قلم يهودي، هو قلم الأستاذ هاري شابيرو، إنه أستاذ يهودي، يتحدث عن الموضوع، وهو في الوقت نفسه رئيس دائرة علم الأجناس البشرية في المتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي. إنه يصور اليهود على النحو التالي:

«إنهم ليسوا بالعشيرة، ولا بالقبيلة، وهم ليسوا بالأمة بصريح العبارة».

وهكذا إن شئت اللاهوت، فهناك أقوال الحاخامين، وإن شئت العلم فهناك رأي اليونسكو. إنه بحاثة يهودي، يقول إنكم لا تؤلفون عشيرة ولا قبيلة ولا أمة. إذن، علام تستندون؟ وما هو كيانكم هنا؟ من حقي أن أسأل هذا، وإني لآسف إذا حملتك ما لا تطيقين. فقد مر علينا ونحن نعيش هذه المشكلة أكثر من خمسة عشر عاماً، إنها عاشت هنا خمسة عشر عاماً، وهي المدة التي قضاها شعبنا في الخيام والمعسكرات والشقاء والآلام، ولعل هذا هو السبب الذي يدفعني إلى أن أتبين واجبي في أن أعرض كل شيء عليكم، وعلى ضمائركم، لتعرفوا الحقيقة، كاملة غير منقوصة، فقد عاشت هذه القضية في الظلام، وفي غياهب الأضاليل الصهيونية. وهناك بعض الوفود تأتي إلى هنا، من دون أن تقرأ شيئاً، حتى تاريخ حكومتها

وسياستها، ولهذا فإنها تنظر إلى القضية نظرة سطحية تخلو من العمق. ولعل هذا هو السبب الذي حفزني على عرض كل هذه السجلات على مسامعكم.

وقد وجهت نظر الوفد الأمريكي إلى سجلات الولايات المتحدة وتاريخها، ووجهت نظر الوفد البريطاني إلى سجلات حكومته وتاريخها، ووجهت نظر إسرائيل إلى أقوال التوراة، سواء أقامت على أسس اللاهوت أو العلم، هذا هو الواجب الذي يدفعني إلى عرض كل شيء على مسامعكم.

وإني لأقر أن خطبي كانت مطولة، الأول منها والثاني، وهذا الأخير، وإني لأقر أيضاً، أنني اندفعت أحياناً مع عواطفي وأحاسيسي ومشاعري، ولكنني أعتذر، لا لطول خطابي، ولا لتدفق عواطفي. وإني لأذكر، أن الناس عندما يخرجون من أحد المسارح، تبدو على وجوههم في حالات كثيرة، ابتسامات عريضة، يصخبون ويضجون، لأنهم شهدوا رواية هزلية. وقد تكون الرواية أسطورية، ومع ذلك فإن الابتسامات تبدو على وجوه النظارة عند خروجهم من المسرح، وكثيراً ما رأينا أناساً آخرين، يخرجون من المسارح وقد امتلأت عيونهم بالدموع، وابتلت مناديل السيدات منهم بآثار البكاء. وقد تكون المأساة التي شهدوها أسطورية، خالية من كل حقيقة وواقع، وقد تكون شخصياتها خيالية، لم تكن حية في يوم من الأيام، ومع ذلك، وعلى الرغم من اللاواقعية، فإن الدموع تنهمر من الآماق. وتبتل المناديل بها. ولكن ترى ما شعوركم بالمأساة أن كانت واقعية لا أسطورية ! وما إحساسكم، إن كانت شخصياتها، حية من البشر، لا مجرد أفراد، بل شعب بأسره؟ لهذا السبب وحده، أنا لا أعتذر، لا لما تدفق به خطابي هذا الصباح من عواطف، ولا لما قد يتدفق به خطابي بعد ظهر اليوم من مشاعر وأحاسيس.

ولا ريب في أن هذا الوضع يكون أكثر صدقاً، عندما تكون المأساة كلها، لا تزال تعيش في جو ما يحيط بها من سحب الأضاليل والأكاذيب. وقد استمعنا إلى السيدة ماير قبل أيام، وهي تنطلق بأكذوبة كبيرة، تتعلق بموضوع اللاجئين، فقد قالت في خطابها مستندة إلى صحيفة **النيويورك تايمز** كمرجع لها:

«أعلنت الجامعة العربية برنامجها لاحتلال فلسطين من قبل جيوش دولها الأعضاء».

ولا ريب في أن الادعاء بأن سبعة جيوش عربية قد دخلت إلى فلسطين، وهي مصممة على تحدي قرار الأمم المتحدة، وتحطيم وجود إسرائيل، تهمة خطيرة توجه هنا في الأمم المتحدة. وكان في وسع المرء أن ينتظر من مجلس الأمن أن يقول شيئاً بعد أن دخلت سبعة جيوش عربية إلى أرض فلسطين. أجل كان في وسع المرء أن

ينتظر من مجلس الأمن أن يقول شيئاً بعد أن دخلت سبعة جيوش عربية إلى أرض فلسطين. أجل كان في وسع المرء أن ينتظر قراراً من مجلس الأمن، بل إدانة منه للدول العربية وجيوشها، لأنها معتدية، إذا كان هناك عدوان حقاً.

ونحن نعترف بأن الجيوش العربية دخلت فلسطين، ولكنها لم تدخلها إلا في الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٤٨، أي بعد ستة أشهر من اتخاذ قرار التقسيم في عام ١٩٤٧. ولو كان عمل الجيوش العربية عملاً عدوانياً، ولو كان عملها خرقاً للميثاق، لكان مجلس الأمن، قد أعلن هذا ولو بعبارة واحدة، يستنكر فيها هذا العدوان. وقد قامت الجيوش العربية بهذا العمل في وقت كان مجلس الأمن فيه يوالي عقد جلساته، وكان يلتئم باستمرار لدراسة مشكلة فلسطين. وكان القلق الذي يسود فلسطين سبباً دعا مجلس الأمن إلى أن يواصل جلساته باستمرار، وعلى الرغم من أن العمل الذي قامت به الجيوش العربية، كان من المواضيع التي درستها، إلا أن المجلس لم يتخذ أي قرار يدين الدول العربية بهذا العمل.

ولا ريب في أن هذا الدليل كان للبرهنة على أن عمل الجيوش العربية لم يكن عدوانياً، ولا ريب في أن سكوت مجلس الأمن عنه، يكاد يقرب من معنى التأييد. إنه يكاد يكون إقراراً بأن ما قامت به الجيوش العربية من تدخل، عمل شرعي، وقانوني، وله كل ما يبرره على صعيد الشرعية. فهل يعقل أن يظل مجلس الأمن، وهو المسؤول الأول عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، قانعاً بالجلوس في استراحة مجلس الأمن، مكتفياً بمشاهدة الجيوش العربية وهي تدخل إلى فلسطين من دون أن تصدر منه عبارة واحدة تحمل معنى الإدانة؟ لا ريب في أن مثل هذا الموقف، يعتبر اعترافاً ضمنياً بحق الدول العربية السبع في أن تقوم بهذا العمل الذي قامت به.

وإذا جاز لنا أن نتحدث عن الإدانة، وإذا كان من واجبنا أن نشير إليها، فإن من الضروري أن نشير إلى سلسلة الإدانات التي أقرها مجلس الأمن، لا ضد الدول العربية ولا ضد الجيوش العربية، بل ضد إسرائيل، وما قامت به من أعمال ومذابح، ومجازر. وتتضمن سجلات الأمم المتحدة، عدداً من الحالات التي أدينت فيها إسرائيل على الأعمال اللامشروعة التي قامت بها، وعلى ما لجأت إليه من مذابح ومجازر، بينما لا تتضمن هذه السجلات إدانة واحدة من مجلس الأمن للعرب.

دعوني أردد على مسامعكم أيها السادة، أن مجلس الأمن قد أدان إسرائيل في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٣ في أقسى عبارة، وأكثرها تجريماً، للمذبحة التي قامت بها في قرية عربية بكاملها، وهي قرية قبية، على الجانب الأردني من الحدود حيث ذبح الأبرياء، الذين لا حول لهم ولا طول، والعزل، في

وضح النهار من دون أي استفزاز، بعد نسف القرية كلها وتدميرها. وقد أدان مجلس الأمن إسرائيل على ذلك الهجوم الوحشي والهمجي واللامتحضر، على قرية عزلاء، بينما لم تكن هناك أية إدانة للعرب من جانب مجلس الأمن، سواء بتدمير قرية، أو بمهاجمة جندي إسرائيلي فرد.

وأدان مجلس الأمن في الثامن والعشرين من آذار/ مارس عام ١٩٥٥، إسرائيل من جديد لهجومها اللامشروع على مدينة غزة وأهلها، حيث اقترفت عملاً من أعمال القتل الجماعي، مصحوباً بعملية نسف كاملة. ومن هم أهل غزة يا ترى؟ إنهم تجمع من اللاجئين. ففي قطاع غزة ثلاثمائة وخمسون ألفاً من اللاجئين. ولا ريب في أن إسرائيل تعتبر قصفها المدفعي لمدينة ملأى باللاجئين ومخيماتهم عملاً من أعمال الحرب، ينطبق مع أخلاقها وعرفها. فهناك شعب حرم من وطنه، يعيش حياة شقية مسالمة، أعزل من السلاح، ومع ذلك فإن إسرائيل تجد أن ما يناسبها أن تقصف هذا الشعب والمنطقة التي يعيش فيها بنيران مدافعها، مرتكبة عملاً يدينه مجلس الأمن. هذه هي الإدانة الثانية.

وكانت الإدانة الثالثة في التاسع عشر من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٦، عندما هاجمت إسرائيل، ثكنة عسكرية سورية على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا. وكان هذا الهجوم غارة عسكرية لا مبرر لها، ولم تكن ناتجة عن استفزاز من أي نوع أو شكل، نفذ عن سابق تصميم في دجى الليل، لا في وضح النهار، ليمثل، عملاً من أعمال الجبن. وقد أدان مجلس الأمن هذا العمل، بأقسى عبارة، وأعنف صورة. وحدث في ذلك الحين، والقضية معروضة على مجلس الأمن، أنني كنت أرأس الوفد السوري إليه. كانت هذه هي الإدانة الثالثة.

وكانت هناك إدانتان أخريان من مجلس الأمن، الأخيرة منهما تلك التي أصدرها مجلس الأمن بمناسبة العدوان الثلاثي على سيناء وعلى قوات مصر.

والآن دعوني أسألكم: أهناك دولة من هذه الدول الممثلة في هذه القاعة، قد تعرضت لإدانة مجلس الأمن مرة واحدة؟

وقد وجهت السيدة ماير قبل بضعة أيام، سؤالاً إلى الدول الممثلة في هذه اللجنة متسائلة عما إذا كانت هناك دولة واحدة، تسمح بدخول الناس إلى بلادها، من دون إذن؟ والرد على هذا السؤال في منتهى البساطة. ترى أهناك دولة واحدة ممثلة هنا وفي هذه اللجنة تعرضت لإدانة مجلس الأمن خمس مرات متعاقبة في غضون أربع سنوات. أنا لا أعرف دولة نالت مثل هذه الأوسمة الخمسة، أوسمة الإدانة التي صدرت من مجلس الأمن على إسرائيل، التي يجلس ممثلها في الجانب الآخر من القاعة. ومع

ذلك، فهو ورفاقه يتحدثون عن السلام والمفاوضات والسجل الناصع.

وتحدث زميلنا مندوب ليبيريا في هذا الصباح، عن أولئك الذين يجب أن يأتوا إلى الأمم المتحدة بأيد نظيفة. وراح بعد ذلك يذكرنا بأن على الذين ينشدون الإنصاف والعدالة أن يكونوا ذوي أيد نظيفة. ترى أين يدا إسرائيل النظيفتان؟ إنهما يدان تملأهما القنابل، وتلطخهما الإدانات الصادرة عن مجلس الأمن. إني أود أيها الزميل الليبيري أن أسير على قاعدتك وأن أقول إن على طالب الإنصاف أن يكون ذا يدين نظيفتين. وإسرائيل تطلب التفاوض، ومن حقي أن أسأل، هل يداها نظيفتان؟ وهل يمكن أن تكون يداها نظيفتين، وقد أدينت خمس مرات متعاقبة من مجلس الأمن؟ إنهما أبعد ما تكونان عن النظافة.

استشهدت السيدة ماير بصحيفة **النيويورك تايمز** عن دخول الجيوش العربية السبعة إلى فلسطين، ولكن لم الاستشهاد **بالنيويورك تايمز** في هذا الصدد؟ أجل لم نستشهد بصحيفة في هذا الموضوع؟ أنا لا أريد البحث في وضع هذه الصحيفة وآرائها بصورة عامة في قضية فلسطين، وانطباعاتها في موضوع اللاجئين. ولا أريد أن أشير إلى تجاهل الصحف الأمريكية عامة لهذه القضية. فقد مضى علينا حتى الآن ثلاثة أسابيع ونحن نبحث في هذه القضية في الأمم المتحدة، ولم أر سطراً واحداً يكتب عنها في صحف الولايات المتحدة، لأنها تمنع نشر شيء عنها. ومع ذلك فهناك من يزعم وجود حرية للصحافة والإعلام في هذه البلاد. أجل هناك حرية في منع الإعلام، وإخفاء الأنباء، هذه هي الحرية التي نشهدها.

ولكن لم الاستشهاد **بالنيويورك تايمز** في هذا الصدد؟ أمامنا سجلات مجلس الأمن ووثائق الأمم المتحدة. إن هذه السجلات والوثائق، هي المصدر الأول الذي يجب أن نعتمد عليه في استشهادنا. ولا يستنجد المرء **بالنيويورك تايمز** أو غيرها من الصحف، إلا إذا كان مفتقراً إلى سجلات الأمم المتحدة. وسجلات مجلس الأمن في هذا الصدد واضحة كل الوضوح.

وأود أن أشير هنا إلى وثيقة من وثائق مجلس الأمن، إنها تحمل رقم ٧٤٥/ 8، وهي وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، ولو كانت إسرائيل جادة حقاً، وتود أن تضع الحقائق والوقائع كما هي، أمام هذه اللجنة، فإن عليها أن تستشهد بوثائق الأمم المتحدة، ولا سيما ما كان خاصاً منها بمجلس الأمن. فقد تلقى مجلس الأمن عندما انعقد في الرابع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، رسالة من الأمين العام للجامعة العربية، وقد غدت هذه الرسالة وثيقة من وثائق الأمم المتحدة. إنها تتناول موضوع دخول سبعة جيوش عربية. هذا ما تقوله الوثيقة: «إن حكومة الانتداب، وهي تشير

إلى الحكومة البريطانية المنتدبة، التي آمل ألا يشعر ممثلها هنا بالاستياء، فقد جاءني قبل بضع دقائق، وقدم إلي نفسه بطريقة في منتهى الود، وهذا شأن البريطانيين دائماً، عندما يكونون بعيدين عن نطاق السياسة . . . قالت الوثيقة . . . «إن حكومة الانتداب قد أعلنت، أنها لن تكون مسؤولة عن الحفاظ على الأمن والنظام في فلسطين بعد انتهاء انتدابها عليها إلا إذا . . .».

ويعنى هذا، أن تظل فلسطين تماماً من دون سلطة إدارية، من حقها وفي استطاعتها أن تحافظ في البلاد على جهاز إداري قادر على ضمان حماية الأرواح والممتلكات فيها . . .

«يضاف إلى هذا، أن الاضطرابات الأخيرة تؤلف خطراً مباشراً وخطيراً على الأمن والسلام في أراضي الدول العربية نفسها، ولهذه الأسباب» ـ وهنا لابد من أن ألفت نظركم إلى هذه الفقرة المهمة ـ «ورغبة في إشغال الفراغ الذي خلّفه إنهاء الانتداب، وكنتيجة للعجز عن استبداله بسلطة شرعية، فإن الحكومات العربية تجد نفسها مرغمة على التدخل. هادفة من تدخلها، إلى أمر واحد ليس إلا، وهو إعادة السلام والطمأنينة إلى البلاد، وفرض الأمن والنظام والقانون فيها».

هذه هي الأسباب التي قدمتها الجامعة العربية إلى مجلس الأمن.

وقد تلقى مجلس الأمن هذه الوثيقة من الجامعة العربية، وانعقد ليدرس الوضع المزعج في الشرق الأوسط، بالنسبة إلى اندلاع نيران الأحداث في فلسطين. أجل اطلع مجلس الأمن على هذه الوثيقة، التي تعبر عن رأي الجامعة العربية. ولكن ترى، ما الذي فعله مجلس الأمن؟ هل أصدر المجلس قراراً أو إدانة أو حكماً في القضية؟ لا، إنه لم يصدر شيئاً من ذلك وإنما ترك الأمور تجري على أعنتها، وأصبحت الرسالة جزءاً من وثائق مجلس الأمن الرسمية.

ولو عنى هذا شيئاً، وهو يعني الكثير، فإنه يعني أن الجيوش العربية دخلت إلى فلسطين بصورة قانونية، لهدف واحد ليس إلا، وهو كما تقول الرسالة، إعادة الأمن والنظام إلى البلاد، وملء الفراغ الذي خلّفه تخلي الحكومة البريطانية عن انتدابها. أجل كان الهدف واحداً، وهو إقامة الأمن والنظام والحفاظ على أرواح الناس وممتلكاتهم وحمايتها من الخراب.

دعوني أؤكد لكم، أيها السادة، ولا سيما من ممثلي تلك الدول التي يذهب أبناؤها في أعياد الفصح والميلاد إلى الديار المقدسة ليؤدوا حجهم إليها، أنه لولا تدخل الجيوش السبعة، لما وجد مواطنوكم عند ذهابهم إلى فلسطين في هذه الأعياد كنيستي القيامة والمهد، سليمتين قائمتين، ولما وجدوا الأماكن المقدسة في الناصرة،

سليمة غير محطمة، إذ كان لابد أن تتحطم إبان عمليات القتل والإرهاب والحرق والتدمير الإسرائيلية. أجل لولا دخول الجيوش العربية، لما وجدتم هذه الكنائس التي يؤمها مواطنوكم سليمة، بل محطمة، ومجموعة أنقاض. ولا ريب في أن العالم المسيحي مدين لهذه الجيوش العربية السبعة التي حافظت على أماكنها المقدسة سليمة، بحيث يستطيع المسيحيون من كل مكان أن يؤموها، أحراراً للصلاة فيها وأداء فريضة الحج إليها.

هذه حقيقة يجب أن تعرفوها، فلماذا دخلت الجيوش العربية فلسطين؟ أجل لماذا؟ هل كان دخولها بقصد اللهو والمزاح؟ أو هل كان بقصد التسلية أو مجرد عرض عسكري؟ لا بد أن هناك سبباً دعاها إلى الدخول. ترى ما هو السبب؟ في وسعنا أن نعود إلى السجلات. إنني أقول إن الإسرائيليين شرعوا فيما أسميه بحرب السنوات السبع، وعلى الرغم من أن هذه الحرب كانت أضيق نطاقاً من حرب السنوات السبع في أوروبا، إلا أنها في الواقع حرب سنوات سبع من الإرهاب والتدمير، شنت في البلاد المقدسة على شعب البلاد الأعزل. فهناك في السجلات ما يثبت أن بن غوريون قال شيئاً في عام ١٩٤٠، ويجب أن تذكروا هذا التاريخ لأنه يمثل بداية حرب السنوات السبع. وقد سمعتم من المندوب البريطاني، أن الحكومة البريطانية أصدرت في عام ١٩٣٩ كتاباً أبيض قررت فيه ألا تكون هناك دولة يهودية في فلسطين، أجل قضى الكتاب الأبيض على فكرة الدولة اليهودية، وراح الإسرائيليون والوكالة اليهودية بزعامة بن غوريون يعلنون حرباً لإقامة الدولة اليهودية. ولدينا في السجلات إعلان بن غوريون لهذه الحرب بعبارات واضحة صريحة، لا على شكل مجازي، أو في صورة استعارة، بل إعلان الحرب بعبارات حقيقية واضحة. وقد قال بن غوريون: «سنحارب الكتاب الأبيض، وكأن ليست ثمة حرب عالمية».

وكانت المملكة المتحدة آنذاك مشتبكة في حرب مع النازيين، وكانت الدول الحليفة مشتبكة في هذه الحرب مع النازية، وعلى الرغم من هذا المجهود الحربي، فقد رأى المستر بن غوريون أن الوقت ملائم، لإعلان الحرب على الكتاب الأبيض، وكأن ليست ثمة حرب عالمية قائمة.

وكان هناك بلاغ رسمي آخر، إنه مرجع ثان مؤرخ في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٤. فقد أعلن القائد البريطاني العام في الشرق الأوسط أن الإرهابيين اليهود، وأنصارهم وأعوانهم من النشطين الفعالين، يعرقلون بصورة مباشرة المجهود الحربي لبريطانيا، مما يساعد الألمان في حربهم.

ترى من كان العدو في تلك الحرب؟ إنهم النازيون. ومع ذلك فإن القائد العام

للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، يقول في بيانه «يعرقل الإرهابيون ومن ينصرهم نصرة سلبية أو إيجابية جهود بريطانيا العسكرية، مساعدين بذلك العدو على حربه». وعلى الرغم من هذا البيان، فقد واصل الصهيونيون حرب الإرهاب والدمار وسفك الدماء في الشرق الأوسط بعد عام ١٩٤٤.

ولننتقل الآن إلى عام ١٩٤٦. ترى ما هو الوضع الذي كان قائماً في عام ١٩٤٦؟ نحن نعرف كما يعرف زملاؤنا أعضاء الوفدين الأمريكي والبريطاني، أنه كانت هناك لجنة أمريكية ـ بريطانية، تزور فلسطين في تلك الأيام لدراسة الوضع، ولترى الأسباب القائمة وراء الإرهاب الإسرائيلي، وراء حرب إسرائيل وحملاتها التدميرية التي شنتها على أهل البلاد. وقد اجتمعت اللجنة في القدس، وعقدت جلسات عدة في مختلف أرجاء البلاد. وليس في وسعي أن أتلو على مسامعكم التقرير بكامله على الرغم من أهميته وما يضمه من معلومات في منتهى الأهمية، ولكنني اكتفي بأن أضع أمامكم عناوين هذا التقرير الذي قدمته اللجنة. وهنا لا بد لي من القول إن اللجنة لم تكن سوفياتية بحيث تستطيعون القول إن التقرير صادر عن لجنة تمثل الكتلة الشرقية، إذ إنني كثيراً ما اسمع من يقول هنا، إن هذه المعلومات أو هذا البلاغ أو تلك الحجج، صادرة عن الكتلة الشرقية، وذلك في معرض الطعن في صحتها وصدقها، إنها لجنة أمريكية ـ بريطانية قامت بزيارة البلاد. فهل تسمحون لي بقراءة عناوين هذا التقرير؟ أنا لن أخوض في بحث الأحداث، لأنها تثير الرعب والفزع والأسى. وأكتفي بالعناوين لأصور لكم الإرهاب الذي كانت الصهيونية تشن حملاته على البلاد المقدسة وأهلها.

وقد صورت اللجنة الأمريكية ـ الإنكليزية، هذه الأحداث المفزعة بعبارات واضحة جلية. لن أقرأ عليكم التفاصيل، ولكن اسمحوا لي بأن أقرأ عناوين بعض الأعمال التي اقترفتها القوات اليهودية في فلسطين بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦، عندما كانت اللجنة تتولى دراسة الأوضاع في فلسطين. هذه هي العناوين يا سيدي الرئيس، ويا حضرات الأعضاء المحترمين: (التحرش بكاتدراتية القديس جورج في القدس)، (محاولة اغتيال المندوب السامي)، (الهجوم على دائرة المهاجرة في فلسطين)، (إطلاق القنابل على رئاسة دائرة الشرطة)، (تدمير مكاتب ضريبة الدخل) (قتل رجال الشرطة الإنكليز) (مهاجمة دار الإذاعة)، (قذف دوائر الحكومة بالقنابل)، (محاولة قتل المندوب السامي وعقيلته)، (اغتيال اللورد موين وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط)، (مهاجمة سكك حديد فلسطين)، (قتل الجنود البريطانيين)، (خطف الضباط)، (نسف فندق الملك داود وقتل تسعين شخصاً وإصابة العشرات بالجراح)، (إلقاء القنابل على سيارة شرطة)، (القتل بالجملة في حيفا عن طريق المتفجرات)،

(خطف قاض في المحكمة). . . هل سمعتم خطف قاض من محكمته رغم ما يتمتع به القضاة من حصانة في جميع أنحاء العالم، (إخراج القطارات عن الخطوط الحديدية)، (مهاجمة المدن والقرى العربية)، (المتفجرات في رسائل البريد)، وقد وجه بعضها إلى تشرشل وأتلي، وبيفن وهربرت موريسون وغيرهم من القادة البريطانيين. هل سمعتم؟ رسائل ملأى بالمتفجرات إلى هؤلاء الساسة البريطانيين البارزين، بحيث تنفجر عند فتحهم لها.

وتسألون، لِمَ دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين؟ فقبل عام واحد من ظهور ما يسمى بدولة إسرائيل، كانت الأمور تسير على هذا النحو هناك، وكانت الخطط تعد هنا في الأمم المتحدة، وإني لأتساءل، هل يقبل القضاة في أمريكا، وتقبل السلطات المسؤولة فيها، باقتراف مثل هذه الجرائم في الولايات المتحدة تحت سمع النائب العام وبصره؟ أو تحت سمع النيابة العامة وبصرها؟

ونشر «صندوق المقاومة الفلسطينية»، وهو الاسم الذي يطلق على إحدى المنظمات الصهيونية، إعلاناً في الرابع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٧، في صحيفة **النيويورك بوست**، وهي كما تعرفون صحيفة أمريكية، هذا نصه:

«في كل يوم تنسفون فيه سجناً بريطانياً، أو تدمرون قطاراً بريطانياً وتبعثون بأجزائه متطايرة في الهواء، أو تسلبون مصرفاً بريطانياً، أو تطلقون نيران بنادقكم أو قنابلكم على البريطانيين ترقص أفئدة اليهود في أمريكا فرحاً وطرباً وكأنهم في عيد».

وأنتم تعرفون أعياد الولايات المتحدة! لعل هذا هو السبب في أن الأعياد في الولايات المتحدة قد تناقصت في هذه الأيام، إذ لم تعد هناك قنابل تقذف على المصارف البريطانية. ولكننا نحب أن نرى بعض الأعياد، حتى يأتي زميلي المحترم ممثل بريطانيا في الأمم المتحدة، فيسر في أذني شيئاً، لا يرغب في تسجيله.

هذا مصدر آخر، من مصادر الثقة، إننا لا نلقي القول على عواهنه. فلدينا سجلات موثوقة، كانت حكومة الانتداب البريطانية قد قدمتها في تموز/ يوليو عام ١٩٤٧ إلى الأمم المتحدة.

هذه وثيقة، في سجلات الأمم المتحدة، إنها مذكرة تلقي مسؤولية الحرب في فلسطين، بصورة مباشرة، على عواتق اليهود فيها، تقول المذكرة ما نصه:

«ادعت الطائفة اليهودية في فلسطين منذ بداية عام ١٩٤٥ لنفسها الحق الصريح في ارتكاب الإرهاب السياسي، تدعمها فيه حملات منظمة من القتل والخروج على القوانين وأعمال التدمير، وهي تزعم في ادعائها هذا، أنه مهما كانت الأهداف التي

تعمل هذه الحملات على تحقيقها، فمن الواجب أن لا يسمح لأي شيء بالوقوف في وجه الدولة اليهودية، والهجرة اليهودية إلى فلسطين».

هذه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، قدمتها الدولة البريطانية المنتدبة، التي تقول إن اليهود قد ادعوا لأنفسهم الحق في إعلان الحرب والقيام بأعمال الإرهاب، وأن لا شيء يستطيع الوقوف في طريق إقامتهم للدولة اليهودية. ومع كل هذا، تجد السيدة ماير في نفسها الجرأة على أن تأتي إلى هنا لتتساءل عن الأسباب التي دعت الجيوش العربية إلى دخول فلسطين. إنكم تدعون لأنفسكم الحق في القيام بأعمال الإرهاب، وفي قتل الناس من شيوخ وأطفال، وتدمير المنشآت، وإرسال الرسائل البريدية التي تضم القنابل إلى الوزراء البريطانيين في لندن، ثم لا تسمحون للجيوش العربية بأن تدخل إلى فلسطين لتملأ الفراغ الذي خلفه انتهاء الانتداب البريطاني ولتعيد الأمن والنظام إلى البلاد. حقاً إنها مهزلة المهازل.

وهناك في السجلات الإسرائيلية هذه المرة، لا في سجلات الحكومة البريطانية، ما يؤكد هذا، إنها وثيقة في سجلات الهاغاناه، جيش إسرائيل اللارسمي قبل قيام إسرائيل، وجيشها الرسمي بعد قيامها. إن الهاغاناه تطلب إقامة الدولة اليهودية من دون اكتراث بمعارضة العرب واهتمام بوجودهم، وذلك في مذكرة رسمية قدمتها إلى لجنة الأمم المتحدة هذه المرة. إنها مذكرة مقدمة من الهاغاناه إلى لجنة الأمم المتحدة، وقد أعلنت فيها ما يلي:

«. . . ليس ثمة من شك في تفوق القوات اليهودية تنظيماً، وتدريباً وتخطيطاً ومعدات. وإذا كنتم تقبلون بالحل الصهيوني في إقامة الدولة اليهودية، ولا ترغبون أو تجدون أنفسكم عاجزين عن فرضه، فكل ما نرجوه منكم، أن لا تتدخلوا، ونحن قادرون على تحقيقه وتنفيذه».

أوَليست هذه لغة الحرب؟ إنها موجهة إلى الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن السيدة ماير، تأتي إلى هنا، لتقول إن الجيوش العربية دخلت إلى فلسطين وإن دخولها هو الذي خلق مشكلة اللاجئين. فأنتم تقتلون الناس، وتهاجمون قراهم العزلاء المكشوفة، وتخرجون أهلها من البلاد، وعندما تدخل الجيوش العربية إلى فلسطين بعد ستة أشهر من اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار التقسيم في عام ١٩٤٧، تفدون إلى هنا، لتقولوا إن هذه الجيوش كانت السبب في المأساة. ترى ما الذي كنتم تصنعونه بقنابلكم ومدافعكم، وأسلحتكم النارية والتدمير؟ إنكم أنتم وحدكم، الذين خلقتم المأساة وأثرتموها.

كانت مجزرة مخططة ومدروسة من البداية حتى النهاية. إنها سياسة إسرائيل التي

خططت لذبح الشعب الفلسطيني. وأنتم تعرفون أن الدولة اليهودية قد أقيمت على أساس ضمها لأربعمائة وخمسين ألفاً من اليهود ومثلهم من العرب. ومثل هذه الدولة، يهودية في الاسم، إذ إنها ثنائية الجنسية في الواقع. ولكن ما السبيل إلى تحويلها إلى دولة يهودية في الواقع؟ إن السبيل هو القضاء على الأربعمائة والخمسين ألفاً من العرب. عن طريق ذبحهم، ذبحاً منظماً. و«الذبح المدروس المنظم»، تعبير لم أكن أنا الذي استعملته، وإنما هو تعبير استخدمه الإسرائيليون أنفسهم، ولدي هنا وثيقة تلقي ضوءاً صريحاً وواضحاً وتبين أن إسرائيل قد استخدمت «المذابح المدروسة المنظمة»، كجزء لا يتجزأ من سياستها.

ونحن نعثر في الصفحة الواحدة والثمانين من كتاب **جندي مع العرب** على القصة الطريفة التالية، وهي قصة تجمع بين دفتيها الطرافة والأسى:

«كان أحد كبار ضباط الجيش العربي الأردني من البريطانيين يزور في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٧، أحد حكام الألوية الإنكليز في فلسطين. وقد شهد المقابلة، قائم مقام يهودي، يعمل تحت إمرة الحاكم الإنكليزي».

وهكذا تضم القصة الشخصيات التالية... الحاكم البريطاني، والضابط الإنكليزي، والقائم مقام اليهودي، وكانوا يحضرون معاً إحدى حفلات الكوكتيل. ولنر الآن ما وقع في الحفلة، وما دار فيها من نقاش. كان الثلاثة يشربون معاً، في المساء، وكانت الأمم المتحدة قد نشرت قبل أيام، مشروعها لتقسيم فلسطين. وراح الضابط البريطاني يسأل القائم مقام اليهودي، عما إذا كانت الدولة اليهودية المقترحة ستواجه المصاعب الداخلية، من جراء الحقيقة الواقعة، وهي أن عدد السكان اليهود فيها سيكون معادلاً لعدد السكان العرب. حقاً كان السؤال في منتهى الذكاء، فقد راح الضابط البريطاني يسأل اليهودي قائلاً... «وماذا سيكون مصير العرب في فلسطين؟ وماذا تعتزمون أن تفعلوا بهم؟» هذه هي المشكلة الهائلة التي كانت تواجه اليهود. وأرى هنا أن أذكركم بما كان الدكتور زاكر قد كتبه إلى الدكتور وايزمن في عام ١٩١٧، إذ قال: «وحتى لو تحققت كافة مشروعاتنا، فسيظل هناك السكان العرب يؤلفون مشكلة مخيفة».

وقد ظهرت هذه المشكلة بكل ما فيها من قوة في عام ١٩٤٧، عندما واجهت الدولة اليهودية وجود أربعمائة وخمسين ألفاً من عرب فلسطين، في ما يسمى بالدولة اليهودية، وهم يساوون عدد اليهود فيها. وقد رد القائم مقام اليهودي، وفي رده الكثير من الكشف عن خطط الصهيونية وعن خفايا الموضوع كله. إن فيها آثار المأساة كلها.

ترى ما الذي قاله القائم مقام اليهودي؟ إنه قال ما نصه . . «لا . . لا». هذا هو الانطباع الأول عند القائم مقام اليهودي، بالنسبة إلى مشكلة العرب الهائلة. داخل الدولة اليهودية . . هذه مشكلة يمكن أن تحل، فالقيام بعدد من المجازر المدروسة والمحسوبة، يمكن أن يؤدي إلى الخلاص منهم. هل سمعتم؟ إنه كان موظفاً متحضراً، يعمل في وظيفة عالية، في سلك الإدارة في حكومة الانتداب، ومع ذلك فقد قال . . . «إنها لا تؤلف مشكلة، إذ يكفي القيام ببعض المجازر المحسوبة والمدروسة للخلاص منهم»، وكلنا يعرف ما تعنيه هذه المجازر المدروسة. ولكن اسمحوا لي أن أعرض عليكم صورة منها، لأظهر لكم، لم طرد أهل فلسطين من ديارهم، ولم أخرجوا من وطنهم ليعيشوا حياة اللجوء والتشرد في البلاد المجاورة. وإني لأطلب إليكم، على الرغم من هذا السرد المرعب للقصة التي تلوتها على مسامعكم أن تعيروني أسماعكم، مدة أطول.

ففي العاشر من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨، وهذا التاريخ في منتهى الأهمية، إذ إنه سبق موعد دخول الجيوش العربية إلى فلسطين بنحو من شهرين، هاجم الصهيونيون قرية دير ياسين في ضواحي مدينة القدس. وجمع الجنود اليهود غالبية سكان القرية الذين يعدون ستمائة إنسان، ونهبوا كل ما فيها من أشياء ذات قيمة، ثم تحولوا بانتباههم إلى النهب الإنساني، فقتلوا الرجال، والنساء والأطفال، من دون رحمة أو إشفاق. وقد ذبح اليهود في القرية نحواً من مائتين وخمسين شخصاً، بينهم اثنتان وخمسون من الأمهات اللائي يرضعن أطفالهن، وستون امرأة وفتاة أخرى، وخمس وعشرون من الحوامل، اللائي بقر اليهود بطونهن بمنتهى الوحشية ومزق الصهيونيون جثث الأطفال على مرأى من أمهاتهم، وقذفوا بنحو من مائة وخمسين جثة أنزلوا بها التشويه في جب في القرية. وحالت القوات الصهيونية بين الناس وبين رؤية ضحايا هذه المجزرة، وعندما طلب المسيو جاك رينر مندوب منظمة الصليب الأحمر الدولي، الإذن من الوكالة اليهودية، بمعاينة المكان، أخرت الوكالة ذهابه إليه يوماً كاملاً لتتيح للقتلة فرصة إخفاء آثار جرائمهم.

وقد تحدث المسيو رينر، وهو كما قلت مندوب الصليب الأحمر الدولي عن حقائق الحادث، فذكر أن الوضع كان في منتهى الفظاعة، فبالإضافة إلى الجثث التي ألقيت في الجب، كانت هناك جثث أخرى، مبعثرة بين أنقاض البيوت المدمرة.

ولا ريب في أن هذه المجزرة، ليست إلا واحدة من المجازر المدروسة المحسوبة، التي أشار إليها القائم مقام اليهودي، والتي قصد منها الخلاص من هذه المشكلة الهائلة، وهي مشكلة العرب في الدولة اليهودية.

وكانت مجزرة دير ياسين موضوعاً طرقه بالبحث والدرس الأستاذ توينبي المؤرخ العالمي المشهور، الذي تحدث في كتابه **دراسة تاريخية** عنها فقال:

«ولا ريب في أن الأعمال الشريرة التي ارتكبها اليهود الصهيونيون ضد عرب فلسطين، يمكن أن تضاهى بالجرائم التي ارتكبها النازيون ضد اليهود».

أسمعتم؟ إنها تشبه جرائم النازيين، هذه هي المقارنة التي عقدها توينبى بين الصهيونية والنازية. إنها إدانة أصدرها توينبي المؤرخ المشهور، وقد سجلها تاريخ القرن العشرين، معادلاً بين النازية والصهيونية... فقد مضى الأستاذ توينبى يقول:

«وقعت مجزرة الرجال والنساء والأطفال في دير ياسين في التاسع من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨... وتقع مسؤولية الدم العربي الذي سفك في دير ياسين في التاسع من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨، على عاتق (الإرغون)، أما طرد العرب الجماعي بعد الخامس عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، فتقع مسؤوليته على إسرائيل كلها».

هذا هو الحكم الذي أصدره الأستاذ توينبي، صاحب العقل اللامع في المملكة المتحدة، والذي وجهه إلى العالم بأسره. وإني لأعتقد أن هذه الإدانة أهم على الصعيد العالمي، من القرارات التي تصدر عن اجتماعات ضخمة لوزارة الخارجية البريطانية.

وكان الأستاذ توينبي عنيفاً في تجريمه الأعمال الإرهابية الصهيونية قبل وقت قصير، أثناء الحوار الذي دار بينه وبين سفير إسرائيل في كندا في ندوة جامعة ماجيل في مدينة مونتريال الكندية في الواحد والثلاثين من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦١، إذ قال:

«وما نكرهه فيما اقترفه الألمان، هو أن جرائمهم، كانت تسير على خطة موضوعة ومدروسة، نفذت بمنتهى القسوة، وعن سابق قصد وتصميم. وكل ما أخشاه أن تكون هذه النقاط جميعها قد انطبقت تمام الانطباق على ما اقترفته قوات إسرائيل المسلحة».

وقد يكون هناك من يقول، إننا لم نأت إلى هنا لننشر آراء المؤرخين، وإن هذه الآراء عرضة للنقاش والحوار، ولا سيما أننا نعرف أن التاريخ ليس إلا انعكاساً للتباين بين آراء مختلف الناس، وبين مختلف الاتجاهات والميول. ولكن قصة دير ياسين كانت أيضاً موضوع النقاش في محكمة إسرائيلية، أجل نظرت محكمة إسرائيلية في هذه القضية، ترى ما هو الحكم الذي أصدرته هذه المحكمة في القضية؟ جرت عادة

الناطقين بلسان سلطات إسرائيل، وبينهم بالطبع، السيدة مايير، على التبرؤ من جريمة دير ياسين والاعتراف بهولها، ونسبتها إلى المتطرفين، ولكن، لا يا سادة، إنها لم تكن من اقتراف المتطرفين. إن إسرائيل هي التي اقترفتها ونفذتها قواتها المسلحة، وهذا هو القرار الذي صدر عن محكمة إسرائيلية. فهنا بعض الناس، الذين يستطيعون قول الحقيقة مرة واحدة على الأقل، وفي مناسبة أو أكثر من مناسبة، فهناك أويقات من الطهر في العنصر الإنساني، سواء أكان هذا العنصر من الإسرائيليين أم من غيرهم. وهذا هو قرار المحكمة الإسرائيلية بالنسبة إلى مجزرة دير ياسين، وذلك في القضية التي رفعها كوفمان، وهو ضابط إسرائيلي كان مسؤولاً عن المجزرة، على حكومة إسرائيل، يطالبها فيها بالتعويض. إنه ضابط عسكري إسرائيلي أسهم في مجزرة دير ياسين، ورفع قضية على حكومته يطالبها بالتعويض. وقد تعمقت المحكمة في بحث القضية كل التعمق وتوصلت إلى القرار الذي أعلنته بقولها:

«اقتنعت المحكمة تمام الاقتناع بأن وزير الحربية الإسرائيلية هو الذي أصدر أمره بعملية دير ياسين، كعملية موجهة ضد العرب».

ومن هذا يتبين أن المجزرة، لم تكن عملاً من أعمال المتطرفين أو المنشقين، وإنما بأمر من وزير الحربية الإسرائيلي وكجزء من العمليات العسكرية ضد العرب. وهذا هو قرار المحكمة الإسرائيلية الذي لا بد أن أطريه هنا غاية الإطراء. أجل، إنني أطري المحكمة الإسرائيلية التي تعقد جلساتها في وطني وعلى تراب بلادي، ومع ذلك فإنها تقول الحقيقة التي أشعر من واجبي أن أعترف بها هنا أيا كان مصدرها، وأن أرفض أكاذيب السيدة مايير عندما تستهدف التضليل.

والآن لننتقل بالبحث إلى حادث آخر، لإيضاح الأسباب التي دعت إلى دخول الجيوش العربية السبعة إلى فلسطين في الرابع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨. إنه يتصل باتفاق خطي تم الوصول إليه بين الفريقين، أي العرب واليهود في مكتب حاكم اللواء البريطاني في يافا، وهو من طراز الاتفاق الذي تدعون العرب واليهود إلى الوصول إليه الآن عن طريق التفاوض. والآن لنبحث في نتيجة هذا الاتفاق المحلي الذي تم الوصول إليه بين سكان يافا من عرب ويهود، فقد تم الاتفاق على إعلان يافا مدينة مفتوحة، لا تجوز مهاجمتها، ووضع اتفاق خطي خاص بهذا الموضوع تم التوقيع عليه في مكتب اللواء. ولكن على الرغم من هذا الاتفاق الذي أعلن مدينة يافا، مدينة مفتوحة، فإن القوات الإسرائيلية ما لبثت أن هاجمتها بعد انسحاب القوات البريطانية منها.

وقد كتب جون كيمحي، وهو من أبرز اليهود وإن لم يكن صهيونياً، ومن

أصحاب المؤلفات والدراسات، في كتابه **الأعمدة السبعة المتهاوية**، وهو الكتاب الذي ضمنه، مشاهداته أثناء اضطرابات فلسطين، إذ كان مع الجنود في هذا الجانب أو ذاك، ما نصه:

«وقد بدأ القصف بإطلاق مدافع الهاون من عيار ثلاث بوصات، وهي المدافع التي كان اليهود قد استولوا عليها منذ بضعة أسابيع، في أثناء الغارة التي قاموا بها على أحد المعسكرات والتي قتلوا إبانها ضابطاً وأربعة من الجنود. وقد أحدث القصف المدفعي موجة من الفزع بين عرب يافا، وشرع الباقون منهم، يتجاوزون عشرين ألفاً، يغادرون المدينة براً وبحراً. وبدأت القوات اليهودية في نهب المدينة، نهباً جماعياً، وبدأ جنود الإرغون الشبان في البداية بنهب الملابس والحلي، لصديقاتهم من الفتيات، ولكنهم سرعان ما تخلوا عن هذا التمييز في منهوباتهم، وأخذوا ينقلون من يافا كل ما يمكن نقله من أثاث وسجاد، وصور، وزخارف، وأدوات صينية، ومجوهرات، وأدوات بيتية.

وهكذا نهبت الأجزاء المحتلة من مدينة يافا، وسرعان ما ظهرت إحدى الظواهر العسكرية المألوفة في أبشع صورها. فقد حطم اليهود، ما لم يستطيعوا نقله ونهبه، ولحق الدمار بالنوافذ وأجهزة البيانو والستائر والأضواء الكهربية».

هل سمعتم؟ هذه أقوال جون كيمحي. إنه شاهد عيان، يهودي، يروي كل ما وقع في يافا.

وعندما تحدثت في المرة الماضية، من فوق هذا المنبر في الأمم المتحدة، قلت إن اليهود يستعملون كل شيء، حتى ملاعقنا. أجل، إن الإسرائيليين يستعملون حتى ملاعقنا في فلسطين. وقد ابتسم بعض الأعضاء عندما قلت هذا، وقد خيل إليهم أنني أقول هذه العبارة مجازاً، أجل خيل إليهم، أنني أستعمل هذا التعبير لأعني به شيئاً آخر. ولكنكم سمعتم الآن من جون كيمحي أن اليهود نهبوا كل شيء، حتى السجاد وملابس البنات، وأدوات الخزف والطبخ وكل شيء من البيوت العربية، وأن ناهبيها كانوا من الجنود الذين يدينون بمبادئ الهدم والإرهاب وسفك الدماء. ومع ذلك، فإن هناك من يسألنا عن أسباب دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في الرابع عشر من أيار/مايو عام ١٩٤٨. هذا هو الرد على هذا السؤال.

ولنعد الآن إلى قصة حيفا، هناك مرجع قصير آخر أمامي، لا بد أن أشير إليه إنه يقول:

«وشرعت القوات اليهودية في التقدم داخل مدينة حيفا، وكأنها سكين تشطر

الزبدة، وأخذ العرب يفرون من المدينة فزعين، وهم يصرخون دير ياسين. ولم يبق عربي واحد في بلدة صفد في شمالي فلسطين من أهلها الذين كانوا يعدون أربعة عشر ألفاً، وذلك بعد ست ساعات ليس إلا من بداية الهجرة الجماعية».

أو تعرفون مصدر هذه العبارة؟ إنه كتاب **الثورة** لمناحيم بيغن، الإرهابي اليهودي المعروف والزعيم (الإرغوني) بين الإسرائيليين. إنه يقول: «إن القوات اليهودية أخذت تتقدم في مدينة حيفا وكأنها سكين تشطر الزبدة»، إنه يصف ضحايا الإرهاب اليهودي الذي يشطره بالسكين، بالزبدة. ولا ريب في أن هذه الصورة تعرض الشكل الذي تمت فيه الهجرة الجماعية لشعب فلسطين.

ولدينا مصدر آخر، إنه من جماعة الهاغاناه. فقد ألقت القوات اليهودية بمنشور من الطائرات في الجليل الأعلى، وأعلن قائد الهاغاناه في السادس عشر من أيار/ مايو في هذا المنشور الذي طبعته قيادة الجيش النظامي الإسرائيلي، ووزعته الطائرات الإسرائيلية ما يلي:

«ولهذا فأنا أعلن في هذا البلاغ، أن على جميع من لا يرغبون في هذه الحرب أن يغادروا أماكنهم مع نسائهم وأطفالهم، ليصبحوا في نجوة من الخطر. فالحرب التي نخوضها ستكون لا رحمة فيها ولا شفقة، وليس ثمة من سبب يدعوكم إلى تعريض أنفسكم إلى الخطر».

وراح مكبر الصوت الذي تستخدمه الهاغاناه يعلن بالعربية في مدينة القدس أن على جميع السكان العرب أن يغادروا المنطقة قبل الساعة الخامسة والربع من بعد ظهر الخامس عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، وهذا نص الإعلان:

«أشفقوا على نسائكم وأطفالكم، واخرجوا بهم من هذا الحمام الدموي. امضوا بهم بعيداً عن طريق أريحا قبل أن تقفل هذه الطريق في وجوهكم. أما إذا آثرتم البقاء فإنكم تعرضون أنفسكم إلى الكارثة».

أوَليست هذه دعوة موجهة إلى اللاجئين للخروج من البلاد؟ أما إذا شاء هؤلاء اللاجئون من أهل فلسطين، أن يوجهوا الدعوة إلى الجامعة العربية لإرسال جيوش دولها لحماية أرواحهم، فإن هذه الدعوة تعتبر جريمة في عرف إسرائيل وشريعتها.

وقد ذكرت الآنسة بيرتا فيستر، وهي مبشرة أمريكية قضت حياتها كلها في مدينة القدس، في كتابها **قدسنا**، أن القادة اليهود كانوا يوجهون الإنذارات إلى سكان القدس والقرى العربية المجاورة، وهم يقولون فيها: «وما لم تغادروا بيوتكم، فإن

مصير أهل دير ياسين ينتظركم». هذه هي الدعوة التي وجهتها القيادة الإسرائيلية المسلحة، وقد نقلتها هذه السيدة الأمريكية، الممتازة، التي لا تعتبر متحيزة، أو تمت إلى طرف في النزاع، والتي عاشت حياتها كلها، كمواطنة هادئة آمنة في مدينة القدس.

وهناك شهادة أخرى من يهودي بارز، كان يعيش في فلسطين وقد غدا الآن مواطناً في إسرائيل، إنه ناثان شوفشي، وهو من طلائع المهاجرين اليهود إلى فلسطين، يصف حقيقة ما وقع، بقوله:

«.. وفي وسعنا نحن المستوطنين اليهود الأول في فلسطين، الذين رأينا بأنفسنا الطريقة التي فر فيها العرب، من البلاد، أن نعرض الأسلوب الذي اتبعه اليهود في إرغام العرب على مغادرة مدنهم وقراهم. فقد أرغم بعضهم على الفرار بقوة السلاح، بينما استخدم الخداع والكذب، والتضليل في الوعود المعسولة، في إقناع البعض الآخر بالفرار. ويكفي أن نستشهد بما وقع في يافا والرملة وبئر السبع وعكا، وغيرها من المدن التي لا عد لها ولا حصر، والتي طرد منها أهلها العرب».

وهناك وثيقة أخرى، فقد كتب الأب رالف غورمان في مجلة **الإشارة**، وهي مجلة كاثوليكية أمريكية مستقلة ذات انتشار على الصعيد القومي، وتتميز بنظرتها الموضوعية، خلافاً لعدد من الصحف الأمريكية التي تفتقر إلى الموضوعية في وجهة نظرها واتجاهاتها يقول: «لم يسبق للنازيين أن لجأوا إلى الإرهاب بصورة أكثر قسوة وتعميماً من الإرهاب الذي اتبعه الإسرائيليون في مذبحة قبية». هذا هو الأب رالف غورمان وهو يكتب في مجلة **الإشارة**، وهي مجلة كاثوليكية أمريكية على الصعيد القومي. وإنني لأعرض هذا المرجع على أنظار الوفد الإسرائيلي ليقرأه، وينفيه إذا أراد، وإذا تمكن من ذلك من دون تضليل أو تشويه.

وأخيراً، أود أن أعرض عليكم قائمة نشرتها صحيفة **النيويورك تايمز** بأسماء المدن والقرى العربية التي احتلتها القوات الإسرائيلية قبل أمد طويل من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، وبعضها من المدن والقرى، التي تقع ضمن الدولة العربية وفقاً لمشروع التقسيم.

وأنا لا أهدف من هذا إلى قول شيء معين... فأنتم تعرفون أهدافنا القومية، وحقيقة موقفنا. ولكنني أود أن أناقش ضمن حدود قرار الجمعية العامة، عارضاً قائمة نشرتها صحيفة **النيويورك تايمز** وهي تظهر القرى والمدن التي احتلتها القوات الإسرائيلية، قبل أسابيع وأشهر طويلة من دخول الجيوش العربية إلى

أرض فلسطين. وهذه القائمة مستقاة من صحيفة **النيويورك تايمز**. . .

قزازه. . . احتلها اليهود في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٧

سعسع. . . احتلها اليهود في ١٦ شباط/ فبراير عام ١٩٤٨

حيفا. . . احتلها اليهود في ٢١ شباط/ فبراير عام ١٩٤٨

سلمة. . . احتلها اليهود في ١ آذار/ مارس عام ١٩٤٨

بير عدس. . . احتلها اليهود في ٦ آذار/ مارس عام ١٩٤٨

كفر كنة. . . احتلها اليهود في ١٣ آذار/ مارس عام ١٩٤٨

القسطل. . . احتلها اليهود في ٤ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨

دير ياسين. . . احتلها اليهود في ١٠ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨

اللجون. . . احتلها اليهود في ١٥ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨

ساريسي. . . احتلها اليهود في ١٧ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨

طبريا. . . احتلها اليهود في ٢٠ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨

حيفا. . . احتلها اليهود في ٢٢ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨

القدس. . . احتلها اليهود في ٢٥ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨

يافا. . . احتلها اليهود في ٢٦ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨

عكا. . . احتلها اليهود في ٢٧ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨

القدس. . . احتلها اليهود مناطق أخرى فيها في ١ أيار/ مايو ١٩٤٨

صفد. . . احتلها اليهود في ٧ أيار/ مايو ١٩٤٨

بيسان. . . احتلها اليهود في ٩ أيار/ مايو عام ١٩٤٨

ومن هذا يبدو أن اليهود قد احتلوا هذه المدن والقرى قبل أشهر وأسابيع طويلة من دخول الجيوش العربية، طبقاً لأقوال صحيفة **النيويورك تايمز** وهي صحيفة غير عربية كما تعرفون.

وهنا مصدر آخر، لا يقل وثوقاً عن هذه المصادر كلها. إنها أقوال صدرت عفواً، عن وفد الولايات المتحدة الأمريكية وفي فترة محددة سبقت الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٤٨، وكانت من اللحظات النادرة التي تميز بها العقل الأمريكي في

معالجة القضية الفلسطينية طيلة هذه المدة الطويلة، بالحكمة والتعقل. أجل إنها فقرة من بيان الممثل الأمريكي في مجلس الأمن، وقد جاء فيها ما يلي:

«ولما كان قد اتضح، أن قرار الجمعية العامة ـ المقصود هنا قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ـ عسير بل مستحيل على التنفيذ بالوسائل السلمية، وأن مجلس الأمن ليس على استعداد لتنفيذه، فإن في وسع المجلس أن يوصي بإقامة وصاية مؤقتة على فلسطين تحت إشراف مجلس الوصاية».

كانت هذه لحظة قصيرة من لحظات الحكمة والتعقل، التي ندر وجودها في تاريخ معالجة الولايات المتحدة للمشكلة الفلسطينية، إذ أبلغت مجلس الأمن أن قرار الأمم المتحدة متعذر على التنفيذ بالوسائل السلمية، ولا يمكن تنفيذه إلا عن طريق سفك الدماء والإرهاب والتدمير والحرق، وغير ذلك من الأعمال التي اقترفتها إسرائيل قبل الرابع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨ بوقت طويل. وقد طلبت الولايات المتحدة فرض الوصاية على فلسطين لأنها رأت أن هذا القرار لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية، وأن إسرائيل تعمل على تنفيذه عن طريق قواتها المسلحة.

ولكن القوات الإسرائيلية المسلحة كانت قد تقدمت، ووجهت رسالة إلى مجلس الأمن تبلغه فيها بتقدمها، وكانت هذه هي الوسيلة الوحيدة التي اعتقدت أن في وسعها أن تتهرب فيها من مجلس الوصاية. وقد رفضت الوصاية، وأكدت أن قواتها المسلحة قادرة على أن تهزم اقتراح فرض الوصاية، وأعلنت أصرارها على المضي في إقامة الدولة اليهودية. وقد مضت قدماً في تنفيذ مخططها، من دون أن تأبه بأقوال وفد الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن في تلك الأيام. وعندما مضت في هذا العمل، وجدت الجيوش العربية السبعة أن واجبها يدعوها إلى دخول فلسطين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه منها.

وقد تمكنت هذه الجيوش من إنقاذ بضعة مئات من الألوف من الناس الذين يعيشون حتى يومنا هذا. وإذا كان ثمة بقايا لهذا الشعب اليوم، فإن الفضل في ذلك يعود إلى دخول الجيوش السبعة، التي لولا دخولها، لتمكن الإسرائيليون من إبادة الشعب بكامله، ومن تحويل البلاد كلها إلى أنقاض من مخلفات التدمير والإحراق.

وهنا لا بد لي من أن أشير إلى أخطر تشويه للحقيقة في أقوال السيدة ماير إلى هذه اللجنة. فقد تحدثت عن الفقرة «١١» من القرار المعروف بقولها:

«لا تتحدث الفقرة عن حق اللاجئين في العودة، وإنما تتحدث عن احتمال سماح إسرائيل لهم بها».

ولكن السيدة مايير، تحدثت في الصفحة نفسها من الخطاب عن هذه الفقرة فوصفتها بأنها «فقرة وحيدة من قرار قديم».

يالها من مهزلة حقاً، تنطق بالكفر والسخرية. فعندما يكون الحديث عن حقوق اللاجئين في فقرة، فليس من الضروري، أن يكون هذا الحديث في كتاب بأكمله، أو فصل بمجموعة، إذ إن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، حق في منتهى البساطة، ويمكن النص عليه في فقرة واحدة ليس إلا. أما القول بأنها فقرة وحيدة في قرار قديم، فإنما القصد منه، أن هذه الفقرة لم يعد لها وجود، إذ إن القرار بات قديماً. وهنا لابد لي من القول إن الأمم المتحدة لا تمثل مقبرة، أو أضرحة ندفن فيها القرارات القديمة، فيها جميع الحقوق التي تنص عليها هذه القرارات. وإذا كان ثمة من قرار قديم قد مات، فإن هناك قراراً أقدم منه يجب أن يموت، هو قرار عام ١٩٤٧ الذي أقام إسرائيل. وإذا كانت حقوق اللاجئين قد ماتت، لأن القرار قد صدر في عام ١٩٤٨، فإن وجود إسرائيل نفسه يجب أن يكون قد مات، لأن القرار الخاص به قد صدر في وقت سابق أي في عام ١٩٤٧.. وأصبح محتماً على إسرائيل أن تخرج من الأمم المتحدة.

هذه هي فلسفة السيدة مايير، وإني لأقول إنها تفتقر إلى الفلسفة. بل هذا هو منطق السيدة مايير. وإني لأقول انه يفتقر إلى كل منطق.

وكان من المدهش حقاً، أن تختلف الأقوال بالنسبة إلى هذه الفقرة، فقد اختلفت تفسيرات السيدة مايير وتعددت له. فهي تتحدث أولاً عن الصلح مع إسرائيل، ولكن إذا كان ثمة من تفسير صحيح لهذا الفقرة فإن عبارة

«إسرائيل» لم ترد فيه على الإطلاق، إذ نصت على ما يلي:

«يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بأمان فيها مع جيرانهم، بذلك في أقرب موعد عملي ممكن..».

أهناك نص على «إسرائيل» في الفقرة كلها، أو ذكر لها؟ وإذا كنت أيتها السيدة تريدين استنباط ما تشائين من تفسيرات لها، فإن في وسعي أن أسألك، أين هي عبارة إسرائيل في الفقرة كلها؟ إنها لا تظهر فيها، إذ لا وجود لها على الإطلاق. وكيف يمكننا أن نستورد عبارة الصلح مع إسرائيل، في الوقت الذي لا وجود لإسرائيل في الفقرة كلها. وكل ما تقوله هو وجوب «السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم» لا مع «جارتهم». فاللاجئون العرب يعودون إلى وطنهم ليعيشوا بسلام مع جيرانهم لا مع سادتهم، هذا هو نص الفقرة الحادية عشرة وهو واضح في أن عليهم أن يعيشوا بسلام مع جيرانهم، لا مع سادتهم. أما الآن فإن

إسرائيل تود أن تفرض نفسها سيداً على اللاجئين، ولكن هذه السيادة غير موجودة لا في نص الفقرة ولا في روحها، لا في مبناها ولا في معناها. وإني لأقول إنه جدير بالإسرائيليين الذين يعيشون الآن في إسرائيل، أن يعودوا إلى ديارهم السابقة ليعيشوا بسلام مع جيرانهم في ألمانيا وفرنسا والأرجنتين وغيرها من الدول المختلفة التي كانوا يعيشون في السابق في ديارها.

ولكن هذا التفسير التي تقدمت به السيدة مايير، لا يصمد للتحليل حقاً، حتى في ضوء الاتفاقات التي عقدتها إسرائيل نفسها. فإسرائيل، تنكر هنا حق اللاجئين في العودة، لكن هذا الحق، ليس منحة من الأمم المتحدة، فنحن أصحاب الحق، لأن الحق إلى جانبنا. إنه الحق الذي خولنا إياه الله، وأقول هذا لكل من يؤمن بالله، خولتنا إياه الطبيعة، وأقول هذا بالنسبة إلى كل من يؤمن بالطبيعة.

إن هذا الحق ليس منحة من الأمم المتحدة، فنحن شعب فلسطين، وفلسطين هي وطننا، سواء أرادت إسرائيل أم لم ترد، وقد أعلنا نحن حقنا، واعترفتم أنتم به. إنكم لم تمنحونا هذا الحق، ولم يمنحكم أنتم أي إنسان حقكم في وطنكم، أجل لم يمنحكم إنسان الحق في العودة إلى بلادكم لقضاء عيد الميلاد فيه، إذ إن هذا هو حقكم.

ومن هنا يتبين لكم أن الأمم المتحدة لم تقم بأكثر من إعلان حق العودة، إن هذا الحق ليس من ابتكارها ولا من خلقها، إنه حق أصيل قائم، وليس في وسعنا أن نجلس هنا، نستمع إلى السيدة مايير وهي تقول إن علينا أن نطلب الإذن من إسرائيل لكي نستطيع العودة إلى ديارنا. كنا في فلسطين، قبل وجود إسرائيل، أجل وجدنا فيها، لأنها وطننا قبل أجيال من وجود إسرائيل، بل قبل قرون وقرون، إن حقنا في الوجود يسبق وجود إسرائيل، وعلى وجودها أن يكون مستنداً إلى وجودنا وتابعاً له، وهذا ما يعنيه قرار الأمم المتحدة. وأنا لا أعرض هنا، موقفنا القومي، فوجود إسرائيل مشروط بحقوق شعب فلسطين وإرادته، إذ إن هذا الشعب موجود قبل وجود إسرائيل بأجيال وقرون، وقرون.

وأمامي الآن وثيقة، وسأحدثكم عنها في ما بعد، إنها وثيقة وقعتها إسرائيل، بل ممثلها المخول بالتوقيع عنها، وهذا هو نص الوثيقة:

«لما كانت لجنة التوفيق لفلسطين، راغبة في أن تحقق في أسرع وقت ممكن، الأهداف المتوخاة من قرار الجمعية العامة في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، بالنسبة إلى اللاجئين، واحترام حقوقهم، وصيانة ممتلكاتهم، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية وغيرها، فقد اقترحت على وفد إسرائيل، وعلى وفود الدول

العربية، أن تكون الوثيقة التخطيطية، الملحقة بهذه الوثيقة، أساساً في مناقشات اللجنة.

«وقد وافقت الوفود المعنية على هذا الاقتراح، مع تفهمها بأن ما سيجرى من تبادل في الآراء من جانب اللجنة مع الطرفين المعنيين، سيؤثر على التعديلات الإقليمية اللازمة لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه».

هذه هي الوثيقة المعروفة ببروتوكول لوزان، وقد وقعتها إسرائيل، أجل وقعها وفدها المخول بالتوقيع، وقد اعترف فيها بحقوق اللاجئين في العودة وفي حماية ممتلكاتهم كما اعترف بأن هذه الحقوق هي الهدف من المحادثات.

وافقت إسرائيل على الدخول في محادثات مع لجنة التوفيق الدولية، لتحقيق هذه الأهداف المذكورة، وهي احترام حقوق اللاجئين، وصيانة ممتلكاتهم. أوَليست هذه وثيقة وقعتها إسرائيل؟ أوَليس هذا اعترافاً من إسرائيل بحق اللاجئين في العودة وفي ممتلكاتهم؟ أوَليس هذا هو الهدف الذي أقرت به لجنة التوفيق، وأقرت به إسرائيل بتوقيعها على الوثيقة؟ ومع هذا فإن زميلنا المحترم، ممثل ليبيريا، يقترح علينا في هذا الصباح أن نمضي قدماً في المفاوضات. أفي وسعك أن توضح لي كيف يمكن التفاوض على حقوق اللاجئين بعد أن اعترفت إسرائيل بها؟ وإذا كان هذا الاعتراف قد وقع فعلاً، وقد وقع، فليس ثمة من حاجة إلى التفاوض عليه. إن حقوق اللاجئين في العودة وصيانة الممتلكات هدف وافقت عليه إسرائيل وأقرته بختمها وتوقيعها، أجل أقرته مع لجنة التوفيق. ومع ذلك نرى أحد أصدقائنا، يقوم في هذه القاعة بعد أربعة عشر عاماً من إقرار إسرائيل فيقترح، لأن اقتراحه يوافق إسرائيل، أن نتفاوض على حقوق اللاجئين.

إن هذه الحقوق، أيها الصديق، لا تقبل النقاش والتفاوض، وليس في وسعنا أن نتفاوض عليها، فقد قبلتها إسرائيل، وإذا شاءت هي الآن أن تنكر توقيعها، وأن تتراجع عن موقفها، وأن تقول، إن حقوق اللاجئين ليست حقوقاً، فإن الموضوع كله يصبح رهناً بمشيئة إسرائيل ورغباتها وتغدو عودتنا متوقفة على أهوائها، ويضحي من واجبنا أن نتفاوض في ميدان حافل بالإنكار والتراجع. إن هذا الحق قد قبل في عام ١٩٤٩ تحت إشراف لجنة التوفيق وأقرته إسرائيل ووقعت على إقرارها به كحق، كما أقرت بضرورة صيانة ممتلكات اللاجئين، فكيف يمكن أن نتفاوض على موضوع كهذا؟

وتحمل فكرة التفاوض، أن هناك خلافاً، وأن الموضوع قابل للحوار والنقاش والشك والإنكار، ولذا فنحن نرفض التفاوض على شيء لا يقبل الحوار والنقاش أو

الإنكار، إن حقوقنا لا تقبل الجدل والحوار، فقد قبلت بها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨، كما قبلت بها إسرائيل، بتوقيعها. فكيف يمكن والحالة هذه أن تطلبوا إلينا التفاوض عليها؟ إن التفاوض لا يكون إلا على ما يقبل الجدل والحوار، أما الأشياء المقبولة من ناحية المبدأ، وبينها قرارات الأمم المتحدة، فلا يمكن التفاوض عليها.

وهنا لا بد لي من أن أشير إلى الحقيقة الواقعة، وهي أن ثمة قراراً من الأمم المتحدة يؤكد حقوق اللاجئين، وقد أعادت المنظمة الدولية تأكيد هذا الحق، عاماً بعد آخر، طيلة خمسة عشر عاماً، فكيف يمكن بحق السماء أن تجعلوا من هذا القرار موضوعاً للتفاوض والنقاش؟ إن مجرد التفكير يجعل من الأمم المتحدة طرفاً في التفاوض، ويجعل من قرارها موضوعاً للنقاش. أوَليس مثل هذا الوضع سخرية بالأمم المتحدة؟ ففي وسعكم أن تطالبوا بالتفاوض في أي موضوع إلا تلك المواضيع التي سبق للأمم المتحدة أن حلتها، فإذا كان ثمة قرار، فالحل موجود ولا يمكن التفاوض عليه إطلاقاً. إن التفاوض لا يكون إلا على القضايا التي لم تقررها الأمم المتحدة بعد.

وقد جرت عادة الأمم المتحدة، عند تناولها أي موضوع بالمعالجة، أن تطلب إلى الأطراف المعنية أولاً، التفاوض على ما بينها من خلاف، فإذا فشل هذا الاقتراح، وجدت الأمم المتحدة نفسها مضطرة إلى اتخاذ القرار، وأمامنا الآن قرار من الأمم المتحدة، فهل في مكنتنا أن نتفاوض على قرار قائم؟ إن مجرد التفكير في هذا يجعل من الأمم المتحدة كلها، طرفاً في التفاوض، ولكن المنظمة الدولية ليست طرفاً. اذن كيف يمكن التفاوض على قرار؟ فالمشاكل التي لم تحل هي التي يجري التفاوض عليها، أما عندما تحل مشكلة، فإن الحل يكون موجوداً، وهذا هو كل ما في الموضوع، إن الحل لا يخضع للتفاوض، وإلا عرضنا الأمم المتحدة كلها للهزء والسخرية. وإذا كان لا بد من السخرية بهذه المنظمة، فإن من الواجب أن لا تصدر عن أعضائها ووفودها، وإنما يجب أن تصدر عن جهة أخرى ليست عضواً فيها، ولا مكان لها في مبناها، ولا تؤلف مجموعة من أعضائها، يطلبون التفاوض على قضية سبق للأمم المتحدة أن حلتها.

واني لأرجوكم أن تفهموا هذه النقطة تمام الفهم، وأن تفكروا فيها، تفكيراً رصيناً وعميقاً حرصاً على كرامة الأمم المتحدة نفسها. فمن الهدم لكرامة الأمم المتحدة نفسها، أن نطلب التفاوض على قراراتها، إذ إن الواجب يدعو أعضاءها إلى المبادرة إلى تنفيذ أي حل تضعه، لا إلى التفاوض عليه.

وقد أشارت السيدة ماير إلى تشويه ضخم للحقيقة عندما تحدثت عن ممتلكات

اللاجئين، فقد زعمت أن أملاك اللاجئين لا تؤلف أكثر من ١٦,٥ في المئة من الأراضي الواقعة تحت سيطرة إسرائيل، ومن السهل على المرء أن يذكر ما يشاء من أرقام، إذا كان الواقع لا يدعمها. ترى من أين جاءت السيدة ماير بهذه الإحصاءات؟ وكيف تسنى لها أن تصل إلى هذا الاستنتاج القائل بأن ممتلكات اللاجئين لا تعدو ١٦,٥ في المئة؟ ترى لم هذا الرقم؟ ولم لا يكون ١٥ أو ١٧ أو ٢٠ في المئة؟ ولم لم تنف أن للاجئين ممتلكات في المناطق المحتلة؟ ما هو الأساس الذي قام عليه هذا الرقم؟ وكيف وجدت السيدة في نفسها الجرأة لتزعم أن ممتلكات العرب لا تعدو ١٦,٥ في المئة؟ أمامي الآن اعتراف من بن غوريون نفسه، وهو زعيم السيدة ماير ورئيسها، وكان رئيساً لوزراء إسرائيل سنوات عدة، إنه اعتراف موجز، وعندما أتحدث أذكر المصدر الذي أستند إليه، أما عندما تتحدث السيدة فلا تستند إلى أي مصدر، وإنما تختلق الأكاذيب.

هذا هو مصدري، سجلات الأمم المتحدة ووثائقها، وكان بودي أن تأتي السيدة ماير إلى الأمم المتحدة بأرقام مستمدة من وثائقها وسجلاتها.

ففي الصفحة السابعة عشرة من تقرير اللجنة الدولية الخاصة بفلسطين وهي لجنة من لجان الأمم المتحدة، نص على أن بن غوريون قال للجنة إن العرب يملكون ٩٤ في المئة من الأرض وإن اليهود يملكون ٦ في المئة.

ألا يكفي هذا لتبديد أكذوبة السيدة ماير؟ أو لا يكفي هذا الدليل لإظهار ما في خطاب السيدة ماير من تضليل وتشويه للحقيقة، وما لم تستند السيدة في إحصاءاتها وأرقامها على تقارير لجان الأمم المتحدة ووكالاتها، فإن هذه الإحصاءات التي توردها ستظل أكاذيب إلى يوم يبعثون.

وأنتقل الآن إلى موضوع السيادة، فقد بنت السيدة ماير قضيتها كلها بالنسبة إلى ممتلكات اللاجئين على حجة السيادة، واني لأعرف أن هذه الحجة تستهوي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فقد التفتت إلى كل وفد من الوفود المشتركة في هذه القاعة، وراحت تسأله بعبارة واضحة. . أو تقبل تدخلاً في قضية داخلية تخص بلادكم وحدها، وتقع ضمن صلاحيتها؟ وأنا لا اشك في أن الرد على هذا السؤال سيكون دائماً بالسلب، ولكن إسرائيل تفتقر إلى الصلاحية، اذ ليست لها أية صلاحية بالنسبة إلى ممتلكات اللاجئين. وأنا لا أود الخوض عميقاً في نصوص القانون الدولي في هذه القضية، إذ إن وزير خارجية الأردن المحترم قد عرض على مسامعكم ما يقوله القانون الدولي الذي تجسده الأمم المتحدة وقراراتها، فقد سألت السيدة ماير كل من في هذه القاعة. . هل تقبل تدخلاً في صلاحيات بلادك

الداخلية وفي سيادتها؟ وكان الرد طبعاً بالسلب لسبب واحد ليس إلا.

فالسيادة بالنسبة إلى كل دولة عضو في الأمم المتحدة، هي التعبير عن إرادة شعبها، إذ إن هذه السيادة، هي من حق الدولة، والحكومة والشعب والدستور، فلكل ممثل هنا، لأية دولة من الدول، دستوره في بلاده الذي وضعته الجمعية الوطنية هناك باستثناء إسرائيل. إذ إن الأمم المتحدة هي التي صاغت لها دستورها، وسيادتها، وليس ثمة من دولة في الأمم المتحدة، تولت المنظمة العالمية صياغة دستورها إلا إسرائيل التي صاغ لها دستورها قرار الجمعية العامة في عام ١٩٤٧، وهذا القرار، يؤلف كتيباً صغيراً. إنه لا يشبه القرارات الأخرى، التي لا تعدو في العادة مجرد بضع فقرات. إنه كتيب كامل يضم الصلاحيات التشريعية والتنفيذية. ولم يسبق لي أن رأيت الأمم المتحدة تأخذ لنفسها الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، في أي قرار سابق، وكأنها دولة فوق دولة، إلا في موضوع إسرائيل بالذات وفي قرار التقسيم لعام ١٩٤٧. وقد سبق للسيدة مايرر، أن أعلنت هنا في بيانها، وفي هذه القاعة، بأن إسرائيل قد قبلت قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧.

وإذا كنت يا سيدة مايرر قد قبلت بالقرار، فإنك ولا ريب قد قبلت بالقواعد الأساسية التي تضمنها الدستور الذي نص عليه الفصلان الأولان من ذلك القرار. لن أتلو على مسامعكم نصوص هذين الفصلين، وإنما أود أن أوجه أنظاركم إلى فقرة واحدة في القسم (ج) من ذلك القرار، فقد قررت الأمم المتحدة:

«إن الشروط التي تضمنها الإعلان تعتبر قوانين أساسية للدولة ويجب ألا يتعارض أي قانون أو نظام أو عمل رسمي مع هذه الشروط، أو يعترض سبيلها، كما يحظر تغليب أي قانون أو نظام أو عمل رسمي عليها».

وهكذا فإن الجمعية العامة قد أبلغت إسرائيل، أنه مهما كانت صورة التشريعات التي تتخذها، ومهما كان شكل الأعمال التي تقوم بها، فإن أي تشريع يجب ألا يتغلب على المبادئ الأساسية التي يتحتم على دستور إسرائيل أن يتضمنها. وفي هذه النصوص الجوهرية شروط كافية لحماية حقوق العرب المقيمين داخل الدولة اليهودية، وليس من حق إسرائيل أبداً أن تشرع أي قانون أو تتخذ أي إجراء، سواء أكان هذا الإجراء إدارياً أم غير إداري، يتنكر لحقوق اللاجئين ويتغلب عليها.

ويتضح لكم من هذا أن دستور إسرائيل محدد بقيود وشروط.. فسيادة إسرائيل خاضعة لنصوص قرارات الجمعية العامة، وإذا كنتم قد قبلتم بقرار عام ١٩٤٧، فإنكم قد قبلتم بتحديد صلاحياتكم، وقبلتم بالقيود تفرض على سيادتكم، وتحتم عليكم أن تلتزموا بقرارات الجمعية العامة، لأنها هي التي خلقتكم. إنكم المولود

الذي ولدته الأمم المتحدة، وقرار عام ١٩٤٧ هو شهادة ميلادكم، وليس في وسعكم أن تتجاوزوا حدود هذه الشهادة أو تتحدوها.

وقد نص قرار الجمعية العامة، على أن ليس من حق أي تشريع أو عمل إسرائيلي أن يتنكر لحقوق العرب في فلسطين. إنه حق دستوري وكل عمل أو تشريع من جانب إسرائيل يعتبر خروجاً على الدستور، ولا دستورياً. وهذا ليس كل ما في الموضوع، فالجمعية العامة لم تكتف بهذا الحد وتقف عنده، فقد ذكرت في فقرة أخرى من القرار نفسه ما نصه:

«وستضمن الأمم المتحدة النصوص الواردة في الفصلين الأولين من الإعلان، ولا يمكن إدخال أي تغيير فيها من دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن حق كل دولة عضو في الأمم المتحدة، أن تلفت نظر الجمعية العامة إلى أي انحراف أو خطر انحراف عن هذه الشروط. وعلى الجمعية العامة في مثل هذه الحالة، أن تتقدم بالتوصيات التي تراها مناسبة لمواجهة هذه الظروف».

إذن، أو لم تنص الجمعية العامة على حقوق شعب فلسطين؟ إنها تعهدت بأن تكون هذه الحقوق بضمانتها، وخولت كل دولة من الدول الأعضاء المشتركة فيها، الحق في أن تلفت نظرها إلى أي انحراف عن هذه الحقوق، كما حظرت أي تعديل يطرأ عليها من إسرائيل أو من غيرها إلا بموافقة الأمم المتحدة. ومن هذا يتضح لكم أن كل ما أصدرته إسرائيل من تشريعات عن ممتلكات اللاجئين لاغية وباطلة، إذ إنها تنهار إلى الحضيض وذلك لأنها تعتبر انتهاكاً لقرار الجمعية العامة. ومن واجب كل دولة من الدول الأعضاء أن تلفت انتباه الجمعية العامة إلى أي انحراف أو خطر بانحراف إسرائيل عن صيانة حقوق شعب فلسطين. هذا هو واجبكم وهذا هو حقنا.

ولم يكتف قرار الجمعية العامة بتحديد هذه السيادة فحسب، بل جاءت اتفاقات الهدنة منكرة لها، وكلكم يعرف أن إسرائيل طرف في هذه الاتفاقات التي وقعتها والتي تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من اتفاق الهدنة السورية الإسرائيلية وهو اتفاق واحد منها عقد في العشرين من تموز/ يوليو عام ١٩٤٩، على ما يلي:

«وقد أملت الاعتبارات العسكرية لا السياسية وحدها نصوص هذا الاتفاق» وقد قامت إسرائيل هناك على الأرض بقوة اتفاقات الهدنة، ونقول ليس لنصوص هذه الاتفاقات أية أهمية سياسية، إذ إنها جاءت نتيجة إملاءات الاعتبارات العسكرية، وإذا كانت الإملاءات العسكرية هي التي تفرضها، فإن إسرائيل لا تملك والحالة هذه أية سيادة، كما أن التشريع الإسرائيلي الذي استخدم في سرقة ممتلكات اللاجئين يعتبر عملاً يخالف روح اتفاقات الهدنة وميثاق الأمم المتحدة.

وأنا لا أعرب هنا عن رأيي الخاص، وإنما أناقش الموضوع من زاوية قرارات الأمم المتحدة. ترى ما الموقف بالنسبة إلى المناطق التي احتلتها إسرائيل والخارجة عن حدود الدولة اليهودية بموجب مشروع التقسيم؟ فهذه المناطق تحتلها إسرائيل نتيجة عمليات حربية، وعلى هذا الأساس، فليس لإسرائيل في هذه المناطق أية صلاحيات قانونية وليس من حقها أن تضع تشريعات للمناطق الخارجة عن حدود التقسيم. ونعود أيضاً إلى منطقة القدس، وهنا أنا لا أود الإعراب عن رأيي، وإنما أناقش الموضوع من ناحية الفقه القانوني للأمم المتحدة. فقد قررتم في عام ١٩٤٧وفي ما تلاه من قرارات أن تكون القدس وحدة منفصلة، يفرض عليها نظام التدويل، ويعني هذا أن ليس لإسرائيل حق التشريع في القدس، وليست لها أية سيادة عليها، إذ إن هذه السيادة، بموجب قرار التقسيم في عهدة الأمم المتحدة. وإني لأناقش هنا قراركم لا الموقف الذي أقفه من القضية، فإذا كانت القدس وحدة منفصلة في ظل الحكم الدولي فإن السيادة عليها تكون للأمم المتحدة لا لإسرائيل، وإذا كانت إسرائيل تشرع لبعض مناطق القدس خلافاً لقرار الأمم المتحدة، وخلافاً لسيادتكم على المدينة، فإنها بعملها هذا تعتدي على سيادتكم ولا بد أن يكون عملها لاغياً وباطلاً.

ويقول الأستاذ توينبي عند معالجته موضوع ممتلكات اللاجئين في **دائرة المعارف البريطانية** لعام ١٩٥٩، وهو كما ترون كتاب غير حديث جداً بحيث لا يستطيع زميلنا المحترم، مندوب بريطانيا تبرير عدم قراءته له بحجة أنه كتاب حديث ما نصه:

«لقد قيل في بعض الأحيان إن اللاجئين الفلسطينيين العرب، قد فقدوا حقوقهم في ممتلكاتهم الموجودة في الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة، بسبب خروجهم من بيوتهم أثناء العمليات الحربية في عام ١٩٤٨، ولكن هذا الرأي مرفوض، ولا يمكن قبوله في العالم المتحضر. ولو كان في الإمكان قبول هذا الرأي، لصح لنا أن نستنتج أن من حق النازيين أن يغتصبوا أملاك اليهود الذين أتاحت لهم الفرص وبعد النظر الفرار من ألمانيا».

وسأترك هذا القول من دون تعليق، إذ إنه ينطق من ذاته بإدانة إسرائيل على ما اقترفته من أعمال تجاه ممتلكات اللاجئين.

ولعل ما هو أهم من هذا، هو أن اللاجئين الذين يعيشون في مخيماتهم عبر خطوط الهدنة، يشهدون عند مطلع الشمس في كل يوم، وعند غروبها أراضيهم وبساتين حمضياتهم التي زرعوها بأنفسهم، ولا يستطيعون الوصول إليها، ولو سولت لهم أنفسهم أن يجتازوا الخطوط لقطف بعض ثمارها، فإنهم يتعرضون للموت. هذه

هي الحادثة الأولى من نوعها في العالم المتحضر، حيث يقتل الإنسان، لأنه يقترب من ممتلكاته. وإني لأقول هذا لأنني عثرت في كتاب المستر هتشينسون عن **الهدنة الدامية** على فقرة استخلصها من تجاربه الطويلة عند ما كان يعمل رئيسا للجنة الهدنة المشتركة، وهذا نصها:

«وقد قتل الكثيرون من العرب وهم يحاولون استخلاص بعض الأشياء من بيوتهم السابقة، أو جني ثمار الأراضي التي كانوا يملكونها يوما ما في فلسطين».

ومن هذا يتبين لكم، أن العرب لا يحرمون من حقهم في ممتلكاتهم فحسب، بل ويقتلون عندما يحاولون الدنو منها، أو ليست هذه حالة فريدة من نوعها في العالم المتمدين حيث يقتل الإنسان لأنه يحاول الاقتراب من داره؟ إنني أترك لكم الحق في الحكم على هذا.

وإني لأعتقد أن أوضاع اللاجئين تتطلب العمل بموجب ميثاق تحريم الإبادة الجماعية، فقد نصت المادة الثانية من هذا الميثاق في معرض تعريفها لهذه العملية على ما يلي:

«تعني الإبادة الجماعية، القيام بأي عمل من الأعمال التي تقترف بقصد تحطيم أية جماعة دينية، أو عنصرية، أو عرقية أو قومية، تحطيماً كلياً أو جزئياً. . وحظر وضع هذه الجماعة بصورة متعمدة في أوضاع حياتية يقصد منها القضاء عليها قضاء فعلياً، بصورة كلية أو جزئية».

هذا هو التعريف الذي وضعته جمعيتكم العامة لعملية الإبادة الجماعية.

ويقول المستر ديفيز في تقريره المقدم إليكم، إن الألوف تلو الألوف من الناس باتوا معرضين الآن للتضور جوعاً، فالسبعة آلاف رجل من عشيرة العزازمة، والثلاثمائة والخمسة والعشرون ألفاً من الناس الذين لا يستطيعون الحصول على المساعدات من وكالة الغوث لأن تعريف اللاجئين لا ينطبق عليهم لأنهم من سكان القرى الأمامية، معرضون جميعاً للتضور جوعاً، وهذه هي الإبادة الجماعية بعينها. وإني لألفت انتباهكم إلى هذا العمل، مطالباً إياكم بوقفة، وإذا كنا لا نستطيع تيسير سبيل عودة الشعب الفلسطيني فوراً إلى دياره، فإن علينا على الأقل أن نتجنب اقتراف جريمة الإبادة الجماعية، لا عن طريق ما تقدمونه لهؤلاء الناس من غوث لا يعدو الستة سنتات في اليوم بعد تسجيلهم على قوائم المستر ديفيز، بل عن طريق السماح لهم بزراعة أراضيهم، والعيش على كدهم وجهدهم، والحياة حياة كريمة على ريع أراضيهم. وممتلكاتهم التي اغتصبتها إسرائيل وسرقتها منهم.

ونحن نسمع من يطالبنا بالعيش في سلام تحت شعار «التعايش السلمي» ولكن لن يكون هناك تعايش سلمي، إلا عندما يكون العيش مشروعاً وقانونياً، فلا يمكن أن يكون ثمة تعايش بين اللص وضحيته، بل بين المضطهد الغاضب وفريسته، عليكم أن ترفعوا الاضطهاد أولاً، وأن تقفوا على آثار اللصوصية قبل أن تحققوا التعايش السلمي، ولكن ليس في وسعكم أن تطلبوا إلى الضحية أن يتعايش سلمياً مع المجرم الذي جعله ضحيته.

ونجد في الفقرة الثالثة من مقدمة الميثاق الدولي، لحقوق الإنسان العبارة التالية:

«ومن الضروري جداً، إذا كانت النية متجهة إلى عدم إرغام الإنسان على اللجوء، كوسيلة أخيرة، إلى الثورة على الطغيان والاضطهاد، إلى حماية الحقوق الإنسانية عن طريق حكم القانون».

فعندما يكون حكم القانون هو الذي يتولى حماية الحقوق الإنسانية فإن في وسع المرء أن يطالب بالتعايش السلمي، لكن هذا التعايش لا يمكن أن يقوم مع العدوان سواء كان هذا العدوان غزواً عسكرياً أو احتلالاً. ولا يعتبر مثل هذا الوضع تعايشاً سلمياً، بل نهباً، وامتهاناً للكرامة الإنسانية.

«وقد نشأت الحروب من جراء التنكر للمبادئ الديمقراطية في احترام كرامة الإنسان والحقوق المتبادلة والمتكافئة بين الناس».

والآن اسمحوا لي بدقيقة أو دقيقتين، ألخص فيهما رأينا وموقفنا، فهذا هو خطاب وفدي الأخير في ختام المناقشات نيابة عن شعبنا، وإن من واجبي بعد هذا العرض المستفيض للمشكلة الفلسطينية، ولمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالذات أن ألخص موقفنا بالعبارات التالية:

أولاً: العودة حق لنا، من دون قيد أو شرط ومن دون تحفظ، إذ إنها عودة إلى وطننا فلسطين، وأرض آبائنا وأجدادنا.

ثانياً: على الأمم المتحدة إذا أرادت بحث موضوع اللاجئين، وقضية فلسطين في مجموعها، أن تتحدث إلينا نحن شعب فلسطين، فهذا الشعب هو الطرف الرئيسي في المشكلة الفلسطينية. والدول العربية مرغمة بحكم واجبها القومي على الدفاع عن قضيتنا بمختلف السبل والوسائل المتوافرة لها، لكن المصير النهائي لشعبنا، شعب فلسطين ومستقبل بلادنا، رهن بمشيئة هذا الشعب، فنحن الذين في وسعنا أن نقبل وأن نرفض.

ثالثاً: ليس ثمة من جدوى لأي قرار يطلب التفاوض بين الدول العربية

وإسرائيل، إذ إن مثل هذا القرار يوجه إلى الفريق غير المعني، فالدول العربية ليست الفريق الشرعي المعني في أية مفاوضات بالنسبة إلى حقوق اللاجئين، وليس من حق هذه الدول أن تتفاوض في الحقوق الوطنية لشعب فلسطين.

يضاف إلى هذا يا سيدي، أن المفاوضات ليست السبيل الصالح في مشكلة اللاجئين أو في مشكلة فلسطين في مجموعها، ولا يمكن حل مشكلة اللاجئين إلا بالعودة، لا التفاوض.

أما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية في مجملها، فإن إعادة النظر فيها لا التفاوض، هي مفتاح المشكلة كلها، ويجب أن تكون إعادة النظر هذه، جذرية، وعلى أسس جديدة، لا علاقة لها بقرار عام ١٩٤٧ ولما ترتب عليه من إجراءات. وقد أثبتت الفروض التي قام عليها هذا القرار، طيلة الخمسة عشر عاماً الماضية، أنها تفتقر إلى الأساس، وأن الأهداف التي توخاها لم تتحقق وأن السلام لم يقم، وأن الخطر الذي يهدده في المنطقة، بل وفي العالم بأسره، كما قال المستر ديفيز في تقريره، قائم وقريب.

رابعاً: يتمثل الحل الوحيد في الاعتراف بحق شعب فلسطين الشرعي في أن يعيش في وطنه بكرامة وحرية، متمتعاً بسيادته الوطنية.

خامساً: أما إذا واصلت الأمم المتحدة سياسة التقاعس والتخاذل واستمرت في تجاهلها، ولم تقم بأية محاولة جدية لاستعادة حقوقنا، فإننا شعب فلسطين، سنعمل بجميع السبل والوسائل، على استعادة وطننا وديارنا، وبيوتنا.

ولا يمكن حل مشكلة فلسطين، وهي مشكلة استعمارية، إلا على النحو الذي حلت به مشكلة الجزائر، وكلكم يعرف معنى الحل الجزائري من البداية إلى النهاية. فقد يغدو من الضروري أن نشرع في حركة تحريرية، وعلى مثل هذه الحركة أن تعتمد على جيش للتحرير يجب أن يقوم. وبهذه العبارة، أنهي بياني إلى لجنتكم الموقرة.